

M.A.LIBRARY, A.M.U.



AR20318



وهذا يدل أن النجاسة آتية من الطهارة ، وأنها عبارة عن مجموع أمرين : المذنب ، والماء ،
ولكن اللغة تطلقها على كل مستفتر ، سواء كان حسيّاً ، كالدم ، والبول ، والصفرة . ونحوها ،
أو كان معنويّاً ، كالذنوب ، أما الفقهاء فقد خصوا المذنب بالإيراد المعنوية ، ومن الوجه الثاني
الذي حكم الشارع بأنه " حل " في البدن كله عند الجنابة أو في أعضائه الوضوء عند وجود ناقض

بما قيل "قائل يقول : إن هذا التعريف يخرج الوضوء على الوضوء بنية القربة إلى الله ، فإن الوضوء الثاني لم يزل معداً ولم يرفع شيئاً ، مع كونه طهارة ، والجواب : أن الوضوء على الوضوء بنية القربة وإن لم يزل معداً ، ولكنه يزيل الذنوب الصغار ، وهي أقذار معنوية ، وقد عرفت أن اللغة تطلق الحبس على الأمور المعنوية ، والذنوب الصغار ، وإن كان المحبسون الحبس بالأمور الحسية ، ولكنهم يقولون : إن إزالة الأمور المعنوية يقال لها : طهارة ، فالوضوء على الوضوء طهارة بهذا المعنى ، وهو أن لا معنى لهذا الرفع ، أو المباشرة الفاحشة بدون إزالة مثلاً من نواقض الوضوء ، ولا معنى لكون المني يوجب النسل ، أما الأول : فلأن الرفع ونحوه ليس بنجاسة مفسدة ، وأما الثاني : فلأن المني ذلك ، وعلى فرض أنه نجس فلم تكن نجاسته أكثر من نجاسة البول ، أو العاذل ، فالمعنى (أن نسله من الطهارة منه مفقودة على نسله) فله قطع ، والجواب : أن قائل هذا الكلام غافل عن معنى العبادة ، وغافل عن معنى أمارات العبادة ، لأن انضمام من العبادة إنما هو بالتمسك بالقلب والجوارح لله عز وجل على الوجه الذي يرسمه الله ، فلا يصح لأحد أن يخرج من المبدأ الذي يحميه الله لعبادته ، ولا مصداق للتفاوت في مناقشة أمارات العبادة ورسمها إلا باعتبار ما يسهل من نصب وإعلاء ، فإن له الحق في طلب تكليفه بما يفيش ، أما مع هذا ذلك من كينيات ورسم فانها يجب أن تناظر بالمعبود وسعده ، وهذه مسألة واضحة لا شبهة فيها ، حتى فيما يترتب به العبادة من تعظيم الناس بعضهم بعضاً ، فإن المالك لا يسألون من سبب الرسم التي يتباين بها الناس ، مادامت غير شاقة ، فتنى قال الشارع : لا تصاروا أئمتهم بعدون أعدائهم ، أو أكبر ، فإنه يجب علينا أن نعمل بدون أن نقول له : لماذا ؟ وإلا فيصح أن نقول له : لماذا نسلم ؟ إذ لا فرق ، فإن كلا منهما عبادة له ، جعلها أمارات من أمارات الخضوع لئلا الله ، يجب أن نقول : وإذا لم تقدر على الوضوء أو الغسل أو الصلاة ، فإذا فعل ؟ وإذا فرغ لنا التيمم ، والصلاة من فمهم واضطجاع ونحو ذلك مما تقدر عليه ، فالذي من حقنا هو الله ، نسأل الله ونناقش فيه ، والذي ينتج بالإله وعده تؤذي به بدون مناقشة ، وهذا يتلوه في الجاهل ، أو الأعرال الضعيفة ، فانها متعلقة ببيئاتنا ، فلنا الحق أن نفرق بحكمة كل قضية ونناقش في كل قضية .

هذا هو الرأي المأثور ، على أن بعض المفكرين من علماء المسلمين قال : إن كل قضية من قضايا الشريعة لها حكمة معقولة ومبررة واضحة ، عرفه من عرفه وعنفى على من عنفى عليه ، لا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات .

== وقد أجاب عن الأول بأن الريح مستقذر حصاً بدون نزاع ، وهو وإن لم يكن مريعاً بجمامة البصر فهو مدرك بجماسة الشم ، وهو قبل أن يخرج مرء على النجاسة الحسية ، على أن الذي يقول : إن الريح لا ينقض وأن البول أو الغائط يوجبان غسل محلّهما فقط ، يلزمه أن يقول : إن الإنسان لا يلزمه أن يتوضأ في حياته إلا مرة واحدة ، فإن النوم ليس بنجاسة ، والريح ليس بنجاسة ، والبول والغائط نجاسة محلية فقط ، ولا يخفى أن هذا الكلام فاسد لا قيمة له ، لأن الواقع أن الله قد شرع الوضوء لمنافع كثيرة : منها ما هو محسوس ومشاهد من تنظيف الأعضاء الظاهرة المعرضة للأذى خصوصاً الفم والأنف . ومنها ما هو معنوي : وهو الامتنال والخضوع لله عز وجل فيشعر المرء به مظلة خالقه دائماً ، فيقهر عن الفحشاء والمنكر ، وذلك خير له في الدنيا والآخرة ، فإذا كان الوضوء لا ينقض فقد ضاعت مشروعيته وضاعت قائلته

وأجاب عن الثاني بأن قياس البول والغائط على المني قياس فاسد واضح الفساد ، لأن المني يخرج من جميع أجزاء البدن باتفاق ، ولا يخرج غالباً إلا بعد مجهود خاص ، ثم بعد انفصاله يحصل للجسم فتور ظاهر ، وبديهي أن الغسل يبعد البدن نقاشاً له ويؤسّس عليه بعض ما فقد ، وينظف ما عساه أن يكون قد جلق بجمسه من فضلات ، ودفع هذا كله فإن مشروعية الغسل قهراً بحجب الجنابة من محاسن الشريعة الإسلامية ، فإن الإنسان لا يستغنى عن النساء فيضطر إلى تنظيف بدنه ، بخلاف ما إذا لم يكن الغسل ضرورياً ، فإنه قد يكسل ، فتعمره الأقذار ، ويؤذي الناس برائحته ، فكيف يقاس هذا بالبول المتكرر المعتاد الذي يخرج من مكان خاص بدون مجهود ؟ ، قال قياس فاسد . من جميع الوجوه ، وعلى كل حال فإن المبادىء يجب أن يؤخذ بها الإنسان حاله الله عز وجل بدون أن ينظر إلى ما يترتب عليها من منافع دنيوية ، وإن كانت كلها منافع .

المسألة - قالوا : الطهارة صفة حكيمة توجب الوضوء استحباباً الصلاة بشروطها التي يحمله ، وفي المكان الذي يصلي فيه ، ومعنى كونها صفة حكيمة أنها صفة اعتبارية . أو منوية قدّرها الشارع شرطاً لصحة الصلاة ونجوها ، وهذه الصفة إن قامت بالمصلي نفسه ، بأن كان متطهراً من الحدث الأصغر والكبير أباح له الصلاة ، وإن قامت بالمكان الذي يريد الصلاة فيه أباح له الصلاة فيه ، وإن قامت بالثوب الذي يحمله أباح له الصلاة به ، وعلى كل حال ، فهي أمر معنوي تقديرى لا أمر محسوس مشاهد ، ويقابلها بهذا المعنى أمران : أحدهما النجاسة ، وهي صفة حكيمة توجب الوضوء منع استحباباً الصلاة بما يحمله من ثوب . أو في المكان الذي قامت به . ثانيهما : الحدث ، وهو صفة حكيمة توجب الوضوء منع استحباباً الصلاة له ، ==

== بمعنى أن النجاسة صفة تقديرية ، تارة تقوم بالثوب فتمنع الصلاة به ، وتارة تقوم بالمكان فتمنع الصلاة فيه ، وتارة تقوم بالشخص ، ويقال لها : حدث ، فمنعه من الصلاة ، وعلى كل حال ، فالحدث هو الوصف الذي قدره الشارع ، وقد يطلق على نواقض الوضوء الآن يبانها ، وقد تطلق النجاسة على الحرم المخصوص ، كالدم ، والبول ونحوهما .

الشافعية -- قالوا : تطلق الطهارة شرعا على معنيين : أحدهما فعل شيء تستباح به الصلاة من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة ، أو فعل ما في معناهما ، وعلى صورتها ، كالتييمم والأغسال المستنوة والوضوء على الوضوء ، ومعنى هذا أن وضع الماء على الوجه وسائر الأعضاء بنية الوضوء يقال له : طهارة ، فالطهارة اسم لفعل الفاعل ، وقوله : أو ما في معناهما ، كالوضوء على الوضوء ، والأغسال المستنوة معناه أنها طهارة شرعية ، ومع ذلك فلم يترتب عليها استحباب الصلاة ، لأن الطهارة مستباحة بالوضوء الأول وبدون غسل مسنون ، لأن الذي يمنع من الصلاة الجنابة ، والغسل منها واجب لامسنون ، فلا بد من إدخالها في التعريف ، حتى لا يخرج عنه ما هو منه . ثانيهما : أنها ارتفاع الحدث ، أو إزالة النجاسة أو في ما معناهما ، وعلى صورتها ، كالتييمم والأغسال المستنوة الخ ، فالطهارة هي الوصف المعنوي المترتب على الفعل ، فالحدث يرتفع بالوضوء أو الغسل إن كان أكبر ، والارتفاع مبنى على فعل الفاعل ، وهو المتوضئ . أو المتغسل ، والنجاسة تزول بغسلها ، وهذا هو المقصود من الطهارة ، فإذا أطلقت تنصرف إليه ، أما إطلاقها على الفعل ، فهو مجاز من إطلاق المسبب ، وهو الارتفاع ، على السبب ، وهو الفعل .

الحنابلة -- قالوا : الطهارة في الشرع هي ارتفاع الحدث وما في معناه ، وزوال النجس ، أو ارتفاع حكم ذلك ، فقولهم : ارتفاع الحدث معناه زوال الوصف المانع من الصلاة ونحوها ، لأن الحدث هو عبارة عن صفة محكية قائمة بجميع البدن أو ببعض أعضائه ، فالطهارة منه ومعناها ارتفاع هذا الوصف ، وقولهم : أو ما في معناه ، يريدون به ما في معنى ارتفاع الحدث ، كالارتفاع الخاص بغسل الميت ، لأنه ليس عن حدث ، وإنما هو أمر تمسدي ، فهو لم يرفع حدثاً . مثله الوضوء على الوضوء ، والغسل المسنون ، فانهما في معنى الوضوء . والغسل الراجعين للحدث ، ولما كنهما لم يرفعا حدثاً وقولهم : وزوال النجس ، أي سواء زال بفعل الفاعل ، كفعل الشيء الذي أصابته نجاسة ، أو زال بنفسه ، كاتقلاب الخمر خلا ، وقولهم : أو ارتفاع حكم ذلك معناه ارتفاع حكم الحدث وما في معناه ، أو ارتفاع حكم النجس ، وذلك يكون بالتراب ، كالتييمم عن حدث أو نجس ، فإنه يرتفع بالتييمم حكم الحدث ، وحكم النجس ، وهو المنع من الصلاة .

أقسام الطهارة

ذكرنا في تعريف الطهارة تفصيل عبارات المذاهب ، وهي وإن اختلفت في بعض النواحي ، ولكن يمكن أن نأخذ منها معنى للطهارة متفقاً عليه ، وهو أن الطهارة شريعة اعتبارية قدرها الشارع شرطاً لصحة الصلاة ، وجواز استعمال الأنية والأطعمة وغير ذلك ، فالشارع اشترط لصحة صلاة الشخص أن يكون بدنه موصوفاً بالطهارة ، وصحة الصلاة في المكان أن يكون المكان موصوفاً بالطهارة ، وصحة الصلاة بالثوب أن يكون موصوفاً بالطهارة ، واشترط لاعتل أكل هذا الطعام أن يكون الطعام موصوفاً بالطهارة ، وهكذا .

فطبقاً للطهارة في ذاتها شيء واحد ، وإنما تنقسم باعتبار ما تنطلي إليه من حدث أو عيب ، أو باعتبار ما تكون صفة له ، فنقسم بالاعتبار الأول إلى قسمين : طهارة من الخبث ، وطهارة من الحدث ، وذلك لأن الشارع أوجب على المصلي أن يكون بدنه وثوبه طاهرين من الخبث ، وأوجب عليه أن يكون بدنه طاهراً من الحدث ، فعمل الطهارة لازمة من هذين الأمرين ، فهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى هذين القسمين ، فأما الخبث فهو العيب المستفاد شرعاً ، كالدم والبول ونحوهما ، مما يأتي بياته ، وقد ذكرنا لك أن الخبث يصيب البدن والثوب والمكان ، ثم إن الطهارة من الخبث تنقسم بالاعتبار الثاني ، وهو ما جعلت وصفاً له ، إلى قسمين : أصلية ، وحارضة . فأما الأصلية فهي القائمة بالأشياء الطاهرة بأصل خلقها ، كالماء والتراب والحديد والمعادن وغيرهما مما يأتي في مبحث الأعيان الطاهرة ، فإن هذه الأشياء موصوفة بالطهارة بأصل خلقها ، وأما الطهارة الحارضة فهي الخلق من النجاسة التي أصابها هذه الأعيان ، وهي حارضة ، لأنها تصح من بسبب المظاهر التي يزيلها حكم الخبث من ماء وتراب وغيرهما ، مما يأتي بياته في مبحث إزالة النجاسة ، وأما الحدث فهو صفة اعتبارية أيضاً ، وصف بها الشارع بدن الإنسان كله عند الحاجة ، أو بعض أعضائه البدن بسبب ناقض الوضوء من رجح وبول ونحوهما ، ويقال الأول : حدث أكبر ، والطهارة منه تكون بالفضل ، وبلمحة الخيط والنفاس ، فإن الشارع اعتبرها صفة قائمة بجميع البدن تمنع من الصلاة وغيرهما بمنع الحدث الأكبر قبل الغسل ، ويقال الثاني : حدث أصغر . والطهارة منه تكون بالوضوء ، وبغيره من الغسل والوضوء القديم . وقد فقه الساء أو عدم القدرة على استعماله .

فلنعلم كل ما يتعلق بهذا على الترتيب الآتي :

مبحث الأعيان الطاهرة

قد عرفت من تقسيم الطهارة أنها تنقسم إلى طهارة من النجس، وطهارة من الحدث، وعرفت أن النجس عند الفقهاء هو العين النجسة، فذكر لك أمثلة من الأعيان النجسة، والأعيان الطاهرة التي تقابلها، ثم ذكر لك ما يعنى عنه من النجاسة وكيفية تطهيرها، ولنبداً بذكر الأعيان الطاهرة، لأن الأصل في الأشياء الطهارة ما لم تثبت نجاستها بدليل، والأشياء الطاهرة كثيرة: منها الإنسان سواء كان حياً أو ميتاً، كما قال تعالى: «ولقد كرّمنا بني آدم»، أما قوله تعالى: «إنما المشركون نجس»، فالمراد به النجاسة المعنوية التي حكم بها الشارع، وليس المراد أن ذات المشركون نجسة كنجاسة الخنزير، ومنها الجماد، وهو كل جسم لم يمتلئ بالحياة، ولم ينفصل عن حقيقته، وينقسم إلى قسمين: جماد ومائع، فمن الجماد جميع أجزاء الأرض ومعادنها، كالذهب، والفضة، والنحاس، والحديد، والرصاص، وغيرها، ومنه جميع أنواع النبات، ولو كان مفترقاً، ويقال له: المقتطع، وهو ما غلبت العقل دون الجواس من غير نشوة وطرب، كالشجيرة والأشجار، أو كان مرقداً، وهو ما غلبت العقل والجواس معاً كالقنطرة والبنج، أو كان يضر بالبدن، كالنباتات السامة، فهذه النباتات كلها طاهرة وإن حرم منها تناول ما يضر العقل أو الجواس أو غيرها، ومن المائع: المياه، والزيت، وعسل القصب، وماء الأزمار، والوايب، والثلج، فهذه كلها من أجناس الطاهر، ما لم يارأ عليها ما ينجسها، ومنها دمع كل شيء حتى وعرقه ولعابه وشحابه، على تفصيل المذاهب^(١).

(١) الشافعية: قالوا بظاهر هذه الأشياء إذا كانت من حيوان طاهر، سواء كان مأكول اللحم أولاً، وقالوا بطهارة سم الحية والمقرب.

المالكية: قالوا: اللعاب هو ما يسيل من الفم إلى اللثة أو اللوز، وهذا طاهر بلا نزاع، أما ما يخرج من المعدة إلى الفم فإنه نجس، ويعرف بتغير لونه أو ريحه، كأن يكون أحمر، وقتاً فإذا لازم حقيقته وإلا فلا.

الحنابلة: قالوا بظاهر الدم والعرق واللعاب والخط، سواء كانت من حيوان يؤكل أو من غيره، بشرط أن يكون ذلك الغير مثل الهرّة أو أقل منها، وأن لا يكون متولداً من النجاسة، والنبذية: قالوا: حكم عرق البهي ولعابه حكم السور وطهارة ونجاسة، ويصرفه بعد.

ومنها بيضه الذى لم يفسد . ولبنه إذا كان آدمياً أو مأكول اللحم ، أما نفس الحيوان الحى ،
سواء كان إنساناً أو غيره فإنه طاهر بحسب خلقته ، إلا بعض أشياء مفصلة فى المذاهب (١) .

ومنها الباغى والصفرى ، والنخاعة ، ومنها مرارة الحيوان المأكول اللحم بعد تذكيته الشرعية
والمراد بها الماء الأصفر الذى يسكون داخل الجلدة المعروفة ، فهذا الماء طاهر ، وكذلك جلدة
المرارة (٢) . لأنها جزء من الحيوان المذكى تابع له فى طهارته . ومنها ميتة الحيوان البحرى .
ولو طالت حياته فى البر . كالتمساح (٣) . والضفدع . والسحفاة البحرية ، ولو كان على صورة الكلب
أو الخنزير أو الأدهى . سواء مات فى البر أو فى البحر . وسواء مات حنط أنفه أو بفعل فاعل .
لقوله صلى الله عليه وسلم : « أحلت لنا ميتتان . ودمان : السمك والجراد . والكبد والطحال . »
ومنها ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم يسيل . كالذباب والسوس والجراد والفيل والبرغوث (٤)
ومنها الخمر إذا صارت خلاً . على تفصيل فى المذاهب (٥) .

(١) الشافعية . والحنابلة — قالوا : هذه الأشياء هى : الكلب . والخنزير وماتولدهما أو من
أحدهما مع غيره . وزاد الحنابلة على ذلك ما لا يؤكل لحمه إذا كان أكبر من الهر فى خلقته .
الحنفية — قالوا : ليس فى الحيوان نجس إلا الخنزير فقط .

المالكية — قالوا : لا شيء فى الحيوان نجس المين مطلقاً ، فالكلب . والخنزير . وماتولده
منهما طاهرة جميعها .

(٢) الشافعية — قالوا : بنجاسة ما المرارة المذكورة ، وجلدها متنجسة به ، وتطهر بغسلها ؛
كالسكرش . فإن ما فيه نجس وهو نفسه متنجس به . ويطهر بغسله .

الحنفية — قالوا : إن حكم مرارة كل حيوان حكم بوله . فهو نجاسة نجاسة مغلفة فى نحو ما لا
يؤكل لحمه ، ومخففة فى مأكول اللحم . والجلدة تابعة للسان الذى فيها .

(٣) الشافعية . والحنابلة — استثنوا من ميتة الحيوان البحرى أشياء : منها التمساح . والضفدع .
والحية . فإنها نجسة . وما عداها من البحر فهو طاهر .

(٤) الشافعية — قالوا : بنجاسة الميتة المذكورة ما عدا الجراد .

الحنابلة — قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة . كدود الجرح .

(٥) المالكية — قالوا : إن الخمر تطهر إذا صارت خلاً أو تصهرت . ولو كان كل منها بصل

فاعل ، لم يقع فيها نجاسة قبل تغللها . ويطهر إنؤها تبعاً لها .

ومما مأكول اللحم المذكى ذكاة شرعية . ومنها الشعر ، والصوف ، والوبر والریش . من حی ما كُول أو غير ما كُول أو ميتهما . سواء أ كانت متصلة أم منفصلة بغير تنف على تفصيل المذاهب^(١)

== الحنفية — قالوا : إن النار تطهر ويظهر إناؤها تبعاً لها إذا استحال عینها . بأن صارت خلا . حيث يزول عنها وصف النارية وهي المرارة والإسكار . ويجوز تخليلها . ولو بطرح شيء فيها . كاللح . والماء . والسمن . وكذا بإيقاد النار عندها . وإذا اختلط النار بالخل وصار حامضاً طهر . وإن غلب النار ، ولو وقعت في المصير فأرة وأخرجت قبل التفسخ ، وترك حتى صار خمرأ : ثم تخللت . أو خللها أحد طهرت .

الشافعية — قالوا : لا تطهر النار إلا إذا صارت خلا بنفسها ، بشرط أن لا تحل فيها نجاسة قبل تخللها ، وإلا فلا تطهر ، ولو زعت النجاسة في الحال ، وبشرط أن لا يصاحبها طاهر إلى التخلل ، إذا كان مما لا يشق الاحتراز عنه ، لأنه يتنجس بها ، ثم يتنجسها ، وأما الطاهر الذي يشق الاحتراز منه ، كغليل بذر العنب ، فإنه يطهر تبعاً لها ، كما يطهر إناؤها تبعاً لها .
الحنبالية — قالوا : تطهر النار إذا صارت خلا بنفسها ، ولو بقيلها من شمس إلى ظل : أو عكسه أو من غير إناه لاخر بغير قصد التخليل ، ويظهر إناؤها تبعاً لها ، ما لم يتنجس بغير المختلطة ، من خمر أو غيره ، فإنه لا يطهر .

وحاصل هذا أن المالكية . والحنفية اتفقوا على طهارة النار إذا صارت خلا ، سواء تخللت بنفسها أو بفعل فاعل ، واختلفوا فيما إذا وقعت فيها نجاسة قبل تخللها فالمالكية يقولون : إنها لا تطهر بالتخلل في هذه الحالة ، والحنفية يقولون : إذا أخرجت النجاسة قبل تفسخها : ثم تخللت فإنها تطهر .

والشافعية . والحنبالية : اتفقوا على أنها لا تطهر إلا إذا تخللت بنفسها . أما إذا خللها أحد فإنها لا تطهر ، واتفقوا على أنها إذا وقعت بها نجاسة قبل التخلل فإنها لا تطهر بالتخلل .

(١) المالكية — قالوا : بطهارة جميع الأشياء المذكورة من أي حيوان . سواء أ كان حياً أم ميتاً . ما كُول أم غير ما كُول . ولو كلباً أو خنزيراً . وسواء أ كانت متصلة أم منفصلة . بغير تنف بجزءها أو علقها أو قصها أو إزالتها بنحو النورة : لأنها لا تطهر بالحياة . كما لو أزيلت بالتغيب فأصولها نجسة والباقي طاهر . وقالوا : بنجاسة قربة . للریش من غير المذكى . أما الرغب الذاهب عليها الفقيه بالشعر . فهو طاهر مطلقاً .

مبحث الأعيان النجاسة

ولهريف النجاسة

قد ذكرنا في تعريف الداهية تعريف النجاسة بجملا عند بعض المذاهب ، النجاسة المقابلة
بينهما ، وغرضنا الآن بيان الأعيان النجاسة المقابلة للأعيان الداهية ، وهذا يتناسبه بيان معنى
النجاسة لغة واصطلاحاً في المذاهب .

فالنجاسة في اللغة : اسم لكل مستفقر ، وكذلك النجس « بعكس الجاهل وفنيها وسكونها » ،
والفقهاء يقسمون النجاسة إلى قسمين : حكمية . وحقيقية ، وفي تعريفهما اختلاف في المذاهب (١) ،
على أنهم يفتنون النجس « بالفتح » بما كان نجساً لذاته ، فلا يوجب إطلاقه على ما كانت فيه نجاسته
عارضة ، وأما النجس « بالكسر » فإنه يطلق عندم على ما كانت فيه نجاسته عارضة أو ذاتية ، فالج
يقال له : نجس ونجس « بالفتح » والكسر ، والتوب المتنجس يقال له : نجس « بالكسر » فقطل ،

= الخفية ... وافقوا المسالك في كل ما تقدم إلا في الحزير ، فإن شعره نجس ، سواء
كان حياً أو ميتاً ، متصلاً أو منفصلاً ، وذلك لأنه نجس الميت .

الشافعية ... قالوا بنجاسة الأشياء المذكورة إن كانت من حي « غير ما كوله » إلا بشر
الآدمي فإنه طاهر ، أو كانت من دية غير آدمي ، فإن كانت الأشياء المذكورة من حي
ما كوله اللحم فهي طاهرة إلا إذا انفصلت بنفث وكانت في أصولها رطوبة أو دم ، أو فمالة
لحم لا تقصد ، أي لا قيمة لها في العرف ، فإن أصولها متنجسة وباقيها طاهر ، فإن انفصل منها
عند النفث قطعة لحم لها قيمة في العرف ، فهي نجسة تماماً .

الحنابلة ... قالوا بداهية الأشياء المذكورة إذا كانت من حيوان ما كوله اللحم ، حياً كان
أو ميتاً ، أو من حيوان غير ما كوله اللحم مما يمتك بطهارته في حال حياته ، وهو ما كان قدر
الحرمة فأقل ، ولم يزل من نجاسة ، وأصول تلك الأشياء المفروسة في جملته الميتة نجسة ، ولو لم
تنفصل عنها ، وأما أصولها من الحي الطاهر فهي طاهرة ، إلا إذا انفصلت بالنفث ، فتكون
تلك الأصول نجسة ، ويكون الباقي طاهراً .

(١) الحنابلة ... عرفوا النجاسة الحكمية بأنها الداهية على عمل طاهر قبل طهرها ، فيشمل النجاسة
التي طهرها وغير ما ، متى تهاق بشيء طاهر ، وأما النجاسة الحقيقية ، فهي عين النجس « بالفتح » ،

أما الأعيان النجسة فكثيرة ^(١) : منها ميتة البهيوان البرئى غير الأذى ، إذا كان له دم ذاتي يسيل عند جرحه ، بخلاف ميتة البهيوان البهري ، فإنها طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم : « هو الطهور » ماؤه الحلي ميتة ، وبخلاف ميتة الأذى ، فإنها طاهرة كإتقنم ، وبخلاف ميتة البهيوان البرئى الذى ليس له دم ذاتي يسيل عند جرحه ، كالجراد ، فإنها طاهرة .
ومنها أجزاء الميتة التى تحملها الحياة ^(٢) وفى بيانها تفصيل المذاهب ^(٣) ، وكذا الطائعات منها من

== الشافعية -- عرفوا النجاسة الحقيقية بأنها التى لها جرم أو طعم أو لون أو ريح ، وهى المراد بالميتة عندهم ، والنجاسة الحكمية بأنها التى لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح ، كبول جنت ولم تدرك له صفة ، فإنه نجس بنجاسة حكمية .

المسالكية -- قالوا : النجاسة الميتية هى ذات النجاسة ، والحكمية أثرها المحكوم على الحمل به .
الحنفية -- قالوا : إن النجاسة الحكمية هى الحدث الأصغر والأكبر ، وهو وصف شرعى يحمل بالأعضاء أو بالبدن كله يزيل الطهارة . والحقيقية هى الحدث ، وهو كل عين مستفطرة شرها .
(١) الشافعية -- قالوا بنجاسة ميتة ما لا نفس له سائلة ، إلا ميتة الجراد ، ولكن يعفى عنها إذا وقع شيء منها بنفسه فى المساء أو المسائيع فإنه لا ينجسه إلا إذا تغير ، أما إذا طارعه إنسان أو حيوان أو تغير ما وقع فيه فإنه ينجس ، ولا يعفى عنه .

(٢) المسالكية -- قالوا : إن أجزاء الميتة التى تحملها الحياة هى اللحم والجلد والعظام والمصيب ونحوها ، بخلاف نحر الشعر والصوف والوبر وزغب الريش ، فإنها لا تحمل الحياة فلا ينجس بنجاسة .
الشافعية -- قالوا : إن جميع أجزاء الميتة من عظم ولحم وجلد وشعر وريش ووبر وغير ذلك نجس ، لأنها تحملها الحياة عندهم .

الحنفية -- قالوا : إن لحم الميتة وجلدها مما تحمل الحياة ، فوما نبتلمان ، بخلاف نحر العظم والظفر والمنقار والقلب والنافر والقرن والخالف والشعر ، إلا شعر التنزير فإنها طاهرة لأنها لا تحملها الحياة ، لقوله صلى الله عليه وسلم فى شاة ميمونة : « إننا نحرم أكلها » وفى رواية « إننا » فدل على أن ما عدا اللحم لا يجرى ، فدخلت الأجزاء المذكورة ما لم تكن بها دسومة ، فإنها تكون متنجسة بسبب هذه الدسومة ، والمصيب فيه روايتان : المشهور أنه طاهر ، وقال بعضهم : الأصح نجاسته .

الحنابلة -- قالوا : إن جميع أجزاء الميتة ، ماها الحياة فهى نجسة إلا الصوف والشعر والوبر ==

نحو دم . ومخاط . وبيض . ولبن وأنفحة ، على تفصيل ^(١) ، ومنها الكلب . والخنزير ^(٢) ، وما تولد منهما أو من أحدهما ، ولو مع غيره .

أما دليل نجاسة الكلب فإرواه مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو : إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات ، وأما نجاسة الخنزير فبالقياس على الكلب ، لأنه أسوأ حالا منه ، لنص الشارع على تحريمه وحرمة اقتنائه .

ومنها ما يرشح من الكلب . والخنزير من لعاب . ومخاط . وعرق . ودمع ^(٣) ، ومنها الدم بجميع أنواعه ، إلا السكبد . والعلحال فانهما طاهران للحديث المتقدم ، وكذلك الشهيد مادام عليه ، والمراد بالشهيد شهيد القتال الآن بيانه في مباحث الجنابة ، وما بقي في اللحم للذكاة أو عروقها . ودم السمك . والقمل . والبرغوث . ودم الكنان ، وهي « دوية حمراء شديدة السبع » فهذه الدماء طاهرة ، وهناك دماء أخرى طاهرة في بعض المذاهب ^(٤) .

== والريش ، فانها طاهرة ، واستدلوا على طهارتها بعموم قوله تعالى : « ومن أضرأفها وأورأفها وأشأفها أثأفا ومأفا إلى حين » ، لأن طاهرها يعم حالتي الحياة والموت ، وقيس الريش على هذه الثلاثة .

(١) الحنفية --- قالوا بطهارة ماخرج من الميتة من لبن وأنفحة وبيض رقيق القشرة أو غليظها ونحو ذلك ماكان طاهراً حال الحياة .

الحنابلة --- قالوا بنجاسة جميع الخارج منها ، إلا البيض الخارج من ميتة ما يؤكل إن تصلب قشره .

الشافعية --- قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض إذا تصلب قشره ، سواء كان من ميتة ما يؤكل لحمه أو غيره ، فانه طاهر .

المالكية --- قالوا بنجاسة جميع الخارج من الميتة .

(٢) المالكية --- قالوا : كل حي « طاهر العين » ولو كلباً . أو خنزيراً ، ووافقهم الحنفية على طهارة عين الكلب مادام حياً ، على الراجح ، إلا أن الحنفية قالوا بنجاسة لعابه حال الحياة تبهما لنجاسة لحمه بعد موته ، فلو وقع في بشر وخروج حياً ولم يصب فيه الماء لم يفسد الماء ، وكذلك انقضى من دله فأصاب شيئاً لم ينجسه .

(٣) المالكية --- قالوا : كل ذلك طاهر ، لقاعدة : أن كل حي « وما يرشح منه طاهر » .

(٤) المالكية --- قالوا : الدم المصفوح نجس بلا استثناء ، ولو كان من السمك ، ==

ومنها القيح ، وهو المدة التي لا يجزأ الطهارة ، ومنها الصيد ، وهو ماء الجرح الرقيق المختلط بدم ، وما يسيل من القروح ونحوها ^(١) ، ومنها فضلة الأدمى من بول وعذرة ، وإن لم تتغير عن حالة الطعام ، ولو كان الأدمى صغيراً لم يتناول الطعام ، ومنها فضلة مالا يؤكل لحمه مما لا دم يسيل ، كاللحماء . والبغل ^(٢) ، أما فضلة ما يؤكل لحمه ففيها خلاف المذاهب ^(٣) .

== والمسفوح هو السائل من الحيوان ، ، أما غير المسفوح ، كالساق في خلال لحم المكاة أو عروقها فطاهر .

الشافعية — قالوا بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء : لبن المأكول إذا خرج بلون الدم . والماء إذا خرج بلون الدم أيضاً ، وكان خروجه من طريقة المعتاد ، والبيض إذا استحال لونه إلى لون الدم ، بشرط أن يبقى صالحاً للتغلق . ودم الحيوان إذا انقلب علقه أو مضغه ، بشرط أن يكون من حيوان طاهر .

الحنفية — قالوا بطهارة الدم الذي لم يسيل من الإنسان أو الحيوان . وبطهارة الدم إذا استحال إلى مضغة ، أما إذا استحال إلى علقه فهو نجس .

(١) الحنفية - قالوا : إن ما يسيل من البدن غير القيح والصيد ، إن كان لحمه ولو بلا ألم فنجس وإلا فطاهر ، وهذا يشمل النفط ، وهي « الفرحة التي امتلأت وحان قشرها » . وماء السرة وماء الأذن . وماء العين ، فالماء الذي يخرج من العين المريضة نجس ، ولو خرج من غير ألم ، فالماء الذي يسيل بسبب الغرغرة ، وهو « عرق في العين يوجب سيلان الدمع بلا ألم » . الشافعية — قيدوا بنجاسة السائل من القروح « غير الصيد والدم » بما إذا تغير لونه أو ريحه وإلا فهو طاهر ، كالمرق .

(٢) الحنفية — قالوا : فضلات غير ما كُول اللحم فيها تفصيل ، فإن كانت مما يهاير في الهواء كالغراب ، فنجاستها مخففة ، وإلا فضلة ، غير أنه يعفى عما يكثر منها في الطرق من روث البغال والحمير دفناً للخرج .

(٣) الشافعية — قالوا بنجاسة فضلة ما كُول اللحم أيضاً بلا تفصيل . الحنفية - قالوا : إن فضلات ما كُول اللحم نجاسة بنجاسة مخففة ، إلا أنهم نصّوا في الطير ، فقالوا : إن كان مما يذرق ذرق الطائر خروجه في الهواء ، كالحمام والصفور : فنجاسته طاهرة وإلا فنجاسة بنجاسة مخففة كالذجاج والبط والأوز « عند الساجين » ومضغة « عند الإمام » المسكبة - قالوا بطهارة فضلة ما يسيل أكل لحمه ، كالقشر والضم إذا لم يستند النجس بالنجاسة ، ==

ومنها منى^١ الأدهى وغيره^٢ ؛ وهو ماء يخرج عند اللذة بجماع ونحوه ، وهو من الرجل عند اعتدال مزاجه أبيض غليظ ، ومن المرأة أصفر رقيق ، قالوا : ولا ينضج ماء المرأة ، بل يوجد داخل الفرج ، وربما ظهر أثره في الذكر ، أما الذين ينسكرون منى^٣ المرأة ، ويدعون أن الذي يخرج من المرأة رطوبة الفرج ، فانهم ينسكرون المحس البديهي ، ومن المنذ^٤ . والردى ، والمذى : ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاحة ونحوها ، والردى : ماء أبيض يخرج عقب البول غالباً . ومنها القي والقلس ، على تفصيل في المذاهب^٥ .

== أما إذا اعتاد ذلك يقيناً أو ظناً ففضلته نجسة ، وإذا شك في اعتياده ذلك ، فإن كان شأنه التغذى بها كالجماع ، ففضلته نجسة ، وإن لم يكن شأنه ذلك ، كالجماع ، ففضلته طاهرة .
الاجنبالة --- قالوا بطهارة فضلات ما يؤكل لحمه ، ولو أكل النجاسة ما لم تكن أكثر طعمه وإلا ففضلته نجسة ، وكذا لحمه ، فإن منع من أكلها ثلاثة أيام لا يتناول فيها إلا غذاء طاهراً ففضلته بعد الثلاثة طاهرة ، وكذا لحمه .

(١) الشافعية --- قالوا بطهارة منى^٦ الأدهى شيئاً وميضاً ، إن خرج بعد استكمال السن تسع سنين ، ولو خرج على صورة الدم إذا كان شروجه على هذه الحالة من داريقه المعتاد ، وإلا فنجس ، ودليل طهارته ما رواه البيهقي من أنه صلى الله عليه وسلم مثل من المني يصيب الثوب فقال ما معناه : « إنما هو كالصاق أو كالخطاط » ، وقيل عليه منى^٧ خرج من حتى^٨ غير أدهى ، لأنه أصل السجدة إن الطاهر ، إلا أنهم استثنوا من ذلك منى^٩ الكلب والخنزير وما تولد منهما . فقالوا بوجوبه تبعاً لأصله .
الاجنبالة --- قالوا : إن منى^{١٠} الأدهى طاهر إن خرج من طريقه المعتاد ، دقة بلذة بعد استكمال السن تسع سنين للأشئ ؛ وعشر سنين الذكر ؛ ولو خرج على صورة الدم ، واستدلوا على طهارته بقول عائشة رضي الله عنها : « كنت أفرك المني^{١١} من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلي فيه » أما منى^{١٢} غير الأدهى فإن كان من عور أو من ما^{١٣} قول اللحم فطاهر ، وإلا فنجس .

(٢) الجنبالة --- قالوا بطهارة المنذ^{١٤} والردى إذا كانا من ما^{١٥} قول اللحم .

(٣) الحنفية --- قالوا : إن القي ونفس نجاسة متذلة إذا مال اللحم ، بحيث لا يمكن إهماله ، ولو كان يرة . أو طعماً . أو ماء . أو علقاً ، وإن لم يكن قد استقر في المعدة ولو كان من صبي ساعة أو مضاعف ، بخلاف ماء فم النائم ، فإنه طاهر ، وبخلاف ما لو قاه دوداً قليلاً أو كغيره صغيراً أو كبيراً ، فإنه طاهر أيضاً ، والقلس كالقي ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا قام أحدكم في صلاته أو قلس فليصرف وليتوضأ » ، وقد فصلوا في البلغم والدم المخلوط بالبراق فقالوا : إن الباقم ---

ومنها البيض القاسد من حيٍّ ، على تفصيل في المذاهب (١) .

== إذا خرج خالصاً ولم يختلط بشيء فإنه طاهر ، وإذا خرج مختلطاً بالطعام ، فإن غلب عليه الطعام كان نجساً ، وإن امتزج منه ، فيعتبر كل منهما على اتفراده ، بمعنى أنه إذا كان الطعام وحده يملك النجس ، فيكون حكمه حكم النجس ، أما الدم المختلط بالزراق ، فقالوا : إذا غلب الزراق عليه بأن كان الخارج أحضر فهو طاهر ، وإن غلب الدم بأن كان أحر ، سواء كان الدم مساوياً أو غالباً فإنه نجس ، ولو لم يملك النجس ، وما اشتهر به الإبل والنم فنجس قل أو كثر .

واعلم أنه لو قاه مرات متفرقة في آن واحد ، وكان النجس في كل واحدة منها لا يملك النجس ، ولكن لو جمع يملك النجس فإنه نجس .

المبالغة - عز قولنا النجس بأنه داحم خارج من المدة بعد استقراره فيها ، فلهكذا بنجاسته ، بشرط أن يتغير عن حالة الطهارة ، ولو بعموضة فقط ، بخلاف الفلاس ، وهو الماء الذي تقذفه المدة عند امتلائها ، فإنه لا يكون نجساً إلا إذا شابه المدة ، ولو في أحد أوصافها ، ولا تنظر الشريعة وحدها ، فإذا خرج الماء الذي تقذفه المدة حامضاً غير متغير لا يكون نجساً لحقيقة العمومية وتكرره عتونه . ولا يلتزموا بالقي في النجاسة الماء الخارج إذا كان متغيراً بصفوة وتن من المدة ، إلا أنه يعني عنه إذا كان ملازماً ، وذلك للشقة .

الوافية - قالوا بنجاسة النجس وإن لم يتغير ، كأن يخرج في الحال ، سواء كان طاماً أو ماء ، بشرط أن يصتق شروجه من المدة ، فإن شك في شروجه منها فالأصل الطهارة ، وجعلوا منه الماء الخارج من قم النائم إن كان أصغر مثناً ، ولكن يعني منه في حق من ابتلى به ، وما تجزئه الإبل والنم فنجس قل أو كثر .

المبالغة - قالوا : إن الفلاس والقي فريسان بلا تفصيل .

(١) المبالغة - عز قولنا القاسد بأنه ما يتغير بصفرة أو زرقاة أو صار دماً أو مضطاً أو فرياً ميتاً ، بخلاف البيض الذي استحال بياضه بصفاره ، ويصير بالمحروق ، وبخلاف ما فيه نقلة من غير مضطوع ، فأنما داحم إن ، أما بيض الميتة فهو نجس ، كما تقدم .

المبالغة - عز قولنا القاسد بأنه ما لا يصاح لأن يتعلق منه حيوان بعد تغيره ، وليس منه ما استحال بياضه بصفاره ، وإن أنشأ ، وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه .

المبالغة - قالوا : إن البيض القاسد ما استحال بياضه بصفاره ، مع التحرق ، وصنعوا إلهاءاته ، وقالوا : إن النجس من البيض ما صار دماً ، وكذا ما خرج من حيٍّ إذا لم يصلب فشره ==

ومنها الجزء المنفصل^(١) من حي ميتته نجسة إلا الأجزاء التي سبق استثنائها في الميتة ، وإلا المسك المنفصل من غزال حي ، وكذا جلده فانهما طاهران ، ومنها لبن حي لا يؤكل لحمه غير آدمي^(٢) ، ومنها رماد النجس المنعرق بالنار ودخانه^(٣) ، ومنها المسكر المسائع ، سواء كان مأخوذاً من عصير العنب أو كان نقيع زبيب أو نقيع تمر أو غير ذلك ، لأن الله تعالى قد سمى الخمر رجساً ، والرجس في العرف النجس ، أما كون كل مسكر مائع خمرأً فليسارواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » ، وإنما حكم الشارع بنجاسة المسكر المسائع فوق تحريم شربه تنفيراً وتغليظاً ووجراً عن الاقتراب منه .

مبحث ما يعفى عنه من النجاسة

إزالة النجاسة^(٤) عن بدن المصلي وثوبه ومكانه واجبة إلا ما عفى عنه ، دفناً للخرج والمشفقة ،

= الحنفية قالوا : ينجس البيض إذا ما صار دماً ، أما إذا تغير بالتمفن فقط ، فهو طاهر ، كاللحم المثلن .

(١) الخبالة - استثنوا من المنفصل من حي ميتته نجسة شيتين حكوا بطهارتهما ، وهما : البيض إذا تصلب قشره . والجزء المنفصل من الحلي الذي لا يقدر على ذكاته عند تذكيبته الاضطرابية .

الشافعية - قالوا بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش إذا انفصل من حيوان حي ما كول اللحم لم ينفصل مع شيء منها قطعة لحم مقصودة ، أي لها قيمة في العرف ، فان انفصلت قطعة لحم كذلك تنجست تبعاً لها . فان شك في شيء من الشعر وما معه هل هو من طاهر أو من نجس ؟ فالأصل الطهارة ، وسبق أنهم حكوا بنجاسة جميع أجزاء الميتة ولم يستثنوا منها شيئاً .

(٢) الحنفية - قالوا بطهارة الألبان كلها من حي وميت ما كول وغير ما كول ، إلا لبن الفنزير ، فإنه نجس في حياته وبعد مماته .

الحنفية - قالوا بطهارتهما ، وكذا ما إذا صار النجس تراباً من غير عرق ، فإنه طاهر .

(٣) المسالكية - قالوا بطهارة الرماد ونجاسة الألبان على الراجح

(٤) المسالكية - ذكروا قولين مشهورين في إزالة النجاسة : أحدهما أنها تنجس بشرط طاق حصة الصلاة . ثانيهما : أنها ميتة ، وشرط وجوبها أو سبيلها أن يكون ذا كراً للنجاسة قادراً على =

قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، وفي المحفو عنه تفصيل في المذاهب (١) .

= إزالتها ، فإن صلى أحد بالنجاسة وكان ناسياً أو عاجزاً عن إزالتها فصلاته صحيحة على القولين ، ويندب له إعادة الظهر أو العصر إلى أصفار الشمس ، والمغرب أو العشاء إلى طلوع الفجر ، والصبح إلى طلوع الشمس ، أما إن صلى بها عامداً أو جاهلاً فصلاته باطلة على القول الأول ، وصحيحة على القول الثاني ، فتجب عليه إعادة الصلاة ابتداءً في الوقت أو بعده على القول الأول لبطلانها ، ويندب له إعادة ما بدأ على القول الثاني .

(١) المسالك - عدوا من المحفو عنه ما يأتي :

١ - ما يصيب ثوب أو بدن المرضعة من بول أو غائط رضيعها ، ولو لم يكن وليدها إذا اجتمعت في النحرز عنهما حال نزولها ، ويندب لها إعداد ثوب للصلاة .

٢ - بلل الباسور إذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة ، وأما يده فلا ينفى عن غسلها إلا إذا كثرت امتصاصها في إرجاعه ، بأن يزيد على مرتين كل يوم ، وإنما اكتفى في الثوب والبدن بمرة واحدة في اليوم ولم يسكتف في اليد إلا بما زاد على اثنتين ، لأن اليد لا يشق غسلها إلا عند الكثرة ، بخلاف الثوب والبدن .

٣ - سلس الأحداث ، كبول أو غائط أو مذي أو ودي أو منى إذا سال شيء منها بنفسه ، فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذي لا يمكن التحول عنه إلى مكان آخر إذا حصل شيء منها ، ولو كل يوم مرة .

٤ - ما يصيب ثوب أو بدن الجزاء ونازع المراضض والطبيب الذي يبالغ الجروح ، ويندب لهم إعداد ثوب للصلاة .

٥ - ما يصيب ثوب المصلي أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره آدمياً كان أو غيره ، ولو خنزيراً إذا كانت مساحته لا تزيد عن قدر الأبرم البخل ، وهو « الدائرة الدوامة التي تكون في ذراع البخل » ولا دبرة بالوزن ، ومثل الدم في ذلك القيح والصديد .

٦ - ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول أو روث خيل أو بزال أو حمير إذا كان من مباشر رعيها أو علفها أو ربطها أو نحر ذلك ، فينفى عنه أهمية الاحتراز .

٧ - أثر ذباب أو ناعوس أو نمل صغير يقع على النجاسة ويرفع شيئاً منها ، فيماتق برجله أو له ثم يقع على ثوبه أو بدنه أهمية الاحتراز ، أما أثر النمل الكبير ، فلا ينفى عنه لندوته . =

- ٨ - أثر دم موضع الحجامة بعد مسحه بمفرقة ونحوها ، فيعفى عنه إلى أن يبرأ فيفسله .
- ٩ - ما يصيب ثوبه أو رجله من طين المطر أو مائه المختلط بنجاسة ما دام موجوداً في الطريق ، ولو بعد انقطاع المطر ، فيعفى عنه بشروط ثلاثة :
- أولاً : أن لا تكون النجاسة المخالطة أكثر من الطين أو الماء تحميقاً أو ظناً .
- ثانياً : أن لا تصيبه النجاسة بدون ماء أو طين .
- ثالثاً : أن لا يكون له مدخل في الإصابة بشيء من ذلك الطين أو الماء ، كأن يمدل عن طريق خالية من ذلك إلى طريق فيها ذلك ، ومثل طين المطر ومائه الماء المرشوش بالطرق ، وكذلك الماء الباقي في المستنقعات .
- ١٠ - المدة السائلة من دما مل أكثر من الواحد ، سواء سالت بنفسها أو بعصرها ، ولو غير محتاج إليه ، لأن كثرتها مظنة الاحتياج إلى العصر ، فيعفى عما سال عنها ، ولو زاد على قدر الدرهم ، وأما الدمل الواحد فيعفى عما سال منه بنفسه أو بعصر احتيج إليه ، فإن عصر بغير حاجة ، فلا يعفى إلا عن قدر الدرهم .
- ١١ - خرو البراغيث ولو كثير ، وإن تغذت بالدم المسفوح ، فخرؤها نجس ، ولكن يعفى عنه ، وأما دمها ، فإنه كدم غيرها لا يعفى منه عما زاد على قدر الدرهم البغلي ، كما تقدم .
- ١٢ - الماء الخارج من فم النائم إذا كان من المعدة ، بحيث يسكن أصفر منتناً ، فإنه نجس ولكن يعفى عنه إذا لازم .
- ١٣ - القليل من ميتة القمل ، فيعفى منه عن ثلاث فأقل .
- ١٤ - أثر النجاسة على السبيلين بعد إزالة عين النجاسة بما يزيلها من حجر ونحوه ، فيعفى عنه ولا يجب غسله بالماء ما لم ينتشر كثيراً ، فإن انتشر تعين غسله بالماء ، كما يتعين الماء في إزالة النجاسة عن قبل المرأة ، وسبأني تفصيل ذلك في مبحث الاستنجاء .
- الحنفية - قالوا : تنقسم النجاسة إلى قسمين : مخاطة . وخففة . فالمخاطة « عند الإمام » هي ما ورد فيها نص لم يارض بهن آخر ، والخففة « عنده » هي ما ورد فيها نص عورض بهن آخر كبول ما يؤكل لحمه ، وذلك لأن حديث ما استنزها من البول ، يدل على نجاسة كل بول ، وحديث العرنين يدل على طهارة بول ما كور اللحم ، فلما تعارض فيه الدليلان كانت نجاسته خفيفة .
- أما حديث العرنين فهو ما روى من أن قوماً من عينة أتوا المدينة المنورة فلم توافقهم ، فاصفرت ألوانهم وانتفضح بدانهم ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ينزعوا إلى =

= إبل الصدقة ويشربوا من أبرالها وألبانها غرجوا وشربوا ، فكان ذلك سبباً في شفائهم .

ويعني في النجاسة المفلطة عن أمور : منها قدر الدرهم ، ويقدر في النجاسة الكثيفة بمائتين عشرين قيراطاً ، وفي النجاسة الرقيقة بمرض مقر الكف ، ومع كونه يعني عنه في صحة الصلاة ، فإن الصلاة تكون به مكروهة كراهة تنزيه ، ولا وجه القول بكراهة التحريم ، لأن المفوضية رفع الإثم ، نعم إزالة قدر الدرهم أكد من إزالة ما هو أقل منه ، والمشهور عند الحنفية كراهة التحريم ، ومنها بول المرأة والفأرة وخزوها فيما تظهر فيه حالة الضرورة ، فيعني عن خرو الفأرة إذا وقع في الحنطة ولم يسكن حتى يظهر أثره ويعني عن بولها إذا سقط في البئر لتحقق الضرورة ، بخلاف ما إذا أصاب أحدهما ثوباً أو إناء مثلاً ، فإنه لا يعني عنه لإمكان التعرز ، ويعني عن بول المرأة إذا وقع على نحو ثوب لظهور الضرورة ، بخلاف ما إذا أصاب خروها أو بولها شيئاً غير ذلك ، فإنه لا يعني عنه ، ومنها بخار النجس وغبار ، ولو مررت الريح بالهذرات وأصاب الثوب لا يضر ، وإن وجدت رائحتها به ، وكذا لو ارتفع غبار الزبل ، فأصاب شيئاً لا يضر ، ومنها رشاش البول إذا كان دقيقاً ، كرموس الإبر ، بحيث لا يرى ، ولو مال الثوب أو البدن ، فإنه يعتبر كالعدم للضرورة ، ومثله الدم الذي يصيب القصاب « أي الجزار » فيعني عنه في صحة الضرورة ، فلو أصاب الرشاش ثوباً ثم وقع ذلك الثوب في ماء قليل تنجس الماء لعدم الضرورة حينئذ ، ومثل هذا أثر الذباب الذي وقع على نجاسة ثم أصاب ثوب المصلي ، فإنه يعني عنه ، ومنها ما يصيب الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه الامتناع عنه ما دام في تسميته ، ومنها طين السوارع ولو كان مخلوطاً بنجاسة غالبية ما لم ير عينها ، ويعني في النجاسة المخففة عما دون ربيع الثوب كله أو ربيع البدن كله ، وإنما تظهر الخفة في غير المسائح ، لأن المسائح متى أصابته نجاسة تنجس لا فرق بين مفلطة ومخففة ، ولا عبرة فيه لوزن أو مساحة .

ويعني عن بئر الإبل والغنم إذا وقع في البئر أو في الإناء ، ما لم يسكن كثير فاعشدة أو يفتتق فتان به الشيء الذي خالطه ، والقابل المصفو عنه هو ما يستقله الناظر إليه ، والكثير عكسه ، وأما روي الحمار وخشي البقر والفيل ، فإنه يعني عنه في حالة الضرورة والباقي ، سواء كان يابساً أو رطباً . الشافعية -- قالوا : يعني عن أمور : منها ما لا يدركه البصر المختل من النجاسة ، والمحافظة ، ومنها قليل دخان النجاسة المنفصل عنها بواسطة النار ، بخلاف نفس البخار المنفصل بلا واسطة نار ، فإنه ظاهر ، ومنها الأثر الباقي بالمحل بعد الاستنجاء بالماء ، فيعني عنه بالنجاسة لصاحبه --

== دون غيره ، فلو نزل في ماء قليل وأصابه ذلك الأثر تنجس به ، ومنها طين الشارع المختلط بالنجاسة المحققة ، فإذا شك في نجاسة ذلك الطين أو ظن كان طاهراً لا نجساً معفو عنه ، وإنما يعني عنه بشروط أربعة :

أولاً : أن لا تظهر عين النجاسة . ثانياً : أن يكون المسار محترزاً عن إصابتها بحيث لا يبرحى ذيل ثيابه ولا يتعرض لرشاش نحو سقاء . ثالثاً : أن تصيبه النجاسة وهو ماش أو راكب ، أما إذا سقط على الأرض فتلوث ثيابه فلا يعني عنه لندرة الوقوع . رابعاً : أن تكون النجاسة في ثوب أو بدن ، ومنها الخبز المسخن أو المدفون في الرماد النجس وإن تعلق به شيء من ذلك الرماد فإنه يعني عنه ولو سهل فصله منه ، وإذا وضع في لبن ونحوه وظهر أثره فيه أو أصاب نحو ثوب ، فإنه يعني عنه أيضاً ومنها دود الفاكهة والجبن إذا مات فيها ، فإن مرتبه نجاسة معفو عنها ، وكذا الأنفحة التي تصلح الجبن ، ومنها المسامات النجسة التي تضاف إلى الأدوية والروائح العطرية لإصلاحها ، فإنه يعني عن القدر الذي لا الإصلاح ، قياساً على الأنفحة المصاحبة للجبن ، ومنها الذباب التي تشر على المحيطات المبتنية بالرماد النجس ، فإنه يعني عما يصيبها من ذلك الرماد المشقة الاحتراز ، ومنها الصئبان الميت ، وهو فقس القمل ، ، ومنها روث الذباب وإن كثر ، ومنها خمر الطيور في الفرش والأرض بشروط ثلاثة :

أولاً : أن لا يعتمد المشي عليه . ثانياً : أن لا يكون أحد الجانبين رطباً إلا أن تكون ضرورة ، كما إذا وجد في طريق رطبة يتعين المرور منها فإنه يعني عنه مع الرطوبة والعمد . ثالثاً : أن لا يشق الاحتراز عنه ، ومنها قليل تراب مقبرة منبوثة ، ومنها قليل شعر نجس من غير كلب أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما مع غيره ، أما قليل الشعر من الكلب أو الخنزير فغير معفو عنه كما لا يعني عن الكثير من شعر نجس من الكلب والخنزير إلا بالنسبة للقصاص والراكب المشقة الاحتراز . ومنها روث مملك في ماء إذا لم يغيره ولم يوضع فيه عبثاً ، ومنها الدم الباقي على اللحم أو العظم فإنه يعني عنه إذا وضع اللحم أو العظم في القدر قبل غسل اللحم ، أو تغير به المرق ، فإن غسل اللحم عن العظم أو العظم قبل الوضع في القدر حتى انفصل الماء عنه صافياً فهو طاهر ، وإن لم ينفصل الماء صافياً فهو نجس غير معفو عنه ، ولا يضر بقا بعض اللون لأنه لا يمكن قطعه ، فيفصل الفسل المعتاد ، ويعفى عما زاد ، ومنها لعاب النائم المحقق كونه من المعادة بأن يكون أصفر أو ممتناً يعني عنه في سيق صاحبه الميتلى به ولو كثر وسال ، والمساكوك في كونه من المعادة محمول على الطهارة ، ومنها جرة البير ونحوه مما يجتر من الحيوانات ، فإنه يعني ==

== عنها إذا أصابت من يزاوله ، كمن يقوده أو نحو ذلك ، ومنهاروث البهائم وبوطها الذي يصيب الحلب حين درسه ، ومنها روث الفأر الساقط في حوضان المراحض التي يستنجد منها ، فإنه يعفى عنه إذا كان قليلاً ولم يغير أحد أوصاف الماء ، ومنها الحصاة التي يتداوى بوضعها في العضو الملوثة بالنجاسة ، فإنه يعفى عنها إذا تعينت طريقاً للتداوى ، ومنها ما يصيب اللبن حال حلبه من روث المطلوبة أو من نجاسة على ثديها ، ومنها ما يصيب المسمل من بيوت النحل المصنوعة من طين مخلوط بروث البهائم ، ومنها نجاسة فم الصبي إذا أصاب ثدي مرضعته عند رضاعه ، أو أصاب فم من يقبله في فمه مع الرطوبة ، ومنها مائع تنجس بموت ماسقط فيه مما لادم له سائل : كدمل وزنبور ونمل ونحوها فيؤكل ذلك المائع المتنجس بما وقع ومات فيه منها إذا لم يتغير بما مات فيه ولم يطرحة غير الهواء ولو بهرجة ، ومنها أثر الوشم من دم خرج من العضو ووضع عليه نيلة ونحوها حتى صار أخضر أو أزرق ، وممنى الوشم غرز الجلد بالإبرة ونحوها حتى يبرز الدم ، فيعفى عن الأثر الأخضر أو الأزرق الباقي في محله إذا كان الحاجة لا ينفع فيها غيره ، أو كان وقت فعل الوشم غير مكلف ، أو كان مكلفاً ولم يقدر على إزالته إلا بضرب يباح بسببه التيمم ، ومنها الدم ، على التفصيل الآتي ، وهو : أولاً : الدم البسير الذي لا يدركه البصر المعتدل ، وهذا معفو عنه ، ولو كان دم نجس نجاسة مغلظة كالكلب والخنزير : ثانياً : ما يدركه البصر المعتدل ، وهذا إن كان من كلب أو خنزير أو نحوهما ، فإنه لا يعفى عنه مطلقاً ، وإن لم يكن كذلك ، فإما أن يكون دم أجنبي . أو دم نفسه ، فإن كان دم أجنبي فيعفى عن القليل منه ما لم يخالط به نفسه ولم يخالط بأجنبي غير ضروري ، وهذا في غير دم البراغيث ونحوها من كل ما لادم له سائل ، أما دم البراغيث ونحوها فيعفى عن كثيرها بشروط ثلاثة : — أولاً : أن لا يكون بفعله أو فعل غيره ولو غير مكلف مع رضاه ، وإلا عفى عن القليل فقط — ثانياً : أن لا يخالط بأجنبي لا يشق الاحتراز عنه ، وإلا فلا عفو إلا عن القليل — ثالثاً : أن يصيب الدم ملبوساً يحتاجه ولو للتيمم ، أما إذا كان دم نفسه فإن كان خارجاً من المنافذ الأصلية ، كالأنف والأذن والعين ، فالاعتماد العفو عن القليل ، وإن لم يكن من المنافذ ، كدم البثرات والدمامل والفصد . فيعفى عن الكثير بشروط : — الأول : أن لا يكون بفعل الشخص نفسه ، كأن يمصر دمه ، وإلا عفى عن القليل فقط في غير الفصد والنجاسة ، أما ما فيعفى عن الكثير ولو بفعله . — الثاني : أن لا يخالط الدم محله — الثالث : أن لا يخالط بأجنبي غير ضروري ، كالماء ، ويحل العفو في حق الشخص نفسه ، أما لو حمله غيره أو قبض على شيء متصل به ، فلا يعفى عنه : =

مبحث في فيما تزال به النجاسة

وكيفية إزالتها

يزيل النجاسة أمور : منها الماء الطاهر ، ولا يكفي في إزالتها الطاهر^(١) ، وسيأتي بيان الطهور والظاهر في أقسام المياه ، بعد هذا المبحث ، وطهور محل النجاسة به له كيفية مختلفة في المذاهب^(٢) .

== والمراد بالمحل - في قولنا : لم يجاوز محله - الذراع ونحوه ، لا محل الدم وحده ، والمعتبر في القلة والكثرة العرف ، فإن شك في القلة والكثرة ، فالأصل العفو .

الحنابلة - قالوا : يعني عن أمور : منها يسير دم وقميص وصديد ، واليدير هو ما يمتد به الإنسان في نفسه يسيراً ، وإنما يعني عن اليسير إذا أصاب غير مائع ومطعم ، أما إذا أصابها فلا يعني عنه ، بشرط أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال حياته ومن غير قبيل ودبر ، وإذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوباً في موضع منه فإنه يضم بعضه إلى بعض ، فإن كان المجموع يسيراً أعني عنه ، وإلا فلا ، ولا يضم مافي ثوبين أو أكثر ، بل يعتبر كل ثوب على حدة ، ومنها أثر استنجار بمحله بعد الإنقاء واستيقاه العدد المطلوب في الاستنجار ، وسيأتي ، ومنها يسير سلس بول بعد تمام التحفظ لمسقة المتعرق ، ومنها دخان نجاسة وغبارها ما لم تظهر له صفة ، ومنها ماء قليل تنجس بمفوض عنه ، ومنها النجاسة التي تصيب عين الإنسان ويتضرر بغسلها ، ومنها اليسير من طين الشارع الذي تحققت نجاسته بما خالفه من النجاسة .

(١) الحنفية - قالوا : إن الماء الطاهر - غير الطهور - ومثل الطهور في إزالة النجاسة ، كما تقدم ، وكذا المسامع الطاهر الذي إذا عصر انقصر ، كالخل وماء الورد ، فهذه الثلاثة يطهر بها كل متنجس بنجاسة مريئة أو غير مريئة ، ولو غليظة ، سواء كان ثوباً أو بدنأً أو مكاناً ،

(٢) الحنفية - قالوا : يطهر الثوب المتنجس بغسله ولو مرة ، متى زالت عين النجاسة المريئة ، ولكن هذا إذا غسل في ماء جار أو صب عليه الماء ، أما إذا غسل في وعاء ، فإنه لا يطهر إلا بالغسل ثلاثاً ، بشرط أن يمصر في كل واحدة منها ، وإذا صبغ الثوب بنجس يطهر بانقصال الماء عنه صافياً ولو بقي اللون ، إذا لا يضر بقاء الأثر ، كلون أو يخرق محل النجاسة إذا شق زواله والموتة في ذلك هي ، أن يحتاج في إزالتها لغير الماء ، كالصابون ونحوه ، ومن ذلك الاحتصاب بالحناء ==

== المتنجسة ، ، فإذا اختضب أحد بالحناء المتنجسة ظهرت بانفصال الماء صافياً ، ومثل ذلك الوشم ، فإنه إذا غرزت الإبرة في اليد أو الشفة مثلاً حتى برز الدم ، ثم وضع مكان الغرز صبيغ والثام الجرح عليه تنجس ذلك الصبيغ ، ولا يمكن إزالة أثره بالماء فتطهره يكون بغسله حتى يفصل الماء صافياً ولا يضر أثر دهن متنجس ، بخلاف شحم الميتة ، لأنه عين النجاسة ، أما النجاسة غير المرمية فإنها تظهر إذا غلب على طن الغاسل طهارة محلها بلا عدد ، وتقدر لموسم بثلاث غسلات يعصر الثوب في كل واحدة منها ، ويظهر المكنة : « وهو الأرض » ، يصب الماء الطاهر عليها ثلاثاً ، وتجفف كل مرة بمفرقة طاهرة ، وإذا صب عليها ماء كثير ، بحيث لا يترك للنجاسة أثراً ظهرت ، وتطهر الأرض أيضاً باللبس ، فلا يجب في تطهيرها الماء ، ويظهر البدن بزوال عين النجاسة في المرمية ، وبغلبة الطن في غيرها ، أما الألوان المتنجسة فهي على ثلاثة أنواع : بخار وخشب . وحديد ، ونحوه ، وتطهرها على أربعة أوجه : حرق ، ونمحت ، ومسح ، وغسل ، فإذا كان الإناء من بخار ، أو حجر ، وكان جديداً ، ودخلت النجاسة في أجزائه فإنه يظهر بالحرق ، وإن كان عتيقاً يظهر بالغسل على الوجه السابق ، وإن كان من خشب ، فإن كان جديداً يظهر بالنمحت ، وإن كان قديماً يظهر بالغسل ، وإن كان من حديد أو نحاس أو رصاص أو زجاج ، فإن كان صقيلاً يظهر بالمسح ، وإن كان خشناً غير صقيط يظهر بالغسل .

وأما المسامعات المتنجسة ، كالزيت . والسمن ، فإنها تظهر بصب الماء عليها ورفعها ثلاثاً ، أو توضع في إناء مثقوب ، ثم يصب عليه الماء فيملأ الدهن ، ويحركه ثم يفتح القف إلى أن يذهب الماء هذا إذا كان مائلاً ، فإن كان جامداً يقطع منه المتنجس ويطرح ، ويظهر السمل بصب الماء عليه وغليه . حتى يعود كما كان . ثلاثاً .

ويظهر الماء المتنجس بخر يائه ، بأن يدخل من جانب ويخرج من جانب آخر ، فإذا كان في قناة ماء نجس ثم صب عليه ماء طاهر في ناحية منها حتى امتلأت وسال من الناحية الأخرى كان ماء جارياً طاهراً ، ولا يشترط أن يسيل منه مقدار يوازي الماء الذي كان فيها ، ومثل ذلك ما إذا كان الماء المتنجس في طشت أو قصعة ، ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوفه فإنه يظهر على الراجع ، وإن لم يخرج مثل المتنجس ، وكذلك البئر وحوض الحمام فإنهما يظهران بمثل ذلك ، وبذلك يهين الماء طهوراً وزادوا طهورات أخرى : منها الدلك ، وهو أن يمسح المتنجس على الأرض مسحاً قوياً ، ومثل الدلك الحلت ، وهو القشر باليد أو الود « الدلك » ، ويظهر بذلك الخلف والنمل ، بشرط أن تكون النجاسة ذات بخر ، ولو كانت رطبة ، وهي ما ترى بعد الجفاف ==

== كالغبرة والدم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه ؛ فإن كان بهما أدى فيهما غسلها بالأرض ، فإن الأرض لها طهور ، أما إذا كانت النجاسة ليست ذات طهر ، فإنه يجب غسلها بالماء ، ولو بعد الجفاف ، ومنها المسح الذي يزول به أثر النجاسة ، ويظهر به الصقيل الذي لا مسام له ، كالسيف . والمرأة . والظفر . والنظم . والرياح . والآنية المدهونة . ونحو ذلك ومنها مسح محل الحجامة بثلاث خرق نظاف مبلولة . ومنها الجفاف بالشمس أو الهواء ؛ وتطهير به الأرض ، وكل ما كان ثابتاً فيها ، كالشجر والكلأ ، بخلاف نحو البساط والحصير ، وكل ما يمكن نقله فإنه لا يطهر إلا بالغسل ، وإنما طهرت الأرض بالبس لقوله صلى الله عليه وسلم : ذكاة الأرض ببسها ، فتصح الصلاة عليها ، ولكن لا يجوز منها التيمم ، وذلك لأن طهارتها لا تستدعي طهوريتها ، ويشترط في التيمم طهورة التراب . كما يشترط في الوضوء طهورة الماء ، ومنها الفرق ، ويظهر به منى آدمى يابس ، أما الرطب فإنه يجب غسله لقوله صلى الله عليه وسلم لما شاة : « فاعلم به إن كان رطباً ، وإذركه إن كان يابساً » ولا يضر بقاء أثره بعد الفرق ، وإنما يطهر بالفرق إذا نزل من مستنج بماء لا بحجر ، لأن الحجر لا يزيل البول المنتشر على رأس الحشفة ، فإذا لم ينتشر البول ولم يمتز عليه المنى في الخارج فإنه يطهر بالفرق أيضاً ، إذ لا يضر مرور على البول في الداخل ولا فرق بين منى الرجل ومنى المرأة الخارج من الداخل ، لاختلاطه بمنى الرجل ، وقد ذكر في الحديث أنه يطهر بالفرق ، أما منى غير آدمى ، فإنه لا يطهر بالفرق ، لأن الرخصة وردت في منى آدمى فلا يقاس عليه غيره ، ومنها الندف ، ويظهر به القطن إذا ندف .

وقد عتدوا في الطهورات أموراً أخرى تساهلوا ، كقطع الدهن الجماد المتنجس وطرحه ، كما تقدم ، وهو المبر عنه بالتقرير ، لأنه في الحقيقة عزل للجزء المتنجس عن غيره لا تطهير له ، ومثله قسمة المتنجس بفصل الأجزاء النجسة عن الطاهرة ، وكذلك هبة المتنجس لمن لا يرى نجاسته ، فإن الهبة لا تمتد مطهرة له في الحقيقة .

المسالكية -- قالوا : يطهر محل النجاسة بغسله بالماء الطهور ، وأومرة إذا انفصل الماء عن المحل طاهراً ، ولا يضر تغييره بالأوساخ الطاهرة ، ويشترط زوال طهر النجاسة عن محالها ، ولو عسر ، لأن بقاءه دليل على تمسك النجاسة منه ، وكذا يشترط زوال لونها وريحها إذا لم يتعسر زوالها ، فإن تعسر زوالها عن المحل ، كالمصبوغ بنجس ، عكس بطهارته ، ولا يلزم تسخين الماء إلا مسالة العجز عن استعمال البارد ، كما لا يلزم الفصل بأشنان أو صابون أو نحوهما والفصال المتغيرة بأحد أو صاف النجاسة نجسة ، أما إن تغيرت بصنع أو وسخ فلا ، ويمكن في تطهير الثوب والخصير والخنف ==

== والنمل المشكوك في إصابته النجاسة إياها نضحها مرة : أي رشها بالماء الطهور ، ولو لم يتحقق تعميم المحل بالماء ، وأما اليدن والأرض المشكوك في إصابتها إياها فلا يطهران إلا بالغسل ، لأن النضج خلاف القياس . فيقتصر فيه على ما ورد ، وهو الثوب والحصير والخف والنمل ، ولو غسلها بالماء كان أحوط ، لأنه الأصل . والنضج تخفيف ، والأرض المنجسة بقبض أو ظناً تظهر بكثرة إفاضة الطهور عليها حتى تزول عين النجاسة وأوصافها ، لحديث الأعرابي الذي قال في المسجد ، فصاح به بعض الصحابة : فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتركه ، وأن يصبوا على موضع بوله ذنباً من ماء ، كما رواه الشيخان ؛ والذنب « بفتح الدال » هو الدلو ، ويطهر الماء المنتجس بهب الطهور عليه حتى تذهب منه أوصاف النجاسة ، وأما المائعات غير الماء ، كالزيت والسمن والعل فتنجس بمقابل النجاسة ، ولا تقبل التطهير بحال من الأحوال .

الحنابلة — قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور في غير الأرض ونحوها ، مما يأتي ، أن يغسل المنتجس سبع مرات متتالية ، بحيث لا يبقى للنجاسة بعد الغسلات السبع لون ولا طعم ولا ريح وإن لم تزل النجاسة إلا بالغسل السابعة ، فإن كانت النجاسة من كلب أو خنزير أو متولد منهما أو من أحدهما فإنه يجب أن يضاف إلى الماء في إحدى الغسلات تراب طهور أو صابون أو نحوه ، والاولى أن يكون مزج التراب ونحوه بالماء في الغسل الأولى ، فإن بقي للنجاسة أثر بعد الغسل سبعاً زيد في عدد الغسلات بقدر ما نزول به النجاسة ، فإن تعذر زوال طعمها لم يطهر وعنى عنه ، وإن تعذر زوال أونها أو ريحها أوهما مدام فاللحل المنتجس يصير طاهراً .

ويشترط في تطهير المنتجس الذي تشرَّب النجاسة أن يذهب كل مرة خارج الماء إن أمكن عصره ، ويقتصر في العصر على القدر الذي لا يفسد الثوب ، أما ما لا يتشرب النجاسة ، كالآنية فإنه يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله عنه سبع مرات ، وأما ما لا يمكن عصره مما يتشرب النجاسة فإنه يكفي دقه أو وضع شيء ثقيل عليه ، أو تقليبها بحيث يفصل الماء عنه عقب كل غسلة من السبع ، أما الأرض المنتجسة ونحوها من الصخر الأحواض الكبيرة والصغيرة الداخلة في البناء فإنه يكفي في تطهيرها من النجاسة صب الماء عليها بكثرة حتى تزول عين النجاسة ، ويكفي في تطهير المنتجس ببول غلام رضيع لم يتناول الطعام برغبة أن يفرغ بالماء ، ولو لم يفصل ، ومثل بوله في ذلك قويه .

الشافعية — قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور في النجاسة المعلقة ، وهي ما كانت من كلب أو خنزير أو متولد منهما أو من أحدهما ؛ هي أن يغسل موضعها سبع مرات وأن يصاحب ==

== ماء إحدى الغسلات تراب طهور، أى غير نجس ولا مستعمل في نيمم، والمراد بالتراب هنا ما هو أعم من التراب في النيمم، فيشمل الأعفر والأصفر والأحمر والأبيض والطين وما خلط بطاهر آخر نحو دقيق .

وللترتيب ثلاث كيفيات: إحداهما: مزج الماء بالتراب قبل وضعه على محل النجاسة . ثانيها: أن يوضع الماء على محل النجاسة قبل التراب، ثم يوضع عليه التراب، ثالثها: أن يوضع التراب أولاً ثم يصب عليه الماء، ولا يجوز غسل التراب بجميع كيفياتها الثلاث إلا بعد زوال جرم النجاسة، فإن لم يكن للنجاسة جرم، فإن كان محلها جافاً أجراً أى واحدة من الكيفيات الثلاث، وإن كان محل النجاسة رطباً لم يجوز وضع التراب أولاً لتنجسه بسبب ضعفه عن الماء، ويجوز الكيفيتان الأخريان، ولو كانت النجاسة المغلظة في أرض بها تراب غير نجس العين كفى ترابها في تطهيرها بالسبع بدون تراب آخر، وأولى الغسلات السبع ما أزيل به عين النجاسة وإن تعدد، فلو أزيلت عين النجاسة بواحدة اعتبرت واحدة وزيد عليها ست، ولو زالت بـ ^{حسبت} ^{حسبت} واحدة وزيد عليها ست، ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة وزيد عليها ست، وأما زوال وصف النجاسة من طعم أو لون أو ريح فلا يتوقف على عدد الغسلات، فلو لم يزل إلا بسبع مثلاً حسبت سبعاً، أما النجاسة المخففة فكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم النجاسة وإن لم يسل، والنجاسة المخففة هي حصول بول الصبي إذا كان غلاماً لم يبلغ الحولين ولم يتغذى إلا باللبن بسائر أنواعه، ومنه اللبن والقشدة والزبد، سواء كان لبن آدمي أو غيره، بخلاف الأثني والخثي المشكل، فإن بولها يجب غسله، لقوله صلى الله عليه وسلم: « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام »، وألحق الخثي بالأثني، فإذا زاد الصبي على الحولين وجب غسل بوله ولو لم يتناول طعاماً غير اللبن، كما يجب غسل بوله إذا غذى بغير اللبن ولو مرة واحدة، ولكن إذا أعطى له شيء لا يقصد التغذية فتغذى منه، كدواء، فإنه لا يمنع الرش، ولا بد من زوال عين النجاسة قبل رش محلها بالماء، كأن يهصر الثوب أو يحفف، وكذا لا بد من زوال أوصاف النجاسة مع الرش، وإنما قيدوا بمقصود البول لينتزع غيره من الفضلات النجسة فإنها يجب فيها الغسل، أما النجاسة المتوسطة، وهي غير ما تقدم فإنها تنقسم إلى حكية، وهي التي ليس لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح، كبول غير الصبي إذا جف . وعينية، وهي التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح . أما الحسكية فكيفية تطهيرها أن يصب الماء على محلها ولو مرة واحدة ولو من غير قصد، وأما العينية فكذلك، ولكن بشرط زوال عين النجاسة، أما أوصافها فإن بقي منها ==

ومنها استحالة عين النجاسة إلى صلاح ، كهيرورة الخمر خلاً ودم الفزال مسكاً ، ومنها حرق النجاسة بالنار ، على اختلاف المذاهب ^(١) ؛ وأما دباغ جلود الميتة في كونه مطهراً لها أو غير مطهر تفصيل في المذاهب ^(٢) ؛ ولا تشتط النية في تطهير المتنجس .

== الطامم وحده ، فإن بقى الماء بضر ما لم تتمذر إزالته . وضابط التمهذ أن لا يزول إلا بالقطع ، بحيث لا يكون المحل نجساً مفعلاً عنه ، فإن قدر على الإزالة بعد ذلك وجبت ؛ ولا تجب إعادة ما صلاه قبل ، فإن تمس زواله وجبت الاستماتة بمصابون ونحوه إلا أن يتمذر . وإن بقي اللون والريح معاً فالحكم كذلك ، وإن بقي اللون فقط أو الريح فقط فإن المحل يطهر إذا تمس زواله ، وضابط التمس أن لا يزول بالتحب بالماء ثلاث مرات ، فإذا قدر على إزالته بعد ذلك فلا تجب طهارة المحل ؛ وبشروط في إزالة النجاسة بأنواعها الثلاثة أن يكون الماء وارداً على المحل إذا كان الماء قليلاً ، فإن كان قليلاً موروداً تنجس بمجرد الملاقاة ، وإذا كان الماء القليل نجساً غير متغير فأضيف إليه ماء طهور حتى يبلغ قلتين طهر ، فإن تنجس الماء بالغير ، سواء كان قليلاً أو كثيراً فإنه لا يطهر إلا بإضافة الماء الطهور إليه حتى يزول تغيره بشرط أن يبلغ قلتين .

وكيفية تطهير الأرض المتنجسة بالنجاسة المتوسطة المائنة ، كبول . أو خمر . أن تغمر بالماء إذا تشربت النجاسة ، أما إذا لم تقشرب النجاسة فلا بد من تحفيها أولاً ، ثم يصب عليه الماء ولو مرة واحدة ، وكيفية تطهير ما من النجاسة الجامدة ، هي أن ترفع عنها النجاسة فقط إذا لم يصب شيء منها الأرض ، وأن ترفع عنها ثم يصب على محلها ماء يعمها إذا كانت رطبة وأصاب الأرض شيء منها .

(١) الحنفية — قالوا : حرق النجاسة بالنار مطهر .

الشافعية . والحنابلة — لم يعدوه من المطهرات ؛ فيقولون : إن رماد النجس ودخان نجسان .

المالكية — قالوا : إن النار لا تزيل النجاسة ، واستثنوا رماد النجس على المشهور .

(٢) الحنفية — لم يفرقوا في الدين بين أن يكون حقيقياً ، كالدين بالقرن والشب ونحوهما .

أو حكماً ، كالدين بالترييب أو بالتخفيف بالشمس أو الهواء ، والدباغ يطهر جلود الميتة إذا كانت تستعمل الدين ، أما ما لا يستعمله ، كجلد الحية فإنه لا يطهر بالدين ، ولا يطهر بالدين جلود الخنزير ، أما جلد السمك فإنه يطهر بالدين ، لأنه ليس نجس العين على الأصح ، متى طهر الجلد صح استعماله في الصلاة وغيره ، إلا أكله فإنه يمتنع ، وما على الجلد من الشعر وغيره فلاهر ، كما تقدم .

ولا يقبل التطهير ما تنجس من المسامات ^(١) غير الماء ، كزيت ، ومن وعسل ، وأما الجمادات فإنها تقبل التطهير إلا ما تشربت أجوازها من النجاسة ^(٢) ، على تفصيل في المذاهب .

== الشافعية — خصوا الدبغ المطهر بماله حرارة ولدغ في اللسان ، بحيث يذهب بطوبه الجلد وفضلاته ، حتى لا يثبت بعد ذلك ، ولو كان الدبغ نجساً ، كزيت طير ، إلا أن الجلد المدبوغ بنجس يكون كالثوب المتنجس ، فيجب غسله بعد الدبغ ، لا يظهر بالدبغ بجلد السكاب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر ، وكذا لا يظهر بالدبغ ما على الجلد من صوف ووبر وشعر وريش ، لكن قال النووي : يعنى عن القليل من ذلك المشقة إزالته

المالكية — لم يجعلوا الدبغ من المطهرات ، وحاولوا الطهارة الواردة في الحديث على النظافة ورخصه في استعمال المدبوغ في طهور روف يابس ، بشرط أن لا يطعن عليه ما لم يكن سبب تخزينه ، فإنه لا يرخس فيه ، أما اليابس فلا نه لا تعلق به نجاسة الجلد ، وأما الطهور فلا نه لقوته يدفع النجاسة عن نفسه وأما ما على الجلد من الصوف ونحوه فطاهر ، لأنه لا تعلقه الحياة ، فلم يتنجس بالموت ، كما تقدم ، والقول بأن الدبغ ليس من المطهرات هو المشهور عند المالكية ، والمحققون منهم يقولون : إنه مطهر .

الحنابلة — لم يجعلوا دبغ جلود الميتة من المطهرات ، إلا أنهم قالوا بإباحة استعمالها بعد الدبغ في اليابسات فقط أما صوف الميتة وشعرها ووبرها وريشها فطاهر .

(١) الحنفية — قالوا : إن المسامات المذكورة تقبل التطهير بالماء ، وقد تقدم كيفية تطهيرها بالماء في ذكر المطهرات .

(٢) المالكية — قالوا : إن مما لا يقبل التطهير من الجمادات التي تشربت أجوازها النجاسة اللحم إذا طبخ بنجس ، بخلاف ما لو جلت به النجاسة بعد نصبه ، فإنه يقبل التطهير ، وكذا لا يقبل التطهير البيض المسلوق بنجس والزيتون المملح به والفخار الذي غاصت النجاسة في أعماقه الحنابلة — وافقوا المالكية فيما ذكر إلا في البيض المسلوق فإنه يقبل التطهير لصلابة قشره المسامنة من تشرب النجاسة ، ولم يفرقوا في اللحم بين المطبوخ والمسلوق ، فهو عندهم لا يقبل التطهير مطلقاً .

الشافعية — قالوا : إن الجمادات التي تشربت النجاسة تقبل التطهير ولو طبخ لحم في نجس أو تشربت حنطة النجاسة أو سقيت السمك بنجاسة فإنها تطهر ظاهراً وباطناً بصيب الماء عليها إلا في اللبن ، أى الطوب النبيء ، الذى يحترق بنجاسة جامدة فإنه لا يقبل التطهير ، ولو أحرق =

أقسام المياه

تنقسم المياه التي يصبح التطهير بها أو لا يصبح إلى ثلاثة أقسام : طهور وطاهر غير طهور ، ومتنجس ، ويتعلق بكل قسم من الأقسام الثلاثة مباحث ، فأما القسم الأول ، وهو الطهور فإنه يتعلق به أمور : أحدها : تعريفه . ثانياً : الفرق بينه وبين الطاهر . ثالثاً : حكمه . رابعاً : بيان ما يخرج عن الطهورية وما لا يخرج منه : خامساً : بيان ما ينتجسه ، وأما القسم الثاني وهو الطاهر غير الطهور ، فإنه يتعلق به أمور أيضاً : الأمر الأول : تعريفه . الثاني : بيان أنواعه الثالث : ما يخرج منه عن كونه طاهراً ، وأما القسم الثالث ، وهو المتنجس ، فإنه يتعلق به أمران : أحدهما : تعريفه . ثانيهما : بيان أنواعه . فلنذكر لك كل قسم من هذه الأقسام وما يتعلق به بعنوان خاص .

مباحث الماء الطهور

تعريفه

فأما تعريف الماء الطهور ، فهو كل ماء نزل من السماء أو نبع من الأرض ، ولم يتغير أحد أوصافه الثلاثة ، وهي : اللون ، والطعم ، والريح ، بشيء من الأشياء التي تسلب طهورية الماء ولم يكن مستعملاً^(١) . وسيأتي بيان الأشياء التي تسلب طهورية الماء والأشياء التي توجب استعماله

= وغسل بالماء بخلاف المتنجس بمائع ، فإنه يظهر بغيره بالماء الطهور .
الحنفية - فُصلوا في الجمادات ، فقالوا : إن كانت آنية ونحوها تقبل التطهير على الوجه المتقدم في كيفية التطهير ، وإن كانت مما يطبخ ، كاللحم والحنفية ، فإن أصابها نجاسة وطبخت بها فلا تطهر بعد الغليان أبداً ، على المفتي به لأن أجزاءها تكون قد أشربت النجاسة حينئذ ، ومن ذلك الدجاجة إذا غليت قبل شق بطنها ، فإنها لا تطهر أبداً لشرب أجزائها النجاسة ، فيجب شق بطنها وإخراج ما فيها وتطهيرها بالغسل قبل غليها ، ومن ذلك رهوس الحيوانات ولحم السكرش فإنها لا تطهر أبداً إذا غليت قبل غسلها وتطهيرها
(١) المالكية - قالوا : إن استعمال الماء لا يخرج عن كونه طهوراً ، فيصبح الوضوء والغسل بالماء المستعمل ، ولكن يكره ذلك .

الفرق بينه وبين الماء الطاهر

أما الفرق بين الماء الطهور والماء الطاهر ، فهو أن الماء الطهور يستعمل في العبادات وفي العادات ، فيجوز الوضوء به والاعتسال من الجنابة والحيض ، كما يجزى تطهير النجاسة به واستعماله لتنظيف البدن والثوب من الأوساخ الظاهرة وغير ذلك ، بخلاف الماء الطاهر فإنه لا يصح استعماله في العبادات من وضوء وغسل جنابة ونحوهما ، كما لا يصح تطهير النجاسة به (١) ، وإنما يصح استعماله في الأمور العادية من شرب وتنظيف بدن وثياب وجفن ونحو ذلك .

حكم الماء الطهور

أما حكم الماء الطهور ، فهو ينقسم إلى قسمين : أحدهما : الأثر الذي رتبته الشارع عليه ، وهو أنه يرفع الحدث الأصغر والكبير ، فيصح الوضوء به والاعتسال من الجنابة والحيض ، وتزال به النجاسة المحضة وغيرها ، وتؤدي به الفرائض والمندوبات وسائر القربات ، كغسل الجمعة والعينين وغير ذلك من العبادات ، وكذلك يجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وتبطين وتنظيف ثياب وبدن وسقي زرع ونحو ذلك . ثانيهما : : حكم استعماله ، والمراد به ما يوصف به استعماله من وجوب وحرمة ، وهو من هذه الجهة تعتبره الأحكام الخمسة ، وهي : الوجوب . والحرمة . والندب . والإباحة . والمكراهة ، والمراد بالندب ما يشمل السنة ، وذلك لأن المندوب والمسنون شيء واحد عند بعض الأئمة ، ومعتاقدان عند البعض الآخر ، كما سيأتى في مندوبات الوضوء ، فأما ما يجب فيه استعمال الماء ، فهو أداء فرض يتوقف على الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر ، كالصلاة ، ويكرن الوجوب وسماً إذا اتسع الوقت ، ومضيقاً إن ضاق ، وأما ما يحرّم فيه استعمال الماء فأمر : منها أن يكون الماء مملوكاً للغير ولم يأذن في استعماله ، ومنها أن يكون مسبباً للشرب ، فالماء الموجود في الأسبلة المخصوص للشرب يحرم الوضوء منه ، ومنها أن يرتب على استعمال الماء ضرر ، كما إذا كان الوضوء أو الغسل بالماء يحدث عند الشخص مرضاً

(١) الجنابة - قالوا : الماء الذي يحرم استعماله لا يصح التطهير به من الحدث ، بشرط أن يكون المذهور به ذا كراً لانسائاً ، فإذا توطأ منه وهو ناس وصلى به فإنه يصح ، أما تطهير النجاسة به فإنه يصح .

أوزيادته ، كما يأتي في مباحث التيمم ، وكذا إذا كان الماء شديداً الحرارة أو البرودة وتحقق الضرر باستعماله ، ومنها أن يترتب على استعمال الماء عطش حيوان لا يجوز إتيانها شرعاً ، فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الماء فيها وضوءاً أو غسلاً ، فإذا توضأ شخص من سبيل أعين ماؤه للشرب ، أو توضأ من ماء يحتاج إليه لشرب حيوان لا يصح إتيانها ، أو توضأ وهو مريض مرضاً يزيد بالوضوء فإنه يحرم عليه ذلك ، ولكن هذا الوضوء يكون صحيحاً تصح الصلاة به ، وأما ما يندب فيه استعمال الماء فهو الوضوء على الوضوء ، وغسل^(١) يوم الجمعة ، وأما ما يساح فيه استعمال الماء فهو الأمور المباحة من شرب وعجن وغير ذلك ، وأما ما يكره فيه استعمال الماء ، فأمر : منها أن يكون الماء شديداً الحرارة أو البرودة شدة لا تضر البدن ، وعلة الكراهة أنه في هذه الحالة يصرف المتوضئ عن الخشوع لله ويجعله مشغولاً بالحر والبرد ، وربما أسرع في الوضوء أو الغسل فلم يؤد هما على الوجه المطلوب ، ومنها الماء المسخن بالشمس ، فإنه يكره استعماله في الوضوء والغسل ، بشرطين : الشرط الأول : أن يكون موضوعاً في إناء مصنوع من نحاس أو رصاص أو غيرهما من المسادن غير الذهب والفضة ، أما الماء الموضوع في إناء من ذهب أو فضة فإنه إذا سخن بالشمس لا يكره الوضوء منه . الشرط الثاني : أن يكون ذلك في بلد حار ، فإذا وضع الماء المطلق في إناء من نحاس دجلة أو دسيت ، ووضع في الشمس حتى سخن فإنه يكره الوضوء منه والاعتسال به ، كما يكره غسل ثوب به ووضعه على البدن مباشرة ، وهو رطب ، وقد علل بعضهم الكراهة بأن استعماله على هذا الوجه ضار بالبدن ، وهي علة غير ظاهرة لأن الضرر إذا تحقق كان استعماله حراماً لا مكروهاً ، والواقع أن الضرر لا يظهر إلا إذا كان بالإناء صدأ واستعمل من الداخل ، وعلل بعضهم الكراهة بأن هذا الماء توجد فيه زهومة تستلزم التنفيذ منه ، فتي وجد غيره كره استعماله ، وإلا فلا كراهة ، وكذا تأثير المياه المكروهة فإن كراهتها ترتفع إذا لم يوجد غيرها .

(١) الشافعية — زادوا شرطاً ثالثاً في كراهة استعمال الماء المسخن في الشمس ، وهو أن تلبس الماء زهومة دسمة ، فإذا لم توجد هذه الزهومة فلا كراهة ، ومذهب الشافعية ظاهر في الجملة التي ذكرناها .

الخطابة — قالوا : لا كراهة في استعمال الماء المسخن بالشمس على أي حال .

هذا ، وقد ذكر الفقهاء مكروهات أخرى في المياہ ، فيها تفصيل المذاهب ^(١) .

(١) المسالكية - زادوا في مكروهات المياہ أموراً ثلاثة : الأمر الأول : الماء الذي حالظته نجاسة ، وإنما يكره بشروط خمسة : -

الشرط الأول : أن لا تظهر النجاسة أحد أوصافه الثلاثة : الطعم ، أو اللون ، أو الرائحة ، فإن غيبت وصفاً من أوصافه المذكورة فإنه لا يصح استعماله مطلقاً .

الشرط الثاني : أن لا يكون جارياً ، فإن كان جارياً وصلحت به نجاسة فإنها لا تنجسه ، ولكن يكره استعماله .

الشرط الثالث : أن لا تكون له مادة تزيد فيه ، كماء البئر ، فإنه وإن لم يكن جارياً ، ولكن نظراً لكونه يزيد وينقص من غير أن يضاف إليه ماء من خارجة فإنه لا ينجس بوقوع نجاسة فيه .

الشرط الرابع : أن تكون النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة فأكثر أما إن كانت أقل من ذلك فإنها لا تضر ، فلا يكره استعمال الماء الذي حلت به .

الشرط الخامس : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه ، وإلا فلا كراهة .

الأمر الثاني من مكروهات المياہ : الماء المستعمل في شيء متوقف على ماء طهور ، وذلك كالماء المستعمل في الوضوء ، فإذا توضأ شخص بماء ثم نزل من على أعضائه بعد استعماله ، فإنه يكره له أن يتوضأ به ثانياً ، وإنما يكره بشروط : -

الأول : أن يكون الماء قليلاً ، فإذا توضأ من ماء كثير واختلط به الماء المنفصل من أعضائه وضوءه فإنه لا يضر .

الثاني : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه ، وإلا فلا كراهة .

الثالث : أن يستعمله في وضوء واجب ، فإذا استعمله في وضوء مندوب ، كالوضوء للنوم أو نحره ، مما باق فإنه لا يكره .

وقد علل المسالكية كراهة الوضوء من الماء المستعمل : بأن بعض الأئمة قال بعدم صحة الوضوء من الماء المستعمل ، فراعاه لهذا الخلاف قالوا بالكراهة ، وأيضاً فإنه ثبت لديهم أن السائف لم يستعملوه ، فدل ذلك عندم على كراهته .

الأمر الثالث من مكروهات المياہ : الماء الذي وانغ فيه كلب ، ولو مراراً ، فإذا شرب الكلب من ماء قبل ، فإنه يكره استعماله ، ومثله الماء الذي شرب منه شئ من بهيمة أو شرب المسكر أو غسل =

== فيه عضواً من أعضائه ، وإنما يكره الوضوء من الماء الذي شرب منه شارب المسكر بشرط : —
أحدهما : أن يكون الماء قليلاً ، فإن كان كثيراً فلا كراهة ، وسيأتي بيان القليل والكثير .
ثانيها : أن يجمد ماء غيره . ثالثها : أن يشك في طهارة فيه أو عضوه الذي غسله فيه ، أما إذا
كان على فيه نجاسة محققة ، فإن غيرت أحد أوصاف الماء فإنه لا يصح الوضوء منه ، لأنه يهين
نجساً وإن لم تغير أحد أوصافه كان استعماله مكروهاً فقط ، ومن ذلك أيضاً الماء الذي شرب منه
حيوان لا يتوقى النجاسة ، كالطير ، والسبع ، والدجاج ، إلا أن يصعب الاحتراز منه ، كالهرة .
والفأرة ، فإنه لا يكره استعماله في هذه الحالة للشبهة والخرج .
الحنفية - قالوا : يزداد على ما ذكر في مكروهات المياه ثلاثة أمور : الأمر الأول : الماء
الذي شرب منه شارب الخمر ، كأن وضع الكوز الذي فيه الماء أو القلة على فيه ، وشرب منه بعد
أن شرب الخمر ، وإنما يكره الوضوء من ذلك الماء بشرط واحد ، وهو : أن يشرب منه بعد زمن
يتردد فيه إصابه الذي خالطه الخمر ، كأن يشرب الخمر ، ثم يبتلعه أو يصبقه ، ثم يشرب من الإناء
الذي فيه الماء ، أما إذا شرب باقي الخمر وبقي في فيه ولم يبتلعه أو يصبقه ، ثم شرب من كوز أو قلة
فيها ماء فإن الماء الذي بها ينجس ولا يصح استعماله .
الأمر الثاني : الماء الذي شرب منه سباع الطير ، كالخداة ، والذئب ، ما في حكمهما ،
كالدجاجة غير المحبوسة ، وقد علل الحنفية كراهة ذلك بجواز أن تكون قد مسست نجاسة بمنقارها
وهذا اختلاف سائر سباع البهائم ونحوها من كل ما لا يؤكل لحمه ، فإنه نجس لا تخلطه بلبابه النجس
ومثل سؤرها لا يؤكل لحمه عرقه ، فإذا خالط عرق الضبع أو السبع ثوباً أو نزل في ماء قابل فإنه ينجسه .
الأمر الثالث : سؤر الهرة الأهلية ، فإذا شربت الهرة الأهلية من ماء قابل ، فإنه يكره استعماله
لأنها لا تتعاشى النجاسة ؛ وإنما كان سؤرها مكروهاً ولم يكن نجساً مع أنها لا يجوز أكله ، لأن
النبي صلى الله عليه وسلم نص على عدم نجاستها ، فقد قال : « إنما ليست نجاسة إنما من الطوافين
عليكم والطرافات » ، وظاهر أن هذه رخصة .
هذا ، وأما سؤر البغل والحمار فهو مشكوك في طهوريته ، بمعنى أنه طاهر بلا كلام ، فأو
شرب الحمار أو البغل من ماء قابل فإنه يصح استعماله في الأمور العادية من غسل وشرب ونحو
ذلك بلا كراهة ، وأما طهوريته ، أي صلاحيتها للتوضي أو الاستسالم منه فإنه مشكوك فيه ،
فيصح استعماله في الغسل والوضوء إن لم يوجد غيره بلا كراهة أيضاً ، أما إن وجد غيره فإنه
يصح استعماله فيها أيضاً ، ولكن الأحوط أن يتوضأ أو يغتسل من غيره .
==

ما لا يخرج الماء عن الطهورية

قد يتغير لون الماء وطعمه ورائحته ، ومع ذلك يبقى طهوراً يصح استعماله في العبادات ، من وضوء ، وغسل ، ونحو ذلك ، ولكن ذلك مشروط بعدم الضيق ، بحيث لو ترتب على استعمال ذلك الماء المتغير ضرر للشخص في عضو من أعضائه ، فإنه لا يحل له أن يتوضأ من ذلك الماء ، وقد يضطر مسكن البوادي والصحاري إلى استعمال المياه المتغيرة . حيث لا يجدون سواها ، فأباحته الشريعة الإسلامية لمثل هؤلاء أن يستعملوا ذلك الماء إذا أمنوا شره ، يدل لذلك ما روى البخاري معناه أن المسلمين لما هاجروا من مكة إلى المدينة ، أصيب كثير منهم بالحمى ، فأشار بعض مفكرى المسلمين يومئذ بردم مستنقع ، يقال له : بطحان ، فلاردم ذهب الحمى ، وقد قالت السيدة عائشة رضي الله عنها : كان بطحان يجري ماء آسناً ، أى متغيراً ، فما تقوم به - مصالحة الصخرة - من فرض الأنايب التي يجري فيها الماء ، وهضم - المياضى ، والمفاطس - : حذراً من تغير الماء وتلوغها بما يضر ، هو من أغراض الدين الإسلامى الصحيحة ، فإن قضاياء منجية على جلب المصالح ، ودفع المفاسد .

== الشافعية - زادوا على ما ذكر في مكروهات المياه الماء المتغير بمجاوره المتصل به ، سواء كان ذلك المجاور جامداً ، أو مائعاً ، فمثال المجاور الجامد : الدهن ، فإذا وضع بجوار الماء دهن جامد فتغير الماء بسبب ذلك ، فإنه يكره استعماله ، ومثال المجاور المسائغ : ماء الورد ، ونحوه ، فإذا وضع بجوار الماء شيء مائع وتغير به ، فإنه يكره استعماله ، ويشترط للكره أن لا يسلب عنه اسم الماء ، أما إذا غلبت رائحة الورد عليه ، أو تجمد بواسطة الدهن الذى جاوره ، بحيث يخرج عن رفته وسيلانه ، ولم يكن ماء ، فإنه لا يصح استعماله في الوضوء ، أو الغسل .

الحنابلة - قالوا : يزداد على ما ذكر في المياه المكروهة سبعة أمور : أحدها : الماء الذى يغلب على الظن قبحه ، فإنه يكره استعماله في هذه الحالة ، ثانياً : الماء المسخن بشيء نجس ، سواء استعمل في حال سخونه أو لا ، ثالثاً : الماء المستعمل في طهارة غير واجبة كالوضوء المندوب ، فإنه يكره أن يتوضأ به ثانياً ، رابعاً : الماء الذى تغيرت أوصافه بملح منعقد من الماء خامساً : ماء بر فى أرض مفضوبة ، أو حفرت غضباً ، ولو فى أرض مملوكة ، كأن أرغم الناس على حفرها مجاناً ، ومثلها ما إذا حفرت بأجرة مفضوبة ، فإنه يكره الوضوء منها فى كل هذه الأحوال سادساً : ماء بر بمقبرة : سابعاً : الماء المسخن بوقود مفضوب ، فإنه يكره استعماله .

ولقد ذكر الفقهاء للتغير الذي لا يخرج الماء عن كونه طهوراً أمثلة : منها أن تتغير أوصافه كلها ، أو بعضها ، بسبب المكان الذي استقر فيه ، أو مربه ؛ والأول : كالمياضي القديمة ، والبرك الموجودة في الصحراء ونحوها ، والثاني : كالمياه التي تمر على الممادن ، مثل الملح ، والكبريت ، فإن هذا التغير لا يخرج الماء عن كونه طهوراً ، ومنها أن يتغير بطول مكثه : كما إذا وضع ماء في قرية أو - زير - ومكث فيه طويلاً ، فتغير ، فإن ذلك التغير لا يخرج منه عن كونه طهوراً ، ومنها تغيره بسبب ما تولد فيه من سمك ، أو طحلب - الطحلب معروف ، وهو خضرة آكلو على وجه الماء - وإنما لا يضر الطحلب ^(١) إذا لم يطبخ في الماء ، أو باقى فيه بعد الطبخ ، ومنها أن يتغير بسبب المساءة التي رغبها الإبناء ، من قطران ، أو قرح ، أو نحو ذلك : فالماء الذي يوضع في القرية المدبوعة إذا تغير أحد أوصافه لا يضر ، ومنها أن يتغير بما يتوذر الاحتراز منه ، كالمسايفات التي تلقى في الرياح في الآبار ونحوها ، من تبن ، وورق شجر ، ومنها أن يتغير الماء بما جاور ، كما إذا وضعت جيفة بشاطئ الماء ، فتغير الماء برائحته ، فإن ذلك التغير لا يخرج الماء عن كونه طهوراً ، ولكن ذلك من شر ما يفعل جهلة القرى ، فانهم يلقون جيف الخيوانات على شاطئ الماء ، بل في نفس الماء الذي يستعملونه فتبعث منه رائحة نكئة من مسافة بعيدة فأن أباح الشارع الوضوء منه ، أو الغسل ، ولكنه من جهة أخرى نهي عن استعماله نهياً شديداً ، إذا ترتب عليه ضرر ، أو إنداء للداره ، أو نحو ذلك .

القسم الثاني من أقسام المياه

الطاهر غير الطهور

تعريفه

قد عرفت أن الماء يوصف تارة بكونه طهوراً ، وقد تقدم تعريف الطهور ، وتارة يوصف بكونه طاهراً فقط ، ويعرف بأنه ماء مستعمل غير متنجس ، يصح استعماله في العبادات ، من شرب ، وطبخ ونحو ذلك ، ولا يصح استعماله في العبادات من وضوء وغسل .

(١) الخبالة - لم يشترطوا طبخ الطحلب ، بل قالوا : إنه يضر الماء ، ويخرجه عن كونه طهوراً إذا ألقاه في الماء آدمى عاقل قصداً ، لافرق بين أن يكون مطبوخاً ، أو غير مطبوخ ، أما إذا تولد من الماء وحده ، أو قلّف به الريح ، ونحوه ، فإنه لا يضر .

أنواع الطاهر غير الطهور

الماء الطاهر غير الطهور ثلاثة أنواع (١) :

النوع الأول : هو أن يخالط المشاء الطهور شيء طاهر ، فإذا أضيف إلى الماء الطهور مثلاً ماء ورد ، أو عجين ، أو نحو ذلك ، فإنه يسلب طهوريته ، بحيث لا يصح استعماله بعد ذلك في الوضوء أو الغسل ، وإن صح استعماله في العادات ، من شرب ، وتنظيف ثياب ، ولكن لا يسلب الطهورية إلا بشرطين : أحدهما : أن تتغير أحد أوصاف الماء الثلاثة : الطعم ، أو اللون ، أو الريح - بذلك الخالط : ثانيهما : أن يكون الخالط من الأشياء التي تسلب طهورية الماء وفي هذه الأشياء تفصيل المدايب (٢) .

(١) المسالكية - قالوا : الطاهر غير الطهور نوع واحد فقط ، وهو النوع الأول : أعني ما خالطه شيء طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة ، وكان ذلك الخالط من الأشياء التي تسلب الطهورية فهذا هو الذي يسمى عندهم طاهراً غير طهور أما النوع الثاني ، وهو الماء القليل المستعمل ، فإنه طهور ، لم تتغير أحد أوصافه بذلك الاستعمال ، وأما النوع الثالث ، وهو ما خرج من النبات ، كما الورد ، وماء البطيخ ، فإنه ليس داخل في أقسام المياه التي يصح التطهير بها عندهم ، لأنه ليس ماء مطلقاً (٢) الحنفية - قالوا : الأشياء التي تسلب طهورية الماء ، وتجهله طاهر آفة قط . تنقسم إلى قسمين جامد ، ومائع : فأما الجامد فإنه يسلب طهورية الماء في حالتين : الحالة الأولى . أن يخالط الماء شيء يخرج من رفته وسيلانه ، مثلاً إذا وضع في الماء طين ، فأخرج من رفته وسيلانه ، فإنه لا يصح التطهير به ومن ذلك ما بقي في قاع الأحواض عند جفافها ، من الماء المخلوط بالطين ، فإنه لا يصح التطهير به إذا خرج من رفته وسيلانه ، الحالة الثانية : أن يخالطه شيء يطبخ فيه ، وفي هذه الحالة لا يصح التطهير به ، ولو لم يخرج من رفته وسيلانه ، مثلاً إذا وضع في الماء الطهور عدس ، ليطبخ فيه ، ثم غلا مرتين بحيث تغير الماء به ، ولكنه لم يطبخ ، فإنه لا يصح التطهير به ، ولو لم يخرج من رفته وسيلانه ، وقد يقع مثل ذلك في الصحراء ، عند قلة الماء ، إلا أنه يستثنى من هذه الحالة ما تغير بالصابون ، ونحوه ، من الأشياء التي تستعمل للتنظيف : فإذا غلبت في الماء ، وغيرت لونه ، أو طعمه ، أو ريحه ، فإنه لا يخرج بذلك عن كونه طهوراً ، إلا إذا طبخت فيه ، فخرج بذلك عن رفته وسيلانه ؛ وأما المسائغ ، فإنه إذا خالط الماء ، كان على ثلاث صور : الصورة الأولى أن يكون ذلك المسائغ موافقاً للماء في أوصافه الثلاثة : الطعم ، واللون ، والريح ، كما الورد =

== الذى ذهب ربيحه ، والماء المستعمل ، وحكم هذه الصورة أن ينظر للغالب ، فإن كانت الغلبة للماء ، فهو طهور ، وإن كانت للمخاط ، فالماء طاهر غير طهور ، ويحق بالغالب المساوى مثلاً إذا تواضعا جماعة من حوض صغير - كالمبضأة - فإن كان الماء المستعمل الذى انفصل عن أعضاء الوضوء ، ورجع إلى الماء الموجود فى ذلك الحوض أقل من الماء الذى لم يستعمل ، فإنه لا يضر ، أما إذا كان مساوياً له ، أو أكثر منه ، فإن الماء الموجود فى ذلك الحوض جميعه يصير مستعملاً ؛ الصورة الثانية : أن يكون ذلك المائع الذى خالط الماء الطاهر مخالفاً للماء فى جميع أوصافه ، وهى اللون ، والطعم ، والرائحة ، وذلك كالحل ، فإن له طعماً ، ولوناً ورائحة ، وكلها مخالفة للماء فى الوصف ، فإذا سقطت كمية من الحل فى الماء فإن ظهرت فيه أكثر أوصاف الحل ، كاطعم ، واللون معاً ، كان الماء طاهراً غير طهور ، فلا يصح استعماله فى العبادات ، ولكن يصح استعماله فى الطبخ ونحوه أما إذا ظهر فى الماء وصف واحد من أوصاف الحل ، فإنه لا يضر ربيحه عن طهوريته ، الصورة الثانية : أن يكون ذلك المائع المخالط ، مخالفاً للماء فى بعض أوصافه دون البعض ، وذلك كاللبن فإن له طعماً ولوناً ، ولا رائحة له فإذا خالط شيء منه الماء ، فإن الماء يصير طاهراً غير طهور ، بظهور وصف واحد منه فقط ، مثال ذلك ما قد يقع مع - الفلاحين - الذين يضعون اللبن فى الآنية ، وهم فى المزارع البعيدة عن الماء ، ثم يضعون الماء فى تلك الآنية قبل تنظيفها جيداً ، فيظهر أثر اللبن فى الماء فتى ظهر لون اللبن فى الماء فإنه يخرج عن طهوريته ، ويكون طاهراً فقط .

المالكية - قالوا : تسلب طهورية الماء ، ويصير طاهراً فقط بثلاثة أمور :

أحدها : أن يختلط بالماء شيء طاهر فيغير به أحد أوصافه الثلاثة : طعمه ، أو لونه ، أو ريحه ، ولو كان ذلك الریح غير ظاهر بالماء ، وإنما يسلب الطهورية بشروط : الأول : أن يكون ذلك الشيء ليس لازماً للماء ، بل يفارقه فى غالب الأوقات ، الثانية : أن لا يكون من أجزاء الأرض : الثالث : أن لا يكون من الأشياء التى يدبغ بها الإناء ، الرابع : أن لا يكون من الأشياء التى يفسد الاحتراز منها ، ولذلك كله أمثلة : منها الصابون ، فإنه فى الغالب لا يختلط بالماء ، ومثله ماء الورد ونحوه من مياه الروائح العطرية ، فإن المستعمل للماء لا يحتاج إليها فى الغالب ، ومنها روث الماشية ، فإنها ، ولو اختلطت ببعض المياه التى يشرب منها ولكن ذلك لا يفسد الاحتراز عنه ، ومنها دخان شيء محترق . ولو من أجزاء الأرض ، ومنها ورق الشجر إذا كان قريباً من بر ، أو مسقاة ، يمكن تنظيفها ، ومثله السافيات ونحوها ، كاللبن ، وطلع النخل ، ومنها السمك إذا مات فى ماء أو طرح فيه ، فهذه الأمور الطاهرة إذا خالطت الماء بالشوائب المذكورة ، فإنها تسلب طهوريته ، ويصير طاهراً فقط بالشروط المتقدم ، وهو أن يغير به أحد أوصاف الماء .

== ثانيها : أن يتغير الماء بنفس الإناء الذي وضع فيه وإنما يسلب ذلك التغير طهورية الماء بشرطين : الأول : أن يكون الإناء من غير أجزاء الأرض ، كما إذا وضع الماء في إناء من جلد ، أو من خشب ، فتغير بمجاورته الإناء ؛ الشرط الثاني : أن يكون التغير فاحشاً عرفاً ، فإن وضع الماء في إناء من فخار ، أو كان التغير غير فاحش ، فإنه لا يضر ، ومثل ذلك ما إذا تغير الماء بسبب خبل من كتان ، أو ليف ، فإن ذلك التغير لا يضر ، إلا إذا كان فاحشاً عرفاً .

ثالثها : أن يتغير الماء بسبب قطران ، أو قرظ ، أو نحو ذلك ، وإنما يسلب ذلك الطهورية ، بشرط أن يتغير به طعمه ، أو لونه ، أما إذا تغيرت به ريحه فقط ، فإنه يبقى طهوراً ، ولا يضره ذلك التغير .

الشافعية - قالوا : يسلب طهورية الماء ، ويصير طاهراً فقط إذا خالطه شيء طاهر ، بأربعة شروط : أحدها : أن يكون ذلك الطاهر المخالط مما يستغنى الماء عنه ، فلا تضره بسبب إضافة ماء إليه ، لابقائه له إلا به ، أو تغير بسبب محله الذي نبع منه ، فإن ذلك التغير لا يضر ، ثانيها : أن يكون التغير مستيقناً ، فإذا شك في تغيره فإنه لا يضر ، ثالثها : أن يكون التغير بسبب تراب ، ولو طرح فيه قصداً ، ومثل التراب المالح المتعقد من الماء ؛ فإذا تغير الماء بشيء طرح فيه غير ما ذكر ، فإنه يسلب طهوريته ، ويكون طاهراً فقط ، كما إذا سقط فيه زعفران ، أو تمر ، أو نحو ذلك ، فتغير تغيراً فاحشاً ، ومثل ذلك ما إذا سقط في الماء ورق شجر ، فغيره ، وكذا إذا تغير بشيء يتحلل ، كما إذا وضع فيه كتان ، أو - عرقسوس - أو نحوهما ، فتغير بسبب ذلك ، فإنه لا يكون طهوراً ، بشرط أن يتغير تغيراً كثيراً يقيناً ، كما ذكر أولاً ، وكذا إذا تغير تغيراً كثيراً يقيناً ، بقطران ، فإنه يصير طاهراً فقط ، بشرطين : أحدهما : أن يكون القطران خال من الدهنية ؛ ثانيهما : أن لا يكون الغرض من استعمال القطران إصلاح قربة الماء ، وإلا فلا يضر ، ومثل ذلك ما إذا تغير بملح مأخوذ من غير الماء كالمالح الجبلي . فإنه يكون طاهراً فقط ، بشرط أن لا يكون المالح مقراً للماء ؛ أو ممراً للماء ، وإلا فلا يضر .

الحنابلة - قالوا : يسلب طهورية الماء أشياء :

أحدها : أن يخالطه شيء طاهر لا يفسد الاستراخ منه ، بشرطين : أحدهما أن يتغير أحد أوصاف الماء تغيراً كثيراً ، أما التغير القليل . فإنه لا يضر ، ثانيهما : أن يكون ذلك الشيء الطاهر المخالط في غير محل التطهير ، مثلاً إذا كان على يد المتوضئ زعفران ، وأخذ الماء ، فتغير به الماء فإن ذلك التغير لا يضر في الموضع الذي به الزعفران ، ولا فرق في ذلك المخالط بين أن يطبخ ==

النوع الثاني من أنواع الماء الطاهر غير الطهور : الماء القليل^(١) المستعمل ؛ وتعريف القليل هو ما انتقص عن قاتنين بأكثر من رطلين ، أما تعريف المستعمل ، ففيه تفصيل المذاهب^(٢) .

== في الماء كالترمس ، والخص ، أولا ، أما إذا كان المخالط يفسد الاحتراز عنه كالطحلب ، وورق الشجر ، فإنه لا يخرج الماء عن كونه طهورا . إلا إذا طرحه آدمى عاقل في الماء قصدا . ثانيها : أن يخالطه ماء مستعمل ، بشرط أن يكون مستعملا في رفع حدث ، أو إزالة خبث وأن يكون مستعملا في محل طهر به ، فلو جرى على يد شخص لم تطهر به فإنه لا يكون مستعملا ، وأن يفصل غير متغير ، وأن يكون الماء الذي خالطه دون القاتنين .

ثالثها : أن يخالطه ماء مائع ، لم يخالف الماء الطهور في أوصافه ، بشرط أن تغلب أجزائه على الطهور ، مثل — المستخرجات العطرية التي ذهبت رائحتها ، كماء الورد ، والريحان ، والنعناع ، فهذه الأمور الثلاثة تسلب طهورية الماء إذا خالطته بالشرائط المذكورة .

(١) المالكية — قالوا : الماء القليل لا يضطره الاستعمال ، ولا يخرج به عن طهوريته ، فإذا توضأ الإنسان بماء قليل ، وانفصل عن أعضائه في الإناء الذي توضأ منه ، فله أن يتوضأ به ثانياً وسيأتي بيان المستعمل عند المالكية بعد هذا .

الحنفية — قالوا الماء القليل الذي يسلب الاستعمال طهوريته ، هو ما كان موضوعاً في مكان تقل مساحته عن عشرة أذرع في عشرة ، بذراع العامة ، أو كان موضوعاً في حوض مستدير ، تقل مساحته محيطه عن ستة وثلاثين ذراعاً ، بذراع العامة أيضاً ، أما الماء الكثير الذي لا يسلب الاستعمال طهوريته ، فهو ما عدا ذلك كماء البحر ، والأنهار ، والترع ، والمجاري الزراعية ، والماء الراكد في المياضئ الكبيرة المربعة ، البالغة مساحتها عشرة أذرع في عشرة : وماء السواقي البالغة مساحته محيطها ستة وثلاثين ذراعاً فأكثر ، ولا يلزم أن تكون شديدة العمق ، بل المدار في حقها على أن تنكشف أرضها باستعمال الماء الموجود فيها ، فإذا استعمل الإنسان ماء أقل من ذلك ، كان الماء مستعملاً ، وسيأتي بيان حكم المستعمل بعد هذا .

(٢) المالكية — قالوا : الاستعمال لا يرفع طهورية الماء ، فيجوز استعماله في الوضوء ، والغسل ، ونحوهما ، ويمكن يسكر استعماله في ذلك إن وجد غيره ، فالاستعمال لا يسلب طهورية الماء ، ولو كان ذلك الماء قليلاً ، ثم إن المستعمل عندهم نوعان : أحدهما : أن يستعمل الماء الطاهر القليل في رفع حدث ، سواء كان حدثاً أصغراً ، أو أكبر ، كما إذا استعمل الماء في الوضوء أو الغسل ، أو يستعمل في رفع حكم خبث ، كالماء الذي تزال به النجاسة ، سواء كان نجساً ، أو معنوية ==

ثم إن مقدار القلتين وزناً بالرطل المصرى $\frac{4}{7}$ و $\frac{1}{3}$ أربع مائة وستة وأربعون رطلاً ، وثلاثة أسياع الرطل ، ومقدار مكان القلتين ، إذا كان مربعاً ، ذراع ورابع ذراع ، طولاً وعرضاً وعمقاً ، بذراع الأدنى المتوسط ، وإذا كان المسكان مدوراً ، كالبر ، فإن مساحته ينبغي أن تكون ذراعاً عرضاً ؛ وذراعين ونصف ذراع عمقاً ، وثلاثة أذرع ، وسبع ذراع محيطاً ، أما إذا كان المسكان مثلثاً ، فينبغى أن تكون مساحته ذراعاً ، ونصف ذراع عرضاً ، ومثل ذلك طولاً ، وذراعين عمقاً النوع الثالث من أنواع الطاهر فقط : الماء الذى يخرج من النبات ، سواء سال بواسطة عمل صناعى ، كماء الورد ، أو سال بدون صناعة ، كماء البجليخ

== كافتقد ببيانه ، ثانيهما : أن يستعمل فيما يتوقف على الماء الطهور ، سواء أكان واجباً ، كفصل الميت ، وغسل الذبية ، بعد انقطاع دم حيضها ونفاسها ، كي يحل له وطؤها بعد تزويجها ؛ أم كان غير واجب ؛ كالوضوء على الوضوء ، وغسل الجمعة والعيدين ، والغسلة السائية والثالثة في الوضوء فإذا استعمل الماء في شيء من ذلك ، فإنه يكره استعماله مرة أخرى ، بشرطين : الأول : أن يسيل الماء على العضو ، ثم يتقاطر بعد ذلك إذا استعمل في الوضوء أو الغسل ، أما إذا استعمل في إزالة الخبث فإنه لا يشترط فيه ذلك ، (الثاني : أن ينقل من محله إلى العضو الذى يسيل عليه ، أما إذا غمس فيه العضو ، فإنه لا يكون مستعملاً ، إلا إذا ذلك فيه ، فلو غطس الجنب في مغفاس ، ولم يذلك جسمه فيه ، فإن الماء لا يكون مستعملاً .

الحنفية -- قالوا : إذا استعمل الماء الطهور كان طاهرًا غير طهور . فيصح استعماله في العادات من شرب ، وطبخ ، ونحوهما ، ولا يصح استعماله في العبادات ، من وضوء وغسل ، ثم المستعمل عندهم أربعة أنواع : النوع الأول : ما يتوقف عليه أداء قرية ، من صلاة ، وإحرام ، ومس مسح ونحو ذلك ، النوع الثانى : ما يتوقف عليه رفع حدث ، كالوضوء السكاه للحدث حدثاً أصغر ، النوع الثالث : ما يقطع به فرض ، ولو لم يرفع حدثاً ، كما إذا غسل بعض أعضاء الوضوء دون البعض ، فلو غسل رجليه فقط ، كان الماء الذى غسل به وجهه مستعملاً ، وإن لم يسلك الوضوء ، فمثل ذلك يقال له : إنه أسقط فرضاً ، وهو غسل الوجه ، ولكنه لم يرفع حدثاً ، لتوقف رفع الحدث على تمام الوضوء النوع الرابع : ما استعمل لأجل تذكر العبادة ، كوضوء الخائف ، فإنه يستحب لها أن تتوضأ عند رقت كل صلاة ، لتذكر ما اعتادته من الصلاة .

هذا ، ولا يكون الماء مستعملاً في كل هذه الأحوال ، إلا إذا انفصل عن العضو ، فلو جرى الماء على ذراعه ، ولم ينزل منه شيء لا يكون مستعملاً طبعاً ، وإلا لم يمكن تطهير باقي العضو ==

== الشافعية - قالوا : تعريف الماء المستعمل ، هو الماء القليل الذى يؤدي به ما لا بد منه ، حقيقة ، أو صورة ، من رفع حدث في نظر مستعمله ، أو إزالة خبث .

وشرح هذا التعريف هو أن المراد بالماء القليل ، ما نقص عن القلتين المذكورتين في أعلى صهيفة ٣٩ ، فإذا توضأ أو اغتسل من ماء قليل ، واغترب منه لغسل يديه بعد غسل وجهه بيده ، فإنه يكون مستعملاً ، وإنما يصير الماء مستعملاً بشروط : الأول : أن يستعمل في فرض الطهارة ، فإذا توضأ لصلاة نافلة ، أو مسح مصحف ، أو نحو ذلك ، فإن الماء لا يستعمل بالاغتشاف منه ، الشرط الثانى : أن يكون ماء المرة الأولى ، فلو غسل وجهه خارج الإناء مرة ، ثم وضع يده للغسل مرة ثانية وثالثة ، فإن الماء لا يستعمل بذلك ، الثالث : أن يكون قليلاً من أول الأمر ، فإذا كان الماء قلتين فأكثر ، ثم فرقه في آنية ، فإنه لا يستعمل بالاغتشاف منه ، ومثل ذلك ما إذا جمع الماء القليل المستعمل حتى صار قلتين ، فإنه يصبح كثيراً لا يضره الاغتشاف منه ، الرابع : أن يفصل عن المضر فلو جرى الماء على يده ، ولم يفصل عنها ، لا يكون مستعملاً .

هذا ، وإذا توضأ ، أو اغتسل من ماء قليل ، ثم نوى الاغتشاف من ذلك الماء ، فإنه لا يستعمل ، ومحل نية الاغتشاف في الوضوء بعد غسل وجهه ، بأن ينوى عند إرادة غسل اليدين ، أما إذا نوى عند المضمضة ، أو الاستنشاق ، أو عند غسل وجهه ، فإنها لا تجزئ ، ومحلها في الغسل بعد أن ينوى الاغتسال وعند بمساة الماء لشيء من بدنه ، فإذا لم ينو الاغتشاف من الماء ، بأن يقصد نقل الماء من محل لغسل بدنه في الغسل ، وغسل أعضاء الوضوء في الوضوء ، صار الماء القليل مستعملاً .

وقوله في التعريف : د حقيقة ، أو صورة . معناه : أنه لا فرق بين أن يكون المنوضى مكلفاً ، يجب عليه الوضوء حقيقة ، أو يكون غير مكلف . فيكون وضوءه صحيحاً فقط .

وقوله : د في نظر مستعمله . معناه : أن المنوضى مثلاً إذا كان وضوءه صحيحاً في مذهبه ، فإن ماء وضوئه يكون مستعملاً ، ولو لم يكن الوضوء صحيحاً في مذهب الشافعى . فلو توضأ الحنفى بدون نية ، كان وضوءه صحيحاً في نظر الحنفى ، غير صحيح في نظر الشافعى ، ومع ذلك يكون ماء ذلك الوضوء مستعملاً عند الشافعى .

وقوله : د أو إزالة خبث . معناه : أن الماء الذى تزال به النجاسة يكون مستعملاً غير نجس ، ولكن يشترط لطهارته شروط : أحدها : أن يفصل الماء طاهرًا بعد غسل الثوب المنجس . فلا ، بحيث لم يتغير أحد أوصافه بالخبث ، بعد أن يظهر محل النجاسة من الثوب : ثانياً : أن لا يزيد في الماء المنفصل عن المحل المنجس ، بعد إسقاط ما يثر به المنقول من الماء ، وإسقاط ما يتحلل من ==

القسم الثالث من أقسام المياه

الماء المنعرج - تعريفه - أنواعه

الماء المنعرج هو الذى خالطته نجاسة ، وهو نوعان : النوع الأول : الماء الطهور الكثير ، وهو لا ينعرج بمخالطة النجاسة ، إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة : من لون ، أو طعم ، أو رائحة ؛

== الأوساخ فى الماء عادة ، مثال ذلك أن يغسل الثوب المنعرج بماء - صفيحة ، أو حلة - من ماء قيمته عشرة أرطال ، فيشرب الثوب منها عشرها - رطلا - ويتحلل من أوساخ الثوب ربع رطل مثلاً ، فإذا كانت زنة الماء المنفصل تسعة أرطال ، وربع ، أو أقل ، كان الماء طاهراً ، وإلا كان نجساً . ثالثاً : أن يمر الماء على النجاسة وقت تطهيرها ، فلو لم يمر على النجاسة ، ولم يخالطها ، كان غير مستعمل .

هذا ، وقد يقال : إنه لا حاجة إلى مثل هذا الكلام فى هذا العصر الذى تكاد تكون أنابيب المياه عامة فى كل الجهات ، والجواب : أن الشريعة الإسلامية لم تختص بزمان ، أو مكان ، وبما لا ريب فيه أن هذه الأحكام لازمة للمسافرين فى الصحارى ، والجهات التى يقل فيها الماء ، فن كان فى هذه الجهات من الشافعية ، فإنه يحتاج لهذه الأحكام ، بلا نزاع .

الحنابلة - قالوا : تعريف المستعمل ، هو الماء القليل الذى رفع به حدث ، أو أزيل به خبث ، وانفصل غير متغير عن محل يظهر بنفسه سبعاً ، فالمنفصل قبل الغسلة السابعة نجس ، والمنفصل بعدها مستعمل .

فقوله : الماء القليل ، خرج به الكثير ، وهو ما كان قدر قلتين ، فأكثر ؛ وقوله : « رفع به حدث ، أو أزيل به خبث » خرج به الماء المستعمل فى طاهر ، غير ما ذكر ؛ وقوله : « وانفصل غير متغير عن محل يظهر بنفسه سبعاً » معناه أنه إذا غسل بالماء ثوباً نجساً ، أو آنية ، فإنها لا تطهر إلا بالغسل سبع مرات ، فالمنعرج عند الحنابلة لا يطهر إلا بالغسل سبع مرات .

والحققوا بالمستعمل ما غسل به ميت ، أو وضع يده فيه كلها شخص قائم من نوم ينقض الوضوء ، بشرط أن يكون النوم بالليل ، وأن يكون الشخص مسلماً عاقلاً بالغاً ، وأن يضع يده فى الإناء قبل غسلها ثلاثة ، بنية وتسمية ، ومثل ذلك ما إذا صب الماء على يده كلها بدون أن يضعها فيه ، كما إذا كان معه إريق ، فصب منه الماء على يده ، فإن المتقاطر منها يكون مستعملاً . هذا ، ولا يحكم باستعمال الماء إلا بعد انفصاله عن محل الاستعمال .

النوع الثاني : الماء الطهور القليل ، وهو يتنجس بمجرد حلول النجاسة به ، سواء تغيرت أحد أوصافه أولاً^(١) .

مبحث ماء البئر

الماء الآبار أحكام خاصة ، ولذا جعلنا لها مبحثاً خاصاً بها ، وفي أحكامها تفصيل المذاهب^(٢) .

(١) للساكنية - قالوا : الماء الطهور لا يتنجس بمخالطة النجاسة ، بشرط أن لا تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ، إلا أنه يكره استعماله ، مراعاة للخلاف .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا سقط في ماء البئر حيوان له دم - مثل كالا إنسان ، والمهر ، والأرنب ، فإن لذلك ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن ينفخ ذلك الحيوان ، أو يتفسخ ، بأن تفرق أعضاؤه ، أو يمتشط ، بأن يسقط شعره ، وحكم هذه الحالة نجاسة هذه البئر ، ودلوها الذي وضع فيها بعد سقوط ذلك الحيوان ، وجبل ذلك الدلو ، ثم إذا أمكن نزح جميع الماء الذي فيها ، فإنها لا تطهر إلا بنزحه جميعه ، فإن لم يمكن ، فإنها تطهر بنزح ما بقي دلو ، بالدلاء التي تستعمل فيها عادة ، ولا ينفع النزح إلا بعد إخراج الميت منها ، وبذلك تطهر البئر ، وحيطاتها ودلوها ، وجبلها ، ويد النازح الذي باشر إخراج الماء المتنجس منها .

الحالة الثانية : أن يموت فيها الحيوان الذي له دم سائل ، وإن لم يمتشط ، ولم يتفسخ ، ولم يشبهه ، ولذلك ثلاث صور : الأولى : أن يكون آدمياً ، أو شاة ، أو جدياً ، صغيراً كان أو كبيراً ، وحكم ذلك حكم الحالة الأولى ، وهو أن ماء البئر ، وما يتعلق به من حيطان ، ودلو ، وجبل ، صار نجساً ، ولا يطهر إلا بنزح ما فيها جميعه ، إن أمكن ، أو بنزح ما بقي دلو إن لم يمكن ؛ الصورة الثانية : أن يكون ذلك الحيوان صغيراً ، كالخامة ، والدجاجة ، والهريرة ، فإذا سقطت في ماء البئر هرة وماتت ، ولم يمتشط أو يتفسخ ، أو يسقط شعرها ، فإن ماء البئر يتنجس ، ولا يطهر إلا بنزح أربعين دلواً منها ؛ الصورة الثالثة : أن يكون ذلك الحيوان أصغر من ذلك ، كالحصقور . والفأرة ، فإن ماء البئر يتنجس على الوجه المتقدم ، ولا يطهر إلا بنزح عشرين دلواً منها .

هذا ، ولا فرق بين الصغير والكبير في جميع الأنواع ، إلا أن الأدنى ، والدجاجة ، والفأرة قد ورد فيها النص بخصوصهما . أما باقي الأنواع ، فإن صغيره مذكور بكبره في ذلك .

== الحالة الثالثة : أن يقع في البئر حيوان ، ثم يخرج منها حياً ، ولذلك صورتان : الصورة الأولى : أن يكون ذلك الحيوان نجس العين وهو الخنزير ، وحكم هذه الصورة أن ينزع ماء البئر جميعه ، إن أمكن ، وماتوا دلي ، إن لم يمكن ، حكم ما إذا سقط فيها حيوان وتفسخ ، أو انتفخ ، أو سقط شعره : الصورة الثانية : أن لا يكون ذلك الحيوان نجس العين ، كالمز ونحوه ، وحكم هذه الصورة أنه إذا كان على بدن ذلك الحيوان نجاسة مغلظة ، كالمذرة ونحوها ، فإن البئر تنجس ، وإذا سقط فيها حيوان نجس العين ، أما إذا لم يكن على بدنه نجاسة ، فإنه لا ينزع منه شيء وجوباً ، ولكن يندب نزع عشرين دلواً منها ، بيطحن القلب ، فإذا لم يكن على بدنه نجاسة ، ولكن على فنه نجاسة ، فإن حكمه قد تقدم في صحيفة ٣٢ ، وهو حكم سؤر النجس ، فارجع إليه .

هذا ، ولا يضر موت ما لا دم له سائل في البئر ، كالعقرب ، والضفدع والسمك ، ونحوها ، كما لا يضر سقوط ما لا يمكن الاحتراز منه ، كسقوط روث ، مالم يكن كثيراً ، بحسب تقدير الناظر إليه .

المالكية — قالوا : ينجس ماء البئر إذا مات فيه حيوان ، بشرط ثلاثة : الشرط الأول : أن يكون الحيوان برياً ، سواء كان إنساناً ، أو بهيمة ، فإذا كان بحرياً كالسمك ، وغيره ، ومات في البئر ، فإنه لا ينجس الماء : الشرط الثاني : أن يكون الحيوان البري له دم سائل ، فإذا مات فيها حيوان برى ، ليس له دم سائل ، كالضفدع ، والعقرب . فإنه لا ينجسها . الشرط الثالث : أن لا يتغير ماء البئر . فإذا مات في البئر حيوان برى : ولم يتغير الماء بموته . فإنه لا ينجس ، سواء كان ذلك الحيوان كبيراً ، أو صغيراً . ولكن يندب في هذه الحالة أن ينزع من البئر مقدار من الماء تطيب به النفس ، وليس له حد معين . ومثل ماء البئر في هذا الحكم . كل ماء راكد . ليس له مادة تزيد فيه . كما البرك الصغيرة . التي ليست مستبحرة .

الشافعية — قالوا : لا يخلو إما أن يكون ماء البئر قليلاً . وهو ما كان أقل من القلتين المتقدمين بينهما . وإما أن يكون كثيراً . وهو ما كان قلتين فأكثر . فإن كان قليلاً ، ومات فيه ماله دم سائل من حبر إن أو إنسان ، فإن الماء ينجس بشرطين : الشرط الأول : أن لا تكون النجاسة مغلظة أعنها ، وقد تقدم بيان ما يعنى عنه : في صحيفة ١٨ : الشرط الثاني : أن يطرأها في الماء أحد . فإذا سقطت النجاسة بنفسها . أو ألقاها الرياح . وكانت من المفقو عنه . فإنها لا تضر . أما إذا طرأها في الماء أحد . فإنها تضر . وإن كان ماء البئر الذي مات فيه ماله دم سائل كثيراً . وهو ما زاد على قلتين . فإنه لا ينجس . إلا إذا تغيرت أحد أوصاف الثلاثة . ومثل ذلك ما إذا سقطت في البئر نجاسة . فإنه —

حكم الماء الطاهر، والماء النجس

ذكرنا في صحيفة ٢٩ ، وما بهما ، حكم الماء الطهور ، وما يتعلق به من معنى الحسنة ونحوه ، وبق حكم القسمين الآخرين ، وهما الماء الطاهر ، والماء النجس ، أما حكم الماء الطاهر فإنه لا يصح استعماله في العبادات ، فلا يصح الوضوء منه ، ولا الاغتسال به من الجنابة ، ونحوها من العبادات ، كما لا تصح إزالة النجاسة به من على البدن ، أو الثوب ، أو المكان ، فهو لا يرفع حدثاً ، ولا يزيل نجساً^(١) ، أما حكم الماء المتنجس ، فإنه لا يجوز استعماله في العبادات ، ولا في المعاديات ، فكذلك لا يصح التوضؤ أو الاغتسال به ، فكذلك لا يصح استعماله في الطبخ ، والعجين ، ونحوهما وإذا استعمل في شيء من ذلك ، فإنه ينجسه ، ولذا كان استعماله محرماً ، فله كمثل الخمر النجس . الذي لا يجوز استعماله في شيء ، إلا في حالة الضرورة الملحة ، كما إذا كان الشخص تائماً في الصحراء ، وتوقفت حياته على شرب الماء النجس ، فإنه يجوز له في هذه الحالة أن يشربه ، ومثل ذلك ما إذا كان يأكل ، فوقف الطعام في حلقه ، وأصابته غصة ، فإن له أن يزيلها بالماء النجس ، أو الخمر إذا لم يجد ماء طاهراً ، نعم يجوز الانقياع بالماء المتنجس في بعض الأمور التي لا تتعلق بالأدوية ؛ على تفصيل في المذاهب^(٢) .

== إن كان كثيراً لا ينجس ، إلا إذا تغيرت أحواله أو صفاته ، وإن كان قليلاً ، فإنه ينجس ، علاقاته النجاسة ، ولو لم يتغير بالشرطين المذكورين .

الحنابلة — قالوا ، كما قال الشافعية ، إلا أنهم لم يشترطوا في نجاسة القليل موت الحيوان فيه الشرطين المذكورين عند الشافعية ، وهما : أن لا تكون النجاسة مفعولاً عنها ؛ وأن يطرأها في الماء أحد .

(١) الحنفية — قالوا : يجوز استعمال الماء الطاهر في إزالة الخبث ، فلهذه خص أن يزيل النجاسة من ثوبه ، أو بدنه ، أو مكانه بالماء الطاهر ، وغيره من سائر المائعات الطاهرة ، كما الورد ، والرياح ، ونحوهما من المياه التي لها رائحة المعطر ، ولكن يكره ذلك لما يترتب عليه من إضاعة المال بدون ضرورة ، فإذا أزال النجاسة من ثوبه ماء الورد ، فإنه يصح مع السكرامة ، إلا إذا أراد تطيب رائحة الثوب ، فإنه لا يسكره ، أما غسيل النجاسة بالماء الطاهر فقط ، فإنه لا يكره مطلقاً .

(٢) الحنفية — قالوا : الأشياء المتنجسة إما أن تكون دائمة ، كاللحم ونحوه من سائر المأكولات ، ومنها الدم ، وإما أن تكون جامدة ، كالطين والميتة ، والزبل النجس ، فأما الماء المتنجس ونحوه ، ==

== فإنه يحرم استعماله ، والانتفاع به ، إلا في حالتين : الحالة الأولى : تخمير الطين به ، وكذا الجبس والجير ، والأسمنت ونحو ذلك ، فإنه يجوز ، الحالة الثانية : سقي الدواب به ، وإن كان يشترط لجواز الانتفاع به في الحالتين ، أن لا تتغير رائحة الماء ، أو لونه ، أو طعمه ، وأما المتنجس الجامد فإنه يحرم الانتفاع به ، كالخزير ، والميتة ، والمذخنة ، والموقودة ، ونحوها من المحرمات بالنص ، وكما لا يحل الانتفاع بها ، فإنه لا يحل الانتفاع بمجلودها قبل الدبغ ، ما عدا جلد الخزير ، فإنه لا يظهر بالدبغ ، أما الجامدات النجسة الأخرى ، كالدهن المتنجس ، فإنه يجوز الانتفاع به في غير الأكل ، فللإنسان أن يستعمله في الدبغ ، ودهن عدد الآلات - المسكينات - كما يجوز الاستضاءة به في غير المسجد ، ويستثنى من ذلك دهن الميتة ، فإنه لا يحل استعماله مطلقاً ، وأما دهن الحيوانات الطاهرة المتنجس بنجاسة عارضة ، فإنه لا يحل استعماله إلا بعد تطهيره بالكيفية التي ذكرت ، في صفحة ٢٢ وكذا لا يحل الانتفاع بالعدرة بعد بيمها ، إلا إذا خاطمت بالتراب ، وصارت - شيئاً - فإنه يصح في هذه الحالة الانتفاع بها ، وكذا يصح الانتفاع بالزبل ، ويقال له - سرقين ، أو سرجين - ومثله البهر ، فإنه يصح الانتفاع به ، وجعله وقوداً ، وكذا السكب ، فإنه يصح بيمه الانتفاع به في الصيد والحراسة ونحوهما ، ومثله الأسد ، والذئب ، والفيل ، وسائر الحيوانات ، ما عدا الخزير ، لأن المختار أن السكب ليس بنجس العين (وإنما المتنجس لعابه وفه ، ومثله الأسد ، والذئب ، والفيل ، وسائر الحيوانات ، ما دام ينتفع بها ، أو بمجلودها ، إلا الخزير .

المالكية - قالوا : يحرم الانتفاع بالماء المتنجس في الشرب ونحوه ، أما ما عدا ذلك ، فإنه يجوز ، وقالوا : يحرم الانتفاع به في بناء المساجد أيضاً ، ثم إن المنهور عندهم ، هو أنه لا يجوز الانتفاع بالمسائعات المتنجسة ، كالزيت والعسل ، والسمن ، والخل لأنه لا يمكن تطهيرها عندهم ، فيجب إتلافها إذا تنجست ، ويسكره تالمطخ ظاهر البدن بالماء المتنجس ، على المعتمد ، وقيل بل يحرم ، ويجب إزالته عند إرادة الصلاة ونحوها مما يتوقف على الطهارة على الخلاف عندهم في وجوب إزالة النجاسة ، فإن بعضهم يقول : إنها سنة ، والقولان مشهوران ، أما غير الماء من المسائعات . كالحجر ، فإنه لا يصح الانتفاع به ، كما لا يصح الانتفاع ببعض الجامدات النجسة ، ومنها الخزير ، وزبل ما يؤكل لحمه ، سواء كان أكله محرماً ، كالخيل ، والبهائم ، والحير ، أو مكروهاً ، كالسبع ، والضبع ، والشعاب . والذئب ، والمهر . فإن زبل هذه الحيوانات لا يصح الانتفاع به .

هذا ، ولا يصح بيع السكب عند المالكية ، مع كونه طاهراً عندهم . لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيعه ، وبعضهم يقول : إن بيعه يجوز للحراسة والصيد ، ويقول : إن النبي عن بيعه خاص بالسكب الذي لا ينتفع به في ذلك ، كما قال غيره ممن أجاز بيعه .

مباحث الوضوء

يتعلق بالوضوء مباحث : (١) تعريفه (٢) حكمه (٣) شروطه الى توجبه ، أو تنوقف عليها صحته (٤) فرائضه ، ويقال لها : أركانه (٥) سننه (٦) مندوباته (٧) مكروهاته (٨) نواقضه (٩) الاستنجاة ؛ أو كيفية الطهارة من الخارج الذي ينقض الوضوء ، وإليك بيانها على هذا الترتيب .

١ - المبحث الأول : في تعريف الوضوء

الوضوء لغة معناه الحسن والنظافة . وهو اسم مصدر ، لأن فعله إما أن يكون توجهاً ، فيكون مصدره التوضؤ ؛ وإما أن يكون فعله وضوءٌ ؛ فيكون مصدره الوضاعة - بكسر الواو - فيقال : وضوءٌ ، كمكرم ، وضاعة بمعنى حسن ونظف ، فالوضوء على كل حال اسم للنظافة ، أو للوضاعة (وهذا المعنى عام يشمل المعنى الشرعى ، لأن المعنى الشرعى نظافة مخصوصة ، فتترتب

== الشافعية - قالوا : المائعات المتنجسة من ماء وغيره . لا يجوز الانتفاع بها إلا في أمرين : أحدهما : إطفاء النار ، كالنار الموجودة في - الفرن - ونحوها ، نازيهاً : سقي البهائم والزرع ، ومن المائعات الخمر ، والدم الذي لم يتجمد ، فلا يصح الانتفاع بهما على أى حال ، أما النجس الجأمد كالعذرة والزبل ، فإنه لا يصح بيعه ، ولا الانتفاع به . وإذا خلط بها شيء طاهر ، فإن تعذر نزع الطاهر ، فإنه يصح الانتفاع به ، فإذا نجس الجأمد الطاهر بالماء النجس مثلاً ، وبني به داراً ، فإنه يصح له الانتفاع بهذه الدار ، بالبيع ونحوه ، ومثل ذلك ما إذا وضع زبلاً في أرض لبسدها به ، أو صنع آنية مخلوطة ، برماد نجس - كالآزبار ، والمواجير ، والقفل - فإن بيعها واستعمالها يصح . وبقي عن المائعات التي توضع فيها ، أما إذا لم يتعذر فصل النجس عن الطاهر ، كما إذا اختلط الحصى بزبل نجس ، وأمكن تنقيته ، فإنه لا يصح الانتفاع به قبل فصله عن النجس .

الحنابلة - قالوا : لا يجوز استعمال الماء النجس إلا في بل والترايب ، أو الجبس ونحوه وجعله عجياً . بشرط أن لا يبنى به مسجد ، أو - مصطبة - يصل عليها ، وكذا لا يحل الانتفاع بكل مانع نجس . كالخمر والدم . كما لا يحل الانتفاع بالجأمدات المتنجسة : كالنيزير . والزبل النجس . أما الطاهر كروث الحمام وبهيمة الأنعام ، فإنه يحل بيعه ؛ والانتفاع به ، وكذا لا يحل الانتفاع بالميتة ؛ ولا بدمها ؛ أما دهن الطير وإن لحق الطاهر ؛ كالسمن إذا سقطت فيه نجاسة ، فإنه يحل الانتفاع به في غير الآكل كان يستضاء به في غير المسجد .

عليه الوضوء الحسية ، والمعنوية ، أما مناه في الشرع ، فهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة ، وهي الوجه واليدان ، الخ ، بكيفية مخصوصة .

٢ - المبحث الثاني : حكم الوضوء ، وما يتعلق به من مس مصحف ونحوه

لعلك قد عرفت من صحيفة ٢٩ معنى الحكم ، وأنه قد يراد به الأثر الذي رتبته الشارع على الفعل ، وهو المقصود هنا ، فالشارع قد رتب على الوضوء رفع الحدث ، فتؤدى به الفرائض ، والمندوبات : من صلاة ، وسجود تلاوة ، وسجود شكر عند من يقول به من الأئمة ، وطواف بالبيت ، فرضاً كان ، أو نقلاً^(١) لقوله صلى الله عليه وسلم : «الطواف حول البيت مثل الصلاة ، إلا أنكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير» ، رواه الترمذى بسند حسن ، ورواه الحاكم ، فالوضوء فرض لازم لأداء هذه الأعمال ، فلا يحل لتغير المتوضى أن يفعلها ، ومثلها من المصحف ، فإنه يجب له الوضوء ، سواء أراد أن يمسه كله ، أو بعضه ، ولو آية واحدة ، إلا بشرط مفصلة في المنهاج^(٢) .

(١) الحنفية - قالوا : من طاف بالبيت بخير وضوء فإن طوافه يكون صحيحاً ، ولكنه يحرم عليه أن يفعل ذلك ، لأن الطهارة من الحدث واجبة للطواف ، ومن ترك الواجب يأثم ، وليست شرطاً لصحته .

(٢) المالكية - قالوا يشترط لحل مس المصحف ، أو بعضه بدون وضوء ، شروط : أحدها : أن يكون مكتوباً بلغة غير عربية ، أما المكتوب بالعربية ، فلا يحل مسه على أى حال ، ولو كان مكتوباً بالسكوفى ، أو المغربى ، أو نحوهما ، ثانيها : أن يكون منقوشاً على درهم ، أو دينار ، أو نحوهما مما يتعامل به الناس ، دفناً للشقة والخرج ، ثالثها : أن يتخذ المصحف كله ، أو بعضه حرزاً ، فإنه يجوز له أن يحمله بدون وضوء ، وبعضهم يقول : يجوز له حمل بعضه ، حرزاً ، أما حمله كله حرزاً بدون وضوء فهو ممنوع ، وبشرط حمله حرزاً شرطان : الأول : أن يكون حامله مسلماً ، الثانى : أن يكون المصحف مستوراً بساتر يمنع من وصول الأقدار إليه ، رابعها : أن يكون حامله مسلماً ، أو متعلماً ، فيجوز لها مس المصحف بدون وضوء ، ولا فرق في ذلك بين المسكاف وغيره ، حتى ولو كانت امرأة حائضاً ، وفيما عدا ذلك ، فإنه لا يجوز حمله على أى حال ، فلا يحل لتغير المتوضى أن يحمله بغلاف ، أو بعلاقة ، كما لا يحل له أن يحمل ما وضع عليه المصحف من صندوق ، أو سادة ، أو كرسى ، وإذا كان وضوء عافى أمتعة جاز حمله ، تبعاً للأئمة : فلو قصد حمله وحده ، =

== دون الأمتعة ، فإنه لا يحل ، أما قراءة القرآن بدون مصحف ، فإنها جائزة لغير المتوضى ،
ولسكن الأفضل له أن يتوضأ .

الحنابلة - قالوا : يشترط حمل المصحف ، أو مسه بدون وضوء ، أن يكون في غلاف منفصل
منه ؛ فإن كان في غلاف ملصق به ، كأن يكون في كيس ، أو ملفوفاً في منديل ، أو ورق ، أو
يكون موضوعاً في صندوق ، أو يكون في أمتعة المنزل ، التي يراد نقلها ، سواء كان المصحف
مقصوداً بالمس أو لا ، فإنه في كل هذه الأحوال يجوز مسه ، أو حمله ، وكذا يحمل اقتضاً المصحف
حرزاً ، بشرط أن يجعله في شيء يستره من خرقه ظاهرة ونحوها ، ثم إن الوضوء شرط لجواز
حمل المصحف ، سواء كان حامله مكافئاً ، أو غير مكلف ، إلا أن الصبي الذي لم يكلف لا يجب
الوضوء عليه هو ؛ بل يجب على وليه أن يأمره بالوضوء عند ما يريد الصبي حمل المصحف .

الحنفية - قالوا : يشترط لجواز مس المصحف كله ، أو بعضه ، أو كتابته ، شروط : أحدها :
حالة الضرورة ؛ كما إذا خاف على المصحف من الفرق ، أو الحرق فيجوز له في هذه الحالة أن
يمسه لإتقائه ، ثانيها : أن يكون المصحف في غلاف منفصل عنه ، كأن يكون موضوعاً في كيس
أو في جلد ، أو ورقة ، أو ملفوفاً في منديل ، أو نحو ذلك ، فإنه في هذه الحالة يجوز مسه وحمله
أما جلده المتصل به ، وكل ما يدخل في بيته ، بدون نص عليه عند البيع ؛ فإنه لا يحل مسه ، ولو كان
منفصلاً عنه ، على المفتي به ، ثالثها : أن يمسه غير بالغ ، ليتعلم منه ، دفعاً للحرج والمشقة ، أما
البالغ والحائض سواء كان معلماً ، أو متعلماً ، فإنه لا يجوز لها مسه ، رابعها : أن يكون مسلماً ،
فلا يحل للمسلم أن يمسه غيره من مسه ؛ إذا قدر ؛ وقال محمد : يجوز لغير المسلم أن يمسه إذا
اغتنل ، أما تحفيظ غير المسلم القرآن فإنه جائز ، فإذا تعلققت هذه الشروط ، فإنه لا يحل لغير
الطاهر المتوضى أن يمسه المصحف بيده ، أي بأى عضو من أعضائه ، أما تلاوة القرآن بدون
مصحف ، فإنها تجوز لغير المتوضى ، وتحرم على الجنب والحائض ، ولسكن يستحب لغير
المتوضى أن يتوضأ ، إذا أراد قراءة القرآن .

هذا ؛ ويكره مس التفسير بدون وضوء ، أما غيره من كتب الفقه ، والحديث ، ونحوها ،
فإنه يجوز مسها بدون وضوء من باب الرخصة ،

الشافعية - قالوا : يجوز مس المصحف ، وحمله ، كلا ، أو بعضاً ؛ بشرط : أحدها : أن يجعله
حرزاً ؛ ثانيها : أن يكون مكتوباً على درهم ، أو جنينه ؛ ثالثها : أن يكون بعض القرآن مكتوباً في
كتيب العلم ، الاستشهاد به ولا فرق في ذلك بين أن تكون الآيات المكتوبة قليلة ؛ أو كثيرة =

شروط الوضوء

تنقسم شروط الوضوء إلى ثلاثة أقسام : الأول : شروط الوجوب : الثاني : شروط الصحة : الثالث : شروط الوجوب والصحة معاً . والمراد بشروط الوجوب الشروط التي توجب على المكلفين أن يتوضئوا ، بحيث إذا فقدت هذه الشروط . أو بعضها لم يجب الوضوء . والمراد بشروط الصحة الشروط التي لا يصح الوضوء بدونها . والمراد بشروط الوضوء والصحة معاً الشروط التي إذا فقد منها شرط ، فإن الوضوء لا يجب ولا يصح إذا وقع . وإليك بيانها : فأما شروط وجوب الوضوء فقط فمنها البلوغ فلا يجب الوضوء على من لم يبلغ الحلم ، سواء كان ذكراً ، أو أنثى ، ولكن يصح وضوء غير البالغ . فإذا توضأ قبل البلوغ بساعة مثلاً . ثم بلغ . فغير ناقض الوضوء ، فإن وضوءه يستمر . وله أن يصلي به ؛ وهذه الصورة . وإن كانت نادرة الوقوع . ولكنها تنفع

== أما كتب التفسير . فإنه يجوز مسحها بغير وضوء . بشرط أن يكون التفسير أكثر من القرآن ، فإن كان القرآن أكثر فإنه لا يحل مسحها . رابعها : أن تكون الآيات القرآنية مكتوبة على الثياب ، كالثياب التي تطارز بها كسوة الكعبة ونحوها ، خامسها : أن يمسح ليعلم فيه . فيجوز لوليه أن يمكنه من مسحه . وحمله للعلم . ولو كان حافظاً له عن ظهر غيب . فإن تخلف شرط من هذه الشروط . فإنه يحرم من القرآن . ولو آية واحدة . ولو بمحافل منفصل عن المصحف . من جلد وغيره . فلو وضع المصحف في صندوق صغير . كالصندوق الذي يصنع لتوضع فيه أجزاء القرآن - الرابعة - أو وضع على كرسي صغير . كالكرسي الذي يصنع لتوضع عليه المصاحف . عند القراءة . فإنه لا يحل من ذلك الصندوق أو الكرسي . مادام المصحف موضوعاً فوقهما . أما إذا وضع في صندوق كبير . أو في كيس كبير فإنه لا يحرم من ذلك الصندوق أو ذلك الكيس . إلا الجزء المخاض للمصحف منهما . وإذا انفصل جلد المصحف عنه . ولم يبق فيه شيء من المصحف فإنه يحرم مسحه إلا إذا جعل جلد الكتاب آخر . غير القرآن . أما مادام منسوباً إلى المصحف المنزوع منه . فإنه لا يحل مسحه ؛ وكما يحرم من المصحف ، فإنه يحرم من ما كتب فيه القرآن . كاللوح . فلا يجوز للمحدث أن يمسح أى جزء منه . حتى لو حطت الكتابة . على أنه يجوز للمسكاف أن يكتب القرآن . وهو محدث . في لوح أو نحوه . بشرط أن لا يمسحه .

هذا ، وإذا كان المصحف موضوعاً في أمتعة المنزل . من صندوق . أو هلابس ؛ أو نحو ذلك ؛ فإنه لا يحل حمل هذه الأمتعة بدون وضوء ؛ إلا إذا كانت هي مقصودة بالحل وحدها فإذا قصد حمل المصحف معها ؛ أو قصد حمل هذه ؛ حرم ذلك بدون وضوء .

المسافرين أو الغاطنين في الصحراء التي يقل فيها المساء : ومنها دخول وقت الصلاة ، وسيأتي بيان مواقيت الصلاة ، من صبح ، وظهر ، وعصر ، ومغرب ، وعشاء ، في مباحث الصلاة ، فإذا دخل وقت من هذه الأوقات وجب على المسكف أن يصلي ما فرض عليه في ذلك الوقت ، ولما كانت الصلاة لا تحل إلا بالوضوء ، أو ما يقوم مقامه ، فإنه يفترض أن يتوضأ للصلاة ، على أن الصلاة تجب بدخول وقتها وجوباً موسعاً ، فيسكن ذلك الوضوء التي لا تصح بدونه ، ومعنى كون الوجوب موسعاً أن للمسكفين أن يصلوا أول الوقت ووسطه وآخره ، فإذا لم يبق على الوقت إلا زمن يسير لا يسع إلا الوضوء والصلاة ، فإنه في هذه الحالة يكون الوجوب مضيقاً ، بحيث يجب عليه أن يتوضأ ويصلي فوراً ، وإذا أخر الوضوء والصلاة بأنهم .

وكما أن الوضوء فرض على من يريد أن يصلي الفرض ، فهو فرض على من يريد أن يصلي النفل ، فتنضم على التأخير في صلاة النفل ، فإنه يجب عليه أن يتوضأ فوراً ، وإلا حرم عليه أن يصلي بدون وضوء .

وإذا عرفت أن دخول الوقت شرط لوجوب الوضوء فقط ، تعرف أنه يصح الوضوء قبل دخول الوقت ، فليس دخول الوقت شرطاً لصحة الوضوء ، إلا إذا كان المنعوض معذوراً^(١) . كأن كان عنده سلس بول ، فإنه لا يصح وضوءه إلا بعد دخول الوقت ، كما سيأتي تفصيله في « مبحث المعذور » . ومنها أن لا يكون متوضئاً ، فإذا توضأ لصلاة الظهر مثلاً ، ولم ينتقض وضوءه طول النهار ، فلا يجب عليه الوضوء بدخول وقت الصلاة ، لما عرفت من أن الوضوء يصح قبل دخول الوقت ، ومنها أن يكون قادراً على الوضوء ، فلا يجب الوضوء على العاجز عن استعمال المساء لمرض ونحوه ، مما يأتي بيانه في « مبحث البسم » ، ومثل المريض فاقد المساء .

(١) المسالكية — قالوا : يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت وبعدة .

الحنفية — قالوا : يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت ، فإذا توضأ قبل الظهر مثلاً ، ثم دخل وقت الظهر لم ينتقض وضوءه ، وله أن يصلي به وقت الظهر ، ويظل متوضئاً إلى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه عند خروج الوقت ، فلا يصح له أن يصلي العصر إلا بوضوء جديد ، وستعرف سبب نقض وضوءه بخروج الوقت في مبحثه . وبذلك تعلم أن المذكور في أعلى الصحيفة ، مذهب الشافعية ، والحنابلة .

وأما شروط صحة الوضوء فقط ، فمنها أن يكون الماء طهوراً ، وقد تقدم بيان الظهور في مباحث المياه ، وبكفي أن يكون طهوراً في طر المتوضي منه ، ومنها أن يكون المتوضي بمنزلاً ، فلا يصح وضوء صبي غير مميز ، وهذه صورة فرضية قد يحتاج إليها من يقول : إن الصبي يمنع من مس المصحف إذا لم يكن متوضئاً ، ومنها أن لا يوجد سائل يمنع وصول الماء إلى العضو الذي يراد غسله ، فإذا كان على اليد ، أو الوجه ، أو الرجل ، أو الرأس شيء يمنع وصول الماء إلى ظاهر الجلد ، فإن الوضوء لا يصح ، مثلاً إذا كان على العين شخص لا ينفذ منه الماء إلى الجلد ، فإن الوضوء لا يصح وكذا إذا كان على الوجه أو اليد قطعة دهن سائلة ، أو قطعة شمع ، أو عجين ، أو نحو ذلك . فإن الوضوء لا يصح ، ومنها أن لا يوجد من المتوضي ما ينافي الوضوء ، مثل أن يصدر منه ناقض الوضوء في أثناء الوضوء ، فلو غسل وجهه ويديه مثلاً ثم أحده ، فإنه يجب عليه أن يبدأ الوضوء من أوله . إلا إذا كان من أصحاب الاعتقاد الآتي بيانه . فإذا كان متصفاً بسلوك البول ونزله منه قطرة ، أو قطرات أثناء الوضوء ، فإنه لا يجب عليه استئناف الوضوء ، كما يتصرف فيه بعض الفقهاء .

وأما شروط وجوبه وحسنه معاً ، فمنها العقل . فلا يجب الوضوء على مجنون^(١) ، ولا مسرور ، ولا معتوه^(٢) ، ولا مغمى عليه . وإن توضأ واحد من هؤلاء ، فإن وضوءه لا يصح ، بحيث لو توضأ المعتوه ، ثم بعد لحظة برئ من مرضه هذا ، فإنه لا تصح صلاته بهذا الوضوء ، ومثله المجنون ، أما المعتوه ، أو المسرور ، والمغمى عليه ، فإنه لا يتصور وقوع الوضوء منهم ، ويمكن ذكر هذه الصور لبيان أن الله سبحانه قد رفع عنهم التكليف في هذه الحالة من جميع الوجوه . بحيث لو فرض وقوع منهم شيء من ذلك ، فإنه لا يصح والإشارة إلى أن التصرفات الشرعية بإزاء العبادات كغيرها من التصرفات بإزاء المعاملات ، لا بد فيها من العقل . ومنها نقلا المرأة من دم الطهر والنقاس . فلا يجب الوضوء على حائض . ولا نفساء . ولا يصح منهما ؛ بحيث إذا توضأت . وهي حائض . ثم ارتفع حيضها . فإن وضوءها لا يعتبر لعدم صحته ؛ نعم ينبغي للدعائن أن يتوضأ

(١) الحنفية - قالوا : المجنون ، والمرع . ونحوهما بما ذكر من نواقض الوضوء . فهي تنافي صحة الوضوء . وعلى هذا تكون من شروط صحة الوضوء . وقد عرفت أنها من شروط الوجوب عندكم . فتكون بهذا الاعتبار من شروط الوجوب والصحة معاً .

(٢) الحنفية - قالوا : المعتوه هو ما اختلط كلامه ، وفسد تدبيره ، مع كونه مادداً لا يشتمل أمداً ولا يتخبط ولا يضرب . ومثل هذا تصح عبادته . كالصبي . ولكن لا يجب عليه تقديم العتة من شروط الوجوب فقط . لأن شروط الصحة .

في وقت كل صلاة ، وتجلس في مصلاها ، كما سيأتي في « مباحث الخيض » ، ولكن هذا الوضوء صوري ، طلب منها كي لا تنسى الصلاة حال تركها إياها ، ومنها عدم النوم والنفلة ، لأن النائم غير مكلف حال نومه ، رحمة به ، وكذلك الغافل ، فإذا فرض ووقع الوضوء منهما وقع باطلا ، وقد يقان بعضهم أن المراد بالنائم المتعمد بحسبه على سريرته ، أو على غيره ؛ فإن هذا لا يتصور منه وقوع الوضوء ، ولكن هذا ليس المراد وإنما المراد بالنائم من يقوم ويتحرك ، بل ويخرج من داره وهو نائم ، فإن مثل هذا يصح أن يتوضأ ، وهو نائم ، ولا يشعر ، وقد رأيت جيراناً لي بهذه الحالة ، ومنها الإسلام ^(١) ، فهو شرط في وجوب الوضوء . بمعنى أن غير المسلم لا يطالب بالوضوء ، وهو كافر ، ولكنه حال كفره مخاطب بالصلاة وبوسايلها ، بحيث يعاقب على ترك الوضوء ، ولا يصح منه إذا توضأ ، ومنها بلوغ ^(٢) دعوة النبي سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، بأن يعلم أن الله سبحانه قد أرسله رسولاً إلى كافة الناس ، كي يدعوهم إلى توحده ، ووصفه بصفات السكالك ، ويأمرهم بعبادته سبحانه على وجه خاص ، فن لم تبلغه هذه الدعوة فإنه لا يجب عليه شيء من ذلك ، فالوضوء لا يجب على من لم تبلغه هذه الدعوة ، ولا يصح منه بحيث لو فرض وتوضأ قبل بلوغه الدعوة بساعة ، ثم بلغته الدعوة ، فإن وضوءه لا يصح ، وقد زاد بعض المذاهب شروطاً أخرى مذكورة في هامش المصحفة ^(٣) .

(١) المالكية — قالوا : الإسلام شرط صحة فقط ، فالكفار عندهم مخاطبون بفروع الشريعة فتجب عليهم العبادات ، ويعاقبون على تركها ، ولا تصح منهم إلا بعد الإسلام ، وإنما لا تصح منهم حال الكفر ، لأن العبادات جميعها متوقفة على النية عندهم ، ومتعرف قريباً أن من شروط صحة النية الإسلام .

الحنفية — قالوا : إن الإسلام من شروط الوجوب فقط ، لأن شروط الوجوب والصحة معاً ، عكس المالكية ، فالكافر غير مخاطب بفروع الشريعة عندهم ، وإنما لم يعدوه من شرائط الصحة ، لأن الوضوء عندهم لا يتوقف على نية ، لأن النية ليست من فرائضه ، كما يستعرفه بخلاف التيمم ، فإنه لا يصح من الكافر ، لتوقفه على النية ، لأنها فرض في التيمم ، كما يأتي .

(٢) الحنفية — قالوا : بلوغ الدعوة ليس شرطاً في صحة الوضوء ، بحيث لو توضأ قبل بلوغ الدعوة ، ثم بلغته ، وهو متوضئ ، فإن وضوءه يكون صحيحاً ، وإنما لم يعدوا بلوغ الدعوة شرطاً في الوجوب ، اكتفاء بالإسلام ، لأن الإسلام لا يتحقق إلا بعد بلوغ الدعوة ، وبذلك تعلم أن الذين اعتبروا الإسلام شرط وجوب وصحة معاً في الوضوء ، إنما هم المالكية ، والمخالفة .

(٣) الإضافية — زادوا على ما ذكر في شروط الصحة ثلاثة أمور : الأول : أن يكون عاقلًا .

فرائض الوضوء

الفرض : معناه في اللغة النطاق ، والحز ، تقول فرضت الحبل ، إذا قطعته ، وفرضت اللحية إذا حوزتها ، ولم تسكل قطعها ، وأما معناه في الشرع فهو ما أئيب فاعله ، وعوقب تاركه ، ثم إن الفقهاء قد اصطلاحوا على أن الفرض مساو للركن ، فركن الشيء وفرضه شيء واحد ، وفرقوا بينهما وبين الشرط ، بأن الفرض أو الركن ما كان من حقيقة الشيء ، والشرط ما توقفت عليه وجود الشيء ، ولم يكن من حقيقته ، مثلاً الصلاة من فرائض التكبيرية ، والركوع ، والسجود ، الخ ، ومن شروط ههنا دخول الوقت ، فإذا صلى قبل الوقت فإنه يكون قد أتى بحقيقة الصلاة ، وإنها تكون باطلة في نظر الشريعة ، لأنه شرط لها دخول الوقت ، كما سنعرفه في مباحث الصلاة .

== بحقيقة الوضوء ، بمعنى أن يعرف أن الوضوء هو غسل الوجه ، وغسل الذراعين إلى المرفقين ، إلى آخر ما يأتي بيانه ، فإذا غسل وجهه ويديه ، الخ ، وهو لم يعرف أن هذا هو الوضوء المكلف به شرعاً ، فإن وضوءه لا يصح ، الثاني : أن يميز الفرض من غيره ، إلا إذا كان من الأمور ، فإذا كان المتوضىء مأبياً ، فالشرط في حقه أن لا يعتقد الفرض نقلاً ، بحيث لو اعتقد أن السكك فرض ، فإنه يصح ، ومثل ذلك ما إذا اعتقد أن الوضوء مشتمل على فرائض وسنن ، ولكن لم يميز الفرض من السنة ، فإن وضوءه في هذه الحالة يصح ، الثالث : أن ينوي في أول الوضوء ويستمر نأوباً حتى يفرغ من الوضوء ، بحيث لو نوى الوضوء حال غسل وجهه فقط ، ثم نوى بغسل يديه تنظيهاً فقط ، أو التبرّد بالماء ، فإن وضوءه لا يصح ، ويمبرون عن هذا بمصاحبة النية حكماً ، حتى يفرغ من الوضوء ، فإذا نوى الوضوء ، ونوى معه النظافة ، فإن وضوءه لا يبطل بذلك .

الطهارة - زادوا في شروط الصحة فقط ثلاثة أمور : أحدها ، أن يكون المساء مباحاً ، فإذا توضأ بماء مذهب لا يصح ، فإن وضوءه لا يصح ، ثانياً : أن ينوي الوضوء ، فإذا لم ينو لم يصح وضوءه ، فالنية عندهم شرط لصحة الوضوء ، أما الطهارة فقد عرفت أنها عندهم سنة ، فلا بد من ركناً ، ولا شرطاً ، وأما المساكمة والشافعية فقد قالوا : إنها ركن من أركان الوضوء ، فالطهارة وحدهم هم الذين جعلوها شرطاً ، وسنترقب الفرق بين الشرط والركن في مباحث النية ، ثالثاً : أن يقدم الاستنجاء أو الاستبراء على الوضوء ، فلا يصح الوضوء عندهم بغير ذلك ، ومما يفي ببيان ذلك في مباحث الاستنجاء .

وبعد : فإن فرائض الوضوء قد اختلفت في عددها أئمة المذاهب الأربعة ، ولسكن الثابت بكتاب الله تعالى أربعة : أحدها : غسل الوجه ؛ ثانيها : غسل اليدين إلى المرفقين ، ثالثها : مسح الرأس كلاً ، أو بعضاً ، رابعها : غسل الرجلين إلى الكعبين ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، واستحيوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » وهذا القدر متفق عليه بين الأئمة الأربعة ، ولم يختلفوا إلا في كيفية مسح الرأس ، فمنهم من قال تمسح كلها ، ومنهم من قال : يمسح بعضها : كما ستعرفه ؛ وقد زاد بعض الأئمة فرائض على هذه الأربعة دون بعض ؛ فلنذكر لك فرائض الوضوء مجتمعة في كل مذهب على حدة ، كي لا تتفرق المسائل ؛ فيتعذر تحصيلها ؛ ثم ننبه على القدر المتفق عليه ؛ كما هو موضح ، تحت الجدول الذي أمامك (١).

(١) الحنفية — قالوا : إن فرائض الوضوء مقصورة على هذه الأربعة ، بحيث لو فعلها المكلف بدون زيادة عليها ، فإنه يكون متوضئاً ، تصح منه الصلاة وغيرها مما يتوقف على الوضوء : كس مصحف ؛ وستعلم حكم تارك السنة في « مبحث سنن الوضوء » .

واليك بيان فرائض الوضوء الأربعة عند الحنفية ، الأول : غسل الوجه ويتعلق به أمور : أحدها : بيان حده طولاً وعرضاً ، ثانيها : بيان ما يجب غسله مما يثبت عليه من شعر الذقن والشارب والمخارجين ؛ ثالثها : بيان ما يجب غسله من الصنين ظاهر أو باطناً ؛ وما لا يجب ؛ رابعها : بيان ما يجب غسله من طاقة الأنف ؛ فأما حد الوجه طولاً ، فمن لا حجة له ؛ فهو يبتدئ من منابت شعر الرأس الممتد ؛ إلى منتهى الذقن ؛ ومنابت الشعر الممتد من فوق الجبهة ويسمى العامة — القفزة — فالرجل العادي يبتدئ وجهه من أول الشعر النابت في نهاية جبهته ؛ وأما غير العادي فلا يفتقر حاله إما أن يكون أصلع ؛ أو يكون أفرع — بالقفا ، لا بالقاف — فالأصلع هو الذي ذهب شعر رأسه من أمام ، حتى كأنه خالق بدون شعر ، وحكم هذا أنه لا يجب عليه أن يغسل كل ما ليس عليه شعر من الصلع ؛ وإنما يغسل القدر الذي يثبت عنده شعر الرأس غالباً ، وهو ما فوق الجبهة ويسير ، وأما الأفرع ؛ وهو الذي طال شعره ؛ حتى نزل على جبهته ؛ وربما وصل عند بعض الناس إلى قرب حاجبيه ؛ ويعبر عنه بعضهم — بالأغم — فإن حكمه في ذلك كالأصلع ، بمعنى أنه يجب عليه غسل ما فوق الجبهة ويسير ؛ لأن غالب الناس يثبت شعر رأسهم في هذا المكان ، والدول عليه في مثل هذا اتباع الغالب ، فمن شذ عن غالب الناس في الحاجة ، فإنه لا يسكف بغير تسكينهم أما بعد الوجه عرضاً ، فإنه يبتدئ من أصل الأذن إلى أصل الأذن الأخرى ، ويعبر عنه بعضهم بقرن الأذن ،

= فالبياض الموجود بين الذقن وبين الأذن داخل في الوجه طبعاً ، فيجب غسله عند غسلهم ، فهذا حد الوجه عند الحنفية طويلاً وعرضاً .

أما الشعر النابت في الوجه ، فأهمه شعر اللحية ، وشعر الشارب ، فأما حكم شعر اللحية ، فإنه يجب أن يغسل منها ما كان على جلد الوجه من أعلاه إلى نهاية جلد الذقن ، وتسمى - البشرة - وما طال عن ذلك ، فإنه لا يجب غسله ، فالناس الذين يطيلون أطرافهم لا يجب عليهم إلا غسل الشعر الذي على جلد الوجه ، والشعر الذي على ظاهر جلد الذقن ، أما ما عدا ذلك فإنه لا يجب غسله ، ثم إن كان الشعر خفيفاً يمكن أن ينفذ الماء منه إلى ظاهر جلد الوجه ، فإنه يجب تخليله وإلا فيمكن في فيه بغسل ظاهر الشعر ، وأما حكم شعر الشارب فقد اختلف فيه ، فبعضهم قال : إن كان كثيراً غزيراً - لا يصل الماء إلى ما تحته من الجلد ، فإن الوضوء يبطل ، وبعضهم قال : لا يبطل الوضوء بذلك ، بل يمكن بغسل ظاهره كاللحية ، وهذا هو الذي عليه الفتوى في الوضوء ، أما في الغسل ، فإنه لا يفتقر ذلك ، بل يبطل الغسل إذا كان الشارب كثيراً ، ولعل علة ذلك ، أن الشارع قد نهى عن إطالته ، لما يحمل من أقدار الطعام ونحوها ، فشدد في غسله ، كي لا يطيله الناس يدور أية فائدة . هذا ، وبقي من شعر الوجه الشعر الذي ينبت على الحاجبين ، وحكمه أنه إن كان خفيفاً يمكن أن ينفذ منه الماء إلى ظاهر الجلد ، فإنه يجب تحريكه ، كي ينفذ الماء إلى ما تحته ، وإن كان غزيراً ، فإنه لا يجب تخليله .

وأما الأنف ، فإنه يجب عليه غسل ظاهرها كلها ، لأنها من الوجه . فإذا ترك جزءاً منها ، ولو صغيراً ، فسد وضوءه ، ومن الأنف القطعة الحاجزة بين طائفتيها من أسفلهما ، أما غسل باطن الأنف ، فإنه ليس بفرض عند الحنفية ، نعم إذا كان بالوجه جرح أحدث أثراً غائراً ، فإنه يجب إيصال الماء إليه كما يجب إيصال الماء إلى ما بين تسكُميش الوجه ، ويعبر عنها بالسامة - بالكراميش - فيقولون : إن وجه فلان كرمش .

هذا . وإذا توضأ ثم سلق شعر لحيته . أو شعر رأسه ، فإن وضوءه لا يبطل بذلك .

الثاني : من فرائض الوضوء غسل اليدين مع المرفقين ، والمرفق عظم المفصل البارز في نهاية الذراع ، ويتعلق بهذا الفرض مباحث أحدها : إذا كان الإنسان إصبع زائدة . فإنه يجب عليه غسله أما إذا كان له يد زائدة ، فإن كانت عكازية ليد الأصلية ، فإنه يجب عليه غسلها ، وإن كانت طويلة عنها . فإنه يجب عليه أن يغسل منها المحاذي لليد الأصلية ، وأما الزائد عنها فلا يجب عليه غسله ، ولكنه يندب أن يغسله ، ثانياً : إذا لم يقبض يده ، أو بأصل ظفره طين أو عجين ، فإنه يجب عليه إزالته ، وإيصال الماء إلى أصل الظفر ، وإلا يبطل وضوءه ، وأصل الظفر هو القدر الملتصق بالحم الإصبع ، فإن طال الظفر نفسه ، حتى يخرج من رأس الإصبع فإنه يجب غسله ، وإلا ينسل =

الوضوء ، أما ما تحصى الظفر من درن ووسخ ، فإن المتي به أنه لا يضر ، سواء كان المتوضئ قاطناً
بمدينة أو قرية ؛ دفعا للشقة والمخرج ، ولكن بعض محقق الحنفية يرى ضرورة غسل الأوصابع
اللاصقة بباطن الظفر الطويل ، فإن لم يفعل بطل وضوؤه . وهو حسن ؛ لما يترتب على تركها من الأضرار
تحت الظفر من الأذى ، على أنهم اغتفروا للخيار الذي تناول أطفاره ، فيبقى تحتها شيء من الصبغ
الضروري المهنة ، ولا يضر أثر الحناء ، وأثر الصباغة ؛ وأما نفس جرم الحناء المتبقي على اليد ، فإنه
يضر ، لأنه يمنع من وصول الماء إلى البشرة ، ومن قطع بعض يده ، وجب عليه أن يغسل ما بقي ،
وإذا قطع محل الفرض كله ، سقط الغسل ، الثالث : غسل الرجلين مع السكتين ، وهذا السكتان
البارزان في أسفل الساق ، فوق القدم ، ويجب عليه أن يتعهد عقبيه بالغسل بالماء ، كما يجب عليه
أن يتعهد الشقوق التي تكون في باطن القدم ، فإذا قطع قدمه كله أو بعضه ، كان حكمه حكم قطع
الذراع المتقدم ، وإذا دهن رجله ، أو ذراعيه ، ثم تروضا ففقط بالماء ، ولم يقبله الموضوء بسبب
الدسومة ، فإنه لا يضر ، وإذا كان برجله شق ، فوضع فيه مرهما ، أو ضميره ، فإن كان يضر ، فإنه لا
الماء إلى ما تحت الدرهم ، فإنه لا يجب عليه غسله ، وإلا وجب عليه أن يخرجه ، وينسل ما تحته ، وإذا
كان برجله شقوق - نقشف - وضميره ، بحيث يضر ما الغسل ، أو وضعها في الماء ، وأخرها من يدها
بدون ذلك ، فإنه يسقط عنه فرض غسلها ، وعليه أن يمسحها بالماء ، فإن جرح عن موضعها سقط عنه
المسح أيضا . فلا يجب عليه إلا غسل ما لا يتضرر من غسله ، الرابع : من فرائض الوضوء ، مسح
ربع الرأس ، ويقصدون ربع الرأس بكف ، قالوا يجب أن يمسح من رأسه بقدر السكف ، كلها ،
فلو أصاب الماء كف يده ، ثم وضعها على رأسه ، من خلف ، أو أمام ، أو أي ناحية فإنه يجوز ،
على أنه لا يلزم أن يكون المسح بنفس السكف ، ولو أصاب الماء ربع رأسه ؛ بأي سبب ، فإنه يسكن
ويشترط المسح باليد ، أن يكون بثلاث أصابع ، على الأقل ، لا يشترط أن يغسل الماء ربع الرأس
قبل أن يحفف ، إذا لم يمسح بأصبعين فقط ؛ ربما يحفف الماء قبل مسح يدها ؛ المسح باقي الربع ، فلا
يصل الماء إلى القدر المطلوب مسحه ، فإذا مسح برءوس الأصابع ، وكان الماء متعادلا ، يمكن
أن يصل إلى القدر المطلوب مسحه ، فإنه يصح ، وإلا فلا ، على أنه لا يشترط أن يمسح رأسه بجملة
جديدة ، ولو كانت يده مبلولة ، فإنه يجوز ، ولا يجوز أن يأخذ البال من على عضو من أعضائه ،
فقط غسل ذراعه ، وكانت يده جافة ، فأخذ البال من على ذراعه ، ومسح به ، فإنه لا يكفي ؛ ومن فإن
شعر رأسه طويلا ، نازلا على جبهته ، أو عنقه ، فمسح عليه . فإنه لا يضره ، لأن الضرر هو أن
يمسح نفس ربع الرأس ، فإن كانت مخلوقة ، فلا مضر ظاهر ، وإن كان عليها شعر ، فإنه يجب عليه أن
يمسح على الشعر الثابت في نفس الرأس ، فلا بد أن يكون الشعر الممسوح نابتا على برة من رؤوسه .

== فإن كان بعض رأسه مخلوقاً ، وبعضها غير مخلوق ، فإنه يصح أن يمسح على الريح الذي يختاره ، وإذا مسح على الشعر ، ثم حلقه ، فإن وضوءه لا يبطل ، وإذا أخذ قطعة من الثياب ، فمسح بها رأسه ، أجزأه ، وإذا غسل رأسه مع وجهه ، أجزأه عن المسح ، وإن كان يكره ، ولا يجوز للمسح على العمامة ونحوهما إلا للمعذور ، كما لا يصح أن تمسح المرأة على ما يغطي رأسها من - مثدبل ، أو طارحة - أو نحو ذلك ، إلا إذا كان خفيفاً ، ينفذ منه الماء إلى الشعر ، وإذا كان على رأسها خضاب - حناء ، أو صمغ - فمسحت عليه ، فإذا تلون الماء بالون الصمغ ، وخرج عن حكم الماء المتقدم ، فإنه لا يصح ، ولا يجوز هذه هي فرائض الوضوء عند الحنفية ، وما عداها ، فإنه سنة ، وسيأتيك بيانه قريباً .

المالكية - قالوا : فرائض الوضوء سبعة :

الفرض الأول : النية ، ويتعلق بها مباحث : (١ - أمرينها وكيفيتها ٢ - زمنها . ومحلها ٣ - شروطها ٤ - مبطلاتها ، فأما أمرينها ، وكيفيتها ، فهي قصد الفعل ، وإرادته . فمن قصد فعل أمر من الأمور ، فإنه يقال له : نوى ذلك الفعل ، وكيفيتها في الوضوء هي أن يريد المحدث استباحة ما منه المحدث الأصغر ، أو يقصد أداء فرض الوضوء ، أو يقصد رفع الحدث ، وظاهر أن محل القصد إنما هو القلب ، فحق قصد الوضوء بكيفية من الكيفيات المذكورة ، فقد نوى . ولا يشترط أن يتلفظ بلسانه ، كما لا يشترط استحضار النية ، إلى آخر الوضوء ، فلو ذهل عنها في أثناءه ، فإنها لا تبطل ، وأما زمن النية فهو في أول الوضوء ، فلو غسل بعض الأجزاء بدون نية ، فإن وضوءه يبطل ، وينتقل تقدمها على الفعل بزمان يسير عرفاً ، فلو جلس الوضوء . ونراه ، ثم جاء الخادم بالإبريق ، وصب على يديه ، ولم ينبو بعد ذلك ، فإن وضوءه يصح . لأنه لم يفصل بين وضوءه ، وبين النية فاصل كثير ، وقد عرفت أن محلها القلب ، وأما شروطها فهي ثلاثة : الإسلام ، التمييز ، الجرم ، فإذا نوى غير المسلم فعل عبادة من العبادات . فإن نيته لا تصح ، وكذا إذا نوى الصغير الذي لا يميز التشكليف الدينية ، ولا يعرف معنى الإسلام ، ومثله المجنون ، أما الصبي المميز ، فإن نيته تصح ، وكذا إذا تردد في النية ، فإنها لا تصح . فإذا قال في نفسه : نويت الوضوء إن كنت قد أحدثتني ، فإن نيته لا تصح ، بل لا بد من الجزم بالنية : وأما ما يبطل النية ، فهو أن يرفضها أثناء وضوءه بمعنى أنه ينوى إبطال الوضوء ، وعدم الاعتداده ، أما إذا رفضها بعد تمام الوضوء ، فإنه لا يضر ، لأن الوضوء بعد تمامه يقع صحيحاً ، فلا يبطله إلا ما ينقضه من التناقض الآتي بيانه :

الفرض الثاني : من فرائض الوضوء غسل الوجه ، وحده الوجه طويلاً وعرضاً ، هو الحد الذي ذكره الحنفية ، إلا أن المالكية قالوا : إن البياض الذي فوق وتحت الأذنين المتصل بالرأس من أعلا ، لا يجب غسله ، بل مسح ، لأنه من الرأس لا من الوجه ، ومثله شعر الصدغين ، فإنه من الرأس لا من الوجه ، أما الحنفية فإنهم يقولون : إنه من الوجه ، فغسله فرض لا بد منه .

== الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين ، ويجب عندهم ما يجب عند الحنفية من غسل تكاميش الأنامل ، وغسل ما تحت الأظفار الطويلة ، التي تسترهموس الأنامل ، ويقوون : إن وسخ الأظفار يعني عنه ، إلا إذا تماحش وكثر .

الفرض الرابع : مسح جميع الرأس ، ويبتدئ عند الرأس من منابت شعر الرأس المعتاد من الأمام ، وينتهي إلى قرة القفا من الخلف ، ويدخل فيه شعر الصاعين ، والبياض الذي خلفه فوق وتدى الأذنين ، وكذلك يدخل البياض الذي فوق الأذنين المتصل بالرأس ، وإذا طال شعر الرأس كثيراً ، أو قليلاً ، فإنه يجب مسحه عندهم ، وإذا ضفر أحد شعره ، فإنه يجب عليه أن ينقصه عندهم ، بشرط أن يضفره بثلاث خيوط ، أما إذا ضفره بتخيطين فأقل ، فإن كان تضفيره شديداً ، فإنه يجب نقصه ، وإن كان خفيفاً ، فإنه لا يضمر ، وكذا لا يضمر إذا ضفر الشعر بالخيوط ، سواء ضفره بشدة ، أو لا . فالشرط في نقص الشعر عند المسح أن يضفره بخيوط . كما يفعل بعض أهل القرى . أما ما هو متعارف عند جمهور المصريين من جمع الشعر بغير تضفير . فإنه لا يضمر . كما لا يضمر تضفيره بغير خيط . وقد عرفت أن مذهب الحنفية أنه يكفي بمسح ربيع الرأس مطلقاً . وسيأتي مذهب الشافعية . وفيه سعة أكثر من ذلك . فإنه يكفي عندهم بمسح أي جزء . قليلاً كان أو كثيراً ، وإذا غسل رأسه . فإنه يسكفه عن مسحها إلا أنه مكروه . لأن الله أمر بالمسح لا بالغسل ، وإن مسح شعر رأسه ثم أزاله . فإنه لا يجب عليه تجديد المسح . حتى ولو كشط الجلد بعد المسح ، وهذا متفق عليه ، أما ظاهر الأذنين فإنه لا يجب مسحهما . لأنهما ليستا من الرأس . وهذا متفق عليه إلا أنه الخلل فأنهم قالوا : إنهما من الرأس . كما ستر في مذهبهم .

الفرض الخامس : غسل الرجلين مع السكبين . وقد عرفت مما ذكر في مذهب الحنفية أن السكبين هما العظمان البارزان في أسفل ساق الرجل فوق القدم . ويجب عليه أن يغسل الشقوق التي في باطن قدمه وظلاله . كما في مذهب الحنفية . وإذا قطع محل الفرض كله سقط التكليف . كما تقدم عند الحنفية .

الفرض السادس : الموالاة . ويعبر عنها بالفور . وتعريف الموالاة هو أن المتوضئ يفترض عليه أن يغسل العضو . قبل أن يحف العضو الذي قبله بحيث لا يصبر مدة يحف فيها الأول عند اعتدال المكان والزمان والمزاج . واعتدال المكان هو أن يكون في مكان ليست فيه حرارة ، أو برودة شديتان تجفان الماء . واعتدال الزمان هو أن يكون في فصل لا يترتب عليه جفاف الماء بحالة غير متبادلة . واعتدال المزاج هو أن لا يكون في طبيعة الشخص ما يوجب تجفيف الماء بسرعة ==

هذا ، والمسالكية يقولون : إن النور لازم بين جميع الأجزاء ، سواء كانت مفصلة ، أو مضمومة ، كالرأس ، فإنه يجب أن ينتقل من بعضها إلى غسل الرجلين مثلاً على الفور ، وتعتبر المسافة في بعضها ، كالصفاة التي يصب فيها المضموم المفسول ، ثم إنه يشترط لفرضية الفور عند المسالكية شرطان : الشرط الأول : أن يكون المتوضي ذاكراً ، فالنسي ففسل يديه قبل وجهه ، فإنه يصح ؛ ولكنه إذا تذكر يلزمه أن يتقدم نية عند تسكيلة الوضوء ، لأن نيته الأولى بركات بالسيان ؛ الشرط الثاني : أن يكون عاجزاً عن الموالاة ، غير مفرد ، مثال ذلك : أن يمتنع الماء السكافي للوضوء ، وهو معتقد أنه يكفي . ثم ظهر عدم كفايته ، ففسل به بعض أعضاء الوضوء ، كالوجه واليدين مثلاً ، وفرغ الماء واحتاج إلى ماء آخر يكمل به وضوءه فانتظر مسافة جوفت فيها الأعضاء التي غسلها ، فإنه في هذه الحالة يسقط عنه الفور ، وعند حضور الماء يبنى على ما فعل ، فيمسح رأسه ، ويفسل رجليه ، ولو طال الزمان ، أما إذا فرط من أول الأمر ، بأن أحضر ماءً ، وهو يشك في أنه يكفي للوضوء . فإنه إذا مضت مدة طويلة ، بطل وضوءه ؛ أما إذا كانت المدة قصيرة ، فإنه لا يبطل ، ويبنى على ما فعل أولاً .

الفرض السابع : ذلك الأعضاء ، وهو إمرار اليد على العضو ، وهو فرض ، كتخليل الشعر ، وأصابع اليدين .

وبذلك تعلم أن فرائض الوضوء عند المسالكية سبعة : النية ؛ غسل الوجه ؛ غسل اليدين مع المرفقين ؛ مسح جميع الرأس ؛ غسل الرجلين مع الكعبين ؛ الفور ، التذليل ، وإغساغ التذليل ؛ فرضاً ، مع كونه داخلياً في حقيقة الغسل عندهم ، مبالغة في الحث عليه ، ومعنى كونه داخلياً في حقيقة الغسل أن الغسل عند المسالكية ، ليس هو عبارة عن مجرد صب الماء على الجسد ، بل لابد فيه من ذلك .

الشافعية ... قالوا : فرائض الوضوء ستة :

الفرض الأول : النية ، وتسميها وشرائطها ، وباقي مباضها لا يختلف عما ذكره المسالكية قبل هذا ، إلا في أمرين : أحدهما أن المسالكية قالوا : إنه لا يشترط مقارنة النية لأفعال الوضوء ، بل يفتقر أن تتقدم النية على الشروع في الوضوء تنهياً يسمى في الحرف ، أما الشافعية فإنهم قالوا : لابد من مقارنة النية لأول جزء من أجزاء الوضوء ، بحيث أن أرز ، فرض من فرائض الوضوء هو غسل الوجه ، فلا بد من أن يشوي عند غسل أول جزء من وجهه ، فإن فعل بدون نية بطل وضوءه ، وإن شوي عند غسل أول جزء من وجهه ، ثم غفل عن النية بعد ذلك أجزأته النية الأولى .

إذ لا يمتد بطولها حتى يفرغ من غسل جميع الوجه ، فإذا نوى عند غسل الكفين ، أو المضمضة أو الاستنشاق ، فإن النية لا تصح ، لأن ذلك الجزء من الوجه ، وإذا نوى عند غسل الجزء الآخر من شفتيه حال المضمضة ، فإن النية تصح ، لأن ذلك الجزء من الوجه ، ثم إن قصد غسله لم يكنه من الوجه ، فلا تلزمه إعادة غسله حال غسل وجهه ، أما إذا قصد السنة ، ففقط أو لم يقصد شيئاً ، فإن المقصد إعادة غسله ، فإذا كانت في وجهه جراحة تمنع غسله انتقلت النية إلى غسل الذراعين ؛ ثانيها : أن الشافعية قالوا : إن نية رفع الحدث في الوضوء لا تصح على إطلاقها ، كذا ذكر المالكية ، بل إنما تصح من الوجه ، أما المذكور ، كما صاحب السلس ، فإنه لابد أن ينوي استباحة الصلاة ، أو مسح الممسح ، أو غير ذلك ، مما يتوقف على الوضوء ، أو ينوي أداء فرض الوضوء ، وذلك لأن حدثه لا يرتفع بالوضوء ، فلو نوى بوضوئه رفع الحدث ، لم يرتفع ، وإنما أسره الشارع بالوضوء ، ليساح له أن يصل به ، أو يغسل به ما يتوقف على الطهارة .

الفرض الثاني : غسل الوجه ، وحد الوجه طويلاً وعرضاً ، هو ما تقدم عند الشافعية ، إلا أن الشافعية قالوا : إن ما تمت الذنن يجب غسله ؛ وهذا مما انفرد به الشافعية وحدهم ، على أن الشافعية وافقوا المالكية ، والمطالبة على أن اللحية الطويلة تتبع الوجه ، فيفترض غسلها إلى آخرها ، خلافاً للحنفية ، كما عرفت ، ووافق الشافعية الحنفية ، على أن شعر الصدر والبياض الذي فوق وتحت الأذنين ، من الوجه ، فيجب غسلها عندهم بخلاف المالكية ، والمطالبة ؛ أما تحليل شعر الألية ، فإن الشافعية اتفقوا مع غيرهم من الأئمة على أنه إن كان الشعر خفيفاً بحيث يرى الناظر إليه ما تحته من جلده الوجه ، البشرة ، فإنه يجب تحليله ؛ كي يصل الماء إلى البشرة ، وإن كان غليظاً ، فإنه يجب غسل ظاهره فقط ، وليس تحليله ؛ إلا أن المالكية قالوا : إن الشعر الغزير ، وإن كان لا يجب تحليله فإنه يجب تحريكه باليد كي يدخل الماء تحت الشعر ، وإن لم يصل إلى الجلد ، وأما التحليل ، فهو غير واجب ، فالأئمة متفقون على أن تحليل الشعر الخفيف الذي ينفذ منه الماء إلى الجلد ، لازم . أما الشعر الغزير ، فلائمة منهم يكتفون بغسل ظاهره . والمالكية يريدون تحريكه باليد . لا بقصد إيصال الماء إلى الجلد ، بل لغسل من الشعر ما يمكن غسله بسهولة . وغير ذلك من المطالبات .

الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين ، وقد اتفق الشافعية مع الحنفية في كل ما تقدم من التفصيل ، إلا أنهم قالوا : إن الأوساخ التي تسمى الأظفار إن منعت من وصول الماء إلى الجلد المحاذي لها من الإصبع ، فإن إزالتها واجب ، ولكن يعني عن اليدين الذين يمسحون في اليدين وغيره ، بشرط أن لا يكون كثيراً ، يلوث رأس الأصبع .

الفرض الرابع : مسح بعض الرأس ، ولو قليلاً ، ولا يشترط أن يكون المسح باليد ، فإذا دشن

الماء على جزء من رأسه أجزاء ، وإذا كان على رأسه شعر ، فمسح بمضه ، فإنه يصح . أما إذا طال شعره ، ونزل عن رأسه فمسح جزء من الزائد عن نفس الرأس ، فإنه لا يكفي ، حتى ولو جمعه وطواه فوق رأسه ، فلا بد عند مسح جزء من الشعر الملتصق بنفس الرأس ، ثم إنهم قالوا : إذا غسل رأسه بدل مسحها ، فإنه يجوز ذلك ، ولكنه خلاف الأولى ، فليس بمسكروه كما قال غيرهم .

الفرض الخامس : غسل الرجلين من السكابين ، وقد اتفق الشافعية مع الحنفية وغيرهم في الأحكام المتقدمة في غسل الرجلين .

الفرض السادس : الترتيب بين الأعضاء الأربعة المذكورة في القرآن الكريم ، فيغسل أولاً وجهه ، ثم يديه إلى مرفقيه ، ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجله إلى السكبين ، فإذا قدم ، أو أخر واحداً عن الآخر في هذا الترتيب بطل وضوءه ، وقد وافقهم على ذلك الحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فقالوا : إن الترتيب بين هذه الأعضاء سنة لا فرض .

وبذلك تعلم أن فرائض الوضوء عند الشافعية ستة ، وهي : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح بعض الرأس ، وغسل الرجلين مع السكبين ، والترتيب . الحنابلة — قالوا : فرائض الوضوء ستة .

الأول : غسل الوجه ، وهم متفقون في حده طويلاً وعرضاً ، مع المالكية ، فقد قالوا : إن شعر الصدغين ، والبيض الذي فوق وتدى الأذنين من الرأس لا من الوجه ، فالواجب مسحهما لا غسلهما ، على أنهم مخالفوا جميع الأئمة في داخل الفم والأنف ، فقالوا : إنهما من الوجه ، فيفترض غسلهما بالمضمضة والاستنشاق ، وكذلك اختلفوا مع سائر الأئمة في النية ، فقد قالوا : إنها شرط لصحة الوضوء ، فلم ينو ، لم يصح وضوءه ، وإن كانت ليست فرضاً داخلها في حقيقة الوضوء ، وقد عرفت أن المالكية ، والشافعية قالوا : إنها فرض ، والحنفية قالوا : إنها سنة .

الثاني : غسل اليدين مع المرفقين ، فيجب غسل اليد من أولها إلى نهاية عظمة الذراع البارزة كما ذكر الحنفية ، وغيرهم ، ويجب غسل تسكيب الأصابع وغسل ماتحت الأظفار الطويلة ، التي تستر رءوس الأظفار ، ويهفي عن وسفع الأظفار إذا كان يسيراً .

الثالث : مسح جميع الرأس ، ومنها الأذنان ، فيفترض مسحهما مع الرأس ، فالحنابلة متفقون مع المالكية على ضرورة مسح جميع الرأس ، من منابت شعرها المعتاد ، إلىقرة القفا ، وإذا طال شعر الرأس فنزل إلى العنق ، أو السكتف ، فإنه لا يجب إلا مسح ما حاذى الرأس ، أما ما نزل عنها فإنه لا يجب مسحه ، بخلاف المالكية القائلين بضرورة مسح الجميع ، وقد مخالفوا المالكية أيضاً .

خلاصة لما تقدم من فرائض الوضوء

اتفق الأئمة على الفرائض الأربعة المذكورة في القرآن الكريم ، وهي : غسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس كله أو بعضاً ، وغسل الرجلين إلى السكبين ، ولم يزد الحنفية عليها شيئاً ، خلافاً للأئمة الثلاثة ، ثم إنهم اختلفوا في عدد الوجه ، فقال الشافعية ، والمالكية . والحنابلة إنه يتبدئ من منابت شعر الرأس المعتاد ، وينتهي إلى آخر الذقن ، لمن

== كما خالفوا غيرهم من المذاهب في اعتبار الأذنين جزءاً من الرأس ، وغسل الرأس بجزءٍ عن مسحها ، كما قال غيرهم ، بشرط إمرار اليد على الرأس ، وهو مكروه ، كما عرفت .
الفرض الرابع : غسل الرجلين مع السكبين ، وهما العظمان البارزان في أسفل الساق ، فوق القدم ؛ ويجب فيهما ما تقدم تفصيله في المذاهب الأخرى .

الفرض الخامس : الترتيب ، فيجب أن يغسل الوجه قبل الذراعين ، ويغسل الذراعين قبل أن يمسح الرأس ، ويمسح الرأس قبل أن يغسل الرجلين ، فإذا خالف هذا الترتيب بطل وضوءه وهم متفقون في هذا مع الشافعية ، فانك قد عرفت أنهم عدوا الترتيب فرضاً ، أما المالكية ، والحنفية فأنهم جعلوا الترتيب بين هذه الفرائض سنة ، فلو غسل ذراعيه قبل غسل وجهه ، أو غسل رجله قبل غسل يديه ، أو نحو ذلك ، فإن وضوءه يصح عند المالكية ، والحنفية مع الكراهة ، ويقع باطلاً بالمرّة عند الشافعية ، والحنابلة .

الفرض السادس : الموالاة ، وقد عرفت ببيان الموالاة في مذهب المالكية ، ويهبرون عن الموالاة بالفور ، وهي أن يغسل العضو قبل أن يجف العضو الذي قبله ، وقد عرفت أن المالكية تفصيلاً في الموالاة ، أما الشافعية ، والحنفية فقالوا : إن الموالاة بين هذه الأعضاء سنة لا فرض فيسكروه أن يغسل العضو بعد جفاف الماء الذي على العضو الذي قبله ، بل السنة أن ينتقل من غسل وجهه مثلاً إلى غسل يديه فوراً ، وينتقل إلى مسح رأسه ، قبل أن يجف ذراعه ، وهكذا ، فإذا غسل وجهه ؛ ثم انتقل حتى جف الماء الذي غسل به ثم غسل ذراعيه ، فإن الوضوء صحيح مع الكراهة ، على أن الشافعية قالوا : إن صاحب الساس ، والمفتون يجب عليه المنز وسبأ في تفصيل مذهبهم في وضوء الوضوء .

ويجمل فرائض الوضوء عند الحنابلة ، هي غسل الوجه ، ومنه داخل الفم ، والآنفة ؛ غسل اليدين مع المرفقين ؛ مسح جميع الرأس ومنها الأذنان . وغسل الرجلين ، الترتيب ، الموالاة .

ليست، إن كانت؛ وإلى آخر شهر اللحية إن له طلبة، ولو طالت؛ إلا أن الشافعية قالوا: إن تمت الذقن من الوجه، فيجب غسله، أما الحنفية فقالوا: إن حد الوجه من منابت شعر الرأس الممتد إلى آخر الذقن، ومن كانت له لحية نازلة عن جلد الذقن فانها لا يجب غسلها، ووافقوا المالكية، والحنابلة على أن ما تمت الذقن لا يجب غسله، واتفق الشافعية والحنفية على أن البياض الذي فرق وتدى الأذنين من الوجه، فيجب غسله، بخلاف المالكية، والحنابلة، فانهم قالوا: إن البياض المذكور من الرأس، فيمسح، ولا يغسل.

واتفق الأئمة على أنه إن كان شعر اللحية خفيفاً، بحيث يرى الناظر إياه، ما تمت من جلد الوجه فانه يجب تغليله، كي يصل الماء إلى الجلد - البشرة - وإن كان غزيراً، فانه يجب غسل ظاهره فقط، ولا يجب تغليل الشعر، بل يسق فقط، إلا أن المالكية قالوا: إن الشعر الغزير وإن كان لا يجب تغليله، ولكن يجب تحريكه باليد، كي يدخل الماء خلال الشعر، وإن لم يصل إلى الجلد، واتفق ثلاثة من الأئمة على أن الأذنين ليستا من الوجه، وخالف الحنابلة، وقالوا: إنهما من الوجه، يجب غسلهما بالماء.

اتفق الحنابلة، والمالكية على أن مسح جميع الرأس فرض، واتفق الحنفية، والشافعية، على أن المفروض مسح بعض الرأس، أما مسحها جميعها، فهو سنة. ولكن الشافعية قالوا: المفروض مسح بعض الرأس. ولو يسيراً. أما الحنفية فقالوا: المفروض مسح ربع الرأس. وهو مقدار كعب اليد.

واتفق المالكية، والحنفية على أن الترتيب بين أعضاء الوضوء ليس بفرض، بل هو سنة. فيوسع غسل اليدين مثلاً قبل غسل الوجه. وهكذا. وخالف الشافعية، والحنابلة فقالوا: إن الترتيب فرض.

واتفق المالكية والشافعية على أن النية فرض، ولكنهما اختلفوا في وقتها، فقال المالكية: إنها تصح قبل الشروع في الوضوء بزمان يسير عرفاً، أما الشافعية فقالوا: لا بد أن تكون عند البدء في غسل الوجه، أو أول فرض إن تعدد غسل الوجه. والحنفية أيسراً. فقال الحنابلة: إن النية شرط لا فرض، وقال الشافعية: إنها سنة.

واتفق الشافعية، والحنفية على أن الفور.. وهو غسل العضو، قبل أن يجف العضو الذي قبله.. سنة لا فرض، واتفق المالكية والحنابلة على أنه فرض، وقد عرفت التفضيل الذي ذكره المالكية في ذلك.

مبحث سنة الوضوء

تعريف السنة ، وما في معناها من مندوب ، والمستحب

قد اختلفت آراء المذاهب في معاني السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والفضيلة ، فمنهم من قال : إنها ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه ، ومنهم من قال : إن السنة غير المندوب ، والمستحب ، لأن طلبها أكد ، وعلى كل حال ، فإن فاعلها يثاب ، وتاركها لا يعاقب ، ومنهم من قال : إن السنة غير المندوب والمستحب ، ثم قسم السنة إلى مؤكدة وغير مؤكدة ، وقال : إن ترك السنة المؤكدة يوجب العقاب بالحرمان من شفاعته النبي يوم القيامة ، وإن كان تاركها لا يعذب بالنار ، فلذا رأينا أن نذكر لك تعريف السنة ، وما في معناها مفصلة في المذاهب أولاً ، ثم نذكر لك سنن الصلاة مجتمعة بعد ذلك في كل مذهب ، ثم نبين المنفق عليه والمختلف فيه ، ليسهل ضبطه ، وحفظه في المذاهب ^(١) .

(١) الشافعية — قالوا : السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والتطوع ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يطلب من المكلف أن يفعله ، طلباً غير جازم ، فإذا فعله يثاب على فعله ، وإذا تركه لا يعاقب على تركه ، ثم إنهم يقسمون السنة إلى قسمين : الأولى : سنة عين ، وهي ما يطلب فعله بخصوصه من المكلف . طلباً غير جازم . ولا يختص به واحد من المكلفين دون الآخر . وذلك كسنن فرائض الصلاة ، الثاني : سنة كفاية . وهي ما يخاطب بها مجموع المكلفين . بحيث إذا أتى بها بعضهم سقطت عن الباقي ، وذلك كما إذا كان جماعة يأكلون ، فأتى واحد منهم بالتسمية . فانها تسقط عن الباقي . ولكن يختص هو بالواب دونهم .

المالكية — قالوا : السنة هي ما طلبه الشارع . وأكد أمره ، وعظم قدره . وأظهره في الجماعة . ولم يقد دليل على وجوبه . ويثاب فاعلها . ولا يعاقب تاركها . وهي بخلاف المندوب . فإنه ما طلبه الشارع . ولم يؤكد طلبه . وإذا فعله المكلف يثاب ، وإذا تركه لا يعاقب ، ويمبرون عن المندوب بالفضيلة . ويمثلون لذلك بصلاة أربع ركعات قبل الظهر . وغير ذلك مما ستعرفه في مندوبات الصلاة .

الحنفية — قالوا : تنقسم السنة إلى قسمين : الأولى : سنة مؤكدة . وهي بمعنى الواجب عندهم . لأنهم يقولون : إن الواجب أقل من الفرض . وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة . ويسمى فرضاً حامياً . بمعنى أنه يعامل معاملة الفرائض في العمل . فيأثم بتركه . ويحب فيه الترتيب والقضاء . ولكن لا يجب

مبحث بيان عدد السنن وغيرها

من المندوبات، ونحوها

عرفت أن المذاهب مختلفة في بيان السنة، والمندوب، والمستحب، والفضيلة، وعرفت أن بعض الأئمة يعتبر السنة، والمندوب، والمستحب، والنوع كلها ألفاظ مترادفة بمعنى واحد، وبعضهم يفرق بين هذه الألفاظ، فلذا سنذكر لك تحت المبحث الذي أمامك تفصيل كل مذهب على حدة (١).

== اعتقاد أنه فرض، وذلك كالوتر، فإنه عندهم فرض عملاً لا اعتقاداً، فيأثم تاركه، ولا يكفر منه تركه، فرضيته، بخلاف الصلوات الخمس، فإنها فرض عملاً واعتقاداً، فيأثم تاركها، ويكفر منه تركها، على أن تارك الواجب عند الحنفية لا يأثم إثم تارك الفرض، فلا يعاقب بالنار، على النقص، بل يحرم من شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام، وبذلك تعلم أن الحنفية إذا قالوا: هذه سنة مؤكدة، فإنما يريدون بها الواجب الذي ذكرنا، ومن أحكامها أنها إذا تركت في الصلاة سهواً، تجبر بالسجود الثاني سنة غير مؤكدة، ويسمونهم مندوباً ومستحباً، وهي ما يثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه. الحنابلة — قالوا: السنة، والمندوب، والمستحب ألفاظ مترادفة بمعنى واحد، وهو ما يثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه، كما قال الشافعية، إلا أنهم يقسمون السنة إلى مؤكدة، وغير مؤكدة، فالمؤكد كالوتر، وركعتي الفجر، والتراويح، وتركها عندهم مكروه، أما ترك غير المؤكدة، فليس بمكروه.

(١) الحنفية — قالوا: سنن الوضوء منها ما هو مؤكد يثاب على فعله، ويعاقب على تركه، كالواجب، وعرفت أنهم يفرقون بين الفرض والواجب، فسنن الوضوء المؤكدة أمور: منها التسمية، وهي سنة لازمة، سواء كان الموضوء مستيقظاً من نوم، أو لا، ومجاهداً عند الشروع في الوضوء، حتى لو نسيها ثم ذكرها بعد غسل بعض الأعضاء فسمى، لا يسكون آتياً بالسنة، على أنه إذا نسيها، فإن يأتي بها متى ذكرها قبل الفراغ من الوضوء، كي لا يخلو الوضوء عنها، وله أن يسمى قبل الاستنجاء وبهذه، بشرط أن لا يسمى في حال الانكشاف، ولا في محل النجاسة، كما سيأتي في مباحث الاستنجاء.

والتسمية المردية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أن يقول: بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام، ولو قال في ابتداء الوضوء: لا إله إلا الله، أو قال: الحمد لله، أو قال: ==

== أشهد أن لا إله إلا الله ، فقد أتى بالسنة ؛ ومنها غسل اليدين إلى الرسغين ، والرسغ معروف ، وهو النقرة المتوسطة في ظاهر الكف ، بين الإصبع الوسطى ، والإصبع التي قباها ، وبغض الحنفية يرى أن غسل اليدين إلى الرسغين ثلاث مرات قبل وضوءها في الإناء فرض ، تقديمه على باقي أعمال الوضوء سنة ، وفي كيفية غسل اليد من الأنية تفصيل ، وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون الإناء مفتوحاً — كالخلة ، والصحن — أو يكون مضموماً — كالإبريق — فإن كان إبريقاً فيستحب أن تمسكه بيده اليسرى ، ويصب الماء على يده اليمنى ثلاث مرات ، ثم يمسكه بيده اليمنى ويصب على يده اليسرى ثلاث مرات ، وإن كان مفتوحاً ، فإن كان معه كوز ونحوه ، اغترف به وصب على يده اليسرى ثلاث مرات ، ثم على يده اليمنى بالصفة التي ذكرت ، وإن لم يكن معه إناء صغير اغترف به ، فيستحب أن يدخل في الماء أصابع يده اليسرى مضمومة ، دون الكف ، كي يغترف بها الماء ، وكيفية ذلك أن يضم أصابع اليد إلى بعضها ، واليد مفتوحة ، إلا أنه يقومها قليلاً ، كي لا ينزل الماء منها ، ولا يدخل كفه في الماء ، فإن أدخل كفه كلها في الماء ، كان الماء الملاقى للكف مستعملاً ، ما عرفت أنه ماء قليل ، إلا إذا غلب على ظن المتوضي أن الملاقى للكف لا يساوي نصف الماء الذي اغترف منه ، فإذا أراد المتوضي أن يضع يده في الماء القليل ويبق على حاله طهوراً غير مستعمل ، فعليه أن ينوي الاعتراف من هذا الماء ، دون الغسل ، بمعنى أن يقول في نفسه : نويت أن أغترف من هذا الماء ، ثم يغسل به العضو الذي يريد غسله ، وبذلك لا يستعمل الماء ، لأنه إنما يستعمل إذا نوى أن يتوضأ به من أول الأمر ، لأنك قد عرفت فيما مضى أن الماء لا يستعمل إلا إذا أريد باستعماله العبادة .

هذا كله إذا لم يكن على يده نجاسة محقة ، فإن كانت على يده نجاسة ، وضوءها في الماء ، فإنه يتنجس ، سواء نوى الاعتراف ، أو لم ينو ، فإن عجز عن أخذ الماء من الإناء بكوز ، أو بمندبل طاهر أو نحوهما ، فإنه يمكنه أن يأخذه بفرجه ، ويغسل النجاسة ، فإن عجز ، ولم يجد غيره ، تركه وتيمم ، ولا إعادة عليه ، ومنها المضمضة ، والاستنشاق ، وهما سنتان مؤكدتان عند الحنفية ، بمعنى الواجب ، تركهما إثم ، ولا يلزم أن يأخذ لكل مرة ماء ، بل إذا أخذ الماء بكفه ، فتمضمض ببعضه ، واستنشق بالباقي ، فإنه لا يجوز ، أما إذا وضع الماء في كفه ، ثم استنشق به ، وأعادته ثانياً إلى كفه ، وتمضمض به بعد ذلك ، فإنه لا يجوز ، ثم إن المضمضة هي عبارة عن أن يغسل جميع فمه بالماء ؛ ويمكن وضع الماء في فمه بدون تحريك ، ولو وضع الماء في فمه ولم يطارحه ، بل شربه ، فإنه يجوز في السنة ، بشرط أن يملأ الفم ثلاث مرات ، أما إذا امتص الماء مصاً ، فإنه لا يجوز ، وأما الاستنشاق فهو جذب الماء بنفسه إلى داخل أنفه ، بحيث يصل الماء إلى مآرن الأنف ، وهو ==

== نهاية العظمة اللينة ، أما ما فوق ذلك فإنه لا يسن لإيصال الماء إليه ، كالأيسن جذب الماء إلى الداخل بالتنفيس ، وتسريح المبالغة في المضغضة . والاستنشاق لغير الصائم . وتكرره له ، كي لا يفسد صومه ، وقد عرفت أن السنة أن تكون المضغضة ثلاثاً ، والاستنشاق ثلاثاً ، وكيفية الاستنشاق أن يضع الماء في أنفه بيده اليمنى ، ويتمشط بيده اليسرى ، ويعبر الماء السكية عن هذه الحالة بالاستنشاق ، ويدونه من السنن المؤكدة ، كما ستعرف عندكم . ومنها تخليل أصابع اليدين والرجلين والتخليل عبارة عن إدخال بعض الأصابع في بعض ماء منقار ، وهو سنة مؤكدة ، باختلاف ومحل كونه سنة إذا وصل الماء إلى داخلها . وهي مضمومة ، وإلا كان تخليلها واجباً وكيفية التخليل في اليدين أن يشبك أصابعه ببعضها ، وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ، وهكذا حتى يختم بخنصر رجله اليسرى ، وهذه الكيفية هي الأولى ، وله أن يخللها بأي كيفية ، ومنها تكرار الغسل ثلاث مرات ، فغسل العضو وتعميمه كله بالماء مرة واحدة فرض والغسل الثانية ، والغسل الثالثة سنتان مؤكدتان على الصحيح ، ويشترط في الغسل الأولى المفروضة أن يسيل الماء على العضو ، ويتقار منه قطرات ، فلو غسل العضو مرة . ولم يعمه الماء كله ، ثم غسله بالماء ثانية ، وثالثة حتى عمه الماء بالغسل الثالثة ، فإنه يسقط عنه الفرض . ولا يكون آتياً بالسنة ، ومن السنن المؤكدة مسح جميع الرأس ، فلو اقتصر على مسح الجزء المفروض مسحه ، وتكرر ذلك منه ، فإنه باهم وكيفية مسح الرأس أن يضع أصابعه على مقدم رأسه ، ثم يمر بهما على جميع رأسه ، إلى قفاه . بحيث يستوعب كل الرأس . ثم إن بقي بيده بال . فإنه يسن له أن يسرد مسح الرأس ، وإلا فلا ، كما يقول المالكية ، ومنها مسح الأذنين ، وكيفية أن مسح باطن الأذنين ، ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه ، وإذا أخذ لهما ماء جديداً كان حسناً ، ورجح بعض الحنفية مسحهما بماء جديد ، ومحل هذا ما إذا بقي على كفه ماء بعد مسح الرأس ، أما إذا جف الماء ، فإنه ينبغي أن يأخذ لهما ماء جديداً ، ويمسح ظاهر الأذنين بباطن الإبهامين ، ويمسح باطن الأذنين بالسبابتين ، وهما الإصبعان اللذان يقعان بعد الإبهامين ، ومنها النية ، وكيفية أن ينوي في نفسه رفع الحدث ، أو ينوي الوضوء . أو ينوي الطهارة ، أو ينوي استباحة الصلاة ، والأفضل أن يقول : نويت أن أتوضأ للصلاة تقرّباً إلى الله تعالى ، أو يقول : نويت رفع الحدث ، أو نويت الطهارة ، أو نويت استباحة الصلاة والتلفظ بذلك مستحب . لما عرفت من أن محل النية إنما هو القلب ، وأما وقت النية فهو عند غسل الوجه . وهذا ، وقد عد بعض الحنفية النية من المستحبات لامن السنن المؤكدة ، ولستكن الصحيح أنها سنة ، ومنها الترتيب ، وهو أن يبدأ الفرائض بغسل الوجه ، ثم يغسل اليدين إلى المرفقين ثم ==

== مسح ربيع الرأس ، ثم يغسل الرجلين إلى السكبين . كما ذكر الله تعالى في قوله : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى السكبين ، والترتيب من السنن المؤكدة على الصحيح ، وعنده بعض الحنفية من المستحبات ، ومنها الغور . ويعبر عنه بالموااة ، وهي التتابع ، وحده الغور هو أن لا يحذف الماء عن العضو قبل أن يغسل العضو الذي بعده ، بشرط أن يكون الزمن معتدلاً ، فإن كان شديد الحرارة ، أو شديد البرودة . فإنه لا يعتبر جفافه بسرعة على أن محل كون الغور سنة إذا لم يكن هناك عذر ، فإن فرغ ماء الوضوء بعد غسل الوجه مثلاً ، ثم انتظر الماء ، لحذف الماء من عليه قبل أن يجيء الماء ، فلا بأس بذلك ، وقد عرفت حكم الغور في فرائض الوضوء ، عند المالكية : وغيرهم ومن السنن المؤكدة السواك ، ولا يشترط أن يكون من شجر الأراك المعروف ، بل الأفضل أن يكون من أشجار مرة ، لأنه يساعد على تطهير الفم ، وله فوائد معروفة ، فهو يقوى اللثة ، وينظف الأسنان ، ويقوى المعدة ، كي لا يصل إليها شيء من أدراخ الفم ، والأفضل أن يكون رطباً ، وأن يكون في غلظ الخنصر ، وطول الشبر ، فإذا لم يجدوا ما كان في الفرشة - تقوم مقامه ، وإذا لم يجدوا استاك بإصبعه ، ويقوم مقام السواك الملك - اللسان - فإذا وجد السواك : فيندب أن يمسه بيمينه ، ويجعل الخنصر أسفله ، والإبهام أسفل رأس السواك ، وباقي الأصابع فوقه ، ووقت الاستياك هو وقت المضمضة ، وإذا كان لا يطيقه : فإنه يتركه للضرورة ؛ ويكره أن يستاك وهو مضطجع .

هذا . وقد اختلف في أشياء : منها أن يأخذ الإناء بيمينه عند غسل الرجلين ، فيصب على مقدم رجله اليمنى ، ويدلكه بيساره ، فيغسلها ثلاثاً ، ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى : ويدلكه كذلك ، ومنها أن يبدأ من رءوس الأصابع في اليدين والرجلين ، ومنها أن يبدأ بمقدم الرأس في المسح ، ومنها الترتيب في المضمضة ، والاستنشاق ، فيقدم ، المضمضة على الاستنشاق ، ومنها المبالغة في المضمضة والاستنشاق : إلا أن يكون صائماً ، فتكثر المبالغة ، كما تقدم ، ومنها أن يضع الماء في أنفه ويجذبه بنفسه حتى يصل إلى أعلا الأنف ، ومنها عدم الإسراف في الماء إذا كان يعتقد أن ما زاد عن الثلاث مطلوب منه في الوضوء ؛ وإلا كان عدم الإسراف مندوباً لا سنة ، ومنها إعادة غسل اليدين مع غسل الذراعين إلى المرفقين ، فغسل اليدين أولاً سنة ، ثم إعادة غسلهما مع الذراعين سنة أخرى ، فلو غسل يديه أولاً ، ثم غسل وجهه ، وغسل ذراعيه من كوع يده إلى المرفقين ، فقد جاء بالفرض ، وترك السنة ، فهذه سنن الوضوء عند الحنفية .

المالكية — قالوا : سنن الوضوء المؤكدة التي تثاب المكلف على فعلها ، ولا يعاقب على تركها هي : أولاً : غسل اليدين إلى الرسغين ، والرسغ — مفصل الكتف — وكيفية غسل اليدين تتبع الماء —

== قلة وكثرة ، فإن كان الماء قليلاً ، وهو ما لا يزيد عن مصراع ، كما تقدم في « مباحث المياه » ولم يكن جارياً ، فإن أمكن الإفراغ منه ، كالصفحة ، فلا تحصل السنة إلا بإسائها قبل إدخالها فيه ، ولو كانتا طاهرتين ونظائفتين ، فإن أدخلهما في الإناء قبل غسلهما في هذه الحالة ، أو أدخل إحداها فعل مكرهاً ، وفاتته سنة الغسل ، وإن كان الماء كثيراً ؛ أو جارياً ، فإن السنة تحصل بغسلهما مطلقاً ، سواء كان الغسل داخل الماء ، أو خارجه . أما إذا كان الماء قليلاً ، ولا يمكن الإفراغ منه ، كالخوض الصغير ، فإن كانت يداه نظائفتين . أو عليهما وساخة ، لا يتغير الماء بهما إذا أدخلهما فيه ، فإنه يغترف بيديه ، أو إحداها ، ويغسل خارجه ، وتحصل السنة بذلك ، فإن كانت يداه غير نظائفتين ، وخاف تغير الماء بإدخالهما فيه ، احتال على الأخذ منه بقمحه ، أو بخرقة نظائفة ، فإن لم يكن ذلك ، تركه وتيمم ، إذ لم يجد غيره ؛ ثانياً : المضمضة ، وهي إدخال الماء في الفم وطرحه ، فلو دخل الماء فيه بدون قصد ، أو أدخله ، ولم يحركه ، أو أدخله ، وحركه ، ولم يطرحه ، بأن ابتلعه ، فإنه لا يكون آتياً بالسنة ، وفي ذلك مخالفة للحنفية الذين قالوا : إن السنة تحصل بدخول الماء ولو لم يطرحه ، أو يحركه ؛ ثالثاً : الاستنشاق ، وهو جذب الماء بنفسه إلى داخل أنفه ، ولا تحصل السنة عندهم إلا بجذبه بالنفس ، خلافاً للحنفية ، رابعاً : الاستنثار وهو مارج الماء من الأنف بالنفس ، بأن يضع إصبعيه السبابة ، والإبهام من يده اليسرى ، على أعلا مارن أنفه ، عند إزال الماء منها ، وإذا كان بأنفه فذارقة متجمدة من مخاط وغيره ، أخرجها بمخمس يده اليسرى ، خامساً : مسح الأذنين ظهراً وباطناً ، ويدخل في ذلك صماخ الأذنين ؛ سادساً : تجديد الماء لمسح الأذنين فلا يكفي في السنة أن يمسح بالبلل البساق من مسح الرأس ، خلافاً للحنفية ، والأفضل في كيفية المسح عندهم أن يدخل أطراف سبائته في صماخي الأذنين . داخل الأذن . ويضع إبهاميه خلفهما ، ويغني إصبعيه السبابة ، والإبهام ، ويدبرهما حتى يتم مسحهما ، ظهراً وباطناً ، وإذا مسحهما بأي كيفية أخرى أجراه ، إنما المطلوب تعميمهما بالمسح ، سابعاً : الترتيب بين أعضاء الوضوء ، بأن يقدم الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس على الرجلين ، كما قال الحنفية ؛ ثامناً : مسح الرأس إن بقي يده بالبلل من المسحة الأولى ، وإلا فلا يمسح ؛ تاسعاً : تشريرك خاتمه الذي يصل الماء إلى مائتمته ، والمساكنية في هذا تفصيل حسن ، وذلك لأنهم قالوا : إن الخاتم إما أن يكون لهية مباحاً ، أو حراماً ، أو مكرهاً ، فإن كان مباحاً . وهو للرجل ما كان فضة ، وكان وزنه لا يزيد عن درهمين ، وكان واحداً غير متعدد ، فإنه لا يجب تشريرك . سواء كان ضيقاً أو واسعاً ، وسواء وصل الماء إلى مائتمته ، أو لم يصل ، وهذا الحكم عام في الوضوء والغسل ، على أنه إن نزع بعد تمام وضوئه ، أو غسله ، فإنه يجب عليه غسل مائتمته إن كان ضيقاً ، وظن أن الماء لم ==

== يصل إلى ماتحته : أما إذا كان سراً ما وهو ما اتخذ من ذهب ، أو من فضة تريد على درهمين ، أو كان متعدداً ، كأن لبس ثيابين ، أو أكثر - فإن كان راسماً أجزاء تحريكه ، ولا يفترض عليه ذلك ماتحته بيده ، بل يكتفى بذلك ماتحته بالخاتم نفسه ، أما إن كان ضيقاً ، فإنه يجب عليه نقله من محله حتى يتمكن من ذلك ماتحته ؛ ومثل المحرم في ذلك الحكم الخاتم المسكروه ، وهو ما كان من نحاس ، أو رصاص ، أو حديد .

هذا في الرجل ، أما المرأة فإنه يباح لها أن تلبس ما شاءت من حلي . سواء كان متخذاً من ذهب أو غيره . فإذا لبست أساور . أو خلائل . فلا يجب عليها تحريكها . وإن لم يصل الماء إلى ماتحتها . سواء كانت ضيقة . أو واسعة . إلا أنها إذا نزعتها بعد تمام الوضوء . أو الغسل . فإنها يجب عليها غسل ماتحتها . إن كانت ضيقة . وظننت عدم وصول الماء إليه .

أما الخنثية فقد قالوا : إن تحريك الخاتم الواسع مندوب لاسنة . كسبائك في المندوبات ، فإن كان الخاتم ضيقاً ، يمنع من وصول الماء إلى ماتحته . فإن تحريكه فرض . لافرق بين أن يكون مباساً أو غير مباس . فلا يفترق عندهم للمرأة أن تلبس الخاتم الضيق . أو الأسورة الضيقة التي لا يصل الماء إلى ماتحتها . على أنهم لا يشترطون لذلك . كما تقدم ، فهذه هي سنن الوضوء المؤكدة عند المالكية .

الشائبة — قالوا : سنن الوضوء كثيرة . وقد عرفت أن الشافعية لا يفرقون بين السنة . والمندوب . والمستحب . ونحو ذلك . وسنن الوضوء . أو مندوباته ، أو مستحباته ، أو فضائله ، كثيرة عندهم : فمنها الاستمالة . كأن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ونحو ذلك . ومنها التسمية في أول الوضوء . ويبدأ بها عند غسل الكفين . وأقل التسمية أن يقول : بسم الله . والافضل أن يكمل التسمية . فيقول : بسم الله الرحمن الرحيم . ولا تحصل سنة التسمية إلا باللفظ : بسم الله . أو بسم الله الرحمن الرحيم . فلا أتى بذكر غيرها ، فإنه لا يكون آتياً بالسنة . لأن الشارع قد طالب منه التسمية بخصوصها . خلافاً للحنفية . كما تقدم في مذاهبهم . ويأتى بالتسمية ولو كان جنباً ، فإن تركها عمداً . أو سهواً في أول الوضوء . فإنه يأتى بها في أثناءه . أما إذا فرغ من الوضوء وتشهد . ودعا . فقد فات وقتها . فلا يأتى بها كما قال الحنفية ؛ ومنها أن ينوي بقلبه سنن الوضوء عند التسمية . وهذه النية غير نية رفع الحدث . فقد عرفت أن نية رفع الحدث فرض . ولا تكفي إلا عند غسل الوجه ؛ ومنها أن يتلفظ بهذه النية المسنونة . كما يتلفظ بالنية المفروضة عند الشروع في غسل الوجه ؛ ومنها غسل الكفين إلى المكونعين . ويبدأ في غسلهما وقت التسمية . ونية السنن . فيجمع بين الثلاثة . وتحصل سنة غسل اليدين بغسلهما ثلاث مرات خارج الإلتزام إذا كان الماء ==

== في إياه يمكن أن يصب منه الماء على يديه ، كالإبريق ونحوه ، فإن كان الإناء مفتوحاً حواه به ماء قليل ، فإنه يصح أن يغسلهما في ذلك الماء ، إذا تيقن طهارتهما ؛ أما إذا شك في الطهارة ، فإنه يكره وضعهما في الإناء وغسلهما فيه ، فإذا تيقن نجاستهما ، فإنه يحرم عليه وضعهما في الإناء ، بل يجب عليه أن يغسلهما ثلاث مرات ، قبل إدخالهما في الإناء ، وهذا الغسل للتطهير من النجاسة ، فلا تحصل به سنة غسل اليدين ، وعليه بعد ذلك أن يغسلها ثلاثاً لتحصل له سنة الوضوء ؛ ومنها تقديم غسل اليدين على المضمضة ، فلو أتى بالمضمضة أولاً ، ثم غسل يديه ، لا يحصل سنة غسل اليدين ؛ ومنها المضمضة ، وهي أن يضع الماء في فمه قبل أن يغسل منخريه ، ولا يشترط إدارة الماء في فمه ، ولا طرح الماء من فمه ، بل السنة تحصل بمجرد وضع الماء في فمه ، بحيث لو ابتلعه فقد أُنِيَ بالسنة ، إنما الأكمل أن يحرك فمه بعد وضع الماء فيه ، ثم يطرح الماء ؛ ومنها الاستنشاق بعد المضمضة ، وتحصل السنة بمجرد إدخال الماء في الأنف ، سواء جذب به بنفسه إلى أعلى الأنف ، ثم طرحه بعد ذلك ، أولاً ، إنما الأكمل أن يجذبه بأنفـه ، ثم يطرحه بعد ذلك ، والأنفـل في كيفية المضمضة والاستنشاق أن يضع الماء في كفه ، ثم يغمض به بجزء منه ، ويستنشق بالجزء الآخر ، يفعل ذلك ثلاث مرات ، فيتمضمض ويستنشق بثلاث غرف ، كل غرفة يقسمها بين المضمضة والاستنشاق ؛ ومنها استقبال القبلة إذا كان يتوضأ من مكان يمكنه فيه استقبالها ؛ ومنها أن يضع الإناء المفتوح عن يمينه ، ويضع غيره عن يساره ؛ ومنها أن يدعو بالدعاء الوارد في الوضوء عند غسل يديه ، وهو أن يقول بعد التسمية الحمد لله على الإسلام وقدمته ، الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ، والإسلام نوراً ، رب أعز ذلك من همزات الشياطين ، وأعز بك رب أن يحضرون اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها ، ويقول عند المضمضة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك ، وحسن عبادتك ، ويقول عند الاستنشاق : اللهم أرحنى رائحة الجنة ، وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل يديه اليمنى : اللهم أعطني كتابي بيمينى ، وساميتى حساباً يسيراً ، وعند غسل اليسرى : اللهم لا تقطعنى كتابي بشمالى ، ولا من وراء ظهري ، وعند مسح رأسه : اللهم حرّم شعري وبشري على النار ، وأظللني تحت عرشك يوم لا ظل إلا ظلك ، وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتعلمون وحسنه ، وعند غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، وأن يقول عند الفراغ من الوضوء : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، سبحانك اللهم

وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، استغفرك وأتوب إليك ، يقول ذلك وهو مستقبل القبلة ، رافع يديه ووجهه إلى السماء ، ثم يقرأ سورة القدر .

وهذا الدعاء وافق على بعضه الحنفية ، إلا أنهم لم يعدوه سنة ، بل قالوا : إنه مستحب أو مندوب ، أما المالكية فإنهم لم يذكروا هذا الدعاء إلا في سنن ولا في الفضائل ، كما سنهقه .

ومن السنن عند الشافعية الاستياك : وهو تنظيف الأسنان بأي شيء لا يضر ، سواء كان من عود الأراك المعروف ، أو كان — فرشة — أو غير ذلك ، على أنهم قالوا : إن الاستياك بالإصبع لا يكفي ، وله أن يقدم الاستياك على غسل كفيه ؛ فإذا فعل ذلك فليس له أن ينوي الاستياك . ومن السنن أن يقول عند الاستياك : اللهم بيض به أسناني ، وشده به لساني ، وثبت به لثاني ، وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين ، وكيفية الاستياك أن يبدأ بالجانب الأيمن من فمه ثم بالأيسر ، وأن يمر به على رموس أضراسه ، وسقف حلقه ، وسطح لسانه ، ويسن أن يمسح به أسنانه عرضاً ، ويسن أن يمسكه باليد اليمنى ، بأن يحمل أصبعه الخنصر من أسفله ، والبنصر والوسطى والسبابة فوقه ، ويسن غسل السواك ثلاثاً إذا تأوّه ، أو تغيرت رائحته ، ويكره أن يزيد طوله على شبر .

ومن السنن عند الشافعية أن يبدأ بمقدم الأعضاء ، بشرط أن يتوضأ من مكان يغترف منه الماء بنفسه ، كحلة ، أو مبطأة ، أو نحو ذلك ، أما إذا توضأ من مكان ينزل منه الماء على يده بدون أن يغترف هو منه ، كما إذا توضأ من حنفية — أو إريق — أو كان يصعب له الماء شخص ، فإنه يبدأ في اليدين من المرافق ، ويبدأ في الرجلين من الكعبين ، عكس الحالة الأولى ، وأن يغترف الماء لوجهه بكفيه معاً ، وأن لا يطعم وجهه بالماء ، وتخليل اللحية الغزيرة ، وتعميم الرأس بالمسح ، ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ، وذلك الأعضاء والقيام في الوضوء ، كما تقدم ، وإطالة الغرة ، والتعجيل ، على ما تقدم ، وثلاث الأقرال والأفعال في الوضوء ، ما عدا الألفاظ الثنية ، والموا الالة لغير صاحب السلس ، فإنه يجب عليه الموا الالة : كما تقدم ، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله إلا للحاجة ، وعدم الاستمالة على الوضوء بالغير إلا للحاجة ؛ وترك تنشيف الأعضاء إلا للحاجة ؛ وترك نفث الماء إلا للحاجة ؛ والشرب من بقية ماء الوضوء ؛ وتحويل خاتمة الواسع ؛ أما الضيق الذي يمنع وصول الماء إلى ما تحته : فإنه يجب تحويله حتى يصل الماء إلى ما تحته ولا فرق في الخاتم بين أن يكون مباحاً أو لا ؛ وفاقاً للحنفية . وخلافاً للمالكية .

== الحائِلة - قالوا : سنن الوضوء ، أو مندوباته ؛ أو مستحباته هي كالآتي : أولاً : استقبال القبلة ؛ ثانياً : السواك عند المضمضة ، ويندب أن يستاك عرضاً بالنسبة لأسنانه ؛ وطولاً بالنسبة إلى لثاته وفه ، وأن يستاك بيده اليسرى ، ويستاك على أسنانه ولثته وفه . وأن يسكون العود لبناً غير ضار ويكره أن يستاك بعود يابس ، والسواك سنة في جميع الأوقات ، إلا بعد الزوال ، بالنسبة للصائم فإنه مكروه ، سواء أكان العود رطباً ، أم يابساً ؛ أما قبل الزوال فإنه يسن له أن يستاك بعود يابس ، ويباح له الاستياك قبل الزوال أيضاً بالرطب ، وينأكد الاستياك عند كل صلاة . وعند الانتباه من النوم ، وعند تغيير رائحة فم ، وعند الوضوء وعند قراءة القرآن ، وعند دخول المسجد ، وعند دخول منزله ، وعند دخول المعدة من الطعام ، وعند اصفرار الأسنان ، ويسن أن يبدأ بجانب فمه الأيمن ، من ثنياه إلى أطرافه ، ويكره أن يستاك بريحان ، وبرمان ، وقصب ، ونحوه مما يضر بالثة ، ثالثاً : غسل الكفين ثلاثاً ، على ما تقدم ، رابعاً : تقديم المضمضة والاستنشاق على الوجه ، خامساً : المبالغة فيما لغير الصائم ، سادساً : ذلك جميع الأعضاء التي ينبو عنها الماء ، سابغاً : لكثرة الماء في غسل الوجه ، لما فيه من الشعر . والأشياء الغائرة والبارزة ، ثامناً : تخليل اللحية الغزيرة عند غسله ، تاسعاً : تخليل أصابع اليدين والرجلين إذا وصل الماء في الغسل إليها بدون ذلك . وإلا كان التخليل واجباً ، حاشراً : تجدد الماء لمسح الأذنين ؛ حادى عشر : تقديم الأيمن على الأيسر ، ثاني عشرة : إطالة الغرة ، والتحصيل ، ثالث عشر : الفسلة الثانية ، والثالثة إن صحت الأولى ، رابع عشر : استصحاب نيته إلى آخر الوضوء بقلبه ، خامس عشر : نية سنن الوضوء عند غسل كفيه إلى الكوعين ، سادس عشر : النطق بألفاظ النية سراً ، بحيث يترك بها لسانه وشفته ، ويسمع نفسه دون غيره ، وأن لا يستعين بغيره فيه ؛ سابع عشر : أن يقول عند فراقه من الوضوء ، رافعاً بصره إلى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، واجعلني من عبادك الصالحين . سبعمائة اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت . أستغفرك وأتوب إليك .

هذا . ومعنى الغرة هو أن يزيد في غسل وجهه عن القدر الواجب . بحيث يغسل شيئاً من مقدم الرأس . ومعنى التحصيل هو أن يزيد في غسل اليدين . بأن يغسل شيئاً من العضو الذي فوق مرفق الفراخ ، ويزيد في غسل الرجلين ، فيغسل شيئاً من ساقه الذي فوق كعبيه ، وقد ورد في الحديث الصحيح ما يدل على ذلك .

مبحث المندوب والمستحب

ونحوهما

قد بينا لك فيما سبق أن بعض الأئمة لا يفرق بين المندوب ، والسنة ، والمستحب ، والتطوع والنفل ، والفضيلة ، وبعضهم يفرق بين السنة ، وغيرها من هذه الألفاظ ، وقد ذكرنا لك سنن الوضوء ، فلنذكر لك ههنا مندوباته ، وغيرها عند من يفرق بينها وبين السنة ، تحت المخط الذي أمامك ^(١) .

(١) الحنابلة ، والشافعية — قالوا : إن السنة . والمندوب ، والمستحب ، والتطوع كلها ألفاظ مترادفة معناه واحد . وهو ما يثاب المكلف على فعله ، ولا يؤخذ على تركه ، كما تقدم ، وقد ذكرنا لك سنن الوضوء عندهم . فلم يبق لديهم ما يسمى مندوباً . أو مستحباً .
المالكية — قالوا : ليس للوضوء إلا سنن وفضائل وكلاهما لا يعاقب المكلف على تركه . إلا أن ثواب السنة أكثر . وقد تقدمت سنن الوضوء عندهم . فلنذكر لك فضائله فيما يلي :
أولاً : أن يتوضأ في موضع طاهر . فإذا توضأ في بجرة المراض . فإن وضوءه يصح مع الكراهة التنزيهية . حتى ولو كان المراض طاهراً لم يستعمل . لأنهم يكرهون الوضوء في المحل المعد للنجاسة وإن لم يستعمل .
ثانياً : تقليل المساء الذي يستعمل في الأعضاء بحسب الإمكان بحيث يسيل على جميع العضو ويحمه . وإن لم يتقاطر عنه .

ثالثاً : تقديم الميا من على المياسر . فبقدم يده أو رجله اليمنى على اليسرى .
رابعاً : وضع الإناء المقترح الذي يمكن الاغتراف منه على يمينه . والضيق الذي يصب منه المساء على يساره .
خامساً : أن يبدأ بأول الأعضاء عرفاً . كما على الوجه . وأطراف الأصابع ومقدم الرأس .
سادساً : الغسلة الثانية . والثالثة في كل مغسول . ولو الرجلين . ولا تحسب الثانية إلا إذا عمت الأولى . ولا الثالثة إلا إذا عمت الثانية . فإذا توقف التعميم على الثلاثة . فسكها واحدة ؛ ويطلب ندباً بالثانية والثالثة .

سابعاً : الاستيائك قبل الوضوء . بنحو عود . ويكفي الإصبع إن لم يوجد غيره . ويكون قبل الوضوء . ويندب الاستيائك باليمنى . وأن يبدأ بالجانب الأيمن عرضاً في الأسنان . وطولاً =

== في الثالثة ، ولا ينبغي أن يزيد على شبر ، ولا يقبض عليه ، ويندب السواك للصلاة ، إذا كانت بعيدة من السواك الأول ، كما يندب لقراءة قرآن ، وانتباه من نوم ، وتغير فم ، بأكل ، أو شرب ، وغير ذلك .

ثامناً : التسمية في أوله ، بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله تعالى إلا للحاجة .

تاسعاً : الترتيب بين السنن والفرائض ، بأن يقدم غسل اليدين إلى السكوعين ، والمضمضة ، والاستنشاق على غسل الوجه ، وتجديد الماء لمسح الرأس .

الحنفية — قالوا مندوبات الوضوء ، وإن شئت قلت : فضائله ، أو مستحباته ، أو نوافله ؛

أو آدابها ، منها الجلوس في مكان مرتفع ، ثلاثاً يصيبه رشاش الماء المستعمل ، وإدخال الخنصر المبتل

في صماخ الأذن ، وذكر الشهادتين عند تطهير كل عضو ، وطهارة موضع الوضوء ، وأن لا يكون

الوضوء بماء مشمس ، وقد تقدم في مكرهات المياه ، وتقديم أعلى الأعضاء على أسفلها .

وأن لا يطرح ماء المضمضة والاستنشاق في إناء وضوئه ، واستقبال القبلة حال الوضوء ، وتغيير ياك

خاتم الإصبع الذي يصل الماء تحته ، وإلا فرض ، وعدم الاستعانة بغيره في تطهير أعضائه ،

أما الاستعانة بالغير في صب الماء وتجهيزه ، فلا شيء فيه ، والشرب قائماً ، مستقبل القبلة من بقية

ماء وضوئه ، وإطالة الغرة ، والتججيل ، بأن يزيد في تطهير أعضائه عن الحد المفروض ، وغسل

أسفل القدمين باليسرى تسكريماً لليمنى ، ومسح بلل الأعضاء ، بنحو مندبل ، من غير مبالغة في

المسح . وعدم نقض يده من ماء الوضوء ، وقراءة سورة القدر بعد الفراغ من الوضوء ثلاثاً ، وأن

يقول بعد فراغه من الوضوء ، وهو قائم مستقبل القبلة : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك

له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، وعدم

التكلم بغير ذكر الله إلا للحاجة . وأن يجمع بين نية قلبه والنطق بلسانه ، والتسمية والنية عند غسل

كل عضو ومسحه ، وأن يغترف الماء للمضمضة والاستنشاق بيده اليمنى ، وأن يستنثر بيده اليسرى

وأن لا يغمس نفسه بإناء للوضوء ، بحيث لا يسمح لغيره أن يتوضأ منه ، وأن تكون آنية الوضوء

من غار ونحوه ؛ وإن كان له عروة غسلها ثلاثاً ، ووضعه إناء الوضوء الذي يمكن الاعتراف

منه عن يمينه . وغيره عن يساره . وأن يتعهد موق عفيفه بالغسل ، وأن يصلي ركعتين في غير

وقت السكراهة ، وأوقات السكراهة هي : وقت طلوع الشمس ، وما قبله ، والاستواء والغروب .

وما قبل الغروب بعد صلاة العصر ، وإعداد المساء الطهور قبل الوضوء . وأن لا تطهر من ماء .

أو تراب من أرض مضموب عليها . والدعاء حال الوضوء بمسارود . فيقول في ابتداء الوضوء :

مكروهات الوضوء

تعريف الكراهة

أما مكروهات الوضوء : فمنها الإسراف في صب الماء ، بأن يزيد على الكفاية ، وهذا إذا كان الماء مباحاً ، أو يملوكا للتوضي ، فإن كان وقوفاً على الوضوء منه ، كالصلاة للمعد للوضوء في المساجد ، فإن الإسراف فيه حرام .
وفي تعريف الكراهة ، وبيان مكروهات الوضوء تفصيل المذاهب (١) .

== باسم الله العظيم ، والحمد لله على دين الإسلام ، وبشهادة ، ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقول عند المضمضة : اللهم أعني على تلاوة القرآن ، وذكرك ، وشكرك ، وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق : اللهم أرخني رائحة الجنة ؛ ولا ترخني رائحة النار ، وعند غسل الوجه : اللهم بفض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل ذراعي الأيمن : اللهم أعطني كتابي يميني وحسابي حساباً يسيراً ، وعند غسل الأيسر : اللهم لا تعطيني كتابي يسيراً ، ولا من وراء ظهري ، وعند مسح الرأس : اللهم أظلي تحت ظل عرشك ، يوم لا ظل إلا ظلك ، وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعند مسح العنق : اللهم أعتق رقبتى من النار ، وعند غسل رجله اليمنى : اللهم ثبت قدمي على الصراط ، يوم تزل الأقدام ، وعند غسل اليسرى : اللهم اجعل ذنبي مغفوراً ، وسمي مشكوراً ، وتجارتي ازدهور ، ومسح الرقبة بظهور يده لعدم استعمال الماء الموجود بها ، أما مسح الحلقوم فانه بدعة ، والتيامن ، أى البدء باليمين .
(١) الحنفية - قالوا : الكراهة تنقسم إلى قسمين : كراهة تنزيهية وكراهة تحريرية ، فالمكروه تحريراً ما كان إلى الحرام أقرب ، ويمكن توضيحه بأنه ترك واجب من الواجبات التي هي أقل من الفرض ، ويقال لها : سنة مؤكدة عندهم ، أما المكروه تنزيهياً ، فهو ما لا يعاقب على فعله ، ويذاب على تركه ثواباً يسيراً ، ويقابل المندوب ، أو المستحب ، أو نحو ذلك من السنن غير المؤكدة .
فمكروهات الوضوء ، كراهة تحريرية هي ترك سنة مؤكدة من السنن التي تقدم ذكرها ، ومكروهاته كراهة تنزيهية هي ترك مندوب ، أو مستحب ، أو فضيلة من الأمور التي ذكرناها تحت ذلك العنوان ، على أن بعض الحنفية عد بعض المكروهات ليقاس عليها غيرها ، فمنها ضرب الوجه بالماء بشدة ، كما يفعل بعض العامة ، فانه يتناول الماء بيديه ، ثم يضرب به وجهه بعنف ، كأنه يريد أن يقتص من نفسه ، وفيل هذا مكروه ، ومنها المضمضة والاستنشاق باليد اليسرى ، ==

== والامتصاص باليد اليمنى ؛ ومنها تطايش مسح رأسه ، أو أذنيه بماء جديد ، بل المطلوب أن يمسح رأسه بماء جديد ، ثم يعيد مسحها بيديه من غير أن يأخذ ماءً جديداً ، ثم يمسح أذنيه كذلك ، من غير أن يأخذ ماءً جديداً ، فإذا كرر المسح بماء جديد ، فقد فعل مكروهاً ، ومنها أن يتخذ لنفسه إناء خاصاً يتوضأ منه ، دون غيره ، كما يكره أن يعين لنفسه مكاناً خاصاً ، هكذا قال الحنفية في كتبهم ، ولكن قرأهم تخصص هذا الحكم بمسح إذا لم يخف على نفسه من عدوى المرض ، أو ظن أن في حجره إناء خاص به صيانة له من النجاسة ، أو نحو ذلك من الأغراض المشروعة ، فإنه لا يكرهه مطلقاً ، بل قد يلزمه ذلك إن ظن إيصال الضرر إليه ، ومن المكروهات أن يزيد عن ثلاث مررات في غسل وجهه ويديه ؛ فإن زاد على ذلك ، كأن غسل وجهه أربع مررات ، أو خمس مررات ، فلا يخلو إما أن يعتقد أن هذه الزيادة مطلوبة منه في الوضوء ؛ أو غير مطلوبة ، فإن اعتقد أنها مطلوبة منه في أعمال الوضوء كانت الكراهية تحريرية ؛ وإن اعتقد أنها غير مطلوبة ، وإنما يفعل ذلك للتبريد في زمن الحر ، أو النظافة ، أو نحو ذلك ، فإن الكراهية تكون تنزيهية ، وذلك لأن التنظيف ، أو التبريد له وقت غير وقت العبادة ، وكما يكره الإسراف في الوضوء كراهية تنزيهية ، كذلك يكره التفتير كراهية تنزيهية ، والتفتير عند الحنفية هو أن يكون تقاطع المساء عن العضو المغسول غير ظاهر ، وهذا يخالف المالكية ، كما سترفه بعد .

وهذا كله فيما إذا كان الماء الذي يتوضأ منه مملوكاً له ، أما إذا كان موقوفاً ، كما دورات مياه المساجد ونحوها ؛ فإن الإسراف فيه حرام على كل حال ؛ ومنها أن يتوضأ بموضع متنجس ، خوفاً من أن يصيبه شيء من النجاسة ، بسبب سقوط الماء عليها ، وتلوئه بها .

المالكية — قالوا : مكروهات الوضوء أو لا ترك سنة من السنن المتقدمة . وقد عرفت أن السنة عندهم مالا يماقب على تركها ؛ ومع هذا فمنها ما هو مؤكد ، ومنها ما هو غير مؤكد ، ويقال له : فضيلة ، على أنهم أطلقوا في مكروهات الوضوء ؛ فلم يقولوا : إنها كراهية تنزيهية ، أو غيره . والقاعدة في مذهبهم أنهم متى أطلقوا انصرفت الكراهية إلى التنزيهية ؛ وهي خلاف الأولى ؛ وقد عدوا من المكروهات الإسراف في صب الماء ، بأن يزيد على الكفاية ، كأن يزيد على ذلك إذا اعتقد أنها من الوضوء . أما إن كانت الزيادة للنظافة ، أو التبريد ، فلا كراهية ما لم يكن الماء موقوفاً على الوضوء ، والإسراف فيه ، كما إذا كان مملوكاً للغير ؛ ولم يأذن باستعماله كما تقدم في مكروهات المياه ؛ ومنها مسح الرقبة بالماء ؛ لما في ذلك من الزيادة التي يأم بها الدين ، لا فرق في ذلك بين العنق وبين الرقبة من أمام ؛ خلافاً للحنفية في ذلك ، فانهم يقولون ؛ لأن مسح العنق ==

مبحث نواقض الوضوء

النواقض جمع ناقضة ، أو ناقض ، يقال : نقضت الشيء ، إذا أفسدته ، وقد يقال : إن التعبير بالنواقض التي تدل على إفساد الوضوء من أصله ، يقتضي أن الوضوء قد اتصف بالفساد قبل ما رو الحدث ، وعلى هذا فالصلاة به قبل عروض المقصد تكون باطلة ، لأن المأزوم أنه قد اتصف

== بعد مسح الأذنين بدون ماء جديد سنة ، أما مسح الخلقوم عند الحنفية فإنه بدعة ، ولم ينصوا على كراهتها ، ومنها أن يتوضأ في موضع متنجس بالقليل ، أو موضع أمد للنجاسة ، وإن لم يستعمل ، كالمحاض الجديد قبل استعماله ؛ ومنها الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله تعالى ، وهذا متفق عليه في المذاهب ، إلا أن الشافعية قالوا : إنه ليس بمكروه ، واسكن عدم الكلام أولى .

الشافعية — قالوا : المكروه هو ما طلبه الشارع طلباً غير جازم ، فإن تركه المكاف يثاب على تركه ، وإن فعله لا يعاقب على فعله ، ومكروهات الوضوء عندهم تنحصر في ترك السنة المختلف في وجوبها ، بأن يقول بعضهم : إنها فرض ، وبعضهم يقول : إنها سنة ، ومثلها السنة المؤكدة ، أما ترك غير ذلك فهو خلاف الأولى ، فمن المكروه تنزيهاً الإسراف في الماء ، إلا إذا كان موقوفاً ، فإنه يحرم الإسراف منه ، بشرط أن لا يكون في حوض أو مياضة ، فإنه لا يحرم ، لعدم الماء إليها ، بل يكون مكروه فقط ، ومن المكروه تنزيهاً — وهو خلاف الأولى — أن يتكلم وهو يتوضأ ، ومن المكروه مبالغة الصائم في المضمضة ، أو الاستنشاق ، ومنه أن يتوضأ في موضع متنجس ، أما مسح الرقبة والعنق ، فليس بمكروه عندهم ، بل قال بعضهم : إنه سنة ، ومن المكروه الزيادة على الثلاث ، سواء كان العضو مغسولاً ، أو ممسوحاً ، فإن الشافعية يحملون العضو الممسوح كالعضو المغسول في طاب التليث ، إلا إذا كان لا يس خف ، فإنه يكره أن يمسه زيادة على مرة واحدة .

الحنابلة — قالوا : المكروه هو ترك سنة من السنن المؤكدة كالوتر وركعتي الفجر ، والتراويح ، أما غيرها ، فتركه خلاف الأولى ، وهو ترك سنة من السنن المتقدمة ، إلا إذا ورد نص ينهى عن غير جازم ، فإن الترك حينئذ يكون مكروهاً ؛ فمن خلاف الأولى الإسراف في صب الماء إذا كان مباحاً ، أما إذا كان موقوفاً فإنه يحرم ، ومنه الزيادة على الثلاث في المغسول ، وعلى المرة الواحدة في الممسوح إذا قصد بالزيادة النظافة ، أو التبريد ، فإنه لا يكره ؛ ومنه مسح الرقبة بالماء ، ومنه مبالغة الصائم في المضمضة . ومنه أن يتوضأ في موضع متنجس ، ومنه الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله .

بالفساد من أصله ، ولذا عبر بعضهم بالأحداث جمع حدث ، فزار آمن هذا الاعتراض ، والجواب عن هذا أن المراد بطلانه بعد وقوع الحدث المبطل ، لا وصفه بالبطلان من أساسه .

وتنقسم نواقض الوضوء إلى أقسام : الأول ما يخرج من أحد السبيلين — القبلى ، والدبر — وهذا ينقسم إلى قسمين ، لأنه إما أن يكون معتاداً ، وإما أن يكون غير معتاد : الثاني : ما قد يترتب عليه الخروج من أحد السبيلين ، وهذا ينقسم إلى أربعة أقسام : أحدها : غيبة العقل ؛ ثانيها : لمس امرأة تشتهى ، ومثلها لمس الأمرد ؛ وهذا ينقض بشروط ستعرفها ؛ ثالثها : مس الذكر ونحوه بدون سائل ؛ وهذا أيضاً ينقض فى بعض المذاهب دون بعض ؛ رابعها : ما يخرج من غير القبلى ، أو الدبر ، كالدم ، وفى ذلك تفصيل ستعرفه ؛ الجملة أقسام النواقض ستة ، وإليك بيانها :

فالأول ، وهو ما يخرج من أحد السبيلين بطريق العادة ، منه ما ينقض الوضوء فقط ، ومنه ما يوجب الغسل ؛ فأما الذى ينقض الوضوء ، ولا يوجب الغسل ، فهو البول ، والمذى ، واللودى ؛ فأما البول فهو معروف ، وأما المذى فهو ماء أصفر رقيق ، يخرج من القبلى عند اللذة غالباً ، وأما الودى فهو ماء ثخين أبيض ، يشبه المنى ، ويخرج عقب البول غالباً . ومثل الودى الهساذى ، وهو ماء أبيض ، يخرج من قبل المرأة الحامل قبل ولادتها ، والمنى الخارج بغير لذة ، وهو معروف ، ولا يخفى أن كل هذه الأشياء تخرج من القُبُل ؛ وأما الذى يخرج من الدبر ، فهو الغائط ، والريح ، وقد بينا فى أرل مباحث الطهارة حكمة نقض الوضوء بالريح ؛ فارجع إليها إن شئت ، وكل هذه الأشياء يجمع على نقض الوضوء بها .

والثانى ، وهو ما يخرج من أحد السبيلين بطريق غير معتاد ، مثل الحصى ^(١) ، والدود ، والدم والقيح ، والصدید ، فإنه ينقض الوضوء ، سواء أخرج من القبلى ، أو خرج من الدبر .

(١) المسالكية — قالوا : إن المنى الخارج بغير لذة معتادة لا يوجب الغسل ، بل ينقض الوضوء فقط ، خلافاً للأئمة الثلاثة ، وقد مثلوا لذلك بما إذا نزل فى ماء ساخن ، فالذ وأمنى .

الشافعية — قالوا : خروج المنى يوجب الغسل ، سواء خرج بلذة أو بغير لذة ، فتنق تحقق كونه منياً وجب عليه أن يغسل ، وسيأتى بيان مذهبهم فى مباحث الغسل ، ومع كونه يوجب الغسل ، فإنه لا ينقض الوضوء عندهم .

(٢) المسالكية — قالوا : لا ينقض الوضوء إلا بالخارج المعتاد من المخرج المعتاد ، بشرط أن يكون خروجه من المخرج المعتاد فى حال الصحة ، فالحصى ، والدود ، والدم ، والقيح ، والصدید —

فهذه هي الأمور الخارجة من أحد السبيلين ، وبقي الكلام في نقض الوضوء بغير الخارج ، وقد عرفت أنها أربعة أقسام :

الأول : أن يذهب عقل المتوضئ . إما بجنون ، أو صرع ، أو إغماء . وإما بتعاطي ما يستلزم غيبته من خمر . أو حشيش . أو بنج . أو نحو ذلك من المغيبات . ومن ذلك النوم . وهو ناقض الوضوء لا بنفسه ^(١) بل بما يترتب عليه من حصول الحدث . وفي ذلك التناقض تفصيل المذاهب ^(٢) .

= الخارجة من أحد السبيلين لا تنقض الوضوء . بشرط أن يكون الحي . أو الدود متولداً في المدة . أما إذا لم يكن متولداً في المدة . كأن ابتلع حصة . أو دودة . فخرجت من الخرج المفترق . كانت نافضة . لأنها تكون غير متادة حينئذ .

(١) الحنابلة — قالوا : النوم ينقض الوضوء بنفسه حتى ولو وضع مغمده على أي شيء يأمن منه خروج ریح إلا إذا كان النوم يسيراً .

الشافعية — قالوا : النوم ينقض بنفسه إن نام بدون أن يمكن مغمده من الأرض ونحوها ولو تحقق عدم خروج الحدث .

(٢) الحنفية — قالوا : النوم لا ينقض بنفسه على الصحيح . خلافاً للشافعية . والحنابلة . وإنما ينقض النوم في ثلاثة أحوال : الأول : أن ينام مضطجماً - على جنبه - الثاني : أن ينام مستلقياً على قفاه : الثالث : أن ينام على أحد وركبيه . لأنه في هذه الأحوال لا يكون ضابطاً لنفسه لا مترخلاً مفصلاً . أما إذا نام وهو جالس ومغمده متمكنة من الأرض . أو غيرها فإنه لا وضوء عليه على الأصح . فإذا كان في هذه الحالة مستنداً إلى وسادة - مخدة - ونحوها . ثم رفعت الوسادة . وهو نائم . فإن سقطت وزالت مغمده عن الأرض انتقض وضوءه . أما إذا بقي جالساً . ولم يتحول مغمده . فإن وضوءه لا ينتقض . وكذا لا ينتقض وضوءه إذا نام واقفاً . أو راكعاً ركوعاً تاماً . كركوعه السكامل في الصلاة ، أو ساجداً ، لأنه في هذه الحالة يكون متماسكاً ، وإذا نام نوماً خفيفاً ، وهو مضطجع ، بحيث يسمع من يتحدث عنده ، فإنه لا ينتقض ، أما إذا لم يسمع ، فإنه ينتقض ، والدليل على أن النوم لا ينتقض إلا في حالة النوم مضطجماً قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجماً » ، فإنه إذا اضطجع استرخت مفصلاً ، رواه أبو داود ، والترمذي ، ورواه أحمد ، في مسنده ، والطبراني في معجمه ، وقد قلنا الحنفية على النوم مضطجماً حالين . أن ينام مستلقياً على قفاه : أو ينام على أحد وركبيه لأن البلية =

القسم الثاني من التواضع بغير الخارج : لمس من يشتمى ، سواء أكان امرأة ، أم غلاماً ، وقد اصطلاح الفقهاء ^{١١} على أن اللمس تارة يكون باليد ، وتارة يكون بغيرها من أجزاء البدن ، أما اللمس ، فإنه ما كان باليد خاصة ، وليس كل منهما أحكام : فأما لمس من يشتمى فإنه ينقض الوضوء ، بشرط مفصلة في المذاهب ^{١٢} .

== في النقض ، وهي استرخاء المفاصل موجودة فيهما ، ولا ينقض النوم وضوء المغمور ، وهو من قام به سلس بول ؛ أو انفلت ريع . ينقض وضوءه ، لأن الخارج منه بسبب العذر لا ينقض الوضوء حال اليقظة ، فلا ينقض حال النوم من باب أولى .

الشافعية — قالوا : إن النوم ينقض إذا لم يكن النائم ممكناً مقعده بمقره ، بأن نام جالساً ، أو راكباً بدون مجافاة بين مقعده وبين مقره ، فلو نام على ظهره أو جنبه . أو كان بين مقعده ومقره تحاف ، بأن كان نحيماً انتقض وضوءه ، ولا ينقضه النعاس ، وهو نقل في السماع يسمع منه كلام الحاضرين . وإن لم يفهمه بخلاف النوم .

الحنابلة — قالوا : إن النوم ينقض الوضوء في جميع أحواله ، إلا إذا كان يسيراً في العرف وصاحبه جالس . أو قائم .

المالكية — قالوا : إن النوم ينقض الوضوء إذا كان ثقبلاً : قصيراً ، أو طويلاً ، سواء كان النائم مضطجماً ، أو جالساً ، أو ساجداً ، ولا ينقض بالنوم الخفيف ، طويلاً كان ، أو قصيراً ، إلا أنه يندب الوضوء من الخفيف إن طال ، وشرط نقض الوضوء بالنوم الثقبيل القصير أن لا يكون النائم مسدود المخرج ، كأن يلف ثوباً ويضعه بين أذنيه ، ويجلس عليه . ويستيقظ وهو بهذه الحال . وأما الثقبيل الطويل فينقض مطلقاً ولو كان مسدوداً . والثقبيل مالا يشعر صاحبه بالأصوات . أو بالتحلل حيوته . إن كان جالساً محتجباً . أو بقطعة شيء من يده . أو بميلان ريقه ؛ أو نحو ذلك .

(١) الشافعية . والحنابلة — اصطلاحوا على تخطئ أحكام اللمس بأحكام اللبس . بخلاف المالكية والحنفية . فقد ذكروا حكم اللبس وحده ، وحكم اللمس وحده . وخصوا اللمس بما كان باليد . والأمر في ذلك سهل .

(٢) الشافعية — قالوا : إن لمس الأجنبية — ويسمى مساً — ينقض مطلقاً . ولو بدون لذة . ولو كان الرجل هرمًا والمرأة عجوز شوهاء . وهذا هو المقرر في مذهب الشافعية ، كان اللبس شيئاً أو شيئاً . وقد يقال : إن الشأن في المرأة المعجزة الشوهاء عدم التلذذ بالمسها ؛ فأجابوا بأن

المرأة ما دامت على قيد الحياة لا تعد من يتلذذ بها، وإنما ينقض اللبس بشرط عدم الحائل بين بشرة - جلد - اللابس والملبوس، ويسكن الحائل الرقيق عندهم، ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من الغبار، لا من العرق، فلا ينقض لمس رجل لرجل آخر، ولو كان الملبوس أمرد جليلاً، ولكن يسن منه الوضوء، ولا ينقض لمس أنثى لثلاثها، ولا خنثى لخنثى، أو لرجل: أو لامرأة، ولا ينقض إلا إذا بلغ اللابس والملبوس حد الشهوة عند أرباب الطباع السليمة. واستثنوا من بدن المرأة شعرها: وسنّها: وظفرها، فإن لمسها لا ينقض الوضوء؛ ولو تلذذ به، لأن من شأن لمسها عدم التلذذ، وقد يقال: إن السن في الفم - الناس يتغزلون في الأسنان، ويتلذذون بها أكثر من سائر أجزاء البدن، فكيف يحفل أن يكون الشأن في لمسها عدم اللذة؟ ولكن الشافعية يقولون: إنه لو صرف النظر عن لمس الفم، ولمس، ينجس: "لأسنان: كان السن مجرد عظم لا يتلذذ به، وهذا هو معنى أن الشأن فيه عدم التلذذ، وينقض الوضوء بلبس الميت - ولا ينقض بلبس الحريم - وهي من حرم نكاحها على التأييد، بسبب نسب، أو رضاع، أو مساهرة - أما التي لا يحرم زواجها على التأييد: كأخت الزوجة، وعمتها، وخالتها، فإن لمس إحداهن ينقض الوضوء، وكذا ينقض بلبس أو الموطوءة بشبهة، وبنتها، فإن زواجهما، وإن كان محرماً على التأييد، ولكن التحريم لم يكن بنسب - ولا رضاع، ولا مساهرة، وقد عرفت أن كل ذلك يسمى مساً، كما يسمى لمساً. الحائلة - قالوا ينقض الوضوء بلبس المرأة بشهوة بلا حائل، لا فرق بين كونها أجنبية أو محرماً، ولا بين كونها حبة أو ميتة، شابة كانت أو عجوزاً، كبيرة أو صغيرة، تشبه عادة، ومثل الرجل في ذلك المرأة، بحيث لو لمست رجلاً انتقض وضوءه بالشرائط المذكورة، ولا ينقض اللبس إلا إذا كان الجزء من أجزاء البدن: غير الشعر، والسن، والظفر، فإن لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينقض الوضوء، أما الملبوس، فإنه لا ينقض وضوءه، ولو وجد لذة، ولا ينقض لمس رجل لرجل، ولو كان أمرد جليلاً: ولا لمس امرأة لامرأة: ولا خنثى لخنثى، ولو وجد اللابس لذة.

وبذلك تعلم أن الحائلة متفقون مع الشافعية في أن لمس المرأة بدون حائل ينقض الوضوء، ولو كان - عجوزاً شوهاء ما دامت تشبه عادة، ومختلفون معهم في لمس المحارم، فالحائلة - يقولون: إنه ينقض مطلقاً، حتى لو لمس المتوضى أمه، أو أخته: فإن وضوءه ينقض بذلك اللبس: خلافاً للشافعية: ومتفقون معهم على أن لمس الرجل للرجل لا ينقض، ولو كان الملبوس أمرد جليلاً، إلا أن الشافعية قالوا: يسن منه الوضوء: وانفردوا على أن لمس شعر المرأة وظفرها...

== وأسانها لا ينتقض ، فلم يختلفوا إلا في تفاصيل خفيفة ذكرها الشافعية ، فذلك أوردنا لك كل مذهب على حدة .

المالكية - قالوا : إذا لمس المتوضي غيره بيده أو بجزء من بدنه ، فإن وضوءه ينتقض . بشرط بدنها في اللبس ، وبعضها في الملبوس . فيشترط في اللبس أن يكون بالغاً ، وأن يقصد اللذة أو يجدها بدون قصد فتى قصد اللذة انتقض وضوءه ولو لم يلتذ باللبس فعلاً . ومثل ذلك ما إذا لم يقصد لذة ولكن التذ باللبس . وأن يسكون الملبوس عارياً . أو مستوراً بستر خفيف قال كان الساتر كثيفاً . فلا ينتقض الوضوء . إلا إذا كان اللبس بالقبض على عضو . وقصد اللذة . أو وجدها . وأن يسكون الملبوس عن يشتهي عادة ، فلا ينتقض الوضوء بلبس صغيرة لا تشتهي . كبنيت خمس سنين ، ولا بلبس عجوز انقطع أرب الرجال منها . لأن النفوس تنفر عنها ، ومن أجزاء البدن الشعر ، فانتقض الوضوء بلبس شعر المرأة إذا قصد لذة . أو وجدها ، أما إذا لمست المرأة بشعرها يداً ، فإن وضوءها لا ينتقض ، وكذا لا ينتقض بلبس شعر رجل بشعر امرأة ، أو بلبس ظفر بظفر ، لفقد الإحساس فيها عادة . وقد عرفت أن المدار في اللبس على قصد اللذة أو وجدانها . لا فرق بين أن يسكون الملبوس امرأة أجنبية ، أو زوجة ، أو شاباً أمرد ، أو شاباً بالحية جديدة ، يلتذ به عادة . أما إذا كان الملبوس تحريماً ، كأخت . أو بنتها . أو عمة . أو خالة . وكان اللبس شهوياً ، فنقض اللذة . ولكنه لم يجدها . فإن وضوءه لا ينتقض بمجرد قصد اللذة . بخلاف ما إذا كانت أجنبية . ومن اللبس القبلة على الفم . وتنقض الوضوء مطلقاً . ولو لم يقصد اللذة . أو يجدها . أو كانت القبلة بأكراه ، ولا تنقض القبلة إذا كانت لوداع . أو رحمة . بحيث يسكون الغرض منها ذلك في نفسه . بدون أن يجد لذة . فإن رجدة لذة فلانها تنقض .

هذا كله بالنسبة للابس . أما الملبوس فإن كان بالغاً . ووجد اللذة انتقض وضوءه ، فإن قصد اللذة . فإنه يصير لامساً . يجري عليه حكمه السابق .

هذا ولا ينتقض الوضوء بفكر . أو نظر من غير لمس . ولو قصد اللذة . أو وجدها . أو حصل له إلهاء فإن أمذى بسبب الفكر . أو النظر انتقض وضوءه بالمدى . وإن أمى وجب عليه الغسل بخرج المني .

الحنفية - قالوا . إن اللبس لا ينتقض بأي جزء من أجزاء البدن ولو كان اللبس والملبوس عاريين . فلو كان الرجل متوضئاً . ونام مع زوجته في سر ر واحد وهما عريان ملاصقان . فإن وضوءهما لا ينتقض . إلا في حالتين : الحالة الأولى : أن يخرج منهما شيء من مدى . ونحوه ، الحالة الثانية : أن يضم فرجه على فرجها . وذلك ينتقض وضوء الرجل بشرطين : الشرط الأول : أن ==

القسم الثالث : من النواقض التي يترتب عليها الخروج من أحد السبيلين : اللبس باليد . وحكم هذا فيه تفصيل . وهو أنه لا يخلو إما أن يمس بها نفسه أو غيره . فإن لمس غيره كان لامساً . تهرى عليه أحكام اللبس المتقدمة . أما إن لمس نفسه ، فإن المتبادر في مثل ذلك أن الإنسان لا ياتخذ لمس جسده من أجزاء بدنه . ولكن قد ورد في الأحاديث ما يدل على أن من لمس ذكر نفسه انتقض وضوءه . وورد في البعض الآخر أن ذلك اللبس لا ينقض الوضوء . ولذا اختلفت المذاهب في ذلك فمن قال : إن من ذكر الإنسان نفسه لا ينقض . استدل بأحاديث : منها ما رواه أصحاب السنن . إلا ابن ماجه . وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل يمس ذكره في الصلاة ، فقال : « هل هو إلا بضعة منك » ، وهذا الحديث رواه ابن حبان أيضاً في صحيحه ، وقال الترمذي : إن هذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب . أما الذين قالوا : إن من ذكر ينقض الوضوء ، فقد استدلوا بأحاديث كثيرة : منها قوله صلى الله عليه وسلم : « من لمس ذكره فليتوضأ » وقد أجمع

بـ ينقض الرجل ، الشرط الثاني : أن لا يوجد حائل يمنع حرارة البدن ، أما وضوء المرأة فإنه ينقض بمجرد ذلك التلاصق ، متى كان الرجل منتصباً ، فإذا فرغ من وضوءها وضوء أخرى ، وتلاصقتا بهذه الكيفية ، فإن وضوءهما ينقض بمجرد تلاصق الفرجين ببعضهما ، وهذا عاريتان وبقيت صورة أخرى ، وهي أن يتلاصق رجل مع آخر وضوءهما عاريتان ، كما قد يقع في الحمام حال الزحام ، وحكم هذه الحالة هو أنه لا ينقض وضوءهما ، إلا إذا كان اللباس منتصباً .

وبذلك تعلم أن الحنفية اختلفوا مع سائر الأئمة في هذا الحكم ، أما المالكية فقد ترووا أن ينقض على قصد اللذة ، أو وجدانها ؛ فخالقوا الشافعية ، والحنابلة في مس المعجوز التي لا تفسد . فقالوا إنه لا ينقض ، والشافعية ، والحنابلة ، قالوا : إنه ينقض ، وكذا خالفوه في مس الأمرد الجميل ، فقال المالكية : إنه ينقض ؛ وقال الشافعية ، والحنابلة : إنه لا ينقض ، ووافقوه على أن اللبس لا ينقض ، إلا إذا كان المدوس عارياً ، أو مستوراً بسائر خفيف ، على أن المالكية قالوا : إذا كان لباساً أثواباً ؛ ثم قبض المتوضئ على جسمه بيده ، فإن وضوءه ينقض ؛ واختلفوا في لمس الشعر ، فقال المالكية : إذا لمس الرجل شعر المرأة انتقض وضوءه إذا قصد لذة أو وجدانها ؛ لأن الشعر مما يتلذذ به بلا نزاع ، بخلاف المرأة إذا لمست رجلاً بشعرها ، فإن وضوءها لا ينقض . لأن شعرها لا تمس به ، أما الحنابلة ، والشافعية فقالوا : إن لمس الشعر لا ينقض .

الأئمة الثلاثة على أن مس الذكر ينقض ، وخالف الحنفية في ذلك فقط ، فقالوا : إنه لا ينقض .
ولم يك تفصيل مذهبهم ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا : إن مس الذكر لا ينقض الوضوء ، ولو كان بشهوة ، سواء كان بيّاضاً
السكف ، أو بيّاضاً الأصابع ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء رجل ، كأنه يدوي ، فقال :
يا رسول الله ، ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة ؟ فقال : « هل هو إلا بضعة منك ، أو بضعة
منك ؟ » ، ولكنه يستحب منه الوضوء ، وخروجاً من خلاف العلماء ، لأن العبادة المنطق عليها
خير من العبادة المختلف فيها ، بشرط أن لا يرتكب مكره مذهب .

هذا وقد حمل بعض الحنفية المس في قوله صلى الله عليه وسلم : « من مس ذكره فليوضأ » على
الوضوء اللغوي ، وهو غسل اليدين ، فيندب له أن يغسل يديه من المس عند إرادة الصلاة ،
وكذلك لا ينتقض الوضوء لمس أي جزء من أجزاء بدنه ، فلو مس حلقة دبره ، فإن وضوءه
لا ينتقض . وكذا إذا مس المرأة قباها ، ولكن لو أدخل إصبعه أو شيئاً - كعارف حقة - وغيبها
انتقض وضوءه ، لأنها تكون بمنزلة دخول شيء في البهاتين ، ثم خروجه ، فإن أدخل بعضهما ولم
يغيبه ، فإن أخرجه مبتلة ، أو بها رائحة انتقض وضوءه . وإلا فلا ، وكذلك المرأة إذا وضعت
إصبعها ، أو قطنة ونحوها في قباها ، فإن خرج مبتلة انتقض الوضوء ، وإلا فلا .

المالكية — قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر بشرط : أن لمس ذكر نفسه المتصل به ،
فإن مس ذكر غيره ، كان لا مأساً ، يجري عليه حكمه : وأن يكرن بالغاً ، ولو خشي ، فلا ينتقض
وضوء الصبي بذلك المس ؛ وأن يكون المس بدون حائل ؛ وأن يكون المس بيّاضاً السكف ،
أو جنبه ؛ أو بيّاضاً الأصابع ، أو جنبها ، أو برأمر الإصبع ، ولو كانت زائدة إن ساوت إحدى
الأصابع الأصلية في الإحساس ، والتصرف ، فلا ينتقض إذا مسه بعض آخر من أعضاء بدنه .
كفخذه أو ذراعه ، كما لا ينتقض إذا مسه يهود ، أو من فرق حائل . وينتقض الوضوء بالمس
المتشكل للشروط المذكورة ، سواء التذ أولاً ، وسواء كان عمداً أو نسياناً ، ولا ينتقض بمس
امرأة فرجها ، ولو أدخلت فيه إصبعها ، ولو التذت ؛ ولا ينتقض بمس حلقة الدبر . ولا بإدخال
إصبعه فيه على الراجح ، وإن كان حراماً ، إذا كان لغير حاجة ، ولا ينتقض بمس موضع الجنب
— أي قطع الذكر — ولا بمس الخصىتين ، ولا العانة ، ولو تلذذ ؛ أما مس دبر غيره ، أو فرج
امرأة ، فإنه لمس يجري عليه حكم الملاسة .

القسم الرابع من النواقض بسبب الخارج من السبيلين : هو ما يخرج من بدن الإنسان من غير القبل ، أو الدبر ، كالقيح الذي يخرج من الدم ، أو الدم الذي يخرج بسبب ذلك ، أو بسبب جرح ، أو نحو ذلك ، وكل ذلك نجس ينقض الوضوء ؛ على تفصيل في المذاهب .

وينتقض ^(١) الوضوء بالردة . فإذا ارتد المتوضئ عن دين الإسلام . انتقض وضوؤه . وقد يقع ذلك كثيراً من الجهلة الذين يستولون عليهم الغضب الشديد فيسبون الدين ، وينعتقون بكلمات

== الشافعية — قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر المتصل والمنفصل . إذا لم يتجزأ بعد الانفصال . فلا يطلق عليه الاسم . وينتقض بمس محل القطع . وإنما ينتقض ذلك المس بشرط منها عدم الحائل : ومنها أن يكون المس بباطن الكف . أو الأصابع . وباطن الكف . أو الأصابع — هو ما يستمر عند انطباقهما بعضهما على بعض ، مع ضغط خفيف — فلا ينتقض بالمس بحرف الكف ، وأطراف الأصابع ، وما بينهما

هذه ، والشافعية كالحنابلة لا يقتصرون المس بمس الشخص ذكر نفسه ، وإنما يقولون : إن المس يتناول مس ذكر الغير ، فلذا قالوا : إن مس الذكر ينتقض الوضوء ، سواء كان ذكر نفسه ، أو ذكر غيره . ولو كان ذكر صغير ، أو ميت ، وإنما ينتقض وضوء المسح دون المسحوس ، وكذا ينتقض وضوء المرأة إذا مسمت قبلها ، كما ينتقض وضوء من مسه جلباً ، وحاقاً . الدبر لمس حكم الفرج عندم . بخلاف الحنفية ، والماتية ، فلا تقضى بمسهما .

الحنابلة — قالوا : ينتقض الوضوء بكل خارج نجس من سائر البدن ، غير القبل والدبر . المتقدم حكمه ، بشرط أن يكون كثيراً ، الكثيرة والقلة تعتبر في حق كل إنسان بحسبه ، بمعنى أنه يراعى في تقدير ذلك حالة الجسم قوة وضعفاً ، ونحافة وسمانة ، فلو خرج دم مثلاً من تخيف ، وكان كثيراً بالنسبة إلى جسده نقض ، وإلا فلا ، ومن ذلك القيء عندم .

(١) الحنفية — قالوا : إن الوضوء لا ينتقض بالردة ، وإن كانت الردة محبطة لكثير من الأعمال الدينية ، والتصرفات المسالية ، ونحو ذلك ، مما يبناه فيه الجزء الرابع ، من هذا الكتاب — صحيفة ٢٢٣ — وما بعدها ، فليرجم إليها من يشاء .

الشافعية — قالوا : الردة لا تنتقض الوضوء إذا ارتد وهو صحيح من مرض السلس ونحوه . أما المريض بالسلس ، فإن وضوءه ينتقض بالردة ، وذلك لأن طهارته ضائعة .

مكفرة ، بدون مبالاة ، ثم ينددون بعد ذلك ، فهؤلاء ينتقض وضوهم إذا كانوا متوضئين ، ولا يخفى أن هذا بعض عقوبات الردة الهينة ، إذ لو علم الناس أن الردة تحبط الأعمال وتبطلها ، لضبطوا أنفسهم ، وحفظوا أنفسهم من النطق بكلمات تفسر كثيراً ، ولا تنفع في شيء ما ولا ينتقض الوضوء بالقهقهة ^(١) في الصلاة ، ولا بأكل لحم جزور - جل أو قعود - ولا بتفصيل الميت ^(٢) .

وكذا لا ينتقض الوضوء بالشك ^(٣) في الحدث ، ولذلك صررتان : الضرورة الأولى : أن يتوضأ يتيقن ، ثم يشك ، هل أحدثت بعد ذلك الوضوء أولاً ، وهذا الشك لا ينتقض وضوءه ،

(١) الحنفية - قالوا : القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء وقد وردت في ذلك أسانيد : منها ما رواه الطبراني عن أبي موسى ، قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس ، إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد - وكان في بصره ضرر - فضحك كبير من القوم ، وهم في الصلاة ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء ، ويعيد الصلاة ، والقهقهة هي : أن يضحك بصوت يسمعه من بجواره ، فإذا وقع منه ذلك انتقض الوضوء ولو لم يطل زمن القهقهة ، بخلاف ما إذا ضحك بصوت يسمعه هو وحده ، ولا يسمعه من بجواره فإن وضوءه لا ينتقض بذلك بل تبطل به الصلاة ، وإنما ينتقض الوضوء بالقهقهة إذا كان المصلي بالغاً ، ذكراً كان ، أو امرأة ، عامداً كان أو ناسياً ؛ أما إذا كان صبياً ، فإن وضوءه لا ينتقض بالقهقهة ، ويشترط أيضاً أن تقع القهقهة في صلاة ذات ركوع وسجود ، فإن كان في سجود أو سجدة ونحوه ، وقهقهة بطل سجوده ، ولم ينتقض

وإذا تعمد الخروج من الصلاة بالقهقهة بدل السلام انتقض وضوءه ، وصحت صلاته ، لأن الخروج من الصلاة يحصل عندهم بخير السلام ، كما سيأتي ، ومع هذا فإنه يكون قد أساء الأدب حال مناجاة ربه ، وترك واجب السلام ، كما ستعرفه في كتاب الصلاة .

(٢) الحنابلة - قالوا : ينتقض الوضوء بأكل لحم الجزور ، وتفصيل الميت (٣) المالكية - قالوا : ينتقض الوضوء بالشك في الحدث ، أو سببه ، كأن يشك بعد تحقيق الوضوء ، هل خرج منه ريح ، أو مس ذكره مثلاً أولاً ، أو شك بعد تحقق الناقض هل توضأ أولاً ، أو شك بعد تحقق الناقض ، والوضوء هل السابق الناقض ، أو الوضوء - فكل ذلك ينتقض الوضوء ، لأن الذمة لا تبرا إلا باليقين ، والشك لا يتيقن عنده .

لأنه شك في حصول الحدث بعد الوضوء ، والشك لا يزيل يقين الطهارة ؛ الصورة الثانية : أن يتوضأ بيقين ، ويحدث بيقين ، ولكنه يشك ، هل توضأ قبل الحدث ، فيسكون وضوءه قد انتقض بالحدث ، أو توضأ بعد الحدث ، فيسكون وضوءه باقياً ، وتحت هذه الصورة أمران : الأول : أن يتذكر قبل ذلك الوضوء والحدث الذي شك فيهما ، ولم يدرك أيهما حصل أولاً ، فإن تذكر أنه كان محدثاً قبل ذلك ، اعتبر متوضئاً ، لأنه ثبت أنه توضأ بعد الحدث الأول بيقين ، وشك في أنه أحدث ثانياً أولاً ؛ قد عرفت أن الشك عند الحنفية لا يضر ، مثال ذلك أن يتوضأ بعد الظهور بيقين ، ويحدث بيقين ، ولكنه يشك في هل الحدث الناقض وقع أولاً ، فيكون الوضوء باقياً ، أو الوضوء حصل أولاً ، فيكون الوضوء منتقضاً بالحدث ، وفي هذه الحالة ينظر إلى ما كان عليه قبل الظهور ، فإن تذكر أنه كان محدثاً قبل الظهور ، فإنه يعتبر متطهراً بعده ، وذلك لأنه يثق بالحدث الأول الواقع منه قبل الظهور ، وثيقن الوضوء الواقع منه بعد الظهور ، وشك في الحدث الثاني الواقع منه بعد الظهور ، هل وقع قبل الوضوء ، أو بعده ؟ والشك لا يرفع الحدث فيكون متوضئاً ؛ الأمر الثاني : أن يتذكر أنه كان متوضئاً قبل الظهور ، ثم توضأ بعده وأحدث ، وفي هذه الحالة تفصيل ، وهو إن كان من عادته تجديد الوضوء ^(١) . فإنه يعتبر بعد الفجر محدثاً بيقين ، لأنه كان متوضئاً قبله بيقين ، ثم جدد الوضوء بعده ، وأحدث ، ولا يدري أيهما السابق ، فلا يعتبر شكاً في نقض الوضوء ، لأنه كان متوضئاً أولاً بيقين ، ثم أحدث بيقين ، ووضوءه الثاني يعتبر تجديد الوضوء الأول الذي وقع بعد الحدث بيقين ، فلا يسكون تجديد الوضوء رفعاً للحدث المتيقن ، أما إذا لم يسكن من عادته الوضوء ، فإنه يعتبر متطهراً ، لأن طهارته الثانية ترفع الحدث المشكوك فيه ،

هذا كله إذا شك في الوضوء بعد تمسكه ، أما إذا شك أثناء الوضوء في عضو ، فإن عليه أن يعيد تطهير العضو الذي شك فيه .

ولا يخفى أن هذه الدقائق العلمية ، ذكرنا لمسا عساه أن ينفع به طلبة العلم ، أما العامة فليس من الضروري أن يعرفوا مثل هذه الدقائق إلا في الأحوال الضرورية ، كما إذا كان شخص في جهة يقل فيها المساء أو كان يصعب عليه إعادة الوضوء لكبر ، أو ضعف ، أو برد ، وكان في حالة لا يباح له فيها التيمم : أو نحو ذلك ، فلم يقصر العلماء في بيان حكم من الأحكام ، سيما كان ينفع به الجمهور ، أو بعضهم .

(١) الجنبالة — قالوا : يعمل بضد حالته الأولى ، ولو كان من عادته تجديد الوضوء .

مباحث

الاستنجاء ، وآداب قضاء الحاجة

قد عرفت مما قدمناه لك في نواقض الوضوء ، أن الوضوء ينقض بالبول ، والغائط ، والمذي والودي باتفاق ، ولا يكفي في خروج شيء من هذه مجرد الوضوء مع تلوث أحد المخرجين به ، بل لابد من تحفيظ المحل الذي خرج منه ذلك الأذى وتنظيفه ، فلهذا كان من الحسن أن نضع هذا المبحث عقب نواقض الوضوء ، لأنه جزء منها ، وأركان الاستنجاء أربعة : مستنج ، وهو الشخص المستنجى منه ، وهو الخارج النجس الذي يلوث القبل أو الدبر ؛ ومستنجى به ، وهو الماء أو الحجر ومستنجى فيه ، وهو القبل أو الدبر ، فهذه هي الأركان التي لا يتحقق الاستنجاء إلا بتحققها .

وظاهر أن ههنا أمرين : أحدهما : الاستنجاء ، ثانيهما : قضاء الحاجة ، فأما الاستنجاء ، فإنه يتعلق به أمران : الأول : تعريفه ، الثاني : حكمه ، وأما قضاء الحاجة من بول أو غائط ، فإنه يتعلق به ثلاثة أمور : أحدها : حكمه ، ثانيها : بيان الأماكن التي لا يجوز للإنسان أن يقضى فيها حاجته ، ثالثها : بيان الأحوال التي ينهى عن قضاء الحاجة عندها ، وإليك بيانها على هذا الترتيب .

تعريف الاستنجاء

الاستنجاء هو عبارة عن إزالة الخارج من أحد السبيلين — القبل ، أو الدبر — عن المحل الذي خرج منه ، إما بالماء وإما بالأحجار ؛ ونحوها . ويقال له : الاستطابة ، كما يقال : الاستنجار على أن الاستنجار يختص بالأحجار التي يزيل بها الإنسان النجاسة من المخرج ، مأخوذ من الجار ، والجار هو الخصى الفسار ، وسمى الاستنجاء استطابة ، لأنه يرتب عليه أن النفس تطيب وتستريح بإزالة الخبث ، وسمى استنجاء . لأن الاستنجاء مأخوذ من نجوت الشجرة إذا قطعها ، فهو يقطع الخبث من على المحل ، والأصل في الاستنجاء أن يكون بالماء ، فقد كان الاستنجاء بالماء فقط مشروعاً في الأمم التي من قبلنا ، روى أن أول من استنجى بالماء هو سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، ولكن سماحة الدين الإسلامي ، وسهولته قد قضت بإباحة الاستنجاء بالأحجار ونحوها . من كل مالا يضرك . مما سيأتي بيانه في كيفية الاستنجاء .

حكم الاستنجاء

الاستنجاء بالمعنى الذى ذكرناه فرض^{١١} . فيجب الاستنجاء من كل خارج نجس ، ولو نادراً كدم ، وودى ودمى . ولا بد من انقطاع الخارج قبل الاستنجاء . وإلا بطل الاستنجاء . « شافعى . حنبلى » .

(١) الحنفية ... قالوا : حكم الاستنجاء أو ما يقوم مقامه من الاستحجار . هو أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء . بحيث لو تركها المكلف فقد أتى بالمكروه على الراجح . كما هو الشأن في السنة المؤكدة : وإنما يكون الاستنجاء بالماء أو الاستحجار بالأحجار الصغيرة ونحوها سنة مؤكدة . إذا لم يتجاوز الخارج نفس المخرج ، والمخرج عندهم هو المحل الذى خرج منه الأذى ، وما حوله من جميع حلقة الدبر الذى ينطبق عند القيام . ولا يظهر منه شيء . وطرف الإحليل السكائن حول الثقب الذى يخرج منه البول ، لا فرق في ذلك بين أن يكون الخارج معتاداً ، أو غير معتاد ، كدم وقيح ، ونحوهما ، فإذا تجاوزت النجاسة المخرج المذكور . فإنه ينظر فيها . فإن زادت على قدر الدرهم ، فإن إزالتها تكون فرضاً ، ويتعين في إزالتها الماء . لأنها تكون من باب إزالة النجاسة لا من باب الاستنجاء ، وإزالة النجاسة يفترض فيها الماء . ومثل ذلك ما أصاب طرف الإحليل - رأسه - من البول . فإن زاد على قدر الدرهم افترض غسله بالماء فلا يكفي في إزالته الاستحجار ونحوها ، على الصحيح ، وكذا ما أصاب جلدة إحليل الألف - الذى لم يجف (بظاهر) - من البول : فإنه إذا زاد على قدر الدرهم يفترض غسله . ولا يكفي مسحه بالأحجار ونحوها على أن هذا عند الصحابين . أما عند محمد رضي الله عنه فإن النجاسة إذا تجاوزت المخرج ، يجب غسلها سواء كانت تزيد على قدر الدرهم . أولاً . وظاهر أنه في هذه الحالة يلزم غسل كل ما على المخرج . لأن النجاسة تنتشر بغسل ما زاد عليه . وهذا هو الأحوط . وإن كان الراجح ما ذهب إليه الصحابان على أن مثل هذا إنما يكون له أثر ظاهر في بعض الأحوال دون بعض . ففي الجهات التى يسكن فيها الماء كما في المصر . فإن الأحوط طبعاً هو الغسل والتنظيف . لما في ذلك من إزالة الأذى . وقطع الرائحة السكرية ، أما في الجهات التى يقر فيها الماء كالصحراء . فإن رأى الصحابين يسكن له أثر ظاهر . وكذا إذا كان الإنسان يتعسر عليه استعمال الماء .

والخلاصة أن الحنفية يقولون إن إزالة ما على نفس المخرج . سواء كان منادياً . كبول وغائط . أو غير معتاد . كدمى . وودى . ودم . ونحو ذلك . سنة مؤكدة . سواء أزيل بالماء . =

== أو بغيره ؛ ويقال لهذا : استنجاء ، أو استجمار ؛ أو استطابة ؛ أما ما زاد على نفس المخرج ، فإن إزالته فرض ، ولا يسمى استنجاء ، بل هو من باب إزالة النجاسة ، وهل يشترط في كون إزالته فرضاً بالماء ، أن يزيد على قدر الدرهم ، كما هو الشأن في حكم إزالة النجاسة ، أو ههنا لا يشترط ذلك ؟ خلاف بين محمد ، والصاحبين ، فمحمد يقول : يجب غسله في هذه الحالة بالماء ، وإن لم يبلغ الدرهم ، والصاحبان يقولان : لا يجب الماء إلا إذا زاد المتجاوز عن الدرهم ، ولا فرق في هذا الحكم بين الرجل ، والمرأة إلا في الاستبراء ؛ وهو — إخراج ما بقي في المخرج من بول ، أو غائط ، حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء — فإن الاستبراء بهذا المعنى لا يجب على المرأة ، وإنما الذي يجب عليها ، هو أنها تصبر زمناً يسيراً بعد فراغها من البول أو الغائط ، ثم تستنحي ، أو تستجمر ، أو تجمع بين الأمرين .

هذا وإذا استجمر ، وبقي أثر النجاسة ، ثم عرقى مقعدته ، وأصاب عرقها ثوبه ، فإن الثوب لا يتنجس ، وإن زاد على قدر الدرهم ، بخلاف ما إذا نزل المستجمر في ماء قليل — كالمقنطس الصغير — فإنه ينجسه ، وهذا تعلم أن حقيقة الاستنجاء — وهي إزالة ما على نفس المخرج فقط — لا تكون فرضاً ، لأن إزالة ما زاد على ذلك يكون من باب إزالة النجاسة ، على أن الاستنجاء قد يكون مستحباً فقط ، وهو ما إذا بال ولم يتغوط ، فإنه يستحب له أن يغسل المحل الذي نزل منه البول ، إلا إذا انتشر البول ، وجاوز محله ، فإنه يجب غسله من باب إزالة النجاسة ، وقد يكون الاستنجاء بدعة ، كما إذا استنحي من خروج ريح .

هذا ، ويقدر الدرهم في النجاسة الجامة بعشرين قيراطاً ، وفي المائعة بمثل مقر الكف ، أما القيراط فهو ما كان زنة خمس شعيرات غير مقشورة ، والمعروف في زماننا أن زنة القيراط يساوي — خروبة — وهي بذرة من بذور الخروب المتوسطة التي زنتها أربع قمحات من القمح البلدي ، والدرهم يساوي ستة عشر خروبة ؛ ولا يخفى أن الإنسان يستطيع أن يقدر ذلك تقديراً تقريبياً ، بحيث يفعل الأحوط .

المسالكية — قالوا : الأصل في الاستنجاء ونحوه أن يكون مندوباً ، فيندب اقتضى الحاجة أن ينزل ما على المخرج ماء ، أو سجر ، إلا أنهم قالوا : تجب إزالته بالماء في أمور : منها في بول المرأة سواء كانت بكرأ أو ثيباً ، فيجب عليها أن تغسل كل مظهر من فرجها حال جوارسها ، سواء تعدى المحل الخارج منه إلى جهة المقعد ؛ أولاً ، لأنه إن تعدى المحل ، وأصبح ذلك لازماً ، بحيث يأتي كل يوم مرة فأكثر ، فإنه يسكون سائساً يعني عنه ، ومنها أن ينتشر الخارج على المحل انتشاراً كثيراً ، ==

مبحث

آداب قضاء الحاجة

قد عرفت أن قضاء الحاجة من بول ونحوه قد جعل الشارع له أحكاماً : منها ما هو خاص بإزالته ، ويقال له : استنجاء ، إذا كان بالماء ، واستجمار ، إذا كان بغير الماء ، من حجر ونحوه ؛ وقد قدمنا لك حكم الاستنجاء في المذاهب ، وبقى آداب قضاء الحاجة ؛ وههنا سؤال يردده بعض الناس ، وهو أن قضاء الحاجة من الأمور الطبيعية التي تتبع حالة الإنسان وظروفه الخاصة به ، فالتقيد فيها بالتكاليف الشرعية قد يخرج الإنسان ، ويضطره إلى ارتكاب ما يشق عليه من غير

== بحيث يزيد على ما جرت العادة بتلويثه ، كأن يصل الغائط إلى الألية ، ويهم البول معظم الحشفة وفي هذه الحالة يجب غسل السكك بالماء ، بحيث لا يصح الاقتصاد على غسل ما جاوز المعتاد ؛ ومنها المني إذا خرج بلذة معتادة ، ويجب عندهم غسل الذكر كله باية على المعتد ، فإذا غسله كله من غير نية ، وصلى ، فصلاته صحيحة على المعتد ، وإذا غسل بعضه بنية ، وصلى ، فبعضهم يقول : تصح ، وبعضهم يقول : لا ، ومنها المني في الحالة التي لا يجب فيها الغسل من الجنابة ، ولذلك صورتان : الأولى : أن يكون في مكان ليس فيه ماء يكفي للغسل ، وفي هذه الحالة يكون فرضه التيمم ، ولكن يجب عليه أن يزيل المني من عضو التناسل بالماء ، ولا يجب عليه غسل الذكر كله ، ومثل ذلك ما إذا كان مريضاً مرضاً عظمه من الاغتسال ، وكان فرضه التيمم ؛ الصورة الثانية : أن ينزل منه المني على وجه السلس ، بأن ينزل منه كل يوم ولو مرة ، وفي هذه الحالة يعني عنه ، فلا يلزم الاستنجاء لا بماء ، ولا حجر ، وكذلك الحكم في الصورة الأولى ؛ وهذا كله إذا كان معه ماء يكفي ، وإلا فلا يجب عليه شيء من ذلك ، ومنها الحيض ، والنفاس في حالة ما إذا قام بالمرأة هـذر يرفع عنها الاغتسال ، وإلا كان الواجب غسل جميع البدن ، كما في خروج المني ، فإذا انقطع حيض المرأة ، أو نفاسها ، وكانت مريضة لا تستطيع أن تغسل بالماء ، أو كانت في جهة لا تجد فيها ماء يكفي لغسلها ، أو نحو ذلك ، فإنها يفترض عاينها في هذه الحالة أن تتيمم ، وإذا كان معها ماء يكفي للاستنجاء ، فإنه يجب عليها أن تستنجي بالماء ، ولا يكفي المسح بالخصي ونحوه .

هذا ، ويكره الاستنجاء من الريح .

ضرورة تدعو إلى ذلك ؛ ولكن هذا الكلام كغيره من اعتراضات الذين يريدون أن يتصلوا من التكاليف الشرعية في جميع أحوالهم ، وإلا فأي فرق بين القيود التي أمر الشارع بها في خال الحيض والجماع ، ونحوهما ، وبين هذه القيود التي ستعرفها ١٩ ومن حسن الحظ أن الشريعة الإسلامية قد أتت في كل ذلك بما يقره العقل ، وتقتضيه صحة الأبدان ، ويستأنس به نظام الاجتماع ، من نظافة لأبدانهم ؛ فالواقع أن الشريعة الإسلامية ، وإن كانت هذا لا تسأل عن علة ، ولا عن سبب ، لأن هذه تكاليف خاصة بالإنسان وحده ، لأنها عبادات ليس من حق الإنسان أن يتبرم بها ، إلا إذا عجز عن أدائها ، كما قدمنا لك في أول مباحث الطهارة ، وليكنها مع هذا فقد جاءت بكل شيء معقول ، وشرعت للناس العبادة التي تناسب أحوالهم الاجتماعية والصحية ، وإلا فمن ذا الذي يقول : إن النظافة من الأخيين غير لازمة ١٩ ومن ذا الذي يقول : إن الآداب التي ستعرفها غير نافعة للإنسان ١٩ فالشريعة الإسلامية كلها خير للمجتمع ، وكلها إحسان إلى الناس ، وكلها قيود صالحة لا يستطيع أحد أن ينال منها ؛ وإليك بيان الأحكام المتعلقة بقضاء الحاجة من واجب ، أو حرام ، أو مندوب ، أو مكروه بالترتيب :

أولاً : ما يجب عند الاستنجاء : يجب الاستبراء ، وهو إخراج ما بقي في المخرج من بول ، أو غائط حتى يغلب على الظن أنه لم يبق في المحل شيء ، وقد اعتاد بعض الناس أن ينزل منه البول بعد أن يمشي ، أو يقوم ، أو يأتي بحركة من الحركات المعتادة له ، فالذي يريد الاستنجاء يلزمه الاستبراء بحيث لا يجوز له أن يتوضأ ، وهو يشك في انقضاء بوله ، فإنه إذا توضأ في هذه الحالة ، ونزلت منه قطرة بول لم ينفع وضوءه ، فواجبه أن يخرج ما عساه أن يكون موجوداً حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء ، وهذا واجب باتفاق ، فلم يختلف فيه أحد ، إلا أن بعضهم قال : إن الاستبراء لا يجب إلا إذا غلب على الظن (١) أن بالمحل شيء ، وبعضهم قال : إن الاستبراء واجب حتى يغلب على الظن أنه لم يبق بالمحل شيء ، والأمر في ذلك هين .

ثانياً : المكان الذي يحرم قضاء الحاجة فيه : يحرم قضاء الحاجة فوق المقبرة (٢) ، وعلة ذلك

(١) الشافعية — هم القائلون وحدهم : إن الاستبراء لا يجب إلا إذا غلب على الظن أن بالمحل شيئاً من النجاسة .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره قضاء الحاجة فوق المقبرة كرامة تحريم ، وعلى كل حال فهم متفقون مع غيرهم في تأنيهم من يفعل ذلك ، إلا أن غيرهم قال إن إثمه شديد ، ومذهب غيرهم هو الظاهر ، لما ذكرناه لك من العلة .

ظاهرة ، فإن المقابر محل عظام وعبرة ، فمن سوء الأدب والخلق أن يكشف الإنسان فوقها سوءته ، ويلوثها بالأقذار الخارجة منه ، على أنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حدث على زيارة القبور ، لتذكر الآخرة ، فمن الجهل والحماقة أن يتخذ الناس الأماكن التي تزار للتذكر والاعتبار محالاً للبول والقيء ، فالنهي عن قضاء الحاجة فوق المقابر لذلك ، أما ما ورد من الأحاديث فإنه لا يفيد هذا المعنى صريحاً ؛ ومنها ما رواه مسلم ، وأبو داود ، وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لأن يجلس أحدكم على بكرة ، فتحرق ثيابه ، فتخلص إلى بجلده ، خير له ، من أن يجلس على قبر » ، فهذا الحديث حملة بعض العلماء على الجلوس عليها لقضاء الحاجة ، ولكن ليس في الحديث ما يشير إلى هذا ، بل الذي يفيد الحديث أن المراد بالجلوس عليها اتخاذها مكاناً للوقوف للحديث والتسليم ، كما يفعله بعض جهلة القرى ، فإنهم كانوا يتخذون من بعض المقابر مجلساً لينتفعوا بالشمس ، أو الظل ، والتحدث ، كما يفعل أهل المدن بالاجتماع في النوادي ، ولأرب أن هذه الحالة تنافي الموعظة والحشمة المطلوبة من زيارة القبور ، فضلاً عما فيها من إيهان المقابر ، يدل لذلك ما رواه ابن ماجه بسند جيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « لأن أمشي على بكرة ، أو صيف ، أو أخصيف نعلي برجلي ، أحب إلى من أن أمشي على قبر » . والمراد بالصيف شدة حر الأرض ، وخصيف النعل عبارة عن ترقيعها ، ولا يخفى ما في هــ من الشدة ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل أن يرقع نعله بجلد رجله ، ولا يمشي على المقبرة ، وسبأني بيان هذا المبحث في « مباحث الجنائز » إن شاء الله .

ثالثاً : لا يجوز أن يقضى حاجته في المساء الراكد ، وهذا أيضاً من الأمكنة التي لا يجوز قضاء الحاجة فيها ، والمساء الراكد هو الذي لا يجري ، فقد روى جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يبال بالمساء الراكد ، رواه مسلم ، وابن ماجه ، وغيرهما ، ويالحق بالبول التغوط ، لأنه أقبح ، والنهي عنه أشد ، وفي النهي عن البول في المساء الراكد تفصيل المذاهب (١) .

(١) المسالكية — قالوا : يحرم قضاء الحاجة في المساء الراكد إذا كان قليلاً ، أما إذا كان مستبحراً كالماء الموجود في البحيرات التي في الحدائق الكبيرة ، والأحواض الواسعة ، فإن البول فيه لا يحرم ، إلا إذا كان مأوكاً للغير ، ولم يأذن باستعماله ، أو أذن باستعماله ، ولم يأذن بالبول فيه . وإلا كان البول فيه حراماً ، فإن كان جارياً ، فإن البول فيه يجوز ، إلا إذا كان مأوكاً للغير ، ولم يأذن فيه ، أو كان موقوفاً .

الحنفية — قالوا : يحرم قضاء الحاجة في المساء القليل الراكد حرمة شديدة ، فإن كان كثيراً ==

وهذا الحكم الفقهي من أجل الأحكام التي يقرها العلم ، ويرضاها العقل السليم ، فإن تأويلت الماء المعد للارتفاع به غالباً من أقبح الخصال الذميمة ، فضلاً عما قد يترتب عليه من عدوى - البلهارسيا - ونحوها من الأمراض ، فمن مكارم الإسلام أن جعل عبادة الله مرتبة دائماً على ما تقتضيه مصلحة الإنسان نفسه .

رابعاً : يحرم^(١) قضاء الحاجة في موارد الماء ، وبحل مرور الناس ، واستغلالهم لقوله - صلى الله عليه وسلم : « اتقوا اللاعنين ، قالوا : وما اللاعنان يا رسول الله قال : الذي يتخلى في طرق

= كره البول فيه تحريماً ، بمعنى أن الحرمة تكون أخف لكثرة ، فإذا كان الماء جارياً فإن البول فيه يسكره تحريماً ، إلا إذا كان ملوكاً للغير ، ولم يأذن بالبول فيه ، فإنه يحرم البول فيه وإن كان كثيراً ، ومثله الموقوف .

الحنابلة قالوا : يحرم التغوط في الماء الراكد والجاري ، سواء كان قليلاً ، أو كثيراً ، إلا ماء البحر ، فإنه لا يحرم فيه ذلك ، لما قد تقتضيه ضرورة الاسفار ، فضلاً عن اتساعه ، وعدم ظهور شيء من ذلك فيه ، أما البول فإنه يسكره في الماء الراكد ، ولا يحرم ، كما يسكره البول في الماء الجاري الكثير ، ولا يسكره في الماء الجاري القليل ، وبحل هذا كله إذا لم يسكن الماء موقوفاً ، أو ملوكاً للغير ولم يأذن في استعماله إذاً عاماً ، وإلا حرم قضاء الحاجة فيه مطلقاً .

الشافعية - قالوا : لا يحرم قضاء الحاجة في الماء قليلاً كان ، أو كثيراً ، ولكن يسكره فقط إلا إذا كان الماء ملوكاً للغير ، ولم يأذن في استعماله ، أو كان مسيلاً ولم يستبحر ، فإنه يحرم في هاتين الحالتين إلا أنهم فرقوا في السكراة بين الليل والنهار ، فقالوا : يسكره قضاء الحاجة نهاراً في الماء القليل ، لا فرق بين أن يكون راكداً أو جارياً ، أما في الليل فقالوا : يسكره البول في الماء ، سواء كان قليلاً ، أو كثيراً .

(١) الشافعية - والحنفية - قالوا : يسكره قضاء الحاجة في هذه المواضع كلها ، ما لم تكن موقوفة للبرور ، أو ملكاً للغير ، فإن كانت كذلك حرم قضاء الحاجة فيها .

فالأئمة الأربعة يجمعون على النهي عن قضاء الحاجة في المحلات العامة التي يمر فيها الناس ، وفي موارد الماء ، وفي المحلات التي يستظلون بها ، إلا أن الشافعية ، والحنفية جعلوا النهي للسكراة والمسكنية والحنابلة جعلوا النهي للتبريم ، وكلا الرأيين قد يتبع الأثر الذي يترتب على هذا الفعل ، فإن كان فيه إيذاء شديد للناس ، أو كان فيه تأثير على الصحة العامة ، فهو حرام بالإجماع ، لأن الإضرار بالناس وإيذائهم يجلب الأمراض منهى عنه نهياً غليظاً ، ولعل القائلين بالسكراة قد نظروا إلى الجهات الخلوية الواسعة التي ليس فيها أمان ممددة لهذا ، وضررها ليس له تأثير شديد .

الناس ، أو في ظاههم ، رواه مسلم ، وأبو داود ، وقوله ، اللاعتين ، المراد به الأمران اللذان يتسبب عليهما لمن من فعلهما . وذلك لأن الذي يبول أو يتغوط في طرق الناس . فإنه يعرض نفسه للشم واللعن بسبب ذلك الفعل المؤذي ، وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه . قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اتقوا الملاعن الثلاثة : البراز في الموارد . وقارعة الطريق . والظل » رواه أبو داود وابن ماجه . وقوله : « الملاعن » المراد بها مواضع اللعن لأن من قضى حاجته فيها . فقد عرض نفسه للعن الناس والمراد بالظل هو الظل الذي اتخذته الناس محلاً يستظلون به . وينزلون فيه « مالمكي ، حنبلي » .

خامساً يحرم ^(١) حال قضاء الحاجة ، استقبال القبلة أو استدبارها . بمعنى أنه يأثم إذا توجه إلى القبلة وهو يبول أو يتغوط . أو يغطيها ظهره . ويتوجه إلى الجهة المقابلة لها . بشرط أن يكون ذلك في الفضاء ، أما إذا كان في بناء كالكنيسة ونحوه . فإنه لا يحرم « مالمكي ، شافعي . حنبلي » فإذا قضى حاجته ، وأراد أن يستنجي ؛ أو يستحجر . فإن ذلك يكون مكروهاً لا حراماً ^(٢) « حنبلي . مالمكي » .

سادساً : يكره لقاضى الحاجة أن يقابل مهب الريح . فلا يجلس للبول إلى الجهة التي يثور منها الهواء . كي لا يعود إليه رشاش من بوله فيتنجس . ولا يخفى أن هذا الحكم قد روعي فيه مصلحة قاضى الحاجة . فإن مقتضى الطبيعة أن يفر الإنسان من الأذى التي تلوث بدنه وثوبه . فالشارع جعل هذا الفعل مكروهاً عنده . مراعاة لمصلحة الناس . وحشاً لهم على النظافة .

سابعاً : يكره لقاضى الحاجة أن يتكلم ؛ وهو يقضى حاجته لما في ذلك من إيهان الكلام .

(١) الحنفية — قالوا : يكره استقبال القبلة ، أو استدبارها حال قضاء الحاجة ، كراهة تحریم مطلقاً داخل البناء أو الفضاء ، فإن جلس ساهياً ، وتذكر تحول عن القبلة عند تذكره إن قدر على التحول ، وإلا فينبغي أن لا يجلس على كنيش متجة إلى الجهة المنهى عنها متى أمكنه ذلك : ومثل البول والتغوط الاستنجاء والاستحجار ؛ فانهما مكروهان كراهة تحریم ، وقد استدلوا لذلك بمعوم الحديث ، وهو : « إذا أتيتم الغائط ، فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ؛ ببول ولا غائط » الخ والغائط : هو المكان المنخفض ، فالحديث يدل على أنه لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها حال قضاء الحاجة .

(٢) الشافعية — قالوا : لا ينهى عن استقبال القبلة حال الاستنجاء أو الاستحجار مطلقاً . وإنما ينهى عن ذلك مقصور على قضاء الحاجة .

وعدم المبالاة بما عساه أن يأتي فيه من ذكر اسم الله ، أو اسم رسول الله ، أو غير ذلك ، على أن الكلام إنما يكره إذا كان لغیر حاجة ، فإذا وجدت حاجة للكلام ، فإنه لا يكره ، كما إذا طالب لمبريقاً ، أو خمرقة يجهف بها النجاسة ، ويكون الكلام لازماً ؛ وذلك في حالة إنقاذ طفل ، أو أحمى من ضرر ، أو كان المحفظ مال من التلف ، ونحو ذلك .

ثامناً : يكره استقبال عين الشمس والقمر ^(١) ، لأنهما من آيات الله ، ونعمته التي ينفع بها الكون عامة ، ومن قواعد الشريعة الإسلامية احترام نعم الله تعالى وتقديرها .

تاسعاً : يندب الاستنجاء بيده اليسرى ، لأن اليمنى في الغالب هي المستعملة في تناول الطعام ونحوه ، كما يندب بل أصابع اليسرى قبل ملاقة الأذى . لئلا يشتد تعلق النجاسة بها ، وكذا يندب غسل يده اليسرى بعد الفراغ من قضاء الحاجة بشئ متطاف ، ويندب الاسترخاء قليلاً عند الاستنجاء . كي يتمكن من إزالة النجاسة ^(٢) .

شروط صحة الاستنجاء والاستجمار

بالماء ، والأحجار ، ونحوها

فأما الماء الذي يصح به الاستنجاء ، فإنه يشترط فيه شرطان : أحدهما : أن يكون طهوراً ، فلا يصح الاستنجاء بالماء الطاهر فقط ، كما لا يصح إزالة النجاسة به ^(٣) ثانيهما : أن يكون الماء

(١) المالكية — قالوا لا يكره استقبال الشمس والقمر ، وإنما الأولى بالماء أن لا يفعل ذلك ، فهو خلاف الأولى

(٢) الشافعية — قالوا : يجب الاسترخاء ، كي يتمكن المستنجي من تنظيف الخارج الحنفية — قالوا : إنما يندب الاسترخاء إذا لم يكن صائماً ، بحفاظة على الصوم ، لأنه يدخل بالمبالغة في إدخال الماء ، كما سيأتى في بابہ .

(٣) الحنفية — قالوا : إن الاستنجاء بالماء الطهور لا يجب ، بل يكفي الاستنجاء بالماء الطاهر وقد عرفت الفرق بين الماء الطاهر ، والماء الطهور بما ذكرناه لك مفصلاً في « مباحث المياه » نعم الاستنجاء بالماء الطهور الأفضل ، للاتفاق ، على صحة إزالة النجاسة به ، والنسك بالمتفق عليه أفضل عند الحنفية

من يلا للنجاسة . فإذا كان معه ماء قليل لا يزيل النجاسة عن المحل ، بحيث يعود كما كان قبل النجاسة فإنه لا يستعمل الماء في هذه الحالة ، وهل يقدم الإنسان غسل قبله أو دبره ؟ في ذلك تفصيل في المذاهب (١) .

وأما الأحجار ونحوها ، فإنها تقوم مقام الماء ، ولو كان موجوداً ، إنما الأفضل استعمال الماء : وأفضل من ذلك أن يجمع بين الماء والحجر ؛ على أن يفيأ يصح الاستنجاء به من غير الماء تفصيل المذاهب (٢) .

(١) المسالكية — قالوا : يندب تقديم قبْلُه في إزالة النجاسة ، إلا إذا كان من عادته أن يتقاطر بوله إذا مس دبره بالماء ، فينبذ لا يندب له تقديم القبْل .
الحنفية — لهم قولان في ذلك ، والمقتضى به قول الإمام ، وهو تقديم غسل الدبر ، لأن نجاسته أقدر من البول ، ولأنه بواسطة الدلك في الدبر وما حوله يقطر البول ، فلا يكون لتقديم غسل القبْل فائدة .

الشافعية — قالوا : يندب لمن يستنجى بالماء أن يقدم غسل القبْل على الدبر ، وأما إذا استجمر بالأحجار ، فإنه يندب له تقديم الدبر على القبْل :
الحنابلة — قالوا : يسن لمن أراد الاستنجاء أو الاستجمار أن يبدأ بالقبْل ، إذا كان ذكراً ، أو أنثى ، بكراً ، وتخير الأنثى الثيب في تقديم أيهما .

(٢) الحنفية — قالوا : إن السنة أن يكون الاستنجاء بالأشياء الطاهرة من تراب ، وخرق بالية ، وحجر ، ومدر — وهو قطع العين اليابسة — ويكره تحريم الاستنجاء بالمنهى عنه ، كالعظام والروث ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمالها في ذلك ، ومثاهما طعام الأدمى ، والدواب . وكره تحريم الاستنجاء بما هو محترم شرعاً لمثبت في الصحيحين ، من النهي عن إضاعة المال ، ويدخل فيما له احترام شرعاً ، جزء الأدمى ، ولو كافراً ، أو ميتاً ، والورق المكتوب ، ولو كانت الكتابة حروفاً مقطعة ، لأن للحروف احتراماً ، والورق غير المكتوب ، إذا كان صالحاً للكتابة ، أما الورق الذي لا يصح للكتابة فإنه يجوز الاستنجاء به بدون كراهة ، وإنما يكره الاستنجاء بما له قيمة مالية إذا أدى ذلك إلى إفلاسه ، أو انقاص قيمته ، فإذا كان غسلاً بمد الاستنجاء ، أو تجفيفه يعيده إلى حالته الأولى ؛ فإنه لا كراهة فيه ، وكره الاستنجاء بالطوب المحرق ، والفتار ، والزجاج ، والفحم ، والحجر الأملس ، وتكون الكراهة تحريمية إذا كان استعمالها ضاراً ، إذا تجاوز استعمالها يضر ، وتزنية إذا لم يكن استعمالها ضاراً ، وذلك لأنها =

== لا تنقي المحل ، والسنة إنقاؤه ، وكره تحريم الاستنجار بجدار غيره ، لأنه لا يجوز التعدى على مال الغير ، أما جدار نفسه فلا كراهة فيه ، ومثل جداره الجدار المستنجر ، فإن استجمر بشيء مما ذكر أجزاءه مع الكراهة التحريمية ، أو التزيمية ، على التفصيل المتقدم .

هذا ، وقد تقدم ما يتهين فيه الماء ، وما يسكنى فيه الحجر ونحوه في أول المبحث .
الشافعية — قالوا : يشترط فيها يستجمر به أن يكون جامداً طاهراً ، فلا يصح بتنجس ، وأن يكون قالماً للنجاسة ، فلا يصح بغير قالع ، كالأمس ، والرخو ، وأن يكون غير مبتل ، فإن كان مبتلاً بغير العرق ، فلا يجوز ، وأن يكون غير محترم شرعاً ، فلا يصح بمحترم ، كالخيزر والعظام ، ومن المحترم شرعاً ما كتب فيه علم شرعى ، كقفه ، وحديث ، أو وسائله ، كنحو ، وصرف ، وحساب ، وطب ، وعروض ، وأما ما كتب فيه غير ذلك فليس من المحترم ، إذا لم يوجد فيه قرآن ونحوه من كل محترم ، ومن المحترم ما كتب فيه اسم معظم مقصود منه ذلك المعظم كإني يسر ، وصر ، ونحوهما . ومن المحترم أيضاً المسجد ، فلا يجوز الاستنجار بجزء منه ، كحجر وخشب ، ولو انفصل عنه ، ما دام منسوباً إليه ، ومن المحترم جزء الأذى ، ولو مهدر الدم ، نظراً لصورته ، وإن أهدر دمه .

ويشترط في الخارج شروط . منها أن لا يكون جافاً ، لأنه لا يفيد الحجر ونحوه في إزالته ، وأن لا يطرأ عليه نجس آخر أجنبي ، أو طاهر غير العرق ، وأن لا يجاوز الصفحة في الغائط ؛ والحشفة في البول ، والصفحة : ما ينضم من الآيتين عند القيام ، والحشفة : ما فوق محل الختان . هذا إذا كان رجلاً ، فإن كان المستجمر امرأة ، فإنه يشترط في جهة مسحها بالحجر ونحوه أن لا يجاوز ما يظهر عند قمرها إن كانت بكرًا ، وأن لا يصل إلى ما بعد ذلك من الداخل إن كانت ثيبًا ، وإلا تعين المسام بالنسبة لهما ، كما يتهين بالنسبة للأكلف إذا وصل بوله للجلدة .

ويشترط في المسح بالحجر ونحوه أن لا ينقص عن ثلاثة مسحات ، يعم المحل بكل مسحة ، ولو بثلاثة أحراف حجر واحد . فلا يسكنى أقل من ثلاث ، ولو أتى المحل ، وإذا لم يحصل الإنقاء بالثلاث زيد عليها ما يحصل به الإنقاء ، بحيث لا يبق من النجاسة إلا أثر لا يزيله إلا الماء ، أو صفار البول .

المالكية — قالوا : يجوز الاستنجار بما يتهتمت فيه خمسة أشياء أن يكون يابساً . كحجر وقطبان وصوف ، إذا لم يتصل بالحيوان . ولا كره الاستنجار به ، فإن لم يكن يابساً ، كالطين ، فلا يجوز الاستنجار به . لأنه يفسد النجاسة ، فإن وقع استنجار به ، فلا بد من غسل المحل بالماء بعد ذلك . ==

== وإن صلى بلا غسله كان مصابياً بالنجاسة ، وقد تقدم حكمه في إزالة النجاسة ، وأن يكون طاهراً ، فلا يجوز نجس ، كعظم ميتة ، وروث حيوان محرم الأكل ، فإن استجمر به ، فإن كان جامداً ، ولم يتحالم منه شيء ، وأبقى المحل ، أجزأه الإثم ؛ وأن يكون منقياً للنجاسة ، فلا يجوز بالأمس ، كزجاج ، وقصب فارسي ، لعدم الإنقاء به ، وأن يكون غير مؤذ ، فلا يجوز بما له حق ، كسكين ، وحجر له حرف ، ومكسور زجاج ؛ وأن يكون غير محترم شرعاً ؛ ومن المحترم شرعاً ؛ مطعوم الأدمى ويشمل المالح والدواء ؛ ويلحق به الورق ، لما فيه من النشا المطعوم ومن المحترم شرعاً ما له شرف ، كالسكنوب ، لأن للجروف حرمة ، ومنه ما كان حقاً للغير ؛ سواء أكان موقوفاً أو ملكاً للغير ؛ فيحرم الاستجمار بحداد موقوف ، أو بملوكا للغير ، فإن كان الحداد مملوكاً له ، كره الاستجمار به فقط ، وبكره الاستجمار بالعظم والروث الطاهرين ، وإذا حصل بهما الإنقاء أجزأ ، وكذلك كل ما حرم أو كره ، أما الأمور التي يمين فيها الاستنجاء بالماء ، فقد تقدمت في حكم الاستنجاء قريباً .

الحنابلة — قالوا : يشترط فيما يستجمر به أمور : منها أن يكون طاهراً ، وأن يكون مباحاً فلا يصح الاستجمار بمضروب ونحوه ، وأن يكون منقياً ، وضابط الإنقاء هنا أن لا يبقى أثر من النجاسة لا يزيد إلا الماء ، فلا يصح بالأمس ، كزجاج ، ونحوه ؛ وأن يكون جامداً ، فلا يكتفى بالطين ، وأن لا يكون روثاً ، أو عظاماً ، أو طعاماً ، ولو أهيمت ؛ وأن لا يكون محترماً شرعاً ، كقرطاس ذكر فيه اسم الله تعالى ، أو كتب فيه حديث ، أو علم شرعي ، أو كتب فيه ما يباح استعماله شرعاً ، أما ما كتب فيه محرم الاستعمال ، فليس من المحترم شرعاً ، وأن لا يكون جزء حيوان ، كبده مثلاً ، وأن لا يكون متصلاً به ، كحذوفه وأن لا يكون محرم الاستعمال ، كالذهب والفضة ، ويشترط أن يكون المسح ثلاثاً مع الإنقاء ، وأن تيم كل مسحة منها المحل ، فإن حصل الإنقاء بدون الثلاث لا يجهز ؛ وأن لا يكون المخرج متنجساً بغير الخارج منه ، وأن لا تتجاوز النجاسة موضع المادة ، فإن تجاوزت تمين الماء ؛ وأن لا يكون الخارج من النجاسة بقية حقيقة فيتمين فيه الماء ، وأن لا يجهز الخارج قبل الاستجمار ، فإن جف تمين الماء .

هذا ، وقد عد الحنابلة داخل قبل المرأة الثيب في حكم الظاهر ، ولكنهم قالوا : إنه لا يجب غسله في الاستنجاء ، بل أوجبوا غسل ما يظهر عند جلوسها لقضاء حاجتها .

مبحث في كيفية طهارة المريض

بأساس بول ، ونحوه

قد عرفت أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بنص صريح يرفع الحرج والمشقة عن الناس ، فقد قال تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » فشكل شيء فيه حرج وعسر لا يجب على المكلف فعله ، ومن ذلك المرضى بأمراض لا تقدرهم على العمل ، كضعف المائة المترتب عليها تقاطر البول بلا انقطاع في معظم الأوقات ، أو كالحا ونحو ذلك من مذي وذيرة ، ويقال له : سلس ، ومثل هؤلاء المصابون بإسهال مستمر ، أو بمرض في الأمعاء — دوسنتاريا — يترتب عليه نزول دم أو قيح ، لحكم هؤلاء وأمثالهم أن يعاملوا في الوضوء وغيره من أنواع الطهارة معاملة خاصة تناسب أمراضهم ، كما هو مفصل في المذاهب ^(١) .

(١) الحنفية — قالوا : يتعاقب هذا أمور : أحدها : تعريف السلس : ثانيا : حكمه ؛ ثالثا : ما يجب على المذنب فعله ، فأما تعريفه فهو مرض شائع يترتب عليه نزول البول ، أو انفلات الريج ، أو الاستسقاء ، أو الإسهال الدائم ، أو نحو ذلك من الأمراض المعروفة ، فمن أصيب بمرض من هذه الأمراض ، فإنه يكون مذكورا ، وليكن لا يثبت عقده في ابتداء المرض ، إلا إذا استمر نزول حديثه متتابعاً وقت صلاة وفروضة ، فإن لم يستمر كذلك لا يكون صاحباً مذكوراً ، وكذلك لا يثبت زوال المذنب إلا إذا انقطع وقتاً كاملاً لفروضة ، أما بقاؤه بعد ثبوته فإنه يمكن فيه وجوده ، ولو في بعض الوقت ، فلو تقاطر بوله مثلاً من ابتداء وقت الظهر إلى خروجه ، صار مذكوراً ، ويظل مذكوراً حتى ينقطع تقاطر بوله وقتاً كاملاً ، كأن ينقطع من دخول وقت العصر إلى خروجه . أما إذا استمر من ابتداء وقت الظهر إلى نهايته ، وصار مذكوراً ، ثم انقطع في بعض وقت العصر دون بعضه ، ولو مرة فإنه يظل مذكوراً ؛ فهذا تعريف المذنب . عند الحنفية ، وأما حكمه ، فهو أنه يتروضا لوقت كل صلاة ، ويصلي بذلك الوضوء ما شاء من الفرائض والنوافل ، فلا يهيب عليه الوضوء لمكمل فرض ، متى خرج وقت المفروضة انتقض وضوءه بالحدث السابق على المذنب عند خروج ذلك الوقت ، بمعنى أنه لو كان متوضئاً قبل حصول عذره ، لا ينتقض وضوءه بخروج الوقت . وإنما ينتقض به حصول حدث آخر غير المذنب . مكرج ريج . أو سيلان دم من موضع آخر ، وغير ذلك .

== ويتضح من هذا أن شرط نقض الوضوء هو خروج وقت الصلاة المقر وضوءه ، فإن توجهاً بعد طلوع الشمس لصلاة العيد ، ودخل وقت الظهر فإن وضوءه لا ينتقض ، لأن دخول وقت الظهر ليس ناقضاً ، وكذا خروج وقت العيد ليس ناقضاً ، لأنه ليس وقت صلاة مفروضة ، بل هو وقت مهمل ، فله أن يصلي بوضوء العيد ما شاء . إلى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه ، لخروج وقت المفروضة ، أما إن توجهاً قبل طلوع الشمس ، فإن وضوءه ينتقض بهما ، لخروج وقت المفروضة ، وإن توجهاً بعد صلاة الظهر ، ثم دخل وقت العصر انتقض لخروج وقت الظهر ؛ أما ما يجب على المذنب أن يفعله ، فهو أن يدفع عنده ، أو يقلله بما يستطيع من غير ضرر ، بل عليه أن يعالجه بما يستطيع ، فإذا كان يمكنه أن يعالج نفسه من هذا المرض بمعرفة الأطباء ، وقصد عن ذلك فإنه لا يثم لأنهم صرحوا بأن المريض بهذا المرض يجب عليه أن يعالجه ، ويدفعه عن نفسه بكل ما يستطيع .

ومن هذا يؤخذ أن المرضى الذين يعمدون عن معالجة هذه الأمراض حتى يستفحل أمرها ، وهم قادرون ، فإنهم يأثمون .

هذا ، وإن كان العصب ونحوه - كالحفاظ للمستحاضة - يدفع السيالان أو يقلله وجب فعله ، وإن كانت الصلاة من قيام بترتب عليها تقاطر البول ، أو نزول الدم أو نحو ذلك ، فإن المريض يصلي وهو قاعد ، وإذا كان الركوع أو السجود يوجهه فإنه لا يركع ، ولا يسجد بل يصلي بالإيماء وسبأتي بيانها .

وما يصيب الثوب من حدث المذلل لا يجب غسله إذا اعتقد أنه لو غسله تنجس بالسيالان ثانياً قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها ، أما إذا اعتقد أنه لا يتنجس قبل الفراغ منها ، فإنه يجب عليه غسله .
الحنابلة - قالوا : من دام حدثه ، كأن كان به سلس بول ، أو مذى ، أو انقلاط ريج ، أو نحو ذلك فإنه لا ينتقض وضوءه بذلك الحدث الدائم بشرط : أحدها : أن ينسل المحل ويمسحه بمسحاة ونحوها ، أو يحشوه قهلاً أو غير ذلك مما يمنع نزول الحدث بقدر المستطاع ، بحيث لا يفرط في شيء من ذلك ، فإن فرط ينتقض وضوءه بما ينزل من حدثه ، وإلا فلا ، ومضى غسل المحل ، وعصبه بدون تقييط ، لا يلزمه فعله لكل صلاة . ثانيها : أن يدوم الحدث ، ولا ينقطع زمناً من وقت الصلاة بحيث يسع ذلك الزمن الطهارة والصلاة فإن كانت عادته أن ينقطع حدثه زمناً يسع ذلك ، وجب عليه أن يؤدي صلاته فيه ، ولا يندم مذكوراً ، وإن لم يكن عادته الاقتران زمناً يسع الطهر والصلاة ، ولكن عرض له ذلك الاقتران بطل وضوءه : =

== ثالثاً : دخول الوقت ، فلو توضأ قبل دخول الوقت لم يصح وضوءه ، إلا إذا توضأ قبله لفائتة أو لصلاة جنازة ، فإن وضوءه يكون صحيحاً ؛ ويجب أن يتوضأ لوقت كل صلاة إن خرج شيء من ذلك الحدث المسترسل ، فإن لم يخرج فلا ينقض وضوءه إلا بنقض آخر غير ذلك الحدث ، وللمعذور أن يصلي بوضوءه ما شاء من الفرائض والنوافل ، وإذا كان القيام للصلاة يوجب نزول حدثه صلى قاعداً ، أما إذا كان الركوع والسجود يوجبان نزول ذلك الحدث ، فإنه يصلي بركوع ويهود مع نزوله ، ولا يجهزه أن يصلي مرمياً .

المساكنية — قالوا : ماخرج من الإنسان حال المرض من سلس بول أو نحوه ، فإنه لا ينقض بشرط : أحدهما : أن لا يلزمه أغلب أوقات الصلاة ، أو نصفها على الأقل ، فإذا جاءه سلس بول في الصباح مثلاً ، ثم انقطع بعد ساعتين ، فإنه لا يكون معذوراً ، وعليه أن يصبر حتى ينقطع بوله ، ويتوضأ صلاة الظهر ، ومثل ذلك ما إذا كان مصاباً بانفلات ريح أو إسهال ، فإن لازمه ذلك قسمة وقت صلاة فأكبر ، كان معذوراً ، وإلا فلا ؛ ثانيها : أن يأتيه ذلك المرض في أوقات لا يستطيع ضبطها ، أما إذا أمكنه أن يضبط الأوقات التي يأتيه فيها ، فإن عليه أن لا يتوضأ فيها ، مثلاً إذا عرف أنه ينقطع في آخر وقت صلاة الظهر ، فإن عليه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ، ويتوضأ ويصلي ، وكذا إذا عرف أنه ينقطع في أول الوقت ، فإنه يجب عليه أن يبادر بالصلاة في هذه الحالة ، ولا يباح له أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ، كما يباح للأصحاء ، فإذا كان السلس يستغرق وقت الظهر كله ، ووقت العصر إلا قليلاً منه ، بأن ينقطع في آخر وقت العصر ، فإنه يجب عليه أن يؤخر وقت الظهر إلى هذا الوقت ، ويجمعها مع صلاة العصر جمع تأخير ، وإذا كان يأتيه السلس في كل وقت العصر ، وينقطع في آخر وقت الظهر ، فإن عليه أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم ؛ ثالثاً : أن لا يقدر المريض على رفع مرضه بدواء ، أو تزوج ، أو نحو ذلك ، فإن قدر ، ولم يفعل ، فإنه لا يكون معذوراً ، ويأثم بترك التداوي ، فإذا شرع في التداوي اعتفرت له أيام التداوي .

ولا يعتبر المريض بسلس المذنب معذوراً إلا إذا حصل له ذلك السلس لمرض بشرط أن ينزل منه بلا لذة متعادة ، أما إذا لم يكن به مرض ؛ ولكنه نزل منه بسبب عدم تزوجه بلذة متعادة ، بأن كان يتلذذ بالنظر ، أو التفكير ، فيحصل منه المذنب كلما فعل ذلك ، فإن وضوءه ينقض مطلقاً ، حتى لو لازمه كل الزمن .

هذا ، ونقض الوضوء بالسلس ونحوه بالشرع المذكورة هو المشهور من مذهب المالكية ، ==

== وعندهم قول آخر غير مشهور ، واسكن فيه تخفيف الدررني ، وهو أن السلس لا ينقض الوضوء ، وإن لم تتحقق هذه الشروط ، إنما يستحب منه الوضوء إذا لازم بعض الزمن ، أما إذا لازم كل الزمن فإنه لا يستحب منه الوضوء ، وهذا القول يصح للمذنبين أن يقلدوه في حال المشقة والخرج ، فهو وإن لم يكن مشهوراً ، لكنه قد يناسب أحوال كثير من الناس ، ولا مانع من أن يأخذوا به .

الشافعية — قالوا : ما خرج على وجه السلس يجب على صاحبه أن يتحفظ منه بأن يحشو محل الخروج ، ويصممه : فإن فعل ذلك ثم توضأ . ثم خرج منه شيء فهو غير ضار في إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء . إنما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروط . وهي : أولاً : أن يتقدم الاستنجاء على وضوئه ؛ ثانياً : أن يوالى بين الاستنجاء والتحفظ السابق . وبين التحفظ والوضوء . بمعنى أنه يستجى أولاً . ثم بعد الاستنجاء مباشرة بدون فاصل ما يقوم بهصباح المحل الذي ينزل منه البول أو الغائط أو نحوها بخرقة نظيفة . أو نحو ذلك . مما لا يضره . كالباط الذي يفعله الطبيب — ثم بعد ربطه يتوضأ على الفور . بحيث لا يفصل بين العصب والوضوء بفاصل من عمل أو إبطاء . كما لا يصح له أن يفصل بين الاستنجاء والعصب ؛ ثالثاً : أن يوالى بين أفعال الوضوء بعضها مع بعض ، بمعنى أن يغسل الوجه أولاً ، ثم يبادر بغسل اليدين بدون فاصل ما ؛ رابعاً : أن يوالى بين الوضوء والصلاة بحيث إذا فرغ من وضوئه ، فإنه يلزمه أن يشرع في الصلاة مباشرة ، بحيث لو باشر أى عمل آخر بطل وضوؤه ، على أنه يغفر له الفصل بالأعمال التي تتعلق بالصلاة ، كالذهاب إلى المسجد ، فإذا فعل هذه الأفعال ، وتوضأ في داره ، ثم ذهب إلى المسجد وصلى فيه ، فإنه جائز ، ولا يضره الفصل بالمشي إلى المسجد ، ومثل ذلك ما إذا توضأ على الوجه المذكور ، ثم انتظر صلاة جماعة أو جمعة ، فإن له ذلك ؛ خامساً : أن يأتى بهذه الأعمال جميعها بعد دخول وقت الصلاة ، فإن فاعها قبل دخول الوقت ، فإنها تبطل .

هذا ، وينبغي للمعذور أن لا يصلى بوضوئه الذي بينا كيفية إلا فرضاً واحداً ، فعليه أن يكرر هذه الأعمال لكل فريضة : أما النوافل ، فإن له أن يصلى ما شاء منها بهذا الوضوء مع الفريضة التي يصح له أن يصليها به ، سواء صلى النوافل قبل الفرض أو بعده .

وقد تقدم في مباحث النية ، أن المعذور يجب عليه أن ينوى بوضوئه استباحة الصلاة ، بمعنى أن يقول في نفسه : نويت بوضوئي أن يسمح الشارع لي به الصلاة . وذلك لأنه في الواقع ليس بوضوءاً حقيقياً ، بل هو منقوض عما ينزل من بول ، ونحوه ، ولكنه سمح الله الدين الإسلامي قد ==

مباحث الغسل

يتعلق به أمور : أحدها : تعريفه لغة واصطلاحاً ؛ ثانياً : موجباته التي يجب عند حصولها ، ثالثاً : شروطه ، رابعاً : فرائضه ويقال لها : أركانها ، خامساً : سننه ونحوها ، سادساً : ما يمنع منه الحديث الأكبر ، وإليك البيان .

تعريف الغسل

الغسل — بضم الغين — معناه في اللغة الفعل الذي يقع من الإنسان من إراقة الماء على بدنه ، وذلك بدنه ، الخ ، فهذا الفعل يقال : غسل في اللغة ، وقد يطلق الغسل على الماء الذي يغسل به الشيء ؛ أما الغسل — بالكسر — فهو اسم لما يغسل به من صابون ونحوه ، والغسل — بالفتح ، اسم للنساء ، فإذا قلت : غسل — بضم الغين — كان معناه الفعل المعروف ؛ وهو وضع الماء على البدن وذلك ، الخ وإذا قلت : غسل — بكسر الغين — كان معناه الصابون ونحوه مما يغسل به ، وإذا قلت : غسل — بفتح الغين — كان معناه الماء الذي يغسل منه .

هذا في اللغة ، وأما معناه في الشرع فهو استعمال الماء الطهور في جميع البدن على وجه مخصوص وقوله : في جميع البدن ، خرج به الوضوء فإنه استعمال الماء في بعض أعضاء البدن ، كما بينا لك . ولعل القارئ لا يجد في بيان معنى الغسل لغة وشرعاً صعوبة في الفهم ، لأن هذا الكتاب موضوع للعامة والخاصة ، كي يأخذ كل منهم ما يراه لازماً ، وليس من الضروري أن يفهم العامة مثل هذه الاصطلاحات الفنية ، إنما عليهم أن ينظروا فيما يأتي من فرائض ، وسنن ومندوبات ويعتقدوا جيداً .

موجبات الغسل

الموجبات هي الأسباب التي توجب الغسل ، بحيث لا يجب على المكلفين غسله . إلا إذا تحقق واحد منها ، وهي سميت أمور : الأمر الأول من موجبات الغسل : إيلاج رأس عضو التناسل في قبل أو دبر ، فبمجرد هذا الإيلاج وجب الغسل ، سواء نزل مني ونحوه ، أو لم ينزل ،

== أباحت له أن يباشر الصلاة بهذا الوضوء ، فلا يبرم من ثوابها ، لأنها شريعة مبنية على النظر في مصالح الناس ، ومنافعهم في الدنيا والآخرة .

ويشترط في وجوب الغسل بالإبلاج شروط مفصلة في المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : إذا توارت رأس الإحليل ، أو قدرها في قبل أو دبر من يجامع مثله بدون حائل سميك يمنع حرارة المحل ، وجب الغسل على الفاعل والمفعول به سواء أنزل أو لم ينزل ، ويشترط في وجوب الغسل عليهما أن يسكونا بالغين ، فلو كان أحدهما بالغاً ، والآخر غير بالغ ، وجب الغسل على البالغ منهما ، فإذا أوجع غلام ابن عشر سنين في امرأة بالغه ، وجب الغسل عليهما دونه ، أما هو فيؤمر بالغسل لبعثاده ، كما يؤمر بالصلاة ، ومثل الغلام في ذلك العسيرة ، ولا يجب الغسل بتوارى رأس إحليل البالغ في فرج بهيمة أو ميتة ، كما لا يجب بالإبلاج في فرج الخنثى المشكل ، لأعلى الفاعل ، ولأعلى المفعول ، وكذا لو أوجع الخنثى في قبل أو دبر غيره ، فإنه لا يجب عليهما الغسل ، أما إذا أوجع غير الخنثى في دبر الخنثى ، وجب الغسل على البالغ منهما .

الشافعية — قالوا : إذا غابت رأس الإحليل ، أو قدرها من مقطوعاتها في قبل أو دبر وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، سواء كانا بالغين أولاً ، فوجب على ولي الصبي أن يأمره به ، ولو فعله يجوز له ، وإلا وجب على الصبي بعد البلوغ ، سواء كان المفعول مطيقاً للوطء أولاً ، وسواء كان على رأس الإحليل حائل يمنع حرارة المحل أولاً ، سواء كان المفعول آدمياً أو بهيمة ، حياً أو ميتاً ، أو خنثى مشكلاً ، إذا كان الوطء في دبره ، أما إذا كان الوطء في قبل الخنثى ، فلا يجب الغسل عليهما ، كما لا يجب عليهما بالإبلاج من الخنثى في قبل أو دبر غيره ، ويشترط أن يكون الإبلاج الذي في القُبُل في محل الوطء ، فلو غيب بين شفريرها لم يجب الغسل عليهما إلا بالإنزال .

المالكية — قالوا : تحصل الجنابة ، ويجب الغسل منها بالإبلاج رأس الإحليل في قبل ، أو دبر ذكر أو أنثى أو خنثى ، أو بهيمة سواء كان الموطوء حياً ، أو ميتاً . فإذا كان مطيقاً للوطء يجب الغسل على الواطئ إن كان مكافئاً وكان الموطوء مطيقاً ، وعلى الموطوء المكلف إن كان الواطئ مكافئاً ، فمن وطئها صبي لا يجب عليها الغسل ، إلا إذا أنزلت ، ويشترط في حصول الجنابة للبالغ أن لا يسكون على رأس الإحليل حائل يمنع اللذة وإن تجاوز ختان المرأة لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » .

الحنابلة — قالوا : إن توارت رأس الإحليل في قبل أو دبر من يطبق الوطء بدون حائل ، ولو رقيقاً ، وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، إذا كان الذكر لا ينقص عن عشر سنين ، ومن الأنثى لا تنقص عن تسع سنين ، ويجب الغسل لتوارى الحشفة ، ولو كان المفعول به بهيمة أو ميتة ، وإذا أوجع الخنثى ذكره في قبل أو دبر غيره لم يجب الغسل عليهما ، وكذا لو أوجع غيره =

الامر الثاني من موجبات الغسل : نزول المني من الرجل أو المرأة ، فإن للمرأة منياً . إلا أنه لا ينفصل خارج القبل ، ومن يشكر هذا فقد أنكر المحس ، ونزول المني حالتان : الحالة الأولى : أن ينزل في البقطة ، الثانية : أن ينزل في النوم ، فأما الذي ينزل في البقطة يغير الجماع فإنه نارة يخرج بلذة ، وقارة يخرج لمرض ، أو ألم ، فالذي يخرج بلذة من ملاءبة ، أو مباشرة ، أو تقبل ، أو عناق ، أو نظر ، أو تذكر ، أو نحو ذلك ، فإنه يجب الغسل ؛ سواء نزل مصحباً للذة ؛ أو التذكر أو أنزل بعد سكون اللذة ، ومثل ذلك في الحسك ما إذا داعب زوجته ، أو قبلها أو نحو ذلك ، فلم يشعر بلذة ، ولكنه أمني عقب ذلك ، فإن عليه الغسل ، وأما الذي يخرج بسبب المرض أو بسبب ضربة شديدة على صلبه ، أو نحو ذلك ، فإنه لا يوجب الغسل ، على أن في كل هذه الأحكام تفصيل المذاهب ^(١) .

== في قبله لم يجب عليهما ، أما لو أوج غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل عليهما لكونه محقق الأصالة .

هذا ، وليس في مثل هذا الموضوع كبير فائدة ، لأن معظمه صور نادرة الوقوع ، كنت أريد حذفها ، ولكن قد يحتاج إليها في بعض الأحكام أو في بعض البلدان .

(١) الشافعية - قالوا : خروج المني من طريقه المعتاد يوجب الغسل بشرط واحد ، وهو التحقق من كونه منياً بعد خروجه ، سواء كان بلذة أو بغير لذة ، وسواء كانت اللذة بسبب معتاد أو غير معتاد ، بأن ضربه أحد على صلبه فأمي ، أو مرض مرضاً يسبب خروج المني ، ولذا قالوا : إذا جامع الرجل زوجته ، فلم ينزل ، ثم اغتسل ، ونزل منه المني بعد الغسل بدون لذة . فإنه يجب عليه إعادة الغسل ، لأن المني خرج على خروج المني ، على أن لهم في المرأة تفصيلاً ، وهو أنها إذا اغتسلت ، ثم نزل منها مني بعد الاغتسال ، فإن كانت قد أنزلت قبل الغسل فإنها يجب عليها إعادة الاغتسال لاختلاط ماؤها بماء الرجل ، أما إذا لم تتمكن قد أنزلت قبل الغسل فإنها لا يجب عليها إعادة الغسل لأن هذا الماء الذي رآته يسكون ماء الرجل وحده ، نزل منها بعد الغسل فلا شيء عليها .

الحنابلة - قالوا : لا يشترط في وجوب الغسل خروج المني بالفعل ، بل الشرط أن يحس الرجل بانفصال المني من صلبه ، وتحس المرأة بانفصال المني عن ترائبها والترايب هي - عقلم الصدر التي تلبس عليها المرأة القلادة ؛ من حلي ونحوه .

فالغسل عند الحنابلة يجب بهذا الانفصال ؛ وإن لم يصل المني إلى ظاهر القبل ، فإذا جامع الرجل زوجته ، ولم ينزل منه ماء ، ثم اغتسل ، ونزل منه المني بعد الغسل ، فإن نزل بلذة ، فإنه ==

الأمر الثالث من موجبات الغسل : نزول المني حالة النوم ويصبر عنه بالاحتلام ، فمن احتلم ثم استيقظ من نومه ، فرجده بلالاً في ثيابه ، أو على بدنه ، أو على ظاهر قبله ، فإنه يجب عليه أن يغتسل إلا إذا تحقق أن ذلك البلال ليس منياً ، أما إذا شك في كونه منياً ، أو منياً ، أو غيرهما ، فإنه يجب

== يجب عليه غسل جديد ، وإن نزل بدون لذة ، فإنه ينقض الوضوء فقط ، ولا يوجب الغسل ، ومثل ذلك ما إذا خرج المني بسبب ضربة أو مرض .

وبذلك تعلم أن الجنابة يشترطون اللذة في خروج المني بدون جماع ، ولا يشترطون خروج المني إلى ظاهر القبل ، بل الشرط انفصاله من مقره ، وهي حالة مبرقة ، أما الشافعية فهم على العكس من ذلك ، إذ لا يشترطون اللذة أصلاً ، ويشترطون انفصال المني على ظاهر القبل في الرجل ، وإلى داخل قبل المرأة ، والنحاة من كونه منياً .

الحنفية — قالوا : خروج المني بسبب من الأسباب الموصلة للذة غير الجماع له حالتان : الحالة الأولى : أن يخرج إلى ظاهر الفرج على وجه الدفن والشهوة . فإذا عانق زوجته فأمن بهذه السكينة من غير إيلاج ، فإن عليه الغسل ، ومعلوم أن الإيلاج يوجب الغسل ، ولو لم ينزل ، ويعتبر المني خارجاً بشهوة متى لاذ عند انفصال المني من مقره . فإذا انفصل المني بلذة ، ثم أمسكه ، ولكنه نزل بعد ذلك بدون لذة ، فإنه يوجب الغسل ، ويشترط في وجوب الغسل أن يفصل المني من مقره ، ويخرج خارج الذكر ، فإذا انفصل ولم يخرج ، فإنه لا يوجب الغسل ، الحالة الثانية : أن يخرج بعض المني بسبب الجماع أو غيره ، ثم يغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو يمضي عليه زمن يتحقق فيه من انقطاع المني ، ثم بعد الاغتسال في هذه الحالة ينزل منه ما بقي من المني بلذة أو بغيرها . وفي هذه الحالة يجب عليه أن يعيد الغسل عند أبي حنيفة ، ومحمد . ولا يعيده عند أبي يوسف . وإنما يجب عليه الغسل في هذه الحالة عند أبي حنيفة . ومحمد . بشرط أن لا يبول قبل الاغتسال أو يمشي . أو ينتظر زمناً بعد خروج المني . فإن فعل شيئاً من هذه الأشياء . ثم اغتسل ونزل منه المني بعد ذلك . فإنه لا غسل عليه بالجماع ، وإذا اغتسلت المرأة بعد أن أتاها زوجها ، ثم نزل منها المني بعد ذلك فإنها لا غسل عليها . أما المني الخارج لا بسبب لذة . كما إذا ضرب به أحد على صلبه فأمنى : أو كان مريضاً يترتب عليه نزول المني بدون لذة فإنه لا غسل عليه .

وبهذا تعلم أن الحنفية يختلفون في ذلك الحكم مع الشافعية ، والجنابة ، لأنهم يشترطون في وجوب الغسل خروج المني إلى ظاهر الفرج ، والجنابة يسكتون بانفصاله عن صلب الرجل ، وترتيب المرأة ويشترطون انفصاله عن مقره بلذة . وإن لم تستمر اللذة حتى يخرج . والشافعية ==

عليه الغسل ، سواء تذكر أنه تلذذ في نومه بشيء من أسباب اللذة أو لم يتذكر ^(١) .
 الأمر الرابع من موجبات الغسل : دم الحيض ، أو النفاس ، وهذا القدر متفق عليه في
 المذاهب ، فمن رأت دم الحيض ، أو دم النفاس ، فإنه يجب عليها أن تغتسل عند انقطاعه ، ومن
 النفاس الموجب للغسل الولادة بلا دم ^(٢) . فلو فرض وكانت المرأة زهراء ، لا ترى دماً ، ثم
 ولدت ، فإن الغسل يجب عليها بمجرد الولادة .
 الأمر الخامس : موت المسلم ^(٣) ، إلا إذا كان شهيداً ، فإنه لا يجب تغسيله ، وستمعرف معنى
 الشهيد وأحكامه في مباحث كتاب الجنائز .
 الأمر السادس : من موجبات الغسل : إسلام الكافر ، وهو جنب ^(٤) ، أما إذا أسلم غير
 جنب ، فيندب له الغسل فقط .

== يشترطون خروجه ، وإن لم يكن بلذة ، فالحنفية يوافقون الشافعية في ضرورة خروج المني إلى
 ظاهر القبل ، ويخالفون الحنابلة في الاكتفاء بانفصاله عن مقعره ، وإن لم يخرج بالفعل ، وبوافقون
 الحنابلة في أنه لا يوجب الغسل ، إلا إذا كان بلذة ، ويخالفون الشافعية في ذلك .
 المالكية — قالوا : إذا خرج المني بعد ذهاب لذة معتادة بجماع وجب الغسل ، سواء اغتسل
 قبل خروجه أو لا ؛ أما إذا كانت اللذة ناشئة من جماع ، كان أوجب ولم ينزل ، ثم أنزل بعد
 ذهاب اللذة ، فإن كان قد اغتسل قبل الإنزال ، فلا يجب عليه الغسل .
 (١) الشافعية — إذا شك بعد الانتباه من النوم في كون البلل منياً ، أو مذيأ لم يتحتم
 عليه الغسل ، بل له أن يحمله على المني فيغتسل ، وأن يحمله على المذي فيغسله ويتوضأ ، وإذا تغير
 اجتهاده عمل بما يقتضيه اجتهاده الثاني ، ولا يبعد ماعمله باجتهاده الأول من صلاة ونحوها .
 الحنابلة — قالوا : إذا شك بعد النوم في كون البلل منياً أو مذيأ ، فإن كان قد سبق نومه
 سبب يوجب لذة ، كفسكر ، أو نظر ، فلا يجب عليه الغسل ، ويحمل مآرأه على المذي ، وإن لم
 يسبق نومه سبب يوجب لذة ، فيجب عليه الغسل .
 (٢) الحنابلة قالوا : الولادة بلا دم لا توجب الغسل .
 (٣) الحنفية — قالوا : يشترط في تغسيل الميت المسلم أن لا يكون باغياً ، والبغاة عند الحنفية
 هم الخارجون عن طاعة الإمام العادل ، وجماعة المسلمين ليقبلوا النظم الاجتماعية ، طبقاً لشهواتهم ،
 فشكل جماعة لهم قرة يتقلبون بها ، ويقاقلون أهل العدل هم البغاة عند الحنفية ، فإذا قلب قوم من
 اللصوص على قرية ، فإنهم لا يسكرون بفاقة بهذا المني ، ومن مات منهم يغسل .
 (٤) الحنابلة — قالوا : إذا أسلم الكافر ، فإنه يجب عليه أن يغتسل ، سواء كان جنباً أو لا .

شروط الغسل

تنقسم شروط الغسل إلى ثلاثة أقسام . شروط وجوب فقط ، فيجب الغسل من الجنابة على من يجب عليه الوضوء ، وشروط صحة فقط ، فيصح الغسل من يصح منه الوضوء ، وشروط وجوب وصحة معاً ، وقد تقدم بيان كل ذلك في « مبحث شروط الوضوء » فنأراده من طلبه العلم بمسرتها بسهولة ، فأرجع إليها ، وقد تختلف بعض شروط الغسل عما تقدم من شروط الوضوء ، فمن ذلك الإسلام ، فإنه ليس بشرط في صحة غسل الكتانية ، مثلاً إذا تزوج مسلم كتابية ، وانقطع دم حيضها ، أو نفاسها ، فإنه لا يحل له ^(١) أن يأتيها قبل أن تغتسل ، فالغسل في حقها مشروع ، ولو لم تكن مسلمة ؛ وقد ذكر بعض المذاهب ^(٢) شروطاً أخرى مفسرة لشرائط الوضوء ، بينها ما لك تحت الجدول .

(١) الحنفية — قالوا : أكثر مدة الحيض عشرة أيام ، وأكثر مدة النفاس أربعون يوماً . فإذا انقطع دم الحيض بعد انقضاء عشرة أيام ، وانقطع دم النفاس بعد انقضاء أربعين يوماً من وقت الولادة ، فإنه يحل للزوج أن يأتي زوجته ، وإن لم تغتسل ، مسلمة كانت ، أو كتابية ؛ أما إذا انقطع الدم لأقل من ذلك ، كأن ارتفع حيضها بعد سبعة أيام مثلاً ، وارتفع دم نفاسها بعد ثلاثين يوماً ، أو أقل ، فإنه لا يحل لزوجها أن يأتيها إلا إذا اغتسلت ، أو مضى على انقطاع دمها وقت صلاة كامل ، مثلاً إذا انقطع الدم بعد دخول وقت الظهر فلا يحل له إتيانها ، إلا إذا انقضى ذلك الوقت بتمامه ، وصارت صلاة الظهر ديناً في ذمتها ، أما إذا انقطع الدم في آخر وقت الظهر ، فإن كان باقياً منه زمن يسع الغسل وتكبيره الإحرام ، فإنه يحل له إتيانها بانهضائه ، أما إذا لم يبق من وقت الظهر إلا زمن يسير لا يسع ذلك ، ثم انقطع حيضها ، فإنه لا يحل إتيانها إلا إذا اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاة العصر كله بدون أن يجعد دما ، لا فرق في ذلك كله بين أن تكون الزوجة مسلمة ، أو كتابية .

(٢) الحنابلة — قالوا : لا يشترط تقدم الاستنجاء أو الاستجمار على الغسل ، بخلاف الوضوء ، فإنه يشترط فيه ذلك

الشافعية — قالوا : إن من شرائط صحة الوضوء أن يكون المتوضئ ميمناً ، فإذا توضأت المجنونة التي لا تميز عند ما ، فإن وضوءها لا يصح ، وهذا ليس شرطاً في الغسل ، فأوحضمت واغتسلت ، وهي غير ميمنة ، فإنه يحل لزوجها أن يأتيها .

فرائض الغسل

وفيهما حكم الشعر ، وزينة العروس ، ولبس الحلى ونحو ذلك

رأينا أن نذكر الفرائض مجتمعة أولاً عند كل مذهب ، ثم ننبه على المنفق عليه والمختلف فيه ، لأن ذلك أسهل في الحفظ وأقرب للفهم ^(١) .

(١) الحنفية - قالوا : فرائض الغسل ثلاثة : أحدها : المضمضة ؛ ثانيها : الاستنشاق ؛ ثالثها : غسل جميع البدن بالماء ، فهذه هي الفرائض بحملة عند الحنفية ، ويتعلق بكل واحد منها أحكام فأما المضمضة فإنها عبارة عن وضع الماء الطهور في الفم ، ولو لم يحرك فيه ، أو يطرح الماء الذي وضعه في فيه ، فمن وضع ماء في فيه ، ثم ابتلعه ، فقد أتى بفرض المضمضة في الغسل ، بشرط أن يصيب الماء جميع فمه ، وإذا كانت أسنان الذي يريد الغسل بجوفة - ذات فكل - فبقي فيها طعام ، إن كان صلباً (لا يجوز) غسله وهو الأصح لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج (حاجي كبير) ، وأما الاستنشاق

فهو إيصال الماء إلى داخل الأنف بالسكيفية التي تقدمت في الرضوء ، فإذا كان في أنفه مخاط يابس ، أو وسخ جاف فإن غسله لا يصح إلا إذا أخرجه ، ولعل في ذلك ما يحتمل المسلمين على النظافة دائماً ، فإن وجوب إخراج هذه الأقدار من الداخل ، وغسل ما تحتها دليل تام على العناية الشارح بالنظافة المفيدة للأبدان داخلاً وخارجاً ، وأما غسل جميع البدن بالماء ، فإنه فرض لازم في الغسل من الجنابة باتفاق ، بحيث لو بقي منه جزء يسير بطل الغسل ، ويجب على من يريد الغسل أن يزيل من على بدنه كل شيء يحول بينه وبين وصول الماء إليه ، فإذا كان بين أظافره أقدار تمنع من وصول الماء إلى ما تحتها من جلد الأظافر بطل غسله ، سواء كان من أهل المدن ، أو من أهل القرى ، ويفتقر الدرن من تراب وطين ونحو ذلك . فإنه إذا وجد بين الأظافر لا يبطل الغسل ، وقد اختلف في الآثار التي تقتضيها ضرورة أصحاب المهن كالخباز الذي يهجن دائماً ، والصباغ الذي ياصق بين أظافره صباغ ذو جرم يتعسر ذواله ونحوهما ، فقال بعضهم : إنه يبطل الغسل ، وقال بعضهم : لا يبطل ، لأن هذه الحالة ضرورية والشريعة قد استثنت أحوال الضرورة ، فلا مخرج على مثل هؤلاء ، وهذا القول هو الموافق لقواعد الشرع الحنيف ، ولا يجب على المرأة أن تنقض صفاتها شعرها في الغسل ، بل الذي يجب عليها أن توصل الماء إلى أصول شعرها - جذوره - ، وإذا كان لها ذؤابة - قطعة من شعرها نازلة على صدغها - فإنه لا يجب عليها غسلها ، فإذا كان شعرها منقوصاً غير مضفور ، فإنه يجب إيصال

== يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر ، فإنه يجب عليه إزالته حتى يصل الماء إلى أصول الشعر ، وإذا كانت لايسة أسورة ضيقة أو قرطاً - حلقاً - أو خاتماً ، فإنه يجب تحريكه حتى يصل الماء إلى ماتحته ، فإذا لم يصل الماء إلى ماتحته ، فإنه يجب نزعها ، وإذا كان بالأذن ثقب ليس فيه قرط - ساق - فإنه يجب أن يدخل الماء إلى داخل الثقب ، فإن دخل وحده فذاك ، وإلا فإنه يجب إدخاله بأي شيء ممكن ، ولا يجب أن تدخل المرأة أصبعها في فرجها عند الغسل ، ويجب على الرجل أن يوصل الماء إلى داخل شعر لحيته ، وأن يوصله إلى أصول اللحية ، سواء كان شعره مضافاً أو غير مضاف ؛ ويجب إدخال الماء إلى الأجزاء النائرة في البدن ، كالسرة ونحوها ، وينبغي إدخال أصبعه فيها ، ولا يجب على الأقلاف - وهو الذي لم يتختن - أن يدخل الماء إلى داخل الجلدة ، ولكنه يستحب له أن يفعل ذلك .

المالكية - قالوا : فرائض الغسل خمس ، وهي : النية ؛ تعميم الجسم بالماء ؛ ذلك جميع الجسم مع صب الماء ، أو بعده قبل جفاف العضو ؛ الموالاة غسل الأعضاء مع الذكر والقدرة ، تحليل شعر جسده جميعه بالماء ، فهذه فرائض الغسل عند المالكية ؛ فأما النية فقد عرفت أحكامها في الوضوء ، وهي هنا كذلك فرض عند المالكية يصح أن يتأخر عن الشروع في الغسل بزمان يسير عرفاً ، ومحلها في الغسل غسل أول جزء من أجزاء البدن ؛ وقد عرفت مما تقدم في فرائض الوضوء ، أن النية سنة مؤكدة عند الحنفية ، أما الحنابلة فقالوا : إنها شرط لصحة الغسل ، وسياق مذهبهم ، فلا يصح إلا بها ، ولكنها ليست داخلة في حقيقته . والشافعية اتفقوا مع المالكية على أن النية فرض ، إلا أنهم قالوا : لا يجوز تأخيرها عن غسل أول جزء من أجزاء البدن بجمال : الثاني : من فرائض الغسل تعميم الجسم بالماء ، وليس من الجسم اللحم ، والآنف ، وصماخ الأذنين ، والعين ، قالوا يجب عندهم غسل ظاهر البدن كله ، أما غسل باطن الأشياء التي لها باطن ، كالضمضة والاستنشاق فليس بفرض ، بل هو سنة ، كما ستعرفه ، نعم إذا كان في البدن ، تنكاش ، فإن عليه أن يحركها ليصل الماء إلى داخلها ؛ الفرض الثالث ، الموالاة ، وهو ركنه بالفور ، وهو أن ينتقل من غسل العضو إلى غسل العضو الثاني قبل جفاف الأول ، بشرط أن يكون ذاكر أقارداً ، وقد تقدم بيان ذلك في الوضوء ، فأرجع إليه إن شئت ؛ الفرض الرابع : ذلك جميع الجسم بالماء ، ولا يشترط أن يكون الدلك حال صب الماء على البدن ، بل يكفي الدلك بعد صب الماء ونزوله من على البدن ، بشرط أن لا يفيض الماء من على العضو قبل دلكه ، ولا يشترط في الدلك عندهم أن يكون مخصوص اليد ، فلو دلك جزء من جسده بذراعه ، أو وضع إحدى رجليه على الأخرى ، ==

== ودلتكها بها : فإنه يجوزته ذلك : وكذا يكفي ذلك - بمنديل أو فوطه - أو نحو ذلك على المعتمد
فن أخذ طرف الفوطه بيده اليمنى ، والطرف الآخر بيده اليسرى ، وذلك بما ظهره وبذنه : فإنه
يجوزته ذلك ، قبل أن يهف الجسم ، ولو كان قادراً على ذلك بيده على المعتمد ، ومثل ذلك ما إذا
وضع في كفه كيساً ، وذلك به ، فإنه يصح بالاختلاف : لأنه ذلك باليد ، ومن عجز عن ذلك بدنه كله
أو بعضه بيده ، أو بخرقه ، فإنه يسقط عنه فرض ذلك على المعتمد ، ولا يلزمه أن يلبس غيره بذلك ؛
الفرض الخامس من فرائض الغسل : تغليل الشعر ، فأما شعر اللحية : فإن كان غزيراً ففي تغليله خلاف
فبعضهم يقول : إنه واجب ، وبعضهم يقول : إنه مندوب ، وأما شعر البدن ، فإنه يجب تغليله في
الغسل باتفاق ، سواء كان خفيفاً أو غزيراً ، ويدخل في ذلك هذب العينين والحواس ، وشعر
الإبط ، والعانة ، وغير ذلك ، لا فرق في كل هذا بين الرجل والمرأة ، وإذا كان الشعر مضافاً فلا
يخلو إما أن يكون مخيوط من خارجه ، أو مضافاً بغير مخيوط ، فإن كان مضافاً مخيوطاً ، فإنه
يجب نقضه - حله - إن كانت هذه الخيوط ثلاثة فأكثر ، أما إن كانت هذه الخيوط أقل من ثلاثة ،
فإنه لا يجب نقضه ، إلا إذا اشتد ضرره ، وتعدر بسبب ذلك إيصال الماء إلى البشرة ، وكذا إذا
كان ضرره شديداً يتعدر معه إيصال الماء إلى البشرة ، ويجب نقض الشعر ، وإلا فلا .

والخلاص أن الشعر المضاف بثلاثة خيوط فأكثر يجب نقضه بدون كلام : لأن الشأن فيه
أن يكون شديداً يمنع من وصول الماء إلى البشرة ، أما إن كان مضافاً ، فإن اشتد ضرره وجب
نقضه ، سواء كان مضافاً مخيوطاً ، أو مضافاً بغير مخيوط ، وإن لم يشتد ضرره ، فلا يجب نقضه
ويستثنى من ذلك كله شعر العروس إذا زينته ، أو وضعت عليه طيباً ونحوه من أنواع الزينة ،
فإنها لا يجب عليها غسل رأسها في هذه الحالة ، لما في ذلك من إتلاف المسان ، بل يكفي منها بغسل
بدنها ، ومسح رأسها بيدها ، حيث لا يضرها المسح ، فإن كان على بدنها كله طيب ونحوه وتفتش
من ضياعه بالماء ، سقط عنها فرض الغسل ، وتيممك .

هذا ، وقد تقدم في مباحث الوضوء ، حكم الخاتم الضيق والواسع ، فكذلك الحال هنا ،
فإن كان ضيقاً ، ولكن يساح له لبسه ، فإنه لا يجب نزعها ، وإن لم يصل الماء إلى ما تحته ، بل
يكفي بغسله هو إلى آخر ما تقدم .

الشافعية - قالوا : فرائض الغسل اثنتان فقط ، وضوئية ، وتيمم ظاهراً للجسد بالماء ، فأما النية
فيجب أن تكون عند أول مفسول ، بحيث لو قدمها قبل غسله أول عضو من بدنه بدل الغسل ، ==

== كما تقدم في «الوضوء» فارجع إليه إن شئت ؛ وأما تعميم ظاهر الجسد فإنه يشمل الشعر الموجود على البدن ، ويجب غسله ظاهراً وباطناً ؛ لا فرق في ذلك بين أن يكون الشعر خفيفاً أو غزيراً ، على أن الواجب هو أن يدخل الماء في خلل الشعر ، ولا يجب أن يصل إلى البشرة إذا كان غزيراً لا ينفذ منه الماء إلى البشرة ؛ ويجب نقض الشعر المصفور إذا منع صفوه من وصول الماء إلى باطنه ؛ لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ؛ فإن كان الشعر مثليداً بطبيعته بدون صفرة ، فإنه يعني عن إيصال الماء إلى باطنه ، ويجب أن يصل الماء إلى كل ما يمكن إيصاله إليه بلا حرج ، حتى لو بقي جزء من البدن لم يصبه الماء بطل الغسل ؛ ويجب أن يعم الماء تجاوبف البدن ، كعمق السرة وهو موضع جرح غائر ، ونحو ذلك ، ولا يكلف بإدخال الماء إلى ما غار من بدنه بأنوبة ، بل المطلوب منه أن يدخل الماء بما يستطعمه بدون تكلف ولا حرج ، ويجب أن يزيل كل سائل يمنع وصول الماء إلى ماتحته ، من عجين وشمع وقذى في عينه — عمام — كما يجب أن ينزع خاتمه الضيق الذي لا يصل الماء إلى ماتحته إلا بنزعه ، ويجب على المرأة أن تحرك قرطها الضيق — حلقة — وإذا كان بأذنها ثقب ليس فيه قرط ، فإنه لا يجب إيصال الماء إلى داخله ، لأن الواجب عندهم إنما هو غسل ما ظهر من البدن ، والثقب من الباطن لا من الظاهر ، ويجب غسل ما ظهر من صباخي الأذن — الصباخ هو خرق الأذن — أما داخلها ، فإنه لا يجب غسله ، وكذا يجب إيصال الماء إلى ماتحة القلفة — القلفة هي الجلدة الموجودة في قُبُل الرجل قبل أن يفتن — فإذا لم يمكن غسل ما تحته لإلا يزالها ، فإن زالتا تجب ، وإن تعذرت إزالتها يكون حكمه حكم من فقد الماء والتراب الذي يديه به ، ويقال له : فاقد الطهرين ، وإذا ماتت الألف يدفن بلا صلاة عليه على المتعد ؛ وبعضهم يقول : يقوم شخص بتيمة ، ويصلي عليه ، وبذلك تعلم أن الاختتان واجب عند الشافعية وهو من مقتضيات الصحة في زماننا فن لم يفتن فهو جاهل قدر .

الجنابة — قالوا : فرض الغسل شيء واحد ، وهو تعميم الجسد بالماء ، ويدخل في الجسد الفم والأنف ، فإنه يجب غسلهما من الداخل ، كما يجب غسلهما في الوضوء ، والشعر الموجود على البدن يجب غسله ظاهراً وباطناً ، بحيث يدخل الماء إلى داخله وإن لم يصل إلى الجلد إذا كان غزيراً ويجب على الرجل إذا صفر شعره أن ينقصه حال الغسل ، أما المرأة فإنها لا يجب عليها نقض صفائر شعرها في الغسل من الجنابة لما في ذلك من مشقة وحرج ، بل الواجب عليها تحريك شعرها حتى يصل الماء إلى جذوره — أصوله — نعم ينبغي لها أن تنقص صفائرها فقط . ==

== هذا في الغسل من الجنابة ، أما في الغسل من الحيض فإنها يجب عليها أن تنفض عن ثيابها وذلك لأنه لا يكرر كثيراً ، فليس فيه حرج ومشقة ، وبشمل ظاهر البدن داخل القلفة ، وقد تقدم بيانها إذا لم يتعد رفعها ، وإلا فلا يجب ، ويجب إيصال الماء إلى ما تحت الحلقم ونحوه ، على أن الجنابة قالوا : إن التسمية فرض في الغسل بشرطين : أن يكون القائم بالغسل عالماً ، فلا يفترض على الجاهل ، وأن يكون ذا كراً ، فلا يفترض على الناسي ، وهذا الحكم خاص بهم لم يشاركهم فيه أحد من الأئمة .

ملخص المتنق عليه والمختلف فيه

من فرائض الغسل

اتفق الأئمة الأربعة على أن تميم الجسد كله بالماء فرض ، واختلفوا في داخل القم والأنف فقال الجنابة ، والحنفية : إنه من البدن ، فالمضمضة والاستنشاق فرض عندهما في الغسل ، وقد عرفت أن الجنابة يقولون : إن غسل القم والأنف من الداخل فرض في الوضوء أيضاً ، ولكن الحنفية لم يوافقهم على ذلك في الوضوء ، أما الشافعية والمالكية فقد قالوا : إن الفرض هو غسل الظاهر فقط ، فلا تجب المضمضة والاستنشاق لا في الوضوء ولا في الغسل ، واتفقوا على ضرورة إيصال الماء إلى كل ما يمكن إيصاله إليه من أجزاء البدن ، ولو كانت غائرة ، كعمق السرة ، ومحل العمليات الجراحية التي لها أثر غائر ، وكذلك اتفقوا على أنه لا يجب أن يتكلف إدخال الماء إلى الثقب الموجود في بدنه بأنوبة - طلبة - ونحوها ، فلو ضرب شخص برصاصة شقرت في بدنه ثقباً غائراً ، فإن الواجب عليه أن يغسل ما يصل إليه بدون كلفة وحرج باتفاق الأربعة ، إلا أن الشافعية قد اعتبروا ثقب الأذن الذي يدخل فيه القرط - الحلق - من الباطن لامن الظاهر ، فلا يلزم إدخال الماء إليه ، ولو أمكن ، واتفقوا على إزالة كل حائل يمنع وصول الماء إلى ما تحته ، كحجبتين وشمع وصاحص في عينه ، إلا أن الحنفية قد اغتفروا للصناع ما يلصق برموس أمامهم تحت الأظافر إذا كان يتمذر عليهم إزالته دفناً للعرج ، أما غيرهم فإنهم يسكتون إزالته ، كما قال الأئمة الثلاثة ، واتفقوا على وجوب تخليل الشعر إذا كان خفيفاً يصل الماء إلى ما تحته من الجلد ، أما إذا كان غزيراً فإن المالكية قالوا : يجب أيضاً تخليله وتحريره حتى يصل الماء إلى ظاهر الجلد ، أما الأئمة الثلاثة فقد قالوا : إن الواجب هو أن يدخل الماء إلى باطن الشعر ، فعليه أن ينسله ظاهراً ، ويحرر كفي يصل الماء إلى باطنه : أما الوصول إلى البشرة - الجلد - فإنه لا يجب ، واختلفوا جميعاً في الشعر المصفور ==

مبحث منن الغسل ، ومندوباته

ومكروهاته

قد ذكرنا في « مباحث الوضوء » تعريف السنة والمندوب والمكروه ونحوها عند كل مذهب فمن شاء من قها فليرجع إليها ، وسنذكر هنا سنن الغسل ومندوباته مفصلة ، أما مكروهاته فإنها عبارة عن ترك سنة من سنته ، وإليك بيانها مفصلة في كل مذهب ، تحت الخط الذي أمامك (١) .

== فالحنفية قالوا : إنه لا يجب نقضه ، وإنما الواجب هو أن يصل الماء إلى جذور الشعر ، فإن كان الشعر غير مضمفور ؛ فإنه يجب تحريكه حتى يدخل الماء في باطنه ، وإن رخص للراة التي على رأسها الطيب المناع من وصول الماء إلى جذور الشعر ، بل قالوا : يجب عليها إزالة الطيب ولو كانت عروساً ، وهذا الحكم اتفق عليه الحنفية ، والحنابلة ، والشافعية ، وخالف فيه المالكية فقط ، فهم الذين رخصوا للعروس بترك الطيب والزينة ؛ وعدم غسل الرأس ، وهذه رخصة جميلة ، وقال الشافعية : يجب نقض الشعر المضمفور إن توقف على نقضه وصول الماء إلى باطنه ، وإلا فلا ؛ وقال الحنابلة : يجب نقض صفائر الرجل في الغسل بلا كلام ، وأما المرأة فإنه يجب عليها أن تنقضه في الغسل من الخيض والنفاس دون الجنابة ، دفعاً للشبهة والحرج ، وقد انفرد المالكية وحدهم بعد فرائض الغسل خمساً ، على أنك قد عرفت أن النية فرض عند الشافعية أيضاً فهم متفقون مع المالكية على فرضيتها ، أما الحنابلة فإنهم يقولون : إن النية شرط لا فرض ، كما تقدم في « الوضوء » والحنفية يقولون : إنها سنة ، وما عدا ذلك من الفرائض التي ذكرها المالكية فهي سنن عند الأئمة الآخرين .

(١) الجنابة — عدوا سنن الغسل — كما يأتي . : الوضوء قبله ، وقد عرفت أن المضمضة والاستنشاق فرض عندهم ، إزالة ما على بدن الذي يريد الغسل من القذر ؛ تثليث غسل الأعضاء ، تقديم غسل الشق الأيمن على الأيسر ؛ الموالاة ويمبر عنها بالفور ، وهي عبارة عن أن يبدأ في غسل العضو قبل أن يهتف الذي قبله ، لذلك ، إعادة غسل رجله في مكان غير الذي اغتسل فيه ، فأو كان واقفاً في طمست ، وعلم الماء رجله ، فإنه يندب له أن يمد غسلهما خارج الطمست ، وأما التسمية في أول الغسل فهي فرض ، بشرط أن يكون عالماً بأحكام الغسل ونحوها ، ذا كراً ، وتسقط عن الجاهل والناسي ، ولذا لم يذكرهما من فرائض الوضوء ، ولا فرق عند الحنابلة بين المندوب والسنة ؛ وهم متفقون مع الشافعية في ذلك ، كما تقدم في « الوضوء » .

مبحث الأمور التي يسن عندها الغسل أو يندب

قد عرفت مما قد ناهك في موجبات الغسل ، الأمور التي توجب الغسل وتجعله فرضاً لازماً ، وهناك أمور يسن من أجلها الغسل أو يندب ، وفي هذه الأمور تفصيل في المذاهب^(١) .

(١) الحنفية — عدوا سنن الغسل كالآتي : البداءة بالنية بقلبه ، وأن يقول بلسانه : نويت الغسل من الجنابة أو نحو ذلك ، والتسمية في أوله ، وغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً ، وأن يغسل فرجه بعد ذلك ، وإن لم يسكن عليه نجاسة ، وإزالة ما يوجد على بدنه من النجاسة قبل الغسل ، وأن يتوضأ قبله كوضوء الصلاة ، إلا أنه يؤخر غسل رجليه إن كان في مستنقع يجتمع فيه الماء ؛ كطست ونحوه ، أما إذا كان واقفاً على حجر ، أو لا يسأ في رجليه زملاً من الخشب - قبةاب - فإنه لا يؤخر غسل رجليه ، وذلك لأنه في الحالة الأولى يكون واقفاً في الماء الذي ينزل من بدنه ، وربما كان عليه شيء من الأقذار ، فلذا كان من السنة تأخير غسل الرجلين في هذه الحالة ، واليد بغسل رأسه قبل غسل بدنه ثلاثاً : أولاً فرض ، والآخر يان سنتان ، والدلك ، وتقديم غسل شقه الأيمن على غسل شقه الأيسر ، وتثبيت كل منهما ، وأن يرتب أعمال الغسل على الصفة المتقدمة ، وكل ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل ، وقد تقدمت .

وأما مندوباته فهي كل ما سبق أنه مندوب في الوضوء ، إلا الدعاء المأثور ، فإنه مندوب في الوضوء لاني الغسل ، لوجود المغتسل في مصب الماء المستعمل المختلط غالباً بالأقذار .

الشافعية - عدوا سنن الغسل كالآتي : التسمية مقرونة بنية الغسل ، وغسل اليدين إلى الكوعين ، كما في الوضوء ، والوضوء كاملاً قبله ، ومنه المضغضة والاستنشاق ، وإذا توضأ قيل أن يغتسل ، ثم أحدث فإنه لم يحتاج إلى إعادة الوضوء ، لأنه قد أتى بسنة الغسل ، وبعض الشافعية يقول . إذا انتقض وضوءه قبل أن يغتسل تطلب منه إعادته ، وذلك ما اتصل إليه يده من بدنه في كل مرة ، والمرآة ، وغسل الرأس أولاً ؛ والنيامن ، وإزالة ما على بدنه من القذر الذي لا يمنع وصول الماء إلى البشرة ، وإلا وجبت إزالته أولاً ؛ وستر العورة ؛ ولو كان بخاوة ، وتثبيت الغسل وتحليل الشعر والأصابع ، وترك حلق الشعر ، وقلم الظفر قبل غسله . والذكر الوارد في الوضوء ، وترك الاستعانة بغيره إلا المذر ، واستئبال القبلة ، وأن يغتسل بمكان لا يصيبه فيه رشاش الماء ، وترك نفخ البال عن أعضائه ، وترك الكلام إلا الحاجة ، وأن تضع المرأة داخل فرجها قطنية =

== عليها مسك أو عطر أو غير ذلك من الطيب إن وجد ، بشرط أن لا تكون متلبسة بالإحرام وأن لا تكون صائمة ، وأن لا تكون في حداد على زوجها الميت ، وإلا فلا تفعل ذلك ، وغسل الأحالي قبل الأسافل إلا مذاكيره ، فإنه يسن غسلها قبل الوضوء حتى لا ينقض وضوؤه بالمس ، ويغسلها بنية رفع الحدث عنها ؛ والسنة والمندوب عند الشافعية واحد ، كما تقدم .

المسالكية - عدوا سنن الغسل أربعة ، وهي : غسل يديه إلى السكوعين ، كما في الوضوء ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار ، وهو إخراج الماء من الأنف ، ومسح صمغ الأذنين . وعدوا مندوبات الغسل عشرة : وهي : التسمية في أوله ، والبداية بإزالة ما على فرجه أو باقي جسده من نجاسة ؛ أو قلر لا يمنع وصول الماء إلى البشرة ، والإلزام بإزالته ، وفعله في موضع طاهر ، والبداية بعد ذلك بغسل أعضاء الوضوء ثلاثاً ، وغسل أعلى البدن قبل أسفله ؛ ما عدا الفرج ؛ فيستحب تقديم غسله ؛ خشية نقض الوضوء بمسه لو أشربه ، وألحقت المرأة بالرجل ، وإن لم ينقض وضوؤها بمس فرجها ، وتطليت غسل الرأس ، بحيث يمسحها بالماء في كل مرة ، وتقديم غسل الشق الأيمن ظهراً وبطناً ، وذراعاً إلى المرفق على الشق الأيسر ، وتقابل صب الماء بلا حد ، بحيث يقتصر على القدر الذي يكفيه لغسل الأعضاء ؛ واستحضار النية إلى تمام الغسل والسكوت إلا عن ذكر الله أو الحاجة .

المسالكية - قالوا : الاغتسالات المسنونة ثلاثة : أحدها : غسل الجمعة لمصلحتها ، ولو لم تزلمه ويصح بطلوع الفجر والاتصال بالذهاب إلى الجامع ؛ فإن تقدم على الفجر أو لم يتصل بالذهاب إلى الجامع لم تحصل السنة فيميده لتحصيلها ؛ ثانيها : الغسل للعديد ؛ فإنه سنة على الرجوع وإن كان المشهور نديه ، ويدخل وقته بالسدس الأخير من الليل ؛ ونادب أن يكون بعد طلوع فجر العيد ، ولا يشترط اتصاله بالتوجه إلى مصلى العيد ، لأنه لليوم لا للصلاة ، فيطلب ولو من غير المصلى ، ثالثها : الغسل للإحرام حتى من الحائض والنفساء .

والاغتسالات المندوبة ثمان ، وهي : الغسل لم غسل ميتاً ، والغسل عند دخوله مكة ، وهو الطواف ، فلا يندب من الحائض والنفساء ، والغسل عند الوقوف بعرفة ؛ وهو مستحب كذلك من الحائض والنفساء ، والغسل لدخول المدينة المنورة على ساكنها أفعل بالصلاة والسلام ، والغسل لمن أسلم ، ولم يتقدم له موجب الغسل ؛ والغسل لصغيرة مأمورة بالصلاة وطهها بالغ ، والغسل لصغير مأمور بالصلاة وطهها بماء ، والغسل لمحافظة عند انقضاء دمها ؛

الخفيفة - قالوا : إن الاغتسالات المسنونة أربعة ، وهي الغسل يوم الجمعة لمن يريد صلاحها ==

= فهو الصلاة لا لليوم ، ولو اغتسل بعد صلاة الفجر ، ثم أحدث فتوضأ وصلى الجمعة لم تحصل السنة ، والغسل للبدن ، وهو كغسل الجمعة للصلاة لليوم ؛ والغسل عند الإحرام بحج أو عمرة ؛ والغسل للوقوف بعرفة ؛ ويندب الغسل في أمور : منها الغسل لمن أفاق من جنونه ، أو إغمائه ، أو سكره إن لم يجد أحداً بللاً ، فإن وجده فتيقن أنه منى أو شك في أنه منى أو منى ، ويجب الغسل ، فإن شك في أنه منى أو ودى لم يجب عليه الغسل ، كالتأثم عند انتباهه ؛ ومنها الغسل بعد الحجامة ؛ وليلة النصف من شعبان ، وليلة عرفة وليلة القدر ، وعند الوقوف بمنى ليلة يوم النحر ، وعند دخول منى يوم النحر لرمى الجمار ، وعند دخول مكة لطواف الزيارة ، وصلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء ، والفرع أو ظلمة شديدة أو ريح شديد ودخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولحضور مجامع الناس ، وللبس ثوباً جديداً ، وللمن غسلاً ميتاً ، وللمن تأب من ذنوب ، وللمن قدم من سفر ، والمستحاضة انقطع دمها ، وللمن أسلم من غير أن يكون جنباً ، وإلا وجب غسله وقد عد بعض الحنفية قسماً آخر ، وهو الغسل الواجب وجعلوا منه غسل الميت . والصحيح أنه فرض كفاية على المسلمين ، وكذا عد بعضهم غسل من أسلم جنباً ، أو بلغ بالاحتلام واجباً ؛ والصحيح أنه فرض . وأما من أسلمت بعد انقطاع حيضها فيندب لها الغسل ، كن أسلم غير جنب للفرق بينهما وبين من أسلم جنباً ، فإن الجنابة صفة لا تنقطع بالإسلام ، أما حيضها فقد انقطع قبل إسلامها .

الشافعية — قالوا : إن الغتسلات غير المفروضة كلها سنة إذا لا فرق بين المندوب والسنة عندهم ، وهي كثيرة : منها غسل الجمعة لمن يريد حضورها ، ووقته من الفجر الصادق إلى فراغ سلام إمام الجمعة ، ولا تسن إعادته ، وإن طرأ بعده حدث ؛ ومنها الغسل من غسل الميت ، سواء كان الفاسل طاهراً أو لا ؛ ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ، ويخرج بالإعراض عنه ، وكغسل الميت تبعاً ؛ ومنها غسل العيدين ، ولو لم يرد صلاتهما ، لأنه الزينة ، ويدخل وقته من نصف ليلة العيد ، ويخرج بفروب شمس يومه ؛ ومنها غسل من أسلم حالياً من الحدث الأكبر ، أما إذا لم يغتسل منه فيجب عليه الغسل ، وإن سبق منه غسل في حال كفره لعدم الاعتماد به ، ويدخل وقته بعد الإسلام ، ويفوت بالإعراض عنه ، أو طول الزمن ومنها الغسل لصلاة الاستسقاء ، أو كسوفين ، لمن يريد فعلها ولو في منزله ، ويدخل وقته بالنسبة لصلاة الاستسقاء بإرادة الصلاة إن أرادها منفرداً أو باجتماع الناس إن أرادها معهم ، وبالنسبة لصلاة الكسوفين بابتداء تغير الشمس أو القهر ويخرج بتمام الانجلاء ، ومنها الغسل من الجنون =

مبحث ما يجب على الجنب أن يفعله قبل أن يغتسل

من دخول مسجد ، وقراءة قرآن ، ونحو ذلك

يحرم على الجنب أن يباشر عملاً من الأعمال الشرعية الموقوفة على الوضوء ، قبل أن يغتسل ، فلا يحل له أن يغتسل نفلًا أو فرضاً وهو جنب ، إلا إذا فقد الماء أو عجز عن استعماله لمرض ونحوه

== والإغناء ، ولو لحظّة ، بعد الإفاقة إن لم يتحقق الإنزال ، وإلا وجب الغسل ؛ ومنها الغسل للوقوف بعرفة ، ويدخل وقته من فجر يوم عرفة ويخرج بفروب الشمس ؛ ومنها الغسل للوقوف بمزدلفة إن لم يكن قد اغتسل للوقوف بعرفة ، وإلا كفى الأول ، ويدخل وقته بالغروب ؛ ومنها الغسل للوقوف بالمشعر الحرام ، وسيأتي تعليل ذلك في «مباحث الحج» ؛ ومنها الغسل لرمى الجمار الثلاث في غير يوم النحر ؛ ومنها الغسل عند تغير رائحة البدن ؛ بما يماق به من عرق ، وأوساخ ، ونحو ذلك ؛ ومنها الغسل لمصنوع من الخشب ، وهذا من محاسن الشريعة ، فإنه لا يلبق بالإنسان أن يكون مصدرًا لإيذاء الناس بما ينبعث منه من رائحة قذرة ؛ ومنها الغسل بعد الحجامة والغصد لأن الغسل يهيئ للبدن نشاطه ، ويعرضه ما فقد من دم ؛ ومنها الغسل للاعتكاف ، لأنه يحسن من يريد أن ينقطع لمناجاة مولاه أن يكون نظيفاً ، وللدخول مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي كل ليلة من رمضان ؛ ومنها غسل الصبي إذا بلغ بالسن . أما إذا بلغ بالاحتلام ، فإنه يجب عليه الغسل ، كما سبق ؛ ومنها الغسل عند سيلان الوادي بالمطر أو النيل في أيام زيادته ، لما في ذلك من إعلان شكر الله عز وجل ، ومنها غسل المرأة عند انتهاء عدتها ، لأنها بذلك تصبح عرضة للخطبة ، فيحسن أن تكون نظيفة .

الحنابلة — حصروا الاغتسالات المسنونة في ستة عشر غسلًا ، وهي الغسل لصلاة جمعة يريد حضورها في يومها إذا صلاها ، والغسل لصلاة عيد في يومها إذا حضرها وصلاها ، وهو للصلاة لا لليوم ، فلا يجوز الغسل قبل الفجر ولا بعد الصلاة ، والغسل لصلاة الكسوفين ، والغسل لصلاة الاستسقاء ، والغسل لمن غسل ميتاً ، والغسل لمن أفاق من جنونه . والغسل لمن أفاق من إغمائه بلا حصول موجب للغسل في أثناءها ، والغسل للمستحاضة لكل صلاة ، والغسل للإحرام بجمع أو عمرة ، والغسل لدخول حرم ، والغسل لدخول مكة ، والغسل للوقوف بعرفة ، والغسل للوقوف بمزدلفة ، والغسل لرمى الجمار ، والغسل لطواف الزيارة ، وهو طواف الركن ، والغسل لطواف الوداع .

عما يأتيه في مباحث التيمم ، أما الصيام فرضاً أو نفلاً ، فإنه يصح من الجنب ، فإذا أتى الرجل زوجه قبل طلوع الفجر في يوم من رمضان ، ولم يغتسل بعد ذلك ، فإن صيامه يصح ، كما يأتي في مباحث الصوم ، ومن الأعمال الدينية التي لا يحل للجنب فعلها ، قراءة القرآن ، فيحرم عليه قراءة القرآن وهو جنب ، كما يحرم عليه مس المصحف من باب أولى ، لأن مس المصحف لا يحل بغير وضوء ، ولو لم يكن الشخص جنباً ، فلا يحل مسه للجنب من باب أولى ، ومنها دخول المسجد ، فيحرم على الجنب أن يدخل المسجد ، على أن الشارع قد رخص للجنب في تلاوة البسير من القرآن وفي دخول المسجد ، بشرط مفصلة في المذاهب . فانظرها تحت الجدول الذي أمامك (١) .

(١) المسالكية - قالوا : لا يجب للجنب أن يقرأ القرآن إلا بشرطين أحدهما أن يقرأ ما تيسر من القرآن ، كآية ونحوها في حالتين . الحالة الأولى : أن يقصد بذلك التمسك من عدو ونحوه ، الحالة الثانية : أن يستدل على حكم من الأحكام الشرعية ، وفيما عدا ذلك ، فإنه لا يحل له أن يقرأ شيئاً من القرآن ؛ كثيراً كان ، أو قليلاً ، أما دخول المسجد ، فإنه يحرم على الجنب أن يدخله ليمسك فيه ، أو ليتخذ طريقاً يمر منها ، ولكن يباح له دخول المسجد في صورتين : الصورة الأولى : أن لا يجد ماء يغتسل منه إلا في المسجد ، وليس له طريق إلا المسجد ، فينبذ بجوز له أن يمر بالمسجد ليغتسل ، ومثل ذلك ما إذا كان الدلو ، أو الحبل الذي يزرع به الماء في المسجد ، ولم يجد غيره ، فإن له أن يدخل المسجد ليأخذه ، وهذه الصورة كانت كثيرة الوقوع في القرى التي ليست بها أنابيب المياه - مواسير - أما الآن ، وقد عميت الأنابيب ، وبطلت المياضي والمغاطس ، وأصبحت دورة المياه مختصة بباب ، فإنه ينبغي للجنب أن يدخل من باب الدوزة ، ولا يمر في المسجد ، فإذا وجد مسجد ليس فيه مواسير ، وليس له باب دورة ، وانحصر ماء الغسل فيه ، فإن له أن يدخل المسجد ليغتسل ، ويجب عليه أن يتيمم قبل الدخول : الصورة الثانية : أن يخاف من أذى بلعته ؛ ولم يجد له مأوى سوى المسجد ، فإن له في هذه الحالة أن يتيمم ، ويدخل ، ويبس في يده حتى يزول ما يخاف منه .

هذا إذا كان الشخص مقيماً في بلده سليماً من المرض ؛ أما إذا كان مسافراً ، أو كان مريضاً وكان جنباً ، ولم يتيسر له استعمال الماء ، فإن له أن يتيمم ، ويدخل المسجد ، ويصلي فيه بالنيمم ، ويمكن لا يمسك فيه إلا للضرورة ؛ وإذا احتلم في المسجد ، فإنه يجب عليه أن يخرج منه سريعاً ، وإذا أمكنه أن يتيمم ، وهو خارج بسرعة كان حسناً .

وبالجملة فلا يجوز للجنب أن يدخل المسجد إلا في حالة الضرورة .

الحنفية — قالوا : يحرم على الجنب تلاوة القرآن ، قليلا كان ، أو كثيرا ، إلا في حالتين : إحداهما : أن يفتتح أسرا من الأمور الهامة — ذات بال — بالتسمية ، فإنه يجوز للجنب في هذه الحالة أن يأتي بالتسمية مع كونها قرآنا ، ثانيهما : أن يقرأ آية قصيرة يدعو بها لأحد ، أو يثنى بها على أحد ، كأن يقول : « رب اغفر لي ولوالدي » أو يقول : « أشهد على الكفار رحمة الله » ونحو ذلك ؛ وكذلك يحرم على الجنب دخول المسجد ، إلا للضرورة ، والضرورة في مثل هذا تقدر بما يناسب ، فمنها أن لا يجد ماء يغتسل به إلا في المسجد ، كما هو الشأن في بعض الجهات ففي هذه الحالة يجوز له أن يمر بالمسجد إلى المحل الموجود فيه الماء ليغتسل ، ولكن يجب عليه أن يتيمم قبل أن يمر ، ومن ذلك ما إذا اضطر إلى دخول المسجد خوفا من ضرر يلحقه ، كما يقول المالكية ، وعليه في هذه الحالة أن يتيمم .

والحاصل أن يتيمم الجنب بالنسبة لدخول المسجد تارة يكون واجبا ، وتارة يكون مندوبا فيجب عليه أن يتيمم في صورتين ، الصورة الأولى : أن تعرض له الجنابة ، وهو خارج المسجد ثم يضطر لدخول المسجد ، وفي هذه الحالة يجب عليه التيمم ، الصورة الثانية : أن ينام في المسجد وهو طاهر ، فيحتلم ، ثم يضطر للمسكت به لخوف من ضرر ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يتيمم فالتيمم لا يجب عليه إلا في هاتين الصورتين ، وما عداهما فإنه يندب له التيمم . فيندب لمن عرضت له جنابة في المسجد ، وأراد الخروج منه أن يتيمم ، أو اضطرت له الضرورة إلى الدخول وهو جنب ؛ ولم يتمكن من التيمم ثم زالت الضرورة ، وخرج ، فإنه يندب له أن يتيمم ، كي يمر به وهو متيمم ، وعلى كل حال ، فإن هذا التيمم لا يجوز له أن يقرأ به ، أو يصلي به .

هذا ، وسطح المسجد له حكم المسجد في ذلك كله ، أما فناء المسجد — حوشه — فإنه يجوز للجنب أن يدخله بدون تيمم ، ومثله مصلى العيد والجنائز ، والخطبات — متعبد بالصوفية — فإنها جميعها لها حكم المسجد ، أما المساجد التي بالمدارس ، فإن كانت عامة لا يمتنع أحد من الصلاة فيها ، أو كانت إذا أغلقت تتكون فيها جماعة من أهلها ، فهي كسائر المساجد ، لها أحكامها ، وإلا فلا . الشافعية — قالوا : يحرم على الجنب قراءة القرآن ، ولو حرفاً واحداً ، إن كان قاصداً تلاوته ، أما إذا قصد الذكر ، أو جرى على لسانه من غير قصد ، فلا يحرم ، ومثال ما يقصده الذكر أن يقرئ عند الأكل : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، أو عند الركوب : « سبحان الذي يرفع لنا هذا وما كنا له مقرنين » ، كما يجوز لفاقد الطهورين أن يقرأ القرآن في هلاته التي أبيعحت له للضرورة ، وهي صلاة الفرض ، وكذلك الخافض أو النفساء ، أما المرور بالمسجد ، فإنه يجوز للجنب

مباحث الحيض

يتعلق بالحيض مباحث : أحدها : تعريفه ، ويشتمل التعريف على بيان معنى دم الحيض والوانه ، ومقداره الذي تعتبر به المرأة حائضاً ، وبيان السن الذي يصح أن تحيض فيه الأكاديمية والذي لا يصح ، وبيان كون الحامل تحيض أو لا تحيض ، وغير ذلك من الأمور التي يستلزمها التعريف ، ثانياً : بيان مدة الحيض ، ومدة الطهر ، ثالثاً : بيان معنى الاستحاضة ، وإليك بيانها على هذا الترتيب .

تعريف الحيض

معنى الحيض في اللغة السيلان ، يقال : حاض الوادي ، إذا سال به الماء وحاضت الشجرة إذا سال منها الصمغ الأحمر ، وحاضت المرأة تحيض حيضاً ومحبضاً ، فهي حائض وحائضة ، إذا جرى دم حيضها ، ويسمى الحيض الطمث ، والاضحك ، والإعصار ، وغير ذلك .

== والحائض والنفساء من غير مكث فيه ، ولا تردد بشرط أمن عدم تلوث المسجد ، فلو دخل من باب وخرج من آخر جاز ، أما إذا دخل وخرج من باب واحد ، فإنه يحرم ؛ لأنه يكون قد تردد في المسجد ، وهو ممنوع ، إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر غير الذي دخل منه ، ولكن بدا له أن يخرج منه ، فإنه لا يحرم ، ويجوز للمحدث حدثاً أكبر أن يمكث في المسجد لضرورة ، كما إذا احتلم في المسجد ؛ أو عذر خروجه منه لتلوث أبوابه ؛ أو خوفه تلوث ثيابه أو ماله ، لكن يجب عليه التيمم بغير تراب المسجد إن لم يجد ماء أصلاً ؛ فإن وجد ماءً يكفي للوضوء وجب عليه الوضوء .

الختابلة — قالوا : يبساح المحدث حدثاً أكبر بلا عذر أن يقرأ مادون الآية القصيرة أو قدره من الطويلة ، ويحرم عليه قراءة ما زاد على ذلك . وله أن يأخذ بذكر يوافق لفظ القرآن ؛ كالبسملة عند الأكل ؛ وقوله عند الركوب : « سبحان الذي همز لنا هذا وما كنا له مقرنين » ؛ أما المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث ، فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء حال نزول الدم إن أمن تلوث المسجد . ويجوز للجنب أن يمكث في المسجد بوضوء . ولو بدون ضرورة . أما الحائض والنفساء فإنه لا يجوز لها المكث بالوضوء ، إلا إذا انقطع الدم .

أما معناه في اصطلاح الفقهاء ، فقد ذكرناه مفصلاً في المذاهب تحت الحفظ الذي أمامك ، ليسهل حفظه ، ومعرفة ما اشتمل عليه ^(١) من بيان معنى دم الحيض ، وبيان هل الحامل تحيض أولاً ؛ وبيان السن الذي يمكن فيها الحيض ، وبيان القدر الذي يعتبر حيضاً ، ونحو ذلك .

(١) المسالكية — قالوا : الحيض دم خرج بنفسه من قبل امرأة في السن التي تجعل فيه عادة ، ولو كان دفقة واحدة ، وإليك بيان كل كلمة من كلمات التعريف : فأما قوله : دم ؛ فإن المراد به عندهم ما كان ذا لون أحمر خالص الحرة ، أو كان ذا لون أصفر ، أو كان ذا لون أكر ، وهو ما كان وسطاً بين السواد والبياض ؛ فالحيض يشمل أنواع الدم الثلاثة المذكورة ، وإن كان الدم في الحقيقة مختصاً بما كان لونه أحمر خالص الحرة ، وهذا هو المشهور في مذهب المسالكية ، فلو فرض وخرج من قبل المرأة التي في سن الحيض ماء أصفر ؛ أو أكر ، فإنها تكون حائضاً ، كما إذا رأت دماً أحمر ، وبعضهم يقول : إن الحيض هو الدم الأحمر ، أما الأصفر والأكر ، فليس بحيض مطلقاً ، وبعضهم يقول : إن الأصفر ، والأكر إذا نزل في زمن الحيض كان حيضاً وإلا فلا ، ويرى بعض المحققين أن هذا القول هو أصح الأقوال ، وأما قوله : خرج بنفسه من قبل امرأة ؛ فهناك أن دم الحيض المعتبر هو ما خرج بدون سبب من الأسباب ، فإذا خرج الدم بسبب الولادة لا يكون حيضاً ، بل يكون نفاساً ، وسبب نفاس ، وإذا خرج بسبب اقتضاها البكارة ، فأمره ظاهر ، لأنه يكون كالدم الخارج من يد الإنسان ، أو أنفه ، أو أي جزء من أجزاء بدنه ، فليس على المرأة إلا تطهير المحل الملوث به ، أما إذا خرج دم الحيض بسبب دواء في غير موعده ، فإن الظاهر عندهم أنه لا يسمى حيضاً ، فعلى المرأة أن تصوم وتصل ، ولكن عليها أن تقضي الصيام احتياطاً لاحتمال أن يكون حيضاً ، ولا تنقض به عتبتها وهذا بخلاف ما إذا استعملت دواء ينقطع به الحيض في غير وقته المعتاد ، فإنه يعتبر طهوراً ، وتنقض به العدة ، على أنه لا يجوز للمرأة أن تمنع حيضها ، أو تستعمل إنزاله إذا كان ذلك يضر صحتها ، لأن المحافظة على الصحة واجبة ، وحاصل هذا القيد أن الحيض يشترط فيه أن يكون خارجاً من قبل المرأة ، ولو خرج من دبرها ، أو أي جزء من أجزاء بدنها ، فإنه لا يكون حيضاً ، وأن يخرج بنفسه لا بسبب من الاشتباب ، وإلا فلا يكون حيضاً ، وقوله : في السن الذي تجعل فيه عادة . خرج به الدم الذي تراه الصغيرة التي لا تحيض ، والدم الذي تراه الكبيرة البالغة من الحيض ، فإنه لا يكون حيضاً ، فأما الصغيرة عندهم فهي ما كانت دون تسع سنين ، فإذا رأت منه دماً ، فإنه لا يكون حيضاً جزمياً ؛ أما إذا رأت بت تسع سنين ، فإنه يسأل عنه أهل الخبرة من النساء العارفات ، أو الطبيب الأمين ، فإن قالوا : إنه دم حيض فذلك =

== وإلا فلا ، ومثل بنت تسع بنت عشر سنين إلى ثلاثة عشرة ، فإنه يسأل عن دمها أهل الخبرة ، ويقال إن بلغت ثلاث عشرة : مرافقة ، فإن زاد سنها على ثلاث عشرة ، فإنه يكون حيضاً حراماً ، وأما الكبيرة فإن بلغ سنها خمسين سنة ، فإنه يسأل عن دمها أهل الخبرة ، ويعمل برأيهم ، إلى أن تبلغ سن السبعين ، وفي هذه الحالة إذا رأت دمها ، فإنه لا يكون حيضاً قطعاً ، على أن المسالكية يسمون الدم الخارج بعد السبعين استحاضة ، ويسمون الدم الخارج من الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين دم علة وفساد ، خلافاً للحنفية ، فإنهم يطابقون عليه دم استحاضة ، لا فرق بين صغيرة وكبيرة ، ومن هذه القيود تعلم أن الحامل تحيض عند المسالكية ، فإن رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها ، وهي المدة التي يظهر فيها الحمل عادة - فإن مدة حيضها تقدر بعشرين يوماً إن استمر بها الدم ، ويستمر هذا التقدير إلى ستة أشهر ، وإن رأت الدم بعد مضي ستة أشهر ، فإن مدة حيضها تقدر بثلاثين يوماً إذا استمر نزول الدم ، ويستمر هذا التقدير إلى أن تضع الحمل ؛ أما إذا رأت الدم في الشهر الأول ، أو الثاني ، فإن مدة حملها تكون كالمدة المعتادة ، وسننبئها في مبحث مدة الحيض والطهر ، وقرله : ولو كان الحيض دفقة - بضم الدال ، وفنحها - الشيء الذي ينزل في زمن يسير ، ومعنى ذلك أن المرأة تعتبر حائضاً ، ولو نزل منها دم يسير ، فلا تصح منها الصلاة ، إلا إذا طهرت ، وإذا كانت صائمة فمعد صومها ، ووجب عليها القضاء ، على أن الدم اليسير لا ينقض به العدة : بل لا بد من أن يستمر نزول الدم يوماً أو بعض يوم ، راجع ههنا (٤٤) من الجزء الرابع ، من هذا الكتاب .

الحنفية - قالوا : إن الحيض يصح أن يعتبر حدثاً ، كزواج الریح ، ويصح أن يعتبر من باب النجاسة ، كالبول ، فعلى الاعتبار الأول يعرفونه بأنه صفة شرعية توصف بها المرأة بسبب نزول الدم ، فتعمر وطأها ، ونمناها من الصلاة والصيام ، وغير ذلك ، مما سيأتي في مبحث ما لا يحل للمحائض فعله ، وعلى الاعتبار الثاني يعرفونه بأنه دم خرج من رحم امرأة غير حامل ، وغير صغيرة أو كبيرة - آيسة من الحيض - لا بسبب ولادة ، ولا بسبب مرض ، فتقو طم : دم ، يشمل ما كان على لون من ألوان الدماء الستة ، وهي : الحرة : والسكدرية : والخضرة : والترابية : فسمية للتراب ، بمعنى التراب - والصغيرة ، والسواد ، فإذا نزل من رحم المرأة سائل متصف بلون من هذه الألوان ، فإنه يكون دم حيض ، بشرط أن يخرج إلى ظاهر القبل ، والمراد به ما يظهر من فرج المرأة حال جلوسها ، فلو احتسب بالدم من الداخل ، فوضعت قدوة أو غيرهما من تحت من وصله إلى ظاهر قبلها ، فإنها لا تكون حائضاً ، فلو كانت صائمة ، واحتسب بدم الحيض من الداخل ==

== ثم وضعت قطنة ونحوها ، منعت من وصوله إلى ظاهر القبل ، فإن صيماها لا يفسد ، ثم إذا وصل الدم إلى الظاهر كانت المرأة حائضاً ، ولو لم يكن الدم سائلاً ، لأن السيلان ليس شرطاً في الحيض عندهم ، فلورات الدم وانقطع قبل عاداتها ، ثم عاد ثانياً ، فإنها تعتبر حائضاً في الزمن الذي انقطع فيه ، ولا يقال : إن الحيض هو الدم ، فتكيف تعتبر حائضاً مع انقطاعه ، لأنهم يقولون : إنها في هذه الحالة تكون حائضاً حكماً ، بمعنى أن الشارع حكم بحيضها ، وإن لم ينزل الدم بالفعل ، وقولهم : غير حامل ، مخرج به الدم الذي تراه المرأة وهي حامل ، فإنه لا يقال له : دم حيض عند الحنفية ؛ وقولهم : غير صغيرة ، وغير كبيرة ، مخرج به الدم الذي تراه الصغيرة ، وهي من لم تبلغ سبع سنين فإنه لا يسمى حيضاً ، ومثله الدم الذي تراه الكبيرة ، وهي التي زاد سنها على خمس وخمسين سنة ، ويقال لها : آيسة من الحيض : فإنه لا يسمى حيضاً ، وذلك هو المعتد عندهم ، ومن زادت على خمس وخمسين سنة إذا رأت دمًا قوياً كالحيض ، فإنه يعتبر حيضاً ، والحاصل أن الدم الذي تراه الحامل أو الصغيرة ، أو الآيسة من الحيض لا يقال له : حيض ، وإنما يقال له : استحاضة ، أما دم اقتضاض البكارة ، فأمر ظاهر ، لأنه ليس من الرحم ، فلا يقال له : حيض بانفراق ، وبعضهم يقتصر في التعريف على قوله : دم مخرج من رحم امرأة ، ويعمل ذلك بأن دم الاستحاضة لا يخرج من الرحم الذي هو وراء الولد ، وإنما يقال له : مخرج من الفرج ، ولعل هذا التدقيق من اختصاص الأطباء أما الفقهاء فإنهم لا يحتاجون إليه وما داموا قد حددوا سن المرأة التي تعتبر حائضاً من صغرها إلى شيخوختها ، وحددوا مدة معينة لاكثر الحيض وأقله ، فإن كل ما وراء ذلك تدقيق لا ينبغي الخوض فيه إلا للعالم بالطب الذي يمكنه أن يعرف عملياً الفرق بين دم الاستحاضة ودم الحيض ، وهل هما يخرجان من محل واحد أو لا .

الشافعية — قالوا : الحيض هو الدم الخارج من قبل المرأة السليمة من المرض الموجب لزول الدم ، إذا بلغ سنها تسع سنين ، فأكثر ، من غير سبب ولادة ، فقولهم : الدم ، المراد بالدم ما كان له لون من ألوان الدماء ، وألوان الدماء خمسة : أحدها . السواد ، وهو أقواها عندهم ؛ ثانياً : الحمرة ، وهي تلي السواد في القوة . ثالثاً : الشقرة ، وهي تلي السواد في القوة ؛ رابعها : السكدرية ، وقد عرفت منها ما فيما تقدم للسككية ، وهي تلي السواد ؛ خامسها : الصفرة هي تلي السكدرية ، وقيل : بل الصفرة أقوى من السكدرية ، وعلى كل فالأمر سهل ، لأنها جميعها يقال لها : حيض ، وقوله : الخارج من قبل المرأة ، المراد به أقصى الرحم ، فالدم عندهم يخرج من عرق في أقصى الرحم ، سواء كانت المرأة حاملاً أو غير حامل ، لأن الحامل تنحصر عندهم الشافعية ، كالسككية ، خلافاً للحنفية ، والحنابلة ، وتعتبر مدة الحيض بالنسبة للحامل كماداتها ، وهي غير حامل ، فالدم الذي يخرج من غير الرحم ==

مدة الحيض

المراد بمدة الحيض مقدار الزمن الذي تعتبر فيه المرأة حائضاً ، بحيث لو نقص أو زاد لا تعتبر المرأة حائضاً ، وإن رأت الدم ، وله مبدأ ونهاية ، فأقل الحيض يوم وليلة ، بشرط أن يكون الدم نازلاً كالاعتاد في زمن الحيض ، بحيث لو وضعت قطنة لتلوثت بالدم ، والمراد باليوم والليلة أربع وعشرون ساعة فلكية ، بحيث لو رأت الدم وانقطع قبل مضي هذه المدة لا تعتبر المرأة حائضاً ، ولا يشترط أن ترى الدم في أول النهار ، ثم يستمر طول النهار وطول الليل ، بل المدار في ذلك على مضي أربع وعشرين ساعة من وقت نزوله ، وأما أكثر مدة الحيض ، فهو خمسة عشر يوماً مع لياليها ، فإذا رأت الدم بعد ذلك ، فإنه لا يكون دم حيض ، ولا عبرة في هذا التقدير بمعادة

== لا يسمى حيضاً طبعاً ، سواء خرج من القبل ، كما خارج بسبب إزالة البكارة ، أو خرج من الدبر ، أو من أى جزء من أجزاء البدن ، وقوله : السليمة من المرض الموجب لنزول الدم ، خرج به الدم الذى ينزل من الرحم بسبب المرض ، ويقال له : دم استحاضة . وقوله : إذا بلغ سنها تسع سنين ، خرج به الدم الذى ينزل من الصغيرة ، وهى ما دون تسع سنين ، فإنه لا يسمى حيضاً ، بل يسمى استحاضة ، كما يسمى الحنفية . خلافاً للمالكية الذين يقولون : إن الدم الخارج من قبل الصغيرة لا يسمى استحاضة ، وإنما يقال له : دم علة وفساد ، ولا حد لنهاية مدة الحيض عند الشافعية فإنهم يقولون : إن المرأة يمكن أن تحيض مادامت على قيد الحياة ، لهم الغالب انقطاع الحيض بعد اثنتين وستين سنة ، فإذا رأت المرأة الدم بعد هذا السن كانت حائضاً ، وقد خالفوا في ذلك الأئمة الثلاثة : وقوله : من غير سبب ولادة ، خرج به دم النفاس ، وسيأتى بيانه بعد .

الحنابلة : قالوا : الحيض دم طبعى يخرج من قعر رحم الأنثى حال حملها ، وهى غير حامل في أوقات معلومة من غير سبب ولادة ، وقولهم : دم ، الغالب فيه أن يكون ذا لون أسود ، أو أحمر أو أكر : وقولهم : طبعى ، معناه أنه لازم للمرأة بأصل خلقها ، وهذا القيد متفق عليه في المذاهب وقولهم : يخرج من قعر رحم الأنثى ، خرج به الدم الذى يخرج من قعر رحم البدن ، فإنه ليس بحيض ، وقولهم : وهى غير حامل ، خرج به الدم الذى تراه الحامل ، فإنه ليس بحيض ، وهذا موافق لما يراه الحنفية ، ومخالف لما يراه المالكية والشافعية ، كما تقدم ، وقوله : في أوقات معلومة ، خرج به ما تراه الصغيرة ، وهى ما دون تسع سنين ، أو تراه الكبيرة الأيسة من الحيض ، وهى عندئذ المرأة التى تبلغ خمسين سنة ، فلورأت الدم بعدها لا تكون حائضاً ، ولو كان قوياً ، وقولهم : من غير سبب ولادة ، خرج به النفاس .

المرأة ، فلو اعتادت أن تبيض ثلاثاً أيام ، أو أربعة ، أو خمسة ، أو نحو ذلك ، ثم تغيرت عادتها فرأت الدم بعد هذه المدة ، فأنها تعتبر حائضاً . إلى خمسة عشر يوماً ؛ وهذا هو رأى الشافعية ؛ والحنابلة ، وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على هذا التقدير ، واسكنها جميعها غير صحيحة ، ومنها الحديث المعروف في كتب الفقه ، من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « النساء ناقصات عقل ودين ، قيل : وما نقصان دينهن ؟ قال : تمسكت إحداهن شطراً من شعرها لا تقصلي ، ومعنى ذلك أنها تمسكت نصف شهر حائضاً ، ولكن هذا الحديث غير صحيح . فقد قال ابن الجوزي : إن هذا حديث لا يعرف ، وقال البيهقي : لم أجده في شيء من كتب الحديث ، وقال غيرهما : إن هذا الحديث لا يثبت بوجه من الوجوه ، والواقع أنه لا معنى له مطلقاً ، لأن الشارع هو الذي منع النساء من الصلاة وهن حائضات ، فأى ذنب لهن في ذلك حتى يوصفن بهذا الوصف الظالم ، وكل ما عول عليه الشافعية ، والحنابلة في ذلك ما ثبت عن علي رضي الله عنه من أنه قال : ما زاد على الخمسة عشر استحاضة ، أما المالكية ، والحنفية فقد ذكرنا رأيهما تحت الخط الذي أمامك ^(١)

(١) الحنفية — قالوا : إن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام ، وثلاث ليال ، وأكثرها عشرة أيام ولياليها ، فإن كانت معتادة ، وزادت على عادتها فيما دون العشرة ، كان الزائد حيضاً ، فلو كانت عادتها ثلاثة أيام مثلاً ، ثم رأت الدم أربعة أيام ، انتقلت عادتها إلى الأربعة ، واعتبر الرابع حيضاً فإن العادة تثبت ولو مرة . وإن كانت عادتها أربعة ، ثم رأت خمسة ، انتقلت العادة إلى الخمسة ، وكان الخامس حيضاً ، وهكذا إلى العشرة ، فإذا تجاوزت العشرة كانت مستحاضة ، فلا يعتبر الزائد على العشرة حيضاً ، بل ترد إلى عادتها ، فيعتبر زمن حيضها هو الزمن الذي جرت عادتها بأن تبيض فيه ، وما زاد عليه يسكون استحاضة ، وسيأتي بيانها .

المالكية — قالوا : لا حد لأقل الحيض بالنسبة للعبادة لا باعتبار الخارج ، ولا باعتبار الزمن فلو نزل منها دقيقة واحدة في لحظة تعتبر حائضاً ؛ أما بالنسبة للعمدة والاستبراء فقالوا : إن أقله يوم أو بعض يوم ، ولا حد لأكثره ، باعتبار الخارج أيضاً ، فلا يجد برطل مثلاً أو أكثر ، أو أقل ، وأما أكثر باعتبار الزمن فيقدر بخمسة عشر يوماً لمبتدأة غير حامل ، ويقدر بثلاثة أيام زيادة على أكثره عادتھا استظهاراً ، فإن اعتادت خمسة أيام ، ثم تمسك سبعاً ثمانية أيام ، فإن استمر بها الدم في الحيضة الثالثة كانت عادتھا ثمانية لأن العادة تثبت مرة ، فتمسك أحد عشر يوماً فإن تمسك في الحيضة الرابعة تمسك أربعة عشر يوماً ، فإن تمسك بعد ذلك ، فلا تزيد على الخمسة عشر يوماً ، ويسكون الدم الخارج بعد الخمسة عشر ، أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوماً دم استحاضة .

مدة الطهر

أقل مدة الطهر خمسة عشر يوماً ، فلو حاضت المرأة ^(١) ، ثم انقطع حيضها ، بعد ثلاثة أيام مثلاً ، واستمر منقطعاً إلى أربعة عشر يوماً ، أو أقل ، ثم رأت الدم ، لا يكون حيضاً ، سواء كان الطهر واقعاً بين دمي حيض ؛ بأن حاضت المرأة ، ثم انقطع حيضها ، ثم حاضت بعد مضي المدة المذكورة ، أو كان واقعاً بين دمي حيض ونفاس ، بأن كانت المرأة نفاساً ، ثم انقطع دم نفاسها ، ثم حاضت بعد مضي هذه المدة ^(٢) ، أما أكثر مدة الطهر فلا حد لها ، فلو انقطع دم الحيض ، وبقيت المرأة خالية من الحيض طول عمرها ، فإنها تعد طاهرة ، وإذا رأت المرأة يوماً دماً ، ثم انقطع ورات يوماً دماً أيضاً ، فإنها تعتبر حائضاً في المدة التي انقطع فيها الدم عند الشافعية ، والحنفية ^(٣) .

مبحث الاستحاضة

الاستحاضة هي سيلان الدم في غير وقت الحيض والنفاس من الرحم ، فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض ، أو نقص عن أقله ، أو سال قبل من الحيض المتقدم ذكره في التبريف ، فهو استحاضة ^(٤) ، ولا يشترط في دم الاستحاضة أن يخرج من بطن من بطن من الحيض ، بل إذا نزل الدم

(١) الحنابلة - قالوا : إن أقل مدة الطهر بين الحيضتين هي ثلاثة عشر يوماً .

(٢) الشافعية - قالوا : إن مدة الطهر خمسة عشر يوماً ، كما يقول الحنفية ، والمالكية ، إلا أنهم اشترطوا أن يكون الطهر واقعاً بين دمي حيض ، أما إذا كان واقعاً بين دمي حيض ونفاس ، فإنه لا حد لأقله ، بحيث لو انقطع نفاسها ولو يوماً ، ثم رأت الدم فإنه يكون دم حيض .
(٣) المالكية - قالوا : إذا رأت المرأة الدم ، ولو لحظاً ، ثم انقطع فإنها تعتبر طاهرة ، إلى أن ترى الدم ثانياً ، وعليها في انقطاع دمها أن تفعل ما يفعله الطاهرات .

الحنابلة - وافقوا المالكية على أن الطهر الواقع بين دميين يعتبر طهراً ، إلا أنك قد عرفت أن أقل مدة الحيض عند دم وليلة ، فلو رأت الدم يوماً فقط ، أو أقل ، فإنها لا تعتبر حائضاً .
(٤) الشافعية - قالوا : إن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم ، بحيث عرفت القوى من الضعيف ، فإن حيضها هو الدم القوى ، بشرط أن لا ينقص عن أقل الحيض ، ولا يزيد على أكثره والضعيف طاهر ، بشرط أن لا ينقص عن أقل الطهر ، وأن يكون نزوله متتابعاً ، فلو رأت الدم يوماً أخيراً ، ويوماً أو دماً ، فقد فقدت شرطاً من شروط التمييز ، فإن اشتمل الشرط في الأمرين =

من صغيرة ينقص منها عن تسع سنين أو سبع ، على الخلاف المتقدم ، في تعريف الحيض ، فإنه يقال له : دم استخاضة ، والمستخاضة من أصحاب الإجماع ، لحكمها حكم من به سلس بول ، أو إسهال مستمر ، أو نحو ذلك من الأعداء المتقدمة في مباحث المندور ، وحكم الاستخاضة أنها لا تمنع شيئاً من الأشياء التي يمنةا الحيض والنفس ، كقراءة القرآن ، ودخول المسجد ، ومس المصطف والاعتكاف ، والطواف بالبيت الحرام وغير ذلك مما يأتي في صحيفة ١٣٣ ، نعم قد تنوقف مباشرة الصلاة ونحوها على الوضوء لا على الغسل ، كما مر في مباحث المندور .

أما تقدير زمن حيض المستخاضة ، ففيه اختلاف المذاهب .

== يكون حيضها يوماً وليلة ، وباقي الشهر طهر ، كما لو كانت مبتدأة لا تميز بين قوى الدم وضعيفة ، أما المعتادة فإن كانت مميزة ، حيضها الدم أقوى حملاً بالميز لا بالعادة المخالفة ، وإن لم تكن مميزة ، وتعلم عادتها قدرأ ووقتاً ، فرد إلى عاداتها في ذلك .

الحيالة — قالوا : أن المستخاضة إما أن تكون معتادة أو مبتدأة ، فالمعتادة تعمل بعاداتها ولو كانت مميزة ؛ والمبتدأة إما أن تكون مميزة أولاً ، فإن كانت مميزة صامت بتمييزها إن صاحب الأقوى أن يكون حيضاً ، بأن لم ينقص عن يوم وليلة ، ولم يزد على خمسة عشر يوماً ، وإن كانت غير مميزة قلدر حيضها يوماً وليلة ، وتخلص بعد ذلك ، وتعمل ما يفعله الطهورات ، وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث ، أما في الشهر الرابع ، فننتقل إلى غالب الحيض ، وهو ستة أيام أو سبعة ، باجتماعها وتغيرها .

المالكية — قالوا : إن المستخاضة إن عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض بأن ميزته بريح أولون أو نطن أو تألم ، فهو حيض ، بشرط أن يتقدمه أقل الطهر ، وهو خمسة عشر يوماً ، فإن لم تميز ، أو ميزت قبل تمام أقل الطهر ، فهي مستخاضة ، أي باقية على أنها طاهرة ، ولو مكثت على ذلك طول حياتها ، وأتمت عدة المراتبة بسنة بضعاء ، ولا تزيد الميزة ثلاثة أيام على عاداتها انتظاراً ، بل تقتصر على عاداتها ، ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض ، فإن استمر انتظارت .

الحنفية — قالوا : المستخاضة ، إما أن تكون مبتدأة ، وهي التي كانت في أول حيضها ، أو نفاسها ثم استمر بها الدم ، وإما أن تكون معتادة ، وهي التي سبق منها دم وطهر طهران ، وإما أن تكون معتبرة ، وهي المعتادة التي استمر بها الدم ، واعتلت عاداتها .

فأما المبتدأة ، فإنه إذا استمر بها الدم ، فقدر حيضها بعشرة أيام ، وطهرها بعشرين يوماً .

مبحث النفاس

تعريفه

هو دم يخرج عند ولادة المرأة ، أو قباضها من يسير ، أو معها ، أو بعدها ، كما هو منهج في المذاهب ، تحت الخط الذي أمرك^(١) ، ولو شق بطن المرأة ، ولو خرج منها الولد ، فإنها لا تكون نفاساً ، وإن انقضت به العدة .

== في كل شهر ، ويقدر نفاسها ؛ بأربعين يوماً ، وطورها منه بعشرين يوماً ، ثم يقدر حيضها بعد ذلك بمشئة أيام ، وهكذا .

وأما المعتادة التي لم تنس عاداتها فإنها ترد إلى عاداتها في الطهر والحيض ، إلا إذا كانت حادة طورها ستة أشهر ؛ فإنها ترد إليها ، مع إنقاص ساعة منها بالنسبة لانقضاء العدة ؛ وأما بالنسبة لغير العدة ؛ فترد إلى عاداتها كما هي .

وأما المنحجرة ، وهي التي نسيت عاداتها ؛ فإن مذهب الحنفية في أمرها شاق ؛ ومن أراد أن يعرف أحكامها ، فليرجع إلى غير هذا الكتاب .

(١) السالكية — قالوا : إن الدم الذي يخرج مع الولادة أو بعدها هو دم نفاس ، ومنه ما يخرج مع الولد الأول أو بعده أو قبل ولادة الثاني لمن ولدت توأمين ، أما الدم الذي يخرج قبل الولادة فهو دم حيض عديم .

الحنابلة — قالوا : إن الدم الخارج قبل الولادة بيومين أو ثلاثة مع أمارة كالدلق ؛ والدم الخارج مع الولادة يعتبر نفاساً ، كالدم الخارج عند الولادة .

الشافعية — قالوا : يشترط في تحقق أنه دم نفاس أن يخرج الدم بعد فراغ الرحم من الولد ، بأن يخرج كله ، فلو خرج بعض الولد أو أكثره لا يكون دم نفاس ، ومنه كونه عقب الولادة أنه لا يسهل بينه وبينها خمسة عشر يوماً فأكثر ، وإلا كان دم حيض ، أما الدم الذي يصاحب الولد وينزل قبل الدلق فليس هو دم نفاس ، بل هو دم حيض إن كانت حائضاً ؛ لأن الحمل قد يبيض عديم ، كما تقدم ، وإن لم تكن حائضاً فهو دم نفاس .

الحنفية — قالوا : إن الدم الذي يخرج عند خروج أكثر الولد هو دم نفاس كالدم الذي يخرج عقب خروجه ؛ أما الدم الذي يخرج بنزوح أقل الولد أو قبل خروجه فساد ، ولا يعتبر نفاساً ، ويقتل ما يملكه الظاهر .

أما الباقية فان ظهر بعض خلقه^(١) من إصبع ، أو ظفر ، أو شعر ، أو نحوه فهو ولد تصير المرأة بالدم الخارج عقبه نساء ، وإن لم يظهر من خلقه شيء من نحو ذلك ، بأن وضعت علقه أو مضغه ؛ فان أمكن جعل الدم المرتق حيضاً بأن صادف عادة حيضها فهو حيض وإلا فهو دم علة وفساد ؛ وإذا ولدت المرأة توأمين - ولدين - فمدة نفاسها تعتبر من الأول^(٢) لا من الثاني ، فلو مضى زمن بين ولادة الأول والثاني ، حسبت مدة النفاس من ولادة الأول ؛ ولو كان ذلك الزمن أكثر مدة النفاس ، فلو فرض وجاء الولد الثاني بعد أربعين يوماً من ولادة الأول يكون الدم النازل بعد ولادته دم علة وفساد ، لادم نفاس ؛ ولا حد لأقل النفاس ، فيتحقق بالحقة ، فإذا ولدت وانقطع دمها عقب الولادة ، أو ولدت بلا دم ، انقضت نفاسها ، ووجب عليها ما يجب على الطاهرات ؛ أما أكثر^(٣) مدة النفاس فهي أربعون يوماً ، والنقاء المتخلل بين دماء النفاس ، كان ترى يوماً دماً ، ويوماً طهرًا ، فيه تفصيل المذاهب^(٤) .

(١) الشافعية - قالوا : لا يشترط في النفاس أن يظهر بعض خلق الولد ، بل لو وضعت علقه أو مضغه ، وأخبر القواهل بأنها أصل آدمي ، فالدم الخارج عقب ذلك نفاس .
(٢) الشافعية - قالوا : إذا ولدت توأمين اعتبر نفاسها من الثاني ، أما الدم الخارج بعد الأول فلا يعتبر دم نفاس ، وإنما هو دم حيض إذا صادف عادة حيضها فان لم يصادف عادة حيضها ، فهو دم علة وفساد .

المالكية - قالوا : إذا ولدت توأمين ، فان كان بين ولادتهما ستون يوماً - وهي أكثر مدة النفاس عندهم - كان لكل من الولدين نفاس معتقلاً ؛ وإن كان بينهما أقل من ذلك كان للولدين نفاس واحد ، ويعتبر مبدؤه من الأول .

(٣) الشافعية - قالوا : إن أكثر مدة النفاس ستون يوماً ، وغالبه أربعون يوماً .

المالكية - قالوا : إن أكثر مدة النفاس ستون يوماً .

(٤) الحنفية - قالوا : إن النقاء المتخلل بين دماء النفاس يعتبر نفاساً ، وإن بلغت مدته خمسة عشر يوماً ، فأكثر .

الشافعية - قالوا : النقاء المتخلل بين دماء النفاس إن كان خمسة عشر يوماً فصاعداً فهو طهر ، وما قبله نفاس ، وما بعده حيض ، وإن نقص عن خمسة عشر يوماً فالكل نفاس على الراجح ، فإن لم ينزل دم عقب الولادة أصلاً ، ولم يأتها الدم مدة خمسة عشر يوماً أصلاً فالكل طهر ، وما يجيء بعد ذلك من الدم حيض ، ولا نفاس لما في هذه الجملة .

مبحث ما يحرم على الحائض ، أو النفساء فعله قبل انقطاع الدم

يحرم على الحائض ، أو النفساء أن تبشر الأعمال الدينية التي تحرم على الجنب ، من صلاة ، ومس مصحف ، وقراءة قرآن ، وتزويد الحائض ، والنفساء عن الجنب أمور : منها الصيام : فإنه يحرم على الحائض ، أو النفساء أن تنوي صيام فرض أو نفل ، وإن صامت لا ينعقد صيامها ، ومن يفعل منهن ذلك في رمضان ، كان معذباً لنفسه آثماً ، وذلك جهل شائن .

ويجب على الحائض ، أو النفساء أن تقضى ما فاتها في أيام الحيض والنفس من صوم رمضان أما ما فاتها من صلاة ، فإنه لا يجب عليها قضاؤه ، وذلك لأن الصلاة تتكرر كل يوم ، فيشق قضاؤها ؛ وقد رفع الله المشقة والخرج عن الناس ، كما قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، ومنها مهمة الاعتكاف ، فإنه لا يصح الاعتكاف من الحائض والنفساء ، وهذا الحكم ليس موجوداً في الرجال طبعاً ، ومنها جواز طلاقها فيحرم إيقاع الطلاق على من تعتمد بالأقراء - القرء هو الحيض ، أو الطهر - ومع كونه حراماً ؛ فإنه يقع ، ويقوم به راجعاً إن كانت لها رجعة ، ومن أراد أن يعرف حكم طلاق الحائض ، وما ورد فيه من نهي ، ويعرف أقسام الطلاق من سني ، ويدعي ، ومحرم ، وجائز الخ ، فليرجع إلى الجزء الرابع ، من كتابنا هذا - الفقه على المذاهب الأربعة - صحيفة ٢٩٦ وما بعدها ، ومنها تحريم قربانها ، فيحرم عليها أن تبسك زوجها من

== المسألة - قالوا : إن النقاء المختل بين دماء النفاس إن كان نصف شهر فهو طاهر ؛ والدم النازل بعده حيض ، وإن كان أقل من ذلك فهو دم نفاس ، وتلفق أكثر مدة النفاس ، بأن تضم أيام الدم إلى بعضها ، وتلحق أيام الانقطاع ، حتى تبلغ أيام الدم ستين يوماً ، فيقضى بذلك نفاسها ، ويجب عليها أن تفعل في أيام الانقطاع ما يفعله الطاهرات من صلاة وصيام ونحو ذلك .

الحنبلة - قالوا : النقاء المختل بين دماء النفاس طاهر ، فيجب عليها في إيامه كل ما يجب على الطاهرات .

المسألة - قالوا : يشترط في الاستحاضة أن يكون الدم من بليغ من الحيض ، وليس دم حيض أو نفاس ، وأما المتأرجح من الصغيرة فهو دم علة وفساد .

وطائها ، وهى حائض ، كما يحرم عليه أن يأتيها قبل أن ينقطع دم الحيض وتغتسل^(١) ، فإن عجزت عن الغسل ، وجب عليها أن تقيم قبل ذلك ، ومنها تحريم الاستمتاع بها بين السرة والركبة ، فإنها لا يحل^(٢) لها أن تمسك الرجل من الاستمتاع بهذا الجزء ، وهى حائض ، كما لا يحل له أن يجبرها على ذلك ، إلا إذا وضع منراً على فرجه ، وما فوقه إلى سترته ، وما تحته إلى ركبتها ، أو وضعت المرأة ذلك المنزر فوق هذا المكان من بدنها ، ويشترط في المنزر أن يمنع وصول حرارة البدن ، أما إذا كان رقيقاً لا يمنع وصول حرارة البدن عن التلاصق فإنه لا يكفي ، أما ما عدا^(٣) ذلك من أجزاء البدن ، فإنه يجوز الاستمتاع به ، بلا خلاف ، أما وطء الحائض قبل انقطاع دم الحيض ، فإنه يحرم ولو بحائل - كالسكيس - المعروف ، فن وطئ امرأته أثناء نزول الدم ، فإنه يأثم وتهب عليه التوبة فوراً ، كما تأثم هى بتمكينه ، ومن السنة أن يتصدق بدينار أو بنصفه ، وقد بينا مقدار الدينار في كتاب الزكاة ، فارجع إليه - حنفى - شافعى .

(١) الحنفية - قالوا : يحل للرجل أن يأتي امرأته متى انقطع دم الحيض والنفاس لاكثر مدة الحيض وهى عشرة أيام كاملة ، ولاكثر مدة النفاس ، وهى أربعون يوماً ، وإن لم تغسل ، وقد تقدم بيان ذلك قريباً ، فارجع إليه إن شئت .

(٢) الحنابلة - قالوا : يحل للرجل أن يستمتع من امرأته بجميع أجزاء بدنها ، وهى حائض أو نفساء بدون حائل ، ولا يحرم عليه إلا الوطء فقط ، وهو صغيرة عديم ، فن ابتلى به ، فإن عابه أن يكفر عن ذنبه ، ويتصدق بدينار أو نصفه ، إن قدر ، وإلا سقطت عنه الكفارة ، ووجب عليه التوبة ، ويحل هذا المذا الميرتب عليه مرض أو أذى شديد ، وإلا كان حراماً محرماً مخالفة بالإجماع .

(٣) المالكية - قالوا : يحرم وطء الحائض حال نزول الدم باتفاق ، وهل يجوز للزوج أن يستمتع بها بين السرة والركبة بدون إباحة من غير حائل أولاً ؟ رجع بعضهم الجواز كالحنابلة والمشهور عندهم المنع ، ولو بحائل ، لما في الجواز من الخلق ، إذ قد يهيج فلا يستطيع منع نفسه ، والمالكية يبنون قواعد مذهبهم على البعد عن الأسباب الموصلة إلى المحرم ، ويعبرون عن ذلك - بعد باب الذرائع - .

هذا ، ولا يخفى ما في تحريم إتيان الحائض من المحامن ، فقد أجمع الأطباء على أن إتيان الحائض ، ضار بمصطفى التناسل ضرراً شديداً ، ومع هذا فإن في المذاهب ما قد يرفع المحذور ، فإن الحنفية قد أباحوا إتيان المرأة إذا انقطع دمها ، ومضى على انقضاءه وقت صلاة كاملة ، من الظاهر إلى العصر مثلاً ، ولو لم تغسل ، ولا يخفى أن كثيراً من النساء لا يستمر عليها نزول الدم كل مدة الحيض -

مباحث المسح على الخفين

يتعلق بالمسح على الخفين مباحث : أحدها : تعريف المسح : ثانيا : تعريف الخنف الذي يصح المسح عليه لغة واصطلاحاً ثالثاً : حكمه : رابعها : دليله : خامسها : شروطه : سادسها : القدر المفروض من مسحه ، سابعها : كيفية المسح المسنونة : ثامنها : مكروهاته : تاسعها : بيان المدة التي يستمر المسح فيها ، عاشرها : مبطلات المسح على الخنف ، وإليك بيانها على هذا الترتيب :

تعريف المسح على الخنف ، وحكمه

أما المسح فمعناه لغة إمراء اليد على الشيء فن مر بيده على شيء ، فإنه يقال له : مسح عليه ، وأما معناه في الشرع . فهو عبارة عن أن تصيب البلة — البلال — خففاً مخصوصاً ، وهو ما تحقققت فيه الشروط الآتية ، في زمن مخصوص .

أما حكمه ، فإن الأصل فيه الجواز . فالشارع قد أجاز الرجال والنساء أن يمسحوا على الخنف في السفر والإقامة ، فهو رخصة رخص الشارع للمسكين فيها ، بمعنى الرخصة في اللغة السهولة ، وفي الشرع ما ثبت على خلاف دليل شرعي بدليل آخر معارض ، أما ما ثبت بدليل ليس له معارض ، فإنه يقال له : عزيمة على أن المسح على الخفين قد يكون واجباً ، وذلك فيما إذا خاف الشخص فوات الوقت إذا خلع الخنف وغسل رجليه ، فإنه في هذه الحالة يفترض عليه أن يمسح على الخنف ، ومثل ذلك ما إذا خاف فوات فرض آخر غير الصلاة ، كالوقوف بعرفة ، فإنه يفترض عليه في هذه الحالة أن لا ينزع خفيه ؛ وكذا إذا لم يكن معه ماء يكفي لغسل رجليه ، فإنه يجب عليه أن يمسح على الخنف ، أما في غير هذه الأحوال فإنه يكون رخصة جائزة ، ويكون الغسل أفضل من المسح^(١)

== وأباح المالكية إتيانها متى انقطع الدم ، ولو بعد لحظة ، بشرط أن تغسل ، وكثير من النساء ينقطع عنها الدم في أوقات شتى ، ثم إن المالكية قالوا : إذا قطعت المرأة دمها : ولو بدواء ، فإنه يصح إتيانها ، فلا يلزم أن ينقطع بنفسه ، فعلى الشهور بين الذين لا يستعملون الصبر أن يجتهدوا في قطع الدم قبل الإتيان طبقاً لهذا .

(١) الخاتبة — قالوا : إن المسح على الخنف أفضل من نزعه ، وغسل الرجلين ، لأن الله تعالى يحب للناس أن يأخذوا برخصه ، كي يشعروا بنعمته عليهم ، فيذكروه عليها ، وقد واثق بعض الخنفية على هذا .

تعريف الخلف الذي يصح

المسح عليه

الخلف الذي يصح المسح عليه هو ما يلبسه الإنسان في قدمي رجله إلى السكبين ، والسكبان هما العظامان البارزان في نهاية القدم : سواء كان متخذاً من الجلد ، أو صوف ، أو شعره ، أو وبر ، أو كنان ، أو نحو ذلك ^(١) ، ويقال لغير المتخذ من الجلد : جرب وهو ، الشراب - المعروف عند العامة ، ولا يقال للشراب : خف ، إلا إذا تحققت فيه ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون خفيفاً ، يمنع من وصول الماء إلى ماتحته ؛ ثانياً : أن يثبت على القدمين بنفسه من غير رباط ، ثالثاً : أن لا يكون شفافاً يرى ماتحته من القدمين ، أو من ساتر آخر فوقهما ، فلو ليس شراباً ثخيناً يثبت على القدم بنفسه ، ولكنه مصنوع من مادة شفافة يرى ماتحتها فإنه لا يسمى خفاً ، ولا يعطى حكم الخلف ، فتنى تحققت في الجرب هذه الشروط كان خفاً ، كالمصنوع من الجلد بلا فرق ، ولا يشترط أن يكون له نعل ، وبذلك تعلم أن - الشراب - الثخين المصنوع من الصوف يعطى حكم الخلف الشرعي إذا تحققت فيه الشروط الآتية ببيانها .

دليل المسح على الخلفين

قد ثبت المسح على الخلفين بأحاديث كثيرة صحيحة تقرب من حد التواتر ، فقد قال في كتاب الاستفكار : إن المسح على الخلفين رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو أربعين من الصحابة ، وقال الحسن . قد حدثني سيعون عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد مسح على الخلفين ، فن الأحاديث الصحيحة التي وردت فيه حديث جرير بن عبد الله البجلي ، رواه الأئمة الستة من حديث الأعمش عن إبراهيم عن همام عن جرير أن جريراً قال ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه ، فقيل له : أتفعل هذا ؟ فقال : نعم : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ، ثم

(١) المسالك - قالوا : لا يصح المسح على الخلف إلا إذا كان متخذاً من الجلد ، نعم يصح أن تكون جرائبه مصنوعة من اللبد ، أو السكبان ، أو نحو ذلك بمعنى أن يكون أعلاه وأسفله من الجلد ، كما هو الحال في بعض الأحذية التي لها نعل ، ولها ظاهر من الجلد ، ولها جوانب من القماش الثخين ، ومسترط أنتم يشترطون في الجلد أن يكون غزواً ، فلا يصح أنجزؤه بمادة بدون غرز ، فإنه لا يكون خفاً

توضاً ، ومسح على خفيه ، ذكره الزيلعي في كتابه « نصاب الراية » ، ثم قال : إن هذا الحديث كان يجهلهم ، لأن إسلام جرير كان بعد نزول — سورة المائدة — يعني أن — سورة المائدة — قد ورد فيها حكم الوضوء بالماء ، وهو قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ، ، فهذه الآية صريحة في ضرورة غسل الرجلين بالماء ، ولكن هذا الدليل قد عارضته أحاديث كثيرة صحيحة بلغت مبلغ التواتر ، وقد ثبت ورودها بعد نزول هذه الآية ، وهي تفيد أن الله تعالى قد فرض غسل الرجلين إذا لم يكن عليهما خف ، أما إذا كان عليهما خف فإنه لا يفرض غسلهما ، بل يفترض المسح على الخفين بدل الغسل ، ومن ذلك ما رواه البخاري عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لحاجته ، فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء ، فصب عليه حين فرغ من حاجته ، فترضاً ، ومسح على الخفين ، وروى البخاري عن المغيرة أيضاً ، قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ، فأهويت لأززع خفيه ، فقال عليه السلام : « دعهما ، فاني أدخلتهما طاهرتين ، فمسح عليهما » إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي رواها البخاري ، ومسلم ، وغيرهما من رواة الصحيح .

شروط المسح على الخف

قد عرفت أن الخف يطلق على ما كان منخذاً من الجلد ، أو من الصوف ، أو غيره متى تحققت فيه الأمور الثلاثة التي ذكرناها ، فكل ما يصح إطلاق اسم الخف عليه يصح المسح عليه بدل غسل الكعبين ، بشروط : أحدها : أن يكون الخف ساتراً للقدم مع الكعبين ، أما ما فوق الكعبين من الرجل فإنه لا يلزم ستره وتغطيته بالخف ، ولا يلزم أن يكون الخف مصنوعاً على حالة يلزم منها تغطية القدم ، بل يصح أن يكون مفتوحاً من أعلاه مثلاً ؛ ولكنه ينطبق بالأزرار ، أو المشابك ، أو نحو ذلك فالشرط المطالب فيه هو أن يغطي القدم ، سواء كان مضموماً من أول الأمر ، أو كان بعضه مفتوحاً ، ولكن به أزرار ، أو مشابك ينضم بها بعد لبسه ، فإنه يصح ؛ ثانيها أن لا ينقص ستر الخف للكعبين ، ولو قليلاً ، فلو كان به خروق يظفر منها بعض القدم ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وذلك لأنه يجب غسل جميع القدم مع الكعبين ، بحيث لو نقص منها في الغسل جزء يسير يطل الوضوء ، فكذلك الخف الذي يسترهما ، فإنه إذا نقص منه شيء ، فلا يقرم مقام القدم ، وهذا

رأى الحنابلة ، والشافعية ^(١) ، ثالثاً : أن يمكن تنافع المشي فيه ؛ وقطع المسابقة ، أما كونه واسع يبين فيه ظاهر القدم كله أو معظمه ، فإنه لا يضر ، متى أمكن تنافع المشي فيه ، حتى شافعي ، ^(٢) ؛ رابعاً : أن يكون الخلف مملوكاً بصفة شرعية ، أما إذا كان مسروقاً ، أو مضمواً ، أو مملوكاً بشبهة محرمة ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وهذا رأى الحنابلة ، والمالكية ^(٣) ، خامساً : أن يكون طاهراً فلو لبس خفاً نجساً ، فإنه لا يصح المسح عليه حتى ولو أصابت النجاسة جزءاً منه ، على أن في ذلك

(١) الحنفية — قالوا : إذا لم يستر الخلف جميع القدم مع السكمين ، كان كانت بالخلف الواحد خروق يظهر منها بعض القدم ، فإن كانت تلك الخروق مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، فإن ذلك لا يضر ، فيصح المسح عليه مع هذه الخروق ، وإن كانت أكثر من ذلك فإنها تضر ، وتمنع صحة المسح ، فإن كانت الخروق منفردة في الخفين فإنه لا يجمع منها إلا ما كان في الخلف الواحد ، فإذا كان ما في الخلف الواحد يساوي القدر المذكور ، بطل المسح . أما إذا كان أقل ، فإنه لا يضر ، حتى ولو كان في الخلف الآخر خروق قابلة ، لو جمعت مع الخروق الأخرى تبلغ هذا المقدار

المالكية — قالوا إن كان بالخلف الواحد خروق قدر ثلث القدم ، فأكثر ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وإلا صح ، والحنفية ، والمالكية متفقون على أن الخلف إذا كان به خروق يظهر منها لا تضر ، ولكنهم يختلفون في تقدير هذه الخروق ، فالمالكية يفترون منها ما يساوي ثلث القدم ، والحنفية يفترون ما يساوي منها ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، وهو الخنصر .

(٢) المالكية — قالوا : إذا كان الخلف واسماً يبين منه بعض القدم ، أو كله ، فإنه لا يضر ، إنما الذي يضر أن لا يستقر فيه القدم كله ، أو معظمه ، بحيث يكون واسماً كثيراً لا يماؤه القدم ، فإذا كان كذلك ، فإنه لا يصح المسح عليه ، ولو أمكن تنافع المشي فيه .

الحنابلة — قالوا : إذا كان الخلف واسماً يرى من أعلاه بعض القدم الذي يفترض غسله في الوضوء ، فإن المسح عليه لا يصح .

(٣) الحنفية ، والشافعية — قالوا : يصح المسح على الخلف المضموب والمسروق ونحوهما ، وإن كان يحرم لبسه ، لأن تحريم لبسه ومالكيته لا ينافي صحة المسح عليه ، ونظائر ذلك الساء المضموب ، أو المسروق ، فإنه يصح الوضوء به متى كان طهوراً ، مع كون فاعل ذلك آتئساً ، ولا يخفى أن الذين يقولون بعدم صحة استعمال المسروق والمضموب ونحوهما في التطهيرات التي يراد بها التقرب إلى الله تعالى لهم وجه ظاهر .

تفصيل في المذاهب^(١)، سادسها: أن يلبسهما بعد تمام الطهارة بمعنى أن يتوضأ أو لا وضوءاً كاملاً، ثم يلبسهما، فلو غسل رجليه أولاً، ثم لبسهما، وأتم وضوءه بعد لبسهما، فإنه لا يصح، وهذا القدر متفق عليه عند المالكية، والشافعية؛ والحنابلة^(٢) مابعها: أن تكون الطهارة بالماء، فلا يصح أن يلبسهما بعد التيمم، سواء كان تبعاً لفقد الماء أو المرض أو نحو ذلك، وهذا متفق عليه، ولم يخالف فيه.

(١) المالكية — قالوا: لا يصح المسح على الخفين، إلا إذا كانا طاهرين، فلو أصابت الخف نجاسة بطل المسح عليه حتى على القول بأن إزالة النجاسة عن الثوب، أو البدن سنة، فإن الخف له حكم خاص به، فلا يعني عما أصابه من النجاسة على كل حال.

الشافعية — قالوا: إذا أصابت الخف نجاسة مدفوء عنها؛ فإنها لا تضر؛ وقد تقدم ببيان النجاسة المدفوء عنها فيما يعني عنه من النجاسة؛ أما إذا أصابته نجاسة غير مدفوء عنها، فإن المسح عليه لا يصح قبل تطهيره.

الحنفية — قالوا: طهارة الخف ليست شرطاً في صحة المسح عليه، فإذا أصابته نجاسة فإن المسح عليه يصح، ولكن لا تصح به الصلاة، إلا إذا كانت النجاسة مدفوء عنها، وقد تقدم ببيان القدر المدفوء عنه في «مبحث الاستنجاء». وفي مبحث ما يعني منه من النجاسة، على أنه يجب أن يمسح على الجزء الطاهر منه.

الحنابلة — قالوا: يصح المسح على الخف المتنجس بشرطين: الشرط الأول: أن تكون النجاسة في أسفله الملاصق للأرض، أو في داخله، إما إذا كانت في ظاهره من فوق، أو في جوانبه؛ فإنها تضر؛ الشرط الثاني: أن يتعذر على لابس إزالة النجاسة، إلا بنزله، أما إذا كان يمكنه أن ينزلها، وهو لا يسه؛ بدون ضرر، فإنه يجب عليه أن ينزلها؛ فإذا أمكنه أن ينزل النجاسة؛ وهو لا يسه، وامكنه لم يجد ما ينزلها به، فإنه يصح له أن يصلي به، ويمسح المصنف وغير ذلك من الأمور المتوقفة على الطهارة.

(٢) الحنفية — قالوا: لا يشترط لصحة المسح على الخفين: أن يتوضأ وضوءاً كاملاً، بل إذا غسل قدمه المقروضة غسله، ولم يحدث، ولبس الخف، ثم أتم وضوءه؛ فإنه يصح، بشرط أن يتم وضوءه بالماء، بحيث لم يبق جزء من أعضائه المقروضة عليه غسلها، أو مسحها. لم يصل إليه الماء.

سوى الشافعية^{١١} ، ثامناً : أن لا يكون على محل المسح المفروض حامل يمنع وصول الماء إلى الخلف ، كعجين ، ونحوه من الأشياء التي لو وضعت على القدم تمنع من وصول الماء إليه ، تاسعاً : أن يستطيع لايس الخلف أن يمشى به مسافة معينة ، بحيث لو نزل عن القدم حال المشى ، أو جعن لابساً عن متابعة المشى قبل أن يقطع هذه المسافة ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وفي تقدير هذه المسافة تفصيل في المذاهب^{١٢} .

(١) الشافعية — قالوا : يجوز المسح على الخلف الملبوس بعد التيمم ، بشرط أن يكون التيمم لمرض أو نحوه غير فقد الماء ، أما التيمم لفقد الماء ، فإنه لا يصح معه المسح على الخلف ، فمن فقد الماء وتيمم ولبس الخلف بعد هذا التيمم ، فإنه لا يجوز له أن يمسه عليه ، ومعنى هذا أن الإنسان إذا فقد الماء ، وتيمم ، ولبس خفيه ، ثم وجد الماء بعد ذلك ، فإنه لا يصح له أن يمسه على الخلف ، بل عليه أن ينزعه ويتوضأ وضوءاً كاملاً ، أما إذا تيمم لمرض ونحوه ، ولبس الخلف ثم زال العذر ، فإن له أن يتوضأ ، ويمسح على الخلف ؛ فلا يقال : إن الرجل لا علاقة لها بالتيمم إذ لا يجب مسحها حال التيمم ، كما سنعرف في مبحث التيمم .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يصح المسح على الخلف إلا إذا تمكن لابساً من متابعة المشى بمسافة فرسخ فأكثر . بحيث يصلحان للشيء بهما من غير أن يلبس عليهما . مداساً أو جزمة . والفرسخ ثلاثة أميال ، اثني عشر ألف خطوة ، فإن لم يصلحاً لذلك ، فإن المسح عليهما لا يصح .

الشافعية — قالوا : لايس الخلف إما أن يكون مسافراً أو مقيماً ، فإذا كان مسافراً فإنه لا يصح له أن يمسه على الخلف إلا إذا كان الخلف متيناً ، يمكنه أن يمشى فيه من غير مداس ثلاثة أيام باليالها ، بمعنى أنه يتردد وهو لابساً لقضاء حوائجه أثناء رحلته ، وأثناء سفره في هذه المدة . وليس المراد أن يمشى به كل هذه المسافة ، وإذا كان مقيماً فإنه لا يصح أن يمسه عليه ، إلا إذا كان يصاح لأن يقضى المسافر وهو لابساً حوائجه يوماً وليلة فالمعتبر في إمكان تتابع المشى في الخلف حال المسافر وإن كان المسح مقيماً ، بمعنى أنه إن كان مسافراً بالليل : اعتبر متابعته بإمكان تردده لابساً لقضاء حوائجه في حله وترحاله ؛ ثلاثة أيام باليالها ؛ وإن كان مقيماً فإن متابعته الخلف تعتبر بحال المسافر ، ولكنه لا يمسه إلا يوماً وليلة .

المالكية — قالوا : لا يشترط في المسح على الخلف إمكان تتابع المشى فيه مدة معينة ، وذلك لأنهم قد اشتراطوا أن يكون الخلف متيناً من الجلد ، وهو صالح لإمكان المشى به بطبيعته ، =

هذا ، وأصلحة المسح على الخفين شروط أخرى مفصلة في المذاهب ^(١) .

== إنما الشرط عندهم أن لا يكون واسعاً لا تشغله القدم كلها ، وأرهمظها ، وكذلك يشترط أن لا يكون ضيقاً لا يستطيع لبسه أن يمشى به مشياً معتدلاً .

الخطابة — قالوا : يشترط أن يتمكن لبسه من تتابع المشي فيه ، ولم يقدروا لذلك مسافة معينة ، بل قالوا : المعول في ذلك على العرف ، فتنى أمكن عرفاً أن يمشى به ، فإنه يصح المسح عليه .

(١) الخنفيه — زادوا شروطاً : منها أن يكون الخلف خالياً من الخرق المانع للمسح ، وقد عرفت أنه يقدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم ؛ ومنها أن يكون الممسوح من ظاهر كل واحدة من الخفين مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ؛ فلا يجوز المسح على باطن الخلف — أى دلى لعله الملاصق للأرض — كما لا يصح في داخله ، فلو كان واسعاً ، وادخل يده فيه ومسحه لم يهرسه ، وكذلك لا يصح المسح على جرائبه ، أو عقبه ، أو ساقه ؛ ومنها أن يكون المسح بثلاث أصابع من أصابع يده إذا مسح بها ، فلا يصح أن يمسح بإصبع واحدة خوفاً من جفاف بلها قبل مدها إلى القدر المفروض مسحه ، فلو مسح بإصبع واحدة ثلاث مواضع من الخلف في كل مرة بماء جديد صح مسحه ؛ وكذلك إذا مسح القدر المفروض بأطراف أنامله ، والماء متقاطر ، صح ، وإلا فلا .

هذا ، ولا يشترط المسح باليد ، فلو أصاب الماء القدر المفروض مسحه من الخلف بسبب مطر ، أو صب ماء عليه ، أو غير ذلك ، فإنه يكفي ، ومنها أن يكون محل المسح المفروض مشغولاً بالرجل ، فلو لبس خفاً طويلاً ، قد بقي منه جزء غير مشغول بالرجل ، فمسح على ذلك الجزء ، فلا يصح ؛ ومنها أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ، فلو قطعت رجله ، ولم يبق منه هذا القدر لا يصح المسح على الخفين ، أما إذا قطعت فوق الكعب ، وبقيت الرجل الأخرى ، فإنه يصح المسح على خفيها .

الشافعية — زادوا شروطاً : منها أن لا يكون قد لبسه على جبهة ، فلو كان في قدمه جبيرة ومسح عليها في وضوئه ، ثم لبس الخلف عليها لم يصح المسح عليه ؛ ومنها أن يكون مافي داخل الخلف من رجل وشراب ونحوه طامراً ؛ ومنها أن يمنع وصول الماء إلى القدم إذا صب عليه ، ولكنهم اغتفروا وصوله من محل الخرز .

المالكية — زادوا شروطاً : منها أن يكون الخلف كله من جلد ، كما تقدم ؛ ومنها أن يكون مجزواً ؛ ومنها أن لا يتصل بلبسه مجرد الزينة والتشتم ، بل يقصد به اتباع السنة ، أو اتقاء حر ، ==

مبحث بيسان القدر

المفروض مسحه من الخلف

لم يشترط الشارع مسح جميع الخلف السائر للقدم ، مع أن المسح هنا قائم مقام الغسل ، وقد فرض غسل جميع القدم ، وذلك لأن المسح على الخلف رخصة خاصة ، فوسع الشارع في أمرها بمبالغة في الرأفة بالناس ، أما القدر المفروض مسحه من الخلف ، ففيه تفصيل المذاهب (١) :

== أورد ، أو شوك ، أو نحو عقرب ، أما إن لبسه لاتقاء نحو برغوث ، أو لمنع مشقة الغسل ، أو لحفظ نحو الحناء برجله ، فإنه لا يصح المسح عليه ، لأن ذلك من الرقابة ، وهذه الشروط لم يوافقهم عليها أحد .

(١) المالكية — قالوا : يجب تعميم ظاهر أعلاه بالمسح ، وأما مسح أسفل الخلف فمستحب ، وقيل : واجب ، فلو ترك مسحه فإنه يعيد الصلاة في الوقت المختار ، الآتي بيسانه في « مواقيت الصلاة » مراعاة للقول بالوجوب ، والمراد بأسفل الخلف نعله الذي يباشر الأرض ، ويعبر عنه بعضهم بباطن الخلف ، وعرضه بالباطن نعل الخلف الذي يعلو به الأرض ، لادخال الخلف ، فإنه إذا كان الخلف واسماً ، وأمكن أن تدخل فيه اليد ، فإنه يكره مسحه .

الخفية — قالوا : يفترض أن يمسح من ظاهر الخلف جزءاً يساوى طول ثلاثة أصابع وعرضها من أصغر أصابع اليد ، بشرط أن يكون ذلك الجزء مشغولاً بالرجل .

الشافعية — قالوا : يفترض أن يمسح أى جزء من ظاهر أعلى الخلف ، يتحقق به المسح ، ولو بوضع أصبعه المبتل من غير إمرار ، قياساً على مسح الرأس ، فلا يجوز مسح الرأس في غير ما ذكر مما يباحذى الساق ، أو العقب ، أو الخروف ، أو الأسفل ، أو الجوانب ، أو نحو ذلك ، بخلاف المسح على ما يباحذى السكبين فإنه يجوز ، ولو كان بظاهر جلد الخلف شعر فوقه عليه ، ولم يهل الجلد بل لم يصح المسح ، وكذلك إذا وصل البلل إلى الجلد ، وكان يقصد بالمسح الشعر فقط ، فإنه لا يصح المسح .

الحنابلة — قالوا : يفترض أن يمسح أكثر ظاهر أعلى الخلف ، وأما مسح أسفله فمستحب ، فإن تركه نسباً إلى به وحده ، ولو طال ، بأن زاد عن مدة المبالاة بين غسل الأعضاء في الوضوء ، أما لو تركه محضاً ، فبأنه به وحده إن قرب ، وأما في البعد ، فيندب إعادة الوضوء كله ، وكذلك إعادة الصلاة التي صلاها قبل مسح الأسفل إن بقي وقتها المختار .

مبحث إذا لبس خفاً فوق خف، ونحوه

وإذا لبس خفاً فوق - شراب - نظين يصالح أن يكون خفاً أو لبس خفاً فوق خف آخر ،
كان كان الخفان من جلد ناعم ، أو لبس خف فوق خف ، والجزموق : هو غطاء القدم ،
ماخوذ من الجلد ، كالذى يلبس فوق الخذاء ليحفظه من الماء أو الطين ، فإنه يمكن أن يمسح
على الأعلى منهما . بشرط مفصلة في المذاهب ١١ .

(١) الخفية - اشترطوا في صحة المسح على الأعلى ثلاث شروط : أحدها : أن يكون جلدأ
فان لم يكن جلدأ ، ووصل الماء إلى الخف الذى تحته كفى ، وإن لم يصل الماء إلى الخف لا يمكن ،
ثانيها : أن يكون الأعلى صالحاً للشي عليه منفرداً ، فان لم يكن صالحاً ولم يصح المسح عليه ،
إلا إذا وصل البال إلى الخف الأسفل ، ثالثها : أن يلبس الأعلى على الطهارة التى لبس عليها الخف
الأسفل ، بحيث يتقدم لبس الأعلى على الحدث ، والمسح على الأسفل .

الشافعية - فصلوا في ذلك فقالوا : إن كان الأعلى والأسفل ضميفين لا يصالحان للمسح
عليهما وجب غسل الرجلين ، ولا يصح المسح ، وإن كان الأسفل ضعيفاً غير صالح للمسح ،
فالحكم للأعلى ، ولا يمد ما تحته خفاً ، وإن كان الأسفل قريباً والأعلى ضعيفاً ، أو كانا قريبين ،
فيصح المسح على الأعلى إن وصل البال للأسفل يقيناً ، وقصد بمسح الأعلى مسح الأسفل ،
أو قصدهما مداً ، وكذلك لو أطلق . أما لو قصد الأعلى وحده ، أو قصد الأسفل ، ولم يصل
الماء إليه فلا يصح المسح .

الحنابلة - قالوا : من لبس خفاً على خف قبل أن يحدث ، يصح المسح له على الخف الأعلى
ولو كان أحدهما بخروفاً ، لا إن كانا بخروفين ، ولو كان يجرعهما يستر القدم : ولو أدخل يده
من تحت الخف الأعلى ، فمسح الأسفل صح إن كانت الأسفل سليماً ، وقالوا أيضاً : إن مسح
على الأعلى ، ثم نزع وجب عليه نزع ما تحته ، وغسل رجليه .

المالكية - قالوا : الحكم في المسح في هذه الحالة للأعلى ، فلو نزع وجب عليه مسح
الأسفل فرداً . بحيث يحصل الموالاة الواجبة في الرضوخ مع الذكر والقدرة .

كيفية المسح المصنونة (١)

وكيفية المسح المصنونة ، أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ، ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خف رجله اليسرى ، ويمر بهما إلى الساق فوق الكعبين ، ويفرج بين أصابع يده قليلاً ، بحيث يسكون المسح عليهما خطوطاً .

مدة المسح عليهما

يسمح المقيم يوماً وليلة ^(١) ، ويسمح المسافر ثلاثة أيام باليالها ، سواء كان السفر سفراً قصر مباحاً أولاً ^(٢) ، وسواء كان الممسح صاحب عذر أولاً ^(٣) . وذلك لما رواه شريح بن هاني ، قال :

(١) المالكية — قالوا : الكيفية في المسح مصنونة لا ممتنونة ، والمتدوب فيها عديم أن يضع يده اليمنى فوق أطراف أصابع رجله اليمنى ، ويضع يده اليسرى تحت أصابعها ، ويمر بيديه على خف رجله اليمنى إلى الكعبين ، ويفصل في خف رجله اليسرى عكس ذلك ، فيضع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجله اليسرى ، واليمنى تحتها ، ويمر بهما ، كما سبق .

الشافعية — قالوا : المصنونة في الكيفية ، أن يضع أطراف أصابع يده اليسرى مفرقة تحت عقب رجله . ويضع أطراف أصابع يده اليمنى مفرقة على ظهر أصابع رجله ، ثم يمد اليمنى إلى آخر ساقه ، واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت ، فيكون المسح خطوطاً .

(٢) الحنابلة ، والشافعية — قيدوا السفر بكونه سفر قصر مباحاً ، فلو سافر أقل من مسافة القصر ، أو كان السفر سفر معصية ، فمدته كمدة المقيم ، يسمح يوماً وليلة فقط ، وزاد الشافعية أن يسكون السفر مقصوداً ، ليخرج الحائض على وجهه ، فإنه لا يقصد مكاناً مخصوصاً ، فليس له أن يسمح إلا يوماً وليلة ، كالمقيم .

(٣) المالكية — قالوا : إن المسح على الخفين لا يقيده مدة ، فلا ينزعهما إلا لموجب الغسل ، وإنما ينزعهما كل يوم جمعة . إن يطالب منه حشود الجمعة ، ولو لم يرد الغسل لها ، فإن لم ينزعهما يوم الجمعة ندب له أن ينزعهما في مثل اليوم الذي لبسهما فيه من كل أسبوع .

(٤) الحنفية — قالوا : تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر ، أما هو فإن تركها وليس الخف حال انقطاع حدث العذر ، لمسكه كالأصحاء ، لا يبطل مسحه إلا بانقضاء المدة المذكورة ؛ أما إن —

سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين ، فقالت : سل علياً ، فإنه كائن يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فسألته فقال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم ، رواه مسلم : ويعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث بعد اللبس ^(١) : فلو توضأ ولبس الخف في الظهر مثلاً ، واستمر متوضئاً إلى وقت المشاء ثم أحدث ، اعتبرت المدة من وقت الحدث ، لا من وقت اللبس .

مكروهاته

يكره تزيماً في المسح على الخفين أمور : منها الزيادة على المرة الواحدة ؛ ومنها غسل الخفين . بدل مسحهما ، إذا نوى بالغسل رفع الحدث ، أما أن نوى به التناقة فقط ، أو إزالة ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث ، فإنه لا يجزئ . عن المسح . وعليه أن يسمح للخفين بعد ذلك الغسل ^(٢) .

--- حال استرسال الحدث ، أو لبس الخف حال استرساله ، فإنه يبطل مسحه عند خروج كل وقت ، ويجب عليه أن ينزع خفيه ، ويفعل رجلاه ، أحدهما إن لم يكن ، مشدداً عند اتفقت بشيء آخر غير حدث العذر .

الشافعية --- قالوا : تعتبر هذه المدة أكبر صاحب العذر ، أما هو فإنه ينزع خفيه . وهو من أجله لئلا يفرض ، وإن جاز له المسح على الخفين للتوافق .

(١) الشافعية --- فصلوا في الحدث ، فجعلوا ابتداء مدة المسح أول وقت الحدث إن كان حدثه باختياره ، كالنوم ، أما إذا كان حدثه اضطرارياً ، كروج ناقص من أحد الجانبين ، فأول المدة آخر الحدث .

(٢) الحنفية --- قالوا : إذا غسل الخف ، ولو بغير نية المسح ، كأن نوى التناقة أو غيره ، أو لم ينو شيئاً أجزأه عن المسح وإن كان الغسل مكرهاً .

مبطلات المسح على الخفين

يبطل المسح على الخفين بأمر : منها ما روي موجب الغسل ، كجناية ، أو حبس ، أو نفاس ؛ ومنها نزعها من الرجل ، ولو بخر وج بعض القدم إلى ساق الخلف^(١) ؛ ومنها حدوث خرق في الخلف على تفصيل في المذاهب^(٢) .

(١) الخفية — قالوا : لا يبطل المسح إلا بخر وج أكثر القدم إلى ساق الخلف على الصحيح ، أما إذا خرج بعضه ، وكان قليلاً ، فإنه لا يبطل المسح .

المساكنية — قالوا : المعتمد أن المسح لا يبطل إلا بخر وج كل القدم إلى ساق الخلف ، فإن بادر عند ذلك إلى غسل رجليه بقي رضوه سليماً ، وإن لم يبادر ، فإن كان ناسياً بنى على ما قبل الرجلين بنية مطلقاً ، طال ، أو لم يطل ، وإن كان عامداً بنى على ما لم يطل .

(٢) الشافعية — قالوا : إذا حاراً في الخلف خرق يظهر منه شيء من محل الغسل المفرغ من ، ولو كان مستوراً بسائر كسراب ، أو إمالة — فإنه يبطل المسح ، فإن طرأ ذلك الحرق ، وهو متوضئ ، وجب عليه غسل رجليه فقط بنية ، ولا يعمد الرضوه ، وإن طرأ وهو في صلاته بطلت صلاته لبطالان المسح ، وعليه غسل الرجلين فقط ، ثم يتدبى الصلاة .

الحنابلة — قالوا : إن كان في الخلف خرق يظهر منه بعض القدم ، ولو كان يسيراً ، ولو من موضع خروجه ، لا يصح المسح عليه ، إلا إذا انضم بالمشي للحصول على غسل المفرغ من ، فإذا طرأ ذلك الحرق ، أو غيره ، مما يوجب بطلان المسح ، كأنه نساء المدة ، أو طرأ جناية ، أو زوال عذر المذنب ، وجب نزع خفيه . وإعادة الرضوه كله . لا يغسل الرجلين فقط ، لأن المسح يرفع الحدث . متى بطل المسح عاد الحدث كله ، لأن الحدث لا يجرأ عندهم .

المساكنية — قالوا : يبطل المسح بالحرق إذا كان قدر ثلث القدم فأكثر ، فإن طرأ هذا الحرق وهو متوضئ بعد أن مسح على الخلف ، يبطل المسح لا الرضوه . ويلزمه أن يبادر بنزع ، ويفسل رجليه : مراعاة للهوالة الواجبة في الرضوه ، فإن تراخى نسياناً ، أو مجراً لا يبطل الرضوه ، وعليه غسل الرجلين فقط أيضاً ، وإن تراخى عمداً ، فإن طال الزمن يبطل الرضوه وإن لم يطل لم يبطل إلا المسح . ويلزمه أن يغسل رجليه ، وإن طرأ ذلك الحرق وهو في الصلاة ، قطع الصلاة وباتة إلى نزعها ، وغسل رجليه على الوجه المتقدم .

وبنها انقضاء مدة المسح ، ولو شكاً (١).

في الخفية — قالوا : لا يصح المسح على الخف ، إلا إذا كان شالياً من الخرق المانع للمسح ، وقدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، وإنما يمنع الخرق صحة المسح إذا كان منفرجاً . بحث إذا شئ لا بأس بالخف يفتح الخرق ، فيظهر مقدار ثلاث أصابع من رجله . أما إذا كان الخرق طويلاً لا يفتح عند المشي ، فلا يظهر ذلك المقدار منه ، فإنه لا يضر وكذلك إذا كان الخف مبطناً بجلد أو بحرقه مخروزة فيه ، ولو رقيقة وظه مقدار ثلاث أصابع من بطائه ، فإنه لا يضر أيضاً . أما إذا كان مبطناً بغير جلد : أو كان ماتحته غير مخروزة فيه — كالشراب واللفافة — ، انكشف منه هذا المقدار بالخرق ، فإنه يبطل المسح ، ولا فرق بين أن يكون الخرق في باطن الخف — أي في ناحية نعله — أو ظاهره ، أو في ناحية العقب ، أما إذا كان الخرق في سابق الخف فوق التكميين ، فإنه لا يمنع صحة المسح ، وإذا تعددت الخروق في أحد الخفين : وكانت لو جمعت تبلغ قدر ثلاث أصابع تمتع من صحة المسح ، وإلا فلا : أما إذا تعددت في الخفين معاً ، بأن كانت في أحدهما قدر إصبع ، وفي الآخر قدر إصبعين ، فإنها لا تمنع صحة المسح ، والخروق التي تجمع هي ما أمكن إدخال نحو المسألة فيها . أما ما دون ذلك فإنه لا يلتفت إليه ، وإنما يصح المسح على الخف الذي به خروق يعفى عنها ، بشرط أن يقع على الخف نفسه ، لا على ما ظهر تحت الخروق ، فإذا طرأ على الخف بعد مسحه خرق قدر ثلاث أصابع على الوجه المتقدم بطل المسح ، ويجب غسل الرجلين فقط ، إن كان متوضئاً ، وكذلك يفرض على المتوضئ أن يغسل رجله فقط عند دارو أي يبطل للمسح دون الوضوء ، ولو كان في الصلاة ، نعم تبطل صلاته ببطلان المسح ، فيصيدها بعد غسل رجله ؛ ولا تشترط في المسح النية .

(١) المالكية — قالوا لا يبطل المسح بانقضاء مدة ، لأن المدة غير معتبرة عندكم ، كما تقدم .

مباحث التيمم

يتعلق بالتيمم مباحث : أحدها : تعريفه ، ودليله ، وحكمة مشروعيته ، ثانيها : قسامته :
ثالثها : شرطه : رابعها : الأسباب التي تجعل التيمم مشروفاً : خامسها : أركان التيمم ، أو فرائضه :
سادسها : صفته : سابعها : مندوباته ومكروهاته : ثامنها : مغللاته ، وإليك بيانها .

تعريف التيمم ودليله

وحكمة مشروعيته

معناه في اللغة : القصد ، ومنه قوله تعالى : « ولا تيمموا الخبث منه تنفقون ، فلحي -
تيمموا تقصدوا ، ومعناه في الشرع مسح الوجه واليدين براب ظهور على وجه مخصوص ^(١) ،
وليس معناه أن يفر وجهه ويديه بالتراب ، وإنما الغرض أن يضع يده على تراب ظهور ، أو
حجر ، أو نحو ذلك من الأشياء التي سيأتي بيانها ، وهو مشروع عند فقد الماء ، أو العجز عن
استعماله لسبب من الأسباب التي سيأتي بيانها ، وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع .
فأما الكتاب فقد قال تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الماء ، أو فأنزلت
أو لستم النساء فلم تجدوا ماء ، فتيمموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ،
ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، فهذه الآية الكريمة قد دلت على أن التيمم شرع للناس
عند عدم الماء ، أو العجز عن استعماله .

وحكمة مشروعيته هي أن الله سبحانه قد رفع عن المسلمين الحرج والمشقة فيما كانهم به من
العبادات ، وقد يقال : إن رفع الحرج يقتضي عدم التكليف بالتيمم عند فقد الماء ، أو العجز عن
استعماله ، فذلكا فهم بالتيمم فيه حرج أيضاً وهذا قول فاسد ، لأن معنى رفع الحرج هو أن يكلفهم
الله سبحانه بما في طاعتهم ، فن يجز عن الغرض أو النسل ، وقدر على التيمم ، فإنه يجب عليه
أن يمثل أمر الله تعالى ، ولا يناجيه إلا بالكيفية التي يدينها له ، لأن الغرض من العبادات تيقنها

(١) المسكبة والشافعية :- زادوا في تعريف التيمم كلمة -- بنية -- وذلك لأنها ركن من
أركان التيمم عندهم .

إنما هو امتثال أمر الله تعالى ، وإشعار القلوب بعظمته ، وأنه هو وحده الذي يقصد بالعبادة ، ثم إن بعض الأمور التي أمرنا أن نعبد بها لثنا فيها مصلحة ظاهرة ، كالغسل - والوضوء - والحركة في الصلاة ، والابتعاد عن الملاذ في الصيام ، ونحو ذلك من الأمور التي تنفع الأبدان ، وبعضها لما فيه مصلحة باطنة ، وهي طهارة القلوب بامتثال أمره ، هذه تقضى إلى المنافع الظاهرة ، لأن من خشى ربه وامتنل أمره حسنت علاقته مع الناس ؛ فسلموا من شره ، وانفعوا بخير ، وذلك ما يطلب به المرء في حياته الدنيا ، فامتثال الأوامر الإلهية خير ، ومصلحة المجتمع الإنساني في جميع الأحوال ، ومما لا ريب فيه أن التيمم إنما يفعل امتثالاً له عز وجل ، فهو من وسائل طاعته الموجبة للسعادة .

وقد يظن بعض من لا يفقه أغراض الشريعة الإسلامية التي تترتب عليها سعادة المجتمع ، وتزيب أخلاق الناس أن التراب قد يكون ماوثاً - بالميكروبات - الضارة - فمسح الوجه به ضرر لا نفع فيه ، والذي يقول هذا لم تفهم معنى التيمم ، ولم يدرك الغرض منه ، لأن الشارع قد اشترط أن يكون التراب طاهراً نظيفاً ، ولم يشترط أن يأخذ التراب ، ويضعه على وجهه ، بل المفضل هو أن يأتي بكيفية خاصة تبين له العبادة الموقوفة على الضرر والغسل ، الذي يقول : استمسح وجهك بالتراب الطاهر ، أو الحصى ، ونحو ذلك ينقل الميكروبات الضارة جدير به أن لا يضع يده على الخبز ، أو الفواكه ، أو الخضر ، وجدير به أن يمسح على الناس العمل في المعادن ، وديغ الجلود ، وصنع الأدوية ، والحطب ، بل يجدير به أن لا يضع يده على شيء من الأشياء ؛ لما سماه أن يكون قد علق بها شيء من الميكروبات ، إن هذا قول من يريد أن يسلخ عن التسكايف ليكون طامقاً في باب الشهوات التي تطامع إليها النفوس الفاسدة فتفضي بها إلى الهلاك والدمار ، وإلا فانتها قد شاهدنا الممال الذين يمسحون بدمهم الأرضين بالسباح - وبمسحون تنقية المازروعات من الآفات أقوى من هؤلاء المستهترين بالدين همة ، وأهناً منهم عيشاً ، فما بال الميكروبات لم تفك بهم ١٩ على أن الدين الإسلامي يحث الناس دائماً على الطهارة والنظافة ، ويأمرهم باجتنب الأقدار ، والابتعاد عن وسائل الأسرأض ، ولذا اشترط أن يكون التراب الذي يضع عليه التيمم يده طاهراً نظيفاً ، كالنوب النظيفة ، والماء النظيف فإن كان قدراً ماوثاً ، فإنه لا يصح التيمم به .

بقي شيء آخر ، وهو أن يقال : لماذا شرع التيمم في عضوين من أعضاء الوضوء ، وهما الوجه واليدين دون باقي الأعضاء ؟ والجواب : أن الفرض من التيمم إنما هو التخفيف فيمكن فيه أن ييمم بأني بعض صورة الوضوء ، على أن العضوين اللذين يجب غسلهما دائماً في الوضوء هما الوجه واليدين : أما الرأس فإنه يجب مسحها في جميع الأحوال ، وأما الرجلان فتارة يغسلان ، وتارة يمسحان ، وذلك فيما إذا كان لا بأساً للتخفيف ، فإنه سبحانه أوجب التيمم في العضوين اللذين يجب غسلهما دائماً ، ولا يخفى ما في ذلك من التخفيف .

وأما دليل مشروعية التيمم من السنة : فأحاديث كثيرة : منها ما رواه البخاري ، ومسلم من حديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً معزلاً ، لم يصل مع القوم ، فقال : وما يمنحك يا فلان أن تصل في القوم ؟ فقال : يا رسول الله أصابني جنابة ولا ماء ، فقال : نليك بالصعيد ، فإنه يكفيك ، ، وقد أجمع المسلمون على أن التيمم يقوم مقام الوضوء والغسل ، وإن اختلفت آراؤهم في أسباب التيمم ، وفيما يصح عليه التيمم من أجزاء الأرض ، وسببينه لك مفصلاً في موضعه قريباً .

أقسام التيمم

ينقسم التيمم إلى قسمين (١) ، الأول : التيمم المفروض ، الثاني : التيمم المندوب ، فيفترض التيمم لكل ما يفترض له الوضوء أو الغسل من صلاة ، ومس مصحف ، وغير ذلك ، ويندب لكل ما يندب له الوضوء ، كما إذا أراد أن يصلي نفلاً ولم يجد ما يتوضأ به ، فإنه يصح له أن ييمم ويصلي ، فالنفل مندوب ، والتيمم له مندوب ؛ يعني أنه يثاب عليه ثواب المندوب ، وإن كانت الصلاة لا تصح بدون التيمم ، فهو شرط لصحة الصلاة مع كونه في ذاته مندوباً ، بحيث لو تركه وترك الصلاة الزائلة التي يريد أن يصلها به ، فإنه لا يؤاخذ .

(١) الحنفية — زادوا قسماً ثالثاً ، وهو التيمم الواجب ، وقد عرفت مما تقدم في هـ من الوضوء ، أن الحنفية قالوا : إن الواجب أقل من الفرض ، فيجب التيمم للطواف ، بحيث لو طاف بدون وضوء ، أو تيمم ، فإنه يصح طوافه ، ولكنه يأتى دائماً أقل من (ثم ترك الفرض) ، وقد بينا لك ذلك في هـ الوضوء ، بياناً واضحاً ، فأرجع إليه إن شئت .

شروط التيمم

يشترط لصحة التيمم أمور : منها دخول الوقت ^(١) ، فلا يصح التيمم قبله ، ومنها النية ^(٢) : ومنها الإسلام ، ومنها طاب الماء عند فقده على التفصيل الآتي ، ومنها عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم ، كذهن وشمع يحول بين المصح وبين البشرة ، ومنها الخلو من الحيت ، والنفاس ، ومنها وجود العذر بسبب من الأسباب التي ستذكر بعد .
هذا ، والتيمم شروط وجوب ^(٣) أيضاً ، كالوضوء والغسل ، وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب في أسفل الصحيفة .

(١) الحنفية — قالوا : يصح التيمم قبل دخول الوقت .

(٢) المالكية ، والشافعية — قالوا : النية ركن لا شرط ، كما ذكر آنفاً .

(٣) المالكية — قالوا : للتيمم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط . وشروط وجوب وصحة معاً ، فأما شروط وجوبه فهي أربعة : البلوغ ، وعدم الإكراه على تركه ، والقدرة على الاستعمال ، فلو عجز عن التيمم سقط عنه ، ووجوب ناقض فإن لم ينتقض لا يجب ضرورة .
أما شروط صحته ، فهي ثلاثة : الإسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافي — أي عدم ما ينقضه حال فعله — وأما شروط وجوبه وصحته معاً فهي ستة : دخول الوقت ، والعقل ، وبلوغ الدعوة — بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل رسولا — . وانقطاع دم الحيض والنفاس ، وعدم النوم والسهو ، وجود الصعيد الطاهر ، فلم يعدوا طلب الماء عند فقده من شروطه ، وإن قالوا بضرورة في بعض الأحوال ، كما يأتي ، ولم يذكروا منها وجود العذر اكتفاء بذكره في الأسباب ، وهذه الشروط هي التي ذكرت في الوضوء ، إلا أن دخول الوقت هنا شرط وجوب وصحة معاً . بخلافه في الوضوء ، فإنه شرط وجوب فقط .

الحنفية — اقتصرنا في التيمم على ذكر شروط الصحة ، وكذلك في الطهارة المائية اقتصرنا على ذكر شروط الصحة ، وقد تقدم في الوضوء أنه لا مانع من تقسيمها إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرها المالكية ، وهي شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، باعتبار من مختلفين ، كالحيض والنفاس ، فإن عدمهما شرط للوجوب من حيث الخطأ ، فإن الحائض أو النفساء لا تسكف بالوضوء ، فلا يجب عليهما ، وشرط للصحة من حيث أداء الواجب فإن :

من وضوء الخائض لا يترتب عليه المقصود منه ، وهو أداء ما يتوقف عليه من صلاة ونحوها ، فإن المصحة ترتب المقصود من الفعل على الفعل ، نعم يستحب الوضوء من الخائض ، أو النفساء ، إن ذكر عادت ، ولكن هذا الوضوء لا يصح به أداء ما شرع لأجله الوضوء .

وتحفظنا يمكن تقسيم الشروط هنا كالآتي : شروط وجوب فقط ، وهي ثلاثة : البلوغ ، والقدره على استعمال المصحة ، ووجود الحدث الناقض ، أو الوقت فهو شرط لوجوب الأداء لا لأصل الوجوب ، فلا يجب أداء التيمم ، إلا إذا دخل الوقت ، ، بكون الوجوب موعداً في أول الوقت ، ومضيقاً إذا ضاق الوقت ، وكذلك في الوضوء والغسل ، وقد تقدم عدة في الوضوء شرطاً للوجوب تسامحاً ، وشروط صحة فقط ، وهي سبعة : النية ، وفقد الماء ، أو العجز عن استعماله وعدم وجود حائل على أعضاء التيمم ، كدهن رشح ، وعدم المنافي له حال فعله : بأن يتيمم ، ويحادث أثناء تيممه ، والمسح بثلاث أصابع ، فأكثر إذا مسح بيده ؛ ولا يشترط المسح بنفس اليد ، فلو مسح بغيرها أجرأه ، كما يأتي ؛ وطلب الماء عند فقد إن طين وجوه ؛ وأعمهم الوجه واليد بالمسح ، وشروط وجوب ، صحة معاً ، وهي الإسلام ، فإن التيمم لا يجب على الكافر ، لأنه غير مخاطب ، ولا يصح منه ، لأنه ليس أهلاً للنية ، وانقطاع دم الحيض والنفس ؛ والعقل ، ووجوب الصبيد الطهور ، فإن فاقده الصبيد الطهور لا يجب عليه التيمم ، ولا يصح منه بغيره ، حتى ولو كان طاهراً فقط ، كالارض التي أصابها نجاسة ، ثم جفت ، فإنها تكون طاهرة تصح الصلاة عليها ، ولا تكون مطهرة ، فلا يصح التيمم بها ، كما تقدم في كيفية التطهير .

الشافعية :- عدوا الشروط مجتمعة بدون تقسيم إلى شروط وجوب ، وشروط صحة ، وهي ثمانية : وجود السبب من فقد ماء ، أو عجز عن استعماله ، والعلم بدخول الوقت ، فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة ، وتقدم إزالة النجاسة عن البدن إذا كانت غير موهنة ، فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه ، والإسلام ، إلا إذا كانت كتابية انقطع حيضها أو نفاسها ، فإنه يصح تيممها ليحل لزومها قربانها للضرورة ، وعدم الحيض أو النفاس ، إلا إذا كانت الخائض أو النفساء محرمة ، فإنه يصح منها التيمم بدلا عن الاغتسال الممنون بالإحرام عند العجز والتيمم ، إلا المحنونة التي تيمم ليحل قربانها ، وعدم الخائض بين التراب وبين المسوح ، وطلب الماء عند فقدده على ما يأتي .

الحنابلة :- عدوا الشروط مجتمعة من غير فرق بين وجوب وصحة ، وهي : دخول وقت الصلاة ، سواء كانت فرضاً أو غير فرض ، وقتاً ، أو مكاناً ، كصلاة المنارة ، فإن وقتها يدخل :-

الأسباب التي تجعل التيمم مشروعا

ترجع هذه الأسباب إلى أمرين أحدهما : فقد الماء ، بأن لم يجد ماء أصلا ، أو وجد ماء لا يكفي للطهارة^(١) ، ثانيهما : العجز عن استعمال الماء ، أو الاحتياج إليه ، بأن يجد الماء الكافي للطهارة ، ولكن لا يقدر على استعماله ، أو كان يقدر على استعماله ، ولكن يحتاجه لشرب ونحوه ، على التفصيل الآتي ، أما باقي الأسباب التي سنذكرها بعد فإنها أسباب للعجز عن استعمال الماء ، وأما من فقد الماء ، فإنه يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة^(٢) ، وجمعة ، وعيد ، وطواف ، ونافلة ، ولو كان يريد صلاتها وأخذها^(٣) دون الفرض ، وغير ذلك ، ولا فرق في فاقد الماء بين أن يكون مريضا ، حاضرا أو مسافرا ، سفر قصر أو غيره ، ولو كان السفر معصية ، أو وقعت فيه معصية^(٤) ، وأما من وجد الماء ، وعجز عن استعماله لسبب

== بنام غسله أو تيممه ، فلو تيمم قبل ذلك لا يصح تيممه ، وتعذر استعمال الماء لسبب من الأسباب الآن يبينها : والتراب الطهور المباح الذي لم يحترق ، بشرط أن يكون له غبار يعلق بالحضر ، كما يأتي ، والنية : والعقل ، والتمييز ، والإسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافي ، والاستنجا ، أو الاستجمار قبل التيمم

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : إن وجد ماء لا يكفي الطهارة وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه في بعض أعضاء الطهارة ، ثم يتيمم عن الباقي

(٢) المالكية — قالوا : لا يتيمم فاقد الماء إذا كان حاضرا مريضا للجنازة ، إلا إذا تعذرت عليه ، بأن لم يوجد متوضي يصلي عليها بدله ، وإذا تيمم للفرض فإنه يصح له أن يصلي بتيممه للفرض على الجنازة تيمما ، أما المسافر أو المريض . فإنه يصح له أن يتيمم لها استقلالاً ، سواء تعذرت عليه ، أولا .

(٣) المالكية — قالوا : لا يجوز لفاقد الماء الحاضر الصحيح أن يتيمم للنوافل إلا تيمما للفرض ، بخلاف المسافر والمريض ، كما ذكر قبل هذا .

(٤) الشافعية — قالوا : إذا كان عاصيا بالسفر : فإن فاقد الماء ، ولم يجد ماء أصلا يتيمم وصلي ، ثم أعاد الصلاة ؛ أما إن عجز عن استعماله لمرض ونحوه . فلا يصح له التيمم ، إلا إذا تاب على عيانيته ، فإذا تيمم بعد ذلك وصلي لم يمد صلاته .

من الأسباب الشرعية ، فإنه كفافد الماء ، يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة ، ومن أسباب العجز أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله ، أو زيادة مرض ، أو تأخر شفاء ، إذا استند في ذلك إلى تجربة ، أو إخبار طبيب حاذق مسلم ^(١) ، ومنها خوفه من عدل يحول بينه وبين الماء إذا خشى على نفسه أو ماله أو عرضه ، سواء أكان العدو آدمياً ، أم حيراناً مقترساً ، ومنها احتياجه للماء في الحال أو المآل ، فلو خاف - ظناً لا شكاً - عطش نفسه ، أو عطش آدمي غيره ، أو حيوان لا يحل قتله ، ولو كلباً ^(٢) غير عقور . عطشاً يؤدي إلى هلاك ، أو شدة أذى ، فإنه يتيمم ، ويحفظ ماله من الماء ، وكذلك إن احتاج للماء لعجن أو طبخ ، وكذلك إن احتاج إليه لإزالة نجاسة غير مغمورة عنها ^(٣) ، ومنها فقد آلة الماء ، كحبل ودلو ، لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمعقود ^(٤) ، ومنها خوفه من شدة برودة الماء ، بأن يغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله بشرط أن يعجز عن تسخينه ، فإنه في كل هذه الأحوال يتيمم ^(٥) ،

(١) المالكية - قالوا : يجوز الاعتماد في ذلك على إخبار الطبيب الكافر عند عدم وجود الطبيب المسلم العارف به ممثل ذلك ما إذا استند إلى الفرائض العادية ، كتحجربة في نفسه . أو في غيره إن كان موافقاً له في المزاج .

الشافعية - قالوا : يكفي أن يكون الطبيب حاذقاً ، ولو كافراً بشرط أن يقع صدقه في نفس المتيمم ، أما التجربة فلا تكفي على الراجح ، وله أن يعتمد في المرض على نفسه إذا كان عالماً بالطب . فإن لم يكن طبيباً ، ولا عالماً بالطب ، جاز له التيمم : وأعاد الصلاة بعد برئه

(٢) الحنابلة - قالوا : إن الكلب الأسود ، كالعقور ، لا يحفظ له الماء ، ولو هلك من العطش .

(٣) الشافعية - قالوا : يشترط أن تكون هذه النجاسة على بدنه : إن كانت على ثوبه فإنه يتوضأ بالماء مع وجود النجاسة : ولا يتيمم ؛ ويصلي عرباناً إن لم يجد ساتراً ؛ ولا إعادة عليه .

(٤) المالكية - قالوا : إن فاقد آلة الماء أو من يناوله الماء ، لا يتيمم إلا إذا تبين أوطن أنه لا يجدها في الوقت .

(٥) الحنفية - قالوا : لا يتيمم لخوف من شدة برودة الماء إلا إذا كان محدثاً محدثاً أكبر ؛ لأنه هو الذي يتصور فيه ذلك ، أما المحدث حدثاً أصغر ، فإنه لا يتيمم إلا إذا تحقق الضرر .

الشافعية - قالوا : يتيمم لخوفه من شدة البرودة إذا عجز عن تسخين الماء ؛ أو تفتت أعضائه ؛ أو كان محدثاً محدثاً أصغر أو أكبر . إلا أنه يجب عليه الإعادة .

وفي لزوم طلب الماء عند فقدہ تفصيل في المذاهب (١).

(١) المسالكية - قالوا : إذا تيقن ، أو ظن أنه بعيد عنه بقدر ميلين ، فأكثر ، فإنه لا يلزمه طلبه ، أما إذا تيقن ، أو ظن ، أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين ، فإنه يلزمه طلبه إذا لم يصدق عليه : فإن شق عليه ، ولودون ميلين ، فلا يلزمه طلبه ، ولو راكباً ، ويلزمه أيضاً أن يطلب الماء من رفقة إن اعتقد : أو ظن ، أو شك ، أو توهم أنهم لا يبتعدون عنه به ، فإن لم يطلب منهم ، وتوهم أعاد الصلاة أبدأ في حالة ما إذا كان يعتقد أنهم يعطونه الماء ، أو يظن ، وأعاد في الوقت فقط في حالة ما إذا كان يشك في ذلك ، أما في حالة التوهم فإنه لا يعيد أبدأ ، وشرط الإعادة في الحائزين أن يتبين وجود الماء معهم ، أو لم يتبين شيئاً ، فإن تبين عدم الماء فلا إعادة عليه مطلقاً ، ولزمه شراء الماء بثمن معتاد لم يحتاج له ، وأن يستدين إن كان مالياً ببلدة .

الحائز - قالوا : إن فاق الماء يجب عليه طلبه في رحله ، وما قرب منه حاده ، ومن رفقة مالم يتيقن عدمه ، فإن تيمم قبل طلبه لم يصح تيممه ، ومضى كان الماء بعيداً لم يجب عليه طلبه ، والبعيد ما حكم العرف به .

الحنفية - قالوا : إن كان فاق الماء في المضر ، وجب عليه قبل طلبه التيمم ، سواء ظن قر به ، أو لم يظن : أما إن كان مسافراً ، فإن ظن قر به منه بمسافة أقل من ميل ، وجب عليه طلبه أيضاً إن أمن الضرر على نفسه وماله ، وإن ظن وجوده في مكان بعيد عن ذلك ، كأن كان ميلاً فأكثر ، فإنه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقاً ، ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه ، أو بمن يطلب له ، ويجب أن يطلبه من رفقة إن ظن أنه إذا سألهم أعطوه ، فإن تيمم قبل الطلب لم يصح التيمم ، وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى ثم سألهم فأعطوه يعيد الصلاة ، فإن منعه قبل شروعه في الصلاة ، ثم أعطوه بعد فراغه لم يعد ، وإن كانوا لا يعطونه إلا بثمن قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يمر فيها ، أو بثمن يسير وجب عليه شراؤه إن كان قادراً ، بحيث يكون الثمن زائداً عن حاجته ، أما إذا كانوا لا يعطونه إلا بثمن فاحش ، فإنه لا يجب عليه شراء الماء ، وتيمم .

الشافعية - قالوا : يجب على فاق الماء أن يطلبه قبل التيمم بعد دخول الوقت مطلقاً ، سواء في رحله ، أو من رفقة ، فينادي فيهم بنفسه ، أو بمن يأذنه ، إن كان ثقة ، ويستوعبهم ، إلا إذا ضاق وقت الصلاة ، فإنه يتيمم ويصلي من غير طلب واستيعاب لحزمة الوقت ، وفي هذه الحالة يجب عليه الإجابة إن كان المصل يطلب فيه وجود الماء ، وإلا فلا إعادة ، فإن لم يجد بعد ذلك ،

ومن وجد الماء ، وكان قادراً على استعماله ، واستكنه خشى باستعماله خروج الوقت ^(١) ، بحيث لو تبهم أدركه ولو توطأ لا يدركه ، ففي صحة تبهمه وعدمها تفصيل المذاهب .

== فإن له أحوالاً ثلاثة : أن يكون في حد الغوث — وهو أن يكون في مكان يبعد عنه رفقته ، بحيث لو استغاث بهم أغاثوه مع اشتغالهم بأعمالهم — وضبطوا في هذه المسألة بنهاية ما يقع عليه البصر المعتدل ، مع رؤية الأشخاص والتمييز بينهما ، أو أن يكون في حد القرب — وهو أن يكون بينه وبين الماء نصف فرسخ ، أي ستة آلاف خطوة : فأقل — ، أو أن يكون في حد البعد — وهو أن يكون بينه وبين الماء أكثر من ستة آلاف خطوة .

فأما حد الغوث ، فإنه لا يخلو إما أن يتيقن فيه وجود الماء : أو يتردد فيه ، فإن يتيقن وجود الماء وجب عليه طلبه ، بشرط الأمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته : ولا يشترط الأمن على خروج الوقت : وأما إن تردد في وجود الماء ، فإنه يجب عليه طلبه إن أمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته ، وأمن على ماله به اختصاص ، وإن لم يصح ملكه لاجتماعه ، كالغوث ، وأمن من الانقطاع عن رفقته ، ومن خروج الوقت .

وأما حد القرب ، فإنه لا يجب عليه طلب الماء فيه ، إلا إذا تيقن وجوده ، بشرط أن يأمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته ، وأما أمنه على الوقت في هذه الحالة ، فإنه لا يشترط إن كانت الجهة التي هو بها يطلب فيها وجود الماء ، وإلا اشترط الأمن على الوقت أيضاً .

وأما حد البعد فلا يجب عليه طلب الماء ، ولو تيقن وجوده بعده .

(١) الشافعية — قالوا : لا يتيمم بالخوف من خروج الوقت مع وجود الماء مطلقاً ، لأنه يكون قد تبهم حينئذ ، مع فقد شرط التيمم ، وهو عدم وجود الماء .

الحنابلة — قالوا : لا يجوز التيمم خوفاً من خروج الوقت ، إلا إذا كان التيمم مسافراً . وعلم وجود الماء في مكان قريب ، وأنه إذا قصد توطأ منه ، بخلاف خروج الوقت ، فإنه يتيمم في هذه الحالة ، ويصلي ، ولا إعادة عليه ؛ وكذلك إذا وصل المسافر إلى الماء ، وقد ضاق الوقت عن طهارته ، أو لم ينق ، لكنه علم أن هذا يوزع بالنوبة ، وأن النوبة لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت ، فإنه في هذه الحالة يتيمم ويصلي ، ولا إعادة عليه .

الحنفية — قالوا إن الصلاة بالنسبة لهذه الحالة ثلاثة أنواع : نوع لا يخشى فواته أصلاً ، لعدم ترقيقه ، وذلك كالزواجر غير المزقة ونوع يخشى فواته بدون بدل عنه ، وذلك كصلاة

أركان التيمم

وأما أركانه : فمنها النية ^(١) ، ولها في التيمم كيفية مخصوصة مفصلة في المذاهب ^(٢) .

الجنابة والعبد ، ونوع يخشى فواته لبطل ، وذلك كالجمعة والمكتوبات ، فإن للجمعة بدلًا عنها ، وهو الظاهر : والمكتوبات بدل عنها ، وهو ما يقضى بدلها في غير الوقت .
وأما النوافل ، فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء ، إلا إذا كانت مؤقتة ، كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء ، فإنه آخرها ، بحيث لو توضأ فات وقتها : فإن له أن يتيمم ويدركها .
وأما الجنابة والعبد ، فإنه يتيمم لها إن خاف فواتها مع وجود الماء .
وأما الجمعة : فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء ، بل يفوتها ، ويصلي الظهر بدلها بالوضوء . وكذلك سائر الصلوات المكتوبة . فإن تيمم وصلاتها وجبت عليه إعادتها .
المسالكية — قالوا : إذا خشى استعمال الماء في الأعضاء الأربعة في الحدث الأصغر ، وتعميم الجسد بالماء في الحدث الأكبر خروج الوقت فإنه يتيمم ويصلي ، ولا يعيد على المعتد ، أما الجمعة فإنه إذا خشى خروجها باستعمال الماء للوضوء ، ففي صحة تيممه لها قولان . والمشهور لا يتيمم لها .
وأما الجنابة ، فإنه لا يتيمم لها إلا فاقد الماء إن تعينت عليه ، كما تقدم .
(١) الحنفية — قالوا : إن النية شرط في التيمم ، وفي الوضوء ، كما تقدم . وليست ركناً .
الحنابلة — قالوا : إن النية شرط في التيمم ، وفي الوضوء . وليست ركناً .
(٢) المسالكية — قالوا ينوي استباحة الصلاة ، أو مسح المصحف ، أو غيره مما يشترط فيه الطهارة ، أو ينوي استباحة ما منعه الحدث ، أو ينوي فرض التيمم فلونوى رفع الحدث فقط كان تيممه باطلاً ، لأن التيمم لا يرفع الحدث عنهم ، ويشترط تمييز الحدث الأكبر من الأصغر إذا نوى استباحة ما منعه الحدث أو نوى استباحة الصلاة ، فلو كان جنباً ونوى ذلك بدون ملاحظة الجنابة لم يجزه ، وأعاد الصلاة وجوباً ، أما إذا نوى فرض التيمم ، فإنه يجزئ ، ولو لم يتعرض لنية الحدث الأكبر ، لأن نية الفرض تجزئ عن نية كل من الأصغر والأكبر ، ثم إذا نوى التيمم لفرض ، فله أن يصلي بتيممه فرضاً واحداً ، وما شاء من السنن والمندوبات وأن يطوف به طوافاً غير واجب ، ويصلي به ركعتي الطواف الذي ليس بواجب ، وأن يس المصحف ويقرأ الجنب القرآن . وأما كان التيمم حاضراً صحيحاً ، فلو صلى به فرضاً آخر بطل الثماني ، ولو كانت الصلاة مشتركة في الوقت ، كالظاهر مع العصر ، ويشترط لمن يريد أن يصلي نقلاً بالتيمم =

== للفرض أن يقدم صلاة الفرض عن صلاة النفل ، فلو صلى به نفلاً أو أصبح نفلاً ، ولكن لا يصح له أن يصلي به الفرض بعد ذلك . بل لا بد له من تيمم آخر للفرض . وإذا تيمم النفل أو سنة استقلالا لا تيمماً لفرض . صح له أن يفعل بهذا التيمم كل ما ذكر من مس مصحف ، وقراءة القرآن ولو كان جنباً . ونحو ذلك مما يتوقف على طهارة . ولكن لا يصح له أن يصلي بهذا التيمم فرضاً . وهذا في غير الصحيح الحاضر . أما الصحيح الحاضر . فإنه لا يصح له أن يتيمم للنفل استقلالا كما تقدم ، وإذا تيمم لقراءة قرآن أو للدخول على سلطان . أو نحو ذلك مما لا يتوقف على طهارة . فإنه لا يجوز له أن يفعل بديمه هذا ما يتوقف على الطهارة .

الحنفية — قالوا : يشترط في نية التيمم الذي تصح به الصلاة أن ينوي واحداً من ثلاثة أمور : الأول : أن ينوي الطهارة من الحدث القائم به . ولا يشترط تعيين واحد من الجنابة . أو الحدث الأصغر . فلو كان جنباً ونوى الطهارة من الحدث الأصغر أجره ، الثاني : أن ينوي استباحة الصلاة ، أو رفع الحدث . لأن التيمم يرفع الحدث عندهم ، الثالث : أن ينوي عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كالصلاة . أو سجدة التلاوة . فإن نوى التيمم فقط من غير أن يلاحظ استباحة الصلاة . أو رفع الحدث القائم به . فإن صلاته لا تصح بهذا التيمم . كما لو نوى ما ليس بعبادة أصلاً ، أو نوى عبادة غير مقصودة . أو نوى عبادة مقصودة تصح بدون طهارة والأول : كما إذا تيمم بنية مس مصحف . فإن المس في ذاته ليس بعبادة . ولا يتقرب به . وإنما العبادة هي التلاوة . فلو صلى بهذا التيمم لم تصح صلاته ، والثاني : كما إذا تيمم للأذان والإقامة فإنهما عبادة غير مقصودة لذاتهما ، لأن الفرض منهما الإتمام فضلاً عن أنهما يسبحان بدون طهارة . فلو تيمم لهما لا تصح صلاته بهذا التيمم . والثالث : كما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو محدث حدثاً أصغر . فإن القراءة عبادة مقصودة لذاتها . وانكها يجوز المحدث حدثاً أصغر بدون طهارة . ومثل ذلك ما إذا تيمم للسلام . أو لردده . فإنه لا تصح صلاته بهذا التيمم .

الشافعية — قالوا : لا بد أن ينوي استباحة الصلاة ونحوها . فلا يصح أن ينوي رفع الحدث . لأن التيمم لا يرفده عندهم كما لا يصح أن ينوي التيمم فقط . أو فرض التيمم لأنه طهارة ضرورة . فلا يكون مقصوداً ، فإذا نوى استباحة الصلاة ونحوها . أنه أحوال ثلاثة : أحدها : أن ينوي استباحة فرض . كالصلاة المكتوبة . أو الطواف المفروض . أو خطبة الجمعة : ثانيها : أن ينوي نفلاً . كصلاة نافلة . أو طواف غير مفروض . أو صلاة جنازة . ثالثها : أن ينوي سجدة تلاوة . أو شكر . أو مس مصحف . أو قراءة قرآن وهو جنب . فإن نوى الأول فإنه يستتبع بهذا

وروقت النية^(١) عند وضع يده على ما يتيمم به .

== التيمم فرضاً واحداً من المرتبة الأولى ، ولو غير ما نواه ، وما شاء من النوافل ، ويفعل كل ما يترقب على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث ؛ وإن نوى الثاني صح له أن يفعل به ما توقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث فقط ، فيصلي به ما شاء من النوافل ، ويمس به المصحف والسك لا يصلي به فرضاً ، أو بخطب جمعة ، أو يطوف طوافاً مفروضاً ؛ وإن نوى الثالث ، فإنه يستباح له أن يفعل به ما ذكر في القسم الثالث فقط ، ولو كان غير ما نواه ؛ ولا يجوز له أن يفعل شيئاً مما ذكر في القسم الأول والثاني . ولا يجب عندهم في نية التيمم أن يتعرض لتعيين الحدث الأكبر أو الأصغر . فلو تعرض ، كأن قال الجنب : نويت استبابة الصلاة المانع منها الحدث الأصغر . ظاناً أنه الذي عليه ، فإن حاله ، فإنه يجوز له ؛ أما إن كان معتمداً ، فإنه لا يجوز له التلاعب .

الجنابة — قالوا : إن النية شرط لصحة التيمم ؛ وصفتها أن ينوي استبابة ما يتيمم به من صلاة أو طواف ، فرضاً أو نفلاً ، من حدث أصغر ، أو أكبر ، أو نجاسة بيده ، فإن التيمم يصح للنجاسة على البدن ، والسكن بعد تخفيفها على قدر ما يمكن ، أما النجاسة على الثوب ، وفي المسكن فلا ، فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه ، لأن التيمم مبيح لأرفع ، فلا يكفي التيمم بهذه واحد من الثلاثة . الحدث الأصغر ، أو الأكبر ، أو النجاسة . عن الباقي ، فلو كان جنباً ، ونوى استبابة صلاة الظهر مثلاً من الجنابة ، ولم ينو الاستبابة من الحدث الأصغر لا يصح له أن يصلي به ، لأنه رفع الجنابة فيصح له أن يفعل ما ترفعه ، كقراءة القرآن ، ولم يرفع الحدث الأصغر ، وكذا إذا نوى استبابة ما منعه الحدث الأصغر فقط دون الجنابة ، فإن تيممه لا يرفع الجنابة في هذه الحالة ؛ أما إن نوى بالتيمم استبابة الصلاة من الجميع ، الحدث الأكبر ، والأصغر ، والنجاسة التي على البدن ، أجزأته النية عن الجميع ، ولا يكلف نية خاصة لسكن واحد ، ومن نوى استبابة شيء ، جاز له أن يفعل بهذا التيمم ذلك الشيء ، وما هو مثله ، وما هو دونه فأعلى ما يتيمم به فرض عليه ، فنذر ، وفرض كفاية ، فنافلة ، فطواف نفل ؛ بنفس مصحف ، فقراءة قرآن فلبث بمسجد جنب ، فوطئ حائض بعد انقطاع دمها ؛ وإن أطلق نية التيمم للصلاة ، أو طواف لم يفعل إلا نفلاً .

(١) الشافعية — قالوا : لا يكفي أن تكون النية مقارنة لوضع يده على الصعيد ، بل يجب أن تكون مقارنة لقل الصعيد ، ومسح شيء من الوجه ، لأن أوله مسح .

الحنابلة — قالوا : إن النية لا يشترط فيها المقارنة ، بل يصح تقديمها عن المسح بزمن يسير ، كما هو الشأن في نية كل عبادة .

ومنها الصعيد الطهور^(١) ، وهو الذي لم تمسه نجاسة ، فإذا مسته نجاسة لم يصح به التيمم ، ولو زال عين النجاسة وأثرها ، وفي بيان الصعيد تفصيل المذاهب .

(١) الشافعية — قالوا : إن المراد بالصعيد الطهور : التراب الذي له غبار ، ومنه الرمل إذا كان له غبار ، فإن لم يكن له غبار ، فلا يصح التيمم بهما ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون التراب محترقا أولا ، إلا إذا صار المحترق رماداً ، كما لا فرق بين أن يكون صالحاً ، لأن يثبت ، أو سبخاً لا يثبت شيئاً ، وعدوا من تراب الطنفل إذا دق ، وصار له غبار ، ولو اختلط التراب ، أو الرمل بشيء آخر كحمرة ، أو دقيق ، وإن قل الخاطل لا يصح التيمم بهما . واشتراطوا أن لا يكون التراب مستعملاً ، والمستعمل ما بقي بالضرر الممسوح ، أو تناثر منه عند المسح .

الحنابلة — قالوا : إن المراد بالصعيد هو التراب الطهور فقط ، ويشترط أن يكون التراب مباحاً ، فلا يصح بمغضوب ونحوه ، وأن يكون التراب غير محترق ، فلا يصح بما دق من خرف ونحوه ، لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب ، واشتراطوا أن يعاق غباره ، لأن ما لا غبار له لا يسبح بشيء منه ، فإن خالطه ذو غبار غيره ، كالجص والنورة ، كان حكمه حكم الماء الطهور الذي خالطه طاهر ، فإن كانت الغلبة للتراب ، جاز التيمم به ، وإن كانت للمخاطب . فإن كان المخاطب لا غبار له يمنع التيمم بالتراب ، وذلك كبر وشعر ، وإن كثر ، ولا يصح التيمم بهذين لم يمكن نجافته ، والتيمم به جائز إن كان قبل خروج الوقت لا بعده .

الحنفية — قالوا : إن الصعيد الطهور هو كل ما كان من جنس الأرض ، فيجوز التيمم على التراب والرمل والحصى والحجر . ولو أمس ، والسبخ المنعقد من الأرض ، أما الماء المنعقد وهو الناج فلا يجوز التيمم عليه ، لأنه ليس من أجزاء الأرض ، كما لا يجوز التيمم على الأشجار والزجاج والمعادن المنقولة : وأما المعادن التي في مقرها ، فإنه يجوز التيمم بالتراب الذي عليها لأنها نفسها ، ولا يجوز التيمم بالؤلؤ ، وإن كان مسحوقاً . ولا بالدقيق ، والرماة . ولا بالحصى . ولا بالنورة والزرنخ والمفرة . والكحل ، والكبريت والفيروزنج . ويجوز التيمم بالعلوب المحترق : ولا يجوز التيمم بالتراب ونحوه إذا خالطه شيء ليس من جنس الأرض . وغالب العلماء ، فإن لم يذهب عليه بأن تساويها . أو غلب التراب صبح التيمم .

المالكية — قالوا : المراد بالصعيد ما صمد ، أي ظهر من أجزاء الأرض فيشمل التراب . وهو أفضل من غيره عند وجوده . والرمل . والحجر . وكذلك الناج . لأنه وإن كان داه متجدداً . إلا أنه أشبه بالحجر الذي هو من أجزاء الأرض ، والطين الرقيق غير أنه ينفى له أن ينفذ

ومنها ^(١) مسح جميع الوجه ، ولو بيد واحدة ، أو إصبع ، ويدخل في الوجه اللحية ولو طالت ^(٢) ، وكذا الوتر ، وهي الحاجز بين طائقي الأنف ، وما غار من الأجفان ، وما بين العذار ، وكذا ماتحت الوند من البياض الذي بين الأذن والعذار ، ولا يتبع ما غار من بدنه ومنها مسح اليدين مع المرفقين ^(٣) ، ويجب أن ينزع ماستر شيئاً منها ، كالخاتم والأساور ،

= وضع يده عليه ، أو يمسحها قبل المسح ، حتى لا يلوث أعضائه ؛ وكذا الجص ، وفسروه بالحجر الذي إذا احترق صار جيراً : أما بعد الاحتراق ، فلا يجوز التيمم عليه ، وكذا المعادن : فإنه يباح التيمم عليها ، إلا الذهب والفضة والجواهر فإنه لا يجوز التيمم عليها ، كما لا يجوز التيمم على المعادن المنقولة من مقرها ، كالشرب والملح ، ولا يجوز التيمم على طوب محترق ؛ أما إن كان غير محترق ، فيصح التيمم عليه إذا لم يخالط بنجس أو طاهر كثير ، كتبن ، وحد الطاهر الكثير أن يكون هو الغالب ، ولو كان التبن مثلاً ، مقدار الطين ، لا يضر ، أما التيمم على ما لبس من أجزاء الأرض ، كالخشب والحشيش ونحوه ، فلا يجوز ، ولو ضاق الوقت ، ولم يجد غيره ، ورجع بعضهم الجواز إذا ضاق الوقت ، ولم يجد غيره .

هذا واستعمال الصعيد الطهور هو الضربة الأولى ، بأن يضع كفيه على الصعيد .

(١) الخنفيه — قالوا إذا كان المسح بيده ، فإنه يشترط أن يمسح بجميع يده ، أو أكثرها ، والمفروض إنما هو المسح سواء كان باليد ، أو بما يقوم مقامها ، أما تعميم الوجه واليدين بالمسح ، فهو شرط لأركس ، ويكون المسح بضربتين أو بما يقوم مقامهما . فلو أصاب وجهه غبار ، فوضع يده عليه ومسحه اعتبر كالضربة الأولى ، فالضربتان ، أو بما يقوم مقامهما ركن من أركان التيمم ، وإن لم يذكر الضرب في الآية السكرية . إلا أنه ذكر في الحديث حيث قال : « التيمم ضربتان » .

(٢) الخنفيه — قالوا يجب مسح الشعر الذي يجب غسله في الوضوء ، وهو المخاض للبشرة فلا يجب مسح ما طال من اللحية .

(٣) المسالكية ، والحنابلة — قالوا : إن الفرض مسح اليدين إلى الكوعين ، وأما إلى المرفقين ، فهو سنة ، كما يأتي .

ويجب أن يمسح ماتحته ، فلا يسكت في تحريكه في التيمم ^(١) ، بخلاف الوضوء ؛ وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضاً أخرى ^(٢) .

سنن التيمم

وأما سننه : فمنها التسمية على تفصيل المذاهب ^(٣) .

(١) الحنفية — قالوا : إن تحريك الخاتم الضيق والسوار يكفي في التيمم أيضاً ، لأن التحريك مسح لما تحته والفرض هو المسح لا وصول الغبار .

(٢) المالكية — زادوا في فروض التيمم الموالاة بين أجزائه ، وبينه وبين ما فعل له من الصلاة ونحوها ، فلو فرق بينهما بزم طويل ، طولاً يخل بالموالاة ، ولوناسياً لا يصح ، ففرائض التيمم عندهم أربعة : النية ، والضربة الأولى وهي استعمال الصعيد ، كما تقدم — ؛ وتعميم الوجه ، واليدين إلى السكوعين بالمسح ؛ والموالاة .

الحنابلة — زادوا في فرائض التيمم : الترتيب ؛ والموالاة إذا كان التيمم من حدث أصغر ؛ أما إذا كان من حدث أكبر ، أو نجاسة على يده فإنه لا يفترض فيه ترتيب ولا موالاة ، ففرائض التيمم عندهم أربعة ، وهي : مسح جميع وجهه سوى داخل فمه وأذنه ، وسوى ما نكحت شعره خفيف ، ومسح اليدين إلى السكوعين ؛ والترتيب ؛ والموالاة في الحدث الأصغر .

الشافعية — زادوا في فرائض التيمم الترتيب بأن يبدأ بالوجه ، ثم اليدين ، سواء كان التيمم من حدث أصغر أو أكبر . ونقل التراب إلى الوجه واليدين ، فلو طار غبار إلى وجهه أو يديه ، فحرك فيه وجهه ، ونوى التيمم لم يكف لعدم النقل . والتراب الطهور الذي له غبار ، وقصد التراب للنقل منه بأن يقصده لنقله إلى أعضاء التيمم . ويشترط في نقل التراب أن يكون بضربتين ، ففرائض التيمم عندهم خمسة . وهي : النية ؛ ومسح الوجه ؛ ومسح اليدين مع المرفعين ؛ والترتيب ؛ ونقل التراب إلى أعضاء التيمم ؛ والتراب الطهور الذي له غبار ؛ وقصد نقل التراب إلى الأعضاء . الحنفية — لم يزدوا شيئاً ، لأن أركان التيمم شيئان : المسح ؛ والضربتان ، أما المسح فهو داخل في ماهيته بالآية ؛ وأما الضربتان فبالحديث المتقدم . وماعدا ذلك يعد من الشروط ؛ فهي لا بد منها ، وإن لم تكن داخلة في ماهيته .

(٣) الحنابلة — قالوا : التسمية واجبة ، فيبطل التيمم بتركها صمداً . وتسهط وهو أوجهلا . المالكية — قالوا : التسمية مندوبة لا سنة .

ومنها الترتيب^(١) ؛ ومنها غير ذلك ، كما هو مفصل في المذاهب في أسفل الصحيفة^(٢) .

== الشافعية — قالوا : أسن التسمية ، ولكن إذا كان المتيمم جنباً لا يجوز له أن يقصد بها التلاوة بل يقصد الذكر أو لا يقصد شيئاً .

الحنفية — قالوا : أسن التسمية ، سواء قصد الذكر أو التلاوة ؛ أو لم يقصد شيئاً .

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا إن الترتيب فرض ، كما تقدم .

(٢) الحنفية — عدوا سنن التيمم كما يأتي : الضرب بباطن كفيه ، إقبالهما وإدبارهما ، ونفضهما ، وتفرج أصابعه ؛ والتسمية ، والترتيب ، والولاء ، وتحليل اللحية والأصابع ، وتحيريك الخاتم ، والنيامن ، وخصوص الضرب على الصعيد ليدخل التراب خلال الأصابع ، وأن يكون المسح بالسكينة المخصوصة ، وهي أن يضرب بيديه على الصعيد ، ثم ينفضهما ، ثم يقبل بهما ويدبر ثم يمسح بهما وجهه ويغمه ، بحيث لا يبقى منه شيء ، ثم يضرب يديه ثانية على الصعيد ، ثم ينفضهما على الوجه السابق ، فيمسح بهما كفيه وذراعيه إلى المرفقين ؛ والسواك .

الشافعية — عدوا سنن التيمم ، كما يأتي ، التسمية ابتداءً ؛ على ما سبق ، والسواك ، ومجمله بعد التسمية ، وقبل نقل التراب ، ونفض اليدين ، أو نفضهما من الغبار إن كثر ؛ والنيامن بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى ، واستقبال القبلة حال التيمم ، وأن يبدأ في مسح الوجه من أعلاه ؛ وفي مسح يديه من أصابعه ، فيضع أصابع يده اليسرى سوى الإبهام على ظهر أصابع اليمنى ، سوى الإبهام بحيث لا يخرج أطراف اليمنى عن مسحة اليسرى ؛ ويمرهما على اليمنى ؛ فإذا بلغ السكوع ، ضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ، ويمرهما إلى المرفق ، ثم يدبر بباطن كفيه إلى باطن الذراع ، ويمرهما عليها رافعاً إبهامه ، فإذا بلغ السكوع أمر إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ؛ ثم يفعل باليسرى كذلك ، ثم يمسح إحدى كفيه بالأخرى ندباً ، والموا الالة بين مسح الوجه واليدين إن كان المتيمم سليماً ، فإن كان صاحب عذر وجبت عليه الموا الالة في التيمم ، كالوضوء ، وتفرج أصابعه أول كل ضربة ، ونزع خاتمه في الضربة الأولى ، أما في الضربة الثانية ، فيجب نزع ، وتحليل أصابعه بعد مسح اليدين إذا فرق أصابعه في الضربة الثانية ؛ وإلا كان التحليل واجباً ، والقرة ، والتعجيل ، وأن لا يرفع يده على العوض حتى يتم مسحه ، والذكر المذلولب عند الوجه واليدين ، والذكر السابق في الوضوء يذكره في آخر التيمم .

المالكية — عدوا سنن التيمم أربعة : الترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين ، فإن عكس ، بأن مسح يديه قبل وجهه أو عاد مسحهما إن لم يصل به ، فإن صلى به أجزاء ، ومسح ذراعيه من

مندوبات التيمم

وللتيمم مندوبات مفصلة في المذاهب (١) .

مكروهات التيمم

للتيمم مكروهات مفصلة في المذاهب أيضاً (٢) .

== السكوعين إلى المرفقين : وتجديد ضربة ثانية لليدين ، ونقل ما تعلق بيديه من القبار إلى العضو الذي يريد مسحه ، بأن لا يمسح على شيء قبل الممسح على وجهه أو يديه .

الحنابلة — لم يعدوا في سنن التيمم سوى أنه يسن أن يؤخره إلى آخر الوقت المختار إن علم أو ظن وجود الماء في الوقت ، أو استوى الأمران عنده ، فإن تيمم أول الوقت وصلى ، صحته صلاته بدون إعادة ، ولو وجد الماء في الوقت .

(١) الحنابلة ، والشافعية — قالوا : إن المسنون هو المندوب ، فكل ما ذكر من السنن السابقة يسمى مندوباً ، وسنة ومستحباً .

المالكية — قالوا : مندوبات التيمم : منها يندب التسمية والسواك . والقصص إلا عن ذكر الله ، واستقبال القبلة ، وأن يبدأ بمسح ظاهر يمينه بيسراه ، بأن يجعل ظاهر أماراف يده اليمنى في باطن يده اليسرى ، ثم يمرها إلى المرفق قابضاً عليها بكف اليسرى ، ثم يمسح باطن اليمنى من طلي المرفق إلى آخر الأصابع : ثم يفعل بيسراه كذلك ، ويندب أن يكون التيمم أول الوقت الاختياري إذا ينس من وجود الماء ، أو زوال المانع من استعماله في جميع الوقت الاختياري ، ويندب أن يكون في وسط الوقت المختار لمن شك في الحصول على الماء ، أو زوال المانع من استعماله لانهاض فضيلة أول الوقت بفضيلة الطهارة المائية ، فينظر إلى كل منهما ، ويعتبر وسط الوقت ، ويندب أن يكون في آخر الوقت الاختياري لمن يرجو حصول الماء ، أو زوال المانع من استعماله . كالمريض قبل نهاية الوقت الاختياري تقديم فضيلة الطهارة المائية المرجوة : ويحرم على كل حال التأخير إلى الوقت الضروري ، ولو كانت الطهارة المائية حرجية .

الحنفية — قالوا : يندب تأخير التيمم لمن غلب على ظنه وجود الماء إلى ما قبل خروج الوقت المستحب ، أما إن وعده أحد بالماء ، فيجب عليه أن يؤخر التيمم ، ولو خالف عن وجوب الوقت .

(٢) الحنابلة — قالوا : يسكره في التيمم تسكر المسحج : وادخال التراب في الفم والأنف ، ==

مبطلات التيمم

وأما مبطلاته فهي مبطلات الوضوء المتقدمة ، والتيمم من حدث أكبر لا يعود محدثاً محدثاً أكبر إلا بما يوجب الغسل ، وإن اعتبر محدثاً أصغر بنواقض الوضوء ، فإن تيمم بجنبه ، ثم انتقض تيممه لم يعد جنباً ، بل يصير محدثاً أصغر ، فيجوز له أن يقرأ القرآن ، ويدخل المسجد ^(١) ، ويمكث فيه ، وتزيد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمراً آخر ، وهو زوال العذر المبيح للتيمم ، كأن يحد المساء بعد فقهه ^(٢) . أو يقدر على استعماله بعد مجزه ^(٣)

== والضرب أكثر من مرتين ، ونفخ التراب إن لم يكن قليلاً يذهب النفخ به ، فإن ذهب به النفخ ، بحيث لم يبق غبار ، ومسح به ، وجبت إعادة الضربة .

الشافعية — قالوا : يكره في التيمم تكثير التراب ، لأنك قد عرفت أن الغرض من التيمم إنساؤه أمثال الشارح بوضع يده على التراب ، فيكره أن يكثر التراب في يديه ، وتكرار المسح لكل عضو ، وتجهيد التيمم ، ولو بعد فعل أى صلاة ، ونفض اليدين بعد تمام التيمم .

المالكية — قالوا : يكره في التيمم الزيادة على المسح مرة ، وكثرة الكلام في غير ذكر الله ، وإطالة المسح إلى ما فوق المرفقين ، وهو المسمى بالغرة والتجهيل في الوضوء

الحنفية — قالوا : يكره تكرار المسح ، وترك سنة من السنن المتقدمة

(١) المالكية — قالوا : إذا أحدث التيمم عن جنبه محدثاً أصغر انتقض تيممه عن الأصغر والكبير ، فنواقض الوضوء ، وإن كانت لا تبطل الغسل ، لكن تبطل التيمم الواقع عن الغسل ، فيحرم عليه ما يحرم الجنب بعد التيمم .

(٢) المالكية — قالوا : إن وجود المساء أو القدرة على استعماله لا ينقضان التيمم إلا قبل شروعه في الصلاة : بشرط أن يتسع الوقت الاختياري لإدراك ركعة بعد استعماله في أعضاء الطهارة ، فإن وجده بعد الدخول فيها لا يفتقض تيممه ، بل يجب استنزاهه في الصلاة ، ولو اتسع الوقت ، وحل ذلك ما لم يكن ناسياً للماء برحله ، فإنه إذا تيمم ودخل في الصلاة ، ثم تذكر المساء ، وهو فيها ، فإنها تبطل إن اتسع الوقت لإدراك ركعة بعد استعمال الماء : وإلا فلا ، أما إن تذكره بعدها ، فإنه يعمد في الوقت فقط لمساً عنده من شائبة التفریط .

(٣) الحنابلة — زادوا في مبطلات التيمم خروج الوقت ، فإنه يبطل التيمم مطلقاً ، سواء .

مبحث من عجز عن الوضوء والتيمم

ويقال له : فاقد الطهورين

من عجز عن الوضوء والتيمم لمرض شديد ، أو حبس في مكان ليس به ما يصح التيمم عليه ، فإنه يجب عليه أن يصلي في الوقت بدين وضوء وبدون تيمم . على أن المريض الذي لا يقدر على القيام للصلاة فإنه يصلي قاعداً ، فإن عجز يصلي بالإشارة ، كما سيأتي في مبحث الصلاة بالإيماء ، والغرض من هذا إنما هو إظهار الخشوع والخضوع لله عز وجل في جميع الأحوال ، فسادام الإنسان قادراً على إظهار هذا الخشوع بأي كيفية من الكيفيات فعليه أن يفعلها ، وله على ذلك أجر العاملين الأقوياء بلا فرق ، بل ربما كان أوفر أجراً ، لأن الذي يخضع قلبه لمولاه وتظاهر آثار هذا الخضوع على جـ وراحه وهو مريض ، تدب أقرب إلى رضوان الله تعالى . ورحمته إن شاء الله .

أما كيفية طهارة فاقد الماء وفاقد ما يصح التيمم عليه وصلاتها ، فإن فيها تفصيل المذاهب ^(١) .

== كان عن حدث أكبر ، أو كان عن نجاسة على بدنه ، ما لم يكن في صلاة جمعة ، فلا يبطل إذا خرج وقتها ، وخلف الخف ونحوه مما يمسح عليه لإرتيمم بعد حدثه ، وهو لابس ، سواء مسحه قبل ذلك أو لا .

الشافعية — زادوا في مبطلات التيمم حصول الردة ، ولو صورة . كردة الصبي : وإنما يفتن تيممه بزال العذر المبيح للتيمم إذا لم يكمل تكبيرة الإحرام ، فإذا زال عذره بعد ذلك وكان في صلاة لا تجب إعادة صحته صلاته ، وبطل تيممه عقب السلام ، وإن كان في صلاة تجب إعادة بطل التيمم والصلاة

(١) الحنفية — قالوا : من فقد الطهورين : الماء ، والصعيد الطاهر من تراب ونحوه ، فإنه يصلي عند دخول وقت الصلاة صلاة صورية بأن يسجد ويرجع مستقبلاً القبلة بدون قراءة ، أو تسبيح ، أو تشهد ، أو نحو ذلك ، ولا ينوي بذلك صلاة ، سواء كان جنباً أو كان محدثاً أصحراً : وهذه الصلاة الصورية لا تسقط الفرض عنه بل تبقى ذمته مشفوعة به إلى أن يجد ماء بنحوه ، أو يجد صعيداً طاهراً يتيمم عليه ، ويجوز لمن فقد الطهورين أن يصلي هذه الصلاة الصورية ، ولو كان جنباً . المالكية — قالوا : من فقد الطهورين : الماء ، والصعيد الطاهر ، فإن الصلاة تسقط عنه تماماً ==

مباحث الجبيرة

تعريفها

الجبيرة في اصطلاح الفقهاء هي الخثرة التي يربط بها العضو المريض ، أو الدواء الذي يوضع على ذلك العضو ، ولا يشترط في الرباط أن يكون مشدوداً بأعواد من خشب أو جريد ، أو نحو ذلك ، كما لا يشترط أن يكون العضو المربوط مكسوراً ، بل المعمول في حكم الجبيرة - على أن يكون العضو مريضاً ، سواء كان مكسوراً ، أو مرضوضاً أو به آلام - روماتزمية - أو نحو ذلك ، فالجبيرة عند الفقهاء اسم للرباط الذي يربط به العضو المريض : أو الدواء الذي يوضع فوق ذلك العضو .

ما يفترض على من به جبيرة تمنعه من استعمال الماء

إذا كان على عضو من أعضاء المكلف - التي يجب غسلها في الوضوء أو الغسل - جبيرة من رباط أو دواء ، وكان غسل ذلك العضو يضره أو يؤلمه ، فإنه يفترض عليه المسح على الرباط إن

== على المعتمد ، فلا يصلي ، ولا يقضى ، وأعلمهم تسكروا في ذلك بحديث : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ، ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على الإعادة والخففة لا يقولون : إذا الصلاة بغير طهور تسكون مقبولة ، بل يقولون : لا بد من إعادتها

الشافعية - قالوا من فقد الماء والصعيد الطاهر ، أو عجز عن استعمالهما ، فإنه لا يخلو إما أن يكون جنباً أو محدثاً أصغر ، فإن كان محدثاً حدثاً أصغر فإنه يصلي صلاة حقيقية بنية وقراءة تامة ، وإن كان جنباً ، فإنه يصلي صلاة حقيقية ، ولكنه يقتصر على قراءة الفاتحة فقط ، ويجب عليهما إعادة الصلاة عند وجود الماء ، فإذا وجد الجنب الماء وجب عليه أن يغتسل ، وينوضاً ، ثم يميد الصلاة التي صلاها بغير وضوء وتيمم ، وإذا وجد المحدث حدثاً أصغر الماء ، فإنه يجب عليه أن يتوضأ . ويميد تلك الصلاة ، أما إذا وجد أحدهما صعيداً طاهراً من تراب ونحوه مما يصح به التيمم ، فإنه لا يتيمم لإعادة الصلاة التي صلاها بغير وضوء وتيمم ، إلا إذا غلب على ظنه أنه في مكان لا يجد فيه ماء ، أو تردد في الأمر بحيث استوى عنده وجود الماء وعدمه بدون مرجح . الخليفة - قالوا : إن فاق الطهورين يصلي صلاة حقيقية : ولا يميد تلك الصلاة ، إلا أنه يجب عليه أن يقتصر في صلاته على الفرائض ، والشروط التي لا تصح الصلاة إلا بها .

كان العضو مربوطاً أو المسح على الدواء إذا كان العضو عليه دواء بدون رباط ، فإن كان المسح على الدواء يضره فلا يربطه بخرقه نظيفة ، ثم مسح على هذه الخرقه ، ولا يعدم المريض رباطاً يربط به العضو المريض ، وهذا هو حكم صاحب الجبيرة الذي به ألم في عضو من أعضاء الوضوء أو الغسل : وهو أن يفترض عليه أن يمسح على العضو المريض إذا ضربه الغسل ، فإن ضربه المسح عليه يربطه بخرقه ومسح على الرباط ، ولم يخالف في هذا سوى الشافعية ، وبعض الحنفية ، وقد ذكرنا مذهبهما تحت الخط الذي أمامك ^(١) .

(١) الشافعية — قالوا : إما أن يكون العضو المريض مربوطاً أو عليه دواء ونحوه أولاً . فإن كان مربوطاً . فإن المريض يجب عليه في هذه الحالة ثلاثة أمور : الأول : أن يغسل الجزء السليم : الثاني ، أن يمسح على نفس الجبيرة ، وهي الرباط الموضوع على محل المرض . وهذا المسح يقوم مقام غسل الأجزاء السليمة التي تستتر بالرباط غالباً ، فإذا وضع الرباط على الجزء المريض فقط ، ولم يأخذ شيئاً من السليم ، فإنه لا يجب المسح على الخرقه في هذه الحالة ومثل ذلك ما إذا أمكنه غسل الجزء السليم الذي تحت الرباط : الأمر الثالث : أن يتيمم بدل غسل الجزء المريض ، ثم إن كان الشخص جنباً ، فإنه لا يجب عليه الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة ، وهي : غسل الجزء السليم : والمسح على الخرقه ونحوها : والتيمم ، بحيث يجوز له أن يبدأ بما شاء منها ، أما إن كان غير جنب ، فإنه يجب عليه الترتيب بين الغسل والتيمم فقط ، بمعنى أنه يغسل أولاً الجزء السليم قبل التيمم . أما المسح على الجبيرة من خرقه ونحوها فإنه يصح أن يقدمه على الغسل وعلى التيمم .

هذا ، وإذا كانت الأعضاء المريضة متعددة ، فإنه يجب عليه أن يعد التيمم بعد هذه الأعضاء المريضة ، فإن عم المرض جميع الأعضاء ، فإنه يكفي أن يتيمم مرة واحدة عن الجميع . ومثل ذلك ما إذا كان المرض في عضوين متواليين في الترتيب كالوجه والذراعين ، فإنهما إذا عمها المرض ، فيسكني أن يتيمم لهما تيمماً واحداً ، بعد أن يغسل الجزء السليم ، ويمسح على الجبيرة بدلاً من غسل الجزء الصحيح المستتر بالجبيرة .

هذا إذا كان العضو المريض مربوطاً ، فإن لم يكن مربوطاً فإنه يفترض عليه غسل العضو السليم ، والتيمم بدل غسل العضو المريض ، ولا يمسح على محل المرض بالماء ، لا عرفنا أن المسح ليس مشروعاً عندهم . إلا إذا كان بدلاً من غسل الجزء السليم الذي يستتره رباط الجزء المريض —

شروط المسح على الجبيرة

يشترط لصحة المسح على الجبيرة ، سواء كانت خرقه ، أو دواء ، أو نحوهما شرطان :
الشرط الأول : أن يكون غسل العضو المريض ضاراً به ، بحيث يخاف من غسله زيادة الألم ،
أو تأخر الشفاء ، أو نحو ذلك ، فإن كان العضو المريض عليه دواء بدون رباط ، ويضره المسح
عليه ، فإنه في هذه الحالة يجب عليه أن يضع عليه رباطاً لا يضر ، ثم يمسح على الرباط ، كما ذكرنا ؛
الشرط الثاني : تعميم الجبيرة بالمسح : بمعنى أن يفصل الجزء السليم من المرض ، ثم يمسح على
الجزء المريض بجمعه .

هذا إذا كانت الجبيرة على قدر محل المرض ، فإن تجاوزت محل المرض لضرورة ربطها ،
فإنه يجب مسحها جميعها ، ما كان منها على الجزء المريض ، وما كان منها على الجزء السليم ^(١)

== فهو بمنزلة المسح على الخف ، أما إذا كان العضو مكشوفاً ، ولا يمكن غسله ، فإنه لا يكون بالمسح
معنى ، والتيمم يقوم مقام غسله ، فلا معنى لمسحه في هذه الحالة ، فإذا كان المرض في عضو من
أعضاء التيمم ، ولا يمكنه مسحه بتراب التيمم ، أو كان ذلك المسح يضره ، فإنه يستقط عنه مسحه ،
وتجب عليه إعادة الصلاة بعد برئه في هذه الحالة .

الحنفية — قالوا : حكم المسح على الجبيرة فيه قولان : أحدهما : أنه واجب لأفرض ، وقد
عرفت في «مباحث الرضوء» الفرق بين الفرض والواجب عند الحنفية ، وعلى هذا إذا ترك المريض
المسح على العضو الذي به المرض وصلى ، فإن عملاته تكون صحيحة ، ولكنه يجب عليه إعادتها ،
وإلا كان تاركاً للواجب الذي يترتب عليه حرمانه من شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن لم
يماقب عليه على المتمد ، ثانيهما : أن المسح على الجبيرة فرض : بحيث لو تركه لاتصح الصلاة ،
كما يقول المالكية ، والحنابلة ، والقولان صحيحان عند الحنفية ، فيصح للسكف أن يقلد ما يشاء منهما .

(١) الحنفية — قالوا : لا يشترط تعميم الجبيرة بالمسح ، بل يكفي مسح أكثرها ، فإذا كانت
المجراحة مثلاً في جميع اليد ، ووضع عليها رباطاً ، فإنه يكفي أن يمسح على ما يزيد على نصفها
الموضوع عليه الرباط .

هذا . وإذا كان الرباط زائداً على المحل المريض ، فلا يخلو إيمان أن يكون حله ضاراً ، أو غير
ضار ، فإن كان غير ضار وجب حله ، وغسل ما تمته إن لم يضر الغسل ، فإن كان الغسل ضاراً
بالمريض ، فإنه يجب مسح محل المرض ، وغسل ما حوله من الأجزاء السليمة ، فإن كان مسح محل
(٢٢)

فإن كان المحل المريض مما يمسح . كالرأس فقيه تفصيل المذاهب ^(١) .

مبطلات المسح على الجبيرة

ويبطل المسح على الجبيرة لسقوطها عن موضعها . أو نزوعها عن مكانها . على تفصيل في المذاهب ^(٢)

== الرباط بضر أيضاً ، فإنه يغسل ما حوله . ثم يضع الرباط . ويمسح عليه . أما إن كان حل الرباط ضاراً . فإنه يجب عليه أن يمسح على الرباط ، ولا يكلف حله . ولو كان يستطيع غسل ما تحته أو مسحه . على أنه يجب في هذه الحالة أن يمسح على ما يستر الصحيح والسليم . بحيث يمسح على أكثر الرباط .

الحنابلة — قالوا : إن وضع الجبيرة على طهارة ، فإن جاوزت محل المرض مسح عليه بالماء وتيمم عن الزائد ، فإن لم توضع على طهارة ، كأن وضعها قبل أن يتوضأ وجب عليه التيمم فقط ، ولا يصح منه المسح . فإن تمددت الأعضاء المريضة وجب عليه أن يعدد التيمم ، إلا إذا عمت الجراحة جميع أعضاء الوضوء أو الفضل . فإنه لا يجب عليه إلا بسم واحد . ولا بد من مراعاة الترتيب والولاء في الطهارة من الحدث الأصغر ، كما تقدم .

(١) المالكية — قالوا : إن عمت الجراحة الرأس : لحكمه حكم الأعضاء المذولة . وإن لم تغم ، فإن تيسر مسح بعض الرأس مسحه وكل على العمامة . وإن لم يتيسر لحكمه حكم ما عمته الجراحة . الشافعية — قالوا : إن بقي من الرأس جزء سليم وجب المسح عليه . وإلا تيمم بدل مسحه .

الحنفية — قالوا : إن كان بعض الرأس صحيحاً . وكان يبلغ قدر ما يجب عليه المسح وهو الأربع فرس المسح عليه بدون حاجة للمسح على الجبيرة . وإن عمت الجراحة جميع الرأس كان حكمه حكم الأعضاء المفسولة . فيجب المسح عليه إن لم يضره . فإن ضره مسح على الجبيرة ونحوها .

الحنابلة — قالوا : إن عمت الجراحة الرأس . ولم يمكنه المسح عليها مسح على العصابة التي عاها وعماها بالمسح . ويتيمم إن شددما على غير طهارة ، كما تقدم . وإن لم تغم مسح على الصحيح منها . وكل على العصابة . لأن العصابة تنوب عن الرأس في المريض . ويبقى السليم على أصله .

(٢) المالكية — قالوا : إن سقطت عن بره بطل المسح عليها ، ووجب الرجوع إلى الأصل في إظهارها ما تحته بالفضل أو بالمسح إن كان متظهاً . ويريد الإبقاء على طهارته . ويشترط في حنة

صلاة الماسح على الجبهة

الصلاة بالمسح على الجبهة المستوفية للشروط المتقدمة صحيحة ، ولا إعادة على من صلى بذلك المسح بعد بره العضو^(١) .

ثبت الطهارة بنسب أو مسح ما تحتها أن يبادر بحيث لا نفوته المراتلة عمداً ، فإن طال الزمن نسبياً صبح ، وإن سقطت عن غيره بره ردها إلى موضعها ، وبادر بالمسح عليها ، بحيث لا نفوته المراتلة ، فإن كان سقوطها أو نزاعها أثناء الصلاة بطلت الصلاة ووجب إعادة ما بعدها بعد تطهير ما تحتها إن كان ذلك عن بره ، فإن كان عن غيره بره أعادها ومسح عليها نفسها .

الشافعية - قالوا : إن كان سقوطها عن بره في الصلاة بطلت الصلاة والطهارة ، وإن كان عن غيره بره بطلت الصلاة دون الطهارة ، فيرد الجبهة إلى موضعها ، ويمسح عليها فقط بعد تطهير ما بعدها من الأعضاء إن وجد .

الحنفية - قالوا إن سقطت الجبهة عن غيره بره لم يبطل المسح عليها سواء كان في الصلاة أو خارجها . وإن كان سقوطها في الصلاة عن بره ، فإن كان قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، وعليه في هذه الحالة أن يظهر موضع الجبهة فقط ، ويمسح الصلاة ، وإن كان سقوطها في آخر الصلاة بعد القعود قدر التشهد ، فالإمام يقول بالبطان ، والصاحبان بقولان بالصحة ، لأن في هذه الحالة تكون صلاته قد تمت ، ويكون سقوط الجبهة بمنزلة الكلام أو الحديث بعد تمام الصلاة .

الجنازة - قالوا : إذا سقطت الجبهة انتقض وضوؤه كله ، سواء كان سقوطها عن بره أو غيره بره ، إلا أنه إن كان سقوطها عن بره توضأ فقط ، وإن كان سقوطها عن غيره بره أتاد الوضوء والتيمم .

(١) الشافعية - قالوا : يجب إعادة الصلاة في ثلاثة أمور : أحدها : إذا كانت الجبهة في أعضاء التيمم ، ثانياً : إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح زيادة عن الذي تمسك به في ربهها . ثالثاً : إذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح بقدر الاستسالك فقط . استكنها وضوؤه وهو حديث .

كتاب الصلاة

حكمة مشروعيتها

ما تقدم من مباحث الطهارة إنما هو وسيلة للصلاة ، وقد علمت أن هذه الوسائل كلها منافع للمجتمع الإنساني ؛ لأن مدارها على نفاثة الأبدان ؛ وطهارة أما كن العبادة من الأقدار التي تنشأ عنها الأمراض والروائح القذرة ، نعم إن في بعض الوسائل ما قد يخلو عن هذا المعنى ، ولكن ذلك لحكمة ظاهرة ؛ وهي أن الغرض من العبادات إنما هو الخشوع لله سبحانه باتباع أوامره واجتناب نواهيه ، أما الصلاة فهي أهم أركان الدين الإسلامي ؛ فقد فرضها الله سبحانه على عباده ليعبده وحده ، ولا يشركوا معه أحداً من خلقه في عبادته ، قال تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ، أي فرضاً محدوداً بأوقات لا يجوز الخروج عنها ، وقال عليه الصلاة والسلام : خمس صلوات كتبهن الله على العباد ؛ فمن جاء بهن ، ولم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن ، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، وقد وردت أحاديث كثيرة في تعظيم شأن الصلاة ، والحث على أدائها في أوقاتها ؛ والنهي عن الاستهانة بأمرها والتسكامل عن إقامتها ؛ فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « مثل الصلوات الخمس ، كمثل نهر عذب غمر ، بباب أحدكم يقتحم فيه كل يوم خمس مرات ، فساترون ذلك يبق من درنه ؟ قالوا : لا شيء ، قال صلى الله عليه وسلم : فإن الصلوات الخمس تذهب الذنوب كما يذهب الماء الدرن ، ومعنى ذلك أن الصلوات الخمس تطهر النفوس ؛ وتنظفها من الذنوب والآثام ، كما أن الاغتسال بالماء النقي خمس مرات في اليوم يطهر الأجسام وينظفها من جميع الأقدار .

وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاة لمراقبتها ، فالصلاة هي أفضل أعمال الإسلام ، وأجلها قدراً ، وأعظمها شأنًا ؛ وكفى بذلك جناً على أدائها في أوقاتها . أما ترهيب تاركها وتقويفه ؛ فيمكنني فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا سهم في الإسلام لمن لا صلاة له ، وقوله : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » وفي هذا الحديث زجر شديد للمسلم الذي يتسلط عليه التسكامل فيحمله على ترك الصلاة التي يمتاز بها عن الكافر ، حتى قال بعض أئمة المالكية : إن ترك الصلاة عمداً كافراً وعلى كل حال فقد أجمعوا على أنها ركن من أركان الإسلام ، فمن تركها فقد هدم ركنًا من أركانه . وينبغي أن يعرف الناس أن الغرض الحقيقي من

الصلاة إنما هو إشعار القلب بمظمة الإله الخالق حتى يكون منه على وجل فيأتمر بأمره ، وينتهي عما نهاه عنه ، وفي ذلك الخير كله للنوع الإنساني ، لأن من يفعل الصالحات ويجتنب السيئات لا يصدر عنه للناس إلا المنفعة والخير ، أما الذي يأتي بالصلاة وقلبه غافل عن ربه ، مشغول بشهوته النفسانية ، وملاذه الجسدية ، فإن صلاته ، وإن أسقطت عنه الفرض عند بعض الآئمة ، ولكنها في الحقيقة لم تنمر الثمرة المطلوبة منها ، إنما الصلاة الكاملة هي التي قال الله في شأنها : « قد أقبلح المؤمنون ، الذين هم في صلاتهم خاشعون »

فالغرض الحقيقي من الصلاة ، إنما هو تذكير القلب بالإله فاطر السموات والأرض بالخشوع له والخضوع لمظلمته الخالدة ، وعونه الأبدية ، فلا يكون المرء محمياً لربه حقاً إلا إذا كان قلبه حاضراً مملوئاً بحضرة الله وحده ، فلا يغيب عن مناجاته بالوساوس الكاذبة أو الخواطر الضارة ، ومن يقف بين يدي خالقه وقلبه على هذه الحالة ذليلاً خاشعاً ، خائفاً وجلال من جلال ذلك الخالق القادر القاهر ، ذي السطوة التي لا تتخذ ، والمشيئة التي لا ترد ، فإنه بذلك يكون تائباً من ذنبه ، منيباً إلى ربه ، وأصلح أعماله الظاهرة والباطنة ، وتقوى علاقته بربه ، ويستقيم مع عباده تعالى ، ويقف عند حدود الدين ، وينتهي عما نهاه عنه رب العالمين . كما قال : « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » وبذلك يكون من المسلمين حقاً .

فالصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر ، هي تلك الصلاة التي يكون العبد فيها معظماً لربه ، خائفاً منه ، راجياً رحمته ، لحفظ كل واحد من صلاته إنما هو بقدر خوفه من الله ، وتأثر قلبه بحديثه . لأن الله سبحانه إنما ينظر إلى قلوب عباده لا إلى صورهم الظاهرة ، ولذا قال تعالى : « وأقم الصلاة لذكري » ، ومن غفل قلبه عن ربه لا يكون ذاكرة له ، فلا يكون مهيئاً صلاة حقيقية ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا ينظر الله إلى صلاة لا يحضر الرجل فيها قلبه مع بدنه » .

فهذه هي الصلاة في نظر الدين ، وهي بهذا المعنى لها أحسن الأثر في تهذيب النفوس ، وتقويم الأخلاق ، فإن في كل جزء من أجزائها تمرينا على فضيلة من الفضائل الخلقية ، وتعويداً على صفة من الصفات الحميدة ، وإليك جملة من أعمال الصلاة وآثارها في تهذيب النفوس :

أولاً : النية ، وهي عزم القلب على امتثال أمر الله تعالى بأداء الصلاة كاملة ، كما أمر بها الله مع الإخلاص له وحده ، ومن يفعل ذلك في اليوم والليلة خمس مرات ، فلا ريب في أن الإخلاص ينطبع في نفسه ، ويصير صفة من صفاته الفاضلة التي لها أجل الأثر في حياة الأفراد والجماعات ،

فلا شيء أرفع في حياة المجتمع الإنساني من الإخلاص في القول والعمل ، فلو أن الناس أخلصوا لبعضهم بعضاً في أقرانهم وأعمالهم ، عاشوا عيشة راضية مرضية ، وصالحات سالكهم في الدنيا والآخرة ، وكانوا من الفائزين .

ثانياً : القيام بين يدي الله تعالى ، فالمصلي يقف ببذنه وروحه بين يدي محالقه معارفه يناجيها ، وهو أقرب إليه من حبل الوريد ، يسمع منه ما يقول ، ويعلم من قلبه ما ينوي ، ولا ريب في أن من يفعل ذلك مرات كثيرة في اليوم والليلة ، فإن قلبه يتأثر بمخالقته ، فيأتمر بما أمره به ، وينتهي عما نهاه عنه ، فلا يفتك للناس حرمة ، ولا يعتدي لهم على نفس ، ولا يظلمهم في مال ، ولا يؤذيهم في دين أو عرض .

ثالثاً : القراءة ، وسيا ذلك حكمها عند الأئمة ، ولكن ينبغي لمن يقرأ أن لا يحرك لسانه بالقراءة ، وقلبه غافل ، بل ينبغي له أن يتدبر معنى قراءته ليعظم بها يقول ، فإذا مر على لسانه ذكر الإله الخالق وجل قلبه خوفاً من عظمته وسلطوته ، كما قال تعالى : ﴿لِمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ﴾ ، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً ، وإذا ذكرت صفات الله تعالى من رحمة وإحسان وجب عليه أن يعلم نفسه كيف تتخاق بتلك الصفات الكريمة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «مخلقوا بأخلاق الله وهو سبحانه كريم عفو غفور ، عادل لا يظلم الناس شيئاً» فالإنسان مكلف بأن يتخاق بهذه الأخلاق ، فإذا ماقرأ في صلاته الآيات التي تشمل على صفات الإله الكريمه وتقل مدناها ، وكثرها في اليوم والليلة مرات كثيرة . فإن نفسه تتأثر بها لاحتالة ومتى تأثرت نفسه بجميع الصفات حبيب إليه الاتصاف بها ، ولذلك أحسن الأثر في تهذيب النفوس والأخلاق .

رابعاً : الركوع والسجود ، وهما من أمارات التعظيم لمالك المالك ، فخلق السموات والأرض وما بينهما ، فالمصلي الذي يركع بين يدي ربه لا يسكفيه أن يحكي ظهيرة بالسكيفية المخصوصة ، بل لابد أن يشعر قلبه بأنه عبد ذليل ، ينحني أمام عظمة إله عزيز كبير ، لا أحد لقدرته ، ولا نهاية لعظمته فإذا انطبع ذلك المعنى في قلب المصلي مرات كثيرة في اليوم والليلة : كان قلبه دائماً خائفاً من ربه فلا يعمل إلا ما يرضيه ، وكذلك المصلي الذي يسجد طائفة ، فيضع جبهته على الأرض مهلناً عبوديته لمخالقته . فإنه إذا استشعر قلبه ذل العبودية ، وعظمة الرب الخالق لابد أن يخافه ويحشاه ، وبذلك تهذب نفسه وينتهي عن الفحشاء والمنكر .

هذا . ويتعلق بالصلاة أمور أخرى لها فوائد اجتماعية جليلة الشأن : منها الجماعة ، فقد شرع

الإسلام الجماعة في الصلاة ، وحث عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » .

ففي الاجتماع لأداء الصلاة بصفوف متراصة متساوية ، تعارف بين الناس يقرب بين القلوب المتنافرة ، ويزيل منها الضغائن والأحقاد ، وذلك من أجل عوامل الوحدة التي أمر الله تعالى بها في كتابه العزيز ، فقال « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » وفي الاجتماع لأداء الصلاة تذكير بالإخوة التي قال الله عنها : « إنما المؤمنون إخوة » فالؤمنون الذين يجتمعون لعبادة رب واحد لا يبغي لهم أن ينسوا أنهم إخوة ، يحب أن يرحم كبيرهم صغيرهم ، ويوقر صغيرهم كبيرهم ، ويواسي غنيهم فقيرهم ، ويعين قويهم ضعيفهم ، « يعوذهم بعضهم من بعضهم » عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم . المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يذلّه ، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله عنها كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة . ولو شئنا أن نذكر ما اشتملت عليه الصلاة من فوائد لاستغرقنا صفحات كثيرة فنقف عند هذا الحد ، والله بوفاءنا إلى العمل بدينه الخنيف ، إنه سميع الدعاء .

تعريف الصلاة

معنى الصلاة في اللغة : الدعاء بخير ، قال تعالى : « وصل عليهم » أي ادع لهم ، وأنزل رحمتك عليهم ، ومعناها في اصطلاح الفقهاء : أقوال وأفعال مفتوحة بالكبير ، مختتمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة ، وهذا التعريف يشمل كل صلاة مفتوحة بتكبير الإحرام ، ومختتمة بالسلم ، ويخرج عنه سجود التلاوة وهو سجدة واحدة عند سماع آية من القرآن الممتثلة على ما يترتب عليه ذلك السجود من غير تكبير ، أو سلام ، كما سبأ في مبحثه ، فهذا السجود لا يقال له : صلاة عند الحنفية والشافعية (١) .

(١) المسالكية ، والحنابلة — عرفوا الصلاة بأنها قرينة فعلية ، ذات إحرام ، وسلام ، أو سجود فقط ، والمراد بالقرينة ما يتقرب به إلى الله تعالى ، والمراد بقولهم : « فعلية » ما يشمل أفعال الجوارح من ركوع وسجود ، وفعل اللسان من قراءة وتسبيح وحمل القلب من خشوع وخضوع ، ولم يختلف معهم الحنفية والشافعية في هذا المعنى ، إنما الخلاف في تسمية السجود فقط صلاة شرعية ، الأمر في ذلك سهل .

أنواع الصلاة

للصلاة أنواع مبينة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط الذي أمامك ^(١) .

شروط الصلاة

للصلاة شروط تنوقف عليها صحتها ، فلا تصح إلا بها ، وشروط ينوقف عليها وجوبها .

(١) الحنفية — قالوا الصلاة أربعة أنواع : الأول : الصلاة المفروضة فرض عين ، كالصلوات الخمس ؛ الثاني : الصلاة المفروضة فرض كفاية ، كصلاة الجنازة ؛ الثالث : الصلاة الواجبة ، وهي صلاة الوتر ، وقضاء النوافل التي فسدت بعد الشروع فيها ، وصلاة العيدين ، الرابع : الصلاة النافلة ، سواء كانت مسنونة ، أو مندوبة ، أما سجود التلاوة فليس بصلاة عندهم ، كما عرفت .

المالكية — قالوا تنقسم الصلاة إلى خمسة أقسام : وذلك لأنها إما أن تكون مشتملة على ركوع وسجود ، وقراءة وإحرام ، وسلام ، أو لا ، والقسم الأول تحته ثلاثة أقسام : الأول الصلوات الخمس المفروضة ، والثاني : النوافل والسنن ، والثالث : الرغبة ، وهي صلاة ركعتي الفجر ، والقسم الثاني تحته قسمان : أحدهما : ما اشتمل على سجود فقط وهو سجود التلاوة ، ثانيهما : ما اشتمل على تكبير وسلام ، ليس فيه ركوع وسجود ، وهو صلاة الجنازة فالأقسام خمسة .

الشافعية — قالوا تنقسم الصلاة إلى نوعين : أحدهما : الصلاة المشتملة على ركوع وسجود وقراءة ، وتحته هذا قسمان : الصلوات الخمس المفروضة ، والصلاة النافلة ؛ ثانيهما : الصلاة الخالية من الركوع والسجود ؛ ولكنها مشتملة على التكبير والقراءة والسلام ، وهي صلاة الجنازة ، وليس عند الشافعية صلاة واجبة كما يقول الحنفية ، ولا صلاة رقيقة ، كما يقول المالكية ولا يسمون بسجود التلاوة صلاة ، كما يسميه الحنابلة والمالكية ، فالأقسام عندهم ثلاثة .

الحنابلة — قالوا : تنقسم الصلاة إلى أربعة أقسام : الصلاة المشتملة على ركوع وسجود وإحرام وسلام ، وتحته هذا قسمان : الصلوات الخمس المفروضة ، والصلوات المسنونة ؛ والقسم الثالث : الصلاة المشتملة على تكبير وسلام وقراءة ، وليس فيها ركوع وسجود وهي صلاة الجنازة ؛ القسم الرابع : الصلاة المشتملة على سجود فقط ، وهي سجود التلاوة . فإيه صلاة عند الحنابلة كما يقول المالكية .

فلا تجب إلا بها ، وقد اختلفت اصطلاحات المذاهب في بيان هذه الشروط وعددها ، فإذا ذكرناها لك مفصلة تحت الحفظ الذي أمامك (١) .

(١) المسالكية - قالوا : تنقسم شروط الصلاة إلى ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، فأما القسم الأول ، وهو شروط الوجوب فقط فهو أركان ، أحدهما : البلوغ ، فلا تجب على الصبي ، ولكن يؤمر بها لسبع سنين ؛ ويضرب عليها لعثر ضرباً خفيفاً . ليهود عليها ؛ فإن التكليف الشرعي ، وإن كانت كلها مبنية على جلب المصالح ودفع المفاسد ، وأن العقلاء لا يجدون حرجاً في القيام بها بعد التكليف ، ولكن المادة لها حكمها ؛ فقد يعلم الإنسان من فوائد الصلاة المسادية والأدبية ما فيه الكفاية في حمله على أدائها ، ولكن عدم نعوده على فعلها يقعد به عن القيام بأدائها ، ثانيهما : عدم الإكراه على تركها ، كأن يأمره ظالم بترك الصلاة ، وإن لم يتركها بحجته ، أو ضربه ، أو قتله ، أو وضع القيد في يده ، أو صفعه على وجهه بما لا يخل من الناس إذا كان هذا ينقص قدره ، فمن ترك الصلاة مكروهاً فلا إثم عليه ، بل لا تجب عليه ما دام مكروهاً ، لأن المكروه غير مكلف ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، والذي لا يجب على المكروه عندهم إنما هو فعلها بهيئتها الظاهرة ، وإلا فهي تمسكن من الطهارة وجب عليه فعل ما يقدر عليه ، من نية ، وإحرام وقراءة ، وإيماء فهو كالرخص العاجز . يجب عليه فعل ما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما يجز عن فعله

وأما القسم الثاني ؛ وهو شروط الصحة فقط ، فهو خمسة : الطهارة من الحدث ، والطهارة من الخبث ، والإسلام ، واستقبال القبلة ، وستر العورة .

وأما القسم الثالث وهو شروط الوجوب والصحة معاً ، فهو ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن لم تبلغه الدعوة لا تجب عليه الصلاة ولا تصح منه إذا فرض صلى ، والعقل ؛ ودخول وقت الصلاة ، وأن لا يفقد الطهورين ؛ بحيث لا يجد ماء ، ولا شيئاً يقيم به ، وعدم النوم والغفلة ، والخلو من دم الحيض والنفاس . ويعلم من هذا أن المسالكية زادوا في شروط الصحة : الإسلام ، ولم يجعلوه من شروط الوجوب ، فالكفار يجب عليهم الصلاة عندهم ؛ ولكن لا تصح إلا بالإسلام ، خلافاً لغيرهم ، فإنهم عدوه في شروط الوجوب ، وعدوا الطهارة شرطين وهما طهارة الحدث ، وطهارة الخبث ؛ وزادوا في شروط الوجوب عدم الإكراه على تركها .

الثانية - قسموا شروط الصلاة إلى قسمين فقط : شروط وجوب ، وشروط صحة ، أما شروط الوجوب عندهم فهي ستة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، =

--- قال الكافر لا تجب عليه الصلاة عند الشافعية ، ومع ذلك فهو يعذب عليها عذاباً زائداً على عذاب الكافر ، ومن ارتد عن الإسلام فإن الصلاة تجب عليه : لأنه مسلم باعتبار حالته الأولى ، والعقل والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس : وسلامة الجوارح ، ولو السمع ، أو البصر فقط ، وأما شروط الصحة فهي ستة : أحدها : طهارة البدن من الحدثين : ثانيها : طهارة البدن ، والثوب ، والمكان من الحدث ، ثالثها ستر العورة ، رابعها : استقبال القبلة ، خامسها : العلم بدخول الوقت ، ولو ظناً ، وسرأتب العلم ثلاث : أولاً : أن يعلم بنفسه أو بإخبار ثقة عرف دخول الوقت بساعة مضبوطة ، أو بجماع مؤذن عارف بدخول الوقت ، كؤذني المساجد التي بها ساعات ، ونحو ذلك ، ثانيها : الاجتهاد ، بأن يتجرى دخول الوقت بالوقت بالسائل الموصلة ، ثالثاً : تقليد المتهجرى : ويلزم ، أن يراعى هذا الترتيب في حق البصير . أما الأعمى فيجوز له التقليد سادسها : العلم بالكيفية . سابعها : ترك المبطّل ، فإن الشافعية عن المساكينة في شروط صحة الصلاة ثلاثة : العلم بكيفية الصلاة ، بحيث لا يبعد قد فرغاً من فرائضها ستة إن كان عامياً ، وأن يميز بين الفرض والسنة ، وإن كان من اشتغل بالعلم زمنياً يتمكن فيه من معرفة ذلك ، وترك المبطّل بحيث لا يأتي بمناف لها حتى تم ، والعلم بدخول وقت الصلاة في الصلاة الموقوتة : وزادوا في شروط الوجوب : الإسلام ، لكنهم قالوا : إن كان الكافر لم يسبق له إسلام : فإنها لا تجب عليه ، بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا ، وإن كان يعذب عليها عذاباً زائداً على عذاب الكافر ، كما تقدم ، أما المرتد فإنه يطالب بها في الدنيا ، كما يعذب عليها في الآخرة : على أنهم قالوا : إذا صلى الكافر فإن صلاته تنفع باطلة ، فالإسلام شرط صحة أيضاً .

الحنفية — قسموا شروط الصلاة إلى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة ، كالشافعية . أما شروط الوجوب عندهم ، فهي خمسة : بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، والإسلام ، والعقل والبلوغ ، والنقاء من الحيض والنفاس : وكثير من الحنفية لم يذكر بلوغ الدعوة اكتفاء بالشرائط الإسلام ، وأما شروط الصحة فهي ستة : طهارة البدن من الحدث والنجس ، وطهارة الثوب من النجس ، وطهارة المكان من النجس ، وستر العورة ، والنية ، واستقبال القبلة ، وزادوا في شروط الوجوب : الإسلام كالشافعية إلا أنهم قالوا : إن الكافر لا يعذب على تركها عذاباً زائداً على عذاب الكافر ، مع اتفاق ، ويظهر أن مسألة تعذيب الكافر عذاباً زائداً على عذاب الكافر مسألة نظرية غير عملية . لأن عذاب الكافر أشد أنواع العذاب ، فتكافؤ عذاب بتصور فهو دونه ، فهو إما داخل فيه ، وإما أقل منه ، وزادوا النية ، فلا تصبح الصلاة بغير نية ، أقروا له صلى الله عليه وسلم : ---

دليل فرضية الصلاة

وعدد الصلوات المفروضة

فرضت الصلوات الخمس - بمكة ليلة الإسراء قبل الهجرة إلى المدينة بسنة - في الأوقات المعروفة وهي وقت الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح؛ وأول الفرائض التي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم هو الظهر، أما كون الصلاة المذكورة فرضاً من الفرائض التي لا يتحقق الإسلام إلا بها، فقد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع أئمة الدين، فمن أنكر كونها فرضاً فهو مرد عن دين الإسلام بلا خلاف، قال تعالى: (إن الصلاة كانت لي المؤمنين كتاباً موقراً) . ومعنى الكتاب المكتوب المفروض، ومعنى الموقت المحدد بأوقات معلومة، فكأنه قال: الصلاة مفروضة على المسلمين في أوقات معلومة للرسول الذي أمره الله أن يبين للناس ما نزل إليه من ربه، وقد كلف الله تعالى المؤمنين إقامة الصلاة في كثير من آيات القرآن الكريم .

ولعل بعضهم يقول: إن الذي ثبت بكتاب الله تعالى إنما هو فرضية الصلاة، أما كونها خمس صلوات بالكمية المخصوصة فلا دليل عليه في القرآن . والجواب: إن القرآن قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر الناس أن يتبعوا ما جاءهم به الرسول . قال تعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا) فكل شيء جاء به الرسول من عند الله فهو ثابت بالكتاب من هذه الجهة، أما السنة الصحيحة الدالة على أن عدد الصلوات خمس

== إنما الأعمال بالنيات، ولأنه بالنية تنمين العبادات عن العادات، وتميز العبادات بعضها عن بعض؛ ووافق الحنابلة على عدها شرطاً، وجعلها الشافعية ركناً، وكذا المالكية على المشهور، كما يأتي في «أركان الصلاة»، وقد عرفت عما قدمناه لك في «مبحث النية»، الفرق بين الشرط والركن وأن كلا منهما لا يصح الشيء إلا به فلا يصح الصلاة إلا بالنية باتفاق الأئمة الأربعة، أما كون النية شرطاً فتوقف عليه الصلاة، مع كونه خارجاً عن حقيقة فعلها، أو ركناً فتوقف عليه الصلاة، وهو جزء من حقيقة فعلها، فتلك مسألة تختص بطالب العلم الذي يريد أن يعرف دقائق الأمور النظرية . هذا، ولم يذكر الحنفية دخول الوقت في شروط الوجوب ولا في شروط الصحة، وذلك لأنهم يقولون: إنه شرط لصحة الأداء لا لفساد الصلاة، كما مر في النية، وسيتأتى في مبحث دخول الوقت . الحنابلة - لم يقسم الحنابلة شروط الصلاة إلى شروط وجوب، وشروط صحة، كغيرهم، بل عدوا الشروط تسعة، وهي: الإسلام، والعقل، والتمييز، والطهارة من الحدث مع القدرة، وستر المورة، واجتناب التجاسة ببذنه وتوابعه وبقتله، والنية، واستقبال القبلة، ودخول الوقت، وقالوا: إنها جميعها شروط لصحة الصلاة .

فهى كثيرة بلغت التواتر : منها قوله صلى الله عليه وسلم : أرأيتم لو أن نهراً بيساب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ، هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا يبقى من درنه شيء ، قال : فمكذلك مثل الصلوات الخمس يحوي الله بهن الخطايا ، رواه البخارى ، ومسلم ، والترمذى ، والبيهقى ، فهذا الحديث صريح فى أن الصلوات خمس ، وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الصلوات الخمس والجمعة كعمارة لمسا بينهن عالم تغش السكابر » رواه مسلم والترمذى ، وغيرهما ، وعن جابر رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل الصلوات الخمس ، كمثل نهر جار غمر على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات » رواه مسلم ، والغمر — بفتح الغين ، وإسكان الميم — الكثير ، ومنها غير ذلك .

ولهذا فقد أجمع أئمة المسلمين على أن الصلوات المفروضة خمس صلوات ، وهى الظهور ، والنهر إلى آخر ما تقدم قريباً ، ولستهم اختلفوا فى تحديد هذه المواقيت ، فمنهم من يقول مثلاً : إن الوقت ينقسم إلى ضرورى واختيارى ، وهم المالكية ، ومنهم من يقول : إن وقت الظهور ينتهى إذا بلغ ظل كل شيء مثله ، ومنهم من يقول : لا ينتهى إلا إذا بلغ ظل كل شيء مثليه ، وهكذا مما ستعرفه قريباً

مواقيت الصلاة

المفروضات

قد عرفت مما قدمناه لك فى شروط الصلاة ، أن دخول الوقت شرط من شروط الصلاة ، فلا يجب على المكلف إلا إذا دخل وقتها على أنك قد عرفت أن الحنفية لم يعدوا دخول الوقت شرطاً من شروط الوجوب ، ولا من شروط الصحة ، وذلك لأنهم قالوا : إن دخول الوقت شرط لأداء الصلاة ، بمعنى أن الصلاة لا يصح أدائها إلا إذا دخل الوقت ، والأمر فى ذلك سهل ، لأنهم متفقون مع غيرهم على أن الصلاة لا تجب إلا إذا دخل وقتها الآتى بيانه ، فإذا دخل وقتها خطبته الشارع بأدائها خطاباً موسعاً ، بمعنى أنه إذا فعلها فى أول الوقت صحت ، وبرئت ذمته منها ، وإذا لم يفعلها فى أول الوقت لا يأنم إلى أن يبقى من الوقت جزء يسير لا يسع إلا الطهارة من وضوءه أو غسل إن كان جنباً ، ويسع الصلاة بعد الطهارة ، فإذا أدرك الصلاة كلها فى الوقت فقد أتى بها على الوجه الذى طلبه الشارع منه وبرئت ذمته ، كالأدائها فى أول الوقت أو وسطه ، أما إذا صلاها كلها بعد خروج الوقت فإن صلاته تكون صحيحة ، ولستهم يأنم لئماً عظيماً بخير الصلاة عن وقتها ، وإذا أدرك بعضها فى الوقت ، وصلى البعض الآخر بعد خروج الوقت ، فإن

بعض الأئمة يقول : إنه يأتهم ^{١١} وبعضهم يقول إنه لا يأتهم ، على أنهم قد اتفقوا على أن الذي يدرك بعض الصلاة يكون قد صلى أداء لاقضاء ، فالأداء لا ينافي الإثم عند بعض الأئمة ، وقد بينا آراء الأئمة في ذلك تحت الخط الذي أمامك ، وإليك بيان أوقات الصلوات الخمس محدودة في المذاهب ، فأولها الظاهر ، كما عرفت ، ويبتدئ وقته نقب زوال الشمس مباشرة .

(١) المالكية — قالوا : إذا أدرك ركعة من الصلاة في الوقت الاختياري ، ثم خرج الوقت وكلها في الوقت الضروري ، فإنه لا يأتهم ، أما إذا لم يؤد ركعة كاملة في الوقت الاختياري ، فإنه يأتهم سواء صلاها كلها في الوقت الضروري ، أو صلى بعضها في الوقت الضروري ، وباقها خارجة : وستعرف قريباً أن المالكية يقسمون الوقت إلى ضروري ، واختياري .

الحنفية — قالوا : إذا أدرك جزء من الصلاة ، ولو تكبيرة الإحرام قبل خروج الوقت ، فإن صلاته تكون أداء ، ولكنهم يقولون : إذا لم يدرك كل الصلاة قبل خروج الوقت فإنه يكون آثماً ، على أنه في هذه الحالة يكون إثمه صغيرة لا كبيرة : وستعلم أن الحنفية لا يقسمون الوقت إلى ضروري واختياري ، كما يقول المالكية .

الشافعية — قالوا : إذا لم يدرك ركعة كاملة من الوقت كانت صلاته قضاء لا أداء ، فإذا أدرك ركعة واحدة ، ثم خرج الوقت ، فإنه يكون آثماً إنما أقل من إثم من صلاها قضاء ، فالشافعية متفقون مع الحنفية في ضرورة أداء الصلاة كلها في الوقت المحدد ، وفي أنهم ليس عندهم اختياري وضروري ، ومتفقون مع المالكية على أن الصلاة لا تكون أداء إلا إذا أدرك ركعة كاملة في الوقت الاختياري .

الحنابلة — قالوا : يتعلق بالصلاة المكتوبة أداء بتكبيرة الإحرام فإذا قام للصلاة في آخر الوقت ، ثم كبر بتكبيرة الإحرام ، وبعد الفراغ منها خرج الوقت ، كانت صلاته أداء كما يقول الحنفية ، ولا إثم عليه . متى أدرك تكبيرة الإحرام قبل خروج الوقت فهم متفقون مع الحنفية على أن من أدرك تكبيرة الإحرام في الوقت فقد أدرك الوقت وكانت صلاته أداء ولكنهم لم يقولوا إنه يأتهم بعد ذلك لأنه قد صلى أداء لاقضاء ، وبذلك تعرف الختلاف فيه والمتفق عليه في هذه المسألة على الوجه الواضح الصحيح .

ما تعرف به أوقات الصلاة

تعرف أوقات الصلاة بخمسة أمور : أحدها : بالساعات الفلكية المنضبطة المبنية على الحساب الصحيح ، وهي الآن كثيرة في المدن والقرى ، وعليها المعول في معرفة الأوقات الشرعية .
 ثانيها : زوال الشمس ، والظل الذي يحدث بعد الزوال ، ويعرف به وقت الظهر ودخول وقت العصر : ثالثها : مغيب الشمس ، ويعرف به وقت المغرب : رابعها : منيب الشفق الأحمر والأبيض على رأى ، ويعرف به دخول وقت العشاء : خامسها : البياض الذي يظهر في الأفق ، ويعرف به وقت الصبح : وقد أشار إلى هذه الأوقات الحديث الصحيح الذي رواه الترمذى ، والنسائى عن جابر بن عبد الله ، قال : « جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين زالت الشمس ، فقال قم يا محمد فصل الظهر ، حين مالت الشمس ، ثم مكث حتى إذا كان في الرجل مثله جاءه العصر ، فقال : قم يا محمد فصل العصر ، ثم مكث حتى إذا غابت الشمس جاءه فقال : قم فصل المغرب ، فقام فصلاها حين غابت الشمس سواء ، ثم مكث حتى إذا غاب الشفق جاءه ، فقال : قم فصل العشاء ، فقام فصلاها ، ثم جاءه حين سطع الفجر في الصبح ، فقال قم يا محمد فصل الصبح » ؛ وإلى هنا قد بين هذا الحديث أول كل وقت ، وله بقية اشتملت على بيان نهاية الوقت ، ومعناها أنه جاءه في اليوم التالي وأمره بصلاة الظهر حين بلغ ظل كل شيء مثله ، وأمره بصلاة العصر حين بلغ ظل كل شيء مثله ، وأمره بصلاة المغرب في وقتها الأول ، وأمره بصلاة العشاء حين ذهب ثلث الليل الأول ، وأمره بصلاة الصبح حين أسفر جداً ، ثم قال له ما بين هذين وقت كله ، اه .

فهذا الحديث وأمثاله يبين لنا مواعيت الصلاة بالعلامات الطبيعية التي هي أساس التقويم الفلكي ، والساعات المنضبطة - المزاويل - ونحو ذلك ، فلنذكر آراء الأئمة في تحديد مواعيت الصلاة تفصيلاً ، مع العلم بأن بعضهم^(١) يقسم الوقت إلى ضروري واختياري ، وبعضهم لا يقسمه إلى ذلك

(١) المالكية — قسموا الوقت إلى اختياري ، وهو ما يوكل الأداء فيه إلى اختيار المكلف ، وضروري : وهو ما يكون عقب الوقت الاختياري ، وسمى ضرورياً ، لأنه مختص بأرباب الضرورات من غفلة وسهيق وإغماء وجنون ونحوها ؛ فلا يأثم واحد من هؤلاء بأداء الصلاة في الوقت الضروري ؛ أما غيرهم فيأثم ، بإيقاع الصلاة فيه إلا إذا أدرك ركعة من الوقت الاختياري ، واستمر في الأوقات الضرورية .

وقت الظهر

يدخل وقت الظهر عقب زوال الشمس مباشرة ؛ فبقي انحرفت الشمس عن وسط السماء ، فإن وقت الظهر يبتدىء ^(١) ويستمر إلى أن يبلغ ظل كل شيء مثله ، ولما حرك ذلك تغير خشبة مستوية أو منحورها في أرض مستوية قبل الظهر في الشمس ، فيكون لها ظل طبعاً ، فيأخذ الظل في النقص شيئاً فشيئاً حتى لا يبقى منه سوى جزء يسير ، وعند ذلك يقف الظل قليلاً ، فتوضع عند نهايته علامة إن بقي شيء من ظل الخشبة ، ولا يكون اليد من نفس الخشبة ، كافي الأقطار الاستوائية ؛ ومتى وقف الظل كان ذلك وقت الاستواء ؛ فإذا أخذ في الزيادة علم أن الشمس زالت ، أي مالت عن وسط السماء ، وهذا هو أول وقت الظهر ، فإذا طال ظل الخشبة حتى صار مثلاً بعد الظل الذي كان موجوداً عند الزوال خرج وقت الظهر .

وقت العصر

يبتدىء وقت العصر من زيادة ظل الشيء عن مثله بدون أن يحسب الظل الذي كان موجوداً عند الزوال ، كما تقدم ، وينتهي إلى غروب الشمس ^(٢) .

== الحنبلة — قسموا وقت العصر إلى قسمين : ضروري ، واختياري ، فالاختياري يتوهم إذا بلغ ظل كل شيء مثله ، والضروري هو ما بعد ذلك إلى غروب الشمس ، ويحرم عندهم إيقاع صلاة العصر في هذا الوقت الضروري . وإن كانت الصلاة أداء ومثل العصر عندهم العشاء كما يأتي .
(١) المالكية — قالوا : هذا وقت الظهر الاختياري ، أما وقته الضروري فهو من دخول وقت العصر الاختياري ، ويستمر إلى وقت الغروب .

(٢) المالكية — قالوا : للعصر وقتان : ضروري ، واختياري ، أما وقته الضروري ، فيبتدىء باصفرار الشمس في الأرض والجدران لا باصفرار عينها ، لأنها لا تصفر حتى تغرب ، ويستمر إلى الغروب ، وأما وقته الاختياري فهو من زيادة الظل عن مثله ، ويستمر لا صفرار الشمس ، والمشهور أن بين الظهر والعصر اشتراكاً في الوقت بقدر أربع ركعات في الحضر ، واثنين في السفر ، وهل اشتراكهما في آخر وقت الظهر فتكون العصر داخلة على الظهر آخر وقته ، أو في أول وقت العصر فتكون الظهر داخلة على العصر في أول وقته ؟ وفي ذلك قولان مشهوران ، فمن صلى العصر في آخر وقت الظهر ، وفرغ من صلاته حين بلغ ظل كل شيء مثله ، كانت ==

وقت المغرب

يبتدىء المغرب من مغيب جميع قرص الشمس ، وينتهى بمغيب الشفق الأحمر ^(١) .
ووقت العشاء يبتدئ من مغيب الشفق إلى طلوع الفجر الصادق ^(٢) .

== صلاته صحيحة على الأول ، باطلة على الثاني ؛ ومن صلى الظهر في أول وقت العصر كان آثمًا على الأول ، لتأخيرها عن الوقت الاختياري ، ولا يأثم على القول الثاني ، لأنه أوقعها في الوقت الاختياري المشترك بينهما

الحنابلة — قد عرفت قريباً أنهم قالوا : للعصر وقتان : اختياري ، وضروري .
(١) الحنفية — قالوا : إن الأفق الغربي يعتره بعد الغروب أحوال ثلاثة متعاقبة : إجمار ، فيباض ، فسود ؛ فالشفق عند أبي حنيفة هو البياض ، وغيبته ظهور السواد بعده ، فبقي ظهور السواد خرج وقت المغرب ؛ أما الصحابيان فالشفق عندهما ما ذكر أعلى الصحيفة كالأئمة الثلاثة .
المالكية — قالوا : لا امتداد لوقت المغرب الاختياري ، بل هو مضيق ، ويقدر زمن يسع فعلها ، وتخصيل شروطها من طهارتي حدث وخبث وستر مورة ، ويزاد الأذان والإقامة ، فيجوز لمن يكون محصلاً للأمر المذكورة تأخير المغرب بقدر تخصصها . ويعتبر في التقدير حالة الاعتدال الغالبة في الناس ، فلا يعتبر تقاويل موسوس ، ولا تخفيف ، وسرع ، أما وقتها الضروري فهو من عقب الاختياري ، ويستمر إلى طلوع الفجر ؛ والفاصلية بقولون : إن الساعات مبقية على الوقت الذي حدده الجمهور ، فإذا صلى شخص قبل الوقت الفلكي الذي تبينه الساعة تكون صلاته باطلة ، وعلى كل حال فالأحوط تأخير الصلاة إلى هذا الوقت ، أو إلى ما بعده .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن للعشاء وقتين ، كالعصر : وقت اختياري ، وهو من مغيب الشفق إلى مضى ثلث الليل الأول ، ووقت ضروري ، وهو من أول الثلث الثاني من الليل إلى طلوع الفجر الصادق ؛ فمن أوقع الصلاة فيه كان آثمًا ، وإن كانت صلاته أداء . أما الصبح ، والظهر ، والمنزيب فليس لها وقت ضرورة ، كما تقدم قريباً .

المالكية — قالوا : إن وقت العشاء الاختياري يبتدئ من مغيب الشفق الأحمر ، وينتهي بانتهاء الثلث الأول من الليل ، ووقتها الضروري ما كان عقب ذلك إلى طلوع الفجر . فمن صلى العشاء في الوقت الضروري آثم ، إلا إذا كان من أصحاب الأعذار .

وقت الصبح

وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق ، وهو ضوء الشمس السابق عليها الذي يظهر من جهة المشرق ، وينتشر حتى يعم الأفق ، ويصعد إلى السماء منتشراً ، وأما الفجر الكاذب فلا عبرة به ، وهو الضوء الذي لا ينتشر ، ويخرج مستطيلاً دقيقاً يطالب السماء ، بجانبه ظلمة ، ويشبهه ذنب الذئب الأسود ، فإن باطن ذنبه أبيض ، بجانبه سواد ، ويمتد وقت الفجر إلى طلوع الشمس^(١) .

مبحث المبادرة بالصلاة في أول وقتها وبيان الأوقات التي لا يجوز فيها الصلاة

لأداء الصلاة في أوقاتها المذكورة أحكام أخرى من استيجاب ، أو كراهة أو نحو ذلك مفصلة في المذاهب^(٢) .

(١) المسالكية - قالوا : إن للصبح وقتين : اختياري ، وهو من طلوع الفجر الصادق ، ويمتد إلى الإسفار البين - أي الذي تظاهر فيه الوجود بالبحر المتوسط في محل لاسقف فيه ظهوراً بيناً ، ونحفي فيه النجوم - وضروري ، وهو ما كان عقب ذلك إلى طلوع الشمس ، وهذا القول مشهور قوي ، وعندهم قول مشهور بأنه ليس للصبح وقت ضرورة والأول أقوى .

(٢) المسالكية - قالوا : أفضل الوقت أوله لقوله صلى الله عليه وسلم : « أول الوقت رضوان الله » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها » فيندب تقديم الصلاة أول الوقت المختار بعد تحقق دخوله مطلقاً ، صيفاً ، أو شتاء ، سواء كانت الصلاة صبحاً ، أو ظهراً ، أو غيرهما . وسواء كان المصلي منفرداً أو جماعة ، وليس المراد بتقديم الصلاة في أول الوقت المبادرة بها ، بحيث لا تؤخر أصلاً ؛ وإنما المراد عدم تأخيرها عما يصدق عليه أنه أول الوقت ، فلا ينافيه ندب تقديم التوافل القلبية عليها ، ويندب تأخير صلاة الظهر جماعة تنتظر غيرها حتى يبلغ ظل الشيء رابعة صيفاً وشتاء ؛ ويزاد على ذلك في شدة الحر إلى نصف الظل . الحنفية - قالوا : يستحب الإبراد بالصلاة الظهر ، بحيث يؤخر حتى تنكسر حدة الشمس ، ويظهر الظل للجدران ليسهل السير فيه إلى المساجد ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أبردوا بالظهر ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » . أما الشتاء فالتعجيل في أول الوقت أفضل ، إلا أن يسكون بالسماء غيم ، فيسكون الأفضل التأخير شتية وقوعها قبل وقتها ، والعمل في المساجد الآن على التعجيل = (٢٤)

== أول الوقت شتاء وصيفاً ، ويلبغى متابعة إمام المسجد في ذلك لثلاث فترته صلاة الجماعة حتى ولو كان ذلك الإمام يترك المستحب .

أما صلاة العصر فيستحب تأخيرها عن أول وقتها ، بحيث لا يؤخرها إلى تغيير قرص الشمس ، وإلا كان ذلك مكروهاً تحريماً ، وهذا إذا لم يكن في السماء غيم ، فإن كان ، فإنه يستحب تمجيلها لئلا يدخل وقت السكرامة ، وهو لا يضر ، وأما المغرب فيستحب تمجيلها في أول وقتها مطلقاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن أمتي إن برأوا بخير مالم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود ، إلا أنه يستحب تأخيرها قليلاً في الغيم للتحقق من دخول وقتها : أما صلاة العشاء فإنه يستحب تأخيرها إلى ما قبل ثلث الليل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، والأفضل متابعة الجماعة إن كان التأخير يفرتها ، وأما الفجر فإنه يستحب تأخير صلاته إلى الإسفار ، وهو ظهور الضوء ، بحيث يبقى على طلوع الشمس وقت يسع لإعادتها بظهارة جديدة على الوجه المستنون لو ظهر فسادها ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم الأجر » فأوقات السكرامة عند الحنفية خمسة : وقت طلوع الشمس ؛ وما قبل وقت الطلوع بزمان لا يسع الصلاة ، فإذا شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، ثم طلعت قبل الفراغ من صلاته بطلت الصلاة ؛ ووقت الاستواء ؛ ووقت غروب الشمس ؛ وما قبل وقت الغروب بعد صلاة العصر ، فإذا صلى العصر كره تحريماً أن يصلي بعده ؛ أما قبل صلاة العصر بعد دخول وقته فإنه لا يكره أن يصلي غيره إلى أن تغيب الشمس ، بحيث لا تحار فيها الحيون .

الشاذلية — قالوا : إن أوقات الصلاة تنقسم إلى ثمانية أقسام : الأول : وقت الفضيلة ، وهو من أول الوقت إلى أن يمضي منه قدر ما يسع الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها ولأجلها ولو كمالاً ، وقدّر بثلاثة أرباع الساعة الفلكية ، وسمى بذلك لأن الصلاة فيه تكون أفضل من الصلاة فيما بعده ، وهذا القسم يوجد في جميع أوقات الصلوات الخمس : الثاني : وقت الاختيار ، وهو من أول الوقت إلى أن يبقى منه قدر ما يسع الصلاة ، فالصلاة فيه تكون أفضل مما بعده وأدنى مما قبله ، وسمى اختياريّاً لرجحانه على ما بعده ، وينتهي هذا الوقت في الظهر ، متى بقي منه ما لا يسع إلا الصلاة ، وفي العصر بصير . رة ظل كل شيء مثليه ، وفي المغرب بانتهاء وقت الفضيلة ، وفي العشاء بانتهاء الثالث الأول من الليل . وفي الصبح بالإسفار : الثالث ، وقت الجواز بالسكرامة ، وهو مساو لوقت الاختيار ، لكنه مكسكه ، إلا أنه في العصر يستمر إلى الاصفرار ، وفي العشاء يستمر إلى الفجر ==

الكاذب، وفي الفجر إلى الاحمرار، الرابع: وقت الحرمة، وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسمع كل الصلاة، كما تقدم: الخامس: وقت الضرورة، وهو آخر الوقت لمن زال عنه مانع كحيض، ونفاس، وجنون، ونحوها، وقد بقي من الوقت ما يسمع تكبيرة الإحرام، فإن الصلاة تجب في ذمته، ويطالب بقضائها بعد الوقت، فإذا زال المانع في آخر الوقت بمقدار ما يسمع تكبيرة الإحرام وجب قضاء الصلاة، والتي قبلها إن كانت تجمع معها كالظهر، والعصر، أو المغرب، والعشاء، بشرط أن يستمر زوال المانع في الوقت الثاني زمناً يسع الطهارة، والصلاة لصاحبة الوقت، والطهارة، والصلاة لما قبلها من الوقتين، فإذا زال الحيض مثلاً في آخر وقت العصر وجب عليها أن تصلّي الظهر والعصر في وقت المغرب إذا كان زمن انقطاع المانع يسع الظهر والعصر وطهارتهما، والمغرب وطهارتهما: السادس: وقت الإدراك، وهو الوقت المحصور بين أول الوقت، وطروء المانع، كان تحييض بعد زمن من الوقت يسع صلاتها وطهرها، فإن الصلاة وجبت عليها وهي خالية من المانع، فيجب عليها قضاؤها: السابع: وقت العذر، وهو وقت الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديماً أو تأخيراً في السفر مثلاً: الثامن: وقت الجواز بكرة، وهو لا يكون في الظهر: أما في العصر فبذوقه اصفرار الشمس، ويستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسمع الصلاة كلها، وأما في المغرب فبذوقه بعد مضي ثلاثة أرباع ساعة فلكية، إلى أن يبقى من الوقت ما يسمع الصلاة كلها، وأما في العشاء فبذوقه من الفجر الكاذب إلى أن يبقى من الوقت ما يسمعها: وأما في الفجر فبذوقه من الاحمرار إلى أن يبقى من الوقت ما يسمعها ويستثنى من استحباب الصلاة في وقت الفضيلة أمور: منها: إلهاء الظهر في جهة حارة، فإنه يندب تأخيرها عن وقت الفضيلة حتى يصير للمصلي ظلمة يسكن السير فيه لمن يريد صلاتها في جماعة أو في مسجد ولو منفرداً، إذا كان المسجد بعيداً لا يصل إليه في وقت الفضيلة إلا بمشقة تذهب الخشوع، أو كماله، ومنها: انتظار الجماعة أو الوضوء لمن لم يجد ماء أول الوقت، فإنه يندب له التأخير، وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها بالمرّة لخوف فوت حجج، أو انفجار ميت، أو إنقاذ غريق.

الحذابة — قالوا: إن الأفضل تعجيل صلاة الظهر في أول الوقت، إلا في ثلاثة أحوال: أحدها: أن يكون وقت حر، فإنه يسر في هذه الحالة تأخير صلاته حتى ينكسر الحر، سواء صلى في جماعة، أو منفرداً في المسجد، أو في البيت، ثانيها: أن يسكن وقت غيم فيسر لمن يريد صلاته حال وجود الغيم في جماعة أن يؤخر صلاته إلى قرب وقت العصر ليخرج للوقت معاً خروجا واحداً، ثالثها: أن يسكن في الحج، ويريد أن يرى البجرات، فيسر له تأخير صلاة الظهر حتى يرى البجرات.

مبحث ستر العورة في الصلاة

الشرط الثاني من شروط الصلاة : ستر العورة ، فلا تصح الصلاة من مكشوف العورة التي أمر الشارع بسترها في الصلاة ، إلا إذا كان عاجزاً عن ستره يستتر له عورته ^(١) ، ويختلف حد العورة بالنسبة للرجل ، والمرأة الحرة ، والأمة ؛ وحد العورة ^(٢) للرجل والأمة ، والحرة مفصل في المذاهب .

== هذا إذا لم يكن وقت الجمعة ، أما الجمعة فيسن تقديمها في جميع الأحوال ، وأما العصر فالأفضل تمجيل صلاته في أول الوقت الاختياري في جميع الأحوال ؛ وأما المغرب فإن الأفضل تمجيلها إلا في أمور : منها أن تكون في وقت غيم فإنه يسن في هذه الحالة لمن يريد صلاتها في جماعة أن يؤخرها إلى قرب العشاء ليخرج لهما خروجا واحداً ؛ ومنها أن يكون من يباح له جمع التأخير ، فإنه يؤخرها ليجمع بينها وبين العشاء إن كان الجمع أرفق به ؛ ومنها أن يكون في الحج وقصد المزدلفة وهو محرم ، وكان من يباح له الجمع ، فإنه يسن له أن يؤخر صلاة المغرب ما لم يصل إلى المزدلفة قبل الغروب . فإن وصل إليها قبل الغروب صلاها في وقتها ؛ وأما العشاء فالأفضل تأخير صلاتها حتى يمضي الثالث الأول من الليل ما لم تؤخر المغرب إليها عند جواز تأخيرها ، فإن الأفضل حينئذ تقديمها لتصل مع المغرب في أول وقت العشاء ، ويكره تأخيرها إن شق على بعض المصلين ، فإن شق كان الأفضل تقديمها أيضاً ؛ وأما الصبح فالأفضل تمجيلها في أول الوقت في جميع الأحوال .

هذا ، وقد يجب تأخير الصلاة المكتوبة إلى أن يبق من الوقت الجائز فعلها فيه قدر ما يسرها ، وذلك كما إذا أمره والده بالتأخير ليصلي به جماعة فإنه يجب عليه أن يؤخرها ؛ أما إذا أمره بالتأخير لغير ذلك ، فإنه لا يؤخر ، والأفضل أيضاً تأخير الصلوات لتناول طعام يشتاقه ، أو لصلاة كسوف أو نحو ذلك إذا أمن فوت الوقت .

(١) المسألة مكتوبة - زادوا الذكر على الراجح . فلو كشف عورته ناسياً صححت صلاته .

(٢) الخنفية - قالوا : حد عورة الرجل بالنسبة للصلاة هو من السرة إلى الركبة ؛ والركبة عندهم من العورة ؛ بخلاف السرة ؛ والأمة كالرجل ؛ وتزيد عنه أن يطنها كلها وظهرها عورة ؛ أما جنباً ما فتج للظاهر والباطن ؛ وحد عورة المرأة الحرة هو جميع بدننها حتى شبرها النازل عن أذنها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : المرأة عورة ، ويستثنى من ذلك باطن الكففين ، فإنه ==

= ليس بعورة ، بخلاف ظاهرهما ، وكذلك يستثنى ظاهر القدمين ، فإنه ليس بعورة ، بخلاف باطنهما ، فإنه عورة ، عكس السكتين .

الشافعية — قالوا ، حد العورة من الرجل والامة . وما بين السرة والركبة ، والسرة والركبة ليستا من العورة ، وإنما العورة ما بينهما ، ولكن لا بد من ستر جزء منهما ليتحقق من ستر الجزء المجاور لهما من العورة ، وحد العورة من المرأة الحرة جميع بدنهما حتى شعرها النازل عن أذنيها ؛ ويستثنى من ذلك الوجه والسكتان فقط ظاهرهما وباطنهما .

الحنابلة — قالوا في حد العورة ، كما قال الشافعية . إلا أنهم استثنوا من الحرة الوجه فقط ، وما عداها منها فهو عورة .

المالكية — قالوا : إن العورة في الرجل والمرأة بالنسبة للصلاة تنقسم إلى قسمين : مغلظة ومخففة ، واسكن منهما حكم ، فالمغلظة للرجل السوءتان ، وهما القبل والخصيتان ، وحلقة الدبر لا غير والمخففة له ما زاد على السوءتين مما بين السرة والركبة ، وما حاذى ذلك من الخلف ، والمغلظة للحرة جميع بدنهما ما عدا الأطراف والصدر ، وما حاذاه من الظهر ، والمخففة لها هي الصدر ، وما حاذاه من الظهر والذراعين والعنق والرأس ، ومن الركبة إلى آخر القدم ، أما الوجه والسكتان ظهراً وبطناً فهما ليستا من العورة مطلقاً ، والعورة المخففة من الامة مثل المخففة من الرجل . إلا الأيتان وما بينهما من المؤخر ، فانهما من المغلظة الامة ، وكذلك الفرج والامة من المقدم ، فهما عورة مغلظة الامة .

فمن صلى مكشوف العورة المغلظة كلها أو بعضها ، ولو قليلاً ، مع القدرة على الستر . ولو بشرام سائر أو استعارته ، أو قبول إعارته ، لاهيته ، بطالت صلاته إن كان قادراً ذا كراً ، وأعادها وجوباً أبداً ، أى سواء أبقى وقتها أم خرج ، أما العورة المخففة ، فإن كشفها كلا أو بعضاً لا يبطل الصلاة ، وإن كان كشفها حراماً ، أو مكروهاً في الصلاة ، يحرم النظر إليها ، واسكن يستحب لمن صلى مكشوف العورة المخففة ، أن يميد الصلاة في الوقت مستوراً على التفصيل ، وهو أن تعيد الحرة في الوقت إن صلت مكشوفة الرأس ، أو العنق ، أو السكت ، أو الذراع ، أو النهد ، أو الصدر ، أو ما حاذاه من الظهر ، أو الركبة ، أو الساق إلى آخر القدم ، ظهراً لا بطناً ، وإن كان بطن القدم من العورة المخففة ؛ وأما الرجل فإنه يميد في الوقت إن صلى مكشوف العانة أو الأيتان ، أو ما بينهما حول حافة الدبر ، ولا يميد بسكتي غلبه ، ولا بكشف ما فوق عانته إلى السرة ، وما حاذى ذلك من خلفه فوق الأيتان .

ولا بد من دوام ستر العورة ^(١) الذي هو شرط في صحة الصلاة من ابتداء الدخول فيها إلى الفراغ منها على تفصيل في المذاهب .

ويشترط فيما يستتر العورة من ثوب ونحوه أن يكون كشافاً ، فلا يجوز للساكن الرقيق الذي يصف لون البشرة التي تحته ، سواء كان الساكن رقيقاً جداً أظهر منه العورة بمجرد النظر ، أو كان خفيفاً أظهر منه العورة بتعمد النظر ^(٢) ، ولا يضر النضابة بالعورة ، بحيث يحدد جرمها ، ومن فقد ما يستتر ^(٣) به عورته ، بأن لم يجد شيئاً أصلاً صلى عرياناً ، وصحت صلاته ^(٤) ، وإن وجد

(١) الحنابلة — قالوا : إذا انكشف شيء من العورة من غير قصد ، فإن كان يسيراً لا تبطل به الصلاة ، وإن طال زمن الانكشاف ، وإن كان كثيراً ، كما لو كشفها ريح ونحوه ، ولو كاهها ، فإن سترها في الحال بدون عمل كثير لم تبطل ؛ وإن طال كشفها عرفاً بطلت ؛ أما إن كشفها بقصد ، فإنها تبطل مطلقاً .

الحنفية — قالوا : إذا انكشف ربع العضو من الدورة المغلظة ، وهي القبل والدبر وما حولهما أو الخففة ، وهي ما عدا ذلك من الرجل والمرأة في أثناء الصلاة بمقدار أداء ركن ، فلا عمل منه ، كأن هبت ريح رفعت ثوبه فسدت الصلاة ، أما إن انكشف ذلك ، أو أقل منه بعمله فإنها تسقط في الحال مطلقاً . ولو كان زمن انكشافها أقل من أداء ركن ، أما إذا انكشف ربع العضو قبل الدخول في الصلاة فإنه يمنع من انعقادها

المالكية — قالوا : إن انكشف العورة المغلظة في الصلاة مبطل لها مطلقاً ، فإن دخلها مستوراً فسقط الساتر في أنسائها بطلت ويمد الصلاة ابتداءً على المشهور .

الشافعية — قالوا : متى انكشف عورته في أثناء الصلاة مع القدرة على سترها بطلت صلاته ، إلا إن كشفها ريح فسترها حالاً من غير عمل كثير ، فإنها لا تبطل ، كما لو كشفته سهواً وسترها حالاً . أما لو كشفته بسبب غير ريح ، ولو بسبب بهيمة ، أو غير ميمز ، فإنها تبطل .

(٢) المالكية — قالوا : يشترط أن لا تظهر البشرة التي تحته في أول النظر ، أما إن ظهرت بسبب إمعان النظر أو نحو ذلك فلا يضر ، وإنما تسكره الصلاة به ، وتندب الإعادة في الوقت

(٣) المالكية — قالوا الساتر المحدد للعورة يحدد مخرجاً أو مكروهاً بغير بال أو ريح يوجب إعادة الصلاة في الوقت ، أما إذا خرج وقت الصلاة فلا إعادة ، وأما الساتر الذي يحدد العورة

بسبب ميمز ريح ، أو بلل مطر مثلاً : فلا كراهة فيه ولا إعادة .

(٤) الحنفية ، والحنابلة — قالوا : إن الأفضل أن يهتدي في هذه الحالة قاعدة موهياً بالركوع .

ساتراً ، إلا أنه نجس العين ، كجلد خنزير ، أو متنجس ، كثوب أصابته نجاسة غير مفعولة عنها ، فإنه يصلى عرباناً أيضاً ، ولا يجوز له لبسه في الصلاة ^(١) وإن وجد ساتراً يحرم عليه استعماله ، كثوب من حرير ، فإنه يلبسه ويصلى فيه للضرورة ، ولا يعيد الصلاة ؛ أما إن وجد ما يستر به بعض العورة فقط ، فإنه يجب استعماله فيما يستره ، ويقدم القبل والدبر ، ولا يجب عليه أن يستتر بالظلمة إن لم يجد ^(٢) ساتراً غيرها .

وإذا كان فاقداً لساتر برجر الحضور عليه قبل خروج الوقت فإنه يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ^(٣) ندباً ؛ ويشترط ستر العورة من الأعلى والجوانب ، لamen الأسفل ، عن نفسه ^(٤) ، وعن غيره ، فلو كان ثوبه مشقوقاً من أعلاه أو جانبيه ، بحيث يمكن له أو لغيره أن يراها منه بطلت صلاته ، وإن لم تُر بالقل ؛ أما إن رؤيت من أسفل الثوب ، فإنه لا يضر .

ستر العورة خارج الصلاة

يجب على المكلف ^(٥) ستر عورته خارج الصلاة عن نفسه وعن غيره من لا يحل له النظر إلى

== والسجود ، وبعض إحدى تغذيته إلى الأخرى ، وزاد الحنفية في ذلك أن يمد رجله إلى القبلة مبالغة في الستر .

(١) المالكية — قالوا : يصلى في الثوب النجس أو المتنجس ، ولا يعيد الصلاة وجوباً ، وإنما يعيدها ندباً في الوقت عند رجوعه ثوب طاهر ، ومثل ذلك ما إذا صلى في الثوب الحرير .
الحنابلة — قالوا : يصلى في المتنجس ، وتجب عليه الإعادة بخلاف نجس العين ، فإنه يصلى معه عرباناً ولا يعيد .

(٢) المالكية — قالوا : يجب عليه أن يستتر بها ، لأنهم يعتبرون الظلمة كالساتر عند فقدده ، فإن ترك ذلك بأن صلى في الضوء مع وجودها أثم وصححت صلاته ، ويعيدها في الوقت ندباً .

(٣) الشافعية — قالوا : يؤخرها وجوباً .

(٤) الحنفية ، والمالكية — قالوا : لا يشترط سترها عن نفسه ، فلو رآها من طوق ثوبه لا تبطل صلاته ، وإن كره له ذلك .

(٥) المالكية — قالوا : إذا كان المكلف بخافرة كره له كشف العورة غير حاجبة ، والمراد بالعورة في الخافرة بخصوصها خصوص السوءتين والألبيتين والعانة فلا يكره كشف الفخذ من رجل أو امرأة ، ولا كشف البطن من المرأة .

الشافعية — قالوا يكره نظره عورة نفسه إلا لحاجة .

غورته إلا للضرورة ، كالتداوى ، فإنه يجوز له كشفها بقدر الضرورة ، كما يجوز له كشف العورة للاستنجاء والغسل ، وفضاء الحاجة ، ونحو ذلك إذا كان في خلوة ، بحيث لا يراه غيره ، وحد العورة من المرأة الحرة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة إذا كانت في خلوة ، أو في حضرة محارمها ^(١) ، أو في حضرة نسائه مسلمات ^(٢) ، فيجوز لها كشف ما عدا ذلك من بدنها بحضرة هؤلاء ، أو في الخلوة ، أما إذا كانت بحضرة رجل أجنبي ، أو امرأة غير مسلمة ، فعورتها جميع بدنها ، ما عدا الوجه والكفين ، فإنهما ليسا بعورة ، فيجوز النظر لهما عند أمن الفتنة ^(٣)

أما عورة الرجل خارج الصلاة فهي ما بين سترته وركبته فيجوز النظر إلى ما عدا ذلك من بدنه مطلقاً عند أمن الفتنة ^(٤) ويحرم النظر إلى عورة الرجل والمرأة ، متصلة كانت ، أو منفصلة ، فلو قص شعر امرأة ، أو شعر ثانة رجل ، أو قطع ذراعها ، أو أخذ : حرم النظر إلى شيء من ذلك بعد انفصاله ^(٥) ، وصوت المرأة ليس بعورة ؛ لأن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن يسلمن

(١) المالكية — قالوا : إن عورتها مع محارمها الرجال جميع بدنهما عدا الوجه والأطراف ، وهي : الرأس ، والعنق ، واليدان ، والرجلان .

الحنابلة — قالوا : إن عورتها مع محارمها الرجال هي جميع بدنهما عدا الوجه ، والرقبة ، والرأس ، واليدين ، والقدم ، والساق .

(٢) الحنابلة — لم يفرقوا بين المرأة المسلمة والكافرة ، فلا يحرم أن تكشف المرأة المسلمة أمامها بدنًا إلا ما بين السرة والركبة ، فإنه لايجوز كشفه أمامها .

(٣) الشافعية — قالوا : إن وجه المرأة وكفها عورة بالنسبة للرجل الأجنبي ، أما بالنسبة للكافرة ، فإنهما ليستا بعورة ، وكذلك ما يظهر من المرأة المسلمة عند الخدمة في بيتها ، كالعنق ، والذراعين . ومثل الكافرة كل امرأة فاسدة الأخلاق .

(٤) المالكية ، والشافعية — قالوا : إن عورة الرجل خارج الصلاة تختلف باختلاف الناظر إليه ، فبالنسبة للمحارم والرجال هي ما بين سترته وركبته . وبالنسبة للأجنبيته منه هي جميع بدنه ، إلا أن المالكية استثنوا الوجه والأطراف ، وهي الرأس ، واليدان ، والرجلان ، فيجوز للأجنبيته النظر إليها عند أمن التلذذ ، والامتنع ، بخلاف الشافعية ، فإنهم قالوا : يحرم النظر إلى ذلك مطلقاً .

(٥) الحنابلة — قالوا : إن العورة المنفصلة لايجوز النظر إليها لزال حرمتها بالانفصال .

المالكية — قالوا : إن العورة المنفصلة حال الحياة يجوز النظر إليها ، أما المنفصلة بعد الموت فهي كالمنفصلة في حرمة النظر إليها .

الصحابة ، وكانوا يستمعون ممن أحكام الدين ، ولكن يحرم سماع صوتها إن خيفت الفتنة ، ولو بتلاوة القرآن ، ويحرم النظر إلى الغلام الأمرد إن كان صبيحاً - بحسب طبع النظر - بقصد التلذذ ، وتمتع البصر بحاسنه ، أما النظر إليه بغير قصد اللذة لجأز إن أمنت الفتنة ، وأما حرم العورة من الصغير مفصلة في المذاهب (١) ، وكل ما حرم النظر إليه حرم لمسه بلا حائل ، ولو بدون شهوة .

الشافعية - قالوا : إن عورة الصغير في الصلاة ، ذكر أكان ، أو أنثى ، مراهماً ، أو غير مراهم ، كمعورة المكلف في الصلاة ، أما خارج الصلاة فعورة الصغير المراهق ذكر أكان أو أنثى كمعورة البالغ خارجها في الأصح ، وعورة الصغير غير المراهق إن كان ذكر أكمعورة المحارم إن كان ذلك الصغير بحسن وصف ما يراه من العورة بدون شهوة ، فإن أحسنه بشهوة ، فالعورة بالنسبة له كالبالغ ، وإن لم يحسن الوصف فعورته كالعدم ، إلا أنه يحرم النظر إلى قبله ودبره ، لغير من يتولى تربيته ؛ أما إن كان غير المراهق أنثى فإن كانت مشتهة عند ذوى الطباع السليمة . فعورتها عورة البالغة . وإلا فلا ، لكن يحرم النظر إلى فرجها لغير القائم بتربيتها .

المالكية - قالوا : إن عورة الصغير خارج الصلاة تختلف باختلاف الذكورة والأنوثة والسن ، فإن ثمان سنين فأقل لا عورة له فيجوز للمرأة أن تنظر إلى جميع بدنه حياً وأن تغسله ميتاً . وابن تيمية إلى اثنين عشرة سنة يجوز لها النظر إلى جميع بدنه . ولكن لا يجوز لها تغسله . وأما ابن ثلاث عشر سنة فما فوق . فعورته كمعورة الرجل . وبنت سنين وثمانية أشهر لا عورة لها . وبنت ثلاث سنين إلى أربع لا عورة لها بالنسبة للنظر . فيجوز أن ينظر إلى جميع بدنها ، وعورتها بالنسبة للرجل كمعورة المرأة ، فليس للرجل أن يغسلها ، أما المشتبهة ، كبنت ست سنين كالمراة فلا يجوز للرجل النظر إلى عورتها ولا تغسلها ؛ وعورة الصغير في الصلاة - إن كان ذكر أ- السوءتان والمانان والأيتان فيندب له سترها . وإن كانت أنثى فعورتها ما بين السرة الركبة . ولكن يجب على وليها أن يأمرها بسترها في الصلاة كما يأمرها بالصلاة . وما زاد على ذلك مما يجب ستره على الحرة فمندوب لها فقط .

الحنفية - قالوا : لا عورة للصغير ذكر أكان . أو أنثى . وحددوا ذلك بأربع سنين . فما دونها فيباح النظر إلى بدنه ومسسه . ثم ما دام لم يشتهه فعورته القبل والدبر . فإن باغ حد الشهوة فعورته كمعورة البالغ ذكر أكان . أو أنثى . في الصلاة وخارجها .

الحنابلة - قالوا : إن الصغير الذي لم يبلغ سبع سنين لا يحكم لعورته . فباح مس جميع بدنه -

مباحث استقبال القبلة

لذلك على ذكر من شرائط الصلاة التي ذكرناها في أول كتاب الصلاة ، ومن بينها دخول الوقت ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ؛ وقد بينا الأحكام المتعلقة بدخول الوقت ، وستر العورة ، ونريد أن نبين هنا الأحكام المتعلقة باستقبال القبلة ؛ وينتقل بها مباحث ؛ أحدها : تعريف القبلة ؛ ثانياً : دليل اشتراطها ؛ ثالثاً : بيان ما تعرف به القبلة ؛ رابعها : بيان الأحوال التي تسمح فيها الصلاة مع عدم استقبال القبلة ؛ خامساً : حكم الصلاة في جوف السكينة ، وإليك بيانها على هذا الترتيب :

تعريف القبلة

القبلة هي جهة السكينة ، أو عين السكينة ، فمن كان مقبياً بمكة أو قريباً منها فإن صلاته لا تصح إلا إذا استقبل عين السكينة يقيناً مادام ذلك ممكناً ، فإذا لم يمكنه ذلك ، فإن عليه أن يجتهد في الاتجاه إلى عين السكينة ، إذ لا يسكت فيه الاتجاه إلى جهتها مادام بمكة ، على أنه يصح أن يستقبل هواءها المحاذي لها من أعلاها ، أو من أسفلها ، إذا كان شخص بمكة على جبل مرتفع عن السكينة ، أو كان في دار عالية البناء ولم يتيسر له استقبال عين السكينة ، فإنه يكفي أن يكون مستقبلها هوائها المتصل بها ، ومثل ذلك ما إذا كان في منحدر أسفل منها ، فاستقبال هواء السكينة المتصل بها من أعلا أو أسفل . كالاستقبال بنائها عند الأئمة الثلاثة ، ومخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الجدول (١) .

ومن كان بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه يجب عليه أن يتجه إلى نفس محراب المسجد النبوي ، وذلك لأن استقبال عين محراب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم هو استقبال لعين

-- والنظر إليه ؛ ومن زاد عن ذلك إلى ما قبل تسع سنين فإن كان ذكراً فعورته القبلى والدبر في الصلاة وخارجها ، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة وبالنسبة للصلاة ؛ وأما خارجها فعورتها بالنسبة للمحارم هي ما بين السرة والركبة ، وبالنسبة للأجانب من الرجال جميع بدنهم إلا الوجه والرقبة والرأس واليدين إلى المرفقين والساق والقدم .

(١) المالكية — قالوا : يجب على من كان بمكة أو قريباً منها أن يستقبل القبلة بنائها السكينة ، بحيث يكون مساماً لها بجميع بدنه ، ولا يكفيه استقبال هوائها ، على أنهم قالوا : إن من صلى على جبل أو قيس فصلاته صحيحة ، بناءً على القول المرجوح من أن استقبال الهواء كاف .

الكعبة ، لأنه وضع بالوحى ، فكان مسامناً لعين الكعبة بدون انحراف ، أما من كان بعيداً عن مكة ، فالشرط في حقه أن يستقبل الجهة التي فيها الكعبة ، ولا يلزمه أن يستقبل عين الكعبة ، بل يصح أن ينتقل عن عين الكعبة إلى يمينها أو شمالها ، ولا يضر الانحراف اليسير عن نفس الجهة أيضاً ، لأن الشرط هو أن يبقى جزء من سطح الوجه مقابل الجهة للكعبة ، مثلاً إذا استقبل المصلّى في مصر الجهة الشرقية بدون انحراف إلى جهة اليمين ، فإنه يكون مستقبلاً للقبلة ، لأن القبلة في مصر وإن كانت منحرفة إلى جهة اليمين ، ولكن ترك هذا الانحراف لا يضر ، لأنه لا نزول به المقابلة بالسكينة : فالمدار على استقبال جهة الكعبة أن يكون جزء من سطح الوجه مقابل لها ، وهذا رأى ثلاثة من الأئمة وشالفةهم الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

وليس من الكعبة الحجر ، ولا الشاذروان ، وهما معروفان لمن كان بمكة . وسيأتى بيانهما في كتاب الحج إن شاء الله ، فمن كان بمكة واستقبل الحجر ، أو الشاذروان ، فإن صلاته لا تصح عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

دليل اشتراط استقبال القبلة

استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة بالكتاب والسنة والإجماع ، فأما الكتاب فقوله تعالى : « قد نرى قلوباً وجهك في السماء : فأتوا بملك قبلة ترضاهم ، فقل وجهك شطر المسجد الحرام » : وأما السنة فكثيرة : منها ما أخرجه البخارى ، ومسلم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، قال : بينا الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت : فقال :

(١) الشافعية - قالوا : يجب على من كان قريباً من الكعبة أو بعيداً عنها أن يستقبل عين الكعبة ، أو هوامها المتصل بها ، كما بيناه أعلا السبعين ، ولكن يجب على القريب أن يستقبل عينها أو هوامها يقيناً بأن يراها أو يلمسها أو نحو ذلك مما يفيد اليقين ، أما من كان بعيداً عنها فإنه يستقبل عينها ظناً لاجتهتها على المعتمد ، ثم إن الانحراف اليسير يبطل الصلاة إذا كان بالمصدر بالنسبة للقائم والجالس ، فالانحراف القائم أو الجالس في الصلاة بمصدره بطلت ، أما إذا انحراف بوجهه فلا ، والانحراف بالنسبة للمصلي يبطل الصلاة إذا كان بالمصدر أو بالوجه وبالنسبة للمستلقي يبطل إذا انحراف بالوجه أو بإحدى القدمين .

(٢) الحنابلة - قالوا : إن الشاذروان وستة أذرع من الحجر وبعض ذراع فوق ذلك من الكعبة ، فمن استقبل شيئاً من ذلك صحّت صلاته .

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة : وقد أمر أن يستقبل القبلة ، فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة .

وأخرج مسلم عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس ؛ فنزلت : « قد نرى تقلب وجهك في السماء ، فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام ، فردد رجل من بني سلة ، وهم ركوع في صلاة الفجر ؛ وقد صلوا ركعة فنادى : ألا إن القبلة قد حولت ، فسالوا كما هم نحو القبلة إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة .
وقد أجمع المسلمون على أن استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة .

مبحث ما تعرف به القبلة

تعرف القبلة بأمور مفصلة في المذاهب : وقد ذكرناها مجتمعة في كل مذهب تحت الخط الذي أمامك^(١) ليسهل حفظها ومعرفة بدون تشتت لضرورة إليه . على أننا سندكر المنفق عليه والمختلف فيه أثناء التفصيل .

(١) الخنيفة — قالوا : من يجهل القبلة ويريد أن يستدل عليها لا يخلو حاله إما أن يكون في بلدة أو قرية . وإما أن يكون في الصحراء ونحوها من الجهات التي ليس بها سكان من المسلمين ولكل من الحالتين أحكام . فإن كان الشخص في بلد من بلدان المسلمين . وهو يجهل جهة القبلة . فإن له ثلاث حالات : الحالة الأولى : أن يكون في هذه البلدة مساجد بها محاريب قديمة . وضعها الصحابة أو التابعون . كالمسجد الأموي بدمشق الشام . ومسجد عمرو بن العاص بمصر : وفي هذه الحالة يجب عليه أن يصلي إلى جهة هذه المحاريب القديمة . ولا يصح له أن يبحث عن القبلة ، مع وجود هذه المحاريب . فلو بحث وصلى إلى جهة غيرها فإن صلاته لا تصح . خلافاً للشافعية الذين يقولون : إن له أن يستدل على القبلة بالقطب ونحوه مع وجود هذه المحاريب . ووفقاً للمالكية كما ستعرفه . ومثل المحاريب القديمة التي وضعها الصحابة والتابعون . والمحاريب التي وضعت في اتجاهها وقديست عليها ، الحالة الثانية : أن يكون في جهة ليست بها محاريب قديمة . وفي هذه الحالة يجب أن يعرف القبلة بالسؤال عنها : والسؤال عنها ثلاثة شروط : أحدها : أن يجد شخصاً قريباً منه . بحيث لو صاح عليه سمعه ، فلا يلزمه أن يبحث عن شخص يسأله ، ثانيها : أن يكون المسئول عالماً بالقبلة : إذ لا فائدة من سؤال غير العالم ، ثالثها : أن يكون المسئول ممن تقبل شهادته . فلا يصح سؤال الكافر والفاسق والصبى ، لأن شهادتهم لا تقبل . وكذلك إخبارهم عن جهة القبلة إلا إذا —

غاب على ظنه صدقهم ، ويتحقق بسؤال عدل واحد ، فإن وجد من يسأله ، فلا يجوز له التحرى ، الحالة الثالثة : أن لا يجد محراباً ولا شخصاً يسأله ، وفي هذه الحالة عليه أن يعرف القبلة بالتحرى ، بأن يصلى إلى الجهة التى يغلب على ظنه أنها جهة القبلة ، فتصح له صلاته فى جميع الحالات . هذا إذا كان موجوداً فى مدينة أو قرية ، أما إن كان مسافراً فى الصحراء ونحوها من الجهات التى ليس بها سكان من المسلمين ، فإنه إذا كان عالماً بالنجوم ، ويعرف اتجاه القبلة بها أو بالشمس أو القمر ، فذاك ، وإن لم يكن عالماً بوجود شخصاً عارفاً بالقبلة ، فإنه يجب عليه أن يسأله . وإذا سأله ، ولم يجبه ، فعليه أن يجتهد فى معرفة جهة القبلة بقدر ما يستطيع ، ثم يصلى ، ولا إعادة عليه ، حتى ولو أخبره الذى سأله أولاً فلم يجبه .

المساكنية — قالوا : إذا كان المصلى فى جهة لا يعرف القبلة ، فإن كان فى هذه الجهة مسجد به محراب قديم ، فإنه يجب عليه أن يصلى إلى الجهة التى فيها ذلك المحراب ، وتنهض المحاريب القديمة فى أربع ، وهى : محراب مسجد النبى صلى الله عليه وسلم ، ومحراب مسجد بنى أمية بالشام : ومحراب مسجد عمرو بن العاص بمصر ، ومحراب مسجد القيروان ، فلو اجتمع وصلى إلى غير هذه المحاريب بطأ صلاته ، أما غير هذه المحاريب ، فإن كانت موجودة فى الأمصار ، وموضوعة على قواعد صحيحة أقرها العارفون ، فإنه يجوز لمن كان أهلاً للتحرى أن يصلى إلى هذه المحاريب ، ولا يجب عليه أن يصلى إليها ، أما من ليس أهلاً للتحرى فإنه يجب عليه أن يقلدها ، أما المحاريب الموجودة بمساجد القرى ، فإنه لا يجوز لمن يسكن أهلاً للتحرى أن يصلى إليها ، بل يجب عليه أن يتحرى عن وضعها قبل الصلاة ، فإنه لم يسكن أهلاً للتحرى ، فإنه يجب عليه أن يصلى إليها إن لم يجد مجتهداً يقلده . والحاصل أن الجهات التى فيها محاريب تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول : محاريب المساجد الأربعة التى ذكرناها ، وهذه لا يجوز استقبال غيرها ، الثانى : المحاريب الموجودة فى مساجد الأمصار الموضوعة على قواعد صحيحة ، وهذه لا يجب على من كان أهلاً للاجتهاد أن يصلى إليها ، بل له أن يسكنها ويجتهد ، وله أن يصلى إليها ، القسم الثالث : المحاريب الموجودة فى مساجد القرى ، وهذه لا يجوز لمن كان أهلاً للتحرى أن يصلى إليها ، أما غيره فوجب أن يصلى إليها .

هذا حكم الجهات التى بها محاريب ، فإن وجد فى جهة ليس بها محاريب وكان يسكنه أن يتحرى جهة القبلة ، فإنه يجب عليه أن يتحرى ، ولا يسأل أحداً ، إلا إذا خفيت عليه علامات القبلة ، وفى هذه الحالة يارمه أن يسأل عن القبلة شخصاً مكلفاً عدلاً ، عارفاً بأدلة القبلة ، ولو كان أنثى أو عبداً .

== هذا إذا كان أهلاً للتحري وللاجهاد ، فإن لم يكن أهلاً لذلك ، فإنه يجب عليه أن يسأل شخصاً مكلفاً عدلاً عارفاً بالقبلة ، فإن لم يجد من يسأله ، فإنه يصلي إلى أي جهة يختارها وتصح صلاته . وهذا تعلم أن المسالكية متفقون مع الحنفية في ضرورة اتباع المحارب القديمة ، إلا أن المسالكية اقتضوا على أربعة منها ، والحنفية قالوا : إن جميع المحارب التي بناها الصحابة والتابعون مقدمة على ما عداها من أمارات القبلة ، ويختلفون في السؤال والتحري ، فالحنفية يقولون : إذا لم يجد محارب ، فإن عليه أن يسأل أولاً . فإن لم يجد من يسأله يتحري ، أما المسالكية فإنهم يقولون : من كان أهلاً للتحري ، فإنه يجب عليه أن يتحري ولا يسأل أحداً ، وإلا إذا خفيت عليه علامات التحري .

الشافعية — قالوا : مراتب القبلة أربعة : المرتبة الأولى : أن يعلم بنفسه ، فمن أمكنه أن يعرف القبلة بنفسه فإنه يجب عليه أن يعرفها بنفسه ولا يسأل عنها أحداً . فالأعمى الموجود في المسجد إذا كان يمكنه من حائط المسجد لمعرفة القبلة ، فإنه يجب عليه أن يفعل ذلك ، ولا يسأل أحداً ، المرتبة الثانية : أن يسأل ثقة عالماً بالقبلة ، بحيث يعرف أن الكعبة موجودة في هذه الجهة ، وقد عرفت أن سؤال الثقة إنما يسكن عند المعجز عن معرفتها بنفسه طبعاً وإلا فلا يصح له السؤال ، ويقوم مقام الثقة بيت الإبرة - البوصلة - ونحوها من الآلات التي يمكن أن يعرف بها القبلة ، كنجمة القطب ، والشمس ، والقمر ، والمحارب الموجودة في بلد كبير من بلاد المسلمين ، أو موجودة في بلد صغير ، سكن يصلي إليه كثير من الناس .

والحاصل أن المرتبة الثانية من مراتب معرفة القبلة تشمل على سؤال الثقة ، أو بيت الإبرة أو القطب ، أو المحارب ، سواء كانت محارب المسجد القديمة التي وضعها الصحابة والتابعون أو غيرها من المحارب التي تكثر الصلاة إليها ، أما المحارب التي توجد في المصلى الصغيرة التي يستعملها بعض الناس في الطرق والمزارع ونحوها ، فإنها لا تعتبر ، المرتبة الثالثة : الاجتهاد ، والاجتهاد لا يصح إلا إذا لم يجد ثقة يسأله ، أو لم يجد وسيلة من الوسائل التي يعرف بها القبلة ، أو لم يجد محرراً في مسجد كبير أو في مسجد صغير مطروق من الناس ، فإذا فقد كل ذلك ، فإنه يجتهد . وما يؤديه إليه اجتهاده يكون قبلته . ولو اجتهد للظهر مثلاً ، ثم نسي الجهة التي اجتهد إليها في العصر ، فإنه يحدد الاجتهاد ثانياً ، المرتبة الرابعة : تقليد المجتهد ، بمعنى أنه إذا لم يستطع أن يعرف القبلة بسؤال الثقة ولا بمحارب ولا بتغييره ، فإن له أن يقلد شخصاً اجتهد في معرفة القبلة وصلى إلى جهتها ، فهو يصلي مثله .

== وبهذا تعلم أن الشافعية خالفوا المالكية ، والحنفية في المحاريب الموجودة في المساجد التي بناها الصحابة والتابعون ، فإن المالكية جعلوا بعضها عمدة لا يجوز أن تستعمل وسيلة أخرى مع وجوده ، والحنفية جعلوها كلها عمدة ، أما الشافعية فقد قالوا : إن المحاريب كلها في مرتبة الوسائل الأخرى التي يمكن أن تعرف بها القبلة ، كبئس الإبرة والقطب ؛ ونحو ذلك وافقوا مع الحنفية في الترتيب ، فقلوا : إنه إذا جهل القبلة ، فإنه يجب عليه أن يسأل ، فإذا لم يجد من يسأله فإنه يجب عليه أن يجتهد ، إلا أن الشافعية زادوا عن الحنفية مرتبة أخرى ، وهي تقايد المجتهد .

الحنابلة — قالوا : إذا جهل الشخص جهة القبلة ، فإن كان في بلدة بها محاريب بناها المسلمون — علامة تدل على القبلة — فإنه يجب عليه أن يتجه إليها متى علم أنها في مسجد عمله المسلمون ، ولا يجوز له مخالفتها على أي حال ، بل لا يجوز له الانحراف عنها . وإن وجد محراباً في بلدة خراب ، كالجهات التي بها آثار قديمة ؛ فإنه لا يجوز له أن يتبعه ، إلا إذا تحقق أنه من آثار مسجد قدم بناه المسلمون ، فإن لم يجد محاريب لزمه السؤال عن القبلة ، ولو بقرع الأبواب ، والبحث عن يده ، ولا يعتمد إلا على العدل ، سواء كان رجلاً أو امرأة أو عبداً ، ثم إن المخبر إن كان عالماً بالقبلة بيقيناً فإنه يجب العمل بإخباره . ولا يجوز له أن يجتهد ، وإن كان يعرفها بطريق الظن ، فإن كان عالماً ، بأدلتها ، فإنه يفترض تقليده ، بشرط أن يكون الوقت ضيقاً لا يسع البحث ؛ وإلا لزمه التعلم والعمل باجتهاده . فإذا كان في سفر ، ولم يجد أحداً ، فإن كان عالماً بأدلة القبلة ، فإنه يفترض عليه أن يبحث عنها بالأدلة ، ويجتهد بذلك في معرفتها ، فإذا اجتهد وغاب على ظنه جهة حتى إليها ؛ وصحت صلاته ، وإذا ترك الجهة التي غلب على ظنه أنها القبلة ، وصلى إلى غيرها ، فإن صلاته لا تصح ، حتى ولو تبين له أنه أصاب القبلة ، ولا يخفى أن هذا من المعساة السامية ، فإن الاجتهاد له قيمته في نظر المسلمين في كل شأن من الشئون ، فإذا لم يستطع الاجتهاد ، كأن كان به رمد ، أو لم يستطع أن يعرف جهة القبلة . فإنه يصلى إلى أي جهة يختارها ، ولا إعادة عليه .

فنهض من هذا أن من جهل القبلة فيجب عليه أولاً أن يذبح المحاريب إن كانت موجودة ، فإن لم يجدها ، فإنه يجب عليه أن يسأل أحداً عارفاً بالقبلة ، فإن لم يجد من يسأله ، فإنه يجب عليه أن يجتهد إن قدر على الاجتهاد ، أو يقلد مجتهداً إن لم يقدر ؛ فإن لم يجد فإنه يتحرى بقدر إمكانه ويصلى ، فإذا خالف مرتبة من هذه المراتب ، فإن صلاته تبطل ، وعليه إعادة . حتى ولو أصاب القبلة ، لأن ترك ما هو مقترض عليه في هذه الحالة .

وبعد ، فلعلك قد عرفت أن أدلة القبلة عند الأئمة لا تخرج عن أمور : منها المحارِبُ الموجودة في المساجد على التفصيل الذي بيناه ؛ ومنها خبر العدل عند عدم وجود المحارِب ؛ ومنها التحري والاجتهاد عند عدم وجود العدل ، وقد عرفت أن بعضهم يقول : أن التحري والاجتهاد مقدم على خبر العدل ، إلى آخر ما بيناه مفصلاً في كل مذهب

وبقي ههنا أمور : أحدها : ما حكم من تحرى ، فلم يرجح جهة على أخرى ؟ ثانياً : ما حكم من تحرى ، وأراد تحريه إلى جهة ، ثم تبين له أنه أخطأ يقيناً أو ظناً ، وهو في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها ؟ ثالثاً : ما حكم من ترك الاجتهاد ، وهو قادر عليه ، ثم صلى بدونه ؟ رابعاً : ما حكم من يقدر على الاجتهاد ، وقد اجتهد آخر ؟ ، أما الجواب عن الأول فهو أن الذي يجتهد ، ولم يستطع أن يرجح جهة على أخرى ، فقد قام بما في طاقته ، وعلى هذا فإن صلاته تصح بالتوجه إلى أي جهة ، ولا إعادة عليه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، بخلاف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الحظ (١) ، وأما الجواب عن الثاني ، فهو أنه إذا صلى شخص إلى جهة أداه إليها اجتهد ، ثم ظهر له أنه أخطأ أثناء الصلاة ، بأن تبين أو ظن أن القبلة في جهة أخرى ، فإنه يتحول إلى الجهة التي تبين أو ظن أنها القبلة ، وهو في صلاته يبنى على ما صلاه قبل ، فإذا صلى ركعة من الظهر مثلاً إلى جهة اعتقد أنها القبلة بعد التحري ، ثم ظهر له بعد أداء هذه الركعة أن القبلة في جهة أخرى ، فإنه يتحول إليها ، ويبنى على الركعة التي صلاها ، وهذا هو رأي الحنفية والحنابلة ، وبخلاف فيه الشافعية ، والمسالك (٢) ، أما إذا أتم صلاته بعد اجتاده ، ثم ظهر له أنه أخطأ يقيناً أو ظناً ، فإن

(١) الشافعية — قالوا : إذا اجتهد في معرفة القبلة ، فلم يرجح جهة على أخرى ، فإنه في هذه الحالة يصلى إلى أي جهة شاء ، كما يقول الأئمة الثلاثة ، إلا أنه يجب عليه إعادة تلك الصلاة بخلافهم (٢) المسالك — قالوا : إذا اجتهد شخص في معرفة القبلة ، فأداه اجتاده إلى جهة فصلى إليها ثم ظهر له بعد الشروع في الصلاة أنه مخطئ في اجتاده ، فإنه يجب عليه أن يقطع الصلاة بشرطين : الشرط الأول : أن يكون مبصراً ، فإذا كان أعمى ، فإنه لا يجب عليه قطع الصلاة ، ولكن يجب عليه أن يتحول إلى القبلة ، ويبنى على ما صلاه أولاً ، وإلا بطلت صلاته ، كما هو في المذاهب الأخرى ، فهم متفقون معهم في الأعمى ، ويختلفون في المبصر : الشرط الثاني أن يكون الانحراف عن القبلة كثيراً ، فإذا كان يسيراً ، فإن الصلاة لا تبطل ، سواء كان المصلي أعمى ، أو بصيراً ، ولكن يجب عليهما التحول إلى القبلة ، وهذا في الصلاة فإن لم يتحولا صححت الصلاة مع الإثم . الشافعية — قالوا : إن تبين له في أثناء الصلاة أنه أخطأ يقيناً بطلت صلاته ، وإن اتفقا

صلاته تقع صحيحة ، ولا إعادة عليه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، على أن المالكية لهم في ذلك تفصيل يسير ، وقد ذكرنا كل ذلك تحت الخط ^{١١} وأما الجواب عن الثالث ، فهو أن من ترك الاجتهاد ، وهو قادر عليه ، بأن قلد مجتهداً آخر ، أو صلى وحده بدون اجتهاد ، فإن صلاته لا تصح ، وإن تبين له أنه أصاب القبلة ، وهذا متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبه تحت الخط ^{١٢} ، وأما الجواب عن الرابع ، فإنه يمكن معرفته من الأحكام التي ذكرناها في دلائل القبلة ، وهو أنه ليس له أن يقلد غيره متى كان قادراً على الاجتهاد ، أما إذا عجز عن الاجتهاد للمرة ، فإنه يصح له أن يقلد المجتهد إن وجد مجتهداً يعرف القبلة باجتهاده ،

== بلا تفصيل بين أعمى ومبهر أما إذا ظن أنه أخطأ ، فلا تبطل صلاته ، ولا يقطعها مثلاً إذا دخل في الصلاة بعد اجتهاده ، ثم أخبره ثقة يعرف القبلة عن معانيه بأنه غير مستعمل القبلة ، فإن صلاته تبطل ، ولا ينفعه اجتهاده الأول ، سواء كان أعمى أو بصيراً ، وبذلك خالفوا المالكية الذين يفرقون بين الأعمى والبصير ، وخالفوا الحنفية ، والحنابلة في جواز التحول إلى الجهة التي ظهر له أنها القبلة .

(١) الشافعية — قالوا : إذا اجتهد وصلى إلى جهة اجتهاده حتى أتم صلاته ، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ القبلة يقيناً ، فإن صلاته تبطل ، وتلزمه إعادتها ، إلا إذا ظن أنه أخطأ ؛ فإنه لا يضر .

المالكية — قالوا : إذا صلى إلى القبلة بعد اجتهاد ، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ ، وصلى إلى غير القبلة ، فإن صلاته تكون صحيحة ، سواء تبين له أنه أخطأ يقيناً أو ظناً ، إلا أنه إن اتضح له أنه صلى إلى غير القبلة ، فإنه يندب له أن يعيد الصلاة بشرط أن يكون بصيراً ، وأن يكون وقت الصلاة باق ، وهذا هو الحكم الذي خالفوا فيه الحنفية والحنابلة .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا كان قادراً على الاجتهاد ، وصلى إلى جهة يعتقد أنها القبلة بدون أن يجتهد ، ثم تبين له أنها هي القبلة حقاً فصلاته صحيحة ، أما إذا تبين له أنه أخطأ ؛ سواء كان ذلك في أثناء الصلاة أو بعدها ، فإن صلاته تبطل ، وعليه إعادتها ، فإذا شك في القبلة ، ولم يتجر ، وصلى ، ثم تبين له أنه صلى إلى جهة القبلة ، فإن كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة ، فإنها تقع صحيحة ولا تلزم إعادتها ، وإن كان في أثناء الصلاة بطلت ، ووجب عليه استئنافها .

والأصلي إلى أى جهة شاء ، ولا إعادة عليه ، وهذا هو رأى الحنفية ، والحنابلة ، فانظر رأى المالكية ، والشافعية تحت الخط (١) .

كيف يستدل بالشمس ، أو بالنجم القطبي

على القبلة

قد يتوهم أن هذا المبحث ليس داخلاً في المسائل الفقهية ، ولكن الواقع أنه داخل فيها من حيث إن معرفة القبلة تتوقف عليه فمسائل بعضهم : إن معرفته سنة ، لأن وسائل معرفة القبلة كثيرة ، وقد لا تخفى على أحد ، فليس يلزم أن يسرف الاستدلال بالشمس ، أو بالنجم على القبلة وبعضهم يقول : إنه يجب على من يسافرون في البحار ، وليس لديهم أدوات تدلهم على القبلة وعلى كل حال فإن الأثرية الإسلامية مرتبطة في الواقع بكل علم من العلوم التي تنفع المجتمع ، سواء في العبادات أو المعاملات ، أو غيرها .

ولعلك قد عرفت أن الشمس والنجوم من العلامات الدالة على القبلة ، فيستدل بالشمس على القبلة في كل جهة بحسبها ، لأن مطلعها يعين جهة المشرق ، ومغربها يعين جهة المغرب ، ومتى عرف المشرق ، أو المغرب ، عرف الشمال والجنوب وبهذا يتيسر لأهل كل جهة معرفة قبلتهم ، فمن كان في مصر فعلمته جهة المشرق مع انحراف قليل إلى جهة اليمن ، لأن الكعبة بالنسبة لمصر واقعة بين المشرق والجنوب : وهو المشرق أقرب .

وأما القطب فهو نجم صغير في بنات نعل الصخرى ، ويستدل به على القبلة في كل جهة بحسبها أيضاً ، ففي مصر يجعله المصلي خلف أذنه اليسرى قليلاً ، وكذا في أسبوط ، وفوة ، ورشيد ، ودمياط والإسكندرية . ومنها تونس والأندلس ، ونجوها ، وفي العراق وما وراء النهر يجعله المصلي خلف أذنه اليمنى ، وفي المدينة المنورة والقدس ، وفوة ، وبلبك ، وطرسوس ونحوها

(١) المالكية — قالوا : إذا كان المجهز لتمام الصلاة عند المجهّد ، تخير جهة يصلي إليها ، ولا يقلد مجتهداً آخر ، إلا إن ظهر له إصابته ، فعليه اتباعه مطلقاً ، كما يتبعه إن جهل أمره بضاق الوقت ، وإن كان الخفاء الأدلة عليه بفهم أو حبس أو نحوهما . فهو كالقلد : عليه أن يقلد مجتهداً آخر أو مجزأ ، فإن لم يجد من يقلده تخير جهة يصلي إليها وصححت صلاته .

الشافعية — قالوا : إنه في هذه الحالة يصلي في آخر الوقت إن كان يقطن (وال مجزؤه) .

والأصلي في أول الوقت ، وعليه إعادة في الحاليتين .

يجعله مائلاً إلى نحو الكتف الأيسر ؛ وفي الجزيرة وأرمينية . والموصل ونحوها يجعله المصلي على فقرات ظهره ؛ وفي بغداد ، والكوفة ، وخوارزم ، والري ، وحلوان ببلاد العجم ، ونحوها يجعله المصلي على خده الأيمن ؛ وفي البصرة ، وأصبهان ، وفارس ، وكرمان ، ونحوها يجعله فوق أذنه اليمنى ، وفي الطائف ، وعرفات ، والمزدلفة ، ومعنى يجعله المصلي على كتفه الأيمن ؛ وفي اليمن يجعله المصلي أمامه ، مما يلي جانبه الأيسر ؛ وفي الشام يجعله المصلي وراءه ، مما يلي جانبه الأيسر ؛ وفي نجران يجعله المصلي وراء ظهره ؛ ومن الأدلة بيت الإبرة المسمى — بالبوصلة — متى كان منضبطاً . وبالجملة فالقبلة تختلف باختلاف البقاع ، وتتحقق معرفتها في كل جهة بقواعد الهندسة والحساب ، بأن يُعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ، ثم بعد البلد المقروض كذلك ، ثم يقاس بتلك القواعد ليتحقق سمت القبلة

إنما ذكرنا هذا تسكلة للبحث ؛ فإن تعذر على العامة فهمه فليتركوه ، وأيرجموا إلى المحاريب المعروفة لهم ، أو إلى غيرها من الأمارات الهامة :

• شرط وجوب استقبال القبلة •

يجب على كل مصل أن يستقبل القبلة بشرطين ^(١) : أحدهما : القدرة ، ثانيهما : الأمن ؛ فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ، ولم يجد من يوجهه ^(٢) إليها سقط عنه ، ويصل إلى الجهة التي يقدر عليها ، وكذا من خاف من عدو آدمي أو غيره على نفسه أو ماله فإن قبلته هي التي يقدر على استقبالها . ولا يجب عليه الإعادة في الحالتين .

مبحث الصلاة في جوف السكبة

قد عرفت بما تقدم أن السكبة هي قبلة المسلمين التي لاتصح الصلاة إلا إليها ، وليس المراد تقديس جهة خاصة ، بل المراد إنما هو عبادة الله وحده بالكيفية التي يأمر بها ، ولذا قال تعالى : *وسيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلاتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب ، يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم* ، فالقصد من الاتجاه إلى مكان خاص إنما هو الخضوع لله تعالى بامتثال أمره ، ومن شاء أن يعرف الحكمة في ذلك فإنه من السهل عليه أن يدرك أن هذه الجهة

- (١) المالكية — زادوا شرطاً ثالثاً ، وهو الذكر لمن وجب عليه استقبال جهة السكبة .
فلو صلى ناسياً إلى غير جهة القبلة صححت صلاته وأعاد الفرض في الوقت ندباً .
(٢) الحنفية — قالوا : يسقط استقبال القبلة عن المريض العاجز عن استقبالها ، وإن وجد من يوجه إليها .

هي التي بها السكينة وهذا المكان قد أمر الله تعالى الناس بأن يقصدوه ، لما يترتب عليه من المنافع العامة ، وتهذيب النفوس بطاعة الله تعالى ، وخشيته ، وإحياء سكانه الذين لا زرع لهم ولا موارد لديهم ، كما قال الله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم : « ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات » الآيات ، فضلاً عن كون هذه البقعة هي بقعة مقدسة بظهور سيد الأنبياء والمرسلين الذي جاء للناس بما فيه منافعهم الدنية والمادية . وقضى على عبادة الأوثان في تلك الجهات فأراد الله سبحانه وتعالى أن يعلم رضاه عنه بتحويل الناس إلى تـ ، بعد أن كانوا يصلون إلى بيت المقدس ، وعلى كل حال ، فالغرض الوحيد من العبادة في الإسلام إنما هو توحيد الله وحده ، وتقديسه من غير مشاركة مخلوق . مهما جل قدره ، وعظمت منزلته ، كما قال الله تعالى : « والله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه الله » ، إن الله واسع عليم .

من هذا يتضح لك أن الله تعالى قد أمر بالتوجه إلى القبلة . فالصلاة في جوفها فرضاً ، أو نفلاً ، وإن كان فيه اتجاه إلى القبلة يصحح الصلاة ، إلا أنه ليس اتجاهها كاملاً ، ولذا اختلفت المذاهب في الصلاة فيه ، فانظرها تحت الحفظ الذي أمامك ^(١) .

(١) الحنابلة — قالوا : إن صلاة الفرض لا تصح في جوف الكعبة . ولا على ظهرها ، إلا إذا وقف في منتهى . ولم يبق وراءه شيء منها ، أو وقف خارجها ، وسجد فيها ، أما صلاة النافلة ، والصلاة المندورة فتصح فيها ، وعلى سطحها إن لم يسجد على منتهائها ، فإن سجد على منتهائها لم تصح صلاته مطلقاً ، لأنه يصير في هذه الحالة غير مستقبل لها .
المالكية — قالوا : تصح صلاة الفرض في جوفها ، إلا أنها مكروهة كراهة شديدة ، ويندب له أن يعيدها في الوقت ، أما النفل فإن كان غير مؤكد ندب أن يصلح فيها ، وإن كان مؤكداً كره ولا يعاد ، وأما الصلاة على ظهرها فباطلة إن كانت فرضاً ، وهيجبة إن كانت نفلاً غير مؤكد ، وفي النفل المؤكد قولان متساويان .

الشافعية — قالوا : إن الصلاة في جوف الكعبة صحيحة . فرضاً كانت ، أو نفلاً : إلا أنها لا تصح إذا صلى إلى بابها مفتوحاً . أما الصلاة على ظهرها : فإنه يشترط لصحتها أن يكون أمامه شاخص منها يبلغ ثلثي ذراع بذراع الأدمى .

الحنفية — قالوا : إن الصلاة في جوف الكعبة وعلى سطحها صحيحة مطلقاً ، إلا أنها تترك على ظهرها . لما فيه من ترك التعظيم .

مبحث صلاة الفرض في السفينة ، وعلى الدابة ، ونحوها

ومن كان راكباً على دابة ، ولا يمكنه أن ينزل عنها لخوف على نفسه أو ماله ، أو لخوف من ضرر ياحقه ^(١) بالانقطاع عن القافلة ، أو كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه العودة إلى ركوبها ونحو ذلك ؛ فإنه يصلي الفرض في هذه الأحوال على الدابة إلى أي جهة يمكنه الاتجاه إليها ، واستقط عنه أركان الصلاة التي لا يستطيع فعلها ، ولا إعادة عليه .

أما صلاة الفرض على الدابة ^(٢) عند الأمن والقدرة ، فإنها لا تصح إلا إذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها ، كالصلاة على الأرض ؛ فإذا أمكنه أن يصلي عليها صلاة كاملة صححت ، ولو كانت الدابة سائرة .

ومن أراد أن يصلي في سفينة فرضاً أو نفلاً ^(٣) ، فعليه أن يستقبل القبلة متى قدر على ذلك ، وليس له أن يصلي إلى غير جهتها ، حتى لو دارت السفينة وهو يصلي ، وجب عليه أن يدور إلى

(١) المالكية — قالوا : إن خوف مجرد الضرر لا يكفي في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة ، بل قالوا : لا يجوز صلاة الفرض على الدابة إيماءً ، إلا في الالتحام في حرب كافر ، أو عدو كاص ، أو خوف من حيوان مفترس ، أو مرض لا يقدر معه على النزول ، أو سير في خضخاض لا يطيق النزول به ، وخاف خروج الوقت المختار ، ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماءً ، ولو تغير القبلة ، وإن أمن الخائف أعاد في الوقت ندباً .

(٢) الشافعية — قالوا : لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة إلا إذا كانت واقفة أو سائرة ، وزمها بيد ميمز ، وكانت صلاته مستوفية ، سواء في حالة الأمن والقدرة وغيرهما . إلا أن الخائف في الأحوال المتقدمة يصلي حسب قدرته ، وعابه الإعادة .

الحنفية — قالوا : لا تصح صلاة الفرض على الدابة لغير عذر . ولو أتى بها كاملة . سواء كانت الدابة سائرة . أو واقفة . إلا إذا صلى على محمل فوق دابة وهي واقفة ، والدحرج عيذان مرتبكة على الأرض . أما المحدثون فإنه يصلي حسب قدرته . واسكن بالإيماء . لأنها فرضه . وإذا كان يقدر على إيقاف الدابة . فلا تصح صلاته حال سيرها . ومثل الفرض الواجب بأنواعه .

(٣) الشافعية — قالوا : إن الصلاة النافلة في السفينة يجب أن تكون إلى جهة القبلة . فإن لم يمكن التحول إليها ترك النافلة بالمرة . وهذا في غير الملاح . أما من فيجب عليه استقبال القبلة إن قدر ؛ ولما صلى إلى جهة قدرته على الرجوع ؛ وأما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطالة

جهة القبلة حيث دارت ، فإن عجز عن استقبالها صلى إلى جهة قدرته ، ويسقط عنه السجود أيضاً إذا عجز عنه ، ومحل كل ذلك إذا خاف خروج الوقت قبل أن تصل السفينة أو القاطرة إلى المكان الذي يصلى فيه صلاة كاملة ، ولا تجب عليه الإعادة ، ومثل السفينة القطار البخارية البرية . والطائرات الجوية . ونحوها .

مباحث فرائض الصلاة

يتعلق بفرائض الصلاة أمور : أحدها : بيان معنى الفرض والركن : ثانيها : عند فرائض الصلاة في كل مذهب ثالثها : شرح فرائض الصلاة ، وبين المنفق عليه والمختلف فيه : رابعها : بيان معنى الواجب ، والفرق بينه وبين الفرض والركن ، وعدد واجبات الصلاة . هذه الأمور ينبغي معرفتها بدون خلط ، ليتيسر للقارئ أن يعرف المذهب الذي يريده : ومن شاء أن يعرف المنفق عليه والمختلف فيه : فإنه يمكنه أن يرجع إلى التفصيل الآتي :

معنى الفرض والركن

قد ذكرنا معناهما في مبحث فرائض الوضوء ، صحيفة ٥٣ ، وبجمل القول في ذلك : أن الفرض والركن بمعنى واحد باتفاق ، وهو هنا جزء العبادة التي طلبها الشارع ، بحيث لا يتحقق إلا به . فعنى فرائض الصلاة أجزاؤها التي لا تتحقق الصلاة إلا بها ولا توجد إلا بها ، بحيث إذا فقد منها جزء لا يقال لها : صلاة ، مثلاً إذا قلت : إن تكبيرة الإحرام فرض من فرائض الصلاة ، أو ركن ، كان معنى هذا أنك إذا لم تأت بتكبيرة الإحرام لا تكون مصلياً ، وهذا المعنى يشمل أجزاء الصلاة المفروضة التي يثاب المكلف على فعلها ، ويعاقب على تركها ، كما يشمل أجزاء صلاة التطوع التي لا يؤخذ المكلف على تركها ، فإنها لا يقال لها : صلاة ، إلا إذا اشتملت على هذه الأجزاء ، فهي فرض فيها كغيرها من الصلوات المفروضة بلا فرق .

فقولهم في تعريف الفرض : هو ما يثاب على فعله ، ويعاقب على تركه ، خاص بما طلبه الشارع طلباً بجزءاً ، سواء كان جزءاً من شيء ، أو كلاً ، مثلاً الصلوات الخمس : فإن الإتيان بها في أوقاتها فرض يثاب فاعله ، ويعاقب تاركه ، وقد جعل الشارع لها أجزاء خاصة لا تتحقق إلا بها : فشكل جزء من هذه الأجزاء التي تترقب عليه الصلاة يقال له : فرض من فرائض الصلاة ، كما يقال له : ركن من أركانها : أما الصلاة كلها فإنها يقال لها : فرض ، كما يقال لها ركن من أركان الإسلام .

وهذه الأركان هي : الصلاة ، والصيام ، والزكاة ، والحج ؛ وأولها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ؛ فهذا معنى الركن والفرض بإيضاح .

مبحث عدد فرائض الصلاة بمعنى أركانها

قد عرفت أن المراد بالفرائض ههنا الأجزاء التي إذا فقد منها جزء لم توجد الصلاة رأساً ، وإليك بيانها في كل مذهب من المذاهب الأربعة تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قسموا الركن إلى قسمين : ركن أصلي ، وركن زائد ؛ فالركن الأصلي هو الذي يسقط عند المعجز عن فعله سقوطاً تاماً ، بحيث لا يطالب المكلف بالإتيان بشيء بدله ، وذلك معنى قولهم : الركن الأصلي ما يسقط عن المكلف عند المعجز عن فعله بلا خلف ، أما الركن الزائد فهو ما يسقط في بعض الحالات ، ولو مع القدرة على فعله ، وذلك كالقراءة ، فإنها عندهم ركن من أركان الصلاة ، ومع ذلك فإنها تسقط عن المأوم ، لأن الشارع نهى عنها .

فنهض من ذلك أن ما يتوقف عليه صحة الصلاة ، منه ما هو جزء من أجزائها ، وهو الأربعة المذكورة ، ويزاد عليه القعود الأخير قدر التشهد ، فإنه ركن زائد على الراجح ، ومنه ما هو داخل فيها ، وليس جزءاً منها ، كإيقاع القراءة في القيام ، ويقال له : شرط لدوام الصلاة . ومنه ما هو خارج عن الصلاة ، ويقال له شرط لصحة الصلاة .

فأركان الصلاة المتفق عليها عندهم أربعة ، سواء كانت أصلية ، أو زائدة ؛ فالأصلية هي القيام والركوع والسجود ، والركن الزائد عندهم هو القراءة فقط ، وهذه الأركان الأربعة هي حقيقة الصلاة ، بحيث لو ترك الشخص واحداً منها عند القدرة فإنه لا يكون قد أتى بالصلاة . فلا يقال له : مهمل ، وهناك أمور تتوقف عليها صحة الصلاة ، ولكنها خارجة عن حقيقة الصلاة ، وهذه الأمور تنقسم إلى قسمين : الأول : ما كان خارج ماهية الصلاة ، وهو الطهارة من الحدث والخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، والنية . والتجربة ؛ وهي شرائط لصحة الشروع في الصلاة كغيرها مما سبق : والثاني : ما كان داخل الصلاة ولكنه ليس من حقيقتها ، كإيقاع القراءة في القيام ، وكون الركوع بعد القيام ، والسجود بعد الركوع . وهذه شرائط لدوام صحة الصلاة ، وقد يبررون عنها بفرائض الصلاة ، ويريدون بالفرض الشرط . أما القعود الأخير قدر التشهد فهو فرض إجماعهم ، ولكنهم اختلفوا في هل هو ركن أصلي أو زائد ، ورجحوا أنه

== ركن زائد ، لأن ماهية الصلاة تتحقق بدونه ، إذ لو حلف لا يصلي بحيث بالرفع من السجود ، وإن لم يجلس ، فتنحقق ماهية الصلاة بدون القعود ؛ وأما الخروج من الصلاة بعمل ما ينافيها من سلام أو كلام أو نحو ذلك من مبطلات الصلاة فقد عده بعضهم من الفرائض ، والصحيح أنه ليس بفرض ، بل هو واجب .

المالكية — قالوا : فرائض الصلاة خمسة عشر فرضاً ، وهي : النية ، وتسكيرة الإحرام والقيام لها في الفرض دون النفل ، لأنه يصح الإتيان به من قعود ولو كان المصلي قادراً على القيام ؛ فتسكيرة الإحرام يصح الإتيان بها من قعود في هذه الحالة ، وقراءة الفاتحة ، والقيام لها في صلاة الفرائض أيضاً ، والركوع والرفع منه ، والسجود والرفع منه ، والسلام ، والجلوس بقدره ، والطمأنينة ، والاعتدال في كل من الركوع والسجود والرفع منهما ، وترتيب الآداء ، ونية اقتداء المأموم .

ومن هذا تعلم أن المالكية والحنفية ، اتفقوا في أربعة من هذه الفرائض ، وهي : القيام للقادر عليه ، والركوع ، والسجود ، أما القراءة فإن الحنفية يقولون : إن المفروض هو مجرد القراءة لأقراءة الفاتحة بخصوصها ، والمالكية يقولون : إن الفرض هو قراءة الفاتحة ، فلو ترك الفاتحة صمداً فإنه لا يكون مصلياً ، ووافقهم على ذلك الشافعية ، والحنابلة ، كما هو واضح في مذهبيهما ، وسأقي تفصيل ذلك في مبحث القراءة .

الشافعية — عدوا فرائض الصلاة ثلاثة عشر فرضاً ، خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية ؛ فالخمس القولية هي : تسكيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والشهادتين الأخير ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، والتسليم الأولى ؛ أما الثمانية الفعلية فهي : النية ، والقيام في الفرض لقادر عليه ، والركوع ، والاعتدال منه ، والسجود الأول والثاني ، والجلوس بينهما ، والجلوس الأخير ، والترتيب ؛ وأما الطمأنينة فهي شرط تحقق للركوع والاعتدال والسجود والجلوس ، فهي لا بد منها ؛ وإن كانت ليست ركناً زائداً على الراجح

الحنابلة — عدوا فرائض الصلاة أربعة عشر ، وهي : القيام في الفرض ، وتسكيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع والرفع منه ، والاعتدال ، والسجود والرفع منه ، والجلوس بين السجودتين ، والشهادتين الأخير ، والجلوس له والتسليمتين ، والطمأنينة في كل ركن فعلية ، وترتيب الفرائض ، والتسليمتان .

شرح فرائض الصلاة مرتبة

الفرض الأول : النية

يتعلق بالنية أمور : أحدها : معناها : ثانيها : حكمها في الصلاة المفروضة : ثالثها : كيفيةها في الصلاة المفروضة : رابعها : حكمها وكيفيةها في الصلاة غير المفروضة : خامسها : بيان وقت النية ، سادسها : حكم استحضار الصلاة المنزوية ، وشروط النية : سابعها : نية المأموم الافتداء بإمامه ، ونية الإمام الإمامة .

فأما معنى النية فهي عزم القلب على فعل العبادة تقرباً إلى الله وحده ، وإن شئت قلت : النية هي الإرادة الجازمة ، بحيث يريد المصلي أن يؤدي الصلاة لله وحده ، فلو نطق بإسائه بدون أن يقصد الصلاة بقلبه ، فإنه لا يكون مصلياً ؛ ومعنى ذلك أن من صلى لغرض ديني ، كأن يمدح عند الناس ، بحسب أو ليمدح بترك الصلاة ، فإن صلاته لا تنجح ، وكذا إذا صلى ليظهر بمال أو جاه ، أو يحصل على شهوة من الشهوات ، فإن صلاته تكون باطلة ؛ فعلى الناس أن يفهموا هذا المعنى جيداً ، ويدركوا أن من قصد بصلاته غرضاً من الأغراض الدنيوية ، فإن صلاته تقع باطلة ، ويغاقب عليها عقاب المرائين المجرمين ، قال تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)^(١)

(١) الخنفية — قالوا : إن النية شرط ، ثبتت شرطيتها بالإجماع ، لا بقوله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) لأن المراد بالعبادة في هذه الآية التوحيد ، ولا بقوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الأعمال بالنيات) لأن المراد ثواب الأعمال أما صحة الأعمال فمسكوت عنها والواقع أن هذه الأدلة تحمل المعنى الذي قاله الخنفية ، كما تحمل المعنى الذي قاله غيرهم ، أما الآية فلأن عبادة الله ليست مقصورة على التوحيد ، بل المتبادر منها إخلاص النية في عبادة الله مطلقاً ؛ لأن بعض المشركين كانوا يشركون مع الله غيره في العبادة ، خصوصاً أهل الكتاب الذين ذكروا مع المشركين في الآية ، فإنهم كانوا يشركون في العبادة مع الله ببعض أنبيائه ، وأما الحديث فلأن ثواب الأعمال إذا حبط فإنه لا يكون لها أية فائدة . ولا معنى لقولهم : إن العمل صحيح مع بطلان ثوابه . نعم لهم أن يقولوا : إن فائدته رفع العقاب ، ولكن هذا لا دليل عليه في الحديث . بل بالعكس ، ظاهر الحديث يدل على أن النية شرط في الثواب وفي الصحة ، والنقصان بالثواب تنسلكم لادليل عليه

فمن لم يخلص في إرادة الصلاة ، ويقصد أن يصل لله وحده ، فإنه يكون مخالفاً لأمره تعالى : فلا تصح صلاته ، والنية بهذا المعنى متفق عليها ، أما الخواطر النفسية أثناء الصلاة ، كأن يصلي وقلبه مشغول بأمر من أمور الدنيا ، فإنها لا تفسد الصلاة ، ولكن يجب على المصلي الخاشع لربه أن يحارب هذه الوسواس بكل ما يستطيع ، ولا يتفكر وهو في الصلاة إلا في الخضوع لله عز وجل ، فإن يهجر عن ذلك ، ولم يستطع أن ينزع من نفسه أمور الدنيا ، وهو واقف بين يدي ربه ، فإنه لا يؤخذ . ولكن عليه أن يستمر في محاربة هذه الوسواس الفاسدة ليظفر بأجر العاملين المخلصين .

والحاصل أن هاهنا أمرين : أحدهما : إرادة الصلاة والمزم على فعلها لله وحده بدون سبب آخر لا يقره الدين ؛ ثانيهما : حضور القلب ، وعدم اشتغاله بتفكير أمر من أمور الدنيا ، فأما الأمر الأول فإنه لا بد منه في الصلاة ، وأما الأمر الثاني فإنه ليس شرطاً في صحة الصلاة ولكن ينبغي للواقف بين يدي خالقه أن ينزع من نفسه كل شيء لا علاقة له بالصلاة ، فإن هجر فإن أجر صلاته لا ينقص ، لأنه قد أتى بما في وسعه ، ولا يسكفه الله بغير ذلك .

حكم النية في الصلاة المفروضة

وأما حكم النية في الصلاة فقد اتفق الأئمة الأربعة على أن الصلاة لا تصح بدون نية ، إلا أن بعضهم قال : إنها ركن من أركان الصلاة ، بحيث لو لم ينو الشخص الصلاة ، فلا يقال له : إنه قد صلى مطلقاً ، وبعضهم قال : إنها شرط لصحة الصلاة ، فمن لم ينو فإنه يقال له : إنه قد صلى صلاة باطلة ، ومثل هذا الخلاف لا يترتب عايه كبير فائدة لمن يريد أن يعرف ما تصح الصلاة به : وما لا تصح ، بدون تدقيق فقهى ، وإن مثل هذا يقال له : إن النية لازمة في الصلاة ، ولو تركت بطلت الصلاة ، باتفاق المذاهب ، لا فرق في ذلك بين كونها شرطاً في صحتها أو جزءاً من أجزائها ، أما طلبة العلم الذين يريدون أن يعرفوا اصطلاح كل مذهب ، فاعلمهم أن يعرفوا أن المسالكية والشافعية اتفقوا على أن النية ركن من أركان الصلاة ، ولو لم ينو الصلاة فإنه لا يقال له : قد صلى أصلاً ، والحنفية والحنابلة اتفقوا على أنها شرط ؛ بمعنى أنه إن لم يأت بها فإنه يكون قد صلى صلاة باطلة ، وبذلك تعلم أن النية بالمعنى المتقدم فرض ، أو شرط لا بد منه على كل حال ، وإليك بانها مفصلة :

كيفية النية في الصلاة المفروضة

الصلاة إما أن تكون فرض عين ، كالصلوات الخمس ؛ وإما أن تكون فرض كفاية ، كصلاة الجنازة ، والصلاة المنذورة ، وإما أن تكون سنة مؤكدة ، أو غير مؤكدة ، على التفصيل المتقدم في صفحة ٦٤ .

فأما نية الصلاة المفروضة ففي كيفية تفصيل المذاهب^(١) .

(١) الخنفية - قالوا : يتعلق بهذا المبحث أمور : أحدها : أنه يفترض على كل مكلف أن يعلم أن الله فرض عليه خمس صلوات ، فإذا كان جاهلاً بالصلوات المفروضة ، فإن صلاته لا تصح ، ولو كان يصلها في أوقاتها ، إلا إذا صلى مع الإمام ونوى صلاة إمامه . فإن علم أن عليه صلاة مفروضة ، ولكن لم يميز الفرض من الواجب والسنة وصلّاها كلها بنية الفرض ، فإن صلاته تصح ؛ ومثل هذا كثير بين العامة ، على أن صلاتهم بهذه الكيفية ، وإن كانت صحيحة ، ولكن يلزمهم أن يتعلموا الفرق بين الفرض وغيره ، ولا يستمروا على جهلهم بأمور دينهم الضرورية في هذا الزمن الذي يسهل فيه عليهم أن يحضروا دروس الفقه في المساجد وغيرها ؛ ثانيها : كيفية النية ، وكيفية النية في الفرض : هي أن يعلم المصلي بقلبه الصلاة التي يصلها من ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء أو صبح . فتقضى علم ذلك فإنه يكون قد أتى بالنية التي هي شرط لازم لحد الصلاة . ثم إن كانت الصلاة في وقتها ، فإنه يكفي تعيين الوقت ، كما ذكرنا ، بدون زيادة بحيث لو نوى صلاة الظهر أو العصر أو غيرهما من الفرائض ، فإن صلاته تصح ، فلا يلزمه أن ينوى ظهر اليوم أو ظهر الوقت وبعضهم يقول : بل يلزمه أن ينوى ظهر اليوم أو ظهر الوقت ، وذلك لأن وقت الصلاة يتقبل صلاة فرض آخر قضاء ، فالنوى صلاة الظهر يمتثل أنه يريد ظهر اليوم ، ويحتمل أنه يريد صلاة ظهر آخر كان عليه ، والرأيان مصادمان ، على أن الأحوط أن ينوى ظهر اليوم ، أو عصر اليوم

هذا إذا كانت الصلاة في وقتها ؛ أما إذا كانت خارج الوقت فإن كان جاهلاً بخروج الوقت فإنه يكفي أن ينوى صلاة الظهر أو العصر بدون قيد على الأرجح ، وإن كان عالماً بخروج الوقت ، فقول : يكفي . وقيل : لا وعلى كل حال فالأحوط أن يقيّد باليوم ، فيقول : ظهر اليوم ، أو عصر اليوم ، ولو نوى صلاة الفرض بدون أن يقيّمه ، فإنه لا يسكفيه ، ألم يقيمه بالوقت ؛

وذلك بأن ينوى صلاة فرض الوقت ، فإذا نوى صلاة فرض الوقت ، فإنه يصح بشرط أن تكون الصلاة في الوقت ؛ فإذا صلى بعد خروج الوقت ، وهو لا يعلم بخروجه ، ونوى فرض الوقت فإنه لا يصح .

والحاصل أنه لا بد في النية من تعيين الوقت الذي ينوى صلاته ، فإن كان يصلي في الوقت ، فإن التعيين يكون بنية نفس الفرض من ظهر أو عصر ، الخ ؛ وبعضهم يرى أن التعيين لا يكفي فيه ذلك ، بل لا بد من أن ينوى عصر اليوم أو مغرب اليوم ، وهكذا ؛ وإن كان يصلي بعد خروج الوقت وهو لا يدري أن الوقت قد خرج ، فإنه يكفي في الوقت ، فإنه يكفي أن ينوى الظهر أو العصر بدون زيادة على الأرجح ؛ أما إن كان عالماً بخروج الوقت ، فكذلك الحال فيه ، فبعضهم يقول : إنه يكفي منه بنية صلاة الظهر أو العصر ، الخ ، بدون زيادة ، وبعضهم يرى أنه لا بد من أن ينوى ظهر اليوم .

هذا . وإذ لم يعين الظهر أو العصر ، ولم يقيّد باليوم ، بل نوى صلاة الفرض مطلقاً ، فإنه لا يكفي باتفاق ، فإذا نوى فرض الوقت ، فإن نيته تصح إذا كانت صلاته في الوقت .

ثالثاً : النية في صلاة الجنائزة . والصلاة الواجبة ، وهي شرط في صحتها ، كما هي شرط في صحة الصلاة المفروضة ، أما صلاة الجنائزة فإنه يكفي أن ينوى فيها صلاة الجنائزة ، ولكن النية بالكاملة فيها هي أن ينوى صلاة الجنائزة والدعاء للبيت ، كما يأتي في مباحث الجنائزة ، وينوى في الجمعة صلاة الجمعة ، وكما أن النية شرط في صحة الصلاة المفروضة عند الحنفية ، فكذلك هي شرط في صحة صلاة الواجب ، كالوتر وركعتي الطواف ، فإن النية شرط في صحتها ، بأن ينوى الوتر وركعتي الطواف ؛ ومثل ذلك صلاة النفل الذي شرع فيه ثم أفسده ، فإذا شرع في صلاة ركعتين فطوعاً ثم فسدت صلاته قبل تمامها ، فإنه يجب عليه إعادتهما ، وفي هذه الحالة تنطبق النية ، لأن صلاتهما ثانياً أصبحت واجبة .

وبالجملة فالنية لازمة للصلوات المفروضة عيناً وكفاية وللصلاة الواجبة وللصلاة المنذورة ؛ أما صلاة النفل فإنه لا يشترط لها النية ، كما يأتي :

المسألة — قالوا : لا بد في نية الفرض من تعيينه ، بأن يقصد صلاة الظهر أو العصر ، وهكذا ، فإن لم ينو فرضاً معيناً ، فإن صلاته لا تصح ، وسبب أن بيان حكم النية في النافلة .

الشافعية — قالوا : يشترط للنية في صلاة الفرض ثلاثة شروط : أحدها : نية الفرضية ، بمعنى أن يقصد المصلي كون الصلاة التي يصلّيها فرضاً ؛ ثانيها : قصد فعل الصلاة ، بمعنى أنه يستحضر

حكم استحضار الصلاة المنوية

وشروط النية

قد عرفت مما تقدم في مبحث كيفية النية ، أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أن استحضار الصلاة من قيام ، وقراءة ، وركوع ، وسجود عند النية ليس بشرط لصحة الصلاة . وخالف في ذلك الشافعية ، فقالوا : لا بد من استحضار بعض أجزاء الصلاة عند النية إن لم يستطع استحضار جميع الأركان ، وقد تقدم بيان مذهبهم موضحاً ؛ أما استمرار النية إلى آخر الصلاة بمبحث لنوى الخروج من الصلاة . وأبطل نية الدخول فيها ، فإن الصلاة تبطل ، ولو استمر في صلاته . لأن في هذه الحالة يكون قد صلى بدون نية ، مثلاً إذا دخل شخص في الصلاة بنية صحيحة . ثم ناداه شخص آخر فنوى الخروج من الصلاة تلبية لندائه . فإن صلاته تبطل بذلك . ولو لم يقطع الصلاة بالفعل ، لأن من شرائط صحة النية أن لا يأتى المصلي بما ينافيها ، وظاهر أن نية الخروج من الصلاة يناقض نية

= الصلاة ، ولو إجمالاً ، ويقصد فعلها ، وإنما اشترطوا قصد فعل الصلاة لتمييز عن الأفعال الأخرى ، ثالثاً : تعيين الصلاة التي يصلحها من ظهر أو عصر ، رابعاً : أن تكون نية الفرضية وقصد فعل الصلاة وتعيين الصلاة التي يصلحها مقارناً لأى جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام ، فإذا فقد شرط من هذه الشروط بطأت النية ، وبطلت الصلاة ، لأن النية فرض من فرائضها ، ولعل بعض الناس يجد صعوبة في هذا ، ولكن الواقع هو أن المصلي الذى يقف بين يدي خالقه لا يصح له أن يقدم على مناجاته وهو ساه عن الفعل الذى يريد أن يعبد به ؛ فعليه أولاً أن ينرى الفرض لتمييز عنده الصلاة من أول الأمر ، ثانياً : أن يستحضر الصلاة التي يريد فعلها . ولا يلزمه أن يستحضرها بجميع أجزائها . كما يقول بعض الشافعية . فإن في ذلك حرجاً ومشقة . بل يسكت أن يستحضر صلاة ذات ركوع وسجود وقيام وجلوس وقراءة فإذا كان ذلك فرضاً عليه من أول الأمر فإنه يساعده على التشروع لربه ، أما كون هذا مقارناً لأى جزء من أجزاء تكبيرة الإحرام فماتة ظاهرة ، وهى أن يكون استحضار الصلاة مقارناً لأول جزء من أجزائها ، فيساعد على التشروع

هذا وإذا صلى شخص فرضاً من فرائض الصلاة منفرداً . ثم أراد أن يعبده في جماعة . فإنه يلزمه أن يمينه على الوجه المتقدم

الحنابلة — قالوا : لا بد في نية الفرض من التحيين . بأن ينوى صلاة الظهر أو العصر ، أو المغرب أو الجمعة . وهكذا . فلا يسكت بأن ينوى مطلق الفرض . ولا يلزم أن يزيد على ذلك شيئاً .

الدخول فيها ، وقد تقدمت شروط النية في صحيفة ٥٧ — وهي : الإسلام ، والتبني ، والجزم ، بأن لا يتردد في النية أو يرفضها ، وهذا القدر متفق عليه في المذاهب ، إلا أنك قد عرفت أن الشافعية زادوا على ذلك في نية الصلاة قصد أفعال الصلاة ، ونية كون الصلاة فرضاً ؛ وزادوا في نية الوضوء أن تكون مقارنة لفعل أول عضو مفروض ، أما الإسلام فهو شرط من شروط صحة النية في الصلاة باتفاق ، وذلك لأن الصلاة لا تصح من غير المسلم ، كما تقدم في « شروط الصلاة » .

حكم التلفظ بالنية ، ونية الأداء أو القضاء

أو نحو ذلك

يسن أن يتلفظ بلسانه بالنية ، كأن يقول بلسانه . أصلي فرض الظهر مثلاً ، لأن في ذلك تنبيهاً للقلب ، فلو نوى بقلبه صلاة الظهر ، ولكن سبق لسانه فقال : نويت أصلي العصر فإنه لا يضر ، لأنك قد عرفت أن المعتبر في النية إنما هو القلب ، والنطق باللسان ليس بنية ، وإنما هو مساعد على تنبيه القلب ، فخطأ اللسان لا يضر مادامت نية القلب صحيحة ، وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فانظر مذهبهما تحت الحظ (١) ، أما نية الأداء أو القضاء أو عدد الركعات فسيبينه مفصلاً بعد هذا :

نية الأداء والقضاء

لا يلزم المصلي أن ينوي الأداء والقضاء ، فإذا صلى الظهر مثلاً في وقتها ، فإنه لا يلزم أن ينوي الصلاة أداء ، وكذلك إذا صلاها بعد خروج وقتها فإنه لا يلزمه أن ينويها قضاء ، فإذا نواه الشخص بقلبه فقط أو نطق به بلسانه مع نية القلب ، وإن كانت نيته مطابقة للواقع فإن صلاته تصح ، وإن لم تطابق الواقع . كما إذا نوى صلاة الظهر أداء بعد خروج الوقت ، فإن كان عالماً بخروج الوقت وتعمد المخالفة بطأته صلاته ؛ لأن في هذا تلاعباً ظاهراً ، أما إذا لم يسكن عالماً بخروج الوقت ، فإن صلاته تسكون صحيحة .

(١) المالكية ، والحنفية — قالوا : إن التلفظ بالنية ليس مشروعاً في الصلاة ، إلا إذا كان المصلي موسوساً ، على أن المالكية قالوا : إن التلفظ بالنية خلاف الأولى لنهي المرسوس ، ويندب للموسوس .

الحنفية — قالوا : إن التلفظ بالنية بدعة ، ويمتنعون لدفع الرسوسة .

هذا ، وإذا نوى أن يصلي المغرب أربع ركعات أو المشاء خمس ركعات ، فإن صلاته تكون باطلة ، ولو كان غاطا ؛ وهذا هو رأى الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، فانظر مذهما تحت الحظ (١) .

حكم النية في الصلاة غير المفروضة وكيفيتها

في حكم النية في الصلاة النافلة تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : إذا نوى الظهر خمس ركعات أو ثلاثا مثلا ، فإن قعد على رأس الرابعة ثم خرج من الصلاة أجزأه ، وتكون نية الخمس ملغاة .
المالكية — قالوا : لا تبطل صلاته إلا إذا كان متممداً ، فلو نوى الظهر خمس ركعات غاطا صحّت صلاته .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يشترط تعيين صلاة النافلة ، سواء كانت سننا أو لا ، بل يكفي أن ينوى مطلق الصلاة ، إلا أن الأحوط في السنن أن ينوى الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كما أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوى التراويح ، أو سنة الوقت ، أو قيام الليل وإذا وجد جماعة يصلون ولا يدري أم في صلاة التراويح أم في صلاة الفرض ، وأراد أن يصلي معهم ، فليكن صلاة الفرض ، فإن تبين أنهم في صلاة الفرض أجزأه ، وإن تبين أنهم في التراويح انعقدت صلاته .

الحنابلة — قالوا : لا يشترط تعيين السنة الراتبة بأن ينوى سنة عصر ، أو ظهر ، كما يشترط تعيين سنة التراويح ، وأما النفل المطلق فلا يلزم أن ينوى تعيينه ، بل يكفي فيه نية مطلق الصلاة .
الشافعية — قالوا صلاة النافلة إما أن يكون لها وقت معين ؛ كالسنن الراتبة ، وصلاة الضحى ، وإما أن لا يكون لها وقت معين ، ولكن لها سبب ، كصلاة الاستسقاء ؛ وإما أن تكون نفلا مطلقا . فإن كان لها وقت معين ، أو سبب ، فإنه يلزم أن يقصدها ويعينها ، بأن ينوى سنة الظهر مثلا ، وأنها قبلية أو بعدية ؛ كما يلزم أن يقصد والتعيين مقارنين لا يجرى من أجزاء التكبير ، وهذا هو المراد بالمقارنة والاستحضار العرفيين ، وقد تقدم مثله في صلاة الفرض ، ولا يلزم فيها نية النافلة ، بل يستحب ؛ أما إن كانت نفلا مطلقا ، فإنه يكفي فيها مطلق قصد الصلاة حال النطق بأي جزء من أجزاء التكبير ، ولا يلزم فيها التعيين ، ولا نية النافلة ، وراحت بالنفل المطلق في ذلك كل نافلة لها سبب . ولكن يكفي عنها غيرها ؛ كنية المسجد ، فإنها سنة لها سبب —

وقت النية في الصلاة

اتفق ثلاثة من الأئمة ، وهم المالكية ، والحنفية ، والحنابلة : على أنه يصح أن تنفذ النية على تكبيرة الإحرام بزمن يسير ، وخالف الشافعية ، فقالوا : لا بد من أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام ، بحيث لو فرغ من تكبيرة الإحرام بدون نية بطلت ، وقد ذكرنا تفصيل كل مذهب في وقت النية تحت الحنفية ^(١) .

== وهو دخول المسجد ، ولكن تحصل في ضمن أى صلاة يشرع فيها عقب دخوله المسجد .
المالكية — قالوا : الصلاة غير المفروضة إما أن تكون سنة مؤكدة ؛ وهى صلاة الوتر والعيدين والكسوف والاستسقاء ، وهذه يلزم تعيينها في النية بأن ينوى صلاة الوتر أو العيد ، وهكذا ؛ وإما أن تكون رغبة ؛ وهى صلاة الفجر لا غير ، ويشترط فيها التعيين أيضاً ، بأن ينوى صلاة الفجر ، وإما أن تكون مندوبة كالرواتب والضحى والتراويح والتهمجد ، وهذه يكفي فيها نية مطلق الصلاة ، ولا يشترط تعيينها ، لأن الوقت كاف في تعيينها .

(١) الحنفية — قالوا : يصح أن تنفذ النية على تكبيرة الإحرام بشرط أن لا يفصل بينهما فاصل أجنبي عن الصلاة ، كالأكل والشرب والكلام الذى تبطل به الصلاة : أما الفاصل المتعلق بالصلاة ، كالمشي لها ؛ والوضوء ، فإنه لا يضر ، فلو نوى صلاة الظهر مثلاً ، ثم شرع في الوضوء ، وبعد الفراغ منه مشى إلى المسجد ، وشرع في الصلاة ولم يحضره النية ؛ فإن صلاته تصح ، وقد عرفت مما تقدم أن النية هى إرادة الصلاة لله تعالى وحده ؛ بدون أن يشاركه في ذلك أمر آخر الأمور الدينية مطلقاً ، فتنى نوى هذا ، وشرع في الصلاة بدون أن يفصل بين نيته وبينه بعمل أجنبي ، فإنه يكون قد أتى بالمطلوب منه ، فإذا شرع في الصلاة بهذه النية الصحيحة ، ثم دخل عليه شخص ، فأطال الصلاة ليدع عنده ، فإن ذلك لا يبطل الصلاة ولا يمكن ليس له ثواب هذه الإطالة وإنما له ثواب أصل الصلاة ، وذلك لأن نيته كانت خالصة لله تعالى ، وهذا معنى قول بعض الحنفية : إن الصلاة لا يدخلها رياء ؛ فإنهم يريدون به أن النية الخالصة تسكن في حصة الصلاة ؛ ولا يضر الرياء المعارض ، على أنه شر لا فائدة منه بانفاق .

وهل تصح نية الصلاة قبل دخول وقتها ، كأن ينوى الصلاة ، ويتوضأ قبل دخول الوقت بزمن يسير ، ثم يمشى إلى المسجد بدون أن يتكلم بكلام أجنبي ، ويجلس فيه إلى أن يدخل الوقت ، فيصل ؟ والجواب : أن المذاهب عن أبي حنيفة أن النية لا تصح قبل دخول الوقت ، وبمقتضى يقول : بل تصح لأن النية شرط . والشرط يتقدم على المشرط ، فتقدم النية طبعياً . ==

نية الإمام ونية المأموم

يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوي الاقتداء بالإمام ، بأن ينوي متابعتها في أول الصلاة فلو أحرم شخص بالصلاة منفرداً ، ثم وجد إماماً فنوى الاقتداء به . فإن صلاته لا تصح عند الحنفية ، والمالكية ؛ أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) : أما الإمام فإنه لا يشترط أن ينوي

== هذا ، وقد اتفق علماء الحنفية على أن الأفضل أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام بدون فاصل ، فعلى مقلدى الحنفية أن يراعوا ذلك ، ولا يفصلوا بين التكبيرة وبين النية ، لأنه أفضل ، ويرفع الخلاف .

الحنابلة — قالوا : إن النية يصح تقديمها على تكبيرة الإحرام بزمن يسير ، بشرط أن ينوي بعد دخول الوقت ، كما نقل عن أبي حنيفة ، فإذا نوى الصلاة قبل دخول وقتها فإن نيته لا تصح ، وذلك لأن النية شرط . فلا يضر أن تتقدم على الصلاة ، كما يقول الحنفية ، ولكن الحنابلة يقولون : إن الكلام الأجنبي لا يقطع النية ، فلو نوى الصلاة ، ثم تكلم بكلام خارج عن الصلاة ، ثم كبر ، فإن صلاته تكون صحيحة . وإنما اشترطوا للنية دخول الوقت ، مراعاة لخلاف من يقول : إنها ركن . هذا ، والأفضل عندهم أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام ، كما يقول الحنفية .

المالكية — قالوا : إن النية يصح أن تتقدم على تكبيرة الإحرام بزمن يسير عرفاً ، كما إذا نوى في محل قريب من المسجد ، ثم كبر في المسجد ناسياً للنية ، وبعض المالكية يقول : إن النية لا يصح تقديمها على تكبيرة الإحرام مطلقاً ، فإن تقدمت بطلت الصلاة ، ولكن الظاهر عندهم هو القول الأول ؛ على أنهم اتفقوا على أن النية إذا تقدمت بزمن طويل في العرف فإنها تبطل ، وإنما ذكرنا هذا الخلاف ليعلم الناظر في هذا أن مقارنة النية لتكبيرة الإحرام عند المالكية له منزلة . فلا يصح إصالة بدون ضرورة : من نسيان ، ونحوه .

الشافعية — قالوا : إن النية لا بد أن تكون مقارنة لتكبيرة الإحرام ، بحيث أو تقدمت عليها أو تأخرت بزمن ما ، فإن الصلاة لا تصح ، كما يبناه في مذهبهم في « مبحث كيفية النية » .

(١) الشافعية — قالوا : إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة صححت إلا في صلاة الجمعة والصلاة التي جمعت جميع تقديم المطر ، والصلاة الممادة ، فإنه لا بد أن ينوي الاقتداء فيها أول صلاته ، وإلا لم تصح .

==

الإمامة إلا في أمور مبينة في المذاهب (١).

الفرض الثاني من فرائض الصلاة : تكبيرة الإحرام

حكمها - تعريفها

يتعلق بتكبيرة الإحرام مباحث : أحدها : حكمها ، وتعريفها ، ثانيها : دليل فرضيتها ، ثالثها : صفتها : رابعها : شروطها . فأما حكم تكبيرة الإحرام فهي فرض من فرائض الصلاة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : إنها شرط لا فرض ، وعلى كل حال فإن الصلاة بدونها لا تصح

== الحنابلة — قالوا : يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوي الاقتداء بالإمام أو الصلاة ، إلا إذا كان المأموم مسجوقاً ، فله أن يقتدى بعد سلام إمامه بمسجوق مثله في غير الجمعة : ومثل ذلك إذا ما اقتدى مقيم بمسانر يقصر الصلاة فإن للقيم أن يقتدى بمثله في بقية الصلاة بعد فراغ الإمام . (١) الحنابلة — قالوا : يشترط أن ينوي الإمام الإمامة في كل صلاة ، وتسكون نية الإمامة في أول الصلاة إلا في صورتين المتقدمتين في الحكم الذي ذكر قبل هذا مباشرة .

المساكنية — قالوا : يشترط نية الإمامة في كل صلاة تنوفاً عنها على الجماعة ، وهي الجمعة والمغرب ، والعشاء المجموعتان ليلة المطر تقديماً ، وصلاة الخوف ، وصلاة الاستسجال ، فلو ترك الإمامة نية الإمامة في الجمعة بطلت عليه وعلى المأمومين ، ولو تركها في الصلاتين المجموعتين بطلت الثانية : وأما إذا تركها في صلاة الخوف فإنها تبطل على الطائفة الأولى من المأمومين فقط ، لأنها فارقت في غير محل المفارقة ، ونصيح للإمام وللطائفة الثانية : أما صلاة الاستسجال فإن نوى الخليفة نية الإمامة صحته ولو للمأمومين الذين سبقوه ، وإن تركها صحته له ، وبطلت على المأمومين . الحنفية — قالوا : تلزم نية الإمامة في صورة واحدة ، وهي ما إذا كان الرجل يصلي إماماً لنفسه ، فإنه يشترط لصحة اقتدائه به أن ينوي الإمامة ، لما يلزم من الفساد في مسألة المخاذعة ، وسيأتي تفصيلها .

الشافعية — قالوا : يجب على الإمام أن ينوي الإمامة في أربع مسائل : إحداهما : الجمعة ، ثانيها : الصلاة التي جمعت للمطر جمع تقديم ، كالعصر مع الظهر ، والعشاء مع المغرب ، فإنه يجب عليه أن ينوي الإمامة في الصلاة الثانية منهما فقط ، بخلاف الأولى ، لأنها وقعت في وقتها ، ثالثها : الصلاة المعادة في الوقت جماعة : فلا بد للإمام فيها أن ينوي الإمامة ، رابعها : الصلاة التي نذر أن يصليها جماعة ، فإنه يجب عليه أن ينوي فيها الإمامة للخروج من الإثم ، فإن لم ينو الإمامة فيها صحته ، وإن كان لا يزال آمناً حتى يعيدها جماعة وينوي الإمامة .

باتفاق الجميع ، لأنك قد عرفت أن الشرط لازم كالفرض ، وقد بينا مذهب الحنفية تحت الخط (١) ، وأما تعريف تكبيرة الاحرام فهو الدخول في حرمة الصلاة ، بحيث يحرم عليه أن يأتي بعمل يناقض الصلاة ، يقال : أحرم الرجل إحراماً إذا دخل في حرمة لا يترك ، فلما دخل الرجل هذه التكبير ، في الصلاة التي يحرم عليه أن يأتي بفيرانها سميت تكبيرة إحرام ، وبذلك لها أيضاً تكبيرة تحزم ، وقد انفق ثلاثة من الأئمة على أن تكبيرة الاحرام هي أن يقول المصلي في افتتاح صلاته : الله أكبر ، بشرائط خاصة ستعرفها قريباً ، وخالف الحنفية ، فقالوا : إن تكبيرة الاحرام لا يشترط أن تكون بهذا اللفظ ، وسيأتي مذهبهم في «صفة التكبيرة» .

دليل فرضية تكبيرة الإحرام

أجمع المسلمون على أن افتتاح الصلاة بذكر اسم الله تعالى أمر لازم لا بد منه ، فلا تصح صلاة إلا به ، وقد وردت أحاديث صحيحة تزيد ذلك الإجماع : منها ما رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم» ، وهذا الحديث أصح شيء في هذا الباب ، وأحسن . وقد استدل بعضهم على فرضية تكبيرة الإحرام بقوله تعالى : «وبك فكبر» ، ووجه الاستدلال أن لفظ : «فكبر» أمر وكل أمر للوجوب ، ولم يجب التكبير إلا في الصلاة بإجماع المسلمين ، فدل ذلك على أن تكبيرة الإحرام فرض . وعلى كل حال فلم يخالف أحد من العلماء المسلمين في أن تكبيرة الاحرام أمر لازم لا يصح الصلاة بدونها ، سواء كانت فرضاً أو شرطاً .

(١) الحنفية — قالوا : إن تكبيرة الاحرام ليست ركناً على الصحيح ، وإنما هي شرط من شروط صحة الصلاة ، وقد يقال : إن التكبيرة يشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة ، وستر ، إلخ . فلو كانت شرطاً لم يلزم لها ذلك ، ألا ترى أن نية الصلاة تصح من غير المتوضئ ، ومن مكشوف المودة ، عند من يقول : إنها شرط ! والجواب عن ذلك أن تكبيرة الاحرام متصلة بالقيام الذي هو ركن من أركان الصلاة ، فلذا اشترط لها ما اشترط للصلاة من طهارة ونحوها ؛ وقد عرفت أن هذا فلسفة فقهية لا يترتب عليها فائدة عملية إلا لطلبة العلم الذين قد يبنون على هذا أحكاماً دقيقة في الطلاق ونحوه ، وإلا فتكبيرة الاحرام أمر لازم لا بد منه باتفاق الجميع ، كما كررنا غير مرة .

صفة تكبيرة الإحرام

قد عرفت أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أن تكبيرة الإحرام مركبة من لفظين ، وهما : الله أكبر ، بخصوصهما ، بحيث لو افتتح الصلاة بهذه الجملة ، فإن صلاته لا تصح وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت المخط ١١ .

(١) الحنفية — قالوا : لا يشترط افتتاح الصلاة بالصفة : الله أكبر ، وإنما الافتتاح بهذا اللفظ واجب لا يترتب على تركه بطلان الصلاة في ذاتها ، بل يترتب عليه إثم تارك الواجب ، وقد عرفت أن الواجب عند أقل من الفرض ، وأن تاركه يائمه إثمياً لا يوجب العذاب بالنار ، وإنما يوجب الحرمان من شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، وكفى بذلك زجراً للفقهاء : ومن هذا تعلم أن افتتاح الصلاة بهذه الصفة مطلوب عند الحنفية ، كما هو مطلوب عند غيرهم : إلا أن الحنفية قالوا : لا تبطل الصلاة بتركه ، ولكن تركه يوجب إعادة الصلاة فإن لم يدها سقط عنه الفرض ، وإثم ذلك الإثم الذي لا يوجب العذاب ،

أما الصيغة التي تتوقف عليها صحة الصلاة عندهم فهي الصيغة التي تدل على تعظيم الله عز وجل وحده بدون أن تشمل على دعاء ونحوه ؛ فكل صيغة تدل على ذلك يصح افتتاح الصلاة بها ، كأن يقول : سبحان الله ، أو يقول : الحمد لله ، أو لا إله إلا الله ، أو يقول : الله رحيم ، أو الله كريم . ونحو ذلك من الصيغ التي تدل على تعظيم الإله جل وعز خاصة ، ولو قال : أستغفر الله ، أو أعوذ بالله ، أو لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإن صلاته لا تصح بذلك ، لأن هذه الكلمات قد اشتملت على شيء آخر سوى التعظيم الخالص ، وهو طلب المغفرة والاستعاذة ، ونحو ذلك .

هذا ، ولا بد أن يقرن هذه الأوصاف بلفظ الجلالة : فلو قال : كريم ، أو رحيم ، أو نحو ذلك فإنه لا يصح ، ولو ذكر الاسم الدال على الذات دون الصفة ، كأن يقول : الله ، أو الرحمن ، أو الرب ، ولم يزد عليه شيئاً ، فقال أبو حنيفة : إنه يصح ، وقال أصحابه : لا . أما الأدلة التي تقدم ذكرها ، فإنها لا تدل إلا على ذلك ، فقوله تعالى : وربك فكبر ، ليس معناه الإتيان بخصوص التكبير ، بل معناه : عظم ربك بكل ما يفيد تعظيمه ، وكذلك التكبير الوارد في الحديث : وإنما قلنا : إن الإتيان بخصوص التكبير واجب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم راطب على الإتيان به ، ولم يتركه .

هذا هو رأي الحنفية ، وقد عرفت أن الأئمة الثلاثة اتفقوا على أن تكون بالفظ : الله أكبر ، كما هو الظاهر من هذه الأدلة ، وقد أيده النبي صلى الله عليه وسلم بعمله .

شروط تكبيرة الإحرام

ينبغي أن تحفظ شروط تكبيرة الإحرام في كل مذهب على حدة ، لاسي ذلك من التسهيل على طلاب كل مذهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الشافعية — قالوا : شروط صحة تكبيرة الإحرام خمسة عشر شرطاً ، إن اختلف واحد منها لم تنعقد الصلاة : أحدها : أن تكون باللغة العربية إن كان قادراً عليها ، فإن عجز عنها ، ولم يستطع أن يتعلمها فإنه يصح له أن يكبر باللغة التي يقدر عليها : ثانياً : أن يأتي بها وهو قائم إن كان في صلاة مفروضة ، وكان قادراً على القيام ، أما في صلاة النفل فإن الإحرام يصح من قعود ، كما تصح الصلاة من قعود ، فإن أتى بالإحرام في صلاة الفرض حال الانحناء ، فإن كان إلى القيام أقرب ، فإنه اتصل ، وإن كان إلى الركوع أقرب ، فإنه لا تصح ، وفاقاً للحنفية : والحنبلة ، وخلافاً للمالكية الذين قالوا : إن الإتيان بها حال الانحناء لا يصح إلا في ضرورة واحدة : وهي ما إذا كان مقتدياً بإمام سبقه ، ولكن الشافعية لا يلزم عندهم أن يدرك الإمام حال ركوعه ، بل لو سبقه الإمام بالركوع . ثم كبر المساموم وركع وحده فإنه يصح ، وسبب إيهام ذلك ، ثالثاً : أن يأتي بلفظ الجلالة ، ولفظ أكبر ، رابعاً : أن لا يعمد همزة لفظ الجلالة ، فلا يقول : الله أكبر ، لأن معنى هذا الاستفهام ، فكأنه يستفهم عن الله ، خامساً : أن لا يمد الباء ، من لفظ أكبر ، فلا يصح أن يقول : الله أكبر ، فلو قال ذلك لم تصح صلاته ، سواء فتح همزة أكبر ، أو كسرها . لأن أكبر - بفتح الهمزة - جمع كبير ، وهو اسم للطليل الكبير . وإكبار - بكسر الهمزة - اسم للحيض ، ومن قال ذلك متعمداً ، فإنه يسكن سبأ لإلهه ، فيرتد عن دينه ، سادساً : أن لا يمدد الباء من أكبر ، فلو قال : الله أكبر لم تنعقد صلاته ، سابعاً : أن لا يزيد أوأ ساكنة أو متحركة بين الكلمتين . فلو قال : الله وأكبر ، أو قال : الله وأكبر . لم تنعقد صلاته ، ثامناً : أن لا يأتي بواو قبل لفظ الجلالة ، فلو قال : والله أكبر لم تنعقد صلاته ، تاسعاً : أن لا يفصل بين الكلمتين بوقت طويل أو قهير على المعتمد ، فلو قال : الله ، ثم سكت ، قايلاً ، وقال : أكبر ، لم تنعقد صلاته ، ومن باب أولى إذا سكت طويلاً ، ولا يضر إدخال لام التثنية على لفظ : أكبر ، فلو قال : الله الأكبر صححت ، وكذا إذا وصف الله بوصف يليق به ، كأن يقول : الله العظيم أكبر ، أو يقول الله الرحمن الرحيم أكبر ، أما إذا زاد الوصف عن كلمتين فإنه يبطل التكبيرة ، فإذا قال : الله العظيم الكريم الرحيم أكبر لم تنعقد صلاته ، ولو فصل بين لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر بضمير ، أو نداء فإنه لا يصح ، كما إذا قال : الله هو أكبر ، أو قال : الله يارحمي أكبر .

== عاشرها: أن يسمع بها نفسه ، بحيث لو نطق بها في سره بدون أن يسمعه هو وإنما لا تصح ، إلا إذا كان آخرس ، أو أصم ، أو كانت بالمكان جلبة أو وضوء ، فإنه لا يلزم في هذه الحالة أن يسمع نفسه ، على أن الآخرس ونحوه يجب عليه أن يأتي بما يمكنه . بحيث لو كان الجفرس عارضاً وأمكنه أن يحرك لسانه أو شفطيه بالتكبير ، فإنه يجب عليه أن يفعل ، الحادى عشر : دخول الوقت إن كان يصلى فرضاً أو نفلاً مؤقتاً . أو نفلاً له سبب ، كما تقدم ، الثانى عشر : أن يوقع التكبيرة وهو مستقبل القبلة إن لم يسقط عنه استقبال القبلة ، كما تقدم في مبحث « استقبال القبلة الثالث عشر : أن تنأخر التكبيرة عن تكبيرة الإمام إن كان يصلى مقتدياً بإمام ، الرابع عشر : أن يأتي بالتكبير في المكان الذى يصح فيه القراءة ، وسأتى في بيان شروط القراءة . الحنفية — قالوا : شروط تكبيرة الإحرام عشرون ، وإليك بيانها :

١ — دخول وقت الصلاة المكتوبة إن كانت التحريمية لها ، فلو كبر قبل دخول الوقت بطلت تكبيرته

٢ — أن يعتقد المصلى أن الوقت قد دخل ، أو يرجح عنده دخوله ، فلو شك في دخوله وكبر الإحرام فإن تكبيرته لا تصح حتى ولو تبين أن الوقت قد دخل .

٣ — أن تكون عورته مستورة ، وقد تقدم بيان العورة في الصلاة ، فلو كبر وعورته مكشوفة ثم سترها ، فإن صلاته لا تصح .

٤ — أن يكون المصلى متطهراً من الحدث الأكبر والأصغر ، ومتطهراً من النجاسة فلا تصح منه التكبيرة إذا كان على بدنه أو ثوبه أو مكانه نجاسة غير مفعو عنها ، وقد تقدم بيان النجاسة المفعو عنها في مبحث الطهارة ، فلو كبر ، وهو يظن أن به نجاسة بطلت تكبيرته ، ولو تبين له أنه طاهر

٥ — أن يأتي بالتكبيرة وهو قائم إذا كان يصلى فرضاً أو واجباً أو سنة بغير ، أما باقى النوافل فإنه لا يشترط لها القيام ، بل يصح الإتيان بها وهو قاعد ، فإن أتى بها منحنياً ، فإن كان المنحناؤه إلى القيام أقرب ، فإنه لا يضر ، وإن كان إلى الركوع أقرب فإنه يضر ، ومحل ذلك ما إذا

كان قادراً على القيام ، كما هو ظاهر ، وإذا أدرك الإمام ، وهو راكع ، فكبر الإحرام خافه ، فإن أتى بالتكبيرة كلها وهو قائم ، فإنه يصح ، أما إذا قال : الله ، وهو قائم : وقال : أكبر ، وهو راكع ، فإن صلاته لا تصح ، ولو أدرك الإمام من أول الصلاة ، فنطق بقول : الله ، قبل أن يفرغ

منها الإمام فإنها لا تصح .

٦ — نية أصل الصلاة . كأن ينوى صلاة الفرض .

==

- ٧ - تعيين الفرض من أنه ظهر أو عصر مثلاً ، فإذا كبر من غير تعيين ؛ فإن تكبيرته لا تصح
- ٨ - تعيين الصلاة الواجبة ، كركعتي الطواف ، وصلاة العيدين والوتر ، والمندور ، وقضاء نفل أفسده ، فإن كل هذا واجب يجب تعيينه عند التكبيرة ، أما باقي النوافل فإنه لا يجب تعيينها ، كما تقدم .
- ٩ - أن ينطق بالتكبيرة بحيث يسمع بها نفسه ، فن همس بها ، أو أجراها على قلبه ، فإنها لا تصح ، ومثل ذلك جميع أقوال الصلاة من نساء ، وتعوذ ، وبسملة ، وقراءة ، وتسبيح ، وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا الطلاق والعين وغير ذلك فإنها لا تعتبر عند الحنفية ، إلا إذا نطق بها ومعهما ، فلا تصح ، ولا يترتب عليها أثر إذا همس بها أو أجراها على قلبه .
- ١٠ - أن يأتي بجملة ذكر ، كأن يقول : الله أكبر ، أو سبحانه الله ، أو الحمد لله ، فلو أتى بلفظ واحد ، فإنه لا يصح ، وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً في صفة النحرمة قريباً .
- ١١ - أن يسكون الذكر خالصاً لله ، فلا تصح تكبيرة الإحرام إذا كان الذكر مشغولاً على حاجة المصلي ؛ كاستغفار ، ونحوه كما تقدم قريباً .
- ١٢ - أن لا يسكون الذكر بسملة ، فلا يصح افتتاح الصلاة بها على الصحيح .
- ١٣ - أن لا يحدف الهاء من لفظ الجلالة ، فإن حدفها بطلت صلاته .
- ١٤ - أن يحد الهمزة الثانية من لفظ الجلالة فإذا لم يحدفها اختلف في صحة تكبيرته ، وفي حل ذبيحته ؛ فيبني الإنسان بذلك المد احتياطاً .
- ١٥ - أن لا يحد همزة الله ، وهمزة أكبر فلو قال : الله أكبر ؛ بالمد ، لم تصح صلاته ، لأن المد معناه الاستفهام ، ومن يستفهم عن وجود إله فلا تصح صلاته . وإن تعدد هذا المعنى بكفر ، فالذين يذكرون الله بحد الهمزة - مخطئون خطأ فاحشاً ، لما فيه من الإيهام ، وإن كان غرضهم التذام ؛ أما إذا كان غرضهم الاستفهام ؛ فإنهم يرتدون عن الإسلام ، وعلى كل حال فإن المد في الصلاة مبطلها ، وقد عرفت أن الشافعية موافقون على هذا .
- ١٦ - أن لا يحد باء أكبر ، فإذا قال : الله أكبر بطلت صلاته ؛ لأنه - بفتح الهمزة - جمع أكبر ، وهو الطبل - ويسكرها - اسم للحيض ، ومن قصد هذا فإنه يكفر ، وعلى كل حال فهو مبطل للصلاة .
- ١٧ - أن لا يفصل بين النية وبين النحرمة بفاصل أجنبي عن الصلاة ؛ فلو نوى ، ثم أتى بعمل خارج عن الصلاة من كلام أو أكل ، ولو كان بين أمانته من قبل (بشرط أن يسكون قدر الجملة) =

== أو شرب أو تسكلم ، أو تمنع بلا عذر ، ثم كبر للإحرام بعد ذلك بدون نية جديدة ، فإن صلاته لا تصح ، أما إذا فصل بين النية وبين التكبيرة بالمشي إلى المسجد بدون كلام ، أو فعل ، فإنه يصح ، كما تقدم في مبحث « النية » قريباً .

١٨ - أن لا تقدم التكبيرة على النية ، فلو كبر ، ثم نوى الصلاة ، فإن تكبيرته لا تصح ، ومتى فسدت تكبيرة الإحرام فقد فسدت الصلاة كلها ، لمسا علمت من أنها شرط .

١٩ - أن يميز الفرض .

٢٠ - أن يعتد الطهارة من الحدث والخبث . ولم يشترط الحنيفة أن تكون تكبيرة الإحرام باللغة العربية ، فلو نطق بها بلغة أخرى ، فإن صلاته تصح ، سواء كان قادراً على النطق بالعربية أو عاجزاً ، إلا أنه إن كان قادراً يسكره له تحريماً أن ينطق بها بغير العربية .

المسألة - قالوا : يشترط لتكبيرة الإحرام شروط : أحدها : أن تكون باللغة العربية إذا كان قادراً عليها ، أما إن عجز عنها بأن كان أعمياً ، وتعذر عليه النطق بها ، فإنها لا تجب عليه ، ويدخل الصلاة بالنية ، فإن ترجمها باللغة التي يعرفها ، فلا تبطل صلاته ، على الظاهر . أما إن كان قادراً على العربية فيتعين عليه أن يأتي باللفظ : الله أكبر بخصومه ، ولا يجوز لفظ آخر بمعناه ، ولو كان عربياً ، وبذلك خالفوا الشافعية ، والحنفية ، لأن الشافعية أجازوا الفصل بين لفظ : الله ، ولفظ : أكبر ، بفاصل كما إذا قال : الله الرحمن أكبر ، وأجازوا الإتيان بها بغير العربية لغير القادر على النطق بالعربية ، بخلاف المسألة : أما الحنفية فقد أجازوا الإتيان بها بغير العربية لغير القادر على العربية بلكراهة ، أما القادر على النطق بالعربية فقالوا إن : صلاته تصح إذا نطق بها بغير العربية مع كراهة التحريم .

ثانيها : أن يأتي بتكبيرة الإحرام وهو قائم متى كان قادراً على القيام في الفرض ، فإذا أتى بها حال انحنائه فإنها تبطل ، لا فرق بين أن يسكن الانحناء إلى الركوع أقرب أو إلى القيام أقرب ، إلا في حالة واحدة : وهي ما إذا أراد شخص أن يقتدى بإمام سبقه بالقراءة وركع ، فأراد ذلك الشخص أن يدرك الإمام فكبر منهجياً ، وركع قبل أن يرفع الإمام ، فإن تكبيرة ذلك الشخص المأموم تكون صحيحة ، ولكن لا تنسب له تلك الركعة ، وعليه إعادتها بعد سلام الإمام . أما إذا ابتدأ التكبير وهو قائم قبل أن يرفع الإمام ، ثم اتهم التكبير وهو راكع ، أو حال الانحناء للركوع فإن الركعة تنسب له على أحد قولين راجعين ، ويشترط في هذه الحالة أن ينوي بالتكبيرة الإحرام وحده ، أو ينوي الإحرام مع الركوع أما إذا نوى الركوع وحده فإن صلاته لا تتم .

== وليكن لا يصح له أن يقطع صلاته ، بل ينبغي أن يستمر فيها مع الإمام احتراماً للإمام ، ثم يعيدها بعد ذلك .

ثالثاً : أن يقدم لفظ الجلالة على لفظ أكبر ، فيقول : الله أكبر ، أما إذا قال : أكبر الله فإنه لا يصح ، وهذا متفق عليه .

رابعها : أن لا يمد همزة الله قاعدةً بذلك الاستفهام ، أما إذا لم يقصد الاستفهام بأن قصد النداء أو لم يقصد شيئاً ، فإنه لا يضر عندهم .

خامسها : أن لا يمد باء أكبر قاصداً به جمع كبر ، وهو الطبل الكبير ، ومن يقصد ذلك كان سائياً لإلهه ، أما إذا لم يقصد ذلك فإن مد الباء لا يضر ؛ وهذان الأمران قد خالف فيهما المالكية الأئمة الثلاثة ؛ لأنهم اتفقوا على أن التكبير تبطل بهما ، سواء قصد منهما اللغو أو لا ، كما أوضحناه في مذاهبهم .

سادسها : أن يمد لفظ الجلالة مداً طبعياً ، وهذا متفق عليه في المذاهب .

سابعها : أن لا يحدف هاء لفظ الجلالة ، بأن يقول : الله أكبر ، بدون هاء ، وهذا متفق عليه أيضاً . أما إذا مد الهاء من لفظ الجلالة حتى ينشأ عنها واو ، فإنه لا يضر عند الحنفية . والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فقال الشافعية : إذا كان المصلي عامياً فإنه يفتر له ذلك . أما غير العامي فإنه لا يفتر له ، ولو فعله تبطل التكبير . أما الحنابلة فقالوا : إن ذلك يضر ، وتبطل به التكبير على أي حال .

ثامنها : أن لا يفصل بين لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر بسكوت ، بأن يقول : الله ، ثم يسكت ، ويقول : أكبر ، بشرط أن يكون هذا السكوت طويلاً في العرف ، أما إذا كان قصيراً عرفاً ، فإنه لا يضر ، وقد اتفقت المذاهب على أن الفصل بين لفظ الجلالة ولفظ أكبر ضرر ، إلا إذا كان يسيراً ، فأما المالكية فقد وكلوا تقدير اليسير للعرف ، وأما الشافعية فقد قالوا : اليسير الذي يفتر هو ما كان بقدر سكتة النفس أو سكتة اليد ، وأما الحنفية والحنابلة فقالوا : إن السكوت الذي يضر هو السكوت الذي يمكنه أن يتكلم فيه ولو بكلام يسير .

تاسعها : أن لا يفصل بين الله وبين أكبر بكلام ؛ قلباً كان ؛ أو كبيراً ؛ حتى ولو كان الفصل بحرف ، فلو قال ، الله أكبر ، فإنه لا يصح ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنابلة ، والمالكية ، أما الحنفية فقد أجازوا الفصل بال ، فلو قال : الله الأكبر ؛ أو قال : الله الكبير ، فإنه يصح ، ==

== كما يصح إذا قال : الله كبير ، وأما الشافعية فقد عرفت أنهم أجازوا الفصل بوصف ، أو صاف الله تعالى ، بشرط أن لا يريد على كلمتين ، فلو قال : الله الرحمن الرحيم أكبر ، فإنه يصح ، كما تقدم موضحاً في مذهبيهم .

عاشرها : أن يحرك لسانه بالتكبير ، فلو أتى بها في نفسه بدون أن يحرك لسانه ، فلا تصح ، أما النطق بها بصوت يسمعه ، فإنه ليس بشرط عندهم ، فإن كان أخرس ، فإن التكبير تسقط عنه ، ويكتفى منه بالنية ؛ وقد خالف في ذلك المذاهب الثلاثة ، فقد اشترطوا النطق بصوت يسمعه فلو حرك بها لسانه فتبدل ، فإن صلاته تكون باطلة ، إلا إذا كان أخرس ، في معنى عنه ، عند الحنابلة ، والحنفية ؛ أما الشافعية فقالوا : يأتي بما يمكنه من تحريك لسانه وشفتيه ، هذا ، وكل ما كان شرطاً لصحة الصلاة من استقبال القبلة ، وسر العورة ، والطهارة ونحو ذلك مما تقدم ، فهو شرط للتكبير .

الحنابلة — قالوا : يشترط التكبير الإحرام شروط : أحدها : أن تكون مركبة من لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر : الله أكبر ، فلو قال غير ذلك فإن صلاته تبطل ؛ فالحنابلة ، والمسالك متفقون على أن الإحرام لا يحصل إلا بهذا اللفظ المترتب ، فلو قال : أكبر الله ، أو قال : الأ أكبر ، أو الله الكبير ، أو الجليل ، أو غير ذلك من ألقاب التعظيم ، بطلت تحريره ، وكذا لو قال الله فقط ، أما إذا قال : الله أكبر ، ثم زاد عليه صفة من صفات الله ، كأن قال : الله أكبر وأعظم ، أو الله أكبر وأجل ، فإن صلاته تصح مع الكراهة ، ومثل ذلك ما إذا قال : الله أكبر كبيراً ، وقد عرفت أن الشافعية قالوا : إن الفصل بين الله وأكبر بكلمة أو كلمتين من أوصاف الله ، فهو الله الرحمن الرحيم أكبر ، فإنه لا يضر ، وأن الحنفية قالوا : إن الفصل بأل لا يضر كما إذا قال الله الأكبر ، وكذا إذا قال : الله كبير ، فإنه لا يضر عند الحنفية .

ثانيها : أن يأتي بالتكبير الإحرام وهو قائم ، متى كان قادراً على القيام ، ولا يشترط أن تكون قائمه من منصبة حال التكبير ، فلو كبر من منصبة ، فإنه تكبيره تصح ، إلا إذا كان إلى الركوع أقرب ، فإن أتى بالتكبير كله راكعاً أو قاعداً ، أو أتى ببعضه من قيام . وبالبعض الآخر ، فمرد أو ركوع ، فإن صلاته تنقذ نفلاً ، فيصلها على أنها نفل إن اتسع الوقت ، وإلا وجه أن يقطع الصلاة ويستأنف التكبير من قيام ، وقد عرفت رأى المذاهب في ذلك قبل هذا .

ثالثها : أن لا يمد همزة الله .

الفرض الثالث من فرائض الصلاة

القيام

اتفقت المذاهب على أن القيام فرض على المصلي في جميع ركعات الفرض، بشرط أن يكون قادراً على القيام، فإن عجز عن القيام لمرض ونحوه، فإنه يسقط عنه، ويصلي على الحالة التي يقدر عليها، كما سيأتي في مبحث «صلاة المريض».

أما صلاة السنن والمندوبات ونحوها، فإن القيام لا يفترض فيها بل تصح من قعود، ولو كان المصلي قادراً على القيام، وهذا الحكم متفق عليه، إلا أن الحنفية لهم تفصيل في بعض الصلاة غير المفروضة فانظره تحت الخط (١).

والقيام فرض مادام المصلي واقفاً لقراءة مفروضة أو مسنونة أو مندوبة، فكل ما يطلب منه

= رايها : أن لا يمد يده أكبر، فيقول : أكبر، وقد عرفت معنى هذا، والخلاف فيه في مذهب المالكية.

سأسميها : أن تكون بالعربية، فإن عجز عن تعلمها، كبر باللغة التي يعرفها، كما قال الشافعية ولو ترك التكبير باللغة التي يعرفها لم تصح صلاته، لأنه ترك ما هو مطلوب منه، خلافاً للمالكية فإن عجز عن التكبير بالعربية وغيرهما من اللغات فإن التكبير الاحرام تسقط عنه : كما تسقط عن الآخرس، وإذا أمكنه أن ينطق بلفظ الله، دون أكبر، أو بلفظ أكبر دون الله، فإنه يأتي بما يستطاع؛ ولا يجب على الآخرس أن يحرك لسانه، لأن الشارع لم يكلفه بذلك، فتكون محاولته عبثاً، خلافاً للشافعية.

سادسها : أن لا يشيع هاء الله، حتى يتولد منها واو، فإن فعل ذلك بطلت تكبيرته.

سابعها : أن لا يهذف هاء الله. فلا يقول : الله أكبر.

ثامنها : أن لا يأتي بواو بين الكلمتين، بأن يقول : الله وأكبر، فإن فعل ذلك لا تصح تكبيرته.

تاسعها : أن لا يفصل بين الكلمتين بسكوت يسع كلاماً. ولو يسيراً. وكذا يشترط للتكبير كل ما يشترط للصلاة : من استقبال، وستر عورة، وطهارة وغير ذلك.

(١) الحنفية --- قالوا : كما يفترض القيام في الصلوات الخمس، كذلك يفترض في صلاة الوتر.

فلا تصح صلاته إلا من قيام. ومثله الصلاة المندوبة، وصلاة ركعتي الفجر على الصنيع، فلا تصح صلاتهما من قعود.

فعله حال القيام، فإنما يقع في قيام مفروض، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية، والحنابلة. أما الحنفية، والمالكية، فانظر مذهبهما تحت المخطط 'أ'.

الفرض الرابع من فرائض الصلاة قراءة الفاتحة

يتعلق بقراءة الفاتحة مباحث : أحدها : هل هي فرض في الصلاة باتفاق جميع المذاهب ؟
ثانيها : هل هي فرض في جميع ركعات الصلاة ، سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلًا ؟ ثالثها : هل هي فرض على كل فصل ، سواء كان يصلي منفرداً ، أو كان يصلي إماماً أو مأموماً ؟ رابعها : ما حكم العاجز عن قراءة الفاتحة ؟ خامسها : هل يشترط في قراءة الفاتحة أن يسمع القارئ بها

(١) الحنفية — قالوا : القدر المفروض من القيام هو ما يسمع القراءة المفروضة ، وهي آية طويلة أو ثلاث آيات قصار . وسيأتي بيانها قريباً في بحث : قراءة الفاتحة ، أما ما زاد على ذلك فهو إما قيام واجب إن كان يؤدي فيه واجب : كقراءة الفاتحة ، وإما قيام مندوب إن كان يؤدي فيه مندوب ، على أنهم قالوا : إن هذا الحكم قبل إيقاع القراءة ، أما إذا أطلال القراءة كان القيام فرضاً ، بقدر ذلك التطويل ، حتى ولو قرأ القرآن كله ، فلا يصح أن يقرأ آية وهو قائم ، ثم يجلس ويكمل الباقي ، فالخلاف بين الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في هذه المسألة لا فائدة له ، إلا من حيث ترتب الثواب : فالشافعية ، والحنابلة يقولون : إذا أطلال القيام ، كان له ثواب الفرض : وإذا قصر القيام بترك سنة من سنن الصلاة ، فإنه يماثل على تقصير القيام ، وإن كان لا يماثل على ترك السنة ، أما الحنفية فإنهم يقولون : إذا أطلال القيام بالقدر المطلوب منه ، فإنه يشاب عليه ثواب الفرض ، وإذا قصر القيام بترك سنة ، فإنه لا يماثل ، فإذا وافق الشافعية والحنابلة : الحنفية على هذا الرأي فإنه لا يكون بينهم خلاف :

المالكية — قالوا : يفترض القيام استقلالاً في الصلاة المفروضة حال تكبيرة الإحرام ، وقراءة الفاتحة ، والهو إلى الركوع ، وأما حال قراءة السورة فهو سنة ، فلو استند حال قراءة السورة إلى شيء ، بحيث لو أزيل ذلك الشيء استند ، فإن صلاته لا تبطل . بخلاف ما لو استند إلى ذلك الشيء حال قراءة الفاتحة ، أو حال الهوى للركوع ، فإن صلاته تبطل ، على أنهم اتفقوا مع غيرهم من الأئمة على أنه إذا جالس وقت قراءة السورة تبطل صلاته ؛ وإن لم يسكن القيام فرضاً ؛ لإحلاله بهيئة الصلاة .

نفسه بحيث لو ترك أسنانه ولم يسمع ما ينطق به أصبح أولاً ٢ ، وإليك الجواب عن هذه الأسئلة ، أما الأول والثاني : فقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة فرض ، بحيث لو تركها المصلي عامداً في ركعة من الركعات بطلت الصلاة ، لا فرق في ذلك بين أن تكون الصلاة مفروضة أو غير مفروضة . أما لو تركها سهواً ، فله عليه أن يأتي بالركعة التي تركها فيها بالكيفية الآتية بيانها في مباحث « سيود السهر » . وخالف الحنفية في ذلك فقالوا : إن قراءة الفاتحة في الصلاة ليست فرضاً وإنما هي واجب ، وإن شئت قلت : سنة مؤكدة . بحيث لو تركها عمداً فإن صلاته لا تبطل . فانظر تفصيل مذهبهم ، ودليلهم عليه تحت الخط (١) ، أما دليل من قال : إنها فرض فهو ما روى في « الصحيحين » من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » : وأما الجواب عن الثالث ، وهو هل يفرض قراءة الفاتحة على المأموم ؟ فإن فيه تفصيلاً في المذاهب بينه تحت الخط (٢) ، وأما الجواب عن الرابع ، وهو ما حكم المساجد

(١) الحنفية — قالوا : المفروض مطلق القراءة ، لا قراءة الفاتحة بخصوصها . لقوله تعالى : (فاقروا ما تيسر من القرآن) فإن المراد القراءة في الصلاة . لأنها هي المكلف بها ، وما روى في « الصحيحين » من قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا قلت إلى الصلاة ، فأبشع الوضوء » . ثم استقبل القبلة ثم اقرأ ما تيسر من القرآن » . ولقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بقراءة » ، والقراءة فرض في ركعتين من الصلاة المفروضة . ويجب أن تكون في الركعتين الأولىين ، كما يجب قراءة الفاتحة فيهما بخصوصهما . فإن لم يقرأ في الركعتين الأولىين في الصلاة الرابعة قرأ فيما بعدهما . وصحت صلاته . إلا أنه يكون قد ترك الواجب . فإن تركه سهواً يجب عليه أن يسجد للسهر : فإن لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة . كما يجب الإعادة إن ترك الواجب عامداً . فإن لم يفعل كانت صلاته صحيحة ، مع الإثم . أما باقي ركعات الفرض . فإن قراءة الفاتحة فيه سنة . وأما النفل فإن قراءة الفاتحة واجبة في جميع ركعاته . لأن كل اثنين منه صلاة مستقلة . ولو وصاهما ينيرهما . فكان صلى الله عليه وسلم يسلمة واحدة ؛ وألقوا الوتر بالنفل . فتجب القراءة في جميع ركعاته . وقد رواه القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار . أو آية طويلة تعدلها . وهذا هو الأحوط .

(٢) الشافعية — قالوا : يفرض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام . إلا إن كان مسبقاً بجميع الفاتحة أو بعضها . فإن الإمام يتعمل عنه ما سبق به إن كان الإمام أهلاً للتعمل . بأن لم يظهر أنه يحدث . أو أنه أدركه في ركعة زائدة عن الفرض .

الحنفية — قالوا : إن قراءة المأموم خلف إمامه مكروهة تنزيهاً في السرية والجمهورية ، لما روى =

عن قراءة الفاتحة ؟ فقد اتفق الشافعية ، والحنابلة على أن من يجوز عن قراءة الفاتحة في الصلاة ، فإن كان يقدر على أن يأتي بآيات من القرآن بقدر الفاتحة في عدد الحروف والآيات ، فإنه يجب عليه أن يأتي بذلك . فإن كان يحفظ آية واحدة أو أكثر فإنه يفترض عليه أن يكرر ما يحفظه بقدر آيات الفاتحة . بحيث يتعلم القدر المطلوب منه تكرراره . فإن عجز عن الإتيان بشيء من القرآن بالمرّة فإنه يجب عليه أن يأتي بذكر الله كأن يقول : الله الله... إلخ . بقدر الفاتحة . فإن عجز عن الذكر أيضاً فإنه يجب عليه أن يقف ساكناً بقدر الزمن الذي تقرأ فيه الفاتحة ، فإن لم يفعل ذلك بطلت صلاته في هذين المذهبين : على أنه لا يجوز عندهم قراءة الفاتحة بغير اللغة العربية على كل حال . ومن لم يفعل ذلك فإن صلاته تبطل . أما المالكية والحنفية : فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، وأما الجواب عن الخامس وهو هل يشترط أن يسمع نفسه بقراءة الفاتحة ؟ فالجواب عنه أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أنه إذا لم يسمع نفسه بالقراءة . فإنه لا يعتبر قارئاً . وخالف المالكية فقالوا : يكفي أن يترك لسانه ، وإن لم يسمع نفسه فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) . هل أنك قد

== من قوله صلى الله عليه وسلم : « من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة » وهذا الحديث يروى من عدة طرق .

هنا ، وقد نقل منع المأموم من القراءة عن ثمانين نفراً من كبار الصحابة ، منهم المرتضى والعبادلة . وروى عن عدة من الصحابة أن قراءة المأموم خلف إمامه مقصودة للصلاة ، وهذا ليس بصحيح ، فأقوى الأقوال وأحوطها القول بكراهة التسميم .
المالكية — قالوا : القراءة خلف الإمام مندوبة في السرية ، مكروهة في الجهرية ، إلا إذا قصد مراعاة الخلاف ، فيندب .

الحنابلة — قالوا : القراءة خلف الإمام مستحبة في الصلاة السرية ، وفي سككات الإمام في الصلاة الجهرية ، وتكره حال قراءة الإمام في الصلاة الجهرية .

(١) الحنفية — قالوا من عجز عن السرية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى ، وصلاؤه صحيحة .
المالكية — قالوا : من لا يسمع قراءة الفاتحة وجب عليه ثلثها إن أمكنه ذلك ، فإن لم يمكنه وجب عليه الاقتداء بمن يسمعها ، فإن لم يسمعها ندب له أن يفصل بين تكبيره وركوعه . ويندب أن يكون الفصل بذكر الله تعالى ، وإنما يجب على غير الأخرس . أما هو فلا يجب عليه .

(٢) المالكية — قالوا : لا يجب عليه أن يسمع بها نفسه . ويكفي أن يترك لسانه ، والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة للخلاف .

عرفت أن الحنفية قالوا: إن قراءة الفاتحة ليست فرضاً ، فلم يسمع بها نفسه لا تبطل صلاته ، ولكن يكون تاركاً للواجب .

الفرض الخامس من فرائض الصلاة

الركوع

الركوع فرض في كل صلاة للقادر عليه باتفاق ، وقد ثبتت فرضية الركوع في الصلاة ثبوتاً قاطعاً ، وإنما اختلف الأئمة في القدر الذي تصح به الصلاة من الركوع ، وفي ذلك القدر تفصيل المذاهب ، فالنظره تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : يحصل الركوع بطلاء الرأس ، بأن ينحني انحناء يكون إلى حال الركوع أقرب ، فلو فعل ذلك صحّت صلاته ؛ أما كمال الركوع فهو انحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز ، وهذا في ركوع القائم ، أما القاعد فركوعه يحصل بطلاء الرأس مع انحناء الظهر ، ولا يكون كاملاً إلا إذا حاذت جبهته قدام ركبتيه .

الحنابلة — قالوا : إن المجزئ في الركوع بالنسبة للقائم انحناءه بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه إذا كان وسطاً في الخلقة ، لا طويل اليدين ولا قصيرهما ، وقدره من غير الوسط الانحناء ، بحيث يمكنه مس ركبتيه بيديه لو كان وسطاً ، وكال الركوع أن يمد ظهره مستوياً ، ويجعل رأسه بإزاء ظهره ، بحيث لا يرفعه عنه ولا يخفضه ، وبالنسبة للقاعد مقابلة وجهه لسا قدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة ، وكاله أن تتم مقابلة وجهه لسا قدام ركبتيه .

الشافعية — قالوا : أقل الركوع بالنسبة للقائم انحناءه ، بحيث تنال راحته مع تعديل الخلقة ركبتيه بدون انحناس ، وهو أن يخفض عنقه ، ويرفع رأسه ، ويقدم صدره بشرط أن يقصد الركوع وأكمله بالنسبة له أن يسوى بين ظهره وعنقه ، وأما بالنسبة للقاعد فأقله أن ينحني بحيث تماذى جبهته ما أمام ركبتيه ، وأكمله أن تماذى جبهته موضع سجوده من غير عماسة .

المالكية — قالوا : حدد الركوع الفرض أن ينحني حتى تقرب راحته من ركبتيه إن كان متوسط اليدين ، بحيث لو وضعهما لكانتا على رأس الينفين ، إلى الركبتيين ، ويندب وضع اليدين على الركبتيين ، ويمكنهما منهما ، وتساوية ظهره .

الفرض السادس من فرائض الصلاة

السجود — شروطه

السجود من الفرائض المفق عليها ، فيفترض على كل مصل أن يسجد مرتين ، في كل ركعة ، ولكن القدر الذي يحصل به الفرض من السجود فيه اختلاف المذاهب ، فانظره تحت الحفظ " .
ويشترط في صحة السجود أن يكون على يابس تستقر جبهته عليه ، كالخشب والبساط ، بخلاف القطن المذروف الذي لا تستقر الجبهة عليه ، فإنه لا يصح عليه السجود ، ومثله التبن والأرز والذرة ونحوها إذا كانت الجبهة لا تستقر عليها ، أما إذا استقرت الجبهة ، فإنه يصح السجود على كل ذلك .

(١) المالكية — قالوا : يفترض السجود على أقل جزء من الجبهة ، وجبهة الإنسان ممرورة ، وهي ما بين الحاجبين إلى مقدم الرأس ، فلو سجد على أحد الجبين لم يكنه ، ويندب السجود على أنفه ، ويبعد الصلاة من تركه في الوقت مراعاة لقول بوجوبه ، والوقت هنا في النهار والعصر يستمر إلى اصفرار الشمس ، فلا يزيد بعد الاصفرار ، وفي المغرب والعشاء والصبح إلى طلوع الشمس والفجر ، فمضى طلعت الشمس فإنه لا يزيد فلو سجد على أنفه دون جبهته لم يكنه ، وإن عجز عن السجود على الجبهة ففرضه أن يومئ للسجود ، وأما السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين فمسنن . ويندب لصاق جميع الجبهة بالأرض وتمكينها .

الحنفية — قالوا : حدد السجود المفروض هو أن يضع جزءاً ، ولو قليلاً من جبهته على ما يصح السجود عليه ، أما وضع جزء من الأنف فقط فإنه لا يكفي إلا لذكر على الراجع ، أما وضع الخد أو الذقن فقط فإنه لا يكفي مطاقاً لا لذكر ولا لغيره ، ولا بد من وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشئ من أطراف إحدى القدمين ، ولو كان إسبغاً واحداً على ما يصح السجود عليه ، أما وضع أكثر الجبهة فإنه واجب ، ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين والركبتين وأطراف القدمين والجبهة والأنف .

الشافعية ، والحنابلة — قالوا : إن الحد المفروض في السجود أن يضع بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظام : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين » ، إلا أن الحنابلة ، قالوا : لا يتحقق السجود إلا بوضع جزء من الأنف زيادة على ما ذكر والشافعية قالوا : يشترط أن يسكن السجود على بطون السكفين ويطون أصابع القدمين .

ويشترط أن لا يوضع جبهته على كفه ، فإن وضعها على كفه بطلت صلاته عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ولا يضرب أن يضع جبهته على شيء ملبوس ، أو محمول له يتحرك بحركته ، وإن كان مكروهاً باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولا يضرب السجود على كور حمامته ؛ فلو وضع على رأسه عمامة عليها شال كبير ، ستر بعض جبهته ، ثم يسجد عليه ؛ فإن صلاته تصبح عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

ويشترط أن يكون موضع الجبهة غير مرتفع عن موضع الركبتين في السجود ، وفي تقدير الارتفاع المبطّل للصلاة اختلاف المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : إن وضع الجبهة على الكف حال السجود لا يضرب ؛ وإنما يسكره فقط .
(٢) الشافعية — قالوا : يشترط في السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكر . وإلا بطلت صلاته إلا إذا طال . بحيث لا يتحرك بحركته ، كما لا يضرب السجود على منديل في يده . لأنه في حكم المنفصل .

(٣) الشافعية — قالوا : يضرب السجود على كور العمامة ونحوها . كالعصابة إذا استر كل الجبهة ، فلم يسجد على جبهته المكشوفة بطلت صلاته . إن كان عامداً عالماً . إلا أنه ذكر . كان كان به جراحة وخاف من نزاع العصابة حصول مشقة شديدة ؛ فإن يسجده عليها في هذه الحالة صحيح .
(٤) الحنفية — قالوا : إن الارتفاع الذي يضرب في هذه الحالة هو ما زاد على نصف ذراع . ويستثنى من ذلك مسألة قد تقضى بها الضرورة عند شدة الزحام . وهي يسجد المصلي على ظهر المصلي الذي أمامه . فإنه يصح بشرط ثلاثة : الأول : أن لا يجد مكاناً خالياً لوضع جبهته عليه في الأرض ؛ الثاني : أن يكون في صلاة واحدة ، الثالث : أن تكون ركعتاه في الأرض ؛ فإن فقد شرط من ذلك بطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا : إن الارتفاع المبطّل للصلاة هو ما يخرج المصلي عن هيئة الصلاة .
الشافعية — قالوا : إن ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين مبطّل للصلاة ، إلا إذا رفع يديه وما حولها عن رأسه وكفيه . فتصح صلاته . فالمدار عندهم على تنكيس البدن . وهو رفع الجزء الأسفل من البدن عن الجزء الأعلى منه في السجود . حيث لا تذر . كسجود المرأة الجلي . فإن التنكيس لا يجب عليها إذا خافت الضرر .

المالكية — قالوا : إن كان الارتفاع كثيراً فمبطّل بالأرض . فإن السجود عليه لا يصح على المنهد . وإن كان يسيراً كفنتاج ومحفظة . فإن السجود عليه يصح . ولكنه بخلاف الأولى .

الفرض السابع : الرفع من الركوع - الثامن : الرفع من السجود التاسع : الاعتدال - العاشر : العلم بأنينة

هذه الفرائض الأربعة متصلة ببعضها ، وقد اتفق على فرضيتها ثلاثاً من الأئمة ، وخالف الحنفية في فرضيتها ، بل قالوا : إن الرفع من الركوع والعلماً بأنينة والاعتدال من واجبات الصلاة ؛ لا من فرائضها . بحيث لو تركها المصلي لا تبطل صلاته ، ولكنه يأثم إنمأ صغيراً ، كما تقدم بيانه غير مرة ، ولكنهم قالوا : إن الرفع من السجود فرض ؛ وقد بينا كل مذهب في هذا تحت المخطط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الرفع من الركوع والاعتدال والعلماً بأنينة من واجبات الصلاة لا من فرائضها . إلا أنهم فصلوا فيها ، فقالوا : العلم بأنينة . وهي تسكين الجوارح حتى تطمئن للمفصل ، ويستوى كل عضو في مقدر بقدر تسوية على الأقل ، واجبة في الركوع والسجود ، وكذا في كل ركن قائم بنفسه : ويعبرون عن ذلك بتعديل الأركان ، والواجب في الرفع من الركوع هو القدر الذي يتحقق به معنى الرفع ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوى قائماً وهو المعبر عنه بالاعتدال ، فهو سنة على المشهور ، أما الرفع من السجود فإنه فرض ، ولكن القدر المفروض منه هو أن يسكون إلى القعود أقرب ، وما زاد على ذلك إلى أن يستوى جالساً ، فهو سنة على المشهور . الشافعية — قالوا : إن الرفع من الركوع هو أن يعود إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يركع ، من قيام ، أو قعود ، مع علماً بأنينة فاصلة بين رفعه من الركوع وهو به للسجود ؛ وهذا هو الاعتدال عندهم ، وأما الرفع من السجود الأول ، وهو المسمى بالجلوس بين السجدين ، فهو أن يجلس مستوياً مع علماً بأنينة ؛ بحيث يستقر كل عضو في موضعه ، فلو لم يستقر لم تصح صلاته ، وإن كان إلى الجلوس أقرب ، ويشترط أن لا يهليل الاعتدال في الرفع من الركوع والسجود ؛ فلو أطلال زمناً يسع الذكر الوارد في الاعتدال ، وقدر الفاصلة في الرفع من الركوع ، ويسع الذكر الوارد في الجلوس ، وقدر أقل التشهد بطلت صلاته ، وشرط أيضاً أن لا يتقدم بالرفع من الركوع أو السجود غيره ، فلو رفع من أحدهما لفرغ . فإنه لا يجوز . بل يجب عليه أن يعود إلى الحالة التي كان عليها من ركوع أو سجود . بشرط أن لا يعلمين فيهما إن كان قد اطمأن . ثم يبعد الاعتدال .

المالكية — قالوا : سدا الرفع من الركوع هو ما يخرج به عن الخناء الظاهر إلى اعتدال . أما الرفع من السجود فإنه يتحقق برفع الجبهة عن الأرض . ولو بقيت يداها على المتمد ، وأما الاعتدال —

الحادى عشر من فرائض الصلاة

العود الأخير

وهو من فرائض الصلاة المتفق عليها عند أئمة المذاهب ، ولكنهم اختلفوا في حد العود الأخير ، كما هو مفصل تحت الحظ ١١ .

== وهو أن يرجع كما كان ، فهو ركن مستقل في الفصل بين الأركان ، فيجب بعد الركوع ، وبعد السجود ، وحال السلام ، وتكبيرة الإحرام : وأما الطمأنينة فهي ركن مستقل أيضاً في جميع أركان الصلاة ، وحدها استقرار الأعضاء زمناً ما زيادة على ما يحصل به الواجب من الاعتدال والانحناء ، وكل ذلك لازم لا بد منه في الصلاة عندهم .

الحنابلة — قالوا : إن الرفع من الركوع هو أن يفارق القدر المجزئ منه ، بحيث لا تصل يده إلى ركبتيه ، وأما الاعتدال منه فهو أن يستوى قائماً ، بحيث يرجع كل عضو إلى موضعه ، والرفع من السجود هو أن يفارق جهته الأرض ، والاعتدال فيه هو أن يجلس مستوياً بعده ، بحيث يرجع كل عضو إلى أصله . وقد عرفت أنهم متفقون مع المالكية والشافعية : على أن الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة الاعتدال من فرائض الصلاة .

(١) الحنفية — قالوا : حد العود المفروض هو ما يكون بقدر قراءة التشهد على الأصح ، الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : ، إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك .

المالكية — قالوا : الجلوس بقدر السلام المفروض مع الاعتدال فرض ، وبقدر التشهد سنة ، وبقدر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوب على الأصح ، وبقدر الدعاء المندوب مندوب ، وبقدر الدعاء المسكروه كدعاء المأموم بعد سلام الإمام — مكروه .

الشافعية — قالوا : الجلوس الأخير بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليم الأولى فرض ؛ وإنما كان الجلوس المذكور فرضاً ، لأنه ظرف للفرائض الثلاثة : أعني التشهد ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والتسليم الأولى ، فهو كالقيام للفاتحة ، أما ما زاد على ذلك : كالجلوس للدعاء والتسليم الثانية لمندوب .

الحنابلة — حددوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والتسليمتين .

الثاني عشر من فرائض الصلاة التشهد الأخير

التشهد الأخير فرض عند الشافعية ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الحظ ^(١) ، أما صفة التشهد فقد اختلفت فيها المذاهب ، فانظرهما عند كل مذهب تحت الحظ ^(٢) .

(١) الحنفية — قالوا : التشهد الأخير واجب لا فرض .
المالكية — قالوا : إنه سنة .

(٢) الحنفية — قالوا : إن ألفاظ التشهد هي : « التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ، وهذا هو التشهد الذي رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، والأخذ به أولى من الأخذ بالمروى عن ابن عباس رضي الله عنهما .

المالكية — قالوا : إن ألفاظ التشهد هي : « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ، والأخذ بهذا التشهد مندوب ، قالوا أخذ بغيره من الوارد فقد أتى بالسنة وشالفت المندوب .

الشافعية — قالوا : إن ألفاظ التشهد هي : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله » ، وقالوا : إن الفرض يتحقق بقوله : « التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله » . أما الإتيان بما زاد على ذلك مما تقدم فهو أكمل . ويشترط في صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر . وأن يراى بين كتاباته . وأن يسمع نفسه حيث لا مانع وأن يرتب كتاباته . فلا يرتبها فإن غير المعنى يهدم الترتيب بطلت صلاته إن كان عامداً ، وإلا فلا ، وقالوا : إن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة . وأقله أن يقول : اللهم صل على محمد . أو النبي .

ومن هذا تعلم أن الإتيان ببعض هذه الصيغة فرض عند الشافعية ، كما ذكرنا : أما المالكية —

الثالث عشر من فرائض الصلاة : السلام

الرابع عشر : ترتيب الأركان

اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الخروج من الصلاة بعد نسيها لا بد أن يكون بلفظ : السلام ، وإلا بطلت صلاته ، وعالم الحنفية في ذلك فقالوا : إن الخروج من الصلاة يكون بأي عمل مناف لها حتى ولو بنقض الوضوء ، ولكن لفظ السلام واجب لا فرض ، وقد عرفت الفرق بينهما ، أما صيغة السلام المطلوبة عند الأئمة الثلاثة . ففيها تفصيل ذكرناه تحت المخطط ^(١) ، كما ذكرنا

== فإنهم قالوا : إنه سنة : بحيث لو قدم بقدره ولم يتكلم به : فإن صلاته تصح مع الكراهة : والحنفية قالوا : إنه إذا ترك التشهد تكون صلاته صحيحة مع كراهة التحريم .

الحنابلة --- قالوا : إن التشهد الأخير هو : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد ، والآنخذ بهذه الصيغة أولى : ويجوز الآنخذ بغيرها مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كالآنخذ بتشهد ابن عباس مثلاً ، والقدر المفروض منه ، التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله اللهم صل على محمد ، وإلا أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتمين بهذه الصيغة .

(١) الحنفية --- قالوا : إن الخروج من الصلاة بلفظ السلام ليس فرضاً ، بل هو واجب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما علم ابن مسعود التشهد قال له : إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد ، ولم يأمره بالخروج من الصلاة بلفظ السلام ، ويحصل الخروج من الصلاة بلفظ السلام وحده بدون كلمة : عليكم ، فلو خرج من الصلاة بغير السلام ، ولو بالحدث صحمت صلاته ، ولكنه يكون آثمناً ، ويجب عليه الإعادة ، فإن ترك الإعادة كان آثمناً أيضاً ،

الحنابلة --- قالوا : يفترض أن يسلم مرتين بلفظ : السلام عليكم ورحمة الله ، بهذا الترتيب ، وهذا النص وإلا بطلت صلاته .

الشافعية --- قالوا : لا يشترط الترتيب في ألفاظ السلام ، فلو قال : عليكم السلام ، صح مع الكراهة .

تفصيل مذهب الحنفية أما ترتيب الأركان بحيث يؤدي المصلي القيام قبل الركوع، والركوع قبل السجود، فهو أمر لازم، بحيث لو قدم المصلي الركوع على السجود، أو السجود على القيام، أو نحو ذلك، فإن صلاته تكون باطلة باتفاق، على أن الحنفية يقولون: إن هذا الترتيب شرط لا فرض، والأمر في ذلك سهل: وقد خالف الحنفية الأئمة في قراءة الفاتحة، كما عرفت، فقد قالوا: إنها ليست ركناً؛ فلها حكم خاص بالنسبة للترتيب، فانظر مذهبهم تحت المخط ١١.

الخامس عشر من فرائض الصلاة

الجلوس بين السجدين

اتفق ثلاثة من الأئمة على أنه يفترض على المصلي أن يجلس بين كل سجدة من صلاته، فلو سجد مرة، ثم رفع رأسه، ولم يجلس، وسجد ثانياً، فإن صلاته لا تصح، وخالف الحنفية في ذلك، فقالوا: إن الجلوس بين السجدين ليس فرضاً في الصلاة. فانظر مذهبهم تحت المخط ١١. وقد استدل القائلون بفرضية الجلوس بين السجدين وغيره من الفرائض المتقدمة بما رواه البخاري، ومسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي صلاة ناقصة، فعلمه كيف يصلي فقال له: «إذا قرأت الصلاة فكبر». ثم أقرأ ما تيسر معك من القرآن، وفي بعض الروايات: فأقرأ بأبم القرآن» وقال: «ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً. ثم اسجد حتى تقلمن ساجداً».

== المسلكية == قالوا: لا بد في الخروج من الصلاة أن يقول: السلام عليكم. بهذا الترتيب. وبهذا النص. ويسكن في سقوط الفرض عنهم أن يقولوا مرة واحدة. ويسقط عن العاجز عن النطق باتفاق.

(١) الحنفية == قالوا: إن الترتيب المذكور شرط لصحة الصلاة لا فرض. وعلى كل حال فلا بد منه. إلا أنهم قالوا: إذا ركع قبل القيام. ثم سجد وقام؛ فإن ركوعه هذا لا يعتبر. فإذا ألقى الركوع الأول. ثم ركع وسجد. فإن الركعة تعتبر له وعليه أن يسجد للسجود إن وقع منه ذلك سهواً. فإن فعله عمداً بطلت صلاته. وهذا إذا ركع بدون أن يقوم. أما إذا قام ولم يقرأ. ثم ركع. فإن صلاته تكون صحيحة. لأن القراءة ليست فرضاً في جميع الركعات، بل هي فرض في ركعتين، فإذا أدى ركعتين بدون قراءة فإنه يفترض عليه الترتيب في الركعتين الباقيتين.

(٧) الحنفية == قالوا: الجلوس بين السجدين ليس بفرض. وهل هو واجب أقل من الفرض أو سنة غير مؤكدة؟ فذهبهم يقول: إنه واجب. وهو ما يقتضيه الدليل. وبعضهم يقول: إنه سنة.

ثم ارفع حتى تستوى قائماً ؛ ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ، وقد عرفت أن الحنفية لم يوافقوا على أن الجلوس فرض ، وكذا لم يوافقوا على أن قراءة الفاتحة فرض ، وقالوا : إن الحديث المذكور لا يدل على الفرضية ، وإنما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم يريد تعليم الرجل الصلاة الكاملة المشتتة على الفرائض والواجبات والسنن ، وليس المقام محتملاً للشرح والبيان . ولهذا لم يذكر في الحديث النية والقعود الأخير ، مع أنه فرض باتفاق ، وكذلك لم يذكر التشهد الأخير مع أنه فرض عند بعض الأئمة ، وكذلك لم يشمل الحديث على أشياء كثيرة كالتيمود ونحوه . فدل ذلك كله على أن الفرض إنما هو تعليم الرجل كيفية الصلاة بطريق عملي ، حتى إذا تعلمها أمكنه أن يفهم ما هو فرض وما هو واجب أو مسنون ، أما الأئمة الآخرون فقد قالوا : إن طلب هذه الأعمال من الرجل دليل على فرضيتها ، وإنما لم يذكر له باقي الفرائض ، لأن الرجل قد أتى بها ، وهذا حسن إذا دل عليه دليل في الحديث ، ولكن أين الدليل ؟ على أن الاحتياط إنما هو في اتباع رأى الأئمة الثلاثة ، خصوصاً أن الحنفية قالوا : إنها واجبة بمعنى أن الصلاة تصح بدونها مع الإثم ، كما تقدم .

واجبات الصلاة

ذكرنا غير مرة أن المالكية ، والشافعية اتفقوا على أن الواجب والفرض بمعنى واحد ، فلا يختلف معناهما إلا في باب الحج ، فإن الفرض منه في الحج ما يبطل تركه الحج ، أما الواجب فإن تركه لا يبطل الحج ، ولكن يلزم تركه ذبح فداء ، كما سيأتي بيانه في الحج ، وعلى هذا فليس عندنا واجبات للصلاة ، بل أعمالها منها ما هو فرض ؛ ومنها ما هو سنة . وقد تقدمت فرائض الصلاة ، وسيأتي بيان سننها ، أما الحنفية : والحنابلة فقد قالوا : إن للصلاة واجبات . فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

(١) الحنفية .- قالوا : واجبات الصلاة لا تبطل الصلاة بتركها ، ولكن المصلي إن تركها سهواً فإنه يجب عليه أن يسجد للسهو بعد السلام ، وإن تركها عمداً : فإنه يجب عليه إعادة الصلاة فإن لم يجد كانت صلاته صحيحة مع الإثم . ودليل كونها واجبة عندنا مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على فعلها ، وإليك بيان واجبات الصلاة عند الحنفية .

١ - قراءة سورة الفاتحة في كل ركعات النفل ، وفي الأوليين من الفرض ، ويجب تقديمها على قراءة السورة ؛ فإن عكس سهواً يسجد للسهو .

- ٢ - ضم سورة إلى الفاتحة في جميع ركعات النفل والوتر ، والأوليين من الفرض ، ويكفي في أداء الواجب أقصر سورة أو ما يماثلها كثلاث آيات قصار ؛ أو آية طويلة ، والآيات القصار الثلاث كقوله تعالى : « ثم نظر ، ثم عبس وبسر ، ثم أدبر واستكبر ، وهي عشر كلمات . وثلاثون حرفاً من حروف الهجاء ، مع حسابان الحرف الممدد بحرفين ، فلو قرأ من الآية الطويلة هذا المقدار في كل ركعة أجزأه عن الواجب ، فعلى هذا يكفي أن يقرأ من آية السجدة قوله تعالى : « الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم » .
- ٣ - أن لا يزيد فيها عملاً من جنس أعمالها . كأن يزيد عدد السجعات عن الوارد ، فلو فعل ذلك ألغى الزائد . ويجوز للسهر إن كان ساهياً .
- ٤ - الاطمئنان في الأركان الأصلية ، كالركوع والسجود ونحوهما ، والاطمئنان الواجب عندهم هو تسكين الأعضاء حتى يستوى كل عضو في مقره بقدر تسبيحة على الأقل ، كما ستعرفه في مبحث الاطمئنان .
- ٥ - القعود الأول في كل صلاة ولو نافلة .
- ٦ - قراءة التشهد الذي رواه ابن مسعود ، ويجب القيام إلى الركعة الثالثة عقب تمامه فوراً فلو زاد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سهواً سجد للسهر ، وإن تمدد وجبت إعادة الصلاة ، وإن كانت صحيحة .
- ٧ - لفظ السلام مرتين في ختام الصلاة .
- ٨ - قراءة القنوت بعد الفاتحة والسورة في الركعة الثالثة من الوتر .
- ٩ - تسكيرات العيدين ، وهي ثلاث في كل ركعة . وسبأني بيانها .
- ١٠ - جهر الإمام بالقراءة في صلاة الفجر والعيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء ، أما المنفرد فيخير بين الجهر والإسرار في جميع صلواته ، إلا أن الأفضل له أن يجهر فيما يجب على الإمام أن يجهر فيه ، ويسر فيما يجب على الإمام الإسرار فيه .
- ١١ - إسرار الإمام والمنفرد في القراءة في نفل النهار وفرض الظهر والعصر ، وثالثة المغرب والأخيرتين من العشاء ، وصلاة السكسوف والخسوف ، والاستسقاء .
- ١٢ - عدم قراءة المقتدى شيئاً مطلقاً في قيام الإمام .
- ١٣ - ضم ما صلب من الأنف إلى الجبهة في السجود .

سنن الصلاة

يتعلق بها مباحث : أولاً : تعريف السنة : ثانياً : عدد سنن الصلاة الداخلة فيها مجتمعة في كل مذهب على حدة ليسهل حفظها : ثالثاً : شرح ما يحتاج إلى الشرح من هذه السنن .
رابعاً : بيان سنن الصلاة الخارجة عن الصلاة ، فلذلك مباحث السنن على هذا الترتيب .

تعريف السنة

تقدم في صحيفة ٦٤ — أن الحنابلة والشافعية قد اتفقوا على أن السنة والمندوب والمستحب والتطوع منها ما واحد ، وهو ما يثاب المكلف على فعله ، ولا يؤخذ على تركه ، فمن ترك سنن

== ١٤ — افتتاح الصلاة بخصوص جملة : الله أكبر ، إلا إذا عجز عنها أو كان لا يحسنها ، فصيح أن يفتتحها باسم من أسماء الله تعالى .

١٥ — تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيد ، لأنها لما اختلفت بتكبيرات العيد الواجبة صارت واجبة .

١٦ — متابعة الإمام فيما يضحج الاجتهاد فيه ، وسبقاً في بيان المتابعة في مبحث الإمامة .

١٧ — الرفع من الركوع ، وتعديل الأركان ، كما تقدم .

الحنابلة — قالوا : الواجب في الصلاة أقل من الفرض . وهو ما بطل الصلاة بتركه عمداً ، مع العلم ، ولا تبطل بتركه سهواً ، أو جهلاً ، فإن تركه سهواً وجب عليه أن يستجد للسهو ، وواجبات الصلاة عندهم ثمانية . وهي تكبيرات الصلاة كلها ما عدا تكبيرة الإحرام ، فإنها فرض ، كما تقدم ، وما عدا تكبيرة المسبوق للركوع إذا أدرك إمامه راكعاً ، فإنها سنة ؛ قول : سمع الله لمن حمده الإمام والمنفرد ؛ قول : ربنا ولك الحمد ، لكل مصل ، ومحل التكبير لغير الإحرام والتسبيح والتحميد ما بين ابتداء الانتقال وانتهائه فلا يجوز تقديم شيء من ذلك على هذا المحل ؛ قول : سبحان ربّي العظيم في الركوع مرة واحدة ؛ قول : سبحان ربّي الأعلى في السجود مرة ؛ قول : رب اغفر لي إذا جلس بين السجدةتين مرة . التشهد الأول ، والمجزئ منه ما تقدم في التشهد الأخير ما عدا الصلاة على النبي عليه السلام ؛ الجلوس ، لهذا التشهد ؛ وإنما يجب على غيره من قام لإمامه للركعة الثانية سهواً ؛ أما من فحجب عليه متابعة الإمام ، يستقل عنه التشهد ، والجلوس له .

الصلاة أو بعضها فإن الله تعالى لا يؤاخذ به على هذا الترك ، ولكنه يحرم من ثوابها ، ووافق على ذلك المالكية ، إلا أنهم فرقوا بين السنة وغيرها ، وقد ذكرنا هناك تفصيل المذاهب في هذا المعنى ، فارجع إليه . على أنه لا ينبغي للمسلم أن يستعين بأسر السن . لأن الغرض من الصلاة إنما هو التقرب إلى الله الخالق ، ولهذا فائدة مقررة ، وهي الفرار من العذاب ، والتمتع بالنعيم ، فلا يصح في هذه الحالة لما قل أن يستعين بسنة من سنن الصلاة فيتركها ، لأن تركها يحرمه من ثواب الفعل ، وذلك الحرمان فيه عقوبة لا تخفى على العاقل ، لأنه فيه نقصان للتمتع بالنعيم ، فمن الأمور الهامة التي ينبغي للمكلف أن ينفى بها أداء ما أمره الشارع بأدائه . سواء كان فرضاً أو سنة ، ولعل قائلاً يقول : لماذا جعل الشارع بعض أعمال الصلاة فرضاً لازماً ، وبعضها غير لازم ؟ والجواب : أن الله تعالى أراد أن يثقف عن عباده ، ويجعل لهم الخيار في بعض الأفعال ليجزل لهم الثواب عليها ، فإذا تركوها باختیارهم فقد حرّموا من الثواب ، ولا عقوبة عليهم ، وذلك من محاسن الشريعة الإسلامية التي رخصت عن الناس المخرج في التكالييف ، ورغبتهم في الجواز الحسن ترغيباً حسناً .

عن سنن الصلاة مجتمعة

لنذكر هنا سنن الصلاة مجتمعة في كل مذهب لتسهيل حفظها على القراء ، فافقروا تحت الخط ١١ .

(١) الخفية — عدوا سنن الصلاة كالآتي : ١ - رفع اليدين للتحريمة هذا الأذنين الرجل والامة ، وحذاء المنسكين للحرمة ٢ - ترك الأصابع على حالها ، بحيث لا يضرها ولا يضرها ، وهذا في غير حالة الركوع الآتية ٣ - وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحته سرته ، ووضع المرأة يديها على صدرها ٤ - النساء ٥ - التهوذ للقراءة ٦ - التسمية سرّاً أول كل ركعة قبل الفاتحة ٧ - التأمين ٨ - التعميد ٩ - الإمرار بالنساء والتأمين والتعميد ١٠ - الاعتدال عند ابتداء التحريمة وانتهائها ١١ - جهر الإمام بالنكيز والتسميع والسلام ١٢ - تزيج القدمين في القيام قدر أربع أصابع ١٣ - أن تكون القراءة من المفصل حسب التفصيل المتقدم ١٤ - تكبيرات الركوع والسجود ١٥ - أن يقول في ركوعه : سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ١٦ - أن يقول في سجوده : سبحان ربّي الأعلى ، ثلاثاً ١٧ - وضع يديه على ركبتيه حال الركوع ١٨ - تزيج أصابع يديه حال وضعهما على ركبتيه في الركوع إذا كان رجلاً .

١٩ - نصب ساقيه ٢٠ - بسط ظهره في الركوع ٢١ - تسوية رأسه بمجزه
 ٢٢ - كمال الرفع من الركوع ٢٣ - كمال الرفع من السجود ٢٤ - وضع يديه ، ثم
 ركبتيه ، ثم وجهه عند النزول للسجود ، وعكسه عند الرفع منه ٢٥ - جعل وجهه بين كفيه
 حال السجود ، أو جعل يديه حذو منكبيه عند ذلك ٢٦ - أن يباعد الرجل بطنه عن نعليه ،
 ومرفقيه عن جنبه ، وذراعيه عن الأرض في السجود ٢٧ - أن تاهق المرأة بطنها بفخذها
 في السجود ٢٨ - الجلوس بين السجدين ، وقد علمت ما فيه مما تقدم ٢٩ - وضع اليدين
 على الفخذين حال الجلوس بين السجدين ، وحال التشهد ٣٠ - أن يفرش الرجل رجله
 اليسرى ، وينصب اليمنى موجهاً أصابعها إلى القبلة حال الجلوس للتشهد وغيره ٣١ - أن تجلس
 المرأة على أليتيها ، وأن تضع إحدى نعليها على الأخرى ، وتخرج رجلها اليسرى من تحت
 وركها الأيمن ٣٢ - الإشارة بالسبابة عند النطق بالشهادة على ما تقدم ٣٣ - قراءة الفاتحة
 فيما بعد الركعتين الأوليين ٣٤ - الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الأخير
 بالصيغة المقدمة ٣٥ - الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما يشبه ألفاظ
 الكتاب والسنة ٣٦ - الالتفات يمينا ثم يساراً بالتسليمتين ٣٧ - أن ينوي الإمام
 بسلامه من خلفه من المصلين والحفظة وصالحى الجن ٣٨ - أن ينوى المأموم إمامه بالسلام
 في الجهة التي هو فيها إن كان عن يمينه أو يساره ، فإن حاذاه نواه بالتسليمتين مع القوم والحفظة
 وصالحى الجن ٣٩ - أن ينوى المنفرد الملائكة فقط ٤٠ - أن يخفض صوته في سلامه
 ٤١ - أن ينتظر المسبوق فراغ إمامه من سلامه الثاني حتى يعلم أنه ليس عليه سجود سهو .

المسألة - قالوا : سنن الصلاة أربع عشرة سنة ، وهى : ١ - قراءة ما زاد على أم القرآن
 بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية من الفرض الوقتى المتسع وقته ٢ - القيام لها في الفرض
 ٣ - الجهر بالقراءة فيما يجهر فيه حسب ما تقدم ٤ - السر فيما يسر فيه على ما تقدم
 ٥ - كل تكبيرات الصلاة ، ما عدا تكبيرة الإحرام ، فإنها فرض ٦ - كل تسبيحة .
 ٧ - كل تشهد ٨ - كل جلوس للتشهد ٩ - الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد
 التشهد الأخير ١٠ - السجود على صدور القدمين ، وعلى الركبتين والتكبيرين ١١ - رد المبتدئ
 على إمامه بالسلام ، وعلى من على يساره إن كان به أحد شأركه في إدراك ركعة مع الإمام ==

== على الأقل ١٢ - الجهر بتسليمه التحليل . ١٣ - إنصات المقتدى الإمام في الجهر .

١٤ - الزائد عن القدر الواجب من الطمأنينة .

الشافعية - قالوا : سنن الصلاة الداخلة فيها تنقسم إلى قسمين ، قسم يسمونه بالهيئات ، وقسم يسمونه بالإباض ، فأما الهيئات فلم يحصرها في عدد خاص ، بل قالوا ، كل ما ليس بركن من أركان الصلاة ، وليس بمضاً من أبعادها فهو هيئة ، والسنة التي من أبعاد الصلاة إذا تركت عهداً بأنها تجبر بسجود السهو ، وعدد الإباض عشرون .

١ - القنوت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح ، ومن وتر النصف الثاني من رمضان ، أما القنوت عند النازلة في أى صلاة غير ما ذكر فلا يحد من الإباض . وإن كان سنة .

٢ - القيام له ٣ - الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت ٤ - القيام لها ٥ - السلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعدها ٦ - القيام له ٧ - الصلاة على الأئمة ٨ - القيام لها ٩ - الصلاة على الصاحب ١٠ - القيام لها ١١ - السلام على النبي ١٢ - القيام له ١٣ - السلام على الصاحب ١٤ - القيام له ١٥ - التشهد الأول في الثلاثية والرابعة ١٦ - الجلوس له ١٧ - الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ١٨ - الجلوس لها ١٩ - الصلاة على الأئمة التشهد الأخير ٢٠ - الجلوس له ، فهذه هي السنن التي يسمونها أبعاداً تشبيهاً لها بأركان الصلاة التي إذا تركت سهواً ، فإنها تساد ، وتجبر بسجود السهو ، أما السنن الأخرى التي يسمونها بالهيئات ، فمنها أن يقول للرجل سجدتان الله عند حدوث شيء يريد التنبيه عليه ، بشرط أن لا يقصد التنبيه وحده ؛ وإلا بطلت الصلاة وأن تصفق المرأة عند إرادة التنبيه ، بشرط أن لا تقصد اللعب ، وإلا بطلت صلاتها ، ولا يضربها قصد الإعلام ، كما لا يضرب زيادته على الثلاث ، وأن توأل التصفيق ، ولكنها لا تهد إحدى يديها عن الأخرى ، ثم تعيدها ، وإلا بطلت صلاتها ، ومنها الخشوع في جميع الصلاة ، وهو حضور القلب ، وسكون الجوارح ، بأن يستحضر أنه بين يدي الله تعالى ؛ وأن الله مطلع ما به ومنها جلوس الاستراحة لمن يصلي من قيام ، بأن يجلس جلسة تنفيسة بعد السجدة الثانية ، وقبل القيام إلى الركعة الثانية والرابعة ، ويعين أن تكون قدو الطمأنينة ؛ ولا يضرب زيادتها عن قدر الجلوس بين السجدةتين على المعتد ، ويأتي بها المأهول ، وإن تركها الإمام ، ومنها نية الخروج من الصلاة من أول التسليم الأولى ، ففي نوى الخروج قبل ذلك بطلت صلاته ، وإن نواه في أثنائها أو بعدها ، لم تحصل السنة ، ومنها وضع يده على اليد اليمنى على ظهر كعب اليسرى ، ==

== ويقبض بيده اليمنى كوع اليسرى . وبعض ساعد اليسرى ورسمها ، وذلك هو المعتمد عندهم ، على أن هذه الهيئة لو تركها وأرسل يديه ، كما يقول المالكية ، فلا بأس . ولكنهم عدوا ذلك من المستحبات للإشارة إلى أن الإنسان محتفظاً بقلبه ، لأن العادة أنه إذا خاف على شيء حفظه بيديه . ومنها أن يقول المصلي بعد تكبيرة الإحرام : هـ وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك امرت ، وأنا من المسلمين . وهذا الدعاء يقال له : دعاء الافتتاح . وهو مستحب في الفرض والنفل للمنفرد ، والإمام والمأموم ، حتى ولو شرع الإمام في الفاتحة ، ولكن لا يستحب الإتيان بهذا الدعاء إلا بشرط خمسة : أحدها . أن يكون في غير صلاة الجنازة . فإن كان في صلاة الجنازة ، فإنه لا يأتي به ، ولكر يأتي بالتعوذ ، ثانياً : أن لا يخاف فوات وقت الأداء . فلو بقي في الوقت ما يسمع ركعة بدون أن يأتي بدعاء الافتتاح . فإنه لا يأتي به ، ثالثاً : أن لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة فإن خاف ذلك فلا يأتي به ، رابعاً : أن يدرك الإمام في حال الاعتدال من القيام ، فإذا أدركه في الاعتدال فإنه لا يأتي به ، خامساً : أن لا يشرع في التعوذ أو قراءة الفاتحة ، فإن شرع في ذلك عمداً أو سهواً فإنه لا يعود إلى الإتيان بدعاء الافتتاح ، ومنها الاستعاذة في كل ركعة . فبندى في كل قراءة بالاستعاذة بعد دعاء الافتتاح الذي تقدم ، وتحصل الاستعاذة بكل لفظ يشتمل على التعوذ . ولكن الأفضل أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وبعضهم يقول : إن زيادة السميع العليم سنة أيضاً . فيقول : أعوذ بالله السميع العليم ، من الشيطان الرجيم ، ومنها الجهر بالقراءة إذا كان المصلي إماماً أو منفرداً ، أما المأموم فيسكن في حقه الإسرار . ولما يسكن الجهر في حق المرأة والحنفية إذا لم يسمع شخص أجنبي ، أما إذا وجد أجنبي ، فإن المرأة والحنفية لا يجهران بالقراءة ، بل يسكن لهما الإسرار ، كي لا يسمع صوتهما الأجنبي وحد الإسرار عند الشافعية هو أن يسمع المصلي نفسه ، كما تقدم ، وظاهر أن الجهر لا يكون إلا في الركعتين الأولىين إذا كان منفرداً . وسياق حكم المسبوق ، ومنها التأمين ، وهو أن يقول المصلي عقب قراءة الفاتحة : آمين ، وإذا ركع ولم يقل : آمين ، فقد فات التأمين ، ولا يعود إليه ، وكذا إن شرع في قراءة شيء آخر بعد الفاتحة . ولو سهواً ، إلا أنه يستثنى من ذلك ما إذا قال : رب اغفر لي ؛ ونحوه ، لأنه ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا قرأ الفاتحة ، ثم سكنت فإن التأمين لا يسقط ، وإذا كان يصلي مأموماً فإنه يسكن لأن يقول : آمين مع إمامه ، إذا كانت الصلاة جهرية ، أما الصلاة السرية فلا يؤمن المأموم فيها مع إمامه ، فإذا لم يؤمن في الصلاة الجهرية ، أو أواخر التأمين عن وقته المندوب ، وهو ==

== أن يكون تأمينه مع تأمين الإمام ، فإنه يأتي بالتأمين وحده . لأن معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمن الإمام فأمنوا ، إذا دخل وقت تأمين الإمام فأمنوا ، وإن لم يؤمن بالفيل ، أو أخره من وقته ، ومنها قراءة شيء من القرآن ، وإن لم يكن سورة كاملة ، لكن قراءة السورة الكاملة أفضل عند الشافعية من بعض السورة ، بشرط أن لا يكون بعض السورة أكثر من السورة ، فلو قرأ آمن الرسول بما أنزل إليه ، إلى آخر سورة البقرة ، كان ذلك أفضل من قراءة سورة صغيرة ، كسورة « قريش » ، أو « الفيل » ، أو « قل هو الله أحد » ، لأن أواخر البقرة أكثر من السورة الصغيرة ، وهذا هو المعتمد عند الشافعية ، وبعضهم يقول : إن السورة الصغيرة أفضل وأقل السورة ثلاث آيات ؛ ولكن لا يلزم المصلي أن يأتي بثلاث آيات ، بل يتحقق أصل السنة عند الشافعية بالإتيان بشيء من القرآن ، ولو آية واحدة ، ولكن الأفضل هو ما ذكرنا من الإتيان بسورة كاملة ، وهي ثلاث آيات ؛ وأفضل من ذلك أن يأتي بأطول منها ، ويندب عند الشافعية تطويل قراءة ما زاد على الفاتحة من سورة قصيرة ونحوها في الركعة الأولى من الركعة الثانية ، إلا إذا اقتضى الحال ذلك ، كما إذا كان المصلي إماماً ؛ وكان المأمونون كثيرين في حالة رحام ، كصلاة الجمعة والعيدين ، فإنه في هذه الحالة يسن للإمام تطويل الثانية من الأولى ، لزيادة من تختلف ويشرط في تحقق سنة قراءة السورة ونحوها أن يأتي بها بعد قراءة الفاتحة ، سواء كان المصلي إماماً أو منفرداً ، فلو قرأ السورة أولاً ، ثم قرأ الفاتحة ، فإن السورة لا تحسب له ؛ وعليه أن يعيدها بعد قراءة الفاتحة ، إن أراد تحصيل السنة ، ومنها أن يسكت المصلي بعد قراءة الفاتحة إذا كان إماماً ، فلا يشرع في قراءة السورة إلا بعد زمن يسع قراءة فاتحة المسامعين إذا كانت الصلاة جماعية ، والأولى للإمام في هذه الحالة أن يشتغل بدعاء ، أو قراءة في سره .

وعند الشافعية مكنتات أخرى مطلوبة ، وليكنها يسيرة ، ويمبرون فيها بسكنات لطيفة ، وهي في مواضع : أحدها : أن يسكت مكنتة لطيفة بعد تكبيرة الإحرام ، ثم يشرع في قراءة التمجيد « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض ، الخ » ، ثانياً : أن يسكت كذلك بعد الفراغ من التمجيد ، ثم يقول : « حوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، أو نحو ذلك ، مما تقدم ، ثالثاً : أن يسكت كذلك بعد التمجيد ، ثم يسمى على الوجه المتقدم ، رابعاً : أن يسكت بعد التسمية كذلك ، ثم يشرع في قراءة الفاتحة ، خامساً : أن يسكت بعد الفراغ من قراءة الفاتحة قبل التأمين ، ثم يقول : آمين ، سادساً : أن يسكت كذلك بعد قول : آمين ، ثم يشرع في قراءة السورة . سابعاً : أن يسكت

== يسكت في قراءة السورة كذلك ، ثم يكبر الركوع ، فإذا أضيفت هذه السكتات إلى السكتة المشروعة للإمام بعد قراءة الفاتحة ، يكون عدد السكتات ثمانية ، ولكن المعروف عند الشافعية أن السكتات ستة ، لأنهم يعدون السكتة بين التكبيرة والتوجه ، وبين التوجه والتعوذ واحدة ، ويعدون السكتة بعد الفراغ من الفاتحة وقبل الشروع في قراءة السورة للإمام والمأموم واحدة ؛ والأمر في ذلك سهل ، ومنها التكبيرات عند الخفض للركوع ، ويسن مدها حتى يتم ركوعه ، وكذلك تكبيرات السجود ، فإنها سنة عديم ، وعليه أن يجهر بالتكبيرات المذكورة إذا كان إماماً ، كي يسمعه المأمومون ، ومثل ذلك ما إذا كان مبلغاً كما يأتي ؛ ومنها أن يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه من الركوع ، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، ويجهر الإمام بقوله : سمع الله لمن حمده . أما المأموم فإنه يسر بها ؛ ومنها أن يقول : ربنا لك الحمد ، إذا انتصب قائماً ، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، أما إذا صلى قاعداً فإنه يأتي بذلك بعد الاعتدال من القعود ، ولكن يسن أن يأتي الإمام والمأموم والمنفرد بقول : ربنا لك الحمد ، سرّاً ، حتى ولو كان المأموم مبلغاً ، فإذا جهر بقول : ربنا لك الحمد ، كان جاهلاً ؛ ومنها أن يسبح في ركوعه ، بأن يقول : سبحان ربّي العظيم ، وهو سنة مؤكدة عديم ، حتى يقال بعضهم : إن من داوم على تركه سقطت شهادته ، وأقله مرة واحدة ، فنهض أصل السنة إذا قال : سبحان ربّي العظيم ، ولكن أدنى كمال السنة لا يحصل إلا إذا أتى به ثلاث مرات ، سواء كان إماماً أو مأموماً ، أو منفرداً . ويسن الزيادة على الثلاث إذا كان المصلي منفرداً ، أو كان إماماً جماعة راضين بالتطويل ، وفي هذه الحالة يسن له أن يأتي بأحدى عشرة تسبيحة ، ولا يزيد على ذلك ، ويسن للنفرد أن يزيد : اللهم لك ركعتي ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري وحسي وعقلي وعصبي وشعري وبشري ، وما استقلت به قدمي ، الله رب المسلمين ؛ وكذا يسن للإمام أن يأتي بهذا الدعاء في ركوعه إذا كان إمام قوم محصورين ، راضين بالتطويل ؛ ومنها أن يسبح في سجوده ، بأن يقول : سبحان ربّي الأعلى ، ، وتحصل أصل السنة بمرة واحدة ولكن أقل السكّال يحصل ثلاث مرات ، وأعلى السكّال أن يأتي بأحدى عشرة مرة ، كما تقدم في تسبيح الركوع ؛ وإذا كان يصلي إماماً بجماعة محصورين ، فإنه يسن له أن يزيد على ذلك : اللهم لك سمعت وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سبح وجهي الذي خلقه وصوّره ، رشقي سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين . والدعاء في السجود بطلب الخير سنة ، الحديث مسلم ؛ وأقرب ما يكون الحمد من ربه ، وهو ما جدد ، فأكثروا الدعاء ؛ ومنها وضع اليدين على الفخذين في الجوارح للتشهد ==

== الأول والآخر : ومنها أن يبسط اليد اليسرى بحيث تكون رؤوس أصابع اليد مسامتة للركبة. ومنها أن يقبض أصابع اليد اليمنى ، إلا الإصبع التي بين الإبهام الوسطى . ويقال لها : المسبحة — بكسر الباء — لأنها يشار بها عند التسبيح ، وتسمى السبابة لأنها يشار بها عند السب وإيماءين ذلك عند قوله في التشهد : إلا الله وبكره أن يحرك أصبعه المسبحة ، فإن حركها فقد فعل مكرهاً على الأصح . وبمضمون بقول : إن صلاته تبطل . لأنه عمل خارج عن أعمال الصلاة ، ولكن هذا ضعيف لأنه عمل يسير لا تبطل به الصلاة . ومنها أن يجلس الشخص في جميع جلسات الصلاة مفترشاً ؛ ومعنى الاقتراش أن يجلس على كعب رجليه اليسرى . ويجعل ظهر رجله للأرض . وينصب قدمه اليمنى ، ويضع أطراف أصابعها لجهة القبلة . وسمى اقتراشاً لأن المصلي يقترش قدمه . ويجلس عليها .

هذا إذا لم يكن به علة تمنعه من الجلوس بهذه السكينة . أما إذا كان عاجزاً عن ذلك . كأن كان جسمه ضيقاً (سميناً) فإنه يأتي بالسكينة التي يقدر عليها ومنها التسليم الثانية . فإنها سنة عند الشافعية . الحنابلة — قالوا : سنن الصلاة ثمان وستون وهي قسمان : قولية ؛ وفعلية فالقولية : اثنتا عشرة . وهي : دعاء الاستفتاح ؛ والتعوذ قبل القراءة ؛ والبسملة ؛ وقول : آمين ؛ وقراءة سورة بعد الفاتحة . كما تقدم ؛ وجهر الإمام بالقراءة ، كما تقدم ؛ أما المأموم فيمكروه جهره بالقراءة ؛ وقول : ملء السموات وملء الأرض . الخ . بعد التمجيد كما تقدم ؛ وما زاد على المرة الأولى في تسبيح الركوع والسجود ؛ وما زاد على المرة في قول : رب اغفر لي ؛ في الجلوس بين السجدين ؛ والصلاة على آله عليه الصلاة والسلام في التشهد الأخير ؛ والبركة عليه عليه السلام . وعلى الآل فيه ؛ والقنوت في الترتيب السنة . أما الفعلية وتسمى الهيئات : فهي ست وخمسون تقريباً ؛ رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام ؛ كون اليدين مبسوطتين عند الرفع المذكور . كونهما مضمرت أصابع عند الرفع المذكور أيضاً ، رفع اليدين كذلك عند الرفع من الركوع ؛ جعل اليدين عقب ذلك ؛ وضع اليدين على الشمال حال القيام والقراءة ؛ جعل اليدين الموضوعتين على هذه الهيئة تحت منتهى . فنظر المصلي إلى موضع سجوده حال قيامه ؛ الجهر بتكبيرة الإحرام ؛ ترتيل القراءة ؛ تخفيف الصلاة إذا كان إماماً ، إطالة الركعة الأولى عن الثانية ، تقصير الركعة الثانية ، تفريغ المصلي بين قدميه حال قيامه يسيراً ، قبض ركبتيه بيديه حال الركوع ، تفريغ أصابع اليدين حال وضعهما على الركبتين في الركوع ، مد ظهره في الركوع مع استوائه ، جعل رأسه حيال ظهره في الركوع ، ==

مبحث شرح بعض سنن الصلاة

وبيان المتفق عليه ؛ والمختلف فيه

رفع اليدين

رفع اليدين عند الشروع في الصلاة سنة ، فيسن للبصلي أن يرفع يديه عند شروعه في الصلاة باتفاق ، ولكنهم اختلفوا في كيفية هذا الرفع ، فانظره مفصلاً تحت المبحث (١) .

== مجافاة عضديه عن جنبيه فيه . أن يبدأ في السجود بوضع ركبتيه قبل يديه ، أن يضع يديه بمد ركبتيه ، أن يضع وجهه وأنفه بعد يديه ، تمسكين أعضاء السجود من الأرض ، مباشرتها لمحل السجود ، كما تقدم ، مجافاة عضديه عن جنبيه في السجود ، مجافاة بطنه عن نحره فيه أيضاً ، مجافاة الفخذين عن الساقين فيه ، تفريق ما بين الركبتين فيه أيضاً ؛ أن ينصب قدميه فيه أيضاً ، جعل يداؤن أصابع القدمين على الأرض في السجود ، تفريق أصابع القدمين في السجود ، وضع اليدين حذو المنكبين فيه ، بسط كل من اليدين ؛ ضم الأصابع من اليدين فيه أيضاً ، توجيه أصابعهما إلى القبلة فيه أيضاً ؛ رفع اليدين أولاً في القيام من السجود إلى الركعة ، بأن يقوم للركعة الثانية على مسدود قدميه ، أن يقوم كذلك للركعة الثالثة ، أن يقوم كذلك للركعة الرابعة ، أن يعتمد يديه على ركبتيه في النحر في بقية صلواته ، الاقتراش في الجلوس بين السجدين ؛ الاقتراش في التشهد الأول التورك في التشهد الثاني ؛ وضع اليدين على الفخذين في التشهد الأول ؛ بسط اليدين على الفخذين في التشهد الأول ، ضم أصابع اليدين في الجلوس بين السجدين في التشهد الأول والثاني قبض الخنصر والبهر من يده اليمنى وتطبيق إبهامه مع الوسطى في التشهد مطلقاً ، أن يشير بسبابته عند ذكر لفظ الجلالة في التشهد ، ضم أصابع اليسرى في التشهد ، جعل أطراف أصابع اليسرى جهة القبلة ، الإشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام ، الالتفات يمنة وشمالاً في تسليمه أن ينوي بسلامة الخروج من الصلاة ، زيادة اليمين على الشمال في الالتفات الخشوع في الصلاة . والمرأة فيما تقدم كالرجل ؛ إلا أنها لا يسر لها المجافاة السابقة في الركوع والسجود ، بل العتة لها أن تجمع نفسها وتجلس مسدلة رجليها عن يمينها وهو الأفضل ، وتسر القراءة وجوباً إن كان يسميها أجنبياً ، والخشوع المشكل كالآتي .

(١) الخنفية قالوا : يسن للرجل أن يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام إلى حذاء أذنيه ، مع نشر أصابعه . فمنها . ومثله الأمة ، وأما المرأة الحرة فالسنة في حقها أن ترفع يديها إلى .

حكم الإتيان بقول : آمين

من سنن الصلاة أن يقول المصلي عقب الفراغ من قراءة الفاتحة : آمين ، وإنما يسن بشرط أن لا يسكت طويلاً بعد الفراغ من قراءة الفاتحة ، أو يتسكك بغير دعاء ، وهو سنة للإمام والمأموم والمنفرد ، وهذا القدر متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : إنه مندوب لاسنة ، فاتفق الشافعية والحنابلة على أنه يؤتى به سراً في الصلاة السرية ، وجهراً في الصلاة الجهرية ، فإذا فرغ من قراءة الفاتحة جهراً في الركعة الأولى . والثانية من صلاة الصبح والمغرب والعشاء ، قال آمين جهراً ، أما في باقي الركعات التي يقرأ فيها سراً فإنه يقول : آمين في سره أيضاً ، ومثل ذلك باقي الصلوات ، التي يقرأ فيها سراً ، وهي الظهر ، والعصر ، ونحوهما ، مما يأتي بيانه ، أما المالكية والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الحظ ١١ .

== السكتين — المنسكبين — ومثل تكبيرة الإحرام تكبيرات الميدين والقنوت ، فحسن له أن يرفع يديه فيها ، كما سيأتي مفصلاً في مباحثه .

الشافعية — قالوا : الأكل في السنة هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، والركوع والرفع منه ، وعند القيام من التشهد الأول حتى تتأذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه ، وتتأذى إبهاماه شحمتي أذنيه ؛ وتتأذى راحته منسكبيه ؛ للرجل والمرأة ، أما أصل السنة فتحصل ببعض ذلك .

المالكية — قالوا : رفع اليدين حذر المنسكبين عند تكبيرة الإحرام مندوب ؛ وفيما عدا ذلك مكروه ، وكيفية الرفع أن تكون يداه مبسوطتين . وظهورهما للسماء وبطونهما للأرض ، على القول الأشهر عندهم .

الحنابلة — قالوا : يسن للرجل والمرأة رفع اليدين إلى حد المنسكبين عند تكبيرة الإحرام . والركوع ، والرفع منه ؛

(١) الحنفية — قالوا : التأمين يكون سراً في الجهرية والسرية ، سواء كان ذلك عقب فرائضه من قراءة الفاتحة ، أو بسبب سماعه ختام الفاتحة من الإمام أو من جاره ولو كانت قراءتهما سرية .

المالكية — قالوا : التأمين يندب للمنفرد والمأموم مطلقاً ، أي فيما يسر فيه ، وفيما يجهر فيه ، والإمام فيما يسر فيه فقط وإنما يؤتى المأموم في الجهرية إذا سمع قول الإمام : (ولا الضالين) : وفي السرية بعد قوله هو : (ولا الضالين) .

وضع اليد اليمنى على اليسرى

تحت السرة أو فوقها

يُسن وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت سرته أو فوقها ، وهو سنة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : إنه مندوب ، أما كفيته فانظرها تحت الخط ^(١) .

التحميد والتسميع

يُسن التحميد ، وهو أن يقول : اللهم ربنا ولك الحمد عند الرفع من الركوع ، أما التسميع فهو أن يقول المصلي : سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع أيضاً ، وهذا القدر متفق عليه في التسميع والتحميد ، وإنما الخلاف في الصيغة التي ذكرنا . فانظره تحت الخط ^(٢) .

(١) المالكية — قالوا : وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة ، وتحت الصدر مندوب لا سنة ، بشرط أن يقصد المصلي به التسنن — يعني اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في فعله — فإن قصد ذلك كان مندوباً . أما إن قصد الاعتماد والاتكاف ، فإنه يسكره بأى كيفية . وإذا لم يقصد شيئاً . بل وضع يديه هكذا بدون أن ينوى التسنن فإنه لا يسكره على الظاهر بل يسكون مندوباً أيضاً . هذا في الفرض أما في صلاة النفل فإنه يندب هذا الوضع بدون تفصيل .

الحنفية — قالوا : كفيته تختلف باختلاف المصلي . فإن كان رجلاً فيسن في حقه أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كف اليسرى محاذاً بالخنصر والإبهام على الرسغ تحت سرته . وإن كانت امرأة فيسن لها أن تضع يديها على صدرها من غير تحليق .

الحنابلة — قالوا : السنة للرجل والمرأة أن يضع باطن يده اليمنى على ظهر يده اليسرى . ويجعلهما تحت سترته .

الشافعية — قالوا : السنة للرجل والمرأة وضع باطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى تحت صدره . وفوق سرته بما يل جانبه الأيسر . وأما أصابع يده اليمنى فهو غير بين أن يستلها في عرض مفصل اليسرى . وبين أن ينشرها في جهة ساعدها . كما تقدم لإيضاحه في مذهبه قريباً .

(٢) الحنفية — قالوا : الإمام يقول عند رفعه من الركوع : سمع الله لمن حمده . ولا يزيد على ذلك على المتمد . والمأموم يقول : اللهم ربنا . ولك الحمد . وهذه أفضل الصيغ . فلو قال : ربنا ولك الحمد . فقد أتى بالسنة ، وكذا لو قال : ربنا لك الحمد ، ولكن الأفضل هي الصيغة الأولى .

جهر الإمام بالتكبير والتسميع

ويسن : جهر الإمام بالتكبير ، والتسميع ، والسلام كي يسمعه المأمومون الذين يهلون خلفه ، وهذا الجهر سنة باتفاق ثلاثة . وقال المالكية : إنه مندوب لا سنة .

التبليغ خلف الإمام

ويناق بذلك بيان حكم التبليغ ، وهو أن يرفع أحد المأمومين أو الإمام صوته بسمع الباقيين صوت الإمام وهو جهاز بشرط أن يقصد المبلغ برفع صوته الإحرام للصلاة بتكبيرة الإحرام ، أما لو قصد التبليغ فقط ، فإن صلاته لم تنعقد ، وهذا القدر متفق عليه في المذهب أما إذا قصد التبليغ مع الإحرام ، أى نوى الدخول في الصلاة . ونوى التبليغ . فإنه لا يضر . أما غير تكبيرة

= ويلهما ربنا ولك الحمد ، ويلهما ربنا لك الحمد . أما المنفرد فإنه يجمع بين الصيغتين فيقول : سمع الله من حمده اللهم ربنا ولك الحمد . أو ربنا لك الحمد . إلى آخر ما ذكر . وهذا سنة عند الحنفية ، كما ذكرنا .

المالكية — قالوا : التسميع . وهو قول : سمع الله من حمده سنة للإمام والمنفرد والمأموم . أما التمجيد . وهو قول : اللهم ربنا ولك الحمد ، فهو مندوب لا سنة في حق المنفرد والمأموم . أما الإمام . فإن السنة في حقه أن يقول : سمع الله من حمده كما ذكرنا ، ولا يزيد على ذلك . كما لا يزيد المأموم على قول : اللهم ربنا ولك الحمد ، أو ربنا لك الحمد . ولكن الصيغة الأولى أولى . الشافعية — قالوا : السنة أن يجمع كل من الإمام والمأموم والمنفرد بين التسميع والتمجيد . فيقول كل واحد منهم : سمع الله من حمده . ربنا لك الحمد ، ولكن على الإمام أن يجهر بقوله : سمع الله من حمده . أما المأموم فلا يسن له أن يجهر بها . إلا إذا كان مبالغاً . أما قول ربنا لك الحمد فيسن لكن منهم أن يأتي بها سرا ، حتى ولو كان المأموم مبالغاً ، كما تقدم بيانه في مقدمتهم .

الحنابلة — قالوا : يجمع الإمام والمنفرد بين التسميع والتمجيد . فيقول : سمع الله من حمده . ربنا ولك الحمد ، وهذا الترتيب في الصيغة واجب عند الحنابلة ، فلو قال : من حمد الله سمع له . لم يجزئه . ويقول : ربنا لك الحمد عند تمام قيامه . أما المأموم ، فإنه يقول : ربنا لك الحمد بدون زيادة في حال رفعه من الركوع ولو قال ربنا لك الحمد ، فإنه يسكت ، ولكن الصيغة الأولى أفضل : وأفضل من ذلك أن يقول : اللهم ربنا لك الحمد بدون وار . ويسن أن يقول بعد الفراغ من قول : ربنا ولك الحمد : ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد

الإحرام من باقي التكبيرات ، فإنه إذا نوى بها التبليغ فقط فإن صلاته لا تبطل ، ولكن يفوته الثواب (١) .

تكبيرات الصلاة المسنونة

ومن سنن الصلاة التكبيرات سوى تكبيرة الإحرام ، وهي تكبيرة الركوع ، وتكبيرة السجود ، وتكبيرة الرفع من السجود ، وتكبيرة القيام ، فإنها كلها سنة ، وهذا الحكم متفق عليه بين المالكية ، والشافعية : أما الحنفية والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) .

(١) الشافعية — قالوا : تبطل صلاة المبلغ إذا قصد التبليغ فقط بتكبيرة الإحرام ، وكذا إذا لم يقصد شيئاً ، أما إذا قصد بتكبيرة الإحرام التبليغ والإحرام للصلاة ، أو قصد الإحرام فقط ، فإن صلاته تنعقد ، وكذلك الحال في غير تكبيرة الإحرام ، فإنه إذا قصد بها مجرد التبليغ ، أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاته ، أما إذا قصد التبليغ مع الذكر ، فإن صلاته تصح ، إلا إذا كان عامياً ، فإن صلاته لا تبطل ، ولو قصد الإعلام فقط .

الحنفية — قالوا : يسن جهر الإمام بالتكبير بقدر الحاجة لتبليغ من خلفه ، فلو زاد على ذلك زيادة فاشقة ، فإنه يكره ، لا فرق في ذلك بين تكبيرة الإحرام وغيرها ، ثم إذا قصد الإمام أو المبلغ الذي يصل خلفه بتكبيرة الإحرام مجرد التبليغ غالباً عن قصد الإحرام للصلاة فإن صلاته تبطل ، وكذا صلاة من يصل بتبليغه إذا علم منه ذلك ، وإذا قصد التبليغ مع الإحرام فإنه لا يضر ، بل هو المطلوب .

هذا في تكبيرة الإحرام ، أما باقي التكبيرات ، فإنه إذا قصد بها مجرد الإعلام فإن صلاته لا تبطل ، ومثلاً التسميع والتعديد ، ما لم يقصد برفع صوته بالتبليغ التفتي ليعجب الناس برفع صوته فإن صلاته تقبل على الجميع .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن كل هذه التكبيرات واجبة لابد منها ، ما عدا تكبيرة المسبوق الذي أدرك الإمامه راكعاً ، فإن تكبيرة ركوعه سنة ، بحيث لو كبر للإحرام ، وركع ، ولم يكبر تكبيرة صلاته .

الحنفية — قالوا : إن جميع هذه التكبيرات سنة ، كما يقول الشافعية والمالكية ، إلا في صورة واحدة ، وهي تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيدين ، فإنها واجبة ، وقد عرفت أن الواجب عند أقل من الفرض ، وقد عرفت أنه يعضهم بأنه سنة مؤكدة .

دعاء الافتتاح ويقال له: اللهم

دعاء الافتتاح سنة عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية . فقالوا : المشهور أنه مكروه . وبعضهم يقول : بل هو مندوب . أما صيغة هذا الدعاء وما قيل فيه ، فأنظره تحت الخط ١١ .

== الحنفية — قالوا : قراءة السورة أو ما يقوم مقامها من الآيات التي ذكرنا واجب في جميع ركعات النفل لا سنة ولا مندوب ، كما يقول غيرهم .
الشافعية — قالوا : إذا صلى النفل أكثر من ركعتين . فإنه يسكون كصلاة الفرض الرباعي . فلا يسن أن يأتي بالسورة إلا في الركعتين الأوليين . أما ما زاد على ذلك . فإنه يكتفى فيه بقراءة الفاتحة .

الحنابلة — قالوا : قراءة سورة صغيرة أو آية مستقلة لها معنى مستقل بعد الفاتحة في صلاة النفل سنة في كل ركعة من ركعاته ، سواء صلاها ركعتين أو أربعاً .

(١) الحنفية قالوا : نص دعاء الافتتاح هو أن يقول : سبِّحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك . وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، ومعنى : سبِّحانك اللهم وبحمدك . أزهدك تنزهك اللائق بجلالك يا الله ، ومعنى : وبحمدك ، سبِّحتك بكل ما يليق بك ، وسبِّحتك بحمدك ، ومعنى : وتبارك اسمك ، دامت بركته ، ودام خيرته ، ومعنى : تعالى جدك ، علا جلالك ؟ وارتفعت عظمتك ، وهو سنة عندهم للإمام والمأموم والمنفرد في صلاة الفرض والنفل ، إلا إذا كان المصلي مأموماً أو شرع الإمام في القراءة : فإنه في هذه الحالة لا يأتي المأموم بالشاء ، وإذا فاتته ركعة وأدرك الإمام في الركعة الثانية ، فإنه يأتي به قبل أن يشرع الإمام في القراءة ؟ وهكذا ، فلا يسن في حق المأموم بعد شروع إمامه في القراءة في كل ركعة . سواء كان يقرأ جهراً أو سراً ، وإذا أدرك الإمام وهو راكع أو ساجد ؟ فإن كان يظن أنه باركة قبل الرفع من ركوعه ، أو من سجوده : فإنه يأتي بالشاء ؟ وإلا فلا .

الشافعية — قالوا . دعاء الافتتاح هو أن يقول المصلي بعد تكبيرة الاحرام : (وجهي وجهي الذي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً ، وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ؛ لا شريك له ، وبذلك أمرت . وأنا من المسلمين) والحنفية يقولون إن هذه الصيغة تقال قبل نية صلاة الفرض ، كما تقال بعد النية ، والنسك بغير صلاة النافلة ، وقد ==

التمهيد

التمهيد سنة عند ثلاثة من الأئمة ، خلافاً للمالكية ؛ فانظار ما قبل في التمهيد عند كل مذهب
فصل الخط ١١ .

== اشترط الشافعية للإتيان بهذا الدعاء شروطاً خمسة ، ذكرناها مع بيان كل ما يتعلق به في
« سنن الصلاة » في مذهبهم ؛ فارجع إليه .

الحنابلة - قالوا : نص دعاء الافتتاح هو النص الذي ذكر في مذهب الحنيفة ، ويجهور
أن يأتي بالنص الذي ذكره الشافعية بدون كراهة ، بل الأفضل أن يأتي بكل من النوعين
أحياناً ، وأحياناً .

المالكية - قالوا : يسكره الإتيان بدعاء الافتتاح على المشهور ، لعمل الصحابة على تركه ،
وإن كان الحديث الوارد به صحيحاً على أنهم نقلوا عن مالك رضي الله عنه أنه قال بذهب ، ونصه :
« سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جودك ، ولا إله غيرك ، وجهت وجهي للذي
فطر السموات والأرض خنيقاً » ، إلى آخر الآية ؛ وقد عرفت أن الإتيان به مكروه على المشهور .

(١) الحنفية - قالوا : التمهيد سنة ، وهو أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم في الركعة
الأولى بعد تسكينة الاحرام والثناء المتقدم ، ولا يأتي بالتمهيد إلا في الركعة الأولى ، سواء كان
إماماً ، أو منفرداً ، أو مأموماً ، إلا إذا كان المسأوم مسبوقة ، كأن أدرك الإمام بعد شروعه في
القراءة ، فإنه في هذه الحالة لا يأتي بالتمهيد ، لأن التمهيد تابع للقراءة على الراجح عندنا ، وهي
منهى عنها في هذه الحالة .

الشافعية - قالوا : التمهيد سنة في كل ركعة من الركعات ، وأفضل صيغة أن يقول : أعوذ
بالله من الشيطان الرجيم ، وقد تقدم تفصيل ذلك في بيان مذهبهم قريباً .

المالكية - قالوا التمهيد مكروه في صلاة الفريضة ، سرا كان ، أو جهراً ، أما في صلاة
النافلة فإنه يجهور سرا ، ويسكره جهراً على القول المرجح .

الحنابلة - قالوا : التمهيد سنة ، وهو أن يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم
وهو سنة في الركعة الأولى .

التسمية في الصلاة .

ومنها التسمية في كل ركعة قبل الفاتحة ، بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وهي سنة عند الحنفية ، والحنابلة ، أما الشافعية فيقولون : إنها فرض ، والمالكية يقولون : إنها مكروهة وفي كل ذلك تفصيل ذكرناه تحت الخط (١١) .

تطويل القراءة وعدمه

ومنها أن تكون القراءة من طوال المفصل ، أو قصاره ، أو أوساطه في أوقات مختلفة مبنية

(١) الحنفية — قالوا : يسمى الإمام والمنفرد سرّاً في أول كل ركعة ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية . أما المأموم فإنه لا يسمى طبعاً ، لأنه لا يجوز له القراءة مادام مأموماً ، ويأتى بالتسمية بعد دعاء الافتتاح ، وبعد التعوذ ، فإذا نسي التعوذ ، وسعى قبله ، فإنه يبيده ثانياً ، ثم يسمى ، أما إذا نسي التسمية ، وشرع في قراءة الفاتحة ، فإنه يستمر ، ولا يعيد التسمية على الصحيح أما التسمية بين الفاتحة والسورة ، فإن الإتيان بها غير مكروه ، ولكن الأولى أن لا يسمى ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية ، وليست التسمية من الفاتحة ، ولا من كل سورة في الأصح ، وإن كانت من القرآن .

المالكية — قالوا : يكره الإتيان بالتسمية في الصلاة المفروضة ، سواء كانت سرية أو جهرية ، إلا إذا نوى المصلي الخروج من الخلاف ، فيكون الإتيان بها أول الفاتحة سرّاً مندوباً ، والجهر بها مكروه في هذه الحالة . أما في صلاة النافلة ، فإنه يجوز للمصلي أن يأتي بالتسمية عند قراءة الفاتحة .

الشافعية — قالوا : البسملة آية من الفاتحة ، فالإتيان بها فرض لا سنة ، فحكمها حكم الفاتحة في الصلاة السرية أو الجهرية ، فعلى المصلي أن يأتي بالتسمية جهرّاً في الصلاة الجهرية ، كما يأتي بالفاتحة جهرّاً ، وإن لم يأت بها بطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا : التسمية سنة ، والمصلي يأتي بها في كل ركعة سرّاً ، وليست آية من الفاتحة ، وإذا سمى قبل التعوذ سقط التعوذ ، فلا يعود إليه ، وكذلك إذا ترك التسمية ، وشرع في قراءة الفاتحة ، فإنه تسقط ، ولا يعود إليها ، كما يقول الحنفية .

هي وحد المفصل في المذاهب ، تحت الخط (١) وإنما تن الإطالة إذا كان المصلي مقبلاً منفرداً ، فإن كان مسافراً ، فلا تن عند ثلاثة من الأئمة ويخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وإن كان المصلي إماماً ، فيسن له التطويل بشرط وفصلة في المذاهب (٣) .

(١) الحنفية — قالوا : إن طوال المفصل من الحجرات ، إلى سورة البروج ، وأوساطه من سورة البروج ، إلى سورة لم يكن ، وقصاره من سورة لم يكن ، إلى سورة الناس ، فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر ، إلا أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ، ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء ، ويقرأ من قصاره في المغرب .

الشافعية — قالوا : إن طوال المفصل من الحجرات ، إلى سورة دعم يسلمون ، وأوساطه من سورة دعم ، إلى سورة والضحي ، وقصاره منها إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال المفصل في صلاة الصبح وصلاة الظهر ؛ ويسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح . إلا أنه يستثنى من ذلك صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن فيه أن يقرأ في ركعته الأولى سورة دعم — السجدة ، وإن لم تكن من المفصل ، وفي ركعته الثانية سورة — هل أتى ، بخمسة عشر ، ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء ، ومن قصاره في المغرب .

المالكية — قالوا : إن طوال المفصل من سورة الحجرات ، إلى آخر النساء ، وأوساطه من بعد ذلك إلى والضحي ، وقصاره منها إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال المفصل في الصبح والظهر ، ومن ساره في العصر والمغرب ، ومن أوساطه في العشاء ، وهذا كله مندوب عندهم لاسنة . الحنابلة — قالوا : إن طوال المفصل من سورة ق ، إلى سورة دعم ، وأوساطه إلى سورة والضحي ، وقصاره إلى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال المفصل في الصبح فقط ، ومن قصاره في المغرب فقط ، ومن أوساطه في الظهر والعصر والعشاء ، ويكره أن يقرأ في الفجر وغيره بأكثر من ذلك لعذر ، كسفر ، ومرض ، وإن لم يوجد تذكيره في الفجر فقط .

(٢) المالكية — قالوا : يندب التطويل المنفرد ، سواء كان مسافراً أو مقبلاً .

(٣) الشافعية — قالوا : يسن التطويل للإمام بشرط أن يكون إمام خصوصيين راضين بالتطويل بأن يصرحوا بذلك ، إلا في صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن للإمام فيه الإطالة بقراءة سورة السجدة ، كلها ، وسورة — هل أتى ، وإن لم يرضوا .

إحالة القراءة في الركعة الأولى

عن القراءة في الثانية ، وتفريج القدمين حال القيام

ومنها إحالة القراءة في الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية فإن سمى بينهما في القراءة فقد فاتته السنة ، وإن أطال الثانية على الأولى كره له ذلك ، إلا في صلاة الجمعة ، فيسن له أن يطيل الثانية فيها على الأولى ، ومعنى الإطالة في الركعة الأولى أن يأتي بآيات أكثر منها في الركعة الثانية إلا في صلاة الجمعة والعديد ، وفي حال الزحام ، فإنه يسن تطويل القراءة في الثانية عن الأولى ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة فأنظر منذهبهم تحت الحفظ (١) .

ومنها تفريج القدمين حال القيام ، بحيث لا يقرن بينهما ، ولا يوسع إلا بهذر ، كسمن ونحوه وقد اختلف في تقديره في المذاهب (٢) .

== المسالكية == قالوا : يندب التطويل للإمام بشروط أربعة : الأول : أن يكون إماماً لجماعة محصورين ، الثاني : أن يطلبوا منه التطويل بالسان الحال أو المقال ، الثالث : أن يعلم أو يظن أنهم يطيقون ذلك ، الرابع : أن يعلم ، أو يظن أن لا عذر لواحد منهم ، فإن تخلف شرط من ذلك ، فتقصير القراءة أفضل .

الحنفية == قالوا : تسن الإطالة للإمام إذا علم أنه لم ينقل بها على المقتدين ، أما إذا علم أنه ينقل فنكره الإطالة : لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالمعوذتين ، فلما فرغ قبل : أوجزت ؟ قال : « سمعت بكاء صبي : فطميت أن تفتن أمه ، ويلحق بذلك الضعيف والمرضى وذو الحاجة .

الحنابلة == قالوا : يسن للإمام التخصيف بحسب حال المأمومين

(١) المسالكية والحنابلة == قالوا : يندب تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ، ولو قرأ بها أكثر من الأولى بدون فرق بين الجمعة وغيرها ، فإن سمى بينهما أو أطال الثانية على الأولى ، فقد خالف الأولى ، على أن المسالكية يفرقون بين المندوب والسنة ، كما تقدم ، بخلاف الحنابلة ، وكذلك الشافعية لا يفرقون بين المندوب والسنة ومن هذا يتضح لكم معنى الوفاق والخلاف .

(٢) الحنفية == قدروا التفريج بينهما بقدر أربع أصابع ، فإن زاد أو نقص كره .

الشافعية == قدروا التفريج بينهما بقدر شبر . فيكره أن يقرن بينهما أو يوسع أكثر من ذلك كما يكره تقديم أحدهما على الآخر .

التسبيح في الركوع والسجود

ومنها أن يقول ، وهو راكع : سبحان ربى العظيم ^(١) ، وفى السجود : سبحان ربى الاعلى ؛ وفى عدد التسبيح الذى تزدى به السنة اختلاف فى المذاهب ذكرناه تحت الخط ^(٢) .

وضع المصلى يديه على ركبتيه ، ونحو ذلك

ومنها أن يضع المصلى يديه على ركبتيه حال الركوع ، وأن تكون أصابع يديه مفرجة ، وأن يمد الرجل عضديه عن جنبيه ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأنس رضى الله عنه : « إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك ، وفرج بين أصابعك ، وارفع يديك عن جنبيك » ، أما المرأة فلا تخاف بينهما ، بل تضعهما إلى جنبها ، لأنه أستر لها ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة ، وخالف المالكية فانظار مذهبهم تحت الخط ^(٣) .

== المالكية - قالوا : تفرغ القدمين مندوب لاسنة ، وقالوا : المندوب هو أن يكون بحالة متوسطة ، بحيث لا يضمهما ولا يوسعهما كثيراً ، حتى يتفاحش عرفاً ، ووافقه الخنابلة على هذا التقدير إلا أنه لا فرق عند الخنابلة بين تسميته مندوباً أو سنة .

(١) المالكية - قالوا : إن التسبيح فى الركوع والسجود مندوب ، وليس له لفظ معين ، والأفضل أن يكون باللهفظ المذكور .

(٢) الخنابية - قالوا : لا تحصل السنة إلا إذا أتى بثلاث تسبيحات ، فإن أتى بأقل لم تحصل السنة .

الخنابلة - قالوا إن الاتيان بصيغة التسبيح المذكورة واجب ، وما زاد على ذلك سنة . الشافعية - قالوا : يحصل أصل السنة بأى صيغة من صيغ التسبيح وإن كان الأفضل أن يكون بالصيغة المذكورة ، أما ما زاد على ذلك إلى إحدى عشرة تسبيحة : فهو الأكمل . إلا أن الإمام يأتى بالزيادة إلى ثلاث من غير شرط ، وما زاد على ذلك لا يأتى به ، إلا إذا صرح المأمورون بأنهم راضون بذلك .

المالكية - قالوا ليس للتسبيح فيها عدد معين

(٣) المالكية - قالوا : إن وضع يديه على ركبتيه ، وإبعاد عضديه عن جنبيه مندوب لاسنة . أما تفريق الأصابع أو ضمها فإنه يترك لطبيعة المصلى ، إلا إذا توقف عليه تمسك البدن من الركبتين .

تسوية المصلي ظهره وعنقه حال الركوع

ومنها أن يسوى بين ظهره وعنقه في حالة الركوع ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يسوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر ، وأن يسوى رأسه بعجزه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لم يرفع رأسه ، ولم يخفضها ، وهذه السنة متفق عليها .

كيفية النزول للسجود والقيام منه

ومنها أن ينزل إلى السجود على ركبتيه ، ثم يديه ، ثم وجهه ، وبالعكس ذلك عند القيام من السجود بأن يرفع وجهه ، ثم يديه ، ثم ركبتيه ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ؛ أما الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبه تحت الحفظ (١) ، على أن هذا إذا لم يكن به عذر ، أما إذا كان ضعيفاً ، أو لايس خف ، أو نحو ذلك ، فيفعل ما استطاع بالإجماع .

كيفية وضع اليدين حال السجود

وما يتعلق به

ومنها أن يهمل المصلي في حال السجود كفيه حذو منكبيه ، مضمومة الأصابع ، موجهة رؤوسها للقبلة ، وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الحفظ (٢) .

ومنها أن يعتمد الرجل في حال سجوده بطنه عن خلفه ، ومرفقيه عن جنبه ، وذراعيه عن الأرض ؛ وهذا إذا لم يترتب عليه إيذاء جاره في الصلاة ، وإلا حرم ، لأنه صلى الله عليه وسلم

(١) الشافعية — قالوا : يسن حال القيام من السجود أن يرفع ركبتيه قبل يديه ، ثم يقوم معتمداً على يديه ، ولو كان المصلي قوياً أو امرأة .

المالكية — قالوا : يندب تقديم اليدين على الركبتين عند النزول إلى السجود ، وأن يؤخرهما عن ركبتيه عند القيام للركعة التالية .

(٢) المالكية — قالوا يندب وضع اليدين حذو الأذنين أو قريبا في السجود ، مع ضم الأصابع وتوجيه رؤوسها للقبلة ؛

الحنفية — قالوا : إن الأفضل أن يضع وجهه بين كفيه ، وإن كان وضع كفيه حذاء منكبيه كحاصل به السنة أيضاً .

كان إذا سجد جافاً - باعد بين بطنه ونفذه - أما المرأة فيسن لها أن تلصق بطنها بخصبها بمداواة على سترها ، وهذا متفق عليه إلا عند المسالكية ، فانظر مذاهبهم تحت الخط ١١١ . ومنها أن تزيد العلماء نية عن قدر الواجب ، وهذا متفق عليه .

الجهر بالقراءة

ومن السنن الجهر بالقراءة للإمام والمنفرد في الركعتين الأوليين من صلاة المغرب والعشاء ، وفي ركعتي الصبح والجمعة ، وهذا متفق عليه عند المسالكية ، والشافعية : أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذاهبهم تحت الخط ١١٢ .

سجد الجهر والإسرار

في الصلاة

ومن السنن الإسرار لكل مصل ، فيما عدا ذلك من الفرائض الخمس ، وهو سنة عند ثلاثة من الأئمة ، وقال المسالكية : إنه مندوب لاسنة : أما الجهر والإسرار في غير الفرائض كالوتر ونحوه

(١) المسالكية - قالوا : يندب الرجل أن يبعد بطنه عن نفذه ، ومرفقه عن ركبه ، وضبعه عن جنبه إبعاداً وسطاً في الجميع .

(٢) الحنفية - قالوا : الجهر واجب على الإمام . وسنة المنفرد ، كما تقدم ، ثم إن المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية ، فله أن يجهر فيها ، وله أن يسر ، إلا أن الجهر أفضل . وكذلك المسبوق في الصلاة الجهرية بأن فاتته ركعة من الجمعة خلف الإمام أو الصبح أو العشاء أو المغرب ، ثم قام يقضيها ، فإنه مخير بين أن يسر فيها وبين أن يجهر ، ولا فرق في الصلاة الجهرية بين أن تكون أداه أو قضاء على الصبح ، فإذا فاتته صلاة العشاء مثلاً ، وأراد قضاءها في غير وقتها ، فإنه مخير بين أن يسر فيها أو يجهر : أما الصلاة السرية فإن المنفرد ليس مخيراً فيها بل يجب عليه أن يسر على الصبح ، وإن جهر في صلاة العصر أو الظهر مثلاً ، فإنه يكون قد ترك الواجب . ويكون عليه سجود السهو بناء على تصحيح القول بالوجوب ، أما المأموم فإنه يجب عليه الإنصات في كل حال ، كما تقدم .

الحنابلة - قالوا : المنفرد مخير بين الجهر والإسرار في الصلاة الجهرية .

والنوافل، ففيه تفصيل في المذاهب، فانظره تحت الخط (١)، وفي حد الجهر والإسرار للرجل والمرأة تفصيل في المذاهب، فانظره تحت الخط (٢).

(١) المالكية — قالوا: يندب الجهر في جميع النوافل الليلية، ويندب السر في جميع النوافل النهارية، إلا النافلة التي لها خطبة، كالعيد والاستسقاء، فيندب الجهر فيها.

الحنابلة — قالوا: يسن الجهر في صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر إذا وقع بعد التراويح، ويسر فيما عدا ذلك.

الشافعية — قالوا: يسن الجهر في العيدين، وكسوف القمر، والاستسقاء والتراويح، ووتر رمضان؛ وركعتي الطواف ليلاً أو وقت صبح، والإسرار في غير ذلك إلا نوافل الليل المطلقة، فيتوسط فيها بين الجهر والاسرار أخرى.

الحنفية — قالوا: يجب الجهر على الامام في كل ركعات الوتر في رمضان، وصلاة العيدين، والتراويح، ويجب الاسرار على الامام والمنفرد في صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية أما النوافل الليلية، فهو مخير فيها.

(٢) المالكية — قالوا: أقل الجهر الرجل أن يسمع من يليه، ولا حد لأكثره، وأقل سره حركة اللسان، وأعلى إسماعه نفسه فقط. أما المرأة فجهرها مرتبة واحدة، وهو إسماعه نفسها فقط، وسرها هو حركة لسانها على المعتمد.

الشافعية — قالوا: أقل الجهر أن يسمع من يليه، ولو واحداً، لافرق بين أن يكون رجلاً أو امرأة، إلا أن المرأة لا تجهر إذا كانت بمحضرة أجنبي، وأقل الاسرار أن يسمع نفسه فقط، حيث لا مانع.

الحنابلة — قالوا: أقل الجهر أن يسمع من يليه ولو واحداً، وأقل السر أن يسمع نفسه، أما المرأة، فإنه لا يسن لها الجهر، ولكن لا بأس بجهرها إذا لم يسمعها أجنبي؛ فإن سمعها أجنبي منعت من الجهر.

الحنفية — قالوا: أقل الجهر إسماعه غيره من ليس بقربه، كأهل الصف الأول، فلو سمع رجل، أو رجلان، فقول لا يجرى، وأعلى لا يحد له، وأقل المخافة إسماعه نفسه، أو من يقربه من رجل أو رجلين؛ أما حركة اللسان مع تسميع الحروف؛ فإنه لا يجرى على الأصح، أما المرأة فقد تقدم في مبحث ستر العورة أن صوتها ليس بعورة على المعتمد. وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في حكم الجهر بالقراءة في الصلاة، ولكن هذا مشروط بأن لا يتكون =

هيئة الجلوس في الصلاة

ومن السنن أن يضع المصلّي يديه على نعليه ، بحيث تكون رأس أصابعهما على الركبتين حالة الجلوس متجهة إلى القبلة ، وهذا الحكم متفق عليه . بين الشافعية ، والحنفية ، ومخالفة المالكية ، والحنابلة ، فالظاهر لديهم تحت الحظ (١) . أما هيئة الجلوس فإن فيها تفصيل المذاهب ، فالظاهر تحت الحظ (٢) .

== في صورتها نعمة : أولين ، أو تمطيط يرتب عليه ثوران الشهوة عند من يسهوها من الرجال فإن كان صوتها بهذه الحالة كان عورة : ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفيداً للصلاة ، ومن هنا منعت من الأذان .

(١) المالكية - قالوا : وضع يديه على نعليه مندوب لا سنة .

الحنابلة - قالوا : يكفي في تفصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون جعل رءوس الأصابع على الركبتين .

المالكية - قالوا : يشدب الإفضاء للرجل والمرأة ، وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الالفة اليسرى على الأرض ، ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى ، وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن إهام اليمنى على الأرض .

الحنفية - قالوا : يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ؛ وبوجه أصابعها نحو القبلة ؛ بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة ، ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على أليتها ، وتضع الفخذ على الفخذ ، وتخرج رجليها من تحت وكها اليمنى . الشافعية - قالوا : يسن الاقتراش ، وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ، وينصب قدمه اليمنى في جميع جهات الصلاة إلا الجلوس الأخير ، فإنه يسن فيه التورك بأن ياتق وتورك اليسرى على الأرض ؛ وينصب قدمه اليمنى ، إلا إذا أراد أن يستجد للهو ، فإنه لا يسن له التورك في الجلوس الأخير ، بل يسن له في هذه الحالة الاقتراش .

الحنابلة - قالوا يسن الاقتراش في الجلوس بين السجدةتين ، وفي التشهد الأول ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ، ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ، ويخرج رجليها من بينه ، ويثنى أصابعها جهة القبلة ، أما التشهد الأخير في الصلاة الرباعية والثلاثية ، فإنه يسن له التورك ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ويخرج رجليها عن بينه ؛ ويجعل أليته على الأرض .

والنوافل، ففيه تفصيل في المذاهب، فانظره تحت الخط (١)، وفي حد الجهر والإسرار للرجل والمرأة تفصيل في المذاهب، فانظره تحت الخط (٢).

(١) المالكية — قالوا: يندب الجهر في جميع النوافل الليلية، ويندب السر في جميع النوافل النهارية، إلا النافلة التي لها خطبة، كالعيد والاستسقاء، فيندب الجهر فيها.
الحنابلة — قالوا: يسن الجهر في صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر إذا وقع بعد التراويح، ويسر فيها عدا ذلك.

الشافعية — قالوا: يسن الجهر في العيدين، وكسوف القمر، والاستسقاء والتراويح، ووتر رمضان، وركعتي العاواف ليلاً أو وقت صبح، والإسرار في غير ذلك إلا نوافل الليل المطلقة، فيتوسط فيها بين الجهر والسرار أخرى.

الحنفية — قالوا: يجب الجهر على الإمام في كل ركعات الوتر في رمضان، وصلاة العيدين، والتراويح، ويجب الإسرار على الإمام والمنفرد في صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية أما النوافل الليلية، فهو مخير فيها.

(٢) المالكية — قالوا: أقل جهر الرجل أن يسمع من يليه، ولا حد لأكثره، وأقل سره حركة اللسان، وأعلاه إسماع نفسه فقط. أما المرأة لجهرها مرتبة واحدة، وهو إسماع نفسها فقط، وسرها هو حركة لسانها على المعتمد.

الشافعية — قالوا: أقل الجهر أن يسمع من يليه، ولو واحداً، لافرق بين أن يكون رجلاً أو امرأة، إلا أن المرأة لا تجهر إذا كانت بمحضرة أجنبي، وأقل الإسرار أن يسمع نفسه فقط، حيث لا مانع.

الحنابلة — قالوا: أقل الجهر أن يسمع من يليه ولو واحداً، وأقل السر أن يسمع نفسه، أما المرأة، فانه لا يسن لها الجهر، ولكن لا بأس بجهرها إذا لم يسمعها أجنبي؛ فإن سمعها أجنبي منعت من الجهر.

الحنفية — قالوا: أقل الجهر إسماع غيره من ليس بقربه، كأهل الصنف الأول، فأسمع رجلاً، أو رجلاً، فقط لا يهزئ، وأعلاه لا حد له، وأقل الخفاضة إسماع نفسه، أو من يقربه من رجل أو رجلين؛ أما حركة اللسان مع تصحيح الحروف؛ فإنه لا يهزئ على الأصح، أما المرأة فقد تقدم في صحتها، أن صوتها ليس بمعورة على المعتمد، وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في حكم الجهر بالقراءة في الصلاة، ولكن هذا مشروط بأن لا يكون =

هيئة الجلوس في الصلاة

ومن السنن أن يضع المصل يديه على فخذه ، بحيث تكون رأس أصابعهما على الركبتين حالة الجلوس متجهة إلى القبلة ، وهذا الحكم متفق عليه . بين الشافعية ، والحنفية ، وخالف المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت المطلب (١) . أما هيئة الجلوس فإن فيها تفصيل المذاهب ، فانظره تحت المطلب (٢) .

== في صورتها نفخة : أولين ، أو تمطيط يترتب عليه ثوران الشهوة عند من يسهوها من الرجال فإن كان صورتها بهذه الحالة كان عورة : ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مندوباً للصلاة ، ومن هنا منعت من الأذان .

(١) المالكية = قالوا : وضع يديه على فخذه مندوب لا سنة .

الحنابلة = قالوا : يكفي في تحصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون جعل رموس الأصابع على الركبتين .

المالكية = قالوا : يندب الإبقاء للرجل والمرأة ، وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الالفة اليسرى على الأرض ، ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى ، وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن إصبع اليمنى على الأرض .

الحنفية = قالوا : يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ؛ ويوجه أصابعها نحو القبلة ؛ بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة ، ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على أليتيها ، وتضع الفخذ على الفخذ ، وتخرج رجليها من تحت وركبتيها . الشافعية = قالوا : يسن الاقتراش ، وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ، وينصب قدمه اليمنى في جميع جهات الصلاة إلا الجلوس الأخير ، فإنه يسن فيه التورك بأن يفرش رجليه الأيسر على الأرض ؛ وينصب قدمه اليمنى ، إلا إذا أراد أن يسجد لله ، فإنه لا يسن له التورك في الجلوس الأخير ، بل يسن له في هذه الحالة الاقتراش .

الحنابلة = قالوا : يسن الاقتراش في الجلوس بين المصنفين ، وفي الأشهاد الأول ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ، ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ، ويخرج رجليها من تحت ، ويثنى أصابعها جهة القبلة ، أما الأشهاد الأخير في الصلاة الرباعية والثلاثية ، فإنه يسن له التورك ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ، ويخرج رجليها عن يمينه ؛ ويجعل أليتيه على الأرض .

الإشارة بالإصبع السبابة في التشهد

وكيفية السلام

ومنها أن يشير بسببته في التشهد على تفصيل في المذاهب ^(١) .
ومنها الالتفات بالتسليم الأولى جهة اليمين حتى يرى خده الأيمن ، والالتفات بالتسليم الثانية جهة اليسار حتى يرى خده الأيسر ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الحظ ^(٢) .

(١) المالكية — قالوا : يندب في حالة الجلوس للتشهد أن يقدم ماعدا السبابة والإبهام تحت الإبهام من يده اليمنى : وأن يمد السبابة والإبهام ، وأن يحرك السبابة دائماً يميناً وشمالاً تحريكاً وسطاً .

الحنفية — قالوا : (ولا يشير بسببته عند الشهادة وعليه الفحوى) كما في المولوية والحنفية والحنفية وعمدة المفتي وعمامة الفتاوى ^(٣) .
ليس لناسوى قوانين الأول وهو المشهور في المذهب بسط الأصابع بدون إشارة الثاني بسط الأصابع إلى حين الشهادة فبعد عند خاورنغ السبابة عند التي يضعها عند الأشتات (تنوير) و (ابن عابد) الحنابلة — قالوا : يقدم المفضل والبصر من يده ، ويتعلق بإبهامه مع الوسطى ، ويشير بسببته في تشهده ودعائه عند ذكر اهطل الجلالة ، ولا يحركها .

الشافعية — قالوا : يقبض جميع أصابع يده اليمنى في تشهده إلا السبابة ، وهي التي تلي الإبهام ، ويشير بها عند قوله لا اله إلا الله ، ويدبر رفعها بلا تحريك إلى القيام في التشهد الأول ، والسلام في التشهد الأخير ، ناظراً إلى السبابة في جميع ذلك ، والأفضل قبض الإبهام بجنبها ، وأن يضمها على طرف راحته .

(٢) المالكية — قالوا : يندب للأمام أن يبين بتسليمه التحليل ، وهي التي يخرج بها من الصلاة ، وأما سلامه على الإمام فهو سنة ، ويسكون جهة القبلة ، كما يبين أيضاً أن يسلم على من على يمينه من المأمومين إن شاركه في ركعة فأكثر ، وأما القن والامام ، فلا يسلم كل منهما إلا تسليمة واحدة هي التسليم التحليل ، ويندب لهما أن يبدأ بالجهة القبلة ويختتمها عند النطق بالكاف والميم من تليهما ، لجهة اليمين بحيث يرى من خلفهما صفة وجههما ، ويجزئ ^(٤) .

نية المصلي من على يمينه ويساره بالسلام

يسن أن ينوي المصلي بسلامه الأول من على يمينه ، وبسلامه الثاني من على يساره ، على تفصيل في المذاهب (١) .

الصلاة على النبي في التشهد الأخير

ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير ، وأفضلها أن يقول : « اللهم صلى على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد » وهذه الصيغة سنة عند المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الحفظ (٢) .

== في غير التسليمة التحليل : سلام عليكم ، وعليك السلام : والأولى عدم زيادة : ورحمة الله وبركاته في السلام مطلقاً ، إلا إذا قصد مراعاة خلاف الحنابلة ، فيزيد : ورحمة الله ، مسلماً على اليمين واليسار . (١) الحنفية — قالوا : يسن في كيفية السلام أن يسلم عن يمينه أولاً ، ثم على يساره حتى يرى بياض خده الأيمن والأيسر ، فإذا نسي وسلم على يساره ابتداء ، سلم على يمينه فقط ، ولا يعيد السلام على يساره ثانياً ، أما إذا سلم تلقاء وجهه ، فإنه يسلم عن يمينه ويساره ، والسنة أن يقول : « السلام عليكم ورحمة الله » ، وأن تكون الثانية أخفض من الأولى ، ثم إن كان إماماً ينوي بضمير الخطاب المصلين من الإنس والجن والملائكة ، وإن كان مقتدياً ينوي إمامه والمصلين ، وإن كان منفرداً ينوي الملائكة الحفظة .

الشافعية — قالوا : ينوي السلام على من لم يسلم عليه من ملائكة ومؤمني إنس وجن ، وينوي الرد على من سلم عليه من إمام ومؤمن من ابتداء جهة السلام إلى نهايتها .

الحنابلة — قالوا : يسن له أن ينوي بالسلام الخروج من الصلاة ، ولا يسن له أن ينوي به الملائكة ومن معه في الصلاة ، ولكن إن نوى به الخروج من الصلاة مع السلام على الحفظة ومن معه فلا بأس .

المالكية — قالوا : يندب أن يقصد المصلي بالتسليمة الأولى الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة إن كان غير إمام ، وإن كان إماماً قصد الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقتدين ، وليس على الإمام والفد غيرها : بخلاف المأموم ، كما تقدم .

(٢) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الثاني فرض ، كما تقدم تفصيله في مذهب كل واحد منهما في « فرائض الصلاة » .

الدعاء في التشهد الأخير

ومنها الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه تفصيل في المذاهب ^(١) .

== والأفضل عند الحنابلة أن يقول : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد » وقد زاد متأخرو الشافعية لفظ السيادة ، فيقول : « سيدنا محمد ، وسيدنا إبراهيم » :
(١) الحنفية -- قالوا : ليس أن يدعو بما يشبه ألفاظ القرآن ، كأن يقول : « ربنا لا تزغ قلوبنا » أو بما يشبه ألفاظ السنة ، كأن يقول : « اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم » ، ولا يجوز له أن يدعو بما يشبه كلام الناس ، كأن يقول : اللهم زوجني فدايته ، أو أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب ، لأنه يبطلها قبل العتود بقدر التشهد ، وبفوت الواجب بعده قبل السلام .
المالكية -- قالوا : يندب الدعاء في الجلوس الأخير بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وله أن يدعو بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة ، والأفضل الوارد ، ومنه : اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأئمتنا وللمسلمين سبقتنا بالإيمان مغفرة عزماً ، اللهم اغفر لنا ما قدمنا ، وما أخرنا ، وما أسررنا ، وما أعلنا ، وما أنت أعلم به منّا ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار .

الشافعية -- قالوا : ليس الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل السلام بخيرى الدين والدنيا ، ولا يجوز أن يدعو بشيء محرم أو مستحيل أو معلق ، فإن دعا بشيء من ذلك بطلت صلاته ، والأفضل أن يدعو بالمسأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كأن يقول : « اللهم اغفر لي ما قدمت ، وما أخرت ، وما أسررت ، وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم ، وأنت المؤخر لا إله إلا أنت » ، رواه مسلم . ويستأن أن لا يزيد الإمام في دعائه عن قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

الحنابلة -- قالوا : ليس للدعوى بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير أن يقول : « أعوذ بالله من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » ، وله أن يدعو بما ورد أو بأمر الآخرة ، ولو لم يشبه ما ورد ، وله أن يدعو ==

مندوبات الصلاة

قد عرفت ما ذكرناه قبل أن الشافعية ، والمثابلة لا يفرقون بين المندوب والسنة والمستحب . فكأنها عندهم بمعنى واحد ، وقد تقدمت سائر الصلاة مفصلة وبجملتها ، فهي تسمى عندهم مندوبا ومنسجحا ، كما تسمى سنيا . أما الذين يفرقون بين المندوب والسنة ، وهم المالكية ، والحنفية فقد ذكرنا مندوبات الصلاة عندهم تحت الخط ١١ .

== اشخص معين بغير كاف الخطاب ، وتبطل الصلاة بالدعاء بكاف الخطاب ، كأن يقول : اللهم أدخلك الجنة يا ربي . أما لو قال : اللهم أدخله الجنة ، فلا بأس به ، وليس له أن يدعو بما يقصد منه ملاذ الدنيا وشهواتها كأن يقول : اللهم ارزقني جارية حسنة ، أو طعاما لذيقا ونحوه ، فإن فعل ذلك بطلت صلاته ، ولا بأس بإطالة الدعاء ما لم يشغى على مأموم

(١) المالكية . قالوا : مندوبات الصلاة ثمانية وأربعون : نية الأداء والقضاء في محلهما : نية عدد الركعات ، الخشوع ، وهو استحضار عظمة الله وهيبته ، وأنه لا يعبء سواه ، وهذا هو المندوب ، وأما أصل الخشوع فواجب : رفع اليدين عند التكبير الإحرام فقط وإرسالهما بوقار ، إكمال سورة الفاتحة ، تطويل قراءة الصبح والظهر ، مع ملاحظة أن الظهر دون الصبح ، تقصير القراءة في العصر والمغرب : توسط القراءة في المصلي : تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ومساواتها لها وتطويل الثانية عن الأولى بخلاف الأولى ، كما تقدم ، إسماع المصلي نفسه القراءة في الصلاة السرية : قراءة المسأوم في الصلاة السرية : تأمين المسأوم والفتن مطلقا ، أن في السرية والجهرية : تأمين الإمام في الصلاة السرية فقط : الإصرار بالتأمين : تسوية المصلي ظهره في الركوع ، وضع يديه على ركبتيه فيه تمسكين اليدين من الركبتين فيه أيضا ، نصب الركبتين : التسبيح في الركوع ، بأن يقول : سبحان ربّي العظيم ، كما تقدم ، مبادأة الرجل مرفقيه عن يمينه : التعميد للذ والمقتدى : التكبير حال الخفض والرفع إلا في القيام من اثنتين ، فينظر بالتكبير حتى يستقل قائما ، ولا يقوم المسأوم من اثنتين حتى يستقل إمامه ، تمسكين اليدين من الأرض في السجود : تقديم اليدين على الركبتين عند الهوى له : تأخيرهما عن الركبتين عند القيام ، وضع اليدين عند الأذنين ، أو قربهما في السجود ، مع ضم أصابعهما ، وجعل رءوسهما للقبلة ، أن يبعد الرجل في السجود مرفقيه عن ركبتيه ، ويطأه عن يمينه ، وضعية عن يمينه مع مراعاة التوسط في ذلك ، وأما المرأة فتسكون منضمة لبناء أمرها على السرا ، كما تقدم : ==

سـترة المصلي

يتعلق بهامباحث : أولاً : تعريفها ، ثانياً : حكمها ثالثاً : شروطها وما يتعلق بها ، أما تعريفها فهي ما يجعله المصلي أمامه من كرسي ، أو عصا ، أو حائط ، أو سرير : أو غير ذلك لمنع مرور أحد بين يديه ، وهو يصلي ، ولا فرق بين أن تكون السترة مأخوذة من شيء ثابت كالجدار والعمود أولاً عند الأئمة الثلاثة ، ومخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الحفظ ^(١) .

= رفع العجز في السجود ، الدعاء فيه ، التسبيح فيه ، الإفضاء في الجلوس كله ، وقد تقدم تفصيله ، وضع الكفين على رأس الفخذين في الجلوس ، تفرج ما بين الفخذين في الجلوس ، عدم ماعد السبابة والابهام من أصابع اليد اليمنى تحت إبهامها في جلوس التشهد مطبقاً ، مع مذهب السبابة والابهام ، وتحريك السبابة دائماً ، يميناً وشمالاً ، القنوت في صلاة الصبح خاصة : كونه قبل الركوع في الركعة الثانية ، لفظه الخاص : اللهم إنا نستعينك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونوكل عليك ، ونخضع لك ؛ ونخلع ، ونترك من كفرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ، ونخاف عذابك الجذ ، إن عذابك بالكافرين ملحق ؛ وهو رواية الامام مالك ، دعاء قبل السلام ، كونه سرا ، كون التشهد سرا ، تعميم الدعاء ، التيامن بقسامة التحليل فقط .

الحنفية — قالوا : المندوب والآداب والمستحب بمعنى واحد ، وهو ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يواظب عليه ، كما تقدم ، فمن آداب الصلاة أن لا ينظر المصلي إلى شيء يشغله عنها . كان يقرأ مكتوباً بالحائط ، أو يتأهى بنقوشه ، أو نحو ذلك ؛ أو ينظر في قيامه إلى موضع سجوده وفي ركوعه إلى ظاهر قدميه ، وفي سجوده إلى ما لان من أنفه ؛ وفي قعوده إلى حجره ، وفي سلامه إلى كتفيه ، الاجتهاد في دفع السعال الطارئ قهراً بقدر الاستطاعة ، أما السعال المتصنع ، وهو الحاصل بغير عذر ، فإنه مبطل للصلاة إذا اشتغل على حروف كالحشاء ، كما يأتي ، الاجتهاد في دفع التثاؤب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « التثاؤب إني الصلاة من الشيطان ، فإذا تثاؤب أحدكم فليستكظم ما استطاع ، أي فليمدفحه ، بنحو أخذ شفته السفلى ، بين أسنانه ، فإن لم يستطع ذلك غطى فبه يكمه . أو بظاهر يده اليسرى ، التسمية بين القائمة والسورة ، أن يفرج لرجل يديه من كفيه عند التحريمة أما المرأة فلا تفعل ذلك محافظة على سترها ، أن يقوم المصلي عند سماع ، حتى على الصلاة ، عن يمين الصلاة ، شروع الامام في الصلاة بالفعل عند قول المبلغ : قد قامت الصلاة ، ليتحقق القول بالفعل أن يدفع المصلي من يمين يديه بإشارة خفيفة ولا يزيد على ذلك .

(١) الشافعية — قالوا : إن مراتب السترة أربع لا يصبح الانتقال عن مرتبة منها إلى التي =

وأما حكمها فهو النديب ، فيندب للمصل اتخاذ هذه السترة باتفاق ، وقد عرفت أن الشافعية والحنابلة لا يفرقون بين المندوب والسنة ؛ فيقولون : إن اتخاذا السترة سنة ، كما يقولون : إنه مندوب ؛ على أن الحنفية ؛ والمالكية الذين يقولون : إن اتخاذا السترة مندوب أقل من السنة ، فإنهم يقولون : إذا صلى شخص في طريق الناس بدون سترة ، ومن أحد بين يديه بالفعل يأثم لعدم احتياطه بهصلاته في طريق الناس ، أما الشافعية ، والحنابلة فإنهم يقولون لا يأثم فيه ؛ وإنما يسكره فقط ، كما سيأتي ، في المبحث الذي بعدهذا ، وترك السترة لا يأثم فيه باتفاق وإنما يندب اتخاذا السترة للإمام والمفرد ، أما المأموم فلا يندب له ، لأن سترة الإمام سترة المأموم ، وأما شروطها فهي مختلفة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١)

== تلخيصاً لإلا إذا لم تسهل الأولى ، فالمرتبة الأولى : هي الأشياء الثابتة الظاهرة : كالجدران والعمد ، والمرتبة الثانية : العصا المفروزة ونحوها ، كالأثاث إذا جمعه أمامه بقدر ارتفاع السترة ، المرتبة الثالثة : المصلي التي يتخذها للصلاة عليها من سجادة وعباءة ونحوها ، بشرط أن لا تكون من فرش المسجد ، فإنها لا تنكفي في السترة ، المرتبة الرابعة : الخط في الأرض بالطول أو بالعرض وكونه بالعرض أولى ويشترط في المرتبة الأولى والثانية أن تكون ارتفاع ثلثي ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ما بينهما وبين المصلي عن ثلاثة أذرع فأقل من رموس الأصابع بالنسبة للناظم ، ومن الركبتين بالنسبة للجالس ، ويشترط في المرتبة الثالثة ، والرابعة أن يكون امتدادهما جهة القبلة ثلثي ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ما بين رموس الأصابع ونهاية ما وضعه من جهة القبلة عن ثلاثة أذرع .

(١) الحنفية — قالوا : يشترط في السترة أمور : أحدها : أن تكون طول ذراع فأكثر ، أما خلفها فلا حد لأقله ، فنصيح بأي ساتر ، ولو كان في غائط القلم ونحوه ، ثانياً : أن تكون مستقيمة ، فلا تصح السترة إذا كانت مأخوذة من شيء به اعوجاج ، ثالثاً : أن تكون المصافة بينها وبين قدم المصلي قدر ثلاثة أذرع ، فإذا وجد المصلي ما يصلح أن يكون سترة ، ولكنه لم يمكنه أن يفرزه في الأرض لصلايتها ، فإنه يصح أن يضعه بين يديه عرضاً أو طولاً ، ولكنه وضعه عرضاً أفشلاً ، فإن لم يجد المصلي شيئاً يجعله سترة ، فإنه يخط بالأرض خطاً في شكل الملال ، وإذا خط خطاً مستقيماً أو موهجاً ، فإنه يصح ، ولكنه الشكل الأول أفضل ؛ ويصح أن يستتر بظهر الأديم ، ولو كان أمام المصلي شخص جالس ، فله أن يصلي إلى ظهره ، ويجعله سترة ، أما إذا كان جالساً ووجهه إلى المصلي ، فإنه لا يصح الاستتار به ؛ بشرط أن لا يكون الأديم كافراً أو امرأة ==

== أجنبية، وإذا كان يملك المصلي سترة منصوبة أو نجسة، فإنه يصح أن يستتر بها وإن كان الذهب حراماً.

الشافعية — قالوا: يشترط في السترة أن تكون ثلثي ذراع على الأقل طولا، وأما غلظها فلا حد لأقله، كما يقول الحنفية، والحنابلة، وخالف المالكية، كما ستعرفه في مذهبه، وأن تكون مأخوذة من شيء مستويا مستقيما؛ كما يقول الحنفية؛ والحنابلة أيضاً، وأن يكون بينها وبين المصلي قدر ثلاثة أذرع من ابتداء قدميه، وفاقاً للحنفية، والحنابلة، وخلافاً للمالكية الذين قالوا: يكفي أن يكون بين المصلي وسترته قدر مرور الشاة زائداً على محل ركوعه أو سجوده، بل يكفي أن يكون قدر مرور الحرة، وتسن السترة المصلي سواء خاف أن يمر أحد بين يديه أو لا، وفاقاً للحنابلة، وخلافاً للمالكية، والحنفية، فإن وجد ما يصاح أن يكون سترة، وتقدر غرضه بالأرض لصلاتها فإنه يضعه بين يديه عرضاً أو طولا؛ ووضعه بالعرض أولى، كما يقول الحنفية، والحنابلة، وخالف المالكية، فقالوا: لا يكفي وضعه على الأرض طولا أو عرضاً، بل لابد من وضعه منصوباً، فإن لم يجد شيئاً أصلاً، فإنه يحفظ خطأ بالأرض مستقيماً عرضاً أو طولا، وكونه بالطول أولى، وهذا الحكم قد خالف فيه الشافعية باقي الأئمة الذين قالوا: إن الأولى أن يكون الخيط مقوساً كالللال، ولا يصح الاستتار بظهور الأديم أو بوجهه مطلقاً، عند الشافعية، خلافاً للمالكية، والحنفية الذين قالوا: يصح الاستتار بظهور الأديم دون وجهه، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا: يصح الاستتار بظهور الأديم وبوجهه. ويصح الاستتار بالسترة المنصوبة، وفاقاً للحنفية، والمالكية، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا: لا يصح الاستتار بالسترة المنصوبة، والصلاة إليها مكروهة، وكذا يصح الاستتار بالسترة النجسة، وفاقاً للأئمة؛ ما عدا المالكية الذين قالوا: لا يصح الاستتار بشيء نجس، أو متنجس؛ كقفصة المرحاض ونحوها.

المالكية — قالوا: يشترط في السترة أن تكون طول ذراع، فأكثر؛ وأن لا تنقل عن غاقل الريح، وأن يكون بين المصلي وبين سترته قدر مرور الحرة، أو الشاة، زائداً على محل ركوعه وسجوده، وأن تكون منصوبة. فلا تقدر غرضها بالأرض لصلاتها، فإنه لا يكفي وضعها بين يديه عرضاً أو طولا؛ ويصح الاستتار بظهور الأديم لا بوجهه، بشرط أن لا يكون كافراً، ولا امرأة أجنبية، ويصح الاستتار بالسترة المنصوبة، وإن كان الذهب حراماً، أما السترة النجسة، فإنه لا يصح الاستتار بها؛ وإن لم يجد شيئاً يجده سترته. فإنه يحفظ بالأرض خطأ، والأولى أن يكون الخيط مقوساً، كالللال، ولا فرق بين أن تكون السترة جداراً، أو حصاً أو كرسياً، ==

حكم المرور بين يدي المصلي

يحرم المرور بين يدي المصلي ، ولو لم يتخذ سترة بلا عذر ، كما يحرم على المصلي أن يتعرض بصلاته لمرور الناس بين يديه ، بأن يصلي بدون سترة بمكان يسكن فيه المرون إن مر بين يديه أحد فيأثم بمرور الناس بين يديه بالفعل لا بترك السترة فلو لم يمر أحد لا يأثم ، لأن اتخاذ السترة في ذاته ليس واجباً ، ويأثم إن تعرض المصلي ، وكان البار مندوحة ؛ ولا يأثم إن لم يتعرض المصلي ، ولم يكن البار مندوحة ، وإذا قصر أحدهما دون الآخر أثم وحده ، وهذه الأحكام متفق عليها بين الحنفية ، والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويجوز المرور بين يدي المصلي لسد فرجة في الصف ، سواء كان موجوداً مع المصلين قبل الشروع في الصلاة ، أو دخل وقت الشروع فيها ، وهذا الحكم متفق عليه ، ما عدا المالكية ،

= أو نحو ذلك باتفاق ، وقد ذكرنا لك المتفق عليه ، والمختلف فيه في مذهب الشافعية قبل هذا ، فارجع إليه إن شئت :

الحنابلة — قالوا يشترط أن تكون طول ذراع أو أكثر ، ولا حد لغلظها ، كما يقول الحنفية ، والشافعية ، وأن تكون مستوية مستقيمة ، فلا تصح بشيء مومج ، وأن يكون بينها وبين قدمي المصلي قدر ثلاثة أذرع ، وإذا لم يمكن أن يفرز السترة في الأرض لصلايتها ، فإنه يضمها بين يديه عرضاً ، وهو أولى من وضعها طولاً ، وإن لم يجد شيئاً أصلاً خط بالأرض خطأ كالحلال ، وهو أولى من غيره من الخطوط ، ويصح الاستئثار بظهر الأدمى ووجهه ، بشرط أن يكون مسلماً ، وأن لا تكون امرأة أجنبية ، ولا يصح الاستئثار بالسترة المغصوبة أما المنجسة فيصح السترة بها .

(١) الشافعية — قالوا : لا يحرم المرور بين يدي المصلي ، إلا إذا اتخذ سترة بشرائطها المتقدمة وإلا فلا حرمة ولا كراهة ، وإن كان خلاف الأولى ، فإذا تعرض المصلي للبرور بين يديه ، ولم يتخذ سترة ، ومر أحد بين يديه فلا إثم على واحد منهما : نعم يسكره المصلي أن يصلي في مكان يكون فيه عرضة لمرور أحد بين يديه ، سواء مر أحد بين يديه أو لم يمر ،

الحنابلة — قالوا : إن تعرض المصلي بصلاته في موضع يحتاج للبرور فيه يسكره له مطلقاً سواء مر أحد أو لم يمر بين يديه ، كما يقول الشافعية ، والكراهة خاصة بالمصلي ، أما البار فإنه يأثم مادامت له مندوحة للبرور من طريق أخرى .

فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، كما يجوز مرور من يطوف بالبيت بين يدي المصلي على تفصيل في المذاهب (٢) ، وفي القدر الذي يحرم المرور فيه بين يدي المصلي اختلاف المذاهب (٣) .

ويسن للمصلي أن يدفع المائر بين يديه بالإشارة بالعين أو الرأس أو اليد ، فإن لم يرجع في دفعه بما يستطيعه ، ويقدم الأسهل فالأسهل ، بشرط أن لا يعمل في ذلك عملاً كثيراً يفسد الصلاة ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ؛ أما الحنفية والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ،

(١) المالكية — قالوا الداخل الذي لم يشرع في الصلاة لا يجوز له ذلك ، إلا إذا تعين ما بين يدي المصلي طريقاً له .

(٢) المالكية — أجازوا المرور بالمسجد الحرام أمام مصلي لم يتخذ سترة ، أما المستتر فالمرور بين يديه كغيره ، وكذلك يسكره مرور الطائف أمام مستتر ، وأما أمام غيره فلا .

الحنفية — قالوا : يجوز لمن يطوف بالبيت أن يمر بين يدي المصلي ، وكذلك يجوز المرور بين يدي المصلي داخل الكعبة ، وخلف مقام إبراهيم عليه السلام ، وإن لم يكن بين المصلي والمسار سترة .

الحنابلة — قالوا : لا يحرم المرور بين يدي المصلي بمسككها وحرمها .

الشافعية — قالوا : يجوز مرور من يطوف بالبيت أمام المصلي مطلقاً .

(٣) الحنفية — قالوا : إن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء فيحرم المرور بين يديه من موضع قدمه إلى موضع سجوده وإن كان يصلي في مسجد صغير ، فإنه يحرم المرور من موضع قدمه إلى عاتق القبلة ، وقدر بأربعين ذراعاً على المختار .

المالكية — قالوا إن صلى لسترة حرم المرور بينه وبين سترته ، ولا يحرم المرور من وراءها ، وإن صلى لخبر سترة حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط .

الشافعية — قالوا : إن القدر الذي يحرم المرور فيه بين المصلي وسترته هو ثلاثة أذرع فأقل .

الحنابلة — قالوا : إن اتخذ المصلي سترة حرم المرور بينه وبينها ولو بعدت ، وإن لم يتخذ سترة حرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من قدمه .

(٤) الحنفية — قالوا : يرخص له في فعل ذلك ، وإن لم يعدوه سنة ، وليس له أن يزيد على نحو الإشارة بالرأس أو العين أو التسليم ، والدراة أن تصفق بيديها مرة أو مرتين .
المالكية — قالوا : يندب له أن يدفع المائر بين يديه .

هذه هي أحكام السترة ، وهي من السنن أو المندوبات الخارجة عن هيئة الصلاة ، وبقي من هذه السنن الأذان ، والإقامة ، وسيأتي بيانها .

مكروهات الصلاة

العيب القليل بيده ، في ثوبه ، أو لحيته ، أو غيرها

وأما مكروهاتها : فمن العيب القليل بيده في ثوبه ، أو لحيته ، أو نحو ذلك بدون حاجة ، أما إذا كان لحاجة ، كإزالة العرق عن وجهه أو التراب المزدى ، فلا يكره .

فرقة الأصابع وتشبيكها في الصلاة

يكره فرقة الأصابع لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تفرق أصابعك وأنت في الصلاة » . رواه ابن ماجه ؛ ويكره تشبيك الأصابع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً شبك أصابعه في الصلاة فخرج صلى الله عليه وسلم يدينها ، رواه الترمذى ، وابن ماجه .

وضع المصلي يده على خاصرته والتفاتة

يكره أن يضع المصلي يده على خاصرته ، وكذا يكره أن يلتفت يمينا أو يسارا لغير حاجة ، كتحفظ متاعه ، وفيه تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : المكروه هو الالتفات بالهتق فقط ، أما الالتفات بالعين يمنة أو يسرة لبساح ، وبالصدر إلى غير جهة القبلة قدر ركن كامل مبطل للصلاة .
الشافعية — قالوا : يكره الالتفات بالوجه ، أما بالصدر فمبطل مطلقاً ، لأن فيه انحرافاً عن القبلة .

المالكية — قالوا : يكره الالتفات مطلقاً ، ولو بجميع جهته ما دامت رجلاه للقبلة ، وإلا بطلت الصلاة .

الحنابلة — قالوا : إن الالتفات مكروه ، وتبطل الصلاة به إن استدبر بجملته ، أو استدبر القبلة مالم يكن في الشدة خوف ، فلا تبطل الصلاة إن التفت بجملته ، ولا تبطل لو التفت بصدرة ووجهه ، لأنه لم يستدبر بجملته .

وضع الآلية على الأرض ونصب الركبة في الصلاة

ومنها الإقعام ، وهو أن يضع اليديه على الأرض ، وينصب ركبتيه ، لقول أبي هريرة رضي الله عنه : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقر كنقر الديك ، وإقعام كإقعام السكب ، والنفات كالفات التعلب » ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

مد الذراع وتشمير السكم عنه

ومنها إفراش ذراعيه ، أي مدها ، كما يفعل السبع ، ومنها تشمير كفيه عن ذراعيه ، وهو مكروه باتفاق ، إلا أن للمالكية تفصيلاً ، فانظره تحت الخط (٢) .

الإشارة في الصلاة

ومنها الإشارة بالعين أو الحاجب واليد ونحوها ، إلا إذا كانت الإشارة للحاجة ، كرد السلام ونحوه ، فلا تسكره ؛ وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

شد الشعر على مؤخر الرأس عند الدخول في الصلاة أو بعده

ومنها عقص شعره ، وهو شده على مؤخر الرأس ، بأن يفعل ذلك قبل الصلاة ، ويصلي وهو

(١) المالكية — قالوا : الإقعام بهذا المعنى محرم ، ولا يبطل الصلاة على الأظفار ، وأما المكروه عندم فله أربع صور : منها أن يجعل بطون أصابعه للأرض ناصباً قدميه ، جاءعاً ليقبّه على عقبه ، أو يجلس على القدمين وظهورهما للأرض .

(٢) المالكية — قيدوا ذلك بأن يكون لأجل الصلاة ، وأما إذا كان مشمراً قبل الدخول فيها للحاجة ودخلها كذلك ، أو شمر في الصلاة لأجلها فلا كراهة .

(٣) الحنفية — قالوا : تسكره الإشارة مطلقاً ، ولو كانت لرد السلام ، إلا إذا كان المصلي يدفع المسار بين يديه ؛ فإن له أن يدفعه بالإشارة ونحوها ، كما تقدم .

المالكية — قالوا : الإشارة باليد أو الرأس لرد السلام واجبة في الصلاة ، أما السلام بالإشارة ابتداء فهو جائز على الراجح ، ويجوز الإشارة لأي حاجة إن كانت خفيفة ، وإلا منعت ، وتسكره لرد على مشمت .

على هذه الحالة ، أما فعله في الصلاة فمبطل ، إذا اشتمل على عمل كبير ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت المخط (١) .

رفع المصلي ثوبه من خلفه أو قدامه وهو يصلي

منها رفع ثوبه بين يديه ، أو من خلفه في الصلاة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أجد على سبعة أعظم ، وأن لا أكف شراً ولا ثوباً » ورواه الشيخان ،

اشتغال الصائم ، أو لف الجسم في الحرام ونحوه

ومنها الاندراج في الثوب ، كالحرام ونحوه ، بحيث لا يدع منفذاً يخرج منه يديه ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتغال الصائم ، فإن لم يكن له إلا ثوب فليتر به ، ولا يشتمل اشتغاله اليهود ، وهذا مكروه عند المالكية ، والحنفية ، أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت المخط (٢) .

سدل الرداء على الكتف ونحوه

ومنها أن يسدل رداءه على كتفيه — كالحرام والملاءة — بدون أن يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر ، وأن يغطي الرجل فاه ، وهذا إن كان بغير عذر ، وإلا فلا يكره .
ومنها الاضطباع ، وهو أن يجمل الرداء تحت إبطه الأيمن ، ثم يلقى طرفه على كتفه الأيسر ، ويترك الآخر مكشوفاً ، وهذا مكروه عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت المخط (٣) .

(١) المالكية — قالوا : ضم الشعر إن كان لأجل الصلاة كره ، وإلا فلا .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن اشتغال الصائم المكروه ، هو أن يجمل وسول رداءه تحت يديه الأيمن ، ويجعل طرفه على عاتقه الأيسر من غير أن يكون تحت ثوب آخر ، وإلا لم يكره الشافعية — لم يذكروا اشتغال الصائم في مكروهات الصلاة

(٣) المالكية — قالوا : إلقاء الرداء على الكتفين مندوب ، بل يتأكد لإمام المسجد ، ويندب أن يكون طوله ستة أذرع ، وعرضه ثلاثة إن أمكن ذلك ، ويقوم مقامه (البرنس) .
الشافعية — لم يذكروا سدل الرداء المذكور في مكروهات الصلاة .

إتمام قراءة السورة حال الركوع

ومنها إتمام قراءة السورة حال الركوع ، أما إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع فبطل للصلاة حيث كانت قراءة الفاتحة فرضاً ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

الإتيان بالتكبير ونحوها في غير محلها

ومنها الإتيان بالأذكار المشروعة للانتقال من ركن إلى ركن في غير محلها ، لأن السنة أن يكون ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهاءه عند انتهائه ، فيكره أن يكبر للركوع مثلاً بعد أن يتم ركوعه ، أو يقول : « سمع الله لمن حمده » بعد تمام القيام ، بل المطلوب أن يسأل الانتقال بالتكبير وغيره من أوله إلى آخره ، وهذا الحكم عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

تغميض العينين ، ورفع البصر إلى السماء في الصلاة

ومنها تغميض عينيه إلا لمصلحة ، كتغميضها مما يوجب الاشتغال والتلهي ، وهذا متفق عليه . ومنها رفع بصره إلى السماء ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء — أي في الصلاة — ليتننّ أو لتخطفن أبصارهم » رواه البخاري ، وهذا مكروه مطلقاً عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية — قالوا : إن إتمام قراءة الفاتحة حال الركوع مكروه كإتمام قراءة السورة حاله ، لأن قراءة الفاتحة ليست فرضاً عندهم ، كما تقدم ، إلا أن السكراة في إتمام الفاتحة حال الركوع تحريرية ، بخلاف إتمام السورة .

(٢) الحنابلة — قالوا : إن ذلك مبطل للصلاة إن تعمدده : فلو كبر للركوع بعد تمامه مثلاً بطلت صلاته إن كان عامداً ، ويجب عليه سجود السهو إن كان ساهياً ، لأن الإتيان بذكر الانتقال بين ابتداء الانتقال وانتهائه واجب .

المالكية — قالوا : إن ذلك خلاف المندوب ؛ لأن الإتيان بالأذكار المشروعة للانتقالات في ابتداءها مندوب ، كما تقدم .

(٣) المالكية — قالوا : إن كان ذلك للدوغة والاعتبار بآيات السماء : فلا يكره .

الحنابلة — استثنوا من ذلك الرفع حال التجشئ ، فإنه لا يكره .

التنكير في قراءة السورة ونحوها

ومنها أن يقرأ في الركعة الثانية سورة أو آية فوق التي قرأها في الأولى كان يقرأ في الركعة الأولى سورة الانشراح ، وفي الثانية الضحى ، أو يقرأ في الأولى (قد أفلح من زكاه) وفي الثانية (والشمس وضحاها) ونحو ذلك . أما تكرار السورة في ركعة واحدة أو في ركعتين ، فسكروه في الفرض والنفل ، إذا كان يحفظ غيرها ، وهذا مسكروه عند المالكية ؛ والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

الصلاة إلى السكاكين ونحوه

ومنها أن يكون بين يدي المصلي تنور أو كانون فيه جمر ، لأن هذا تشبه بالمجوس ، خلافا للشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

الصلاة في مكان به صورة

ومنها أن يكون بين يديه ما يشغله من صورة حيوان أو غيرها ؛ فإذا لم يشغله لا تسكره الصلاة إليها ، وهذا عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

- (١) الحنفية — قالوا : إن هذا مقيد بالصلاة المفروضة ، أما النفل فلا يسكره فيه التكرار .
الحنابلة — قالوا : إنه غير مكروه ، وإنما المسكروه تكرار الفاتحة في ركعة واحدة ، وقراءة القرآن كله في صلاة فرض واحدة لا في صلاة نافلة .
(٢) الشافعية — لم يذكروا أن الصلاة إلى تنور أو كانون مكروهة .

(٤) الحنفية — قالوا : تسكره الصلاة إلى صورة الحيوان مطلقاً ؛ وإن لم يشغله ؛ سواء كانت فوق رأس المصلي ؛ أو أمامه أو خلفه أو عن يمينه ، أو يساره أو بجذائه ؛ وأشدها كراهة ما كانت أمامه ، ثم فوقه ، ثم يمينه ، ثم يساره ثم خلفه ؛ إلا أن تكون صغيرة بحيث لا تظاير إلا بتأمل كالصورة التي على الدنار ؛ فلو صلى ، ومعه دراهم عليها تماثيل لا يسكره ، وكذا لا تسكره الصلاة إلى الصورة الكبيرة إذا كانت مقطوعة الرأس ، أما صورة الشجر ، فإن الصلاة لا تسكره إليها إلا إذا شغلته .

الحنابلة — قالوا يسكره أن يصلي إلى صورة منصوبة أمامه ، ولو صغيرة لا تبدو للناظرين إلا بتأمل ، بخلاف ما إذا كانت غير منصوبة ، أو خلفه ؛ أو فوقه ؛ أو عن أحد جانبيه .

الصلاة خلف صف فيه فرجة

ومنها صلاته خلف صف فيه فرجة ؛ وهذا مكروه باتفاق الأئمة ؛ ما عدا الحنابلة ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

الصلاة في قارعة الطريق والمزابل ونحوها

ومنها الصلاة في المزبلة ؛ والمجرورة ؛ وقارعة الطريق . والحمام ؛ ومعامل الإبل - أى مباركها - فإنها مكروهة في كل هذه الأماكن ، ولو كان المصلي آمناً من النجاسة ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنفية ؛ أما المالكية ، والحنابلة فانظر ما قالوه تحت الخط (١) .

الصلاة في المقبرة

وكذا تكره الصلاة في المقابر على تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الحنابلة - قالوا : إن كان يصلي خلف الصف الذي فيه فرجة ، فإن كان وحده بطلت صلاته ؛ وإن كان مع غيره كرهت صلاته .

(٢) المالكية - قالوا : تجوز الصلاة بلا كراهة في المزبلة ، والمجرورة ، ومعجة الطريق - أى وسطها - إن أمنت النجاسة ، أما إذا لم تؤمن ، فإن كانت محقة أو مظنونة ؛ كانت الصلاة باطلة ؛ وإن كانت مشكوكة أعيدت في الوقت فقط ، إلا في معجة الطريق إذا صلى فيها ، انصبق المسجد ، وشك في الطهارة ، فلا إعادة عليه ، وأما في معامل الإبل - أى محال بركها للشرب الثاني ، المسمى : عللا - فهي مكروهة ، ولو أمنت النجاسة ؛ وتعاد الصلاة في الوقت ، ولو كان حامداً على أحد قولين ، رأيا الصلاة في مبيتها ، ومقيها ، فليست بمكروهة ، على المتمدن إذا أمنت النجاسة

الحنابلة - قالوا : الصلاة في المزبلة ، والمجرورة ، وقارعة الطريق . والحمام ، ومعامل الإبل حرام ؛ وباطلة ، إلا لغيره ؛ كأن حبس بها . ومثلها سقوفها إلا صلاة الجنائزة فتصح بالمقبرة . وعلى سطلها .

(٣) الحنفية - قالوا : تكره الصلاة في المقبرة إذا كان القبر بين يدي المصلي ؛ بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه . أما إذا كان خلفه . أو فرقه . أو تحت ما هو واقف عليه ، فلا كراهة على الشافعية . وقد قيدت الكراهة بأن لا يكون في المقبرة موضع أعد للصلاة لانجاسة ==

عدد مكروهات الصلاة مجتمعة

ذكرنا مكروهات الصلاة مجتمعة في كل مذهب على حدة لبسمل حفظها ، فانظرها تحت الحفظ (١) .

= فيه . ولا قدر ، وإلا فلا كراهة ، وهذا في غير قبور الأنبياء عليهم السلام ، فلا تسكره الصلاة عليها مطلقاً .

الحنابلة — قالوا : إن الصلاة في المقبرة ، وهي ما احتوت على ثلاثة قبور ، فأكثر في أرض موقوفة للدفن ، باطلة مطلقاً ، أما إذا لم تحتو على ثلاثة ، بأن كان بها واحد ، أو اثنان ، فالصلاة فيها مباحة بلا كراهة إن لم يستقبل القبر ، وإلا كره .

الشافعية — قالوا : تسكره الصلاة في المقبرة غير المنبوشة ، سواء كانت القبور خلفه ، أو أمامه ، أو على يمينه ، أو شماله ، أو تحته ، إلا قبور الشهداء والأنبياء ، فإن الصلاة لا تسكره فيها . المقصد تمثيلهم ، وإلا حرم ، أما الصلاة في المقبرة المنبوشة بلا حائل ، فإنها باطلة لوجود النجاسة بها . المالكية — قالوا الصلاة في المقبرة جائزة بلا كراهة إن أمنت النجاسة ، فإن لم تؤمن النجاسة ففيه التفصيل المتقدم في الصلاة في المربة ونحوها .

(١) الحنفية — عدوا المكروهات ، كما يأتي : ترك واجب أو سنة مؤكدة صدأ ، وهو مكروه تحريمياً ، إلا أن إثم ترك الواجب أشد من إثم ترك السنة المؤكدة ، عيبه بثوبه وبدنه ، رفع الحصى من أمامه مرة إلا للسجود ، فرقة الأصابع ، تشبيكها ، الالتفات بعينه لبعينه فإنه مباح ، ولا بصدره ، فإنه مبطل ، الإقماء ، اقتراش ذراعيه ، تشمير كفيه عن ذراعيه ، صلواته في السراويل ونحوها ، مع قدرته على لبس القميص ، رد السلام بالإشارة ، التربع بلا عذر ، حرق شعره ، الاعتجار ، وهو شد الرأس بالمتنديل مع ترك وسطها مشوفاً ، رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود ، سدل إزاره ، اندراجه في الثوب ، بحيث لا يدع منفذاً يخرج يديه منه ، جعل الثوب تحت إبطه الأيمن ، وطرح جانبيه على عاتقه الأيسر أو عكسه ، إتمام القراءة في غير حالة القيام ، إطالة الركعة الأولى في كل شفع من التطوع : إلا أن يكون مروباً عن النبي صلى الله عليه وسلم . أو مأثوراً عن صحابي . كقراءة « سبح » و « قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » في الوتر ؛ لأنه ملحق بالنوافل في القراءة ، تطويل الركعة الثانية عن الركعة الأولى : ثلاث آيات . فأكثر في جميع الصلوات المفروضة بالانفائي . والنفل على الأصح . تكرار السورة في ركعة واحدة أو ركعتين في الفرض . أما النفل فلا يسكره فيه التكرار ، قراءة =

== سورة أو آية فوق التي قرأها : فصله بسورة بين سورتين قرأها في ركعتين . كان يقرأ في الأولى (قل هو الله أحد) ، وفي الثانية (قل أعوذ برب الناس) ويترك وسطهما (قل أعوذ برب الفلق) لما فيه من شبه التفصيل والمهجر : ثم الغليب قصداً ، ترويضه بالمرحوة ، أو بالتوب مرة أو مرتين ، فإن زاد على ذلك بطلت صلاته : تحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره ، ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع ، ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجودتين وفي حالة التشهد ، ترك وضع يمينه على يساره بالسكينة المتقدمة حال القيام ، التثاؤب : فإن غلبه فليستظم ما استطاع ، كأن يضع ظهر يده اليمنى ، أو كفه على فيه في حالة القيام ؛ ويضع ظهر يساره في غيره ، تغميض عينيه إلا لمصلحة ، رفع بصره للسماء ، التعلل ، العمل القليل المناسقي للصلاة ، أما المطلوب فيها فهو منها ، كتمريك الأصابع ، ومنه قتل قلة بعد أخذها من غير عذر فإن شغلته بالمرض فلا يسكره قتلها مع التحرز عن دمها . تغطية أنفه وجهه ، وضع شيء لا يذوب في فيه إذا كان يشغله عن القراءة المستوتة ، أو يشغل باله ، السجود على كور عمامته ، الاتصاف على الجهة في السجود بلا عذر ، كمرض قائم بالأنف ، وهو يسكره تحريماً ، الصلاة في الطريق ، وفي الحمام ، وفي السكنيف ، وفي المقبرة . الصلاة في أرض الغير بلا رضاه ، الصلاة قريباً من نجاسة ، الصلاة مع شدة الحصر بالبول ؛ أو الغائط ، أو الريح ، فإن دخل في الصلاة وهو على هذه الحالة نذبه له قطعها ، إلا إذا خاف فوات الوقت أو الجماعة ، الصلاة في ثياب عتيقة لا تصان عن الدنس الصلاة وهو مكشوف الرأس تنكاساً ، أما إن كان للتذلل والتضرع فهو بهائز بلا كراهة ، الصلاة بمحضرة طعام يميل طبعه إليه ، إلا إذا خاف خروج الوقت أو الجماعة ، الصلاة بمحضرة كل ما يشغل البال ، كالزينة ونحوها ، أو يتخلل بالخشوع ، كاللهو واللعب ؛ ولهذا نهى عن الإتيان للصلاة بالضرورة ، بل السنة أن يأتي إليها بالسكينة والوقار ، عند الأدعى والتسبيح باليد ، قيام الإمام بمحلمته في المحراب ، لقيامه خارجة وبجوده فيه إلا إذا ضاق المكان فلا كراهة ، قيام الإمام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المتمد . أو قيامه على الأرض وحده ، وقيام من خلفه جميعهم على مكان مرتفع عنه ، أن ينحس الإنسان نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه ، بحيث يصير ذلك عادة له ، القيام خلف منصف فيه فرجة ، الصلاة في ثوب فيه تصاوير ، أن يصلي إلى صورة ، سواء كانت فوق رأسه ، أو خلفه ، أو بين يديه ، أو بجذائه ، إلا أن تكون صغيرة أو معلقة على الرأس أو غير ذي رويح ، الصلاة إلى ثور أو كائن فيه جرة ، أما الصلاة إلى القنديل والسراج ، فلا كراهة فيها .

الصلاة بحضرة قوم نيام : مسح الجبهة من تراب لا يضطره في خلال الصلاة . تعيين سورة لا يقرأ غيرها إلا ليس عليه .

الشافعية — عدوا مكروهات الصلاة . كما يأتي : الالتفات بوجهه لا يصدره في غير المستأني بلا حاجة . وأما المستأني . وهو الذي يصلي مستلقياً على ظهره لمذر فإن الالتفات بوجهه مبطل لصلاته . جعل يديه في كفيه عند تكبيرة التحريم . وعند الركوع والسجود . وعند القيام من التشهد الأول . وعند الجلوس له . أو للأخير بالنسبة للذكر دون الأنثى . الإشارة بنحو عين أو حاجب أو نحوه . ولو من آخرس بلا حاجة . أما إذا كانت الإشارة للحاجة . كرد السلام ونحوه ، فلا كراهة ما لم تكن على وجه اللعب . وإلا بطلت . الجهر في موضع الإصرار وعكسه بلا حاجة . جهر المأموم خاف الإمام إلا بالتأمين . وضع اليد في الخافضة بلا حاجة . الإسراع في الصلاة مع عدم القفس عن الواجب وإلا بطلت . إصاق الرجل غير العاري عضديه بجنبه . وإلقنه بفنطيه في ركوعه وسجوده . أما الأنثى والعاري . فينبغي لئكل منهما أن يضم بعضه إلى بعض . الإقماء المتقدم تفسيره . ضرب الأرض بجمجمة حال السجود مع العلم أنثى . وإلا بطلت . وضع ذراعيه على الأرض حال السجود . كما يفعل السبع بلا حاجة : ملازمة مكان واحد للصلاة فيه لغير الإمام في المحراب . أما هو فلا يسكره له على الرجوع والمبالغة في خفض الرأس في الركوع وإطالة التشهد الأول ، ولو بما يندب بعد التشهد الأخير إذا كان غير مأوم ، وإلا فلا كراهة ، والاضطباع المتقدم تفسيره ، تشبيك الأصابع ، فرقتها ، إسبال الإزار ، أى إرخاؤه على الأرض تنميط بصره لغير عذر ، وإلا فقد يجب إذا كانت الصفوف عراة ، وقد يسن إذا كان يصلي إلى حائط منقوش : رفع بصره إلى السماء ، ولا يسن النظر إلى السماء إلا عقب الوضوء فقط ، كف الشعر والثوب ، تغطية الفم بيده أو غيرها لغير حاجة ، أما الحاجة ، كدخ الشاؤب فلا يكره البصق أماماً ويميناً لا يساراً ، الصلاة مع مدافعة الحديث ، الصلاة بحضرة ما تشافعه نفسه من طعام أو شراب ، الصلاة في الطريق التي يكثر بها مرور الناس ، كفارعة الطريق والمطالع ، الصلاة في حال المعصية كالخام ونحوه ، الصلاة في السكينة ، الصلاة في موضع شأنه التفتحة ، كربة ، ومجرة ، ومهطن ليل ، استقبال القبور في الصلاة . الصلاة وهو قائم على رجل واحدة ، الصلاة وهي قارن بين قدميه ، الصلاة عند غلبة النوم . الصلاة منفرداً عن الصف والجماعة قائمة إذا كانت الجماعة مطلوبة . وإلا فلا ، وهذا كله إن اتسع الوقت . وإلا فلا كراهة أصلاً .

المالكية — قالوا : مكروهات الصلاة هي : التهوذ قبل القراءة في الفرض الأصلي البسملة قبل الفاتحة أو السورة كذلك . وأما في النفل ولو منهذوراً فالأولى ترك التهوذ والبسملة —

== إلا مراعاة الخلاف، فالأولى حينئذ الإتيان بالبسملة في الفرض وغيره، الدعاء قبل القراءة أو أثناءها؛ الدعاء في الركوع، الدعاء قبل التشهد الدعاء، بعده غير التشهد الأخير، دعاء المأموم بعد سلام الإمام، الجهر بالدعاء المطلوب في الصلاة؛ الجهر بالتشهد؛ السجود على ملبوس المصلي السجود على كور العمامة، ولا إعادة عليه إن كان خفيفاً كالطاقية والطاقية، فإن كان غير خفيف أعاد في الرقعة؛ السجود على ثوب غير ملبوس المصلي، السجود على بساط أو حصير ناعم إن لم يكن فرش مسجد؛ وإلا فلا كراهة، القراءة في الركوع أو السجود إلا إذا قصد بها في السجود الدعاء؛ تخصيص صيغة يدعو بها دائماً، الانفاتح في الصلاة بلا حاجة مهمة، تشبيك الأصابع، فرقتها، الإقعاء، وتقدم تفسيره، التخصر، كما تقدم، تغميض العينين إلا لخوف شاغل، رفع البصر إلى السماء لغير موعظة، رفع رجل واعتماد على أخرى إلا لضرورة، وضع قدم على أخرى؛ إقران القدمين دائماً، التفكير في أمور الدنيا، حمل شيء بكم أو فم إن لم يمنع مافي الفم خروج الحروف من مخارجها، وإلا أبطأ، العبث باللحية أو غيرها، حمد الماطس، الإشارة باليد أو الرأس الرد على مشمت، حك الجسد لغير ضرورة إن كان قليلاً عرفاً، أما لضرورة الجأز، وإن كثر أبطأ، التبسم اختياراً إن كان قليلاً عرفاً وإلا أبطأ الصلاة، ولو اضطرراً ترك سنة خفيفة عدداً؛ كتكبيرة أو تسمية؛ وأما ترك السنة المؤكدة فإرام قراءة سورة، أو آية في غير الأولين من الفريضة؛ التصديق للحاجة تتعلق بالصلاة رجلاً كان المصنف أو امرأة، والتسبيح لغير حاجة، اشتغال الصائم الاضطجاع، وتقدم تفسيرهما، أن يرفع المصلي بالإيماء شيئاً يسجد عليه سواء اتصل ذلك الشيء بالأرض أولاً، وأن ينهل الحصى من ظل أو شمس ليسجد عليه والدعاء بالعجمية لقادر على العربية.

الحنابلة --- عدواً مسكروها الصلاة كما يأتي: الصلاة بأرض الخسف، الصلاة بقيمة نزل بها عذاب، كالأرض بابل، الصلاة في الطاحون. الصلاة على سطح الطاحون، الصلاة في الأرض السبخة، ولا تسكروه ببيعة وكثيرة ولو مع صور ما لم تسكن منصوبة أمامه، سدل الرداء، اشتغال الصائم، وقصد تقدم تفسيرهما، تغذية الوجه، تغذية الفم والأنف، وتشمير السك بلا سبب، شد الوسط بما يشبه شد الزنار؛ شد وسط الرجل والمرأة على القميص، ولو بما لا يشبهه، الزنار كتدليل، أما الالتزام على نحو القفطان فلا بأس به القنوت في غير الوتر، إلا لئلا تله، فانه يمن الإمام الأعظم أن يقسمت في جميع الصلوات ما عدا الجمعة، الانفاتح اليسير بلا حاجة، سواء كان بوجهه فقط، أو به مع صدره، فإن التفت كثيراً بحيث يستدير القبة بحملته بطالت صلاته، ==

ما يكره فعله في المساجد

وما لا يكره — المرور في المسجد

يكره اتخاذ المسجد طريقاً إلا لاجبة على تفصيل في المذاهب^(١)

== ما لم يكن في السكبة ، أو في شدة شرف فإنها لا تبطل ، رفع بصره إلى السماء إلا في حال التجشئ ، إذا كان يصلي مع الجماعة فيرفع وجهه حتى لا يؤذيهم برأيته ، ولا كرامة في ذلك ، الصلاة إلى صورة منصوبة أمامه ، السجود على صورة ، حمل المصلي شيئاً فيه صورة ولو صغيرة ، كالصورة التي على الدرهم أو الدينار ، الصلاة إلى وجهه الأدمي أو الحيوان ، الصلاة إلى ما يشغله ، كحائط منقوش ، حمل المصلي ما يشغله ، استقباله شيئاً من نار ، ولو سراجاً ، وقنديلاً ، وشعلة موقدة ، إخراج لسانه ، فتح فيه ، أن يضع فيه شيئاً . الصلاة إلى مجلس يتحدث الناس فيه ، الصلاة إلى نائم ، الصلاة إلى كافر ، الاستناد إلى شيء بلا حاجة ، بحيث لو أزيل ما استند إليه لم يسقط ، وإلا بطلت الصلاة ، الصلاة مع ما يمنع كالماء ، سكر وبرد ، اقتران ذراعيه حال السجود ، كالسبع ، الإقحام ، وتقديم تفسيره ، أن يصلي مع شدة حصر البول أو الزناط أو الريح ، الصلاة حال اشتياقه إلى طعام أو شراب أو جماع ، تقايب اللحية ، العبث ، وضع يده على خاصرته ، ترويضه بمروحة إلا لاجبة لم يسكن ، وإلا بطلت صلاته ، كما سيأتي في المبطلات ، كثرة اعتياده على أحد قدميه تارة ، والقدم الثانية أخرى ، فرقة أصابعه ، تشبيكها ، اعتياده على يده حال جلوسه ، الصلاة وهو مكتوف باختياره ؛ عقص شعره ، وتقديم تفسيره ، كف الشعر والثوب ، جمع ثوبه بيده إذا سجد ؛ تخصيص شيء للسجود عليه بجميته ، مسح أثر السجود ، الصلاة إلى مكتوب في القبلة . تعليق شيء في القبلة كالسيف والمصحف ، تسوية موضع سجوده بلا عذر تكراره الزائفة في ركعة . أما جمع سورتين فأكثر في ركعة ولو صلاة في الفرض فلا يكره ، قراءة القرآن كله في فرض واحد .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تحسناً اتخاذ المسجد طريقاً بغير عذر ، فلو كان العذر حجاز ، ويمكن أن يصلي تحية المسجد كل يوم مرة واحدة ، وإن تكرر دخوله ، ويكون فاسقاً إذا اعتاد المرور فيه بغير عذر بحيث يتكرر مروره كثيراً ، أما مروره مرة أو مرتين فسلاً ينسحق به وينفج عن النفس بنية الاعتكاف ، وإن لم يسكن .

المالكية — قالوا : يجوز المرور في المسجد ، إن لم يسكن ، فإن كثر كرهه إن كان بناء المسجد

النوم في المسجد والآكل فيه

يسكره النوم في المسجد على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .
وكذا يسكره الآكل فيه لغير مستكف على تفصيل في المذاهب ؛ فانظره تحت الخط (٢) .

سابقاً على الطريق ، وإلا فلا كراهة ، ولا يطالب المسافر بنجدة المسجد مطلقاً .
الشافعية — قالوا يجوز المرور في المسجد للطاهر والجنب مطلقاً ، وأما الجاهل فإنه يسكره
لما المرور به ، ولو طاهراً ، بشرط أن تأمن تلويث المسجد ؛ وإلا حرم ، ويسن أن يصل المسافر
بالمسجد تحيته كلما دخل إن كان متطهراً ، أو يمكثه التطهير من قرب .

الحنابلة — قالوا : يسكره اقتحام المسجد طريقاً للطاهر والجنب ، وإن حرم عليه اللبس به
بلا وضوء ، وكذلك يسكره الجاهل والنفساء إن أمن تلويث المسجد بلا حاجة ، فإن كان الحاجة
فلا يسكره للجميع ، ومن الحاجة كونه طريقاً قريباً ، فتفتي الكراهة بذلك .

(١) الحنفية — قالوا : يسكره النوم في المسجد إلا للغيرب والمستكف ، فإنه لا كراهة
في نومه به ، ومن أراد أن يناسم به ينوي الاعتكاف ؛ ويفعل مانوا من الطاعات ، فإن نام
بعد ذلك نام بلا كراهة .

الشافعية — قالوا : لا يسكره النوم في المسجد إلا إذا ترتب عليه تهويل ، كأن يكون للنائم
صوت مرتفع بالخطير .

الحنابلة — قالوا : إن النوم في المسجد مباح للمستكف وغيره ، إلا أنه لا يناسم أمام المصلين
لأن الصلاة إلى النائم مكروهة ، ولهم أن يقيموه إذا فعل ذلك .

المالكية — قالوا : يجوز النوم في المسجد وقت القيلولة ، سواء كان المسجد بالبادية أو
الحاضرة ، وأما النوم ليلاً فإنه يجوز بالمسجد البادية دون الحاضرة فإنه يسكره لمن لا منزل له ، أو
لمن صعب عليه الوصول إلى منزله ليلاً ؛ وأما السكنى دائماً ، فلا يجوز إلا لرجل تهرده للعبادة ،
أما المرأة فلا يحل لها السكنى فيه .

(٢) الحنفية — قالوا : يسكره تنزيهاً أكل ما ليس له رائحة كريهة ، أما ما كان له رائحة
كريمة كاللحم والبصل ؛ فإنه يسكره تنزيهاً ، وينبغي أكله من دخول المسجد ، ومثله من كان فيه بخر
يؤذي رائحته المصلين ، وكذا ينبغي من دخول المسجد كل مؤذ ، ولو بلسانه .

رفع الصوت في المسجد

يكره رفع الصوت بالكلام أو الذكر ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الحظ " .

== المسالكية — قالوا : يجوز للغرباء الذين لا يعمدون مأوى سوى المسجد أن يأووا إليها ويأكلوا فيها ما لا يقدّر ، كالتمر ، ولهم أن يأكلوا ما شأنه التقدير ، إذا أمن تقدير المسجد به فرش صخرة أو سمات من الجلد ونحوه ، وكل هذا في غير ماله رائحة كريهة ، أما هو فيحرم أكله في المسجد . الشافعية — قالوا : الأكل في المسجد مباح ما لم يترتب عليه تقدير المسجد ، كأكل العسل والسمن ، وكل ماله دسومة وإلحرم ، لأن تقدير المسجد بشيء من ذلك ونحوه حرام ، وإن كان طاهراً ، أما إذا ترتب عليه تفضيس المسجد بالظاهر لا تقديره ، كأكل غير الفول في المسجد فمكروه .

الحنابلة — قالوا : يساح للمعتكف وغيره أن يأكل في المسجد أى نوع من أنواع الأكلات بشرط أن لا يلوّثه ؛ ولا يلقى العظام ونحوها فيه : فإن فعل وجب عليه تنظيفه من ذلك . هذا فيما ليس له رائحة كريهة ، كالنوم والبصل ، وإلا كره ، ويكره لأكل ذلك ومن في حكمه . كالأنجر ، دخول المسجد ، فإن دخله استحب إخراجها دفناً للإذى ، كما يكره إخراج الریح في المسجد لذلك . (٥) الحنفية — قالوا : يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن ترتب عليه تهويز على المصلين أو إيقاظ للنائمين ، وإلا فلا يكره ، بل قد يكون أفضل إذا ترتب عليه إيقاظ قلب الدائر ، وطرد النوم عنه ، وتنشيطه للعبادة ، أما رفع الصوت بالكلام ، فإن كان بما لا يجل فإنه يكره تهويزاً ؛ وإن كان بما يجل ، فإن ترتب عليه تهويز على المصلي أو نحو ذلك كره : وإلا فلا كراهة ، وحل عدم الكراهة إذا دخل المسجد للعبادة ، أما إذا دخله لخصوص الحديث فيه فإنه يكره مطلقاً .

الشافعية — قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن هوش على مصل ، أو مدرّس أو قارئ . أو مطلق ، أو نائم لا يستيقظ له ، وإلا فلا كراهة ، أما رفع الصوت بالكلام ، فإن كان بما لا يجل ، كالملازمة الأحاديث الموضوعة ونحوها ، فإنه يجرم مطلقاً . وإن كان بما يجل لم يكره إلا إذا ترتب عليه تهويز ونحوه .

المسالكية — قالوا : يكره رفع الصوت في المسجد ، ولو بالذكر والدلم . واستثنوا من ذلك أمورا أربعة : الأول : ما إذا احتج المدرّس إليه لإسباغ المتأخرين فلا يكره ، والثاني : ما إذا

البيع والشراء في المسجد

يكره إيقاع العقود كالبيع والشراء ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الحفظ (١) .

نقش المسجد وإدخال شيء نجس فيه

ومنها نقش المسجد وتزيينه بنير الذهب والفضة ، أما نقشه بهما فهو حرام ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الحفظ (٢) ؛

== أدى الرفع إلى التهويش على مصل : فيحرم : الثالث : رفع الصوت بالتلبية في مسجد مكة أو منى ، فلا يكرهه : الرابع : رفع صوت المربط بالتكبير ونحوه ، فلا يكره .

الحنابلة — قالوا : رفع الصوت بالذكر في المسجد مباح ، إلا إذا ترتب عليه تهويش على المصلين ، وإلا كرهه ، أما رفع الصوت في المسجد بغير الذكر ، فإن كان بما يباح فلا كراهة إلا إذا ترتب عليه تهويش فيكرهه ، وإن كان بما لا يباح فهو مكروه مطلقاً .

(١) الحنفية — قالوا : يكره إيقاع عقود المبادلة بالمسجد كالبيع والشراء والإجارة ؛ أما عقد الهبة ونحوها ، فإنه لا يكره ، بل يستحب فيه عقد النكاح ، ولا يكره الممتكف إيقاع سائر العقود بالمسجد إذا كانت متمثلة به أو بأولاده بدون إحضار السلعة ، أما عقود التجارة فإنها مكروهة له كغيره .

المالكية — قالوا : يكره البيع والشراء ونحوهما بالمسجد بشرط أن يكون في ذلك تغليب ونظر للبيع وإلا فلا كراهة ، وأما البيع في المسجد بالمسرة فيحرم ؛ أما الهبة ونحوها ، وعقد النكاح ، فذلك جائز ، بل عقد النكاح مندوب فيه ، والمراد بعقد النكاح مجرد الإيجاب والقبول بدون ذكر شروط ليست من شروط صحته ولا كلام كثير .

الحنابلة — قالوا : يحرم البيع والشراء والإجارة في المسجد ، وإن وقع فهو باطل ، ويسن عقد النكاح فيه .

الشافعية — قالوا : يحرم اتخاذ المسجد محلاً للبيع والشراء إذا أضرى بالمسجد — أضراعه — منه — فإن لم يضره إلا الحاجة ما لم يقتض على مصل فيحرم ، أما عقد النكاح به فإنه يجوز للمتمكف .

(٢) المالكية — قالوا : يكره نقش المسجد وتزيينه ، ولو بالذهب والفضة ، سواء كان ذلك في محرابه أو غيره كسقفه وجدرانها ، أما تجصيص المسجد وتشيدته فهو مندوب .

الحنفية — قالوا : يكره نقش المحراب وجوده وإن القبة تجصص ماء ذهب إذا كان النقش بماء حلال ==

ويحرم إدخال النجس والمنتجس فيه ولو كان جافاً ، فلا يجوز الاستصباح فيه بالزيت أو الدهن المنتجس ، كما لا يجوز بناؤه ولا تخصيصه بالنجس ، ولا البول فيه ونحوه ، ولو في إناء ، إلا لضرورة ، ويستثنى من ذلك الدخول فيه بالنمل المنتجس ، فإنه يجوز للحاجة ، ويلغى الاحتراز عن تنجيس المسجد بما يتساقط منه ؛ وهذا الحكم عند المالكية ، والشافعية ؛ أما الحنفية ؛ والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط ١١ .

إدخال الصبيان والمجانين في المسجد

ومنها إدخال الصبيان والمجانين في المسجد ، على تفصيل في المذاهب ، فانظر تحت الخط ١١ .

البصق أو المخاط بالمسجد

ومنها البصق والمخاط بالمسجد ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط ١٢ .

= لا من مال الوقف ، فإن كان بمال حرام أو من مال الوقف حرم ، ولا يكره نقش سقفه وباني جدرانه بالمال الحلال المأوك ، وإلا حرم ، ، ولا بأس بنقشه من مال الوقف إذا خيف ضاع المال في أيدي الظالة ، أو كان فيه صيانة للبناء ، أو فعل الواقف مثله .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تحريماً كل ما ذكر من إدخال النجس والمنتجس فيه أو الاستصباح فيه بالمنتجس . أو بنائه بالنجس ، أو البول فيه .

الحنابلة — قالوا : إن أدى إدخال النجس أو المنتجس فيه إلى سقوط شيء منه في المسجد حرم الإدخال وإلا فلا ، وأما الاستصباح فيه بالمنتجس فحرام ، كذلك البول فيه ولو في إناء ، أما بناؤه وتخصيصه بالنجس فهو مكروه .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا غاب على القان أنهم ينجسون المسجد بكره تحريماً إدخالهم ، وإلا يكره تنزيهاً .

المالكية — قالوا : يجوز إدخال الصبي المسجد إذا كان لا يعيت ، أو يكف عن العبث إذا نهي عنه ، وإلا حرم إدخاله ، كما يحرم إدخاله وإدخال المجانين إذا كان يؤدي إلى تنجيس المسجد . الشافعية — قالوا : يجوز إدخال الصبي الذي لا يعيت والمجانين المسجد إن أمن قلوبهم وإلحاق ضرر بمن فيه ، وكشف عورته ، وأما الصبي المميز فيجوز إدخاله فيه إن لم يتخذ مأبياً وإلا حرم . الحنابلة — قالوا : يكره دخول الصبي في المسجد الصغير للمحاجة ، فإن كان للمحاجة كتبهم المكتوبة فلا يكره إدخال المجانين فيه أيضاً .

(٣) المالكية — قالوا : إن حفر لبساطه ونحوه حفرة يبصق فيها ، ثم دثها بالتراب . =

نشيد الشيء الضائع بالمسجد

وهي أشد الصلاة فيه ، وهي الشيء الضائع ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « وإذا رأيتم من ينشد : يا أيها الضائع فقولوا له : لا ردّها الله عليكم ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا أن للشافعية فيه : « لا ردّها الله عليكم » .

إنشاد الشعر بالمسجد

الإنسان الشرير على نفسه في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١٢) .

فإن كان المصطفى قبل أن يحضر فإنه يأتى ابتداءً ، فإن دفنًا بعد ذلك رفع عنه دوام
الدفن ، فإن لم يزل على بلاط المسجد ، فإنه يرتفع عنه دوام الإثم بحسبك بصفاه حتى
فإن لم يزل على بلاط المسجد ، فإنه يرتفع عنه دوام الإثم بحسبك بصفاه حتى
فإن كان المصطفى قبل أن يحضر فإنه يأتى ابتداءً ، فإن دفنًا بعد ذلك رفع عنه دوام
الدفن ، فإن لم يزل على بلاط المسجد ، فإنه يرتفع عنه دوام الإثم بحسبك بصفاه حتى
فإن لم يزل على بلاط المسجد ، فإنه يرتفع عنه دوام الإثم بحسبك بصفاه حتى

قالوا: إن ذلك مكروه تحريماً، فيجب تنزيه المسجد عن البصاق أو المخاط
بغيره، سواء كان على جدران أو أرضه، وسواء كان فوق الحصى أو تحتها، فإن فعل وجب عليه
الغسل، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أرض المسجد ترابية، أو مبطنة، أو مفرشة، أو غير ذلك.
(١) الشافعية — قالوا: يسكره فيه لإنشاء الضالة إن لم يهوش على المصلين أو السائمين، ولا الحرم،
لهذا في غير المسجد الحرام. فإنه لا يسكره فيه لإنشاء الضالة لأنه يجمع الناس

(٢) الجنسية — قالوا: الشعر في المسجد إن كان مشتملا على مواضع وحكم، ذكر نعمة الله تعالى وصفته المقتين فهو حسن، وإن كان مشتملا على ذكر الأطلال، الأزمان، وتاريخ الأمم، فبإباح، وإن كان مشتملا على مجمل وصف، فحرام، وإن كان مشتملا على وصف الحدود والقنود والشعور والخصور، فمكروه وإن لم يترقب عليه ثوران الشهوة، وإلا حرم.

الحاجية — قالوا: الشعر المتهلج بمدح النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه مما لا يحرم ولا يكره
اسم إنشاده في المسجد.

السؤال في المسجد ، وتعليم العلم به

لا يجوز السؤال في المسجد ، ولا إعطاء السائل صدقة فيه ، على تفصيل في المذاهب^(١) ، ويبرر تعليم العلم في المسجد ، وقراءة القرآن والمواظع ، والحكم مع ملاحظة عدم التوريش على المصلين . باتفاق ، وسطح المسجد له حكم المسجد ، فيسكره ويحرم فيه ما يسكره ويحرم في المسجد ، أما المنازل التي فوق المساجد فليس لها حكم المساجد .

الكتابة على جدران المسجد والوضوء فيه

وإغلاقه في غير أوقات الصلاة

ومنها الكتابة على جدرانه ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط^(٢) ، وبإباح الرضوء .

== المالكية — قالوا : إنشاد الشعر في المسجد حسن إن تضمن ثناء على الله تعالى ، أو على رسوله صلى الله عليه وسلم أو حثاً على خير ، وإلا فلا يجوز .
الشافعية — : إنشاد الشعر في المسجد إن اشتمل على حكم ومواظع وغير ذلك مما لا يخالف الشرع : ولم يشوش جائز ، وإلا حرم .

(١) الحنابلة — قالوا : يسكره سؤال الصدقة في المسجد ، والتصدق على السائل فيه ، وبإباح التصديق في المسجد على غير السائل وعلى من سأل له الخطيب .

الشافعية — قالوا : يسكره السؤال فيه ، إلا إذا كان فيه تهويش فيحرم .
المالكية — قالوا : ينهى عن السؤال في المسجد ، ولا يعطى السائل ، وأما التصديق فيه فجائز ،
الحنفية — قالوا : يحرم السؤال في المسجد ، ويسكره إعطاء السائل فيه .

(٢) المالكية — قالوا : إن كانت الكتابة في القبلة كرهت لأنها تشتمل المصلى ، سواء كان المكتوب قرآناً أو غيره ، ولا تسكره فيما عدا ذلك .

الشافعية — قالوا : يسكره كتابة شيء من القرآن على جدران المسجد وسقوفه ، ويحرم الاستناد لها كتب فيه من القرآن . بأن يجعله خلف ظهره .

الحنابلة — قالوا : تسكره الكتابة على جدران المسجد وسقوفه ، وإن كان فعل ذلك من مال الوقف حرم فعله ، ووجب الضمان على الفاعل ، وإن كان من ماله لم يرجع به على جهة الوقف .
الحنفية — قالوا : لا يثبت الكتابة على جدران المسجد وسقوفه ، وإن لم يوطأ الأقدام .

في المسجد ما لم يؤد إلى تقييده بصاق أو غناط ، وإلا كان حراماً عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، وكذلك يباح إغلاق المسجد في غير أوقات الصلاة عند الأئمة الثلاثة ، ما عدا الحنفية ، فإن لهم تفصيلاً فانظره تحت الخط (٢) .

تفضيل بعض المساجد على بعض

بالنسبة للصلاة فيها

الشرعية الإسلامية لا تفضل مكاناً على آخر لذاته ، ولكن التفاضل بين الأمكنة كالتفاضل بين الأشخاص ، إنما يكون بسبب ميزة من المزايا المعنوية . فالتفاضل بين مسجد وآخر إنما يأتي بسبب كون المسجد قد وقع فيه من الحوادث الدينية والأدبية أكثر من صاحبه ، مثلاً المسجد الحرام بمكة ، مركز للكتابة التي أمرنا الله تعالى بعبادته على كيفية خاصة عندها ، وكذلك المسجد النبوي بالمدينة ، له من الفضل بقدر ما وقع فيه من الحوادث الدينية العظيمة ، كنزول الوحي فيه وكونه مركزاً لأئمة الدين الذين تلقوا قواعده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهكذا ، فهذا فضل الفقهاء لبعض هذه المساجد على بعض ، بحسب ما ترجع عندهم من المزايا الدينية الواقعة فيها ولهذا كان في هذا التفاضل تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) ، على أن المرد بالتفاضل بينها هنا إنما هو بالنسبة للصلاة فيها ، لا بالنسبة لذاتها .

(١) الحنفية ، والمالكية : قالوا : الوضوء في المسجد مكروه مطلقاً .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره إغلاق المساجد في غير أوقات الصلاة إلا لحظوف على مناع ، فإنه لا يكره .

(٣) الحنفية — قالوا : أفضل المساجد المسجد الحرام بمكة ، ثم المسجد النبوي بالمدينة ، ثم المسجد الأقصى بالقدس ، ثم مسجد قباء ، ثم أقدم المساجد ، ثم أعقلها مساحة ، ثم أقربها للصلى ، والصلاة في المسجد المعتمد لسماع الدروس الدينية أفضل من الأقدم ، وما بعده . ومسجد الحلي أفضل من المسجد الذي به جماعة كثيرة ، لأن له حقاً ، فينبغي أن يؤديه ويهرمه ، فالأفضل لمن يصلي في مسجد أن يصلي في المساجد المذكورة بهذا الترتيب .

الشافعية — قالوا : أفضل المساجد المسكي ، ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى ، ثم الأكثر جماعاً ، ما لم يكن إمامه من يكره الاقتداء به ، وإلا كان قليل الجمع أفضل منه ، وكذا =

مبطلات الصلاة

انذكر لك مبطلات الصلاة مجتمعة في المذاهب تحت الحفظ (١)، ثم نذكر لك بعد ذلك المنفق عليه والمختلف فيه من هذه المبطلات مشروحا .

= لو ترتب على صلاته في الأكثر بهما تهطيل المسجد القليل الجمع ، استكونه إمامه ، أو تمضيه الناس بحضوره ، وإلا كانت صلاته في القليل الجمع أفضل .

المسكنة — قالوا : أفضل المساجد المسجد النبوي ، ثم المسجد الحرام ، ثم المسجد الأقصى وبعد ذلك المساجد كلها سواء ، نعم الصلاة في المسجد القريب أفضل لحق الجوار .

الحنابلة — قالوا : أفضل المساجد المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى ، ثم المساجد كلها سواء ، ولكن الأفضل أن يصلي في المسجد الذي تتوقف الجماعة فيه على حضوره ، أو تقام بغير حضوره ، ولكن ينكسر قاب إمامه ، أو جماعته بعدم حضوره . ثم المسجد العتيق . ثم ما كان أكثر جمعا ، ثم الأبعد .

(١) الشافعية — قالوا : مبطلات الصلاة : الحدث بأقسامه السابقة ، سواء كان موجبا للوضوء : أو الفسل ، الكلام في الصلاة ، وسبأق تفصيل القدر المبطل : البكاء والأذين ، الفعل الكثير الذي ليس من جنسها ، أو من جنسها . وقد تقدم تفصيله ، ومنه تحريك يده رفعا وخفضها أو تحريكها إلى جهة اليمين وعودها إلى جهة الشمال ، أو العكس ثلاث مرات ، بحيث يحسب الذهاب والموء مرة واحدة مع الاتصال ، وأما مع الانفصال ، فكل منهما يعد مرة ، بخلاف ذهاب الرجل وعودها ، فإن كلا منهما يعد مرة ، ولو مع الاتصال ، الشك في النية ، أو في شيء من شروط صحة الصلاة ، أو كفية النية ، بأن يشك هل نوى ظهرا أو عصرا مثلا ، وإنما يبطل الشك في ذلك كله إن دام زمناً يسع ركناً من أركان الصلاة ، وإلا فلا : نية الخروج من الصلاة قبل تمامها ، التردد في قطع الصلاة والاستمرار فيها ، تعاقب قطع الصلاة بشيء ، ولو محالا عاديا . كأن يقول بقلبه : إن جاء زيد قطعت الصلاة : أما إذا علق الخروج من الصلاة على محال عقلي ، كالجمع بين الضدين ، فلا يصح ، صرف نية الصلاة إلى صلاة أخرى : إلا الفرض ، فله أن يصرفه إلى النفل إذا كان منفردا ورأى جماعة يريد أن يدخل معهم ، طرو الردة أو الجنون في الصلاة ، انكشاف الصلوة في الصلاة مع القدرة على سترها ، على ما تقدم ، أن يحمد من يصلي عريانا سائرا ، على ما تقدم ، اتصال نجا به غير مغير عنها بدنه أو بلبوسه ، ولو داخل عينيه أثناء الصلاة ، وإنما يبطل بذلك إذا لم يفاها سريعا . ر أو حمل ما اتصلت به ، =

تطويل الرفع من الركوع أو الجلوس بين السجدين ؛ ويحصل تطويل الأول بالزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفاتحة ، وتطويل الثاني بالزيادة على الدعاء الوارد فيه بمقدار الواجب من التشهد الأخير ، ويستثنى من ذلك تطويل الرفع في الركعة الأخيرة ، وتطويل الجلوس بين السجدين في صلاة التسابيح ، فلا يضر مطلقاً ؛ سبق المأموم إمامه بركنين فإمامين ، أو تأخره عنه بهما ، ويشترط أن يكون كل منهما من غير عذر ؛ التسليم عمداً قبل محله ؛ تكرير تكبيرة الإحرام بنية الانتعاش مرة ثانية ؛ ترك ركن من أركان الصلاة عمداً ، ولو قوياً ؛ انقضاء مدة المسح على الخف أثناء الصلاة ، أو ظهور بعض ماستر به من رجل أو إفاقة ، اقتضاؤه بمن لا يقتدى به كقصر أو غيره ؛ تكرير ركن فعلي عمداً ؛ وصول مفطر إلى جوف المصلي ، ولو لم يؤكل ؛ تحول عن القبلة بالصدر ؛ تقديم الركن الفعلي عمداً على غيره .

المسألة — عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي : ترك ركن من أركانها عمداً ، ترك ركن من أركانها سهواً ، ولم يتذكر حتى سلم معتقداً الكمال إذا طال الأمر عرفاً ، إما إذا سلم معتقداً الكمال ، ثم تذكر عن قرب ، فإنه يلغى ركعة النقص ويبني على غيرها وتصح صلاته ، وأما إذا لم يسلم معتقداً الكمال ، بأن لم يسلم أصلاً أو سلم غلطاً ، فإن كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة ، فإنه يأتي به ، ويتم صلاته ، وإن كان من غير الأخيرة أتى به إن لم يعقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص ، فإن عقد ركوع الركعة التالية ألغى ركعة النقص ، ولا يأتي بالركن المتروك (عقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئناً معتدلاً إلا في ترك الركوع ، فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها) ؛ رفض النية وإفائها ؛ زيادة ركن فعلي عمداً كركوع أو سجود ؛ زيادة تشهد بعد الركعة الأولى أو الثالثة عمداً إذا كان من جلوس ؛ الفقهة عمداً أو سهواً ؛ الأكل أو الشرب عمداً ؛ الكلام الغير إصلاح الصلاة عمداً ، فإن كان لإصلاحها ، فإن الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره ، على ما تقدم ؛ التصويت عمداً ، النفع بالفم عمداً ، التيء عمداً ، ولو كان قليلاً ، السلام حال الشك في تمام الصلاة ، طرو ناقض الوضوء ، أو تذكره ، كشف العورة الملاحظة ، أو شيء منها ، سقوط النجاسة على المصلي ، أو عله بها أثناء الصلاة ، على ما تقدم ، فتح المصلي على غير إمامه ، الفعل الكثير ليس من جنس الصلاة ، طرو شاغل عن تمام فرض ، كاحتباس بول يمنع من الطمأنينة مثلاً ، تذكر أولى الحاضرين المشررك في الوقت ، كالظهور والعصر ، وهو في الثانية ، فإذا كان يصلي العصر ، ثم تذكر أنه لم يصل الظهر بطلت صلاته ، وقبل ؛ لا تبطل ، بل يجرى فيها التفصيل المتقدم في ترتيب يسير الفوائت ، زيادة أربع ركعات يقيناً سهواً على الرباعية ، ولو كان مسافراً ، أو على الثلاثية ، واثنين على الثنائية والوتر ، وزيادة مثل الفعل المحدود ، كالعبء ، سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة مع الإمام ، السجود المرتب على إمامه قبل قيامه لقضاء

== ما عليه ، سواء كان السجود قبالاً أو بعدياً ، وأما إذا أدرك معه ركعة ، فإنه يسجد تبعاً للسجدة .
إمامه ، لكن إن كان السجود قبل السلام يسجد معه قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعد السلام وجب
عليه تأخيرها حتى يقضى ما عليه ، فإن قدمه قبل القضاء بطلت صلاته ، السجود قبل السلام ترك
سنة خفيفة ، كتكبيرة واحدة ، أو تسمية ، أو ترك مستحب ، كالنوايات ، ترك ثلاث سنن من
سنن الصلاة سهواً ، مع ترك السجود لها حتى سلم وطال الأمر عرفاً

الحنابلة — عدوا مبطلات الصلاة كالآتي : العمل الكثير من غير جنسها بلا ضرورة ، وطرو
نجاسة لم يهف عنها ، ولم تزل في الحال ، استدبار القبلة ، طرو ناقض للوضوء ، تعمّد كشف عورة ،
بمخلاف ما لو تشفت بريح وستر في الحال ، استناده استناداً قوياً لغير عذر ، بحيث لو أزيل
ما استند إليه لسقط ، رجوعه للشهد الأول بعد الشروع في القراءة لأن كان عالماً ذا كراً
الرجوع ، تعمده زيادة ركن فعلي ، كركوع ، تقدم بعض الأركان على بعض عمداء ، سلامه
عمداً قبل تمام الصلاة ، أن يلحن في القراءة لحناً يغير المعنى مع قدرته على إصلاحه ، كضم ناء
الندم ، فسخ النية ، بأن ينوي قطع الصلاة ، التردد في الفسخ ، العزم على الفسخ ، وإن
لم يفسخ بالفعل ، الشك في النية بأن عمل عملاً مع الشك ، كأن ركع أو سجد مع الشك ، الشك
في تكبيرة الإحرام ، الدعاء بما لا في الدنيا ، كأن يسأل جارية حسناء مثلاً إتيانه بكاف الخطاب
لغير الله تعالى ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، التهمة مطلقاً ، الكلام مطلقاً . تقدم
المأموم على إمامه ، بطلان صلاة الإمام ، إلا إذا صلى محدثاً ناسياً حدثه ونحوه ، كما يأتي في باب
الإمامة ، سلام المأموم عمداً قبل الإمام ، سلاماً سهواً ، إذا لم يعدده بعد سلام إمامه ، الأكل
والشرب ، إلا اليسير لناس وجاهل ، ولا يبطل النقل بالشرب اليسير عمداء ، بلع ما يتحوّل من
السكر ونحوه ، إلا إن كان يسيراً من ساء وجاهل التنجيز بلا حاجة ، النفخ إن بان منه حرفان ،
اليسكاه لغير خشية الله تعالى ، إذا بان منه حرفان ، بخلاف ما إذا غلبه ، ولا تبطل إذا غلبه
سمسكال أو عطاس أو تشاؤب وإن بان منه حرفان ، كلام النائم غير الجالس والقائم ، أما كلام
النائم القابل إذا كان نوماً يسيراً وكان جالساً أو قائماً ، فإنه لا يبطل .

الحنفية — عدوا مبطلات الصلاة ، كما يأتي : الكلام المدين فيما سر ، إذا كان صحيح الحروف
مسموعاً ، سواء نطق به سهواً ، أو عمداء ، أو خطئاً ، أو جهلاً . الدعاء بما يشبه كلام الناس ، نحو : اللهم
ألبسني ثوباً . أو اقض ديني ، أو ارزقني فلانة ، السلام ، وإن لم يقل : عليكم السلام ، بنية التحية ، ولو ساهياً .
رد السلام بإسنانه ، ولو سهواً ، لأنه من كلام الناس ، أو رد السلام بالمصافحة ، العمل الكثير ،
تحويل الصدر عن القبلة ، أكل شيء أو شربه من خارج فمه ، ولو قليلاً ، أكل ما بين أسنانه ، وإدكان .

== قليلا ، وهو قدر الحصاة : التمتع بلا عذر ، لمسا فيه من الحروف ، التألف : كنفخ التراب والتضجير ؛
الأنين ؛ وهو أن يقول : آه ؛ التأوه ، وهو أن يقول : أوه ؛ ارتفاع بكائه من ألم مجسده أو مصيبة ،
كفقد حبيب أو مال ، تسميت عطاس ببرحك الله ، جواب مستفهم عن ند لله بقول : لا إله إلا الله ؟
قوله : « إنا لله وإنا إليه راجعون » ، عند سماع خبر سوء ، تذكر فائتة إذا كان من أهل الترتيب ، وكان
الوقت متسما ، وإنما تبطل إذا لم يصل بعدها خمس صوات ، وهو متذكر للفائتة ، فإذا صلى كذلك
انقلبت جائزة ، كما يأتي في مبحث « قضاء الفوائت » ، قول : الحمد لله ، عند سماع خبر سار ، قول :
سبحان الله ، أو لا إله إلا الله للتعجب من أمر ، كل شيء من القرآن قصد به الجواب ، نحو
« يا يحيى خذ الكتاب بقوة » ، لمن طلب كتاباً ونحوه ، وقوله : « آتينا غداً مانا » ، لمستفهم عن شيء
يأتي به ، وقوله . « تلك حدود الله فلا تقربوها » ، لمن استأذن في أخذ شيء ، وإذا لم يرد هذا ونحوه
الجواب ، بل أراد الإعلام ، بأنه في الصلاة لا يفسد ، رؤية المتيمم ماء قدر على استعماله قبل قعوده
قدر التشهد ، وكذا إذا كان متوضئاً ، ولكنه يصلي خلف إمام متيمم فإن فرضه يبطل وتنقلب
صلاته في هذه الحالة نقلاً ، تمام مدة مسح الخفين قبل قعود قدر التشهد ، ومثله نزع الخف ولو يعمل
يسير ، تعلم الآية إن لم يكن مقتدياً بقارئ ، سواء فعلها بالتلقا أو بالتذكر إن كان ذلك
قبل القعود قدر التشهد ، وإلا فالتعلم بالتلقا لا يفسدها ، إذا قدر من يصلي بالإيماء على الركوع
والسجود ، فإن الباقي من الصلاة يكون قوياً فلا يصح بناؤه على ضعيف ، استخلاف من لا يصلح
إماماً كأمي ومعدود ، طلوع الشمس وهو يصلي الفجر ، ويكفي أن يرى الشعاع إن لم يمكنه
رؤية القرص ، إذا زالت الشمس ، وهو في صلاة أحد العيدين ، دخول وقت العصر وهو يصلي
الجمعة لفوات شرط صحتها وهو الوقت ، سقوط الجبيرة عن برء ، زوال عذر المعذور بناقض غير
سبب العذر أو زواله بخلاف وقت كامل عنه ، الحدث عمداً ، أما سبق الحدث فلا يبطل ، بشرط
سنتاق ، الإغماء ، والجنون ، والجنابة بنظر أو احتلام نائم ممكن ، المحاذاة ، وسبق بيانها في مبحث
خاص ، ويقسمها ظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه للطهارة ، كما إذا كشفت المرأة
ذراعها للوضوء ، قرامة من سبقه الحدث ، وهو ذاهب للوضوء ، أو عائد منه ، مكته قدر أداء
ركن بعد سبق الحدث مستيقظاً بلا عذر ، فلم يكت لزحام ، أو ليقطع رعاؤه لا تبطل ، إذا تجاوز
أه قريباً لمسه غير قريب بأكثر من صفتين ، خروج المصلي من المسجد لظن الحدث لوجود المنافي
غير عذر : أما إذا لم يخرج من المسجد فلا يفسد ، انصرافه عن مقامه للصلاة ، ظاناً أنه غير
متوضئ ، أو أن مدة مساهمته انقضت ، أو أن عليه فائتة ، أو نجاسة ، وإن لم يخرج من المسجد ؛ ==

إذا صلت المرأة جنب الرجل

أو أمامه ، وهي مقتدية ، ويعبر عن ذلك بالمحاذاة

اتفق الأئمة الثلاثة على أن المرأة إذا صلت خلف الإمام وهي جنب رجل ، أو أمامه لا تبطل صلاتها بذلك ، كما لا تبطل صلاة أحد من المصلين المحاذين لها . وخالف الحنفية في ذلك ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

== فتح المأموم على غير إمامه لتعظيمه بلا ضرورة ، أما فتحه على إمامه ، فإنه جائز ، ولو قرأ المفروض ، أخذ المصل بفتح غيره ، أمثال أمر الغير في الصلاة ، التكبير بقية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته ، كما إذا نوى المفرد الافتداء بغيره ، أو بالعكس ، أو انتقل بالتكبير من فرض لفرض ، أو من فرض إلى نفل وبالعكس ، وإنما تفسد الصلاة بواحدة مما ذكر إذا حصل قبل القعود الأخير قدر الفشهد ، وإلا فلا تفسد على المختار ، مد الهمة في التكبير ، كما تقدم . أن يقرأ ما لا يحفظه في المصحف ، أو يلقيه غيره القراءة ، أداء ركن ، أو مضى زمن يسع أداء ركن ، مع كشف العورة ، أو مع نجاسة مائة عن الصلاة ، أن يسبق المقتدى إمامه بركن لم يشاركه فيه ومتابعة المسبوق إمامه في سجود السهو إذا تأكد انفراجه ، بأن قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد عوده قدر الفشهد ، وتيد ركعته بسجدة ، فتذكر الإمام بسجود سهو ، فتابعه المأموم فيه ، عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية ، أو سجدة تلاوة تذكرها بعد الجلوس ، عدم إعادة ركن أداء نائماً ، فقهية إمام المسبوق ، وإن لم يتعمدها ، السلام على رأس الركعتين في الرباعية ، إذا ظن أنه يصلي غيرها ، كما إذا كان في الظهر ، فظن أنه يصلي الجمعة ، تقدم المأموم على الإمام بقدمه أماما أو آخرا ، فانها لا تبطل ، وسيأتي تفصيله في « مبحث الإمامة » .

(١) الحنفية — قالوا : إذا صلت المرأة المشتبهة بجنب الرجل ، أو أمامه ، وهي مأهولة بطلت صلاتها ، بشروط تسعة : الأول : أن تكون المرأة مشتبهة . فإذا كانت صغيرة لا تشبه ، فإنه لا يضر ، الثاني : أن تعادى المرأة رجلا من المصلين بساقها وكعبها أما إذا كانت متأخرة عنه بساقها وكعبها ، فإنه يصح . الثالث : أن تحاذيه في أداء ركن ، أو قدر ركن ، فإذا كبرت تكبيرة الإحرام ، وهي محاذية له ، ثم تأخرت ، فإن صلاتها لا تبطل ، لأن تكبيرة الإحرام ليست ركناً ولا قدر ركن ، الرابع : أن لا تكون في صلاة الجنائز ونحوها ، فإذا حاذته في صلاة الجنائز فإنها لا تبطل ، ومنها كل صلاة ليست مشتملة على ركوع وسجود . الخامس : أن تكون مقتدية به ، ==

شرح مبطلات الصلاة

التكلم بكلام أجنبي عنها عمداً

التكلم بكلام أجنبي عن الصلاة عمداً مبطل لها باتفاق ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » ،
رواه مسلم .

وحده الكلام المبطل هو ما كان مشتمل على بعض حروف المدح ، وأقله ما كان منتظماً من
حرفين ، وإن لم يفهما ، أو حرف واحد مفهوم لمعنى ، كما إذا قال « ع » - بكسر العين - فإنه حرف
واحد ، ولكن له معنى في اللغة . لأن معناه احفظ . أما إذا نطق بحرف واحد لا معنى له ، كما إذا
قال : « حج » ، فإن صلاته لا تبطل بذلك ، ومثل النطق بالحرف الموهمل الذي لا معنى له الصوت الذي
لا يشتمل على حرف مفهوم ، أو أكثر ، وهذا متفق عليه عند الأئمة الثلاثة ، وللبالكية تفصيل ،
فأنظره تحت الحظ (١) ، أما الحرف الواحد الموهمل الذي لا يفهم منه معنى ، فإنه لا يبطل الصلاة ،
وكذلك الصوت الذي لم يشتمل حروف ، فإنه لا يبطلها .

التكلم في الصلاة بكلام أجنبي سهواً أو جهلاً

الكلام الأجنبي في الصلاة مبطل لها ، ولو كان المتكلم ناسياً ، عند الحنفية ، والحنابلة ؛

== أو تكون محاذية لرجل مقدمها بإمام واحد . أما إذا كانت أصلي خلف إمام ، وهو يصلي خلف
إمام آخر ، وكانت محاذية له ، فإنه لا يضر ؛ السادس : أن لا يكون بينهما حائل قدر ذراع أو
فرجة تسع رجلاً ؛ السابع : أن لا يشير إليها بالتأخر ، فإذا أشار إليها بالتأخر ، ولم تتأخر ، فإن
صلاته لا تبطل ، الثامن : أن ينوي إمامتها ، أما إذا لم ينو إمامتها . فإن صلاتها لا تصح ، ولا تضر
محاذاتها في هذه الحالة ، التاسع : أن يتحد المكان ، فإذا حدث في مكان حال ، فإن الصلاة تصح
لعدم وجود المحاذة في هذه الحالة .

(١) المالكية : قالوا : حده الكلام المبطل للصلاة هو ما كان كلمة واحدة مفهومة فأكثر ،
وقال بعضهم : هو مطلق الصوت ، وإن لم يفهم .

وخالفهم الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وإذا تكلم في الصلاة جاهلاً بأن السلام يفسد الصلاة ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، لافرق في ذلك بين أن يكون قد تربى بعيداً عن البلاد الإسلامية التي ليس بها علماء أو كان لا يستطيع الوصول إليهم أولاً ، وخالف الشافعية في ذلك التفصيل ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وإذا أكرهه أحد على الكلام وهو في الصلاة ، فإنها تبطل باتفاق ، وإذا نام نوماً يسيراً لا ينقض الوضوء وهو في الصلاة ، وتكلم في هذه الحالة ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، والظاهر يؤيد من قال ببطلان الصلاة ، لأن الذي ينام في صلاته ، ويتكلم بكلام أجنبي يكون غافلاً عن ربه تمام الغفلة ، فاقيمة صلاة من يفعل هذا ؟ .

التكلم عمداً لإصلاح الصلاة

إذا نسي الإمام شيئاً من الصلاة ، فقال له أحد المسامومين : أنت نسيت كذا ، فإن صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) ، وإنما الذي لا يبطل هو لفظ السلام ، فلو سلم في صلاة الظاهر مثلاً من ركعتين ناسياً ، فإن صلاته لا تبطل بالسلام .

(١) الشافعية — قالوا : إن تكلم في الصلاة ناسياً : فإنها لا تبطل بذلك السلام ، سواء تسلم قبله أو بعده ، بشرط أن يكون السلام يسيراً وحده اليسير ما كان ست كلمات عرفية فأقل .

المالكية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالكلام سهواً إذا كان يسيراً ، ويعتبر الكثير واليسير بحسب العرف ، ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم قبل السلام أو بعده .

(٢) الشافعية — قالوا : إن تكلم الجاهل في صلاته كلاماً يسيراً لا تبطل ، بشرط أن يكون قريب عهد بالإسلام ، أو يكون قد تربى بعيداً عن العلماء بحيث لا يستطيع الوصول إليهم لمخوف ، أو عدم مال ، أو ضياع من ألزمه نفقتهم ، أو نحو ذلك ، وإلا ففسدت صلاته ، ولا يندرج بالجاهل (٣) الحنابلة — قالوا : إذا تكلم في صلاته وهو نائم على هذه الحالة ، فإنها لا تبطل .

(٤) المالكية — قالوا : السلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها ، سواء وقع قبل السلام أو بعده من الإمام أو من المساموم ، أو منهما ، فإن وقع من المساموم ، فإنه لا يبطل الصلاة بشرطين : الأول : أن لا يكون كثيراً عرفاً ، بحيث يكون به ممرضاً عن الصلاة ؛ وإن كانت تدعو الحاجة —

الكلام في الصلاة لإنقاذ الأعمى

والكلام خطئاً

الكلام لإنقاذ أعمى من الوقوع في هلاك أو نحوه مبطل للصلاة باتفاق ، ويجب على المصلي في مثل هذه الحالة أن يتكلم ويقطع الصلاة ، أما المخطئ ، وهو الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن فإن صلاته لا تبطل بذلك عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية . فانظر مذهبهم تحت الحفظ (١) .

التنحيب في الصلاة

ومن الكلام المبطل التنحيب إذا بان منه حرفان فأكثر ، وإنما يبطل الصلاة إذا كان الغير حاجباً فإن كان الحاجة ، كتحسين صوته حتى تخرج القراءة من مخارجها تامة ، أو يبتدى إمامه إلى الصواب ، ونحو ذلك ، فإنه لا يبطل ، وكذا إذا كان ناشئاً بدافع طبيعي ، فإنه لا يبطل عند الحنفية والحنبلة مادام الحاجة ، وتوسع المسالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الحفظ (٢) .

== إياه : الثاني : أن لا يفهم الإمام الغرض بالتسبيح له ، فإن كثر كلامه أو كان إمامه يفهم إذا سمع له بطلت صلاته ، مثلاً إذا سلم إمامه في الرباعية من ركعتين أو صالماً أو بما . وقام للتخامسة ، ولم يفهم بالتسبيح ، فإن للمأموم أن يقول له : أنت سلمت من اثنتين ، أو قمت الركعة الخامسة ، أو نحوه ذلك .

هذا إذا وقع الكلام من المأموم . أما إذا وقع من الإمام ، فإنه لا يبطل بثلاثة شروط : الشرطين المذكورين في المأموم . ويزيد شرط ثالث : وهو أن لا يحصل له شك في صلاته من نفسه ، بأن لم يشك أصلاً ، أو حصل له شك من كلام المأمومين . فإن شك من نفسه وجب عليه أن يطرح ما شك فيه ، ويبنى صلاته على يقينه ، ولا يسأل أحداً ، وإلا بطلت صلاته .

(١) الحنفية — قالوا : المخطئ الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن تبطل صلاته أيضاً .

(٢) المسالكية — قالوا : التنحيب لا يبطل الصلاة ، وإن اشتمل على حروف معطلة ، سواء كان الحاجة أو لغير حاجة على المختار ، ما لم يسكن كثيراً ، أو تلاعباً ، وإلا أبطل .

الشافعية — قالوا : يعني عن القليل من التنحيب إذا لم يستطع رده إلا إذا كان مرضاً . زماً ، بحيث لا يتجاوز الشخص منه زمناً يسع الصلاة ، وإلا فلا يضر كثيراً أيضاً . وكذلك إن ==

الآنين والتأوه في الصلاة

الآنين والتأوه والتأفف والبكاء إذا اشتملت على حروف مسبوقة ، فإنها تبطل الصلاة ، إلا إذا كانت ناشئة من خشية الله تعالى ، أو من مرض بحيث لا يستطيع منعها ؛ وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

الدعاء في الصلاة بما يشبه الكلام الخارج عنها

تبطل الصلاة بالدعاء الذي يشبه الكلام الخارج عنها ، والأئمة في ذلك تفصيل ، فانظره تحت الخط (٢) .

== تعذر عليه النطق بركن قولي من أركان الصلاة ، كقراءة الفاتحة ، فإن التذميع الكثير لأجل أن يتمكن من قراءتها لا يضر ، أما إن تعذر عليه النطق بسنة ، فإن التذميع الكثير لا يغتفر له فيها . (١) المالكية — قالوا إن كان الآنين والتأوه والبكاء ونحوها لوجع . أو كانت ناشئة من خشية الله فإنها لا تبطل الصلاة ، لكن الآنين للوجع إن كثر أبطأ ، وإلا كان حكمها حكم الكلام ، فإن وقعت من المصلي سهواً ، فإنها لا تبطل ، إلا إذا كانت كثيرة ، وإن وقعت هماً فإنها تبطل إلا إذا تعلق بها غرض لإصلاح الصلاة ، على التفصيل المتقدم .

الشافعية — قالوا : الآنين والتأوه والتأفف ونحوها إن بان منها حرفان فأكثر ، ففيها صور ثلاث : الأولى : أن تغلب عليه ، ولا يستطيع دفعها ، وفي هذه الحالة يعني عن قليلها عرفاً ، ولا يعني عن كثيرها ؛ ولو كان ناشئاً من خوف الآخرة : الثانية : أن لا تغلب عليه ، وجبئ لا يعني عن كثيرها ولا قليلها ؛ ولو كانت ناشئة من خوف الآخرة : الثالثة : أن تكثر عرفاً ، وفي هذه الحالة لا يعني عن قليلها أيضاً ، إلا إذا صارت مرضاً ملازماً ، فإنها لا تبطل الصلاة الضرورة ، ومثلها التثاقب ، والمعاس ، والجشاع ، كما يأتي :

(٢) الحنفية — قالوا : تبطل الصلاة بالدعاء بما يشبه كلام الناس ؛ وضابطه أن لا يكون وارداً في الكتاب الكريم ، ولا في السنة ، ولا يستعمل طلب من العباد ، فله أن يدعو بما شاء مما ورد في الكتاب والسنة : أما ما ليس وارداً فيها ، فإن كان يستعمل طلبه من العباد ، كطلب الرزق والبركة في المال والبنين ونحو ذلك ، مما يطلب من الله وحده ، فإن الصلاة لا تبطل به ؛ وإن كان لا يستعمل طلبه من العباد ، نحر : اللهم أطع مني قاضياً : أو زوجني بفلاة ، فإنه يبطل الصلاة

إرشاد المأموم لغير إمامه في الصلاة ، ويقال له : الفتح على الإمام

تبطل الصلاة بإرشاد المأموم لغير الإمام الذي يصلي خلفه مثلاً ، إذا كان يصلي شخص خلف إمام ، ووجد بجانبه شخصاً يصلي إماماً ، فقرأ الثاني خطأ ، أو عجز عن القراءة فلا يصح للأول إرشاده ، لأنه مرتبط بالإمام ، فلا علاقة له بهصل آخر ، على أن في هذا الحكم تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

== المسكنية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالدعاء بخير الدنيا والآخرة مطلقاً ، فله أن يدعو بما لا يستحيل طلبه من العباد ، كأن يقول : اللهم أطعني تفاحاً ، ونحوه .

الشافعية — قالوا : الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الذي يكون بشيء محرم ، أو مستحيل ، أو معاق ، وله أن يدعو بمعد ذلك بما شاء من خير الدنيا والآخرة ، بشرط أن لا يخاطب بذلك غير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، فإن خاطب غيرهما بطلت صلاته ، سواء كان المخاطب عاقلاً ، كأن يقول للعاطس : برحمتك الله ، أو غير عاقل ، كأن يخاطب الأرض ، فيقول لها : رب وربك الله ، أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك ، ونحو ذلك .

الحنابلة — قالوا : الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الدعاء بغير ما ورد ، وليس من أمر الآخرة كالدعاء بجوائز الدنيا وملاذها ، كأن يقول : اللهم ارزقني جارية حسناء ، رقصة غناء ، وحلة جميلة ونحو ذلك ، ويجوز أن يدعو لشخص معين ، بشرط أن لا يأتي بكاف الخطاب ، كأن يقول : اللهم ارحم فلاناً ، أما إذا قال : اللهم ارحمك يا فلان ، فإن صلاته تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : إذا نسي الإمام الآية ، كأن توقف في القراءة ، أو تردد فيها ، فإنه يجوز للمأموم الذي يصلي خلفه أن يفتح عليه ، ولكن به نوى إرشاد إمامه لا التلاوة ، لأن التلاوة تخلف الإمام مكرهة تنزيهاً ، كما تقدم .

ويكره للمأموم المبادرة بالفتح على الإمام . كما يكره للإمام أن يلجئ المأموم على إرشاده . بل ينهى له أن ينتقل إلى المطلوب من سورة أخرى . أو سورة أخرى كاملة . أو يركع إذا قرأ القدر المفروض والواجب . أو افتتح المأموم على غير إمامه بأن فتح على مقتدمه . أو على إمام غير إمامه أو على منفرد أو على غير مصل فإنه يبطل الصلاة . إلا إذا قصد التلاوة لا الإرشاد . ولكن ذلك يكون مكرهاً تنزيهاً . وكذلك أخذ المصل بإرشاد غيره ، فإنه يبطل الصلاة ، إلا أخذ ==

التسبيح في الصلاة لإرشاد الإمام أو للتنبيه على أنه في الصلاة أو نحو ذلك

ليس من الكلام المبطل التسبيح للإعلام بأنه في الصلاة ، أو لإرشاد الإمام إلى إصلاح خطأ وقع فيها ، أما التسبيح والتهايل والذكر بغير الوارد في الصلاة ، أو التكلم بآية من القرآن لافتادة الغير غرضاً من الأغراض ، ففي كونه مبطلاً للصلاة تفصيل المذاهب ^(١) .

== الإمام بإرشاد مأموه ، فإنه لا يبطل ، فإذا نسي المأموم أو المنفرد الآية . فأرشده غيره ، فعمل بإرشاده بطلت صلاته ، إلا إذا تذكر من تلقاء نفسه ، وكذا أن امثال أمر الغير في القراءة يبطل الصلاة ، كذلك امثاله في الفعل ، فإنه يبطلها . فإذا وجدت فرجة في الصف ، فأمره غيره بدمها فامتثل بطلت صلاته ، بل ينبغي أن يصبر زمناً ما ، ثم يفعل من تلقاء نفسه المالكية — قالوا : إن الفتح على الإمام لا يبطل به الصلاة ، وإنما يفتح المأموم على إمامه إذا وقف عن القراءة وطلب الفتح بأن تردد في القراءة ، أما إذا وقف ، ولم يردد ، فإنه يكره الفتح عليه ، ويجب الفتح عليه في الحالة الأولى إن ترتب عليه تحصيل الواجب ، كقراءة الفاتحة ، ويسن إن أدى إلى صلاح الآية الزائدة عن الفاتحة ، ويندب إن أدى إلى إكمال السورة ، الذي هو مندوب وأما الفتح على غير الإمام ، سواء كان خارجاً عن الصلاة أو فيها ، فإنه يبطل للصلاة .

الشافعية — قالوا : يجوز للمأموم أن يفتح على إمامه بشرط أن يسكت عن القراءة ، أما إذا تردد في القراءة فإنه لا يفتح عليه مادام متردداً ، فإن فتح عليه في هذه الحالة انقطعت المواالات بين قراءته ، ويلزمه استئناف القراءة ، ولا بد لمن يفتح على إمامه أن يقصد القراءة وحدها ، أو يقصد القراءة مع الفتح ، أما إن قصد الفتح وحده . أو لم يقصد شيئاً أصلاً فإن صلاته تبطل على المعتد أما الفتح على غير إمامه ، سواء كان مأموماً أو غير ، أو غيره ، فإنه يقطع المواالات في القراءة ، فيستأنفها إذا قصد الذكر : ولو مع الإعلام : وإلا بطلت .

الحنابلة — قالوا : يجوز للمصلي أن يفتح على إمامه إذا أرتج عليه — أي منع من القراءة — أو غلط فيها . ويكره الفتح واجباً إذا منع الإمام من القراءة أو غلط في الفاتحة لتوقف صحة الصلاة على ذلك . أما الفتح على غير إمامه . سواء أكان في الصلاة أم خارجها . فإنه مكروه لعدم الحاجة إليه . ولا يبطل به الصلاة . لأنه قول مشروع فيها .

(١) الحنفية — قالوا : إذا تكلم المصلي بتسبيح أو تهليل ، أو أثنى على الله تعالى عند ذكره =

== كأن قال : جل جلاله ؛ أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، أو قال : صدق الله العظيم ، عند فراغ القارئ من القراءة ، أو قال مثل قول المؤذن ، ونحو ذلك ، فإن قصد به الجواب عن أمر من الأمور بطلت صلاته ؛ أما إذا قصد مجرد الثناء والذكر أو التلاوة ، فإن صلاته لا تبطل وكذلك تبطل إذا لم يقصد شيئاً ، ومثل ذلك ما إذا تسكلم بآية من القرآن ، لإفادة الغير غرضاً من الأغراض ، كأن خاطب شخصاً اسمه يحيى بقوله : يا يحيى خذ الكتاب بقوة ، يريد بذلك أن يأخذ كتاباً عنده ؛ أو قال لمن يستأذنه في الدخول وهو في صلاته : ادخلوها بسلام آمين ، ؛ أو سأله رجل ، وهو يصلي ، ما هو مالك ؟ فقال : د الخليل والبالغ والخير لتركبهما ، ونحو ذلك فإنه يبطل الصلاة ؛ إلا إذا قصد مجرد التلاوة ، ومثل ذلك ما إذا أخبر بخبر سوء ، وهو في الصلاة ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو حدث ما يفرعه فقال : بسم الله ، أو دعا لأحد أو عليه ، فإن صلاته تبطل بذلك ، إلا إذا قصد مجرد الذكر أو الثناء ، فإنها لا تبطل حينئذ . وكذلك تبطل إذا رفع صوته بالتسبيح أو التهليل ؛ يريد بذلك زجر الغير عن أمر من الأمور ؛ أما إذا رفع صوته بالقراءة قاصداً الزجر برفع الصوت لا بالقراءة فإن صلاته لا تفسد ، وإنما استثنى من ذلك كله التسبيح للأعلام بأنه في الصلاة ، أو تنبيه إمامه إلى خطأ في الصلاة ، لما ورد في الحديث : « إذا ناب أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح » .

المسألة الثانية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالقرآن الذي قصد به إلهام الغير غرضاً من الأغراض بشرط أن يكون ذلك في محله وذلك كأن يستأذنه شخص في الدخول عليه . وهو يصلي ، فيصاف ذلك الاستئذان الفراغ من قراءة الفاتحة ، فيشرع في قراءة « ادخلوها بسلام آمين » ، جواً عن ذلك الاستئذان ، أما إن وقع في غير محله ، كأن يصادف الاستئذان الركوع أو السجود أو قبل الفراغ من الفاتحة ، فأجاب به بذلك بطلت صلاته ، أما إذا أجابه بالتسبيح ، أو التهليل ؛ أو يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله فإن صلاته لا تبطل بذلك في أي محل من الصلاة لأن الصلاة كلها محل لها .

الخطاب — قالوا : لا تبطل الصلاة بالتسبيح أو التهليل أو الذكر لغرض من الأغراض ؛ فإذا رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو أصابته مصيبة ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو أصابه ألم ؛ فقال : بسم الله ، ونحو ذلك فإن صلاته لا تبطل به ، وإنما يسكروه لا غير ، أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، فإنها مستحبة في النفل فقط ، أما الفرض فإنها لا تطلب فيه ؛ ولا تبطله ؛ وكذلك لا يبطلها التسكلم بآية من القرآن لغرض من الأغراض ، كأن يقول لمن يستأذنه وهو في صلاته : ادخلوها بسلام آمين ، ؛ أو يقول : يا يحيى خذ الكتاب بقوة ؛ ==

تشميت العاطس في الصلاة

ومن الكلام المبطل تشميت العاطس ، فإذا شميت المصلي عاطساً بحضرته بطلت صلاته ، بشرط أن يقول له : « يرحمك الله » بكاف الخطاب ، أما إذا قال له : يرحمه الله . أو يرحمنا الله ، فإن صلاته لا تبطل بذلك عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبه تحت الخط (١)

== مخاطباً بذلك شخصاً اسمه يحيى . أما إذا تكلم بكلمة من القرآن لانتيميز عن كلام الناس ، كأن يخاطب شخصاً اسمه إبراهيم بقوله : يا إبراهيم ، فإن صلاته تبطل بذلك .

الشافعية — قالوا : إذا تكلم بآية من القرآن ، وهو في الصلاة قاصداً بذلك لإفهام الغير أمراً من الأمور فقط بطلت صلاته . وكذلك تبطل الصلاة إذا أطلق ولم يقصد شيئاً . أما إذا قصد التلاوة مع هذا الإفهام ، فإن صلاته لا تبطل ، وكذا إذا استأذنه شخص في أمر فسمح له أو سبغ لإمامه لتنبهه إلى خطأ في الصلاة ، أو قال : الله ، عند حدوث ما يفورعه ، فإنه في هذه الأحوال إن قصد الذكر ، ولو مع ذلك الغرض لا تبطل ، ولا يبطل . أما إذا قال : صدق الله العظيم عند سماع آية . أو قال : لا حول ولا قوة إلا بالله عند سماع خبر سوء ، فإن صلاته لا تبطل به مطلقاً ، إذ ليس فيه سوى الثناء على الله تعالى . واسكنه بقطع موالاة القرامه فيستأنفها . ومثل ذلك إجابة المؤذن ، وإذا سمع المؤذن إمامه يقول : إياك نعبد وإياك نستعين (ففقال المؤذن مثله . محاكاة له . أو قال : استعنا بالله . أو نستعين بالله . بطلت صلاته إن لم يقصد تلاوة ولا دعاء وإلا فلا تبطل ، والإتيان بهذا بدعة منهي عنها ، أما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره فإن كانت بالاسم الظاهر فإنها تقطع الموالاة ، ولا تبطل الصلاة ، وإن كانت بالضمير ، فإنها لا تقطع ولا تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : إذا شميت المصلي عاطساً بحضرته بطلت صلاته مطاعاً ، أي أنه قال له : يرحمك الله ، بكاف الخطاب . أو قال له ، يرحمه الله : نعم إذا عطس هو فقال لنفسه : يرحمني الله . أو خاطب نفسه ، ففقال : يرحمك الله : فإن صلاته لا تبطل بذلك .

المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بتشميت العاطس بالاسم مطلقاً .

إذا رد السلام وهو يصلي

إذا سلم عليه رجل وهو يصلي ، فرد عليه السلام بلسانه بطلت صلاته ، أما إذا رد عليه بالإشارة فإنها لا تبطل باتفاق ، ولكن لا يطلب الرد من المصلي بالإشارة إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١١) .

التشاؤب والمطاس والسعال في الصلاة

لا تبطل الصلاة بالتشاؤب والمطاس والسعال والجشأ ، ولو كانت مشتملة على بعض الحروف الضرورة ، عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١٢) .

العمل الكثير في الصلاة ، وهو ليس من جنسها

تبطل الصلاة بالعمل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة ، وهو ما ينبغي للنظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة ، وهذا أحد العمل الكثير المبطل عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١٣) ، وهو مبطل للصلاة ؛ سواء وقع عمداً أو سهواً ، أما العمل القليل ،

(١) المالكية — قالوا : يرد السلام بالإشارة على الراجح .

(٢) الحنفية — قالوا : إنما لا تبطل بهذه الأشياء ، بشرط أن لا يتكلف إخراج حروف زائدة على مائة منهيه الطبيعة ، كأن يقول : في تشاؤبه : هاه هاه ، أو يزيد المطاس حروفاً لا تضطره إليها طبيعة المطاس ، فإن ذلك يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا : حكم هذه الأشياء حكم الأتئين والتأوه في التفصيل المتقدم ، فإن غلبت عليه ، ولم يستطع ردها عن قلبها عرفاً ، أما إذا أمكنه ردها ولم يفعل ، فإنها تبطل الصلاة إلى آخر ما تقدم .

(٣) الشافعية — حددوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متواليات يقيناً ، وما في معنى هذا ؛ كوثبة واحدة كبيرة ؛ ومعنى تواليها أن لا يندلج إحداها منقطعة عن الأخرى ، على الراجح ؛ وإنما يبطل العمل الكثير إذا كان غير عذر ؛ كمرض يستدعي حركة لا يستطيع الصبر عنها زمناً يسع الصلاة قبل ضيق الوقت ، وإلا فلا تبطل .

الحنفية — قالوا : العمل الكثير ما لا يشك الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة ، فإن اشتبه الناظر فهو قليل على الأصح .

وهو ما دون ذلك ، فلا يبطلها باتفاق ثلاثة من الأئمة : والمالكية تفصيل ، فانظره تحت الخط ^(١) ؛ أما إذا عمل المصلي عملاً زائداً عن الصلاة من جنسها ، كزيادة ركوع أو سجود ؛ فإن كان عمداً أبطل قلبه وكثيره ؛ وإن كان سهواً لم يبطل الصلاة مطلقاً ، قليلاً كان العمل ، أو كثيراً ؛ كما أن الزيادة القولية ، كتكرير الفاتحة لا تبطلها مطلقاً ، ولو كان عمداً ، ويسجد للسجود ؛ وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط ^(٢) .

التحول عن القبلة والأكل والشرب في الصلاة

تبطل الصلاة بالتحول عن القبلة في الصلاة ، وفي حد التحول تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط ^(١) ؛ وكذا تبطل الصلاة بالأكل والشرب فيها ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط ^(٢) .

(١) المالكية — قالوا ما دون العمل الكثير قسماً : متوسط ، كالانصراف من الصلاة ، وهذا يبطل عمده دون سهوه ؛ ويسير جداً كالإشارة ، وحك البشرة ، وهذا لا يبطل عمده ولا سهوه .

(٢) المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالزيادة من جنسها سهواً إذا كثرت ؛ والسكندر ما كان مثل الرباعية والثمانية ، كأن يصلي الظهر ثمان ركعات ؛ والصبح أربعاً ؛ وأربع ركعات في الثلاثية ومثل النفل المحدود ؛ كالعبد ، والفجر بخلاف الوتر ، فإنه ، وإن كان محدوداً ، ولكن لا يبطل بالزيادة ركعة واحدة ؛ بل بزيادة ركعتين فأكثر ، أما غير المحدود ، كالشفع ، فلا يبطل بالزيادة عليه أصلاً ؛ كما أن الزيادة إذا قلت — وهي غير مذكور — فلا تبطل الصلاة ، كزيادة ركعتين أو ثلاث في الرباعية .

(٣) المالكية — قالوا : التحول عن القبلة لا يبطل الصلاة ما لم يتحول قدماه عن مواجهة القبلة .

الحنابلة — قالوا : إن هذا لا يبطل الصلاة ما لم يتحول المصلي بجماعته عن القبلة .

الحنفية — قالوا : إذا تحول بصدده عن القبلة ، فأما أن يكون مضطراً أو مختاراً ؛ فإن كان مضطراً لا تبطل ، إلا إذا مكث قد ركن من أركان الصلاة على هذه الحالة ، وإن كان مختاراً ، فإن كان بغير عذر بطلت ، وإلا فلا تبطل ، سواء قل التحول أو كثر .

الشافعية — قالوا : إذا تحول بصدده عن القبلة يمتنع أو يسره ، ولو حزنه غيره . قهراً ، بطائفة صلواته ، ولو عاد عن قرب ، بخلاف ما لو انصرف جاهلاً أو ناسياً . وعاد عن قرب فإنها لا تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : كثير الأكل والشرب وقليلاً مضطراً للصلاة عمداً أو سهواً ، —

إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء

وهو في الصلاة .

تبطل الصلاة إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء ، أو الغسل ، أو التيمم . أو المسح على الخفين ، أو الجبيرة ، مادام المصلي لم يفرغ من صلاته بالسلام ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند الحنفية ، فالظاهر مذهبهم قسماً الخط (١) . ومنها القهوة ، وهي أن يضحك بصوت يسمعه وحده ، أو مع من

= ولو كان المأكول سمسة أدخلها في فيه ، أو كان المشروب قطرة مطار ، سقطت في فيه فابتلعها ، إلا إذا أكل قبل الشروع في الصلاة ، فبقي بين أسنانه ما كولدون الحصاة ، فابتلعها وهو في الصلاة فابتلعها لا يفسد بابتلاعها ، أما إن مضغه ثلاث مرات متوالية على الأقل ، فابتلأ ففسد ، وياحق بالأكل المجهل ابتلاع ما يتحلل من السكر والخلوى من لله ، بشرط أن يصل إلى جوفه .

المسالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالأكل الكثير أو الشرب صعداً ، والكثير هو ما كان مثل اللقمة أو البسبر وهو ما كان مثل الحبة ، فإن كانت بين أسنانه ، فابتلأ لا تبطل ، ولو ابتلعها بمضغ ، لأن المضغ في هذه الحالة لا يكون عملاً كثيراً على التحقيق ، وكذا إذا رفعها من الأرض وابتلعها بدون مضغ ، فابتلأ لا تبطل ، وأما الأكل أو الشرب سهواً فلا يبطل الصلاة على الجميع ، ويسجد له بعد السلام إلا إذا اجتمعا ، أو وجد أحدهما مع السلام سهواً ، فإنه يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا : كل ما وصل إلى جوف المصلي من طعام أو شراب ، ولو بلامضغ ، فإنه يبطل الصلاة ، سواء كان قايلاً أو كثيراً ، إذا كان المصلي قائماً ، طالما يتوسم الأكل والشرب ، وبأنه في الصلاة ولو مكرهاً . أما إذا كان ناسياً للأكل أو الشرب أو جاهلاً يعلم بههله ، كما تقدم ، أو ناسياً أنه في الصلاة ، فإنه لا يضر الغلب منها ، بخلاف الكثير ، أما المضغ بلا باع ، فإنه من قبيل العمل : تبطل بكثيره ، ولا يضر ما وصل مع الريق إلى الجوف من طعام بين أسنانه ، إذا جهر عن تمييزه وجهه . نعم يبطل الصلاة وصول ما ذاب من السكر أو غيره في الفم إلى الجوف .

الحنابلة — قالوا : يبطل الصلاة الكثير من الأكل والشرب ، أما البسبر منها فيبطلها إذا كان صعداً لا نسياناً ، كما لا تبطل باع ما بين أسنانه بلا مضغ ، ولو لم يجر به الريق ، ويعرف الكثير والبسبر بالعرف ، ومثل الأكل فيما تقدم باع ذاب السكر والخلوى ونحوهما ، فإنه يبطل الصلاة ، ما لم يسكن يسيراً نسياناً .

(١) الحنفية — قالوا : إنما يبطل طرأ ناقض لهذه الأمور إذا كان قبل القعود الأخير بقدر التشهد . أما إذا طرأ بعده فلا يبطل به الصلاة على الجميع .

بجواره ؛ وهي مبطله مطلقاً ، قلت ، أو كثرت ، سواء أكانت عن عمد ، أم عن سهو ، أم عن غلبة
اشتملت على حروف أم لا ، عند المالكية ، والحنابلة : أما الحنفية والشافعية ، فانظر مذهبهم
تحت الخط (١) .

إذا سبق المأموم إمامه بركن من أركان الصلاة

إذا سبق المأموم إمامه بركن عمداً بطلت صلاته ، كأن يركع ويرفع قبل أن يركع الإمام .
أما إذا كان سهواً رجع لإمامه ، ولا تبطل صلاته عند المالكية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والشافعية ،
فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .
ومنها ما إذا وجد المتيتم ماء قدر على استعماله ، وهو في الصلاة ، وفيه تفصيل في المذاهب (٣) :

(١) الحنفية — قالوا : إنما تبطل بها الصلاة إذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد ،
أما إن كانت بعده ، فإنها لا تبطل الصلاة التي تمت بها ، وإن نقصت الوضوء ، كما تقدم تفصيله
في « نواقض الوضوء » .

الشافعية — قالوا : لا تبطل الفقهية الصلاة إلا إذا ظهر بها حرفان فأكثر ، أو حرف مفهم ،
فالبطلان ليس بها . وإنما بما اشتملت عليه من الحروف ، كما تقدم ، وهذا إذا كان باختياره ، أما
إن غابه الضحك فإن كان كثيراً أبطل ، وإلا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا سبق المأموم لإمامه بركن بطلت صلاته ، سواء كان عمداً أو سهواً ،
إن لم يعد ذلك مع الإمام أو بعده ، ويسلم معه ، أما إن أعاده معه أو بعده وسلم معه فإنها لا تبطل
كما سيأتي تفصيل ذلك في « مبحث صلاة الجماعة » .

الشافعية — قالوا : لا تبطل صلاة المأموم إلا بتقدمه عن الإمام بركنين فعليين بغير عذر ،
كسهو مثلاً ، وكذا لو تخلف عنه بمساً عمداً من غير عذر ، كبطء قراءة ، كما سيأتي في
« باب الجماعة » .

(٣) الحنفية — قالوا : إذا وجد المتيتم وهو في الصلاة ماء قدر على استعماله ، فإن كان ذلك
قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، وإلا فلا تبطل ، لأن الصلاة تكون قد تمت .
الشافعية — قالوا : إن وجد المتيتم ماء أثناء صلاته فلا تبطل . إلا إذا كان في صلاة لا تنفيه
عن القضاء ، كما تقدم تفصيله في التيمم .

المالكية — قالوا : إن وجد المتيتم ماء أثناء صلاته فلا تبطل ، إلا إذا كان ناسياً له ، —

ومنها أن يجد العريان ثوباً ساتراً لهورته أثناء الصلاة^(١) ، ولم يمكنه الاستتار به سريراً ، بدون أن يعمل عملاً كثيراً فيها ، أما إذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير ، فإنه يستتر به ، ويبقى على ما تقدم من صلاته .

إذا تذكر أنه لم يصل الظهر ، وهو في صلاة العصر ، ونحو ذلك

إذا تذكر المصلي وقتاً فاتته وهو في صلاة غيرها ، كما إذا نسي صلاة الظهر ، وشرع في صلاة العصر ، فإن صلاة العصر تبطل ، بشرط أن يكون من أصحاب الترتيب ، وهو الذي لم تفته صلوات خمس ، أو أكثر ، كما سيأتي بيانه في «مبحث قضاء الفرائض» ، وهذا الحسب عند الحنفية ، والحنابلة ؛ أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط^(٢) .

= بأن كان معه ماء من قبل نفسه وتيمم ، ثم دخل الصلاة ، وفي أثناءها تذكره فتبطل الصلاة حينئذ بشرط أن يشع الوقت لإدراك ركعة من الصلاة بعد استيماله .
الحنابلة — قالوا : إذا وجد المقيم الماء أثناء الصلاة ، وكان قادراً على استيماله ، بطلت صلاته بلا تفصيل .

(١) المالكية — قالوا : إذا وجد العاري ما يستتر به أثناء الصلاة فإن كان قريباً منه بأن كان بينه وبينه نحو ضفين من صفوف الصلاة سوى الذي يخرج منه والذي يدخل فيه أخذه واستتر به . فإن لم يفعل أعاد الصلاة في الوقت وإن كان بعيداً ، وحد البعد الزيادة على ما ذكر كل الصلاة ، ولا يذهب للساتر ليأخذه وأعادها بعد في الوقت فقط .

الحنفية — قالوا : إذا وجد العاري ما يلزمه أن يستتر به أثناء الصلاة بطلت صلاته مطلقاً . فإذا وجد ثوباً نجساً كله لا تبطل صلاته إذا صلى عارياً . بل هو مخير بين أن يصل فيه أو يهتلي عارياً . أما إذا كان ريع الثوب طاهراً ، فإنه يلزمه الاستتار به . وتبطل صلاته بوجوده .

(٢) المالكية — قالوا : إذا ذكر المصلي فاتته أثناء الصلاة ، فإن كانت يسيرة . وهي ما لم ترد على أربع صلوات ، فإن ذكرها قبل عقد ركعة بسجدة قطع الصلاة وجوباً . سواء كان قد أتى الإماماً ، أم المأموم فإنه يقطع (إن قطع الإمامه تبعاً له ، وإلا فلا يقطع ، ويعيدها ندباً في الوقت فقط ، وإن ذكرها بعد عقد ركعة بسجدة قطعها ضم إليها ركعة أخرى وسلم ، وصارت صلاته نفلاً ، فإن ذكرها بعد تمام ركعتين في صلاة المغرب أو ثلاث في صلاة رابعة فإنه =

إذا تعلم شخص آية في الصلاة

تبطل الصلاة إذا تعلم الآية أثناء الصلاة ما لم يكن مقتدياً بقارئ ، وهذا عند الحنفية .
والحنابلة فانظر مذهب غيرهما تحت الخط (١) .

إذا سلم عمداً قبل تمام الصلاة

ومن مبطلات الصلاة أن يسلم عمداً قبل تمام الصلاة ، فإن سلم سهواً معتقداً ، كمال الصلاة التي
شرع فيها فإن صلاته لا تبطل إذا لم يعمل عملاً كثيراً ولم يتكلم ، على التفصيل السابق في المذاهب

مباحث الأذان

تعريفه

قد عرفت أن الأذان سنة للصلاة خارجة عنها ، ويتعلق بالأذان مباحث : أحدها : تعريفه .
ثانيها : سبب مشروعيته ، ودليله : ثالثاً : ألفاظه : رابعها حكمه : خامسها : شروطه : سادسها :
سنة ومندوباته . سابعها : مكروهاته ، وإليك بيانها على هذا الترتيب .

معنى الأذان ، ودليله

الأذان في اللغة معناه الإعلام ، قال تعالى : « وأذان من الله ورسوله ، أي إعلام ، وقال :
« وأذن في الناس بالحج » ، أي أعلمهم ، ومعناه في الشرع ، الإعلام بدخول وقت الصلاة .
بذكر مخصوص ، أما دليل مشروعية الأذان ، فالكتاب والسنة ، والإجماع ، قال تعالى :

== لا تقطع الصلاة ، بل يتمها ، وتقع صحيحة حينئذ ، أما إن كانت الفوائت كثيرة فلا يقطنع
الصلاة على كل حال .

الشافعية -- قالوا : ذكر الفائتة غير مبطل للصلاة ، سواء كان الترتيب سنة ، كما لو فاتت
بمذر ، أو واجباً ، كما لو فاتت بغير عذر .

(١) المالكية -- قالوا : إن كان مقتدياً بقارئ ، كفاه الاقتداء ، وإن كان غير مقتد ،
وتعلم الفائتة أثناء الصلاة بنى على ما تقدم من صلاته ، ولا تبطل لدخوله فيها بوجه جائز .

الشافعية -- قالوا : الآية إذا تعلم شيئاً من القراءة ، وهو في صلاته بنى على ما تقدم من
'صلاة بقراءة ما تملكه .

« يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله » وقال تعالى : « وإذا ناديتكم إلى الصلاة اتقوا ما هنأ ولعباً » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم » رواه البخاري ، ومسلم : أما كيفيته ، والمحافظة فقد بينت في الأحاديث الأخرى .

متى شرع الأذان

وسبب مشروعيته وفضله

شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة النبوية بالمدينة المنورة ، وهو معلوم من الدين بالضرورة ، لأن أنكر مشروعيته يكفر ، أما سبب مشروعيته فهو أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة صعب على الناس معرفة أوقات صلاته ، فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم كيلا تفوتهم الجماعة ، فأشار بعضهم بالناسوس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هو النصارى » ، وأشار بعضهم بالبوق ، فقال : « هو لليهود » ، وأشار بعضهم بالدف ، فقال : « هو للروم » ، وأشار بعضهم بإيقاد النار ، فقال : « ذلك للهيبوس » ، وأشار بعضهم بنصب راية ، فإذا رآها الناس أهل بعضهم بعضاً ، فلم يعجبهم صلى الله عليه وسلم ذلك ، فلم تنفك آراؤهم على شيء ، فقام صلى الله عليه وسلم مهتماً ، فبسات عهد الله بن زيد مهتماً بالقيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأى في نومه ملكاً عليه الأذان والإقامة ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وقد وافقت الرقيا الرحي ، فأمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا معنى حديث رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وأخرج الترمذي نحوه ، وقال : « حديث حسن صحيح » ، وفي الصحيحين « عن أنس ، قال : لما كنز الناس ذكروا أن يعلوا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن يوقدوا ناراً ، أو ينفخوا ناقوساً ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا أن ينفخ الأذان ، ويوتر الإقامة . أما فضل الأذان فقد دلل عليه أحاديث كثيرة صحيحة : منها ما روى عن أبي هريرة عن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ، لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه » متفق عليه ، ومنها ما روى عن معاوية عن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمنون أطول الناس أعماراً يوم القيامة » رواه مسلم ، ومعنى استهموا « اقتربوا » .

ألفاظ الأذان

ألفاظ الأذان ، هي : « الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، حتى على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، وهذه الصيغة معنوية عليها بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويزاد في أذان الصبح بعد حتى على الفلاح « الصلاة خير من النوم » مرتين ندباً ، ويكره ترك هذه الزيادة باتفاق .

إعادة الشهادتين مرة أخرى

في الأذان ويقال لذلك : (ترجيع)

يسكن في الصيغة المتقدمة في الأذان ، فلا يزداد عليها شيء عند الحنفية ، والحنابلة . أما المالكية والشافعية فقد قالوا : بل يسن أن يزداد النطق بالشهادتين بصوت منخفض مسموع للناس ، قبل الإتيان بهما بصوت مرتفع ، إلا أن المالكية يسمون النطق بهما بصوت مرتفع : ترجيعاً ، والشافعية يسمون النطق بهما بصوت منخفض ترجيعاً ، ولعل المالكية قد نظروا إلى اللغة ، لأن الترجيع معناه الإعادة ، والمؤذن ينطق أولاً بالشهادتين سراً ، ثم يعيدها جهراً ، فتسمية الإعادة جهراً ترجيعاً موافق للغة ، والشافعية قد نظروا إلى أن الأصل في الأذان إنعاساً هو الإتيان فيه بالشهادتين جهراً . فالنطق بهما قبل ذلك سراً أجدر بأن يسمى ترجيعاً ، أي حكاية لما يأتي بعدهما ، والأمور في ذلك سهل ، وعلى هذا يكون نص الأذان عند الشافعية ، والمالكية بعد التكبير هكذا : « أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله — بصوت منخفض — ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله — بصوت مرتفع — كالتكبير ، ثم يقول : أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله — بصوت منخفض — ثم يعيدها بصوت مرتفع ، كالتكبير ، ثم يقول : حتى على الصلاة مرتين — بصوت مرتفع — بدون ترجيع ، ثم يقول : حتى على الفلاح كذلك ، ثم يقول : الله أكبر . الله أكبر ، ثم يفتتح بقول : لا إله إلا الله ، إلا في صلاة الصبح ، فإنه يندب أن يقول بعد حتى على الفلاح : الصلاة خير من النوم مرتين ، وإذا تركهما صح الأذان مع السكراة ، وكذا إذا ترك الترجيع فإنه يكره ، ولا يبهل الأذان بتركه ،

(١) المالكية — قالوا : يكبر مرتين لا أربعاً .

فالشافعية . والمالكية متفقون على صيغة الأذان . إلا في التكبير . فإن الشافعية يقولون : إنه أربع تكبيرات ، والمالكية يقولون : إنه تكبيرتان :

حكم الأذان

اتفق الأئمة على أن الأذان سنة مؤكدة : ماعدا الحنابلة : فإنهم قالوا : إنه فرض كفاية بمعنى إذا أتى به أحد فقد سقط عن الباقي . على أن للأئمة تفصيلا في حكم الأذان : فأنظره تحت المذهب^(١) .

(١) الشافعية — قالوا : الأذان سنة كفاية للجماعة ، وسنة عين للمنفرد ، إذا لم يسمع أذان غيره . فإن سمعه وذهب إليه وصلى مع الجماعة أجزأه ، وإن لم يذهب ، أو ذهب ولم يصل . فإنه لم يجزه . ويسن للصلاة الحسن المفروضة في السفر والحضر . ولو كانت قائمة : فلو كان عليه فروات كثيرة وأراد قضاءها على التوالي يكفيه أن يؤذن أذانا واحداً للأولى منها : فلا يسن الأذان لصلاة الجنائزة ، ولا للصلاة المنذورة ، ولا للزائل ، ومثل ذلك ما إذا أراد أن يجمع بين الفجر والعصر : أو المغرب والعشاء في السفر ، فإنه يصلهما بأذان واحد :

الحنفية — قالوا : الأذان سنة مؤكدة على الكفاية لأهل الحى الواحد ، وهى كالواجب في لحرق الإنم لتاركها ، وإنما يسن في الصلوات الحسن المفروضة في السفر والحضر المنفرد والجماعة أداء وقضاء إلا أنه لا يكره ترك الأذان لمن يصلى في بيته في المهر ، لأن أذان الحى يكفيه كما ذكر ، فلا يسن لصلاة الجنائزة والعبيدين والكسوف والاستسقاء والتراويح والسنن الرواتب : أما الوتر فلا يسن الأذان له ، وإن كان واجبا ، اكتهاء بأذان العشاء على الصحيح .

المالكية — قالوا : الأذان سنة كفاية للجماعة تنتظر أن يصلى معها غيرها بموضع حجت العادة باجتماع الناس فيه للصلاة ، واسكن مسجد ، ولو تلاصقت المساجد أو كان بعضها فوق بعض ، وإنما يؤذن للقرينة العينية في وقت الاختيار ولو سحبا : كالجموعة : تقديماً أو تأخيراً ، فلا يؤذن للنافلة ، ولا للقائمة ، ولا لفرض الكفاية ، كالجنائزة . ولا في الوقت الضروري ، بل يكره في كل ذلك ، كما لا يكره الأذان للجماعة لا تنتظر غيرها ، والمنفرد إلا كان بفلاة من الأرض ؛ فيندب لها أن يؤذنا لها ، ويحب الأذان كفاية في المهر ، وهو البلد الذي تقام فيه الجمعة : فإذا تركه أهل مضر قوتوا على ذلك .

الحنابلة — قالوا : إن الأذان فرض كفاية في القرى والأهوار للصلوات الحسن الحاضرة على الرجال الأحرار في الحضر دون السفر ، فلا يؤذن لصلاة جنائزة : ولا عيد ، ولا نافلة : ولا صلاة منذورة ، ويسن لقضاء الصلاة القائمة : والمنفرد : سواء كان مقبلاً أو مسافراً ، والمسافر ولو جماعة

شروط الأذان

يشترط للأذان شروط : أحدها : النية ، فإذا أتى بصيغة الأذان المتقدمة بدون نية وقصد ، فإن أذانه لا يصح عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، والحنفية ، فلا يشترطون النية في الأذان ؛ بل يصح عندهم بدونها ، ثانيها : أن تكون كلمات الأذان متوالية ، بحيث لا يفصل بينهما بسكوت طويل ، أو كلام كثير ، أما الكلام القليل ، فإن الفصل به يبطل الأذان ، سواء كان جائزاً أو محرماً ، وهذا متفق عليه بين الأئمة ؛ إلا أن الحنابلة قالوا : الفصل بالكلام القليل المحرم يبطل الأذان ، ولو كلمة واحدة ، بحيث لو سب شخصاً بكلمة فإن أذانه يبطل عند الحنابلة ، ثالثها : أن يكون باللغة العربية . إلا إذا كان المؤذن أعمى ، ويريد أن يؤذن لنفسه أو لجماعة أحاجهم مثله . أما إذا كان يؤذن لجماعة لا يعرفون لغته . فإن أذانه لا يصح طبعاً ، لأنهم لا يفهمون ما يقول ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة من الأئمة وخالف الحنابلة فقالوا لا يصح الأذان بغير العربية على كل حال ، رابعاً : أن يقع الأذان كله بعد دخول الوقت ؛ فلو وقع قبل دخول الوقت لم يصح في الظاهر والمصر والمغرب والمشاء باتفاق ، أما إذا وقع أذان الصبح قبل دخول الوقت . فإنه يصح عند ثلاثة من الأئمة ، بشرائط خاصة ؛ وخالف الحنفية ، فانظروا تحت الخط (١) ، خامساً : أن تكون

(١) الحنفية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول وقت الصبح أيضاً ، وبكره تحريماً على الصبح ، وما ورد من جواز الأذان في الصبح قبل دخول الوقت ، فمعمول على التسبب لإيقاظ النائمين .

الحنابلة — قالوا : يباح الأذان في الصبح من نصف الليل ، لأن وقت العشاء المختار يخرج بذلك ، ولا يستحب لمن يؤذن للفجر قبل دخول وقته أن يقدمه كثيراً ، ويستحب له أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها ، ويمتد بذلك الأذان فلا يعاد ، إلا في رمضان ، فإنه يكره الاقتصار على الأذان قبل الفجر .

الشافعية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ؛ ويحرم إن أدى إلى تلبيس على الناس أو قصد به التعبد إلا في أذان الصبح ، فإنه يصح من نصف الليل ؛ لأنه يستعمل للصبح أذانان : أحدهما من نصف الليل ، وثانيهما بعد طلوع الفجر .

المالكية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ؛ ويحرم لمن فيه من التلبيس على الناس إلا الصبح ، فإنه يندب أن يؤذن له في السادس الأخير من الليل لإيقاظ النائمين ، ثم يعاد عند دخول وقته استئذاناً .

كلمات الأذان مرتبة ، فلو لم يرتب كلماته ، كأن ينطق بكلمة : حي على الفلاح ، قبل حي على الصلاة ، فإنه يلزمه إعادة الكلمات التي لم يرتبها ، بأن يقول مرة أخرى . حي على الصلاة : حي على الفلاح ، وهكذا ، فإن لم يعددها مرتبة بطل أذانه ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم المخط (١) .

أذان الجوق ، ويقال له : الأذان السلطاني

بقي من شرائط الأذان المتفق عليها أن يأتي به شخص واحد ، فلو أذن مؤذن بمحضه ، ثم أتته غيره لم يصح ، كما لا يصح إذا تناوبه اثنان أو أكثر ، بحيث يأتي كل واحد بمحطة غير التي يأتي بها الآخر ، وقد يسمى ذلك بعضهم بأذان الجوق ، أو الأذان السلطاني ، وهو جهل ، ومن فعله فقد أبطل سنة الأذان ، نعم إذا أتى به اثنان أو أكثر بحيث يعيد كل واحد ما نطق به الآخر بدون تحريف ، وبذلك يؤذن كل واحد منهم أذانا كاملا فإنه يصح ، ويحصل به سنة الأذان ، ولكنه بدعة لا ضرورة إليها ، وقد تكون غير جائزة إذا قصرت على مقام واحد ، وإنما كان جائزا ، لأنه لم يرد في السنة ما يمنعه ، والقواعد العامة لا تأباه ، لأن أذان اثنين أو أكثر في مكان واحد كآذانهم في عدة أمكنة ، ولكن روح التشريع الإسلامي تقضي بالوقوف عند الحمد الذي أمر به الدين في العبادات ، فما دام ذلك لم يرد في الشريعة الإسلامية بخصوصه ، فالأحوط تركه على كل حال

شروط المؤذن

يشترط في المؤذن أن يكون مسلما ، فلا يصح من غيره ، وأن يكون عاقلا ، فلا يصح من مجنون ، أو مسكران ؛ أو منغى عليه ، وأن يكون ذكرا ، فلا يصح من أنثى أو خنثى ، وهذه الشروط متفق عليها ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم مع باقي شروط الأذان عندهم تحت المخط (١٧) ، ولا يشترط في المؤذن أن يكون بالغا ، بل يصح أذان الصبي المميز ، سواء أذن

(١) الحنفية — قالوا : يصح الأذان الذي لا ترتيب فيه مع السكراة ، وعليه أن يعيد ما لم يرتب فيه .

(٢) الحنفية — قالوا : الشروط المذكورة في المؤذن ليست شروطا لصحة الأذان ، فصح أذان المرأة والخنثى والكافر والمجنون والمسكران ، ويرتفع الإثم عن أهل البيت بوقوعه من أحد هؤلاء ، غير أنه لا يصح الاعتماد على خبر الكافر والفاسق والمجنون في دخول وقت الصلاة ، =

بنفسه أو اعتمد في أذانه على مؤذن بالغ باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر
مذهبهم تحت المخط (١) ، ولا يشترط أن يكون الأذان ساكن الجمل ، فهو قال : حتى على الصلاة
حتى على الصلاة فإنه يصح عند الشافعية ، والحنفية ؛ أما الحنابلة والمالكية ، فانظر مذهبهم
تحت المخط (٢) ، ولكن يسن أن يقف على رأس كل جملة عندهما .

مندوبات الأذان وسنته

ويندب في الأذان أمور : منها أن يكون المؤذن متطهراً من الحدثين ، وأن يكون حليماً

== إذ يشترط في التصديق بدخول الوقت أن يكون المؤذن مسلماً عدلاً ، ولو امرأة ، وأن يكون
حافلاً بغيراً طاملاً بالآوقات ، فإذا أذن شخص فاقط لشرط من هذه الشروط صح أذانه في ذاته ،
ولكن لا يصح الاعتماد عليه في دخول الوقت ، ويكره أذانه ، كما يكره أذان الجنب والفاسق ،
ويعاد الأذان ندباً إذا أذن واحد منهم بدل المؤذن الراتب ، أما إذا أذن جماعة عالين بدخول الوقت
ولم يكن بدل المؤذن الراتب ، فلا يعاد الأذان ، ولا يصح أذان الصبي غير المميز ، ولا يرتفع
الإثم به ، أما أذان المرأة ، فإنه يمتنع إن ترتب عليه إثارة شهوة من يسمع صوته ، كما تقدم في
مبحث الجهر بالقراءة .

(١) المالكية — قالوا : يشترط في المؤذن أيضاً أن يكون بالغاً . فإذا أذن الصبي المميز
فلا يصح أذانه إلا إذا اعتمد فيه أو في دخول الوقت على بالغ . فيصح أن يكون عدل
رواية ؛ فلا يصح أذان الفاسق . إلا إذا اعتمد على أذان غيره .

(٢) الحنابلة — قالوا : يشترط في الأذان أيضاً أن يكون ساكن الجمل . فلو أعربه
لا يصح إلا التكبير في أوله . فإسكانه مندوب . كما يقول المالكية . ويحرم أن يؤذن غير
المؤذن الراتب إلا بإذنه وأن مع إلا أن يخالف فوات وقت التأذين . فإذا حضر الراتب
بعد ذلك سن له إعادة الأذان ؛ ويشترط أيضاً لصحته أن لا يكون مدحوناً لحنناً بغير المعنى . كأن
يعد صرة الله . أو باب . أكبر . فإن فعل مثل ذلك لم يصح . ورفع الصوت به ركن إلا إذا أذن لحاضر ،
فرفع صوته بقدر ما يسمعه ، ورفع الصوت على هذا الوجه متفق عليه بين الحنابلة ؛ والشافعية .
المالكية — قالوا : يشترط أن يقف المؤذن على رأس كل جملة من جمل الأذان . إلا التكبير
الأول ، فإنه لا يشترط الوقوف عليه ، بل يندب فقط ، فلو قال : الله أكبر الله أكبر ؛ فإنه يصح
مع مخالفة المندوب .

الصوت مرتفعه ، وأن يؤذن بمكان عال ، كالمنارة وموقف المسجد ، وأن يكون قائماً ، إلا لعذر من مرض ونحوه ، وأن يكون مستقبل القبلة ، إلا لإسراع الناس ، فيجوز استدبارها ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الحلق ١١ .

ومنها أن يلتفت جهة اليمين في دحى على الصلاة ، وجهة اليسار عند قوله : دحى على الفلاح ، بوجهه وعنقه دون صدره وقدميه ، محافظة على استقبال القبلة باتفاق ثلاثة من الأئمة . وخالف المالكية فقالوا : لا يندب الالتفات المذكور ، كما خالف الحنابلة في كيفية الالتفات ، فقالوا : يندب أن يلتفت بصدرة أيضاً ، ولا يضر ذلك في استقبال القبلة مادام باقى جسمه متجهاً إليها ، ومنها الوقوف على رأس كل جملة منه إلا التكبير ، فإنه يقف على رأس كل تكبيرتين ، وقد عرفت اختلاف المذاهب في هذا الحكم قريباً ، فارجع إليها إن شئت .

إجابة المؤذن

إجابة المؤذن مندوبة لمن يسمع الأذان ، ولو كان جنباً ، أو كانت حائضاً أو نفساء ، فيندب أن يقول مثل ما يقول المؤذن ، إلا عند قول دحى على الصلاة ، دحى على الفلاح ، فإنه يجيبه فيها بقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا أن الحنفية اشترطوا أن لا تكون حائضاً أو نفساء ، فإن كانت فلا تندب لها الإجابة ، بخلاف باقي الأئمة ، والحنابلة اشترطوا أن لا يكون قد صلى الفرض الذى يؤذن له ، فانظر مذهبهم تحت الحلق ١٢ ، وكذلك يجيبه في أذان الفجر عند

(١) المالكية — قالوا : يندب للمؤذن أن يدور حال أذانه ، ولو أدى إلى استدبار القبلة بجميع بدنه إذا احتاج إلى ذلك لإسراع الناس ، ولكنه يندبى أذانه مستقبلاً .

الشافعية — قالوا : يسن التوجه للقبلة إذا كانت القرية صغيرة عرفاً ، بحيث يسمعون صوته بدون دوران ، بخلاف الكبيرة عرفاً ، فيسن الدوران ، كما يسن استقبال القرية دون القبلة إذا كانت المنسرة واقعة في الجهة القبليّة من القرية .

الحنفية — قالوا : يسن استقبال القبلة حال الأذان ، إلا في المنارة فإنه يسن له أن يدور فيها ليسمع الناس في كل جهة ، وكذا إذا أذن وهو راكب ، فإنه لا يسن له الاستقبال ، بخلاف الماشي . الحنابلة — قالوا : يسن للمؤذن أن يكون مستقبل القبلة في أذانه كله ، ولو أذن على منارة ونحوها .

(٢) الحنابلة — قالوا : لمسا تندب الإجابة لمن لم يكن قد صلى تلك الصلاة في جماعة ، فإن كان كذلك فلا يجيب ، لأنه غير مدعو بهذا الأذان .

قوله : « الصلاة خير من النوم » ، يقول : صدقت ، وبررت ، وإنما تندب الإجابة في الأذان المشروع . أما غير المشروع فلا تطلب فيه الإجابة ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ولا تطلب الإجابة أيضاً من المشغول بالصلاة ، ولو كانت نفلاً ، أو صلاة جنازة ، بل تنكره ولا تبطل بالإجابة إلا إذا أجابه بقول : صدقت ، وبررت ، أو يقول : « حي على الصلاة ، أو الصلاة خير من النوم » ، فإنها تبطل كذلك ، أما لو قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو صدق الله ، أو صدق رسول الله ، فإنها لا تبطل ، ولا تطلب الإجابة من المشغول بقرآن أهله ، أو قضاء حاجة ، لأنها في حالة تنافي الذكر ، وكذلك لا تطلب من سامع خطبة ، وهذه الأحكام متفق عليها عند الشافعية والحنابلة ؛ أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، بخلاف المعلم والمتعلم ؛ فإن الإجابة تطلب منهما ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : لا تطلب من المعلم أو المتعلم للعلم الشرعي ، أما القارئ والذاكر فتطلب منهما الإجابة باتفاق . وأما الأكل فتطلب الإجابة منه عند المالكية ؛ والحنابلة ؛ وقال الشافعية ؛ والحنفية : لا تطلب ؛ وتطلب الإجابة في التراجع عند المالكية ؛ والشافعية ؛ القائلين به إلا أن الشافعية يقولون : يندب أن يجيبه مرتين ؛ والمالكية يقولون : يكتفى بالإجابة في أحدهما وإذا تعدد المؤذنون وترتّبوا ، أجاب كل واحد بالقول ندباً .

هذا ، ويندب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الإجابة ، ثم يقول : « اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وأبعثه مقاماً محموداً الذي وعدته » .

== الحنفية — قالوا : ليس على الحائض ؛ أو النفساء إجابة ؛ لأنهما ليستا من أهل الإجابة بالفعل ؛ فسكذا بالقول .

(١) المالكية — قالوا : لا يمسك السامع قول المؤذن : « الصلاة خير من النوم » ، ولا يبطلها بهذا القول على الراجح ، والمندوب في حكاية الأذان عندهم إلى نهاية الشهادتين فقط .

(٢) المالكية — قالوا : تندب الإجابة للمتأمل ، ولكن يجب أن يقول عند : « حي على الصلاة ، حي على الفلاح » ، لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ إن أراد أن يتم ، فإن قائلهما كما يقول المؤذن بطلت صلاته إن وقع ذلك عمداً أو جهلاً . وأما المشغول بصلاة الفرض ، ولو كان فرضه مندوراً فسكروه له حكاية الأذان في الصلاة ، ويندب له أن يجيبه بعد الفراغ منه .

الحنفية — قالوا : إذا أجاب المصلّي مؤذناً فسدت صلاته ، سواء قصد الإجابة أو لم يقصد شيئاً . أما إذا قصد الثناء على الله ورسوله فلا تبطل صلاته . ولا فرق بين التغل والفرض .

الأذان للصلاة الفائتة

يسن أن يؤذن للفائتة برفع الصوت إذا كان يصلي في جماعة، سواء أكان في بيته أم في الصحراء، بخلاف ما إذا كان يصلي في بيته منفرداً، فإنه لا يرفع صوته، أما قضاء الفائتة في المسجد، فإنه لا يؤذن لها مطلقاً، ولو كانت في جماعة، وهذا الحكم متفق عليه إلا عند المالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط (١١)، وإن كانت عليه فوائت كثيرة، وأراد قضاءها في مجلس واحد أذن للأولى منها، ويخير في باقيها، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية، والحنابلة؛ أما المالكية فقد عرفت أن الأذان عندهم مكروه للفائتة على أي حال، والشافعية قالوا: يحرم الأذان لباقي الفوائت إذا قضاها في مجلس واحد، أما لو أراد قضاء كل واحدة في مجلس فإنه يؤذن لها بخصوصها.

الترسل في الأذان

الترسل معناه التهلل والتأني، بحيث يفرد المؤذن كل جملة بصوته، على أن الفقهاء لهم تفصيل في معنى الترسل، فانظره تحت الخط (١٢)، أما حكم الترسل فقد اتفق الحنفية، والمالكية على أنه سنة، وتركه مكروه، بخلاف الشافعية والحنابلة، فانهم قالوا: إن الترسل مندوب، وتركه خلاف الأولى، أما معنى الترسل السابق فقد زاد فيه بعض المذاهب قيوداً أخرى، فانظره تحت الخط (١٣).

(١) المالكية — قالوا: يكره الأذان للفائتة مطلقاً، سواء كان المصلي في بيته، أو في الصحراء، وسواء كان في جماعة أو منفرداً، بلا فرق بين أن يقضيها في مجلس واحد أو لا، كثيرة كانت أو يسيرة.

(٢) الحنفية — قالوا: الترسل هو التهلل، بحيث يأتي المؤذن بين كل جملتين بسكتة تسمع لإجابه فيما نطق به، غير أن هذه السكتة تكون بين كل تكبيرتين لا بين كل تكبيرة وأخرى. المالكية — قالوا: الترسل هو عدم تمطيط في الأذان؛ وإنما يكون التلطيط مكروهاً ما لم يتفاحش عرفاً، وإلا حرم، وهذا تعلم أن الخروج بالأذان إلى الأغاني الملعونة في زماننا حرام عند المالكية، وفي هذا من الزجر الشديد لمثل هؤلاء الناس ما لا يخفى.

(٣) الشافعية — قالوا: الترسل هو التأني، بحيث يفرد كل جملة بصوت، إلا التكبير في أوله وفي آخره، فيجمع كل جملتين في صوت واحد. الحنابلة — قالوا: إن الترسل هو التهلل والتأني في الأذان.

مكروهات الأذان

أذان الفاسق

يسكره في الأذان أمور : منها أذان الفاسق ، فلو أذن الفاسق صبح مع الكراهة عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ترك استقبال القبلة في الأذان ، وأذان المحدث

يسكره ترك استقبال القبلة حال الأذان إلا للإجماع ، كما تقدم ، كما يسكره أن يكون المؤذن محدثاً أصغر أو أكبر ، والكراهة في الأكبر أشد ، وهذه الكراهة متفق عليها عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة . فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

الأذان لصلاة النساء

الأذان لصلاة النساء في الأداء والقضاء ، مكروه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

الكلام حال الأذان

يسكره الكلام اليسير بغير ما يطلب شرعاً . أما بما يطلب شرعاً كرد السلام ، وتشميمت العاطس ، ففيه خلاف المذاهب (٤) ، وإنما يسكره الكلام حال الأذان ما لم يكن لإيقاد أعمى ونحوه ، وإلا وجب ،

(١) المالكية — قالوا : لا يصح أذان الفاسق ، إلا إذا اعتمد على غيره ، كما تقدم .

الحنابلة قالوا : لا يصح أذان الفاسق بحال .

(٢) الحنابلة ، والحنفية — قالوا : يسكره أذان الجنب فقط ، أما المحدث محدثاً أصغر فلا يسكره أذانه ، وزاد الحنفية أن أذان الجنب يماد ندباً .

(٣) الشافعية — قالوا : الأذان لصلاة النساء إن وقع من رجل فلا كراهة فيه ، وإن وقع من واحدة ممن فهو باطل ، ويحرم إن قصدت التشبه بالرجال ، أما إذا لم يقصد ذلك كان أذاناً مجرد ذكر ، ولا كراهة فيه إذا خلا عن رفع الصوت

(٤) الحنفية — قالوا : يسكره الكلام اليسير ، ولو برد السلام ، وتشميمت العاطس ، ولا يطلب =

فإن كان يسيراً بنى على ماضى من أذانه ، وإن كان كثيراً استأنف الأذان من أوله ، ومنها أن يؤذن قاعداً أو راكباً من غير عذر إلا المسافر ، فلا يسكره أذانه وهو راكب ، ولو بلا عذر ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فإن أذان الراكب عندهم غير مكروه على المعتمد .

التغنى بالأذان

التغنى والترنم في الأذان بالطريقة المعروفة عند الناس في زماننا هذا لا يقرها الشرع ، لأنه عبادة بقصد منها الخشوع لله تعالى ، على أن في حكم ذلك تفصيل في المذاهب ذكرناه تحت الخط (١) . هذا . ولا يسكره أذان الصبي المميز ، والأعمى إذا كان معه من يده على الوقت ، عند الحنفية والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

من المؤذن أن يرد أو يشمت لافي أنشاء الأذان ولا بعده ؛ ولو في نفسه ، فإن وقع من المؤذن كلام في أنشاءه أعاده .

الشافعية — قالوا : إن الكلام اليسير برد السلام ، وتشميت العاطس ليس مكروهاً ، وإنما هو خلاف الأولى ، على الراجح ، ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويسن له أن يشمت العاطس بعد الفراغ ، وإن طال الفصل .

الحنابلة — قالوا : رد السلام وتشميت العاطس مباح ، وإن كان لا يجب عليه الرد مطلقاً ؛ ويجوز الكلام اليسير عندهم في أنشاء الأذان لحاجة غير شرعية ، كأن يناديه إنسان فيجيبه . المالكية — قالوا : الكلام برد السلام وتشميت العاطس مكروه أثناء الأذان ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويشمت العاطس بعد الفراغ منه .

(١) الشافعية — قالوا : التغنى هو الانتقال من نغم إلى نغم آخر ، والسنة أن يستمر المؤذن في أذانه على نغم واحد .

الحنابلة — قالوا : التغنى هو الإطراب بالأذان ، وهو مكروه عندهم . الحنفية — قالوا : التغنى بالأذان حسن ، إلا إذا أدى إلى تغيير الكلمات بزيادة حركة أو حرف ، فإنه يجرم فعله ، ولا يعمل سماعه .

المالكية — قالوا : يسكره التطريب في الأذان لأنافاته الخشوع ؛ إلا إذا انفاحش عره فإنه يجرم (٢) الشافعية — قالوا : يسكره أذان الصبي المميز ، كما تقدم .

المالكية — قالوا : متى اعتمد الصبي المميز في أذانه أو في دخول الوقت على بالغ صرح أذانه وإلا فلا ؛

الإقامة

تعريفها وصفتها

الإقامة هي الإعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر مخصوص ؛ وألفاظها هي : الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ؛ قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، وهذه الصفة متفق عليها بين الحنابلة . والشافعية ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

حكم الإقامة

الإقامة كالآذان ، لحكمها حكمه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ؛ فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

شروط الإقامة

شروط الإقامة كشروط الآذان المتقدمة قريباً . إلا في أمرين : أحدهما : الذكورة ، فإنها ليست شرطاً في الإقامة ، فتصح إقامة المرأة ، بشرط أن تقيم لنفسها ، أما إذا كانت تصل مع رجال

(١) الحنفية — قالوا : إن تكبيرات الإقامة أربع في أولها ، واثنان في آخرها ، وباقى ما ذكر في ألفاظها يذكر مرتين ، ونصها هكذا : « الله أكبر الله أكبر ؛ الله أكبر الله أكبر ؛ أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ؛ أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . »

المالكية — قالوا : الإقامة كلها وتر ، إلا التكبير أولاً وآخره فثنى ، وألفاظها : الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح . قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله .

(٢) المالكية — قالوا : إن حكم الإقامة ليس بحكم الآذان المتقدم ، بل هي سنة عين للذكر بالغ ، وسنة كفاية لجماعة الذكور البالغين ، وضدوبة عيناً لصبي وامرأة ، إلا إذا كانا مع ذكر بالغ فأكثر ، فلا تندب لهما اكتفاء بإقامة الذكر البالغ .

فإن إقامتها لهم لا تصح عند الشافعية ، والمالكية ، أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ثانيهما : إن الإقامة يشترط اتصالها بالصلاة عرفاً دون الأذان ، ولو أقام الصلاة ، ثم تكلم بكلام كثير ، أو شرب ، أو أكل ، أو نسي ذلك ، وصلى بدون إقامة ، فإنه يصح ، لأنه أتى بسنة الإقامة ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

وقت قيام المقتدى للصلاة

عند الإقامة

اختلفت المذاهب في وقت قيام المقتدى الذي يسمع إقامة الصلاة ، فانظره تحت الخط (٣) :

(١) الحنفية — قالوا : إن الشروط المذكورة شروط كمال لا شروط صحة ، كما تقدم ، فيكره أن يخلف منها شرط ، والإقامة مثل الأذان في ذلك ، إلا أنه يعاد الأذان ندباً عند فقد شيء منها ، ولا تعاد الإقامة ، ومن هذا تعلم أن المرأة إذا أقامت الصلاة لرجال ، فإن إقامتها تصح مع الكراهة .

الحنابلة — قالوا : إن الذكورة شرط في الإقامة أيضاً ، فلا تطلب من المرأة ، كما لا يطلب منها الأذان .

(٢) الحنفية — قالوا : لا تعاد الإقامة إلا إذا قطعها عن الصلاة كلام كثير ، أو عمل كثير ، كالأكل ، أو أكل أو قام المؤذن ، ثم صلى الإمام بعد الإقامة ركعتي الفجر ، فلا تعاد .

(٣) المالكية — قالوا : يجوز لمن يريد الصلاة غير المقيم أن يقوم للصلاة حال الإقامة أو بعدها بقدر ما يستطيع ، ولا يجد ذلك برهن مدين ، أما المقيم فيقوم من ابتدائها .

الشافعية — قالوا : ليس أن يكون قيامه للصلاة عقب فراغ المقيم من الإقامة .

الحنابلة — قالوا : ليس أن يقوم عند قول المقيم : قد قامت الصلاة ، إذا رأى الإمام قد قام ، وإلا تأخر حتى يقوم .

الحنفية — قالوا : يقوم عند قول المقيم : « حي على الفلاح » .

سنن الإقامة ومندوباتها

سنن الإقامة كسنن الأذان المتقدمة ، إلا في أمور : منها أنه يسن أن يكون الأذان بموضع مرتفع دون الإقامة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ؛ ومنها أنه يندب الترجيع في الأذان دون الإقامة عند من يقول بالترجيع ، وهم المالكية ، والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية ، فقالوا : لا ترجيع لافي الأذان ولا في الإقامة ؛ ومنها أنه يسن في الأذان الثاني ، ويسن في الإقامة الإسراع باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ؛ ومنها أنه يسن أن يصنع المؤذن طارفي لصبيه المسبحة في صياحه أذنيه باتفاق الحنابلة ، والشافعية ، وخالف المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

الأذان لقضاء الفوائت

يسن في قضاء الفوائت الأذان الأول فقط ، بخلاف الإقامة ، فإنها تسن لكل فائتة ، عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ثم إن الإقامة مطلوبة للرجل والمرأة ، بخلاف الأذان ، فإنه لا يطلب من المرأة عند ثلاثة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

هذا ويزاد في الإقامة بعد فلاحها قد قامت الصلاة ، كما تقدم في نصها .

- (١) الحنابلة — قالوا : يسن أن تكون الإقامة بموضع عال كالأذان ، إلا أن يتيق ذلك .
- (٢) المالكية — قالوا : إن الثاني المتقدم تفسيره في الأذان مطلوب في الإقامة أيضاً .
- (٣) الحنفية — قالوا : إن هذا مندوب في الأذان دون الإقامة ، فالأحسن الاتيان به ، ولو تركه لم يكره .
- المالكية — قالوا : وضع الأصبعين في الأذنين للإجماع في الأذان دون الإقامة جائز لاسنة .
- (٤) المالكية — قالوا : يكره الأذان للفوائت مطلقاً ، بخلاف الإقامة ، فإنها تطلب لكل فائتة ، على التفصيل السابق .
- (٥) الحنابلة — قالوا : لا تطلب الإقامة من المرأة أيضاً ، بل تسكره كما يكره أذانها

الفصل بين الأذان والإقامة

أولاً : يسن المؤذن أن يجلس بين الأذان والإقامة بقدر ما يحضر الملائمون للصلاة في المسجد مع المحافظة على وقت الغضبية ، إلا في صلاة المغرب ، فإنه لا يؤخرها ، وإنما يفصل بين الأذان والإقامة فيها بمصير كقراءة ثلاث آيات ، وهذا الحكم عند الشافعية ، والحنفية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

أخذ الأجرة على الأذان ونحوه

ثانياً : يجوز أخذ الأجرة على الأذان ونحوه ، كالإمامة والتدريس باتفاق الحنفية ، والشافعية ، ومالك الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

الأذان في أذن المولود ، والمصروع

ووقت الحريق ، والحرب ، ونحو ذلك

يندب الأذان في أذن المولود البني عند ولادته ، كما تندب الإقامة في البسرى ، وكذا يندب الأذان وقت الحريق ، ووقت الحرب ، وخلاف المسافر . وفي أذن المهوم والمصروع .

(١) المالكية — قالوا : الأفضل للجماعة التي تنتظر غيرها تقديم الصلاة أول الوقت بعد صلاة النوافل القبليّة إلا الظاهر ، فالأفضل تأخيرها لربع الإقامة ، ويزاد على ذلك عند اشتداد الحر ، فيندب التأخير إلى وسط الوقت ، وأما الجماعة التي لا تنتظر غيرها والقد فالأفضل لهم تقديم الصلاة أول الوقت مطلقاً بعد النوافل القبليّة ، إن كان للصلاة نوافل قبليّة .

الحنابلة — قالوا : يجلس المؤذن بين الأذان والإقامة بقدر ما يفرغ قاضي الحاجة من حاجته والمنوحي من وضوئه ، وصلاة ركعتين ، إلا في صلاة المغرب ، فإنه يندب أن يفصل بين الأذان والإقامة بمجاسة خفيفة عرفاً .

(٢) المالكية — قالوا : يجوز أخذ الأجرة على الأذان والإقامة ، وعلى الإمامة إن كانت قبليّة الأذان أو الإقامة ، وأما أخذ الأجرة عليها استقلالاً فمكروه إن كانت الأجرة من المصلين ، وأما إن كانت من الوقف ، أو بيت المال فلا تنكره .

الحنابلة — قالوا : يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة إن وجد متطوع بهما ، وإلا رزق ولي الأمر من يقوم بهما من بيت مال المسلمين الحاجة المسلمين إليهما .

الصلاة على النبي قبل الاذان

والتساييح قبله بالليل

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقبه متروعة بلا خلاف ، سواء كانت من المؤذن أو من غيره ، لما رواه مسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على فقوله : « ثم صلوا على » عام يشمل المؤذن وغيره من السامعين ، ولم ينص الحديث على أن تكون الصلاة سراً ، فإذا رفع المؤذن صوته بالصلاة بتذكير الناس بهذا الحديث ، ليصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسناً ، إنما الذي يجب الالتفات إليه هو الخروج بالصلاة والسلام عن معنى التعبد إلى التفتي ، والإتيان بآناشيد تقتضي الانسلاخ من التعبد إلى التطريب ، كما يفعله بعض المؤذنين في زماننا ، فإن ذلك من أسوأ البدع التي ينبغي تركها ، وقد صرح الشافعية ، والحنابلة بأنها سنة ، ولعلهم أرادوا المعنى الذي ذكرناه

أما التساييح والاستغاثات بالليل قبل الاذان فمنهم من قال : إنها لا تجوز ، لأن فيها إبداء للنائمين الذين لم يكلفهم الله ، ومنهم من قال : إنها تجوز لما فيه من التنبية ، فهي وإن لم تكن من الأحكام الشرعية ، فليست سنة ولا مندوبة ، ولكن التنبية للعبادة مشروع ، بشرط أن لا يترتب عليها ضرر شرعي ، والأولى تركها ، إلا إذا كان الغرض منها إيقاظ الناس في رمضان ، لأن في ذلك منفعة لهم .

فأعلم أولاً أن الناس على قسمين مجتهدون وغير مجتهدين والاجتهاد على قسمين اجتهاد مطلق واجتهاد مقيد فأهل الاجتهاد المطلق لا يجوز لهم تقليد غيرهم مطلقاً وإنما الواجب عليهم العمل باجتهادهم كما ذكرناه فيما سبق وأهل الاجتهاد المقيد يجب عليهم تقليد أهل الاجتهاد المطلق في أصول مذهبهم فقط دون الفروع كما في يوسف ومحمد ونحوهما من أهل الاجتهاد المقيد ، والظاهر أنهم لا يختص وجوب تقليدهم في الأصول لأهل الاجتهاد المطلق بمجتهد دون مجتهد بل يجوز لهم تقليد أصول أي مجتهد أرادوا ويحمل على هذا واقفة أبي يوسف رحمه الله تعالى كما ذكرنا وكل ما ورد من هذا القليل يخرج على ذلك وإما غير المجتهدين فهم عامة الناس فلا يجب عليهم التزام العمل بمذهب معين من المذاهب الأربعة على القول أن أجمع كما سبق ولا يجوز لكل أحد منهم أن يعمل في عبادة أو معاملته على أي مذهب شاء لكن يجب استيفاء جميع الشرعيات التي

يشترطها ذلك المذهب والا كان عمله باطلاً بالاجماع كما سئذكر
 ولا يلزمه اعتقاد ارجحية ذلك المذهب الذي قلناه والاولى
 اعتقاد الارحية للخروج من الخلاف في ذلك كما تقدم بيانه
 ومتى عمل عبادة او معاملة ملفقة اخذ لها من كل مذهب قولاً
 لا يقول به صاحب المذهب الاخر فقد خرج عن المذاهب الاربعة
 واخترع له مذهبا خامساً فعبادته باطلة ومعاملته غير صحيحة
 وهو متلاعب في الدين وغير عامل بمذهب من مذاهب المجتهدين
 لانه لو سئل كل مفت من اهل المذاهب الاربعة فلا يسوغ له ان
 يفتي بصحة تلك العبادة او المعاملة لفقد شرط صحته عند
 فاين قولهم العاى لامذهب له يعنى معينا كما ذكرنا وانما مذهبه
 فتوى مبيته فاي فقيه افتاه جاز له العمل بقوله كما صرح به في البحر
 وغيره في قضاء الفوائت واي مفتي حنفي يفتي بصحة الوضوء من ماء
 مقدار القلتين وقعت فيه نجاسة ولم يتغير بها احد اوصافه واي
 مفتي شافعي يفتي بصحة الوضوء من غير نية ولا ترتيب واي مالكي
 يفتي بصحة الوضوء من غير ذلك ولا مولاة واي حنبلي يفتي بصحة
 الوضوء من غير تسمية فلو نوضا رجل من ماء القلتين المذكورين
 غير نية ولا ترتيب ولا ذلك ولا مولاة ولا تسمية هذا الوضوء
 باطل جماعاً من غير خلاف فلو حكم هو بصحته وهو مقلد لكان مختاراً
 مذهبا خامساً كما ذكرنا وذلك باطل حتى لو كان مجتهداً لا يسوغ له
 اصدار قول خامس يخالف ما اجمعت عليه الامة الاربعة على ما
 سئذكره فكيف وهو مقلد وقد صرح الاصوليون في بحث الاجماع
 بذلك

محتویات الجزء الأول (الفهرست)

كتاب العظيمة

الصفحة	المبحث
٦٢	تعليمه
٦٤	أقسام الطهارة
٦٥	مبحث الأعيان الطاهرة
٦٥	مبحث الأعيان النجسة وتعليم النجاسة
٧٤	مبحث ما يقع عنه من النجاسة
٧٦	مبحث فيما تزيل به النجاسة وكيفية إزالتها
٧٨	أقسام المياه
٧٨	مباحث الماء الطهور - تعليمه
٨٩	الفرق بينه وبين الماء الطاهر
٩٠	حكم الماء الطهور
٩٢	ملا يفرج الماء عن الطهورية
٩٢	القسم الثاني من أقسام المياه : الطاهر
٩٧	غير الطهور - تعليمه
١٠١	أنواع الطاهر غير الطهور
١٠٥	القسم الثالث من أقسام المياه : الماء المنجس - تعليمه - أنواعه
١٠٥	مبحث ماء البئر
١١٠	حكم الماء الطاهر : والماء المنجس
١١٠	مباحث الوضوء
١١١	١ - المبحث الأول في تعريف الوضوء
١١٥	٢ - المبحث الثاني : حكم الوضوء
	وما يتعلق به من مس محض ونحوه
	شروط الوضوء
	فرائض الوضوء

الصفحة	الصفحة
مبحث ما يجب على الجنب أن يفعله قبل أن يغتسل ، من دخول المسجد ، وقرأة قرآن ، ونحو ذلك ١٢٠	مبحث من الغسل ومندوباته ومكروهاته ١١٦
	مبحث الأمور التي يسن عندها الغسل أو يندب ١١٧

مباحث الحيض

١٢١	مبحث النفاس — تعريفه	١٢٣	تعريف الحيض
١٢٣	مبحث ما يحرم على الحائض أو النفساء فعله قبل انقطاع الدم	١٢٧	مدة الحيض
		١٢٩	مدة الطهر
			مبحث الاستحاضة

مباحث المسح على الخفين

١٤٣	مبحث إذا لبس خفاً فوق خف ، ونحوه	١٣٥	تعريف المسح على الخف وحكمه
١٤٤	كيفية المسح المستنونة	١٣٦	تعريف الخف الذي يصح المسح عليه
	مدة المسح عليها		دليل المسح على الخفين
١٤٥	مكروهاته	١٣٧	شروط المسح على الخف
١٤٦	مبطلات المسح على الخفين		مبحث بيان القدر المفروض مسحه من الخف ١٤٢

مباحث التيمم

١٤٤	مندوبات التيمم	١٤٨	تعريف التيمم ودليله وحكمه مشروعيته
	مكروهات التيمم	١٥٠	أقسام التيمم
١٦٥	مبطلات التيمم	١٥١	شروط التيمم
	مبحث من يخرج عن الرضوء والتيمم ، ويقال له : فاقد الطهورين	١٥٣	الأسباب التي تجعل التيمم مشروطاً
١٦٦		١٥٧	أركان التيمم
		١٦٢	سنن التيمم

مباحث الجبيرة

١٦٩	شروط المسح على الجبيرة	١٦٧	تعريفها
١٧٠	مبطلات المسح على الجبيرة		ما يفترض على من به جبيرة تمنعه من استعمال الماء
١٧١	صلاة المساح على الجبيرة		

كتاب الصلاة

الصفحة	المبحث	الصفحة	المبحث
٢٠٧	مبحث عدد فرائض الصلاة بمعنى أركانها	١٧٢	حكمة مشروعيتها
	شرح فرائض الصلاة مرتبة :	١٧٥	تعريف الصلاة
٢٠٩	الفرض الأول : النية	١٧٦	أنواع الصلاة
٢١٠	حكم النية في الصلاة المفروضة		شروط الصلاة
٢١١	كيفية النية في الصلاة المفروضة		دليل فرضية الصلاة وعدد الصلوات
	حكم استحضار الصلاة المتوالية ،	١٧٩	المفروضة
٢١٣	وشروط النية	١٨٠	مواقب الصلاة المفروضة
	حكم التلفظ بالنية ، ونية الأداء أو	١٨٢	ما تعرف به أوقات الصلاة
٢١٤	القضاء أو نحو ذلك	١٨٣	وقت الظهر
	نية الأداء والقضاء		وقت العصر
٢١٥	حكم النية في الصلاة غير المفروضة وكيفيتها	١٨٤	وقت المغرب
٢١٦	وقت النية في الصلاة	١٨٥	وقت الصبح
٢١٧	نية الإمام ونية المأموم		مبحث المبادأة بالصلاة في أول وقتها ،
	الفرض الثاني من فرائض الصلاة :	١٨٥	وبيان الأوقات التي لا تهرز فيها الصلاة
٢١٨	تكبيرة الإحرام - حكمها - تعريفها	١٨٨	مبحث ستر العورة في الصلاة
٢١٩	دليل فرضية تكبيرة الإحرام	١٩١	ستر العورة خارج الصلاة
٢٢٠	صفة تكبيرة الإحرام	١٩٤	مباحث استقبال القبلة
٢٢١	شروط تكبيرة الإحرام		تعريف القبلة
٢٢٧	الفرض الثالث من فرائض الصلاة : القيام	١٩٥	دليل اشتراط استقبال القبلة
	الفرض الرابع من فرائض الصلاة :	١٩٦	مبحث ما تعرف به القبلة
٢٢٨	قراءة الفاتحة		كيفية استدلال بالشمس أو بالنجم القطبي
	الفرض الخامس من فرائض الصلاة :	٢٠٢	على القبلة
٢٣١	الركوع	٢٠٣	شروط وجوب استقبال القبلة
	الفرض السادس من فرائض الصلاة :		مبحث الصلاة في جهيف التكبة
٢٣٢	السجود - شروطه		مبحث صلاة الفرض في السفينة ، وعلى
	الفرض السابع : الرفع من الركوع	٢٠٥	الدابة ونحوها
	١ - الثامن : الرفع من السجود	٢٠٦	مباحث فرائض الصلاة
٢٣٤	٢ - التاسع : الاعتدال العاشر الطمأنينة		معنى الفرض والركن
	الحادي عشر من فرائض الصلاة :		
٢٣٥	العمود الأخير		

الصفحة	الصفحة
٢٦٠ وضع المصلي يديه على ركبتيه ونحو ذلك	الثاني عشر من فرائض الصلاة :
٢٦١ تسوية المصلي ظهره وعنقه حال الركوع	التشهد الأخير
٢٦٢ كيفية النزول لل سجود والقيام منه	الثالث عشر من فرائض الصلاة : السلام
٢٦٣ كيفية وضع اليدين حال السجود ؛ وما يتعلق به	الرابع عشر : ترتيب الأركان
٢٦٤ الجهر بالقراءة	الخامس عشر من فرائض الصلاة :
٢٦٥ حد الجهر والاسرار في الصلاة	الجلوس بين السجدين
٢٦٦ هيئة الجلوس في الصلاة	واجبات الصلاة
٢٦٧ الإشارة بالأصبع السبابة في التشهد ، وكيفية السلام	سنن الصلاة
٢٦٨ نية المصلي من على يمينه ويساره بالسلام	تعريف السنة
٢٦٩ الصلاة على النبي في التشهد الأخير	عدد سنن الصلاة مجتمع
٢٧٠ الدعاء في التشهد الأخير	مبجحت شرح سنن الصلاة
٢٧١ مندوبات الصلاة	وبيان المنفق عليه والمختلف فيه
٢٧٢ ستر المصلي	رفع اليدين
٢٧٣ حكم المرور بين يدي المصلي	حكم الإتيان بقول : آمين
٢٧٤ مكرهات الصلاة : العبث القليل بيده في ثوبه أو لحية أو غيرها	وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت السرة أو فوقها
٢٧٥ فرقة الأصابع وتشبيكها في الصلاة	التعجيل والتسليم
٢٧٦ وضع المصلي يده على خاصرته والتفاتة وضع الآلية على الأرض ونصب الركبة في الصلاة	جهر الإمام بالتكبير والتسليم
٢٧٧ مد الذراع وتضمير السك عنه	التبليغ خلف الإمام
٢٧٨ الإشارة في الصلاة	تكبيرات الصلاة المسنونة
٢٧٩ شد الشعر على مؤخر الرأس عند الدخول في الصلاة أو بعده	قراءة السورة أو ما يقوم مقامها بعد الفاتحة
٢٨٠ رفع المصلي ثوبه من خلفه أو قدماه وهو يصلي	دعاء الافتتاح ، ويقال له : الشاء
٢٨١ اشتغال السماء ، أو لف الجسم في الطرام ونحوه	التعوذ
	القسمية في الصلاة
	تطويل القراءة وعدمه
	إطالة القراءة في الركعة الأولى عن القراءة في الثانية ، وتفريق القدمين
	حال القيام
	التبليغ في الركوع والسجود

الفقه على المذاهب الأربعة

٣٣٣

الصفحة	الصفحة
٣١٠	٣١٠
إذا سلم عمداً قبل تمام الصلاة	إذا تعلم شخص آية في الصلاة
مباحث الأذان	
٣٢٠	٣١٠
الأذان لصلاة النساء	تعريفه
الكلام حال الأذان	معنى الأذان ودليله
٣٢١	٣١١
التغني بالأذان	متى شرع الأذان ، وسبب شروعيته
الإقامة	وفضله
٣٢٢	٣١٢
تعريفها وصفتها	أنفاظ الأذان
حكم الإقامة	إعادة الشاهدين مرة في الأذان ؛
شروط الإقامة	ويقال لذلك : ترجيع
وقت قياس المقتدى للصلاة عند	حكم الأذان
٣٢٣	٣١٢
الإقامة	شروط الأذان
٣٢٤	٣١٤
سنن الإقامة ومنذوباتها	أذان الجوق ؛ ويقال له : الأذان السلطاني
الأذان لقضاء الفرائض	شروط المؤذن
٣٢٥	٣١٦
الفصل بين الأذان والإقامة	مندوبات الأذان ، وسننه
أخذ الأجرة على الأذان ونحوه	إجابة المؤذن
الأذان في أذن المولود ، والمصروع ووقت	٣١٧
الحريق ، والحرب ، ونحو ذلك	الأذان للصلاة الفائتة
الصلاة على النبي قبل الأذان والتسليم	الترسل في الأذان
٣٢٦	٣٢٠
قبله بالتليل	مكروهات الأذان : أذان الفاسق
	ترك استقبال القبلة في الأذان ، وأذان
	المحدث

الكتب المطبوعة في مكتبة اشيق كتاباوى

- ١- علماء المسلمين ووهابيون^١ : صفحہ ١٦٣ ، ١٩٧٣
- ٢- المنحة الوهبية في رد الوهابية^٢ : صفحہ ١٦. ، ١٩٧٣
- ٣- المنتخبات : صفحہ ٢٤. ، ١٩٧٣
- ٤- المتنبي القادياني : صفحہ ٨. ، ١٩٧٣
- ٥- مفتاح الفلاح : صفحہ ٨٨. ، ١٩٧٣
- ٦- خلاصة التحقيق^٣ : صفحہ ١١٢ ، ١٩٧٤
- ٧- خلاصة الكلام (الجزء الثاني)^٤ : صفحہ ١١٢ ، ١٩٧٤
- ٨- اثبات النبوة مع هدية المهديين : صفحہ ١٥ و ١٦. ، ١٩٧٤
- ٩- حجة الله على العالمين (المجلد الثاني)^٥ : صفحہ ١١٢ ، ١٩٧٤
- ١٠- الانوار المحمدية (المجلد الاول)^٦ : صفحہ ٤٠٠. ، ١٩٧٥
- ١١- كتاب الصلوة : صفحہ ٣٢ ، ١٩٧٥
- ١٢- المستند المعتمد^٧ : صفحہ ١٦. ، ١٩٧٥
- ١٣- التوسل بالنبي وجهلة الوهابيين^٨ : صفحہ ٢٤. ، ١٩٧٥
- ١٤- الصواعق الالهية مع فتنة الوهابية^٩ : صفحہ ٦٤ و ١٣. ، ١٩٧٥
- ١٥- البصائر لنكري التوسل بأهل المقابر^{١٠} : صفحہ ٢٦٤. ، ١٩٧٥
- ١٦- محبة الآلى شرح قصيدة الامالى : صفحہ ١٩٢ ، ١٩٧٥
- ١٧- القول الفصل شرح الفقه الاكبر : صفحہ ٢٠٧. ، ١٩٧٥
- ١٨- جزء عمّ من القرآن الكريم : صفحہ ٢١ ، ١٩٧٥
- ١٩- صرف عربي وعوامل^{١١} : صفحہ ٨. ، ١٩٧٥
- ٢٠- سيف الجبار : صفحہ ٤٨. ، ١٩٧٥
- ٢١- در المعارف (بلسان الفارسي)^{١٢} : صفحہ ١٦. ، ١٩٧٤
- ٢٢- الاصول الاربعة في ترديد الوهابية^{١٣} : صفحہ ١٢٨ ، ١٩٧٥

**PUBLISHED FROM ISIK KİTAPÇI
(P.K. 35, FATİH-İSTANBUL, TURKEY)**

ENGLISH

- | | | |
|-----|---------------------------------|----------|
| 1 — | ENDLESS BLISS, FIRST FASCICLE | |
| | 168 pages, 3rd ed., 1975 | 10.— TL. |
| 2 — | ENDLESS BLISS, SECOND FASCICLE | |
| | 192 pages, 2nd ed., 1975 | 10.— TL. |
| 3 — | THE RELIGION REFORMERS IN ISLAM | |
| | 240 pages, 2nd ed., 1974 | 10.— TL. |
| 4 — | THE SUNNI PATH | |
| | 80 pages, 4th ed., 1975 | 5.— TL. |
| 5 — | ANSWER TO A UNIVERSITY STUDENT | |
| | 20 pages, 1st ed., 1971 | 1.— TL. |
| 6 — | BELIEF AND ISLAM | |
| | 100 pages, 5th ed., 1975 | 5.— TL. |
| 7 — | ANSWER TO AN ENEMY OF ISLAM | |
| | 128 pages, 1st ed., 1975 | 5.— TL. |
| 8 — | ADVICE FOR THE WAHHABI | |
| | 1st ed., 1975 | 10.— TL. |

FRENCH

- | | | |
|-----|-------------------------|---------|
| 1 — | LA VOIE DE EHL-I SUNNET | |
| | 68 pages, 1st ed., 1974 | 5.— TL. |
| 2 — | FOI ET ISLAM | |
| | 96 pages, 3rd ed., 1974 | 4.— TL. |

GERMAN

- | | | |
|-----|-------------------------|---------|
| 1 — | DER WEG DER AHL-I SUNNA | |
| | 96 pages, 1st ed., 1975 | 5.— TL. |
| 2 — | GLAUBE UND ISLAM | |
| | 88 pages, 2nd ed., 1973 | 2.— TL. |

İsmail Hakkı Karadağ

İsmail Hakkı Karadağ



RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of **Re. 1.00** per volume per day shall be charged for text-books and **10 Paise** per volume per day for general books kept over-due.

